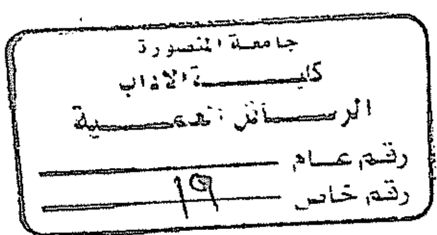
اهداء إلى مكتبة الكلية
د/ عرفات
٨٦/٤/١٢





كلية الآداب
قسم التاريخ

إرتريا والتحرر الوطني

١٩٤١ - ١٩٦١

..إرتريا والتحرر الوط
GN:19
BibID:139376
ع 932.1
دكتوراه

رسالة مقدمة من

الطالب
محمد عاطف عبد المقصود عرفات

لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر

BIB. NO = ١٣٩٣٧٦

إشراف

الأستاذ الدكتور / محمود محمد سليمان

رئيس قسم التاريخ

بكلية الآداب - جامعة المنيا

منتدى الكتب والمطبوعات

١٩٨٦م

تم تصوير الرسالة بواسطة العضو

Know Nothing

منتدي ستار تايمز

الكتب والمطبوعات

منتدي الكتب والمطبوعات

اختصارات وردت فى الرسالة

F. o. = Foreign office

الأرشيف البريطانى للمكاتبات الخارجية

W. o. = War office

مكتب الحرب البريطانية

(وزارة الحربية البريطانية)

U. N. = United Nations

الأمم المتحدة

Rep. = تقرير

منتدي الكتب والمطبوعات

" بسم الله الرحمن الرحيم "

مقدمة

تعتبر إرتريا من القضايا الهامة سواء بالنسبة للصراع فى القرن الأفريقى أم بالنسبة للعالم الإسلامى ، وهى بلا شك قضية تجسد فكرة القومية من ناحيه والرواسب الاستعمارية من ناحية أخرى ولقد كانت هذه القضية تُعبر (أو لازالت) عن أهمية الموقع الجغرافى ودوره فى حركة التاريخ حيث فرضت المصالح الإستراتيجية والجغرافية للقوى الامبرياليــة شروط تسوية مفتعلة للمستقبل السياسى لإرتريا ، وذلك لصالح أثيوبيا ظاهريا ولصالح القوى الإمبرياليه واقعياً .

وعندما تطابقت مصالح الإمبرياليه الغربية مع مصالح أثيوبيا فى الخمسينات ضاعت معالم القضية ، وأيضا عندما تطابقت مصالح الأمبرياليه الشرقية ونقصد بها الماركسية فى السبعينات اختفت ملامح هذه القضية إلى حد كبير .

إن إرتريا فى الحقيقة والواقع تمثل أهميه كبرى لدارسى التاريخ فى العالم الإسلامى والعربى ، ولعل ذلك هو أحد الدوافع التى جعلتنى أهتم بالدراسة فى هذا الموضوع ، إلى جانب أن هذه القضية تمثل ظاهرة تاريخية تضيع معالمها فى ظل التسلط الإستعمارى ، بالإضافة أيضا إلى أن هذه القضية تعكس فى تطورها عجز التنظيم الدولى الذى أقرته شعوب العالم كمنبر للتعاون الدولى ولحل مشكلات الشعوب الصغيرة ، وفى الوقت نفسه يتأكد لنا أن المصالح الدولية تلعب دورها داخل هذه المنظمة ، وكثيراً ما تكون القرارات التى تتخذ هى قرارات توفيقية بين مصالح القوى الكبرى .

ولعل الدافع الذى يمكن أن أضيفه بالإضافة الى ما شرحت من دوافع الإختيار لهذا الموضوع للبحث فيه هو أننى ابن القارة الإفريقية بحكم كونى مصريا تمثل بلدى الجزء الشمالى الشرقى لهذه القارة وأن إرتريا أفريقية ولهذا فإن ما يدور فى أفريقيا يمس من قريب أو بعيد الكثير مما يتحدد به مستقبل وطنى ٠

أيضا كون إرتريا منقسمة على نفسها وهى من خلال هذا الانقسام قد ضيعت استقلالها وجدت أن محور الظاهرة التاريخية الجدير بالدراسة والبحث يتمثل فى إمكانية العطاء العلمى لنتعلم من التاريخ ، فهناك قوى استعمارية تحاول أن تصور نفسها أنها المنقذ ولكنها هى الذئب الذى ينتظر الإنقضاض على فريسته فى نفس الوقت فإن الصراع الدولى لا يهتم إلا بالقوى الكبرى دون أى اعتبار لمصلحة الشعوب أو القوى الصغرى ٠

واذا كان العلم هو الصناعة الثقيلة للمعرفة ، فإن التاريخ بلا شك هو الذى يملك مفتاح الباب لهذه الصناعة ، ومن هنا تأتى الرحلة الشائقة للخوض فى تجميع عناصر هذا البحث حتى اكتملت ملامحه بالشكل الواضح أمامنا ٠

وإذا كانت قد سبقتنى عدة محاولات للكتابة فى موضوع ارتريا لها قيمتها العلمية أخص بالذكر منها كتابات المرحوم الأستاذ "الدكتور / السيد رجب حراز" والذى كتب أكثر من كتاب فى هذا المجال ولكنه توقف عند عام ١٩٤١ نذكر منها كتابه المعنون باسم "إرتريا الحديثة بين عامى ١٥٥٧ ـ ١٩٤١" ، كما نذكر كتابه "الأصول التاريخية للمشكلة الارترية" وكلا الكتابان نشرهما ، معهد الدراسات والبحوث العربية ٠

منتدى الكتب والمطبوعات

كما ظهرت بعض الكتابات الأخرى داخل وخارج الجامعة إلا أنها لم تتخذ المنهج العلمى طريقاً لها ومع ذلك لا يمكن أن ننكر أهميتها : مثل كتاب "عثمان صالح سبى" " تاريخ ارتريا " كما تراكمت عدة دراسات وكتب بعد أن أصبحت الثورة الإرترية واقعاً على المسرح الدولى يمثل صوت النضال مثل كتابات بعض العناصر داخل جبهة التحرير ولكنها اتخذت الطابع الإعلامى أكثر من الصورة العلمية فمثلا لا يفوتنا أن نذكر على سبيل المثال لا الحصر كتاب "محمد أبو القاسم حاج حمد" " الأبعاد الدولية لمعركة ارتريا " وهو ان كان قد تعرض لبعض الجذور التاريخية لإرتريا فى شكل حوار مع التاريخ فإن هذا الكتاب أيضا لم يتعرض بالتفصيل إلا للأحداث التى وقعت بعد الثورة ولكن لا ننكر عليه أهمية المعلومات التى قدمها عن تاريخ ارتريا فى الفترة التى سبقت وقوع ارتريا فى يد الاستعمار البريطانى .

وهناك كتاب هام كتبه "حامد صالح تركى" عنوانه " إرتريا والتحديات المصيريه " وهذا الكتاب يعد من الكتب القليلة التى تناولت تاريخ ارتريا كاملا وحتى السنوات القليلة الماضية .

هذا الى جانب كتاب "خلف شندى" " إرتريا من الإحتلال إلى الثورة " وكتاب "عبد البارى عبد الرازق نجم" " ارتريا شعبا وكفاحا " فى الوقت الذى ظهر فيه أيضا كتاب "سيد أحمد خليفه" " عارنا فى إرتريا " وكتاب أسعد الغوشانى " إرتريا تاريخا وثورة " .

وهناك عدة كتب صدرت باللغات الأجنبية لعل أهمها الذى نذكره فى هذه المقدمة إلى جانب ما هو مثبت فى المراجع فى خاتمة الرسالة هو كتاب Berekt Habte Selassie المعنون باسم " Conflict and Intervention in the Horn of Africa .

ورغم أن هذا الكتاب قد ترجم الى العربية على يد عفيف الرزاز إلا أننى فضلت إلى الرجوع إلى الطبعة الأصلية .

وكذلك كتاب Trevoskis, G. K. N: Eritrea a colony in transition. (I94I - I952) .

ورغم ظاهرية تعدد الكتابة حول قضيه إرتريا إلا أنه وضح لنا بعض الملاحظات عند استخدام هذه المراجع وهى :

أولا : الكثير منها كتب عن الثورة .

ثانيا : الكثير منها لم يتعمد التفصيلات بالنسبه للفترة موضوع بحثنا .

ثالثا : إن البعض منها حمل صفة الإعلام والدعاية أكثر منها الصفة العلميه .

وان كان هذا لا يجب أن يجعلنا أن ننكر ما قدمته هذه الكتابات لحركة الكفاح الإرترى وللقضية الارترية من تعريف بها لدى الرأى العام العالمى بصفة عامة ولدى الرأى العام الاسلامى والإفريقى بصفة خاصة .

وعندما حددت الفترة بين عامى ١٩٤١ ــ ١٩٦١ كموضوع لدراستى راعيت أن يكون ذلك بداية علامة تاريخية فى تاريخ ارتريا ونهاية خط تاريخى لأوضاعها فعام ١٩٤١ يمثل نهاية الإحتلال الإيطالى لإرتريا وعدم عودة هذا الإحتلال للإقليم مرة أخرى بعد هزيمة إيطاليا فى الحرب العالمية الثانية وفقدانها لمستعمراتها الإفريقية ، كما أن هذا العام

منتدى الكتب والمطبوعات

يمثل بداية وضع جديد بالنسبة لارتريا وهو وقوع الاحتلال البريطانى ورغم قصر فترة الاحتلال البريطانى ، اذا ما قيس بفترة الاحتلال الايطالى فان البريطانيين بلا شك قد أدخلوا بعض الجديد فى أوضاع ارتريا ، كما ساعدوا بشكل مباشر أو غير مباشر على ظهور الجماعات السياسية وأتاحوا الفرصة الى حد ما الى حركة تعليم متواضعة وان خدمت أغراضهم .

اذن لا جدال أن هذا التاريخ يمثل علامة فعلية فى الظروف التى أحاطت بارتريا كما أننى اخترت عام ١٩٦١ ليكون نهاية لبحثى من منطلق أنه فى هذا التاريخ كان نهاية وضع ارتريا الاتحادى مع أثيوبيا حيث فى العام التالى مباشرة أدمجت ارتريا داخل أثيوبيا لتصبح اقليمها الرابع عشر وفى نفس الوقت مثل عام ١٩٦١ ارهاصات لبداية استخدام وطنيو ارتريا القوة المسلحة والعنف للبحث عن طريق آخر ليس هو الاتحاد أو الاندماج ولكن الاستقلال ككيان مستقل .

ولقد واجهتنى من البداية مجموعة من الصعوبات أخصها هى قلة الدراسات الأكاديمية حول هذه الفترة التاريخية : وعدم ثراء المكتبة العربية بالمكتب الافريقى رغم أن الكتب الأوربية تعد الآن بالآلاف فى المكتبات الاجنبية الا أنه أيضا عالج القليل منها موضوع ارتريا معالجة موضوعية وحيادية وظللت فترة أعانى من عدم امكانى السفر الى لندن للحصول على مجموعة الوثائق البريطانية والتى اعتبرتها بمثابة العمود الفقرى للدراسة العميقة وقد وفقنى الله فى أن أجد من يرسل لى هذه الوثائق عن طريق تصويرها من الارشيف البريطانى وحصلت بتوفيق من الله على أكثر من ثلثمائة وثيقة بريطانية حول موضوع الادارة البريطانية لارتريا فى الفترة ١٩٤١ ـ ١٩٤٥ .

منتدي الكتب والمطبوعات

الا أن الارشيف البريطانى لم يحوى خلال السنتين التاليتين أية وثائق ذات أهمية حيث أن القضية انتقلت الى الامم المتحدة .

كما أننى وجدت الكثير من الصعوبات فى محاولة الاتصال بالسفارة الاثيوبية فى القاهرة التى رفضت تقديم أى عون لى واعتبرت مجرد البحث فى قضية ارتريا تدخلا فى شئونها وهذا

اذ أنها تعتبر ارتريا كأحد أقاليم جمهورية مصر بالنسبة لمصر مثلا رغم الفارق بين الوضعين هذا جعلنى أحاول أن استقى وجهة نظرها (أى أثيوبيا) من خلال الدراسات والكتب التى اهتمت بالعلاقة الفيدرالية بين البلدين .

ولقد ساعدنى الحظ أن اعتمدت على مجموعة من الوثائق الامريكية والتى جاءت مكملة للوثائق البريطانية كما أننى وجدت العون من خلال بعض اللقاءات الخاصة مع جبهات التحرير الارترية الموجودة بالقاهرة .

وعلى أن أنوه احقاقا للحق وللامانة التاريخية أن بحثى المتواضع هذا هو استكمال للدراسة القيمة التى قدمها استاذنا المرحوم الدكتور / السيد رجب حراز عن ارتريا والسابق التنويه عنه فى مطبوع له "ارتريا الحديثة" بين عامى ١٥٥٧ ـ ١٩٤١ .

كما واجهتنى صعوبة الحصول على الدراسات الاكاديمية التفصيلية التى تثرى البحث ووجدت أن هناك بعض المصادر العامة الى جانب بعض المصادر القليلة العلمية فكان أن لجأت الى بعض المكتبات الخاصة ومن بعض الكتب الموجودة فى معهد الدراسات الافريقية وفى بعض الجامعات والى حد ما وجدت ما يعاوننى ولكنى لم أجد ما يركز على فترة بحثى

ولجأت الى مكتبة الامم المتحدة بالقاهرة التى أمدتنى بالكثير من تقارير الامم المتحدة ووثائقها الخاصة بقضية ارتريا وبالذات فى الفترة التى كانت تنظر فيها القضية فى ساحات الامم المتحدة .

منتدي الكتب والمطبوعات

أما عن المنهج الذى اتبعته فى كتابتى لهذه الرسالة فقد اتخذ هذا المنهج ثلاثة محاور أساسية :

المحور الأول : هو المنهج الإستردادى أو المنهج التاريخى وأقصد به استرداد الواقعة التاريخية وقت حدوثها والحكم عليها من أبعاد الظروف التى أحاطت بها وليس بمقياس ظروف عالمنا المعاصر ٠

المحور الثانى : المنهج المقارن حيث حاولت أن أقارن بين المواقف المختلفة للذين أمسكوا بخيوط القضيه سواء أكان ذلك متمثلا فى رجال الأحزاب حيث قارنت بين مواقف الأحزاب المختلفة تجاه فكرة الاندماج أو الاتحاد أو الاستقلال وبين مواقف الدول المختلفة تجاه أطماعها وأحلامها نحو ارتريا ولا شك أن المنهج المقارن أفادنى للعرض لكل الصور المتناحرة نحو الانقضاض على إرتريا أو تلك التى حاولت أن تخدم شعب إرتريا دون أن تملك القدرة على ذلك ٠

المحور الثالث : فهو المنهج التحليلى ذلك أن إيمانى أن المؤرخ عقل يفكر وقلم يسطر وليس وظيفته فحسب رصد الحقيقة التاريخية بل أيضا تحليل أبعادها للوصول إلى النتائج المترتبة عليها مؤمنا أن الكلمة المسئولة تبدأ بالصدق وتؤدى الى أفضل النتائج وعلى هذا أن استعراض حركة التاريخ يتطلب منا التحليل العلمى مستخدما فى ذلك الوثائق كأدلة لا تقبل الشك ٠

منتدى الكتب والمطبوعات

أما عن الرسالة فقد قمت بتقسيمها الى عشرة فصول تسعة فصول منها ضمنتها ثلاثة

أبواب بالإضافة إلى الفصل التمهيدى وقسمت الرسالة إلى ثلاثة أبواب رئيسية وهى كالآتى :

الفصل التمهيدى : وعنوانه " أوضاع إرتريا التاريخية قبل عام ١٩٤١ " وتكلمت فيه عن الأحوال الإقتصادية والاجتماعية والسياسية لإرتريا شارحاً موقع إرتريا ، اقتصادياتها ونبذة تاريخية عنها حتى نهاية الإحتلال الإيطالى لها .

الباب الأول : وهو بعنوان " الظروف السياسية والاقتصادية والإجتماعية داخل إرتريا بين عامى ١٩٤١ ـ ١٩٤٧ " .

وقد تضمن ثلاثة فصول :

الفصل الأول : فى هذا الباب تكلمت عن إرتريا والإحتلال البريطانى وأوضحت كيف تمت عملية احتلال بريطانيا لإرتريا والإدارة البريطانية للإقليم والأوضاع الاقتصادية والإجتماعية لإرتريا تحت الحكم البريطانى .

الفصل الثانى : وعنوانه " إرهاصات المشكلة الإرتريه عقب الإحتلال البريطانى " . أى بداية ظهور المشكلة حيث عرضت الموقف المسيحى ، الموقف الإسلامى ، موقف المستوطنين الإيطاليين بصفتهم القوى الأساسية داخل إرتريا كما تكلمت عن اتجاهات بريطانيا السياسية عند بداية ظهور المشكلة .

منتدى الكتب والمطبوعات

الفصل الثالث : فقد تضمن الحالة السياسية بين عامى ١٩٤١ ـ ١٩٤٧ حيث تحدثت عن نشأة الأحزاب السياسية فى إرتريا وتكوينها وبرامجها وزعامتها مؤكداً أنها كانت مجرد جماعات سياسية لا تتفق مع المفهوم الحزبى الآن ولكن كان يطلق

على شيلاتها اسم الأحزاب السياسية ٠

كما تضمن هذا الفصل عن دور الصحافة فى الحياة السياسية فى ارتريا ٠

الباب الثانى : وقد كان عنوانه :

" الموقف الدولى من المشكلة الإرتريه بين عامى ١٩٤٧ ـ ١٩٥٠ " وقد قسمت هذا الباب أيضا إلى ثلاثة فصول مع الوضع فى الإعتبار أن تكون الفصول متتابعة مع فصول الباب الأول أى أننى بدأت بالكتابة فى الفصل الرابع الذى هو فى الواقع الفصل الأول من الباب الثانى ٠

الفصل الرابع : وجاء عنوانه : " موقف التيارات السياسية الدولية من المشكلة الإرتريه " ٠

وتضمن هذا الفصل الحديث عن معاهدة الصلح ومواقف الدول المعنيه من ارتريا مثل مصر وأثيوبيا وإيطاليا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والإتحاد السوفيتى وتكلمت عن لجنة التحقيق الرباعية التى تشكلت خصيصاً لمعرفة اتجاهات الأهالى فى داخل إرتريا حول مستقبلهم السياسى وختمت هذا الفصل بتحليل لنتائج أعمال هذه اللجنة ٠

الفصل الخامس : وجاء عنوانه " الأمم المتحدة والمسألة الارترية فى ابريل ١٩٤٩ " واقتضى من العرض ضرورة الكلام عن الموقف العام للمستعمرات الإيطاليه ومنها بالطبع إرتريا كما شرحت موقف الأحزاب الإرترية فى الأمم المتحدة وعرضت لمشروع بيفين ـ سفورتزا الخاص بالإتفاق البريطانى الإيطالى حول مشكلة إرتريا ثم فشل المشروع ثم قرار الجمعية العامة للمشكلة الارتريه ٠

منتدى الكتب والمطبوعات

الفصل السادس : وجاء عنوانه " اللجنة الخماسية لتحقيق المشكلة الإرترية بين عامى ١٩٤٩ ــ ١٩٥٠ " وتكلمت فى الفصل عن مشروع اللجنة السياسية وتكوين لجنة التحقيق الخماسية وتقرير هذه اللجنه شارحاً مذكرتين تقدمت بالأولى وفود حكومات بورما والنرويج واتحاد جنوب افريقيا ٠ والثانية تقدمت بها وفود حكومات جواتيمالا وباكستان وختمت هذا الفصل بالكلام عن آثار اللجنة الخماسية ٠

الباب الثالث : وقد خصصته للكلام عن إرتريا والاتحاد الفيدرالى مع أثيوبيا ٠ وقد تضمن هذا الباب ثلاثة فصول متتابعة مع فصول البابين وبدأت بالفصل السابع أى الفصل الأول من هذا الباب ٠

الفصل السابع : وجاء عنوانه " الأمم المتحدة وصدور القرار الفيدرالى حتى ١٩٥٢ "وتحدثت فى هذا الفصل عن المشروعات الدولية لحل المشكلة الإرتريه وقرار ٢ ديسمبر ١٩٥٠ وأفردت عدة صفحات لمهام مبعوث الأمم المتحدة الذى كلف بالاعداد لفكرة الإتحاد بين أثيوبيا وإرتريا وختمت هذا الفصل بتحليل للقرار الفيدرالى ٠

الفصل الثامن : فقد جاء عنوانه " أبعاد السياسة الاثيوبيه تجاه إرتريا بين عامى ١٩٥٢ــ ١٩٦١ "

حيث تحدثت فى هذا الفصل عن الإنتهاكات الاثيوبيه للإتحاد مع إرتريا ثم تحدثت عن الاتفاقية الامريكيه الاثيوبيه فى ٢٢ مايو ١٩٥٣ والتى بمقتضاها

منتدى الكتب والمطبوعات

اعطت أثيوبيا للولايات المتحدة عدة مواقع تستخدم كقواعد لصالح الولايات المتحدة وأوضحت أن هذا كان ضد الدستور الإرترى وليس من حق أثيوبيا ولكن أثيوبيا كانت تحمى ما تفعله من تواطؤ دولى قبيح ضد الشعب الإرترى متكئة على الولايات المتحدة الأمريكيه ونفوذها الدولى الكبير كما تحدثت فى هذا الفصل عن التمهيد لإلغاء القرار الفيدرالى الذى سبق أن أصدرته الأمم المتحدة وختمت هذا الفصل بالكلام عن ادعاءات أثيوبيا لضم إرتريا .

الفصل التاسع والأخير : فقد تكلمت فيه عن مواقف القوى الوطنيه لضم أثيوبيا لإرتريا حتى عام ١٩٦١ ، متحدثا عن الوسائل السلميه التى انتهجتها هذه القوى ثم عن التنظيمات السريه الممهدة لجبهة التحرير الإرتريه وتحدثت عن تأسيس هذه الجبهه وهيكلها التنظيمى معلنة الكفاح المسلح والذى يدخل فى نطاق تال للبعد الزمنى لنهاية بحثى .

خاتمـة : وقد تضمنت نتائج عامة ونتائج خاصة .

ولقد راعيت فى هذا التقسيم التوازن فكل باب يحوى ثلاثة فصول وكل فصل يحوى عدد من الصفحات المتقاربة ، كما حرصت على أن أبدأ كل باب بربط وتمهيد لفصوله أيضا جعلت محورا بالنسبة لبحثى وهو أن يرتبط موضوع التحليل والكتابة بعنوان البحث وهو إرتريا والتحرر الوطنى .

منتدى الكتب والمطبوعات

ولقد جاءت القواعد الفنية لبحثى متضمنه خاتمه بالنتائج التى توصلت اليها فى هذا البحث

وكان حرصى على اكتمال صورة البحث أن يتضمن مجموعة من الخرائط التاريخية والجغرافيه داخل المتن ثم الحقت البحث بثبت من المراجع والوثائق التى استعنت بها فى كتابة هذا البحث وفى نهاية الرسالة حرصت أن تتضمن الملاحق ترجمة عربية للوثائق ولعل ذلك يكون جديدا ومفيدا فى ذات الوقت وأرجو أن يقيم هذا العمل ليس على أساس اضافة صفحات للرسالة ولكن من منطلق أننى أود تقديم جهدا بذل وحرص على الترجمة من واقع حرصى على أن يستفيد بشكل متواضع آخرون بعدى .

شكر وتقدير :

لا يسعنى فى ختام بحثى الا أن أقدم شكرى إلى هؤلاء الذين ساعدونى وشجعونى حتى يظهر هذا البحث إلى النور .

وأرجو أن أكون حريصا على القول بأن الكثيرين أحمل لهم العرفان فى قلبى ويعجز قلمى عن تسطير هذا الإحساس لهم وعلى سبيل المثال لا الحصر أقول كلمة الشكر تقدم الى :

أمناء مكتبات جامعة القاهرة وبشكل خاص معهد الدراسات الإفريقية .

أمناء مكتبة الأمم المتحدة بجاردن سيتى بالقاهرة ، وجامعة عين شمس وجامعة المنيا .

ثم جزيل شكرى إلى الأخوة الإرتريين أعضاء جبهة التحرير الارتريه بمختلف مكاتبها بالقاهرة لما قدموه لى من مساعدات من كتب ونشرات ووثائق .

كما أخص بالشكر الصديق الدكتور / جمال الطحاوى الذى ساعدنى فى الحصول على مجموعة الوثائق الأمريكيه التى لم يكن متيسرا لى الحصول عليها إلا بفضل معونته وكذلك الأخ

منتدى الكتب والمطبوعات

الدكتور / جمال عبد الناصر المدرس بكلية الآداب بالمنيا وكذلك الأخ مصطفى الفقى المبعوث بانجلترا لارساله الوثائق البريطانية فله منى جزيل الشكر .

وأشكر جميع أعضاء سيمنار التاريخ بقسم التاريخ بكلية الآداب جامعة المنيا لما أفادونى من خلال المناقشات المتعددة حول موضوعى وأخص بالشكر الصديق الدكتور / خالد نعيم والدكتوره / سوسن سليم والدكتور / عادل مهران .

أما عن شكرى وتقديرى لأستاذى الجليل الأستاذ الدكتور / جلال يحيى فلا يعد له أى اعتراف من جانبى لما قدمه لى سيادته فقد قدم لى النصح والأرشاد حتى اتمكن من تجميع الكثير من المادة العلميه لهذا البحث .

كذلك شكرى لاستاذى الاستاذ الدكتور / محمود حلمى مصطفى .

وأيضا لا يفوتنى إحقاقاً للحق أن أشكر أستاذى الجليل الأستاذ الدكتور / عبد الهادى الجوهرى عميد كلية الآداب جامعة المنيا فقد كان له الكثير من الأيادى البيضاء على ليس فقط ما كان يقدمه لى سيادته من التشجيع وقت ظلمات أحاطت بى بل وتشجيعه لى حتى أنهى هذا البحث ومساعدة سيادته الكثيرة فله منى التقدير وأثابه الله عنى جميل الثواب .

كذلك الأستاذ الدكتور / محمد أبو الفتوح شريف عميد كلية التربية بدمياط جامعة المنصورة فلولا تشجيع سيادته ومؤازرته لى لإنهاء هذا البحث ما كنت قد استطعت انجازه خلال هذه الفترة .

وشكرى للأستاذ الدكتور / زكريا سليمان بيومى رئيس قسم التاريخ بكليتى التربية بالمنصورة ودمياط فهو الأخ والصديق وا

منتدى الكتب والمطبوعات

وأخيرا وليس آخرا أستاذى الأستاذ الدكتور / محمود متولى الذى أعطانى من وقتـــه الكثير ومن علمه الأكثر والذى بفضل عطائه وتوجيهاته ما خرجت هذه الرسالة إلى النور فلـــه منى جزيل الإعتراف والإمتنان والعرفان بالجميل ، آمل أن أكون عند حسن ظن أولئـــــك الذين وثقوا بى ولا يسعنى إلا الإعتراف بأننى مسئول وحدى عن كل ما ورد فى هذه الرسالة من قصور ولكن كل أملى أن أكون قد وفقت فى الإسهام ولو بجهد متواضع فى قضية من قضايـــا عالمنا الإسلامى والعربى .

والله الموفق أولاً وأخـــيراً ،،،

منتدي الكتب والمطبوعات

فصل تمهيدي

أوضاع إرتريا التاريخية

قبل عام ١٩٤١ م

١ - الأحوال الإقتصادية والإجتماعية والسياسية .

٢ - نبذه تاريخية .

منتدى الكتب والمطبوعات

تقع إرتريا على الساحل الغربى للبحر الأحمر على الشاطئ المقابل لشبه الجزيـــرة العربية وبواجهة بحريه طولها ١٠٠٠ كم وهى بين خطى عرض ١٥ ، ١٨° شمالا وخطــى طول ٣٦ ، ٤٣° شرقا .

وترجع أهمية هذا الموقع أنها تطل على مدخل باب المندب ولقد ازدادت أهمية هذا الموقع بعد حفر قناة السويس .

ويحد إرتريا شمالا وغربا جمهورية السودان وجنوبا أثيوبيا وشرقا البحر الأحمر ومـن الجنوب الشرقى جيبوتى(١) ، وتبلغ مساحتها ١٢٤ر٣٢٠ ألف كم مربع وتتبع ارتريا ١٢٦ جزيرة على البحر الأحمر أكبرها جزيرة وهلك كبير وأهم الجزر الأخرى نوره ، عسيزاتو حـــاوات ، هواكل ، ولخم ، أبا عجوز ، موسرى ، رخاء زبير سالمه ، اوكان حيسو ، فاطمه ، حالب(٢).

وترجع تسمية إرتريا إلى اليونانيين(٣) فى القرن الثالث قبل الميلاد عندما أطلقوا على البحار الواقعة حول الجزيرة العربية (البحر الأحمر ، خليج عدن ، بحر العرب ، الخليج

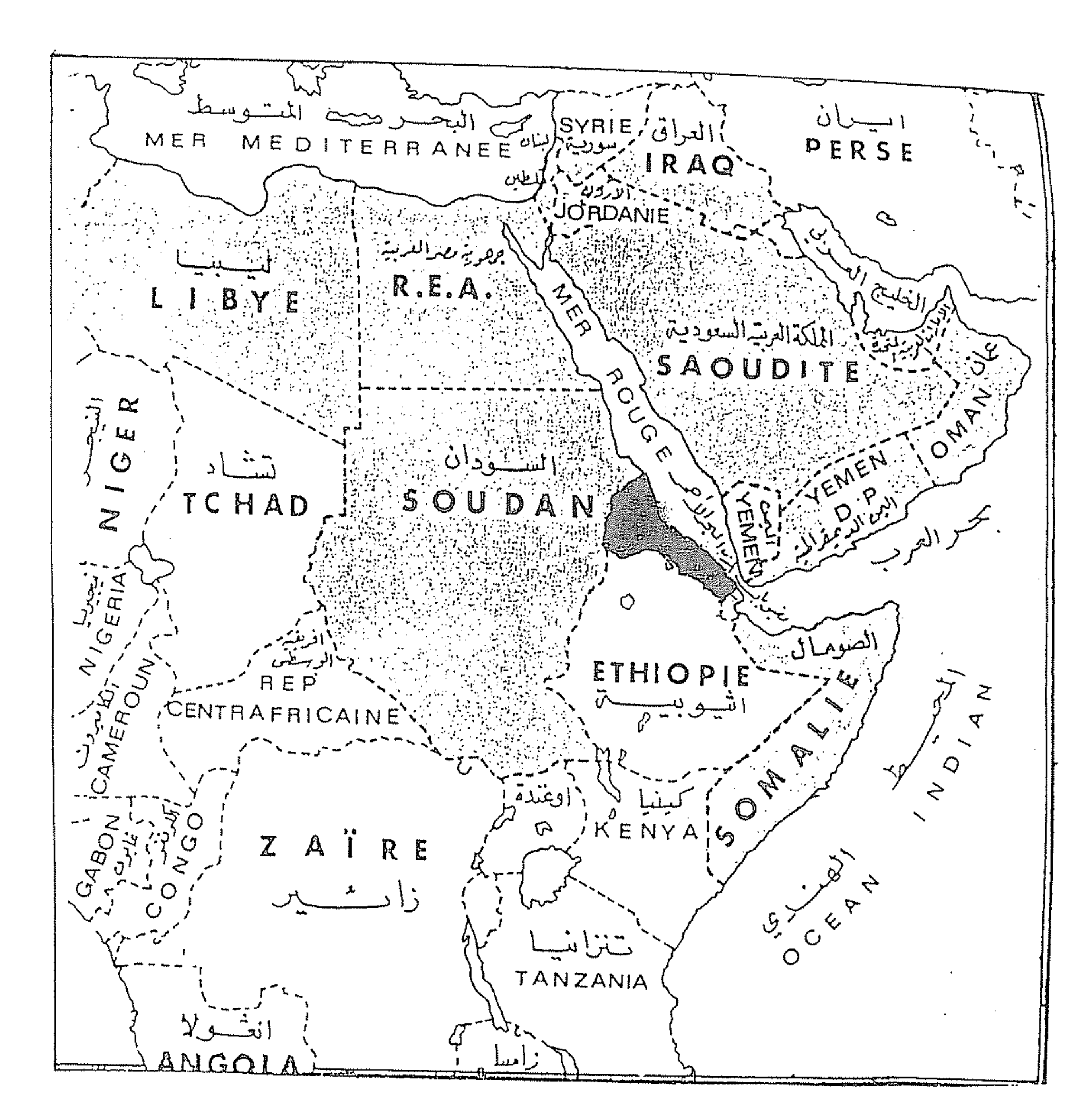
(I) BRit annica I985. London I985.

Vol 4. P. 544.

(٢) حامد صالح تركى : ارتريا والتحديات المصيريه . ، دار الكنوز الادبيه بيروت ط٢ ١٩٧٩، ص٢٣.

(٣) كانت فى اليونان قديما جزيرة تحمل اسم (ارتريا) وهى جزيرة (يوبويا) تجاه الشاطئ الشرقى لبلاد الاغريق خرج منها كثيرون ليؤسسوا المستعمرات ولا يزال هناك موقع فى جزيرة كريت يحمل اسم رأس ارتريا .

منتدى الكتب والمطبوعات



موقع ارتريا

منتدى الكتب والمطبوعات

العربى) كلمة تريكون سينوس أريتريوم Trichone - Sinus Erythraeum وقد فسروا التسميه وهى تعنى البحر الأحمر .

ثم حصر الرومان أيام مجدهم وسطوتهم التسميه إلى (سينوس إريتريوم) على البحر الأحمر وشواطئه التى سيطروا عليها عندما خضعت (عدوليس) على الشاطئ الإرترى لسلطانهم . وعندما احتل الإيطاليون سواحل البحر الأحمر الممتدة من ارحتيا جنوبا إلى رأس قصار شمالا أطلقوا عليها اسم إرتريا تجديداً للتسمية الرومانية القديمة لساحل عدوليس وذلك بالمرسوم الذى أصدره الملك همبرت الأول ملك ايطاليا فى مطلع يناير ١٨٩٠[١] .

وتنقسم إرتريا الى خمسة أقاليم جغرافية متميزة وهى :

١ — الهضبة الجنوبيه الوسطى وتكون هذه الهضبه قلب إرتريا ويبلغ ارتفاعها بين ٦٠٠٠ — ٨٠٠٠ قدم فوق مستوى سطح البحر ولهذا الارتفاع أثره البالغ فى المناخ حيث أنه لطيف طوال العام .

٢ — المرتفعات الشماليه وتقع إلى الشمال عبر الحدود مع السودان مكونة مرتفعات إرتريا الشماليه والوسطى والغربيه الوسطى وقاعدة هذه المرتفعات عند التلال المحيطه ببلدة كرن Keren .

٣ — منخفضات بركه وتهبط الهضبه والمرتفعات الشماليه تجاه الغرب حوالى ٥٠٠٠ أو ٦٠٠٠

منتدى الكتب والمطبوعات

(١) عثمان صالح سبى : تاريخ ارتريا ، دار المسيره ، بيروت ط٣ سنة ١٩٧٧ ، ص ٢٢ .

قدم الى سهول صحراويه تمتد الى السودان ٠

٤ ـ منخفضات القاسن ـ ستيت وتقع الى الجنوب الشرقى من منخفضات بركه ٠

٥ ـ السهل الساحلى ويقع فى الشرق حيث تهبط الهضبه والمرتفعات الشماليه بشدة الى سهل ساحلى يحف بالبحر الأحمر وهو رملى ضيق فى الشمال عريض فى الجنوب ويمتد الى القفار البركانيه فى شمال شرق أثيوبيا والصومال الفرنسى وتعرف المنطقة الجنوبية بسهل دنكاليا Dankali [1] ٠

أما عن الأمطار فى إرتريا فإنها تتميز بفصلين مطرين احدهما يمتد من يونيو إلى سبتمبر حيث تهب عليها الرياح الموسمية الجنوبية فتسقط الأمطار الصيفيه على كل البلاد ما عدا السهل الساحلى حيث تهب عليه الرياح الموسميه الشماليه الشرقيه فتسقط الأمطار الشتويه ٠

وأهم الأنهار فى أرتريا خور بركه ويبدأ بالقرب من حمبرتى فى محافظة حماسيين وينتهى عند سهل طوكر فى السودان مارا بمدينه اغردات ٠ ونهر القاش حيث تقع عليه مدينة تسنى وهى على مقربه من الحدود السودانيه ، ونهر ستيت والذى يسمى فى أثيوبيا تكزى وفى السودان عطبره فيشكل أحد روافد النيل ويشكل نهر ستيت الحدود بين إرتريا وأثيوبيا وتقع عليه مدينه أم حجر الارتريه وتقابلها مدينة خومسرا الاثيوبيه وهو النهر الوحيد الدائم

---

(١) السيد رجب حراز : ارتريا الحديثة ١٥٥٧ ـ ١٩٤١ معهد البحوث والدراسات العربيه ، القاهرة ١٩٧٤ ، ص ٤ ، ٥ ٠

منتدى الكتب والمطبوعات

الجريان فى ارتريا[1] .

اقتصاد ارتريا :

تعتبر مسألة القدرة الإقتصادية بالنسبة لإرتريا هى من جوهر المسائل التى أُثيرت منذ بداية بروز القضية الإرترية على المسرح السياسى الدولى فى نهاية الاربعينات وبداية الخمسينات من القرن الحالى وذلك بالنظر لأهمية وحيوية الجانب الإقتصادى لارتريا سواء لمستقبلها أو بالنسبة للصراع السياسى الدائر بين إرتريا لنيل استقلالها وبين مستعمريها الذين زعموا فقر إرتريا وعجزها الإقتصادى[2] .

وفى الحقيقة أن القدرات الإقتصاديه لارتريا لن تكون بأى حال من الأحوال أضعف من قدرات كثير من الدول الافريقيه التى نالت استقلالها والتى تشكل مجموعة أساسية فى المنظمات الدوليه سواء فى الأمم المتحدة أو عدم الانحياز فإرتريا لديها البحر الأحمر بكل خيراته ومدخراته وأهميته الاستراتيجية والملاحية ، وإرتريا لديها كنوز مدفونة فى الأرض اذ أنها تضم الكثير من الثروات المعدنيه . واذا كان هناك عجزاً اقتصاديا فمرجعه اهمال الدول التى استعمرتها وتعاقبت عليها[3] .

---

(١) عثمان صالح سبى : المرجع السابق ، ص ٢٣٣ .

(٢) أحمد خليفه : عارنا فى ارتريا ، دار لبنان للطباعة والنشر ، بيروت ، سنة ١٩٧٤ ، ص ١٢ .

منتدى الكتب والمطبوعات

(٣) حامد صالح تركى : المرجع السابق ، ص ١٠ ، ١٣ .

الهيكل الاقتصادى لارتريا :

تتمتع إرتريا نظرا لموقعها الجغرافى بالكثير من المزايا الإقتصادية وتملك موارد متعددة لو أحسن استغلالها لكانت أفضل من كثير من بعض الدول الأفريقية .

وهى كما سبق لها سواحل على البحر الأحمر وتملك الكثير من المقومات الاقتصادية سواء فى المجال الزراعى أو الرعوى بالإضافة إلى أنها تملك مجموعة من الموانى التجارية على ساحل هذا البحر ، وفيما يلى موجز مركز يشرح الهيكل الاقتصادى لها :

أولا ـ القطاع الزراعى :

لو تحدثنا عن الزراعة فاننا نجد أن الزراعة لم تستغل إلى الحد الأمثل وذلك لأن الدول التى استعمرت ارتريا لم تحاول ادخال أى تطوير حقيقى ويرجع هذا إلى عدم الإستقرار الذى عايشته .

ويمكن تقسيم الأراضى بشكل عام فى إرتريا إلى :-

أ ـ الأراضى الموروثه وتسمى أراضى الديسا والريستا وتملكها جماعات فرديه مؤلفة من عائلات مختلفة وهذه الأراضى تسود فى مناطق المرتفعات .

ب ـ أراضى الدولة وتسمى الدومينال وهى الأراضى التى تملكها الدولة وهى من أغنى الأراضى وأكبرها مساحة .

منتدي الكتب والمطبوعات

وإذا قارنا مساحة ارتريا (١٢٤,٣٢٠ ألف كم مربع) وعدد سكانها الذين يبلغون نحو

ثلاثة ملايين نسمة فى جانب وبين مساحة الأراضى الزراعية البالغة نحو ٣٠,٧٩٢,٠٠٠ — فدان يزرع منها نحو ٧٨٠,٠٠٠[1] فدان فقط لوجدنا أن لدى إرتريا ثروة زراعية هائلة لو استغلت أحسن استغلال .

وتقع أجود الأراضى الزراعية فى المنطقة بين القاش — ستيت حيث يتوفر الماء وسقوط الأمطار من ٢٠ — ٢٥ بوصه سنويا ، كما أن التربة سوداء غنية وتحمل أنهار القاش وستيت وبركه كميات كبيرة من المياه لا سيما فى موسم الفيضان والتى تكون تربة رسوبيه فى الأراضى المنخفضة ويمكن أن تستغل بواسطة الرى أما المرتفعات الإرترية فتتمتع بأعلى منسوب من مياه الأمطار ويساعد اختلاف أنواع التربة وتنوع المناخ والإرتفاع على زراعة أنواع مختلفة من المحاصيل خلال فصول السنة المختلفة وتكون الحبوب ٨٧ ٪ من مجموع المحاصيل ، أما البذور الزيتيه فتكون ١٠ ٪ والباقى عبارة عن خضروات والياف وبن ودخان وقطن (وهى التى تعتمد عليها ارتريا فى صادراتها)[2] .

ويمكننا أن نعتبر أن أشهر المحاصيل فى إرتريا هى :

١ — القطن : كانت المحاولة الأولى لزراعته فى بداية هذا القرن وأشهر مناطق زراعته هى

(I) W. O: 230/I06. 88372 Report on the Admisustratian of the Occaupied Enemy an Territory of Eritrea Forthe Period I st January to 30 th June I942.

(٢) عبد البارى عبد الرازق نجم : ارتريا شعبا وكفاحا ، مطبعة العانى ، بغداد ط ١ ، سنة ١٩٧١ ، ص ٢٠ .

منتدى الكتب والمطبوعات

تسنى ، بارنتو ، أم حجر ، وخلال الحرب العالمية الثانية ضوعفت الأراضى المزروعة من القطن وامتدت زراعته إلى الأراضى المنخفضة ٠

٢ ـ البن : بدأت زراعته منذ خمسين عاما وبدأت فى المنحدرات الشرقيه وخصصت لزراعته مساحة صغيرة نحو ٤٠٠ فدان ثم اهملت زراعته فى عهد الادارة البريطانيه ٠

٣ ـ التبغ : تنحصر الأراضى المزروعة بالتبغ فى مساحات محدده فى دوقلى وكرن وتكمبيا ٠

٤ ـ الألياف : وتعتبر زراعة هذه النباتات ذات فائدة عظيمة فهى بالنسبة لإرتريا ثروة لها أهميتها فى بناء المنازل والحواجز والأسوار ٠

٥ ـ الغابات : تعد الغابات من أهم مصادر الثروة فى ارتريا فهى توفر العلف للماشية والأخشاب للبناء والحطب والفحم النباتى كذلك أشجار الدوم واللبان وأهميتها الاقتصادية[١] ٠

ثانيا ـ الثروة الحيوانية :

اهتم الشعب الإرترى بالثروة الحيوانية منذ القدم وذلك لملاءمة تنوع المناخ وتعدد التضاريس الذى تتمتع به البلاد وتبلغ جملة أراضى المراعى نحو ٢٣,٠٦٩,٠٠٠[٢] فدان

(١) حامد صالح : المرجع السابق ، ص ١٤ ٠

(2) W. O . Report, op, cit.

منتدي الكتب والمطبوعات

من جملة الأراضى الزراعية فى ارتريا ويملك الارتريون عدة ملايين من الأبقار والأغنام والماعز والضأن والابل (نحو عشرة ملايين رأس) ، وقد تعرضت الثروة الحيوانيه لعمليات ابادة من قبل السلطات الاثيوبيه فيما بعد بسبب الثورة الارتريه[1] .

ثالثا ـ الثروة البحريه :

تملك ارتريا ثروة بحريه هائلة من الأسماك وزيوتها والأصداف والقواقع والمرجان والإسفنج واللؤلؤ والملح إلى جانب الثروة المعدنية التى تربض فى قاع البحر الأحمر .

وتوجد فى الشاطئ الارترى الذى يبلغ طوله نحو ألف كيلو متر مبتدئا من رأس قصار فى الحدود السودانيه شمالا ومنتهيا عند باب المندب فى رأس أرحتيا بالقرب من جيبوتى ، عدد من المراسى الطبيعيه مثل : تكلاى ، قبع ، كبكب ، معدر ، فاطمه ، عد ، برعولى ، بيلول ، وتعتبر الخلجان والجزر الارتريه فى البحر الأحمر من أهم الأماكن النموذجيه لصيد الأسماك[2] .

رابعا ـ الثروة المعدنيه :

على الرغم من الحقائق المتعلقه بالثروة المعدنية الا أن أرقامها لا تزال فى مراحلها الأولى وذلك لعدم وجود مسح شامل للمعادن والمناجم أو لطبوغرافية ارتريا ومن الواضح أنه

---

(١) صالح سبى : المرجع السابق ، ص٢٣٦ .
(٢) حامد صالح تركى : المرجع السابق ، ص١٦ .

(3) W. O. Report op, cit.

منتدى الكتب والمطبوعات

فى ضوء المعلومات الأوليه المتوفرة عنها هى ليست قليلة بل أن الدلائل تشير على أن الثروة المعدنيه تكون احدى الدعامات الأساسيه فى اقتصاد ارتريا لو استغل الاستغلال الجيد وفيما يلى أهم المعادن الموجودة :

أ ـ الذهب : وبدأ استخراجه منذ عام ١٨٩٧ وبلغ انتاجه عام ١٩٤٠ الى ١٠٧٢ كيلو جرام[(1)] وقد توقف استخراجه فى السنوات الأخيرة بسبب الأحداث والثورة بين جبهة التحرير الارتريه وبين أثيوبيا ويوجد الذهب فى هضبه حماسين فى منطقة جمالا جنوب أسمرا ، ستيت والجاس ووادى عنبسه وفى وادى "جاسك"[(1)].

ب ـ الحديد : توجد فى إرتريا كميات كبيرة من الحديد ويقدر مخزونه فى جبال دقس بـ ٢٥٠ مليار طن ، وفى سراى ٢١٥ مليون طن ، وفى جبال قدم ١٧ مليون طن[(2)] .

جـ ـ الأملاح : ويتم انتاجها على نطاق واسع فى مناطق عصب ومصوع رواقيرو ، ويستخرج ملح الطعام وأملاح الصوديوم والبوتاسيوم والبوتاس .

د ـ البترول : عثر الإيطاليون على البترول فى خلال العشر سنوات الأخيرة من احتلالهم لإرتريا على البترول فى جزر دهلك شرقى ميناء مصوع ولكن ظروف الحرب العالميه الثانيه أوقفت عمليات التنقيب وتحاول السلطات الاثيوبيه استخراجه ولكن يحول بينها وبين

(I) W. O. Report op, cit.

(١) عبد البارى عبد الرازق نجم : المرجع السابق ، ص ٢٢ .

(٢) نفس المرجع ، ص ٢٤ .

منتدى الكتب والمطبوعات

استخراج البترول الثورة الارتريه مما دفع كثير من شركات البترول الأجنبيه بالتخلى عن التنقيب تجنبا للمخاطر[١] .

خامسا ـ القطاع الصناعى :

تقوم فى إرتريا عدة صناعات تعتمد على توافر الخامات المحليه ويرجع نشأة الصناعات التحويليه فى البلاد الى عام ١٩٣٦ ، حينما بدأت ايطاليا برنامجا كبيرا للانشاء والتعمير ولهذا انشأت فى ارتريا مصانع للاسمنت والطوب واقامت عدة مؤسسات للخدمات وورش كهربائيه لمواجهة احتياجات أسطول النقل الإيطالى والعدد المتضخم من المهاجرين الإيطاليين وفى عهد الإدارة البريطانية بدأ طور جديد من التوسع الصناعى فى المدن الكبيرة بإرتريا بعد عام ١٩٤٣ ، حينما اضطرت البلاد بسبب ظروف الحرب العالمية الثانية والصعاب القائمة فى سبيل استيراد السلع الخارجية إلى الإعتماد على ما يمكن انتاجه محليا لسد حاجة الإستهلاك المحلى ، ولعبت الجاليه الإيطاليه دوراً هاماً فى انشاء صناعات جديدة كصناعة الزجاجات والآنية الزجاجية وأعواد الثقاب والبيرة والنبيذ والورق والصابون وساهم الإيطاليون فى تمويل عدة مشروعات صناعية أخرى لا تزال قائمة إلى الآن أهمها مصانع عصر الزيوت ومنتجات الألياف النباتيه والأوانى الخزفية والأثاث والزراير والأسماك المعلبه ، علاوة على مصانع حفظ اللحوم واستخراج الملح ودبغ الجلود والسجائر وغزل القطن[٢] .

---

(١) نفس المرجع : ص ٢٥ .

(٢) السيد رجب حراز : المرجع السابق ، ص ٢٠ . وانظر الصناعات وتطورها فى ارتريا ملحق رقم (٢٠) .

منتدى الكتب والمطبوعات

سادسا ـ قطاع التجارة :

تصدر إرتريا الكثير من سلعها إلى الخارج كالجلود ، والملح ، والبذور الزيتيه ، والذره ، والفواكه ، والأسماك المحفوظه ، والزراير ، وحبال الألياف النباتيه ، وتخدم تجارة ارتريا شبكة رائعة من طرق المواصلات وكان الايطاليون أثناء احتلالهم للبلاد قد اهتموا باعداد شبكة من المواصلات البريه للاغراض العسكريه خصوصا ، فعبروا الكثير من الطرق للسيارات وأنشأوا خطا حديديا وخط تلفريك معلق من ميناء مصوع الى العاصمة اسمره ، ويمتد الخط الحديدى غرب اسمره الى بيشا Bisha مارا بكرن واغردات ويبلغ طوله ٣٦١ كيلو متر ويعتبر العمود الفقرى للنقل والمواصلات فى ارتريا ، أما شبكة الطرق البريه فقد انشأ الإيطاليون طريقا يربط جميع المدن والمراكز الهامة فى إرتريا علاوة على بعضا من الطرق غير المعبده والدروب .

كذلك فإن ميناءى مصوع وعصب منفذان هامان لتجارة إرتريا واثيوبيا . وتستورد إرتريا الآلات والأدوية والسيارات والشاى والسكر(١) .

السكان :

يمكن القول أن الارتريين يتكونون من جماعات متعددة تنتمى إلى أصول مختلفة تربطهم روابط متينة من حضارة واقتصاد .

---

(١) حامد صالح تركى : المرجع السابق ، ص ١٩ .

منتدى الكتب والمطبوعات

أما عن تعدادهم فانه توجد روايات كثيرة حول تعداد الإرتريين فمن قائل أنهم تجاوزوا المليون بقليل ومنهم من يؤيد أنهم نحو خمسة ملايين ولكننى أميل الى تصديق أنهم نحو ثلاثة ملايين نسمه وسبب ذلك أننى أخذت من كتابات جبهة التحرير عن القبائل وتعدادها وليس التعداد الكلى فوجدت هذا العدد مختلف عن العدد المذكور(١) .

---

(١) طبقا لتقديرات الادارة البريطانيه فان عدد الشعب الارترى عام ١٩٥٢ كان يبلغ ١,٠٣١,٠٠٠ نسمه ، منهم ٥١٤,٠٠٠ مسلمون و ٥١٠,٠٠٠ مسيحيون و ٧,٠٠٠ وثنيون والذى يجب أن نلفت النظر اليه أن هذه الأرقام تقديريه وغير دقيقه ولا تمثل الحقيقة ، لعدم اجراء إحصاء شامل دقيق من ناحيه ، وربما للإتجاهات والأهواء السياسيه المغرضه للسلطات البريطانيه ولصعوبة الحصول على أرقام دقيقة وافيه عن افراد القبائل الرحل والمشتغلين بالرعى ولأن القبائل كانت تتعمد أن تنقص من عدد أفرادها تهربا من دفع الضريبة (ضرائب الرؤوس أو المواشى) .

أما تقديرات جبهة التحرير الارتريه تقدر عدد السكان بنحو خمسة مليون نسمة حتى يظهروا المشكلة بحجم أكبر وأنها مشكلة خمسة مليون فرد أكثر من نصفهم مسلمين وحتى وقتنا هذا لم يحدث أى تعداد حقيقى لبيان عدد الشعب الارترى كله سواء من لجنة التحقيق الرباعية فيما بعد ١٩٤٨ أو لجنة التحقيق الخماسيه ١٩٥١ أو حتى من جبهة التحرير الإرتريه .

ولقد فضلت الرقم الذى أعطى عن أن تعداد الشعب الارترى يقدر بنحو ثلاثة مليون نسمه لأننى أخذت من نشرات جبهة التحرير نفسها أعداد أفراد القبائل التى ذكرت فى مواضع مختلفة وقد قمت بالاحصاء المبين خلفه فخلصت بأن العدد الأقرب الى الحقيقة (=)

منتدى الكتب والمطبوعات

وبنظرةسريعة الى الجدول الآتى الذى يبين لنا القوميات الارتريه ، وعدد المسيحيين والمسلمين والوثنيين ، وأماكن تواجد هذه القوميات ٠

وقد قمت باعداد هذا الاحصاء التجميعى من أكثر من مصدر ٠

(=) ثلاثة ملايين نسمة ٠

وحتى لو سلمنا بصدق كلام الادارة البريطانيه فان المعدل الطبيعى الذى يتمشى مع معدل الزيادة السكانيه (من مواليد وفيات) سنجده هو نحو ثلاثة مليون نسمه حتى أواخر السبعينات ، وقد يكون تعداد جبهة التحرير أصدق لو أخذنا على أنه حتى يومنا هذا ومع ذلك فان النسبة المئوية ثابته لا تتغير ٠

منتدي الكتب والمطبوعات

القوميات الارتريه	تواجدها فى ارتريا ولغتهم	مسلمون		مسيحيون		وثنيون		المجموع
		عدد	نسبة مئويه	عدد	نسبة مئويه	عدد	نسبة مئوية	
١ ـ التجرينيون وتضم حماسين ، سراى أكلى قوازى .	المرتفعات الوسطى والجنوبيه فى ارتريا ويتحدثون التجرينيه	١,١١,٠٠٠	٧,٠٧٪	١,٤٦١,٠٠٠	٩٢,٩٣٪	—	—	١,٥٧٢,٠٠٠
٢ ـ التجرى وتضم بنو عامر ، الرشايده ، وقبائل الساحل	السهول الغربية ، والشرقية ، والمرتفعات الشماليه ويتحدثون التجرى واللغة العربيه	٩٦٦,٠٠٠	٩٧,٨٨٪	٢١,٠٠٠	٢,١٢٪	—	—	٩٨٧,٠٠٠
٣ ـ باريا وكنوما	السهول الغربيه ويتحدثون بالباريا	٩٣,٠٠٠	٧٥,٦٢٪	٩٠٠٠	٧,٣١٪	٢١,٠٠٠	١٧,٠٧٪	١٢٣,٠٠٠
٤ ـ الدناكل وتضم دناكل الشمال والجنوب	منطقة دنكاليا فى الجنوب ويتكلمون الدنكليه والعربيه	٩٩,٠٠٠	١٠٠٪	—	—	—	—	٩٩,٠٠٠
٥ ـ الساهو وتضم اساورته ، منفرى حزد ، بريسلا ، منعقى .	المرتفعات الجنوبيه الشرقيه ويتحدثون بالساهو	١٩٢,٠٠٠	٩٦,٩٧٪	٦٠٠٠	٣,٠٣٪	—	—	١٩٨,٠٠٠
٦ ـ بلين وتضم بيت ترقى ، وبيت ترقى .	المرتفعات الوسطى ويتحدثون بالبلين	٨١,٠٠٠	٩٣,١٠٪	٦٠٠٠	٦,٩٠٪	—	—	٨٧,٠٠٠
المجموع النهائى	—	١,٥٤٢,٠٠٠	٥٠,٢٩٪	١,٥٠٣,٠٠٠	٤٩,٠٢٪	٢١,٠٠٠	٠,٦٩٪	٣,٠٦٦,٠٠٠

(١) تم استخلاص الجدول السابق من المراجع التاليه :

منتدى الكتب والمطبوعات

(=) Britannica I985. op. cit, P. 544.

- W. O. 230 / I45 / 88372 / SHL / 20I.

ان المتأمل لهذا الجدول سيجد أنه أمام أمة تضم العديد من القبائل وكل قبيلة لها لغتها الخاصة بها وكذلك فان الديانة السائدة هى الاسلام وانها تمثل أكثر من خمسين فى المائه من العدد الاجمالى للسكان ثم تليها المسيحيه .

هذا الاختلاف القبائلى اللغوى الدينى ستجنى ارتريا ثماره من ابنائها عند مناقشة القضيه فى ساحة الجمعيه العموميه بالأمم المتحدة وسوف نراه واضحا ومتمثلا فى اختلاف الرأى .

التقسيم الادارى : تنقسم ارتريا اداريا الى ثمانى محافظات هى :

١ ـ محافظة حماسين وعاصمتها أسمرا وهى عاصمة القطر .

٢ ـ محافظة البحر الأحمر وعاصمتها مصوع وهى ميناء ارتريا الرئيسى .

(=) أ ـ السيد رجب حراز : ارتريا الحديثه .

ب ـ حامد صالح تركى : المرجع السابق .

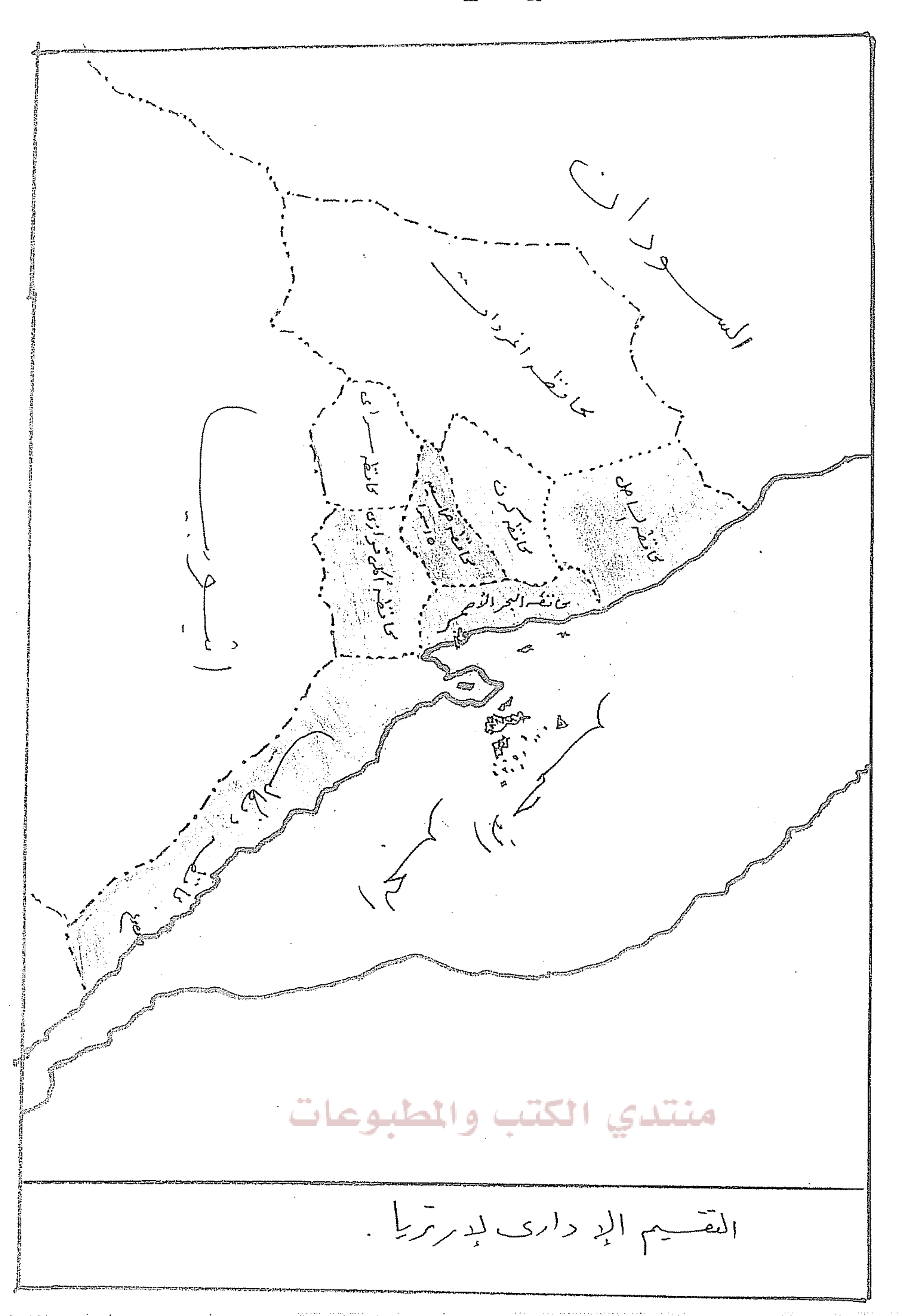
جـ ـ مجلة المنار العدد الرابع السنة الأولى ابريل ١٩٨٥ وبه مقال (ارتريا بين الحق التاريخى لأثيوبيا والنضال الوطنى) .

د ـ صلاح الدين حافظ: صراع القوى العظمى حول القرن الافريقى ، عالم المعرفة ، الكويت ، العدد ٤٩ يناير ١٩٨٢ ، ص١٦٦ .

هـ ـ جبهة تحرير ارتريا ، منشورات مركز الاعلام الخارجى لجبهة التحرير الارتريه ، بيروت .

و ـ موجز تاريخ ارتريا ، منشورات جبهة التحرير الارتريه (القوات الشعبيه) .

منتدى الكتب والمطبوعات



التقسيم الإداري لإرتريا .

منتدي الكتب والمطبوعات

٣ ـ محافظة دنكاليا وعاصمتها عصب الميناء الثانى لارتريا .

٤ ـ محافظة الساحل وعاصمتها نقفه .

٥ ـ محافظة كرن وعاصمتها كرن .

٦ ـ محافظة سراى وعاصمتها عدى وقرى .

٧ ـ محافظة أقلى قوازى وعاصمتها عدى قيح .

٨ ـ محافظة اغردات وعاصمتها اغردات[١] .

نبذه عن تاريخ ارتريا حتى عام ١٩٤١ :

بعد أن قام السلطان سليم الأول بفتح مصر عام ١٥١٧ م أرسل قوة بقيادة سنان باشا ضمت سواكن على ساحل البحر الأحمر الغربى والتى كانت تمتد إليها تقريبا حدود مصر فى عهد الدولة المملوكية وكان هدف سليم الأول من ضم سواكن هو منع البرتغاليين من الإستيلاء عليها بالإضافة إلى انتفاعه بمواردها الجمركيه .

وفى عام ١٥٥٧ احتل الأتراك العثمانيون مصوع وقرية حرقيقو وذلك كاجراء وقائى ضد خطر قيام تحالف بين الحبشة والبرتغال[٢] .

(١) حامد صالح تركى : المرجع السابق ، ص ٢٣ .

(2) Jones, A, H, M & Monro: AHistory of Abssinia. New York Negro Univerities Press 1969، P 83.

منتدي الكتب والمطبوعات

ولم يلبث أن زحف القائد العثماني "أزدمر باشا" في عام ١٥٥٨م من قرية حرقيقو متجهـا صوب الغرب واستولى على "دباروا" عاصمة ميدري بحري، وهي إرتريا الحاليه تقريبا ، وبنى فـي دباروا حصنا أنزل به حاميه عثمانيه وقد أطلق الأتراك على هذا الجزء من أملاكهم الممتد من سواكن إلى مصوع على الساحل الغربي من البحر الأحمر اسم ولاية الحبش باعتبار أنها تمثـل مخارج بلاد الحبشه ووضعت هذه الولايه تحت اشراف والي جده أو باشا الحجاز ، علـى أن يعين من جانبه قائمقام على كل من سواكن ومصوع(١) .

ومع أن الأتراك العثمانيين لم يكن لهم على ساحل البحر الأحمر الغربي الجنوبـي باستثناء سواكن ومصوع سوى نفوذ ضئيل من الناحية الفعلية فقد ظلوا حتى أواخر القـرن التاسع عشر متمسكين بحقوق السيادة على هذا الساحل كله ولم يتركوا فرصة إلا وانتهزوهـا لإعلان تبعيته لهم .

ثم بعد أن كلف الباب العالي "محمد علي" واليه في مصر بارسال حملات الى الحجـاز كافأه السلطان محمود الثاني على خدماته للدولة العثمانيه بتعينه واليا على جده أو الحجاز ولما كانت هذه الولايه تشمل أيضا ولاية الحبش العثمانيه أي سواكن ومصوع وما يحيط بهما من أرض فقـد صار لقب ابراهيم بن " محمد علي " متصرف " جده " والحبش أو والي ايالة الحبش ومتصرف سنجق " جده " وأرسلت مصر إلى مصوع حاكماً جديداً هو عابدين بك وحاولت مصر أن تبسط نفوذها على الحبشة وسواحل البحر الأحمر الغربيه ولكن تدخل الإنجليز منع "محمد علي "

---

(١) جلال يحيى : مصر الأفريقية ، دار المعارف ، القاهرة ، عام ١٩٦٧ ، ص ١٦٨ .

منتدى الكتب والمطبوعات

من التدخل فى الحبشه وعلى أثر حروب محمد على فى بلاد الشام ضد السلطان وتدخل الدول الأوربيه لتسوية المسألة المصرية العثمانية اضطر والى مصر إلى اخلاء شبه جزيرة العرب فانقطعت صلة مصر بولاية جده واستعاد الباب العالى سلطته على "سواكن ومصوع"، وبعد أن ضم "محمد على" اقليم كسلا إليه عام ١٨٤٠ م قد شعر بالحاجة إلى منفذ بحرى ، ولما كانت سواكن ومصوع أقرب الموانئ إلى مديرية التاكة وأنسبها فقد تطلعت مصر إليهما وقد وافق الباب العالى عام ١٨٤٦ على تأجير مينائى سواكن ومصوع لمصر بايجار قدره خمسة آلاف كيس أى ٢٥ ألف جنيه تركى[١] .

وعندما تولى عباس الأول حكم مصر رأى أن هذين الميناءين يكلفا مصر كثيرا فقرر اخلائهما فى عام ١٨٤٩ م واعادتهما الى تركيا ، وعندما تولى اسماعيل حكم مصر عام ١٨٦٣م رأى أنه لابد من اعادة هذين الميناءين لمصر ووافق السلطان عبد العزيز عام ١٨٦٥ م على انتزاع مينائى سواكن ومصوع من ولاية جده وضمهما الى الادارة المصرية[٢] .

وفى عام ١٨٦٦ م صدر الفرمان الذى منح اسماعيل حكومة وراثية فى مصر وفى جميع

---

(١) محمد فؤاد شكرى : مصر والسيادة على السودان " الوضع التاريخي للمسألة " ، دار ، القاهرة ، عام ١٩٤٦ ، ص ٢٣ .

(٢) شوقى عطا الله الجمل : الوثائق التاريخية لسياسة مصر فى البحر الأحمر (١٨٦٣ ـ ١٨٧٩) ، الانجلو المصريه ، عام ١٩٥٩ ، ص ٢٩ .

منتدى مكتبة الكتب والمطبوعات

الملحقات والأراضى التابعة لها فى قائمقاميتى مصوع وسواكن(١) .

والواقع أن الساحل الأفريقى للبحر الأحمر قد خضع فعلاً للسيادة العثمانية المصرية ولكن بريطانيا كانت قد جاءت ببدعة مكنتها هى والدول الأوربيه الأخرى مثل فرنسا وايطاليا من وضع قدمها فى تلك الأرجاء عندما شرعت تتحالف مع بعض شيوخ المناطق النائيه وتحصل منهم على صك بالتنازل عن بعض الأماكن التى فى حوزتهم .

ومن هنا بدأت ايطاليا تظهر فى الصورة وبتشجيع من بريطانيا حتى يكون هناك منافس يمنع الفرنسيين من نشر نفوذهم على طول شواطئ البحر الأحمر(٢) .

ففى خلال الخمسينات والستينات من القرن التاسع عشر كانت مجموعتان من المبشرين الايطاليين تعملان بالمنطقة وكان المبشر " سابيتو " Sapeto يعمل فى الشمال فى منطقة ما بين كرن وعدوه وغوندار والثانية على رأسها المبشر " ماسايا " Massaia وتعمل فى الجنوب وعندما نجحت الوحدة الايطاليه وتأسست المملكة الايطاليه الحديثة عام ١٨٦١ تبنى البارون " ريكازولى " Ricasoli والزعيم " غاريبالدى " Garebalde مشروعا

---

(١) صدر الفرمان المذكور فى ٢٧مايو١٨٦٦م (١٢محرم١٢٨٣هـ) القاضى بانتقال مسند ولاية مصر وملحقاتها وقائمقامين سواكن ومصوع الى أكبر أولاده ومن هذا الى أكبر أبنائه وهلم جرا أنظر : عبد الرحمن الرافعى : عصر اسماعيل ، جـ١ ، ط ٢ ، القاهرة ، عام ١٩٤٨م ص٧٥ .

(٢) عبد الغنى عبد الله خلف الله : مستقبل افريقيا السياسى (تاريخ شعوب القارة الحديث وأوجه التطور المحتمله عنه ، مطبعة مصر ، القاهرة ، ط١ ،١٩٥٧، ص٩٥ .

منتدى الكتب والمطبوعات

لاحتلال شروط من الأرض على ساحل البحر الأحمر الأفريقى (١) .

وكان افتتاح قناة السويس للملاحة العالميه فى عام ١٨٦٩ هو السبب المباشر الذى وجه انظار سياسة أوربا بوجه عام الى طريق البحر الأحمر ذلك البحر الذى زاد حفر القناة من أهميته كشريان حيوى بين الشرق والغرب وهذا هو بعث السياسات الاستعماريه فى ساحل البحر الأحمر من جديد (٢) .

وكان افتتاح القناة فاتحه خير لايطاليا وسياستها وان حفرها هو الذى بعث السياسة الايطاليه الاستعماريه فى ساحل البحر الأحمر الغربى والسبب فى تمسك مصر بسواحل البحر الأحمر الجنوبيه (٣) .

ومن هنا برز دور الأب " سابيتو " Sapeto الذى كان قد عاد الى ايطاليا واستقر فى جنوه فى سبتمبر ١٨٦٩م وطُلب لمقابلة رئيس الحكومة الايطاليه ووزير الخارجيه الجنرال " مينا بريا " وذلك للتباحث معه بشأن العمل على تأسيس ميناء ايطالى على البحر الأحمر وقدم

(I) Rainm, A: Great Britain and the planting of Italian Power in the Red Sea (I868-I885) English Historcal Review May I944. P. II4.

(٢) جون مارلو : تاريخ النهب الاستعمارى لمصر ١٧٩٨ ـ ١٨٨٢ ، ترجمة عبد العظيم رمضان ، الهيئة المصريه العامة للكتاب ، ١٩٧٦ ، ص ٨٢ .

(٣) شوقى الجمل : سياسة مصر فى البحر الأحمر فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر الهيئة المصريه العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٤ ، ص ٦ .

منتدى الكتب والمطبوعات

للوزير مذكرة اقترح فيها أن تقوم ايطاليا بوضع يدها على تفرحسوز أوميرا الذى يقع على الساحل الجنوبى لشبه جزيرة العرب على مسافة ١٨ كم شرقى باب المندب[١] ، وفى ٢٣ أكتوبر ١٨٦٩م انعقد فى جنوه مؤتمر للغرف التجارية الايطاليه لدراسة النتائج التى ستحصل على المملكة الايطاليه الحديثة ، وبعد أن تم بحث الموضوع أصدر القرار التالى " يقترح المؤتمر على الحكومة الايطاليه تأسيس محطة تجاريه فى أحد الموانى فى ساحل البحر الأحمر "[٢] .

واتصل الأب " سابيتو " برجل الأعمال "رافايلى روباتينو" مدير شركة روباتينو للملاحة وبعلم الحكومة الايطاليه توجه " سابيتو " الى منطقة البحر الأحمر للبحث عن بقعة لتأسيس محطة تجارية ايطاليه وبالفعل وقع الاختيار على عصب لانشاء المحطة المطلوبة .

وفى ١٥ نوفمبر ١٨٦٩ عقد " سابيتو " Sapeto مع شيخ من شيوخ الدناكل المحليين وهو "حسن بن أحمد" (وهو أحد أصدقاء سابيتو) اتفاقا حصل بموجبه على قطعة أرض تطل على خليج عصب وتقع بين جبل جانجا ورأس لوما وذلك مقابل مبلغ ٨٢٠٠ ريال نمسوى ويذكر الدكتور رجب حراز بأن المصادر اختلفت حول قيمة المبلغ الذى اشترى به " سابيتو " قطعة الأرض[٣] .

---

(١) رجب حراز : التوسع الايطالى فى شرق افريقيا وتأسيس مستعمرتى ارتريا والصومال ، مطبعة جامعة القاهرة ، ١٩٦٠ ، ص٥٤ .

(٢) السيد رجب حراز : المرجع السابق ، ص٥٦ .

(٣) السيد رجب حراز : ارتريا الحديثة ، مرجع سابق ، ص٨٢ .

منتدى الكتب والمطبوعات

وبعد أن دفع " سابيتو " المبلغ عقد فى ١١ مارس ١٨٧٠ م مع ثلاثة شيوخ من " الدناكل " اتفاقا جديدا حصل بموجبه على قطعة أرض أخرى على الساحل بين رأس لوما وخليج علالا وجبل جانجا ، ورفع فى ١٣ مارس من نفس العام العلم الايطالى على تلك البقعة من ساحل خليج عصب وبذلك رفرف هذا العلم لأول مرة على ساحل البحر الأحمر الغربى .

وقد أثرت الحكومة المصريه الصمت ازاء هذا بيد أن " سابيتو " واصل شرائه الأرض ، وبالاضافة الى هذا فانه عقد اتفاقيات مع مشايخ الدناكل للحمايه وحسن الجوار ورغم أن الحكومة الايطاليه لم تكن قد وضعت يدها رسميا على عصب الا أنها عمدت فى أوائل عام ١٨٨١ م الى تعيين " برانكى Branchi " قنصلا فى عصب وعند هذا لم تسكت الحكومة المصريه وأرسلت مذكرة احتجاج الى الحكومة الايطاليه تدلل فيها أن الدولة العثمانية كانت تمارس من الناحية الفعلية والقانونية السيادة على شاطئ البحر الأحمر الغربى كله منذ القرن السادس عشر وتدخلت بريطانيا للوساطة بين الحكومتين المصريه والايطاليه(١) .

وفى أوائل عام ١٨٨٢ قامت الحكومة الإيطالية بعقد اتفاق مع شركة روباتينو تنازلت بموجبه الشركة للحكومة الإيطاليه عن حقوقها فى ساحل خليج عصب وأصدر مجلس النواب فى ٥ يوليه ١٨٨٢ قانوناً بتحويل عصب إلى مستعمرة ملكيه أطلق عليها اسم مستعمرة عصب . وعمد الإيطاليون إلى تأمين سلامة مستعمراتهم فى عصب وتوفير أسباب بقائها وازدهارها وذلك

---

(١) المرجع السابق : ص ٨٣ : ١٤٩ .

ومحمد محمود السروجى : العلاقات بين مصر واثيوبيا فى القرن التاسع عشر ، مطبعة المصرى ، الاسكندريه ، ١٩٦١ ، ص ٦ .

منتدي الكتب والمطبوعات

بربطها تجاريا مع المناطق الداخلية ولم تلبث أن تضافرت عوامل جعلت ايطاليا تغتنم الفرصة لاتخاذ أول خطوة توسعيه مسلحة من أجل تحقيق أهدافها الاستعمارية فى شرق أفريقيا وذلك بأن أرسلت حملة بحريه إلى مصوع انتزعتها بالقوة من مصر فى ٥ فبراير ١٨٨٥ م وكان ذلك لعوامل كان منها :

أولا : خضوع مصر للاحتلال البريطانى منذ عام ١٨٨٢ م وتحكم سلطات الاحتلال فى شئونها .

ثانيا : انتشار الثورة المهديه فى السودان الشرقى وانشغال مصر فى اخمادها .

ثالثا : تشجيع الحكومة البريطانية لمشروعات ايطاليا التوسعيه فى ساحل البحر الأحمر الغربى وذلك كخطوة مضاده لنشاط فرنسا فى ساحل الصومال بوجه خاص وازدياد أطماعها فى أفريقيا بوجه عام(١) .

وفى أول يناير عام ١٨٩٠ م أصدر ملك ايطاليا "أومبرتو الأول" مرسوما بتأسيس مستعمرة ارتريا وذلك بتوحيد الممتلكات الايطاليه على البحر الأحمر والمناطق الداخليه التى احتلتها القوات الايطاليه " وقد أطلق عليها اسم المستعمرة الرومانيه فيما وراء البحر الأحمر "(٢) .

---

(١) السيد رجب حراز : المرجع السابق ، ص ١٩٠ .

(٢) السيد رجب حراز : الأصول التاريخيه للمشكلة الأرترية ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، ١٩٧٧ ، ص ٢٤ .

منتدى الكتب والمطبوعات

وكان أول حاكم عام لارتريا هو الجنرال "أوريرو" وجاء بعده الجنرال "جند ولفى" ثم الجنرال "باراتيرى" الذى ظل يشغل منصبه حتى عام ١٨٩٦ م . وبدأ الإيطاليون فى تخطيط الحدود ففى ١٥ ابريل ١٨٩١ م أبرم الإيطاليون والانجليز بروتوكولا فى روما لتعيين مناطق الحدود بين أرتريا والسودان من رأس قصار على ساحل البحر الأحمر إلى النيل الأزرق(١) .

وبدأ الجنرال باراتيرى ينظر حوله فى محاولات توسيعيه ولكن جاءت هزيمته فى "أمبا آلاجى وعدوه" فى مارس ١٨٩٦ م مخيبة لآماله وكانت من نتيجته وقف التوسع الايطالى فى أثيوبيا وفى ٢٦ أكتوبر ١٨٩٦ م أبرمت معاهدة صلح بين إيطاليا وأثيوبيا أنهت حالة الحرب بينهما ورسمت الحدود بين إرتريا وأثيوبيا على خط أنهار موب ـ بيليسيا ـ مونا(٢) .

لقد قامت سياسة ايطاليا الاستعماريه فى ارتريا على أربعة مبادئ أساسيه هى :

١ ـ ضمان استتباب أمن المستعمرة وتنظيمها .
٢ ـ تطوير المستعمرة وتنميتها لتلائم الاستيطان الايطالى .
٣ ـ استغلال موارد المستعمرة الطبيعية الزراعية والحيوانية والمعدنية واتخاذ ارتريا سوقا لتصريف المصنوعات الايطاليه .

٤ ـ تجهيز المستعمرة كقاعدة للانقضاض منها على الأراضى الأفريقية المجاورة .

---

(١) السيد رجب حراز : المرجع السابق ، ص ٤٢ .

(2) F. O. 37I / 3I608 / 88372 / J2807 / I NO 37.

منتدى الكتب والمطبوعات

وعلى العموم فقد كان الرعايا الإيطاليون يُعتبرون فى إرتريا مواطنون من الدرجة الأولى على حين كان يُنظر إلى الأهالى الوطنيين بإعتبارهم مواطنين من الدرجة الثانية أو الثالثة وعليهم أن يكدحوا لانتاج المواد الخام الرخيصة وأن يخدموا بالجيش الايطالى المرابط فى إرتريا بوصفهم مرتزقة(١) .

وفى عام ١٩٣٥ أعلنت ايطاليا الحرب على أثيوبيا وعبرت القوات الإيطالية الحدود الإرتريه فى ٣ أكتوبر من نفس العام لتبدأ زحفها على عدوة بقيادة الجنرال "دى بونو" وفى نفس الوقت هاجم "الجنرال جرازيانى" الحدود الأثيوبيه من جهة الصومال واستغرقت الحملتان زهاء تسعة شهور ، وقبيل دخول القوات الايطاليه أديس أبابا هرب "الأمبراطور هيلاسلاسى" من أثيوبيا تاركا بلاده وجنوده ليواجهوا القوات الإيطالية التى دخلت أديس أبابا فى ٥ مايو ١٩٣٦ وفى ٩ مايو صدر المرسوم الإيطالى بضم أثيوبيا إلى إيطاليا وعين فى اليوم التالى المارشال "بادليو" حاكما عاما على أثيوبيا ، وهكذا قامت الإمبراطوريه الإيطاليه فى شرق أفريقيا وصارت تضم ست مقاطعات هى أرتريا وأمهرا وشوا وهرر وجالا وسيدمـا والصومال(٢) .

وأستمر الوضع كما هو عليه حتى أعلنت إيطاليا الحرب على الحلفاء وقامت قوات الحلفاء بمهاجمة المستعمرات الإيطاليه فى شرق أفريقيا وتمكنت من الانتصار عليها وعاد الأمبراطور

---

(١) السيد رجب حراز : المرجع السابق ، ص ٢٤ .

منتدي الكتب والمطبوعات

هيلاسلاسى فى ٥ مايو ١٩٤١ م لمقر حكمه فى أديس أبابا أما فى أرتريا فقد قامت ادارة عسكرية بريطانية بالسيطرة والحكم فيها ٠

كان هذا ملخصا سريعا لتاريخ إرتريا الحديث وان كنت قد تناولت أجزاء منها وأغفلت أجزاء فمرجعه إلى إثبات بعض الحقائق التى تفيد فى مجريات الأحداث فيما بعد ٠

منتدي الكتب والمطبوعات

الباب الأول

الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية
بين عامي ١٩٤١ - ١٩٤٧م

الفصل الأول : إرتريا والإحتلال البريطاني .

الفصل الثاني : إرهاصات المشكلة الارترية عقب الاحتلال البريطاني .

الفصل الثالث : الحالة السياسية بين عامي ١٩٤١-١٩٤٧م .

منتدي الكتب والمطبوعات

تمهيـــــــــد :

منذ أن لحقت الهزيمة بإيطاليا فى عام ١٩٤١ واندحرت جيوشها بداية من عام ١٩٤٢ وقد أصبحت المستعمرات الايطاليه فى أفريقيا تشكل مسألة دولية تتنافس الدول على نصـــيب فيها ، ولقد كانت ظروف بريطانيا السياسية والعسكرية فى القرن الأفريقى عاملاً مساعداً لهـــا على احتلال المستعمرات الإيطالية فى شرق أفريقيا ونقصد بها الصومال الإيطالى وأرتريا ورغم أن بريطانيا كانت تعلم صعوبة الاحتفاظ بهذه المستعمرات إلا أنها حاولت التقرب للأهالى ، وقامت باستحداث مجموعة من النظم سواء فى الإدارة أو فى القضاء أو فى أشكال متواضعة مـــن الحكم المحلى وبالنسبة لإرتريا بصفة خاصة ، كما سبق أن قلنا أنها وقعت فى يد الإحتـــلال البريطانى عام ١٩٤١ م ولم تحاول بريطانيا التخلص من المستوطنين الإيطاليين دفعـــــة واحدة ، كما أنها لم تحاول أن تأت بالكثير من الإداريين البريطانيين تحسبا لما سيســـفر عنه المستقبل بالنسبة لهذه المستعمرة ، وقد أظهرت بريطانيا خلال تواجدها فى إرتريا رغبة فى المساعدة من الدول الكبرى المنتصرة فى الحرب العالمية الثانية لكى تضم جزءا من هـــذه المستعمرة إلى أثيوبيا ، كما أنها كانت تأمل أن تقتطع منها الجزء الآخر لتضمه الى حكمهـــا فى السودان إلا أن الظروف الدبلوماسية والسياسية التى أحاطت بوضع المستعمرة وأيضـــا مساعى أثيوبيا جعلت إرتريا فى مفترق الطرق .

وفى هذا الباب نعرض للظروف السياسية والإقتصادية والاجتماعية داخل أرتريا بـــين عامى ١٩٤١ ـ ١٩٤٧ موضحين أسلوب الإدارة البريطانية للإقليم وما حدث من تغـــييرات للأوضاع الإقتصادية والإجتماعية ولا نقول تطوراً لأن الكثير مما أدخلته بريطانيا من إصلاحـــات

منتدى الكتب والمطبوعات

توقف وتجمد بنهاية الحرب العالمية الثانية .

أما فى الفصل الثانى من هذا الباب فإننا نتحدث عن إرهاصات المشكلة الإرترية عقب الإحتلال البريطانى موضحين تعدد المواقف المختلفة سواء الموقف المسيحى أو الموقف الإسلامى أو موقف المستوطنين الإيطاليين من مستقبل إرتريا الذى كان موزعاً بين الحرية والإستقلال فى ظل دولة قائمة بذاتها وبين الإندماج مع أثيوبيا واقتضى الأمر بطبيعة الحال أن نتكلم فى هذا الفصل عن اتجاهات بريطانيا السياسية بصفتها الدولة الحاكمة .

والفصل الثالث خصصناه للكلام عن الحياة السياسية فى إرتريا بين عامى ١٩٤١ م — ١٩٤٧ م وظهور ما يمكن أن نسميه تجاوزاً الأحزاب السياسية واقتضى الأمر أيضا الكلام عن الدور الذى لعبته الصحافة المحلية فى الحياة السياسية ولو أنه دور متواضع الا أنه كان لابد من ذكره حتى تكتمل ملامح الحياة السياسية وفيما يلى توضيح لهذه الفصول .

منتدي الكتب والمطبوعات

الفصل الأول

إرتريا والإحتلال البريطاني

١ ـ إحتلال بريطانيا لإرتريا .

٢ ـ الإدارة البريطانية للإقليم .

٣ ـ الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية في إرتريا تحت الحكم البريطاني .

منتدى الكتب والمطبوعات

احتلال بريطانيا لارتريا :

بدأت الحرب العالمية الثانية وكانت إرتريا وأثيوبيا تحت الحكم الإيطالى ورغم أن " موسولينى " Mussolini كان يتردد تردداً كبيراً ويفكر مرة وألف مرة قبل أن يقدم على الدخول فى حرب لم تكن بلاده مستعدة لها بالمرة إلا أن " هتلر " Hitler كان واثقاً من أن أطماع " موسولينى " Mussolini الإستعماريه ستقذف به إن آجلاً أو عاجلاً ، وفى ٢٦ مايو سنة ١٩٤٠ م قرر " موسولينى " Mussolini دخول الحرب مع " هتلر " وفى ١٠ يونيه سنة ١٩٤٠ م أعلن الحرب فعلاً على بريطانيا وفرنسا ورغم تحذير رئيس أركان حربه " بادوليو " Badaglio إلى نقص الإستعدادات الحربية فى إيطاليا محذراً بأن دخول ايطاليا الحرب يعنى بالنسبة لها الإقدام على الإنتحار إلا أن " موسولينى " وضح له وضع ايطاليا بعد الحرب وقد ضمت " نيس وكورسيكا ومالطه " إلى ايطاليا ووضع " تونس والجزائر " تحت الحماية الإيطالية أما بالنسبة "لمصر والسودان " أن تحل إيطاليا محل بريطانيا فى البلدين ، وكذلك ضم الصومال وجيبوتى وأرتريا وأثيوبيا وأفريقيا الاستوائية حتى بحيرة تشاد كانت هذه هى أحلام " موسولينى " والتى جعلته يدخل من أجلها الحرب(١) .

ولكن بعد أقل من عام من إعلان إيطاليا الحرب على الحلفاء ، كانت إمبراطورية موسولينى فى أفريقيا الشرقية تندثر تحت وطأة هزيمة سريعة إذ كانت القوات البريطانية تحتل

---

(١) محمد كمال الدسوقى : الحرب العالمية الثانية صراع استعمارى ، دار المعارف القاهرة ، عام ١٩٦٨ ، ص ١٢٥ .

منتدى الكتب والمطبوعات

إرتريا والصومال الإيطالى فى مايو ١٩٤١ وذلك بعد أن توالت على " الدوتش " (موسولينى) المصائب فهجومه على مصر لم يحقق أى تقدم منذ احتلال " سيدى برانى " وهجومه على اليونان لم يتقدم شبرا ، وثبت للعالم كله مدى ضعف الجيش الإيطالى وتفككه[1] .

ومن هنا كانت بريطانيا حريصةً على أن تشغل القوات الإيطالية فى أكثر من جبهة وأن لا تدعه يفكر فأخذت فى الإلتفاف حول مستعمراتها فى أفريقيا الشرقية وجهزت لذلك من السودان حيث خرجت قوات بريطانية وبسرعة فائقة النظير عبر السهول والأراضى الأثيوبية ، كانت القوات البريطانية تحتل إرتريا والصومال والجزء الأكبر من أثيوبيا ما عدا مرتفع " قندر " البعيد والمنعزل حيث تجمعت بقايا جيش " دوك أووستا Dok Aosta "[2] فى محاولة لوقف الزحف البريطانى وإعادة ترتيب الصفوف إلا أنها لم تصمد لهذا الزحف حيث كانت الامدادات البريطانيه متواليه فسقطت مرتفعات " كرن " بعد المعركة الأولى والوحيده التى دارت بين القوات البريطانية والقوات الإيطالية الموجودة[3] .

وفى اليوم الأول من ابريل عام ١٩٤١ م دخلت القوات البريطانيه أسمرا وواصلت تقدمها

---

(١) عبد الفتاح حسن أوعليه ، اسماعيل ياغى : تاريخ أوربا الحديث والمعاصر ، القاهرة ١٩٧٩ ، ص ٤٨٧ .

، عبد العزيز سليمان نوار : التاريخ المعاصر (أوربا) من الحرب البروسية الى الحرب العالمية الثانية (١٨٧١ ـ ١٩٤٥) ، القاهرة ١٩٧٧ ، ص ٤٣٤ .

(٢) دوك أووستا هو نائب الملك فى شرق أفريقيا الايطاليه .

(٣) عبد الفتاح حسن أوعليه ، اسماعيل ياغى : المرجع السابق ، ص ٤٨٨ .

منتدى الكتب والمطبوعات

تحت مظله كثيفة من الطيران والغارات الجوية المستمرة على كل أرتريا استطاعت القـــوات البريطانية من دخول مصوع ، ووقعت أرتريا كلها تحت الاحتلال البريطانى وبعد أربعة أيام كان قائد القوات البريطانية الجنرال " بلات " يحتل مكانه فى قصر الحاكم الايطالى السابق فى أسمرا [١] .

وبالرغم من ضيق نطاق هذه الحروب نسبيا فقد تركت ذيولها العديد من الفوضى حيث غرقت أسمرا وسائر المدن الكبرى بالعديد من اللاجئين الإيطاليين والجنود الهاربـــين (الإيطاليين) بعد أن لاحت الهزيمة وتفرقت القوات الإيطالية الموجودة فى إرتريا .

فى هذا الجو وجدت بريطانيا نفسها فى وضع غير مؤهل لتسلم هذه المسئوليـــات مباشرة وتعرضت إرتريا للوقوع فى حالة الفوضى حيث أن المؤن لم تكن كافية علاوة على الأمراض التى تفشت والمجاعة التى ضربت أطنابها [٢] .

وعلى الرغم من ذلك فان الإيطاليين لم يفقدوا أملهم بالرغم من الهزة التى تعرضوا لها من جراء الهزيمة ولم يكن الإنتصار البريطانى فى شرق أفريقيا كافياً لانتزاع ثقة الطليان بمصير حرب موسوليني وظل الإيطاليون منفتحين للدعايه الفاشستيه بأن بريطانيا ستخسر الحـــرب بالرغم من انتصاراتها فى شرق أفريقيا بل أن أكثرهم تفاؤلا تنبأ بهزيمة بريطانيا فى إرتريـــا

(I) W. O. 230/ I05 / 88372. I7 I94I.
(2) Trevaskis, G.K.N: Eritrea a calony in transitian (I94I-I952) London, Oxford University Press I960 PP 4I-42.

وترجع أهمية هذا الكتاب لأن كاتبه هو السير كندى تريفاسكيس كان يعمل سكرتيرا لـــلادارة البريطانية فى إرتريا منذ بداية الاحتلال البريطانى وحتى عام ١٩٥٠ .

منتدى الكتب والمطبوعات

قبل نهاية العام ، والقليلون كانوا يشكون فى أن إيطاليا لن تستعيد إرتريا بعد موسم أمطار الشتاء لأن خسارة معركة لا تعنى أبدا خسارة الحرب كلها حيث أن القوات الإيطالية فى شمال أفريقيا كانت تحرز انتصارات وتحرج القوات البريطانية .

ولم يشفع الإنتصار البريطانى كذلك فى استمالة الأرتريين بسرعة نحو بريطانيا حيث أنهم كانوا غارقين بولاء عميق للإيطاليين وهذا بسبب أن الأرتريين كانوا يدينون بالفضل لإيطاليا من حيث أنها هى التى انشأتهم وأطلعتهم على المدنية الحديثة بل أن إيطاليا هى السبب فى نشأة إرتريا نفسها وتوحيدها ومنذ أن توحدت إرتريا وأنشئت وجدت ايطاليا هى المهيمنه على أحوالها وعلى الرغم من وعود بريطانيا للإرتريين بالإستقلال بعد انتهاء الحرب الا أنهم (الإرتريين) كانوا لا يعتدون بهذه الوعود نظرا لوجود الدعاية الإيطالية المضادة داخل إرتريا نفسها .

ولسوء حظ القوات البريطانيه فى إرتريا إذ كان عليهم مواجهة هذا الإلتزام فى وقت كانت فيه بريطانيا تواجه حالات صعبة وانهزامات عسكرية فى الشرق الأوسط(١) والأدنى ، ففى الواحد والثلاثين من مارس ١٩٤١ أى عشية سقوط أسمرا شن رومل الذى كان يقود جيش أفريقيا الألمانى هجوما تمكن فيه من الوصول إلى الحدود المصريه (٤ ـ ١٣ أبريل ١٩٤١) واستطاع اخراج الإنجليز من برقة وحاصر قواتهم فى طبرق وفى أبريل ومايو اجتاح الألمان كريت واليونان وفى هجوم جديد فى الفترة من ٢١ يناير حتى ٧ فبراير ١٩٤٢ تقدمت القوات الفاشيه من موقع العجيله حتى الغزاله ومن هنا بدأت هجومها فى ليلة ٢٦ ،

---

(١) شارل اندريه جوليان : تاريخ أفريقيا ، ترجمة : طلعت عوض أباظه ، الألف كتاب ٦٤٦ ، القاهرة ، ص ١٣٣ .

منتدى الكتب والمطبوعات

٢٧ مايو بهدف التقدم إلى مصر وقناة السويس وتمكنت قوات روميل من احتلال طبرق يوم ٢١ يونيو ثم تبعتها البردية والسلوم ومرسى مطروح ووصلت إلى العلمين على بعد ٦٥ ميلا من الاسكندريه يوم ٣٠ يونيو ١٩٤٢ وخيل للكثيرين من ساسة الحلفاء والمحور أن ما حققه روميل سيفتح أبواب مصر أمامه ومن ثم سيمكنه من الزحف على البلدان العربية المحيطة ويدخل السودان ويعيد تحرير أفريقيا الشرقية مرة أخرى(١)

وكان من شأن ذلك أن يشجع مقاومة الإيطاليين للسلطات البريطانيه فى إرتريا وكان الانجليز غير مستعدين لمواجهة مسئولياتهم فى إرتريا ، وحيث أن الوضع كان غير مستقرا فقد كان أمامهم حلين للوصول إلى نتائج سريعة :

الحل الأول : كان اللجوء الى وسائل العنف لاخضاع الايطاليين المتمردين والمنتشرين فى البلاد .

الحل الثانى : كان الى جانب العنف للايطاليين تكون المعاملة الحسنة للإرتريين .

وكان من نتيجة ذلك أن بدأ الايطاليون يتقبلون السلطة البريطانية وبدأوا يعيدون النظر فى فكرتهم الفاشيه(٢) .

ومع نهاية عام ١٩٤١ وبداية ١٩٤٢ كان قد زال خطر امكانيه كون إرتريا مغامرة عسكرية مكلفه وبالرغم من أن الإدارة لم تكن تعمل بالدقة اللازمة فان الأعمال الحكومية

---

(١) شارل أندريه : المرجع السابق ، ص ١٣٤ .

(2) Trevoskis: op; cit P 44.

منتدى مكتبة الكتب والمطبوعات

الأساسية كانت تتجز الى حد ما .

فى هذه الأثناء كانت القوات الإيطالية فى شمال أفريقيا بعد أن أحرزت انتصارات سريعة بدأت الهزائم تتوالى وبدا موقف الإيطاليين يتجلى فى عدم رغبتهم فى مواصلة القتال وفى يوم ١٩ من يوليو ١٩٤٣ اجتمع هتلر بموسولينى وبمجرد عودة موسولينى مساء ٢٥ يوليو ١٩٤٣ ألقى القبض عليه وخلفه المارشال بادوليو الذى بدأ فى مفاوضات سريه لعقد هدنه بين بلاده وبين الحلفاء ، وهكذا انهارت الفاشيه تماما وأصبحت ايطاليا مهزومة فى الحرب وعليها الانتظار للبت فى أمرها من قبل الحلفاء[1] .

وبدأت الادارة البريطانيه فى إرتريا تمارس أعمالها لحين البت فى نظر الممتلكات الإيطاليه من قبل الحلفاء .

الإدارة البريطانية :

كانت السلطة الإيطالية فى إرتريا قد وُجدت لتحكم مستعمرة كان من المفروض أن تبقى ايطالية إلى ما لا نهاية _ لو أن ايطاليا انتصرت فى الحرب _ فى حين أن السلطة البريطانية كانت مؤقته متوقف مدة بقائها على مصير الحرب وما بعدها على شروط الصلح ، لذلك كانت السياسة الإيطالية تختلف كثيراً عن وجهة نظر الحكومة البريطانية فى كيفية حكم المستعمرة .

بسبب هذا التباين لم يكن نظام الحكم الذى أوجده الإنجليز لدى وصولهم لإرتريا

منتدى الكتب والمطبوعات

(١) كمال الدسوقى : المرجع السابق ، ص ٢٥٣ .

ملائما بالنسبة لاهدافهم ، فبعض نواحى هذا النظام كان غير مناسباً والبعض الآخر غير مقبولاً إلا أنه بصرف النظر عن رغبات الانجليز أنفسهم لم يكن لديهم إلا قدر قليل من حرية التصرف لادخال تعديلات تتوافق ونظرياتهم أو مصالحهم قبل انتهاء الحرب[1] .

وعلى الرغم من أن الحاكم الانجليزى أخذ منصب الحاكم الإيطالى فإن سلطته ومركزه كانا أقل لأن الحاكم الإيطالى كان ممثلاً للتاج الإيطالى فى حين أن الحاكم البريطانى كان يمثل القائد الأعلى للقوات البريطانيه فى الشرق الأوسط (وذلك وفقا للانظمة الخاصة بأراضى العدو المحتلة التى تضمنتها أيضا اتفاقية لاهاى ١٩٠٧) وكان هذا فى وقت الحرب وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بسنوات ، ولم تخول له السلطات حق الإتصال بوزارة الخارجية البريطانيه حتى فى السنوات القليلة الأخيرة من الإدارة البريطانيه فى إرتريا . وكان وضعه يتبدل بين زمن الحرب وزمن السلم فطالما كانت إرتريا من الناحية التكتيكية داخله ضمن مسرح العمليات العسكرية لم يكن حاكمها أكثر من ضابط فى أركان حرب القائد العسكرى الأعلى فى إرتريا والمسئول المباشر عن الحكم المدنى فيها أمام القائد الأعلى فى الشرق الأوسط[2] فيما بعد تسلم الحكم المدنى تغيرت وظيفة الضابط الى الضابط الأعلى للشئون المدنية (حتى أغسطس ١٩٤١ كان يعرف باسم نائب الضابط السياسى الأعلى وبقى

---

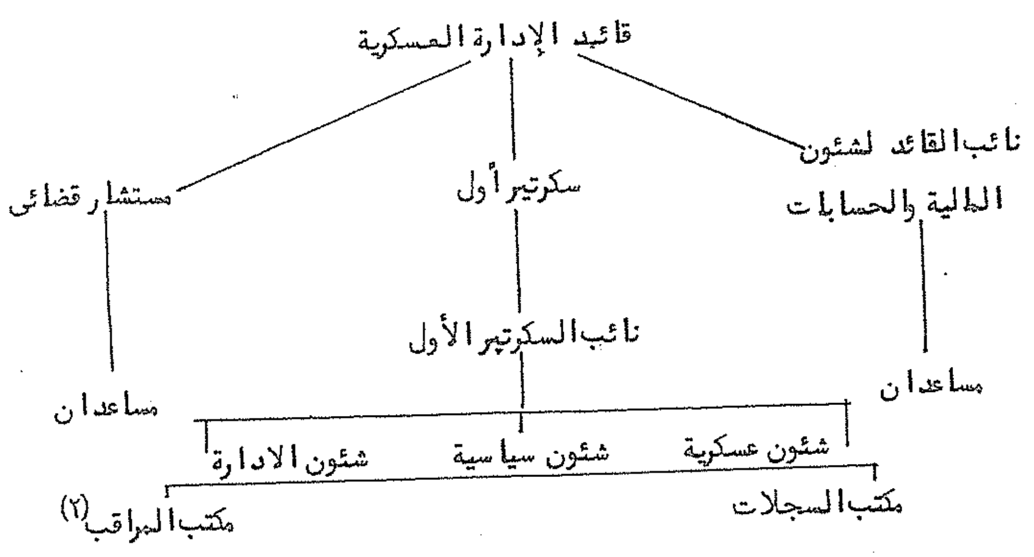
(١) الرأى البريطانى يؤكد الكلام السابق مستندا الى أن بريطانيا مقيدة بشروط اتفاقية لاهاى عام ١٩٠٧ التى تمنع تغيير المؤسسات والقوانين القائمة فى البلاد المحتلة أثناء الحرب الا لضرورات عسكرية أو انسانية أو ضميريه ، مع أن الباحث يختلف فى هذا الرأى لأن بريطانيا كانت غير مستعدة فى هذا الوقت بالذات لأن تقيم ادارة متكامله وتصرف أموالا لخدمة شعب أرتريا قبل معرفة وضعها فى البلاد لماذا سيصير اليه الحال !!

(2) W. O. 230 / I45 / 88372/ NO 8 / 28 / II95.

منتدى الكتب والمطبوعات

حتى مارس ١٩٤٣ يسمى " بالحاكم العسكرى " وأطلق عليه بعد ذلك لقب حاكم وبعد شهر مارس ١٩٤٣ عرف باسم " الضابط السياسى " الأعلى ثم باسم الضابط الاعلى للشئون المدنية(١).

وقد كانت التقارير تشير الى أن الادارة ترسل تقريرا مفصلا نصف شهرى عن الأحوال الارترية وتطالعنا احدى هذه التقارير الموجهة من الادارة البريطانية الى وزارة الحربية البريطانية أنه كان هناك التنظيم يشمل



ولم يقم الحاكم الادارى بأية اتصالات مباشرة مع أى من الوزارات المركزية الانجليزية الا بعد أن انتقلت مسئولية المستعمرات الايطالية الى وزارة الخارجية البريطانية وذلك بسبب تميع الموقف بالنسبة للمستعمرات الايطالية وبالذات ارتريا وكانت جميع اتصالاته بوزارة الحربية البريطانية ومنذ عام ١٩٤٢ بدأت الادارة البريطانية فى تنظيم نفسها اداريا .

وحمل انتقال المسئولية الى وزارة الخارجية البريطانية فيما بعد عام ١٩٤٥ التبدل المرتجى فى طابع الادارة البريطانية الذى كان حتى ذلك الوقت عسكريا ، يخضع رئيس الادارة وضباطه للجيش وكان قد نتج عن ذلك علاقة صعبة بين الحاكم الادارى وقائد الحامية العسكرية فكلاهما يحمل رتبة بريجادير وشاءت الصدف أن يكون القائد العسكرى متقدما بصورة دائمة من حيث الاقدمية ومما زاد الطين بلة أنه كانت له سلطات تأديبية على جميع الضباط فى المستعمرة بما فيهم الحاكم الادارى وضباطه ، ولم يكن الوضع بحاجة الى تدابير أسوأ لزيادة العلاقات والأوضاع توترا مكن بانتقال المسئولية الى وزارة الخارجية ففقدت الادارة طابعها العسكرى وتخلى ضباطها عن تبعيتهم العسكرية ، وبواسطة اتفاق ثنائى وافق القائد العسكرى على أن يتقدمه الحاكم الادارى(٣) .

منتدى الكتب والمطبوعات

(1) W. O. 230/145/88372/8/25/1193.

أنظر ملحق رقم (٥)

(2) W. O. 230/106/88372. 1942.

(3) W. O. 230/145/88372/53.

وكان من شأن هذا الانتقال تقوية مركز الحاكم الادارى بحيث أصبح المسئول المباشر عن ادارتين كانتا قد بقيتا بعيدا عن سلطته تماما منذ بدء الاحتلال وهما : ادارة الشئون المالية والاقتصادية وادارة الشئون القانونية [1].

وكان الوضع شبه المستقل لهاتين الدائرتين اللتين كانتا تابعتين لقيادة الشرق الأوسط العسكرية أولا ثم لوزارة الحربية ، وقد حرم مساعد الحاكم الادارى من صلاحيات كانت من صلب اختصاصه ، وكانت دوائر الماليه والمحاسبة والتجارة والتموين والجمارك ودخل أملاك الدولة عموما تابعة لنائب مراقب الشئون الماليه والمحاسبة فى حين كانت الدائرة القضائية تابعة للمستشار القضائى [2].

وبدأ التنظيم الداخلى للإدارة البريطانية فمن حيث تنظيم المناطق فبقى على حاله كما كان تحت الإدارة الإيطالية ولم يعدل إلا من حيث اقتضت الأوضاع بسبب نقص فى العنصر البشرى وقد كان الإيطاليون قد قسموا البلاد إلى سبع مناطق إداريه معروفة باسم " كوميسا رياتى " أى مفوضيات وهى :

حماسين ، أكلى قوازى ، سراى ، كرن ، اغردات ، مصوع ، عصب ، وهذه المناطق كانت بدورها مقسمة الى دوائر أو " رزيدانته " وكان البعض منها قسما الى فيتشه رزيدانتة حمل حكامها على التوالى لقب : كوميسارى رزيدانته " مفوض مقيم " وفيتشه رزيدانته " نائب مقيم " وكان من شأن هذا التقسيم الإستجابة لحاجة الإيطاليين إلى رقابة شديدة ومباشرة على الادارة مما كان يتطلب ضعف عدد الضباط الذى يتطلبه التنظيم الإدارى من المستعمرات البريطانية ، لذلك عمد الإنجليز بعد تسريح الضباط الإيطاليين من مناصبهم

(I) Bereket H. selassie: The Eritrean struggle (From British rule to federation). London I979 P 24.

(2) W. O. 230/I45/88372/8/25/II93.

أنظر الملحق رقم (٢)

منتدى الكتب والمطبوعات

الاداريه الى تخفيض الجهاز وذلك بالغاء كل تقسيمات الفيتشسة رزيدانته[1] ومنطقتين من "الكوميسيرياتى" السبع الكبيرة (منطقتا مصوع وعصب اللتان أدمجتا سويا عام ١٩٤٣ تحت اسم ادارة البحر الأحمر وكذلك اغرادات وكرن عام ١٩٤٧ فقد أدمجتا تحت اسم المنطقة الغربية[2] .

الأمـــن العـــام :

وبالنسبة للأمن العام فقد كان الإيطاليون يعملون على الحفاظ على الأمن فى الأقليم بواسطة شرطة أفريقيا الإيطاليه والدوك يضاف اليهم حرس من السكان الأصليين ، أما فى ظل الإدارة البريطانيه فقد وجدت الجهاز تحت اسم " شرطة إرتريا " وكان هذا التشكيل يضم ثمانيه وسبعين فردا من العسكريين البريطانيين ومائه وسبعة وأربعين من الإيطاليين المقيمين فى إرتريا وألفين مائه وواحد وأربعين إرتريا ، وكان هذا الجهاز مهمته الحفاظ على الأمن الداخلى فى إرتريا[3] .

أما على الحدود فقد كان يقوم على الحفاظ على أمن الحدود دوريات مشتركة من الشرطة والقوات العسكريه البريطانية .

---

(١) تقسيمات ايطاليا طبقا لنظام الحكم المحلى المتبع فى ايطاليا أى بمعنى مقاطعات .

(2)Bereket, H. S: op . cit, P 45.

(3)W. O. Report op, cit.

منتدي الكتب والمطبوعات

القضـــــــاء :

فقد أوجدت الإدارة البريطانية نظاما جديدا أدخل على النظام الايطالى القديـــم تمثل فى التالى :

أ ـ القانون الجزائى (أو ما يمكن أن نسميه قانون العقوبات) وهو مجموعة قوانـــــين بريطانية أصبحت سرعية الإجراء فى زمن الإحتلال البريطانى بفضل بلاغات أو أنظمـــة صادرة عن الرئيس الإدارى .

هذا إلى جانب مجموعة من القوانين الإيطالية احتفظت بها الإدارة العسكريـــــة البريطانية إلى جانب مجموعة القوانين البريطانيه وذلك حتى لا يكون التغيير الكامـــل ناحية القوانين البريطانيه سببا فى فوضى قضائيه خاصة وأن القانون الايطالى استمـــر العمل به لفترة طويلة فى المستعمرة .

ب ـ القانون المدنى (أى قوانين المعاملات سواء بين الأشخاص أو فى النواحى التجاريـــة أو قوانين الزواج وخلافه) وقد أبقت الادارة البريطانيه على نفس القوانين التى كانـــت متبعة فى ظل الإدارة الإيطالية وهى :

١ ـ القوانين المدنية الإيطالية .

٢ ـ القوانين العرفية الأهليـــه .

٣ ـ القانون الإسلامى أو الشرعى .

منتدي الكتب والمطبوعات

وكانت الادارة البريطانية عندما تقوم بالغاء قانون إيطالى تعمد إلى إصدار قانـــــون

بدلا منه ولكن بشكل مغاير وغالبا ما يكون على الطريقة الإنجليزية مع مراعاة الكثير من القوانين العرفيه والعادات والتقاليد وذلك تقربا منها للأهالى ويستثنى من ذلك القوانين ذات — الطابع الفاشستى والتى لم تطبقها الإدارة البريطانية قط .

أما عن أسلوب التنفيذ وتطبيق القوانين فقد كلفت عدة محاكم بتطبيق القوانين السالفة فى عهد الإدارة البريطانية ، وقد تعددت أشكال هذه المحاكم بحيث يمكن أن يقال أنها تضمنت محاكم خاصة بالأجانب وأخرى خاصة بالوطنيين وثالثة مهمتها الفصل بين مشكلات الزعماء ورابعة تختص بالقضاء الشرعى هذا كله بالإضافة إلى تعدد درجات المحاكم فمنها الإبتدائية ثم الجنايات ثم محاكم الإستئناف وفيما يلى أشكال هذه النماذج :

١ — المحكمة العسكرية الدائمة ، وتتشكل من أعضاء بريطانيين ويشمل اختصاصها جميع القضايا ذات الطبيعة الجزائية وتختص بالمحاكمات العسكرية أو شبه العسكرية التى تكون السلطة العسكرية البريطانية الحاكمة طرفا فيها .

٢ — المحكمة الإبتدائية ومحكمة الجنايات : وهى تتشكل من بريطانيين ويشاركهم إيطاليون من المقيمين فى إرتريا وتتناول جميع القضايا المدنيه بين الأجانب فى إرتريا .

٣ — المحاكم الوطنيه المحليه : وقد أحدثت الإدارة البريطانية نحو سبعة عشر محكمة وطنيه محليه (هذه المحاكم لم تكن معروفة فى خلال الحكم الايطالى) وأعضاء هذه المحاكم من الإرتريين المعينين من قبل الرئيس الادارى ، وتتناول جميع القضايا الخاصة بالأهالى .

منتدي الكتب والمطبوعات

٤ — محاكم الزعماء : وتتشكل من زعماء القرى والقبائل المعينين رسميا من الإدارة كقضاه فى

القضايا التى يكون أطراف النزاع فيها من نفس الديانة أو من نفس القبيلة ٠

٥ ـ المحاكم الشرعية : وتتشكل من فقهاء الدين الاسلامى فى إرتريا وتطبق فيها الشرع الإسلامى فى القضايا المدنيه التى تثور بين المسلمين ٠

٦ ـ محاكم الإستئناف : وتتولى هذه المحاكم سلطة الإستئناف لجميع القضايا الصادرة عن المحكمة الابتدائية ومحكمة الجنايات ، أما القضايا الشرعية فتنظر أمام محكمة الاستئناف الشرعى(١) .

وقد عمدت سلطات الإحتلال البريطانى إلى إنشاء مجالس استشاريه إرترية فى كافة المناطق والمدن الكبيرة وقد كانت قصرا على الزعماء الإقليميين فقط ولم يكن لهذه المجالس أى قواعد تنظم شؤونها ولم تكن مناقشاتها أكثر من عملية تبادل آراء بين هؤلاء الزعماء وبين الضابط الانجليزى الذى كان يرأس المجلس(٢) ، ولكنها بلا شك كانت صورة الى حد ما تراعى الظروف المحليه ومعرفة اتجاهات الزعمات القبليه وهذا لم يكن معروفا خلال الإدارة الإيطاليه ٠

---

(1) W. O. Report: op. cit.

(2) Longrig , S.H: Ashort history of Eritrea, London, Oxford Unv. Press 1945 P. 150.

وقد شغل مستر "لونجريج" منصب مديرا للادارة البريطانية فى أرتريا فى الفترة من ١٩٤٢ ـ ١٩٤٥

منتدي الكتب والمطبوعات

التعلـــــيم :

لم يكن موجودا فى إرتريا قبل الإحتلال البريطانى سوى أربع وعشرين مدرسة ابتدائيــة وتوجد فى المدن الكبرى فقط (١) ، هذا جعل من السياسة التعليمية البريطانية مهمة صعبـــة ، إذ أنه كان هناك نقص فى عدد المعلمين المدربين وفى الكتب الدراسية الصالحة والمبانـــى الدراسية المناسبة ، أما الإعتمادات التى كان بوسع الإدارة تخصيصها فى هذا المجال فقـد كانت محدودة جدا ، لكنه كان بالامكان مواجهة كل العقبات فبعد فترة من الوقت تمكنوا مـن بناء بعض الأبنيه التى تصلح أن تكون كمدارس واستعانوا ببعض المعلمين جيئ بهم مـــن السودان ومن الإرتريين المثقفين ، ثم زاد عدد المدارس والمعلمين حتى أمكن انشـــاء دار معلمين عام ١٩٤٦ ، كما جيئ بكتب مدرسية من مصر والسودان وتم إعداد وطبع كتب بلغـات إرتريا الأصليه التجرينيه أو العربية (٢) .

وقد اعتمدت الإدارة على الأهالى فى جمع تبرعات لزيادة عدد المدارس وللصرف علـــى العملية التعليمية (٣) .

ومن الملاحظ أن التدريس كان إبان الإحتلال الايطالى ، باللغة الإيطالية هذا مما جعل عدداً كبيراً من الإرتريين يجيدون التحدث باللغة الإيطالية ، إلا أن حاجـة الإدارة البريطانية فيما بعد إلى أفراد يتحدثون باللغة الإنجليزية جعلها تقوم بتدريس اللغـــــة الإنجليزية فى كافة مراحل الدراسة الاعدادية والثانوية .

(I) W. O. Report. 230 / I06 / 88372.
(2)U.N. Rep: for Eritrea. Reprinted with Aprefoius by Eritrea liberalian front VI September I977. PP. 73 - 77.
(3)Trevaskis: op.cit P 63.

وفى نهاية عام ١٩٤٧ كانت هناك تسعة وخمسون مدرسة ابتدائية وعشرة مدارس اعدادية ومثلها ثانوى ومدرسة متوسطة ومعهد لاعداد المعلمين ، وكان يعمل فى هذه المدارس مائة وثمانيه وخمسين معلما وعدد الطلاب فى هذه المدارس كان ٥١٢٥٩ طالبا(١) .

واحقاقا للحق فان حركة التعليم التى قامت بها بريطانيا فى إرتريا قد أدت الى نمو قطاع التعليم بدرجة لا بأس بها رغم ظروف الحرب العالميه الثانية ، ولكن لا يبرر ذلك حرصها على تعليم الأهالى بقدر ما كان حرصها على توفير بعض الأعداد اللازمة من الكتبة اللازمين لتسهيل مهمتها فى الإدارة فى داخل إرتريا .

الخدمات الطبيــة :

اهتمت الادارة البريطانية بالخدمات الطبية فى إرتريا وذلك بقصد خدمة القوات البريطانية حيث زيدت عدد المستشفيات فأصبح تسع مستشفيات كبيره (كان العدد ابان الحكم الإيطالى ستة مستشفيات) تضم ٤٤٤ سريراً للأوربيين و ١٣٧٩ سريراً للسكان الأصليين بالاضافة الى ٩٥ مستوصفا ومختبران ومستشفى تابع للسجن(٢) .

كذلك أخذت الادارة على عاتقها بمسئولية نظافة جميع المناطق السكنيه وان كان عمال النظافة إرتريين ، وقد أدخلت الادارة بعض التحسينات والاصلاحات لشبكة المجارى ووضعت برنامجا لمكافحة الملاريا وعملت على توزيع اللقاحات والأمصال ضد أمراض التيفوئيد والحمى

---

(1) U.N. Rep: op.cit, P 77.

(2) W. O. Rep: op, cit.

منتدي الكتب والمطبوعات

الصفراء والتيفوس والكوليرا وعمدت أيضا على الرقابة الصحية على دور البغـاء .

الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية فى إرتريا تحت الحكم البريطانى :

السـكان :

كما وسبق أن قلنا فإن السكان فى إرتريا كانوا ينقسمون بصفة خاصة إلى قسمين سكان إرتريا الوطنيين وسكان أجانب أوربيين إلى جانب بعض الجاليات الأجنبيه الأخرى والسكان الأرتريون ينقسمون إلى أربع جماعات إجتماعية تحتل كل واحدة منهم منطقة جغرافية متميزة وتتصف بصفات خاصة بها من حيث اللغة ومن حيث الدين أو من حيث طريقة المعيشة .

الجماعة الأولى : وهى مجموعة القرويين الذين يقطنون الهضبة الإرتريه ويعيشون على الزراعة ويتكلمون التجرينية ويدينون بالمسيحيه .

والجماعة الثانية : فهى مؤلفة من قبائل رحل ونصف رحاله منتشرة بين الحدود السودانيـة والبحر الأحمر وهى تعيش أيضا فى حالة البداوة على طول السهل الساحلى والهضـاب المجاورة وحتى خليج زولا فى الجنوب وهم من أصل عربى ويتكلمون التيجريه ويدينون بالإسلام والجماعة الثالثة وهى التى تسكن السهول الساحليه الواقعة فى جنوبى خليج زولا والممتدة حتى السفح الشرقى لهضبة أرتريا وهم من الرعاة الرحل ومن أصل عربى ويتكلمون الساهـو ويدينون بالإسلام والمسيحيه .

والجماعة الرابعة وهى التى تسكن أقصى جنوب غربى أرتريا وهم بشكل رئيسى من الفلاحـين الحضر ومن أصل زنجى ، أما اللغة التى يتكلمون بها فهى البازا والباريا ويدين الأغلبيـة بالاسلام وهناك مسيحيون ثم وثنيون[1] .

منتدى الكتب والمطبوعات

(I) Davidson, B-Cliffe : Behind the war in Eritrea, Notingham I980, P. I08.

إلى جانب هذه الجماعات التى تقيم فى الأجزاء الريفيه من إرتريا لابد لنا من ذكـــر السكان الإرتريين الذين يعيشون فى مراكز المدن فى أسمرا ومصوع وعصب وأكلى قـــوازى ومجموعة هذه المدن هم المجموعات الحضريه .

أما السكان الأجانب فقد كانوا ينقسمون إلى السكان الأوربيين ويقصد بهم الإيطاليون وقد زاد عددهم بعد عام ١٩٣٥ (حيث ضمت أثيوبيا إلى إيطاليا وهاجر عدد كبير مـــن الإيطاليين إلى أثيوبيا وفضلوا التمركز فى إرتريا) وعند مجيئ الإدارة البريطانية قدر عـــدد الإيطاليين الموجودين بنحو ٦٠٠,٠٠٠ شخص منهم ٢١,٣٢٦ فى أسمرا فقط والباقى مـــوزع على جميع أرتريا .

أما الجاليات الأخرى فهناك سودانيون ونيجيريون وهنود وصوماليون موزعون على جميع إرتريا (١)

كان هذا هو الوضع السكانى الذى تسلمته الإدارة البريطانيه فى عام ١٩٤١ ومنـــذ هذا التاريخ وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية لجأ البريطانيون إلى عدم احـــداث أى تغيير فى البنيه الإجتماعية والإقتصادية التى تركها الإيطاليون وذلك لعدم حدوث أيـــة ثغرات قد تربك القوات البريطانية أثناء الحرب وبدأ البريطانيون فى استغلال اليد الماهرة من الإيطاليين وموارد البلد فى إقامة المصانع التى تكفى حاجة السكان ومتطلبات القـــوات البريطانية الموجودة فى شرق أفريقيا .

ولكن بعد انتهاء الحرب فى عام ١٩٤٥ تغيرت السياسة البريطانية . وهذا أثر الـى حد كبير على الطبقات الإجتماعية الأرترية ويمكننا تصنيف طبقات المجتمع الأرترى فى ظـــل

(I) W. O. 230/I45/ 88372/ SHL/ 20I.

السياسة البريطانيه الجديدة إلى الآتى :

الطبقـة العاملـة :

خلال الفترة الأولى من الأستعمار البريطانى زاد حجم هذه الطبقة بصورة كبيرة بسبب المصانع التى تم افتتاحها وكان هناك مزيد من نزوح سكان الريف باتجاه المدن ولكن ظروف هؤلاء المعيشيه لم تتحسن بسبب استغلال هذه الطبقة من قبل الإدارة البريطانيه وقد واجهت هذه الطبقة بطالة جماعية بعد أن قامت الإدارة باغلاق عدة مصانع (التى كانت قد افتتحتها أثناء الحرب وتم اغلاق هذه المصانع بعد الحرب مباشرة لربط إرتريا اقتصاديا ببريطانيا) .

ولكن هذه الطبقة وقد تعودت على حياة المدن فلم تكن قادرة على العودة إلى الريف وهكذا بدأت البطالة التى أدت بهم إلى حياة الكفاف ، وبدأت تخوض فترة من النضال من أجل تحسين ظروفهم وأوضاعهم ، وقد حاول البعض منهم تكوين تجمعات عماليه متواضعة لا يمكن أن نطلق عليها نقابات عماليه بالمعنى المفهوم اليوم ولكنها ساعدتهم على أن يمثلوا عنصر ضغط بدأ يلعب دورا نشيطا فى الحركة السياسية[1] .

الفلاحــون :

لقد كان بؤس الحياة فى المدن يوازيه تدهور رئيس فى ظروف الحياة فى الريف الإرترى وبدأ هذا التدهور منذ أن بدأت بريطانيا فى انتزاع الأراضى الشاسعة من أيدى

منتدي الكتب والمطبوعات

(1) Davidsan, B: op. cit P 108.

الفلاحين واعطائها للمزارعين الإيطاليين ، والأكثر من ذلك أنهم رفعوا الضرائب المفروضة على الفلاحين بشكل كبير وعندما كانت الحياة فى المدن تزداد صعوبة وبدأ العمال يعتمدون على الريف من أجل الحصول على العون الغذائى لإطعام عائلاتهم كانت الحياة فى الريف أكثر صعوبة وبدأ الريف يكتظ وذلك بعد عودة المحاربين الذين كانوا يخدمون فى القوات الإيطاليه إلى قراهم .

وفى المرتفعات كان رد فعل الفلاحين قويا فقد نقموا على انتزاع أراضيهم وبدأوا بتنظيم هجمات مسلحة على المزارع التى يديرها إيطاليون وهذا سبّب قلاقل للبريطانيين .

ومن الجدير بالذكر أن بريطانيا شعرت أن الانتاج الزراعى فى يد الفلاحين الإرتريين والتى تستخدم فيه الأدوات البدائية كان لا يكفى طموحاتها فى الحصول على مواد غذائية وعلى انتاج وفير لمواجهة حاجات جنودها وبالتالى رأت اقطاع بعض الأراضى وتوزيعها على الإيطاليين المقيمين ذوى الخبرة فى الانتاج بشرط موالاتهم لبريطانيا وضمنت بذلك بريطانيا بهذا أن تبعد هؤلاء الإيطاليين عن القيام بأى شغب أو فوضى كما ضمنت تحسن الانتاج الزراعى ولكن بالطبع جاء هذا على حساب الإرتريين .

وفى الأراضى المنخفضة من إرتريا والتى يتحكم فيها الإقطاع وصل الصراع بين الأقنان والسادة الإقطاعيين مرحلته القصوى فيما بين ١٩٤٢ ـ ١٩٤٥ وقد كانت ثورة الأقنان بسبب الضرائب فقد رفضوا دفعها وطالبوا بعدم ارتباطهم بالأراضى ، وقد حاولت الادارة البريطانية قدر جهدها انهاء هذه الصراعات بأن خفضت من الضرائب عن هذه الطبقة إلى حد ما لاستمالتهم اليها(١) .

منتدى الكتب والمطبوعات

(I) Davidsan, B: op. cit, p. I09.

البورجوازيه أو الطبقة الوسطى :

كانت هذه الطبقة متواضعة فى تعدادها ونشأتها فلم يكن هناك تجار كبار بالمعنى المفهوم من الإرتريين ، كما أن أصحاب المهن لم يكن له وجود حقيقى على الخريطة الإجتماعية لإرتريا ، ومع التدهور العام للوضع الإجتماعى ساد أيضا وضع البورجوازيه فى المدن ويجب أن نذكر أنه عندما هاجم البريطانيون القوات الإيطالية قدموا أنفسهم كمحررين للشعب الإرترى ولكن الحقيقة أثبتت غير ذلك تماما ، وكانت فئة المثقفين الإرتريين الناشئة التى برزت فى ظل الإستعمار الايطالى تتوقع تغييرات وتأمل بشغل المناصب التى كان يحتلها الإيطاليون وشغرت بهزيمتهم ولكن أمل هذه الطبقة قد خاب على الرغم من أن حجمها ازداد بشكل بارز نتيجة للفرص الزائدة للحصول على التعليم التى وفرها الحكم البريطانى ، إضافة الى ذلك فانه بعد نهاية الحرب العالمية الثانية تعرضت البورجوازيه الصغيرة أيضا الى بطالة جماعية نتيجة تقلص الوظائف ولهذا بدأت هذه الطبقة تعيد تنظيم نفسها ورضى البعض من أفرادها أن يقوموا بأعمال صغيرة ولكن لم تعط لهم الفرصة قط لاختراق الحياة السياسية وتحقيق تطلعاتهم الطبقية ، وهكذا كانت حياة البورجوازية وهذا أدى إلى حالة من الهياج الكامل ومن هذا أيضا بدأت نشاطاتها السياسية بالإنضمام إلى الأحزاب التى بدأت تظهر بشكل مؤثر بعد نهاية الحرب العالمية الثانية (١) .

الحالة الاقتصادية :

تعتبر إرتريا بلداً زراعياً ورعياً وذلك من حيث عدد الأشخاص الذين يعملون بهاتين الحرفتين من النشاط الاقتصادى وكذلك الصيد ، أما التطور الصناعى فهو مرتبط ومحدود بما

(I) Davidson, B: op. cit, P. IIO

منتدى الكتب والمطبوعات

تملكه البلاد من مصادر الطاقة والمواد الأوليه[1] .

الزراعـــــة :

لا تمارس الزراعة فى إرتريا إلا على نطاق ضيق وتحد الطبيعة والمناخ من تطورها ولقد تطورت الزراعة فى ظل الإدارة البريطانية وعملت على ادخال أساليب الزراعة الحديثه ولقـد عمدت الادارة البريطانيه لكى يأمنوا لإرتريا نوعا من الاكتفاء الذاتى فى انتاج الخضـار والفاكهة والحبوب فعمدت إلى تأجير الأراضى الإرتريه الى الأوربيين المقيمين فى إرتريا أما الأراضى التى كانت تزرع قطنا قرب الحدود السودانيه فقد تحولت لزراعة الحبوب .

نـوع المحصـول	السـهول الشـرقية	السهول الغربية	الهضـاب
	٪	٪	٪
الـذره	٢٥	٧٣	٣٤
الذره الصفراء	٥٢	٥	٧
الطاف [2]	٢	—	١٠
القمـح	—	—	٥,٤٥
الشعـير	٢١	٢٠	٢٦
داقوسـا [3]	—	—	,٠٥
البطاطا	—	—	,٥
البذور الزيتيه	—	٢	١
الخضار والفاكهه	—	—	١٦
	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠ [4]

(I) Tedla, Aradam, social and Econmaic Develaprment of Eritrea Rama I966. P 20.

(٢) وهو نوع من الحبوب الأثيوبيه يشبه اللوبيا .

(٣) وهى التى تقطر وتستخرج منها نوع من البيره .

(4) W . O.R. op.cit.

منتدى الكتب والمطبوعات

تربيـــة الحيـــوان :

تشكل الثروة الحيوانيه فى إرتريا مصدرا اقتصاديا رئيسيا ويبين الجدول المقارن الآتى تطور الثروة الحيوانيه فى البلاد علما بأن الأرقام الواردة فيه لم تأخذ بعين الاعتبـــار التغييرات الطفيفة التى قد تطرأ من حين لآخر .

الحيـــوان	عام ١٩٠٥	عام ١٩٢٨	عام ١٩٣٨	عام ١٩٤١	عام ١٩٤٦
ابقـــار	٢٩٦,٠٠٠	٧٤٩,٣٠٠	٥٩١٤٢٩	١٠٧٥٠٠٠	١,٢٠٠,٠٠٠
مواشـــى	٧٣,٦٠٠	١,٨٩٦,٧٤٣	١,٤٩١,٢٠٣	٢١٦٠٠٠٠	٢,٢٠٠,٠٠٠
ابـــل	٤٧,٠٠٠	٧٨٧٤٢	٦٧٩٨٨	٨٧٠٠٠	١٠٥,٠٠٠
جيـــاد	١٠٠٠	١٧٧٠	٨٠٢	٥٠٠٠	١٥٣٠
بغـــال	٦٠٠٠	١٠٠٠٠	٧٦٠٤	٨٠٠٠	٨٩٠٠
حمـــير	٢٣٠٠٠	٤٨٠٠٠	٤٢٩١٢	٦٢٠٠٠	٧٣٠٠٠
خنازيـــر	—	—	٩٦٠	١٩٥٠٠	٣٠٠٠(١)

قبل أن يزداد عدد الأوربيين فى إرتريا كانت الخنازير غير معروفة فى الإقليم ولقـــد ارتفع عددها بشكل كبير ما بين عامى ١٩٤١ و ١٩٤٥ إثر انشاء مصنع لشحم الخنزير خصـص انتاجه للإستجابة لطلبات القوات البريطانية فى الشرق الأوسط وسد حاجة الاستهـــلاك المحلى بالإضافة إلى تلبية متطلبات التصدير ولهذا نقص عدد الرؤوس فى عام ١٩٤٦ (٢) .

وتوفر تربية المواشى للبلاد منتجات مختلفة تأتى اللحوم والجلود فى مقدمتها وهـــذه

منتدى الكتب والمطبوعات

(١) أمكننا استنباط هذه الاحصائيه عن طريق ضريبة الرأس التى كانت مفروضة .

(2) W. O. 230 / I45 / 88372 Report.

اللحوم والجلود وان كانت تستهلك محليا الا أنها تصدر أيضا وأما المواد الحيوانيه الأخرى كالحليب والزبد والجبن فإنها تكفى الاستهلاك المحلى فقط . ولقد تابعت المصالح البيطريه التى احدثت من قبل الإدارة الايطاليه عملها فى زمن الادارة البريطانيه واحدثت ادارة بيطريه مستقلة عام ١٩٤٥(١) .

صيد الأسماك :

تنتشر حرفة صيد الأسماك على طول الساحل الإرترى وكانت الإدارة الايطالية تهتم الى حد كبير بهذه الحرفة وعندما جاءت الإدارة البريطانية لم تهتم اهتماما كبيرا بهذه الحرفة وبدأت تهملها وذلك بسبب الأضرار التى لحقت بسفن الصيد وبسبب تناقص عدد الإيطاليين المهتمين بهذه الحرفة وكذلك لاحتياج هذه الحرفة لموارد ماليه من سفن وأدوات حديثه ومن هنا جاء الاهمال .

الصناعة :

كان يوجد فى ارتريا حتى ابريل عام ١٩٣٩ ما يقرب من ٢١٩٨ مؤسسة صناعية منها ٨٤٦ مؤسسة نقل و ٦٢٤ مؤسسة متخصصة بانتاج واستعمال أدوات البناء أما الباقى وهو ٧٢٨ فكانت تتألف من مطاحن حبوب ومصانع غذائيه ومعامل ثلج ومطابع ومعامل مفروشات ومدابغ ومعامل نسيج ومعامل كيميائية(٢) .

(I) U.N.R. op , cit , P. 43.

(2) Tedla Aradam, op , cit P. 37.

منتدي الكتب والمطبوعات

الا أنه عقب استلام الادارة البريطانية قد تم اغلاق عدد كبير من هذه المؤسسات وذلك لعدة أسباب أهمها : رحيل عدد كبير من الايطاليين (وهم الذين كانوا يعملون ويديرون هذه المؤسسات) ، وانشغال الادارة البريطانية بالعمليات العسكريه فى شرق أفريقيا .

عدم اهتمام الادارة البريطانية بالوضع فى إرتريا عامة لأنها غير مطمئنة تماما إلى استقرارها بإرتريا .

التجارة :

كان للموقع الجغرافى الذى تحتله إرتريا وكذلك لوجودها على مفترق الطرق الرئيسية التى تصل شمال أثيوبيا بالطرق البحريه للبحر الأحمر ، الفضل الأول فى جعلها مركزا تجاريا هاما فى أفريقيا الشرقية لعدة قرون ، وقد عمل الايطاليون خلال فترة حكمهم على تنمية الموارد التجارية بالاقليم مع المملكة العربية السعودية واليمن (عن طريق مرفأى مصوع وعصب) كما حرص الإيطاليون على عدم فرض أى حاجز جمركى ما بين أثيوبيا وإرتريا بقصد تشجيع استيراد البضائع إلى الاقليم ومن ثم اعادة تصديرها الى مناطق أخرى من العالم[1] .

وما أن دخلت إيطاليا الحرب حتى توقفت تجارة إرتريا الخارجية وأصبحت بسبب الحصار البريطانى المفروض على البلاد عاجزة عن التجارة تماما باستثناء تلك التى كانت تجرى مع الساحل العربى وإرتريا وهكذا وجدت الادارة البريطانيه نفسها بعد دخولها إرتريا أنها بحاجة ملحة إلى المواد الغذائية الضرورية للأوربيين والسكان الأصليين[2] مما كان

(I) U.N.R. op. cit, P. 56.
(2) W. O. Rep op, cit.

منتدى الكتب والمطبوعات

يستوجب تأمينها عن طريق الإستيراد وقد تولت سلطات الإحتلال بنفسها فى الفترة الأولى استيراد معظم المنتجات التى تحتاج إليها وسرعان ما استأنفت التجارة التقليدية مع الساحل العربى وأثيوبيا ، وهكذا شيئا فشيئا بدأت الأوضاع الطبيعية تعود الى ما كانت عليه وبدأت الادارة تشجيع عمل المؤسسات الخاصة فى قطاع التجارة الخارجية ولكنها احتفظت مع ذلك لنفسها بحق فرض الرقابة الاقتصادية على أن تتم ممارسة هذا الحق عن طريق نظام خاص بالترخيص للاستيراد والتصدير[1] وكانت هذه الرخص تمنح لكل الفئات ومجموعات التجار دون أدنى تمييز ولكن مع فقدان الشعور والغموض بمستقبل إرتريا جعل المصارف تحد من حجم الاعتمادات التى تمنحها ، وأدى هذا بالتالى الى فقدان أسواق التصدير وايقاف النمو التجارى للاقليم .

وقد كانت أهم واردات إرتريا هى السكر والذره والقمح والبن والكحول والنبيذ والمنتجات النسيجيه والحديد والصلب والصابون والعطور والبنزين .

أما صادرات إرتريا فكانت تقوم على الجلود وعرق اللؤلؤ والسمك المجفف والملح واللحوم المعلبه .

أما عن التجارة الداخلية : فلقد كان السكان الأصليون يحتلون مكانة أصغر بكثير من المكانة التى تعود إليهم من التجارة الخارجية ومن أهم السمات المميزه للنشاط التجارى الداخلى فى الإقليم هو غياب المؤسسات الكبيرة والمؤسسات التى تعود ملكيتها لمخازن كبيرة ذات فروع متعددة فتوزيع البضائع يتم عن طريق عدد كبير من صغار التجار ممن يعملون

منتدي الكتب والمطبوعات

(I) Langrig : op.cit P I59.

فى بيع البضائع المتنوعة[1] .

الوضـــع المـــالى :

كان النظام النقدى الايطالى هو النظام المعمول به فى الاقليم وقت مجـــيئ الادارة البريطانيه وما أن جاء الإحتلال البريطانى حتى وضع فى التداول عملات هنديه ومصريـــه وأفريقيا الشرقيه الا أن العملة الايطاليه احتفظت بسعرها .

واعتبارا من الأول من شهر مايو ١٩٤٢ أصبحت عملة أفريقيا الشرقيه هى العملـــة القانونية والرسمية فى الاقليم (وان ظلت الليرة الايطاليه مسموحا بها ولكن لم تعد لهـــا سعر قانونى حسب معدل الصرف الرسمى الا بالنسبة لبعض المدفوعات[٢] .

وكان النظام المصرفى القائم فى إرتريا مستوحى الى درجة كبيرة من النظام المصرفـــى القائم فى ايطاليا فأربع مصارف كانت فى الواقع فروع لمصارف ايطاليه ونشاطاتها كانت مرتبطـة ارتباطا وثيقا ببرنامج التوسع الذى كانت الحكومة الايطاليه تتبعه ، وقد عملت هذه المصارف على منح تسهيلات تسليف واسعة للصناعة والتجارة .

وبعد الإحتلال البريطانى لم يعد يسمح للمصارف الايطاليه بمتابعة عملياتها الا بعد فرض تحديدات مما جعل هذه المصارف تجمد أعمالها فى أرتريا وهنا ظهر المصـــــرف البريطانى باركليز Barklies الذى أصبح المصرف الوحيد فى الاقليم المرخص لـــــه

(I) Treveskis: op. cit P 70.

(2) W.O.R. op. cit,

منتدي الكتب والمطبوعات

باجراء عمليات مبادلات خارجيه وقد عمدت الادارة الى تجميد حسابات الايطاليين وهـــذا يدل من احدى وثائق وزارة الحربية البريطانية[1].

أما عن الضرائب فكان النظام الضرائبى المعمول به فى إرتريا مستوحى أيضا من النظام القائم فى ايطاليا مع فرض أنواع أخرى وكان من أهم الضرائب المباشره كانت تلك المفروضة على الدخل والاملاك والرسوم البلديه وما كان يعرف بالضريبه المحلية لكنه نادرا ما كان يطلـــب الى الإرتريين دفعها . أما الضرائب المحليه فقد كانت القبائل والقرى تدفعها جماعيا[2] زعمائها وبالرغم من كونها نوعا من الضريبه المباشرة لم يكن هناك أية قاعدة معترف بهـــا لتحديدها . اذ كان تحديدها يتبدل عمليا حسب المجموعات المفروضة عليها لكنها لم تكن على أية حال ثقيله فلم يزد معدلها عن ثلاث بنسات للشخص الواحد وكان أكثر من نصـــف دخل الضرائب المباشره يجمع من ضريبة الدخل والرسوم البلديه والأملاك (الزراعيــة ورؤوس الحيوانات) أما الضرائب المحليه فبالكاد تشكل ١/٨ هذا الدخل[3] .

أما الضرائب غير المباشرة فكانت تأتى من الجمارك أو من احتكار الإدارة البريطانيـــة للتبغ ومن صناعة عيدان الكبريت ومن أجل زيادة الدخل كان على الإدارة البريطانية أن تدعو الإرتريين إلى المساهمة فى تغذية الدخل العام ولذلك لجأوا إلى فرض ضرائب على الدخـل والأملاك والرسوم البلديه ولأول مرة رسوم على المدارس والمستشفيات وفى الوقت نفسه أعيـــد توزيع الضريبه المحليه على أسس أكثر واقعية ورفع معدلها الى شلن وثلاث بنسات للفـــرد . وكان التدبير الهام الذى اتخذته الادارة البريطانيه لزيادة الدخل كان فرضها يسمـــى بالتبرعات وهو تدبير تسمح به القوانين الدوليه فى حالات الضرورة . وقد فرضت هـــذه

(I) W. O. 230/I45/ 88372/ III88/ 68.

(2) W. O. Rept. op, cit. أنظر الملاحق ملحق رقم (٤)

(3) Trevaskis: op. cit P 84.

التبرعات بنسبة سنويه على كل دخل خاضع للضريبه بحد عام ١٩٤٢(١) .

وبالرغم من التزام الادارة البريطانيه بصرف أموال على الخدمات الاجتماعيه بنسبه أعلى من الطليان الى حد ما فإن الإدارة عملت قدر المستطاع على التوفير ، فمخصصات المشاريع الكبرى الغيت وخفضت مخصصات اصلاح الطرق والمرافق والسكك الحديدية إلى أدنى حد ممكن ، كما أن التعويضات ومعاشات التقاعد التى كان الايطاليون قد التزموا بدفعها لم تدفع ، وكان بوسع الادارة البريطانيه أن تهيئ نفسها بالنتائج التى حققوها ومع ذلك لم يحدث التوازن فى الميزانيه الا مرة واحدة " عام ١٩٥٠ " .

كان هذا هو الوضع الاقتصادى لارتريا فى ظل الادارة البريطانيه وكما هو واضح فانه كان على الإدارة البريطانية أن تكيف وضعها لحين البت فى النظر فى القضيه ومعرفة وضعها فى إرتريا .

ولكن التقارير تشير الى أن الادارة البريطانية كانت تواجه مصاعبا جمة بدليل أن المدير الأول مستر كيندى كوك Kenedy Cocke لم يستمر سوى بضعة أشهر وتوالت الترشيحات عمن يخلفه والذى يستطيع ادارة هذا الاقليم وتحسين أوضاعه ، وأصبحت ارتريا مصدر قلق بسبب سوء أحوالها الادارية(٢) لوزارة الحربية البريطانية حتى تم تعيين مستر ستيفن لونجريج(٣) .

(I) Tr vaskis: op. cit p 84.

(2) W. O. 230 / I45 / 88372 / 4 / 4.

(3) W. O. 230/I45/88372/II68/9I699/I942.

- W. O. 230/I45/88372/58876/I942.

منتدى الكتب والمطبوعات

الفصل الثانى

إرهاصات المشكلة الإرترية عقب الإحتلال البريطانى

١ - التيار المسيحى .

٢ - التيار الإسلامى .

٣ - موقف المستوطنين الايطاليين .

٤ - إتجاهات الإدارة البريطانية .

منتدي الكتب والمطبوعات

منذ أن وقع الاحتلال البريطانى لارتريا وهنــــاك عدة صراعات بين مجموعة مـــن التيارات السياسيه كل منها كانت تهدف الى طرق سبيل معين لتحقيق مصالحها ويمكننا أن نميز أربع تيارات أساسية تناقضت مصالحها تماما ثم بدأت تتحالف فى شكل محاور ضد بعضها البعض وفيما يلى تحليل لهذه التيارات السياسيه الأربعة :

أولا : التيار المسيحى :

ارتبط هذا التيار منذ البداية بفكرة الاندماج مع اثيوبيا وقد لاحت له الفرصه بمجرد هزيمة القوات الايطاليه داخل ارتريا ووجد فى اجراءات ايطاليا خلال احتلاله للاقليم دافعا قويا لــه للاندماج تحت مظلة الحكم الاثيوبى ٠

وكانت اثيوبيا خلال تلك الفترة تطمع فى مساندة بريطانيا لها لتأييد هذا التيـــار لأن حاجة اثيوبيا الجغرافية الى اقليم ارتريا كانت تعنى نقلها من دولة داخلية الى دولة لها سواحل على البحر الأحمر وعلــى صله مباشرة مع العالم الخارجى ٠ وكان هناك ارتباط كبير بين الكنيسة الاثيوبية وبين المسيحين الارتريين ٠ وخلال فترة الحرب قامت حكومة هيلاسلاسى بعد أن عـــاد الى بلاده عقب دحر القوات الايطاليه فى عام ١٩٤١ بالاتصال بالمسيحين الارتريين (١) وكانــت هناك عدة وسائل لهذا الاتصال منها تواجد بعض عناصر ارتريه مسيحيه على صلة قويـــه بالامبراطور ومنها بعض المنشورات التى كانت تصل الى الارتريين المسيحيين بصفه خاصة والتى نذكر منها منشور يقول فى أحد مقاطعه :

" أيها الشعب الارترى ٠٠٠٠٠٠ لقد انفصلتم عن أمكم اثيوبيـا ووضعتم تحت يد العـدو الــذى مازلتم تئنون تحته لقد جئت اعيد استقلال بلادى بما فيها ارتريا وسيعود شعبها ليحيا

---

(١) وقد وافقت الخارجية البريطانية على مسودة البيان الذى يعلن فيه الامبراطور هيلاسلاســى عودته الى افريقيا ويطلب فيه من الشعب أن يثور وكان البيان موجهه الى أهالى حماسيين ٠ أكلى قوازى ٠ سراى (سكان الهضبة المسيحين) ويطلب منهم الثوره " أقول لكم انضموا الى اخوانكم فى النضال ٠ لايبقى أحد منكـــم أداه فى يد الايطاليين ليستخدمها ضد وطنكم اثيوبيـــا ولا ضد أصدقائنا الانجليز ٠ أى اعرف رغباتكم وانى اشاركم فيها ومعى الأمة الاثيوبية كلهـــا ٠ ان مصيركم مرتبط تماما بمصير بقيه اثيوبيا ٠

انظـــر ملحق رقم (٩)

F.o.371/31608/88372 (J 2807/2807/1) No37.

منتدى الكتب والمطبوعات

في ظل العلم الاثيوبي "

ولقد أسقط هذا المنشور من الجو بواسطة القوات الجوية البريطانية[1] .

ولاشك ان هذا المنشور كان مغاليا في فكره ان إرتريا كانت تعتبر اثيوبيا الوطن الأم ولكن بالنسبه للمسيحيين كان هذا يشكل حيزا لابأس به من تفكيرهم .

وقد وجد مسيحيو إرتريا أن ارتباط كنيستهم القبطية بكنيسة اثيوبيا سوف يعطيهم شكل من أشكال السيطرة على بقيه الديانات الأخرى بالإضافه الى أن الكنيسة في إرتريا كانت قد ضُربت على يد الإحتلال الإيطالي ضربة قاضية حيث قام الاحتلال الايطالي بمصادرة أملاك الكنيسه الشاسعه في أراضي تجري الخصبه والتي كانت تعتمد في زراعتها على الأمطار الغزيرة وقد قام الإيطاليون بانتزاع هذه الممتلكات ثم تحويلها الى أراضي حكوميه وتوزيعها على عدد من المستوطنين الايطاليين وبعض الوطنين ولما جاء الاحتلال البريطاني طالبت الكنيسه الإرتريه اعادة هذه الأراضي اليها رفض الانجليز ومن هنا كان يأمل قادة الكنيسه الإرتريه بمناداتهم بالانضمام الى اثيوبيا سوف تعود ممتلكات الكنيسه ويعود للكنيسه وضعها[2]

ويتضح لنا من هذا أن المصلحة الإقتصادية كانت وراء فكرة انضمام المسيحين إلى اثيوبيا بالأضافه إلى العنصر الديني خاصة وأن الامبراطور أبدى استعدادًا لأعادة أملاك الكنيسه اليها ولعل أخطر الشخصيات المسيحيه الذي كان يتزعم هذه الفكره هو الأب " مرقص"

(I) Irevaskis : OP. Cit. P I07 .

(2) Pankhuret, E.S & Pankhurst. R.K. P : Ethiapia and Eritrea London, Lalibela Havee I953 P. I77 .

منتدي الكتب والمطبوعات

مطران تيجرى وارتريا وهذا الرجل تولى البطريركيه فى ظل ظروف خيانة وطنيه للعقيـــــد ه المسيحيه حيث كان عميلا للإيطاليين وقد نصب على أيديهم على يد الأب " ابراهام " الايطالى بعد رفض الأب " كيرلس " المطران الاسبق قطع العلاقات مع كنيسة الأسكندريه وبـــــد أت الكنيسه تدعو لتقويه هذا التيار ونقصد به الإنضمام إلى اثيوبيا حيث تدرب مجموعه من الرهبان لاثارة هذا المضمون فى الصلوات فى الكنائس لدرجه أنه بعد عام ١٩٤٢ أصبح كل راهب داعية لهذه الفكره وأصبحت كل كنائس إرتريا تدعو للوحدة مع اثيوبيا وتحول كل احتفال دينى الـــى مناسبه لاشهار الروح الإندماجية مع اثيوبيا وكانت كاتدرائيات المدن وكنائس القرى والأديـــره الإرتريه تزدان بالأعلام الاثيوبيه ، واتخذ الوعظ شكل الطابع والمغزى السياسى [1] .

وتحولت هذه الحركه المسيحيه الى حركه سياسيه منظمه بعد أن جاء الى إرتريـــــا مجموعه من الموظفين الاثيوبيين ارسلهم الامبراطور " هيلاسلاسى " عام ١٩٤٢ فى شكل سواح مــن الناحيـــه الظاهريه ولكنهم كانوا يحملـــون على عاتقهم مهمة الدعاية للقضية التى كان يسعى الإمبراطور اليها ألا وهى ضم إرتريا إلى اثيــــوبيا وكانت الدعايه التى حملهـــــا هؤلاء الموظفين انشاء اثيوبيا الجديده وحملوا معهم الكثير من الأموال التى انفقوها ببذخ وكانـــت اجتماعاتهم متعددة مع المسيحيين فى المقاهى والكنائس وتركزت دعايتهم حول الولايه المفقـــوده (إرتريا) وحول المستقبل الزاهر الذى ينتظر المخلصين الإرتريين المتحمسين لقضيـــة

---

(١) تعطى موعظة المطران فى عيد المجوس ١٩٤٣ فكره عن الواقع اذ قال " الصبى يوم يولد يحمل الى الكنيسه وعندما يبكى ترضعه أمه وحالما تلامس شفتاه ثديها يكف عن البكاء.... وأنتـــم أيها الناس لكم أما وعليكم أن تعرفوها مثلما تعرفكم هى .... ألا وهى اثيوبيـــــــــا "
Tervaskis: ;op.cit,P.I09

منتدي الكتب والمطبوعات

انضمام إرتريا لاثيوبيا ، وقد كانت عمليات دعم الكنيسه من خلال تلك الأموال التى حملوها وقيام الكنيسة بتوزيع بعض منها على فقراء المسيحين أن بدأ البعض من أصحاب الديانات الأخرى بالإهتمام بما يثار حولهم ، ومن ثم أصبحت الفرصة متاحه أمام المسيحين لجذب العناصر الاسلامية والتى كانت ظروفها الاقتصاديه تجعلها لاتفكر الا فى لقمة العيش والانسياق وراء..... التيار المسيحى(1).

وحتى تصبح لقوة هذا التيار السياسى التأثيرات الفعالة بين المجتمع الأثيوبى فان القيادات المسيحيه قامت بتكوين جمعيه سمتها " جمعيه حب الوطن " تكونت أصلا من عناصر أرتريه مسيحيه وقد رأسها شاب مسيحى ارترى يدعى " جبرل سفل ولد و Gabrel Sefl Wolde ووضعت هذه الجمعيه عدة شعارات لها أهمها الوعد بالحريه والرخاء فى ظل الانضمام للدولة الأم (اثيوبيا) والتحرر من الاستعمار والانطلاق من أجل وطن اثيوبى يظل جميع الإرتريين والاثيوبيين ، وكان أهم مبدأ دعت اليه هذه الجمعيه هو المطالبه بالوحده مع اثيوبيا (٢) .

وبدأت هذه الجمعيه بتكوين عدة فروع لها وتدعو مسيحى إرتريا للسير فى فلكها واستغلت الأموال المتدفقه عليها لاغراء الكثير من المسيحين على اتباع ما تنادى به .

ولكن أخطر ما قامت به هذه الجمعيه هو اعلانها التعصب ضد المسلمين وبدأت تثير العداء ضد الطوائف الدينيه الأخرى معلنة أن اثيوبيا هى البلد المسيحى الذى يشعر فيه

(I) Tervaskis:op.cit,PIIO
I bid : P. IIO .

(2) Pankhurst : OP.Cit. PII7.

منتدي الكتب والمطبوعات

المسيحيون بالعزة دون تعرض لاى استغلال ، كما أنهم (أى مؤسسى هذه الجمعيه) بدأوا يعملون على الاساءة الى المسلمين الارتريين متهمين اياهم ودون سند أو دليل بأنهم عملاء للانجليز وكان لهذا الاسلوب فى الدعاية وقعه الفعال وأدى الى تجمع مسيحى كبير يدعو إلى خدمة القضية إلى درجة انه فى نهاية عام ١٩٤٢ كان مجلس اسمرا الاستشارى كان قد اكتسب طابعاً ظاهرا لموالاة فكرة الاندماج مع اثيوبيا .

وظلت اتجاهات التيار المسيحى بعد عام ١٩٤٢ تسير بخطى واسعة ، لم يفطن لها المسلمون فى البدايه الا بعد عام ١٩٤٤ بدأت تتضح الصورة تماما عندما استخدم العنف من الجانب المسيحى ومن هنا بدأ يظهر التيار الاسلامى .

التيار الاسلامى :

خلال الاحتلال البريطانى توصلت الآراء الإنجليزيه إلى القول أن أفضل حل للقضيه الإرتريه هو تقسيم إرتريا بين اثيوبيا والسودان وكان ذلك فى اوائل عام ١٩٤٣ عندما زار إرتريا السير دوجلاس نيوبولد " الحاكم البريطانى فى السودان وادلى بالحديث الآتى " أنه قد يكون من الأفضل للقبائل المسلمه فى إرتريا الغربيه ان تنضم الى السودان (وهذا لايسبب لنا أيه متاعب) وان يسمح للولايات المسيحيه وتلك التى تتكلم التيجر بينيه بالإنضمام الى اثيوبيا "(١)

كذلك رأى " البريجادير لونجريج " مدير الإداره البريطانيه فى إرتريا والذى كان يصاحب الحاكم البريطانى فى السودان نفس الرأى وأيده (٢) .

(I) Longrigg : OP. Cit. P. I74 .

(2) I bid. P. I75.

منتدى الكتب والمطبوعات

وكثير من هذه الآراء وردت على لسان عديد من البريطانيين ، أما نقطه الضعف في قضية التقسيم هذه أن أحداً لم يسأل مسلمي إرتريا رأيهم في الموضوع ، فبعد الهزيمة الإيطاليه كانت أوضاع اكثريه المسلمين أفضل من أوضاع المسيحين فقد ازدهرت التجارة التي كان أغلبية المسلمين يعملون بها وبالذات في الهضبة ووضع المسلمين في الهضبة أقليه بالنسبه للمسيحيين . أما المسلمون في باقي إرتريا وهم الأكثريه فكانت الحركة الموالية لإثيوبيا بعيده عنهم ولم يتأثروا بها كذلك لم يكترثوا بالسياسة حيث لم يكن لديها وقت للإهتمام بالسياسه العامه[1] . لأنه كانت هناك قضايا خاصه مثل خلاف قبائل بنو عامر مع قبائل الهدندوه السودانيه وسبب الخلاف حول مراع واقعه بين الحدود الإرتريه والسودانيه .

كذلك كان هناك نوع آخر من الاضطرابات تنمو في المرتفعات الغربيه فالنظام الاقطاعي الخاص عند قبائل التجرى كان قد مر عليه الزمن وبدأ بالتفكك في جو الهزيمه الايطاليه وبدأت تنادي بعدم دفع الضرائب[2] .

وبين عامي ١٩٤٣ — ١٩٤٥ حاولت الادارة البريطانيه قدر المستطاع تطبيق الحل الوسط غير العملي وهو عدم فرض أيه ضريبة على التجرى الا بموافقتهم فيما كان بنو عامر يحاربون الهدندوه ويتخاصمون في القاش — ستت بقي التذمر محصورا في المرتفعات الشماليه الغربيه ولكن استتباب الأمن في أواخر عام ١٩٤٥ جعله يمتد من المرتفعات الشماليه إلى أراضي بركه وطوال عام ١٩٤٦ سجل الضباط البريطانيين تحركات القبائل المتزايده في سبيل التحرر ، وفي نهاية العام وجدت الإداره نفسها تواجه ضد اتحد فيه

(I) Trevaskis;op.cit, P. I23

(٢) جون هاتش : تاريخ افريقيا بعد الحرب العالميه الثانيه ترجمه عبد العليم السيد منسي دار الكاتب المصري القاهره ١٩٦٩ ص ١٦٢

منتدى الكتب والمطبوعات

تسمه اعشار سكان التجرى ضد العشر الباقى الذى يشكل الطبقـه الارستقراطيه ، وكان لابـد للإداره البريطانيه من عمل شىء لارضائهم حتى لاتصل الى نقطه تفقد عندها ايه سيطره عليهم ولم ينكر أحد الحاجة الماسة للإصلاح ولم يكن هناك مجرد فكره عن كيفيه صياغته او كيفيـه تطبيقه ، فزعماء التجرى طالبوا بانشاء وحدات عائليه لايزيد عددها عن عشرين أو ثلاثـين شخصا (أى مجالس) تشكل كل منها تنظيما سياسيا مستقلا أما التنظيم الادارى لهم فيكـون مجلسا يضم مستشارين من المجالس الصغيره (١) .

أما شكل هذه المجالس فقد اقترحه فريق من التجار الطموحين وغيرهم فى مدينتى كـرن واغوردات وكان الناطق باسمهم هو "ابراهيم سلطان" (وهذا سوف يكون له دوره فيما بعـد) وقد بدا واضحا أنه كان يسعى لزعامة القبائل التجرى الجديده ، وقد فكر ابراهيم سلطان فـى كسب ود السلطات البريطانيه وكذلك عطف الإدارة على الرعايا التجرى وعندها خرجوا علنـا على رأس حركه لتحرير التجرى واقترحوا لحل المشكلة احياء القبائل والتجمعات التجريه القديمـه التى كانت قد تفككت واضمحلت منذ القرنين السادس عشر والسابع عشر وكان هذا الحل يبـدو مستحيلا ولكنه كان الوسيله الوحيده لحل المشكله واتخذت الخطوات الأولى لتطبقه فى أواخـر عام ١٩٤٦ ، ودعى رؤساء جميع العائلات التجرى الراغبه فى التحرر الى اجتماعات سجلـت خلالها كل التفاصيل عن عددهم واملاكهم واصولهم (٢) ، كما كان منتظر لم تبرز هناك صعوبـات ويعود الفضل بذلك الى المساهمه التى قدمها ابراهيم سلطان ورفاقه وكانت قد توالـت الاجتماعات القبليه وتقسيمها وكان لابد من انتخاب زعماء للقبائل ومساعديهم وتقرير أسـس

---

(١) د زاهر رياض : استعمار افريقيا الدار القوميه القاهره ١٩٦٥ ص ٢٩٢

(2) Trevaskis; op. cit, P. I25.

منتدي الكتب والمطبوعات

جديده لجمع الضرائب أما التحرر الكامل فلم يحققه الرعايا كاملا الا فيما بعد ، وتناول التنظيم الجديد اكثريه بـدويه يبلغ عدد هـا حوالى ٢٠٠ ألف شخص وخرج إلى الوجود زعماء جـدد وتجمعات قبلية جديدة ليأخذوا مكانهم الى جانب تجمعات الموجوده أصلاه

المهم هو أن ابراهيم سلطان ورفاقه اتاحوا للإدارة البريطانية الفرصه للتقدم بسرعه فـي المنطقه بسبب مساعدتهم لـها وان نجاحهم فى الحصول علـى مساومات من الإداره وضع التجـرى بكـاملها تحت نفوذهم ، كما أن البلد الذى كان مجتمعه مقسما بسبب تناقضات مصالـح الإقطاعيين تحول الى مجتمع موحد يضم كل الرعايا (التجرى) ولفت هذا المجتمع الموحـد انظار جماعة الباريا فى القاش — سيتت الذيـن كانوا يتذمرون من استمرارهم فى دفع الضريبـه لزعمائهم ، كما لفت انظـار جماعة السمهر الذيـن كانوا يخافون من الوقوع تحت سيطره نواب مصوع فأسرع الفريقان الى التحالف مع التجرى (١) .

ومثلما وجد الرعايا فى الرغبة المشتركة بالحرية حافزا لوحدتهم ، كذلك وجد الزعماء فـي الدفاع عن مصالحهم المهدده ، حافزا للاتحاد لان حاجتهم الى حلفاء كانت ملحه ولم يكـن امامهم الا التطلع إلى جماعة الموالين لاثيوبيا (وكان هذا مجرد فكره لم تتم) طلباً للمساعـده فى نفس الوقت لفتت الصحافه البريطانيه الأنظار الى طبيعه هذه الجماعه وعليهم (أي علـى المسلمين) عدم تأييدهم فى الوقت الذى كان فيه الموالون لاثيوبيا مستعدين لاعطائهم أيـه ضمانات فى مقابل تأييدهم ، ومن المستبعد انه كان لابراهيم سلطان ورفاقه فى بادىء الأمر مطالب تتعدى تحقيق تحرير التجرى وكسب الزعامه والسلطه لأنفسهم ، أما الآن فقد صار لديهـم ما يكفى من الأسباب حتى يخافوا من نجاح مساعى توحيد ارتريا مع اثيوبيا ، فكان عليهم مـن بادىء ذى بدء المقاومة وبشده (٢) .

منتدي الكتب والمطبوعات

(I) Trevaskis,op.cit,P,28

(2) Beredet. H. Selassie; op. cit, P50

ومن الممكن الاعتقاد أنه في مثل هذه الظروف ربما فكر ابراهيم سلطان بالسعي الى الوحدة مع المعارضين وبالرغم من أن المسيحيين الإرتريين هم الذين أسسوا ونظموا وقادوا حركة معارضة الوحدة مع اثيوبيا فانها حظيت بمساعدة المسلمين وقسم كبير من قبائل الماهو ولكنهم داخل الاقليم كانوا أقلية مسلمة لم يكونوا ليشعروا بالاطمئنان داخل منظمة أكثرها من المسيحيين .

وجاء تخلي الساهو عن الحركة الانفصالية والانضمام إلى مسلمي الغرب بداية لما خطر في رأس ابراهيم سلطان من تكوين حركة اسلامية وكان ذلك في الوقت الذي تركته آثاره حادثه السودانيين في شهر اكتوبر ١٩٤٦ وقد اختمرت الفكرة أكثر من وقوف الادارة البريطانية مكتوفة الأيدي أمام الاعتداءات المسيحية والاهانات الموجهة ضد المسلمين .

وكان قرارهم هو المحافظة على وحدة الأراضي الارترية كما كانت عليه قبل عام ١٩٣٥ مع التأكيد بان المسلمين يرفضون الانضمام الى اثيوبيا أو تقسيم البلاد بين اثيوبيا والسودان ولابد للادارة من مساعدة إرتريا في نيل استقلالها (١) .

ثالثـــا : المستوطنين الايطاليين :

لقد ساهم المستوطنون الإيطاليون في تحقيق بعض الازدهار لإرتريا إبان الحكم الإيطالي لإرتريا واثناء الاحتلال البريطاني أيضا . فلم يكن بإمكان الإدارة البريطانية أن تعمل لـــولا الجهاز الإداري الإيطالي ولولا اليد الايطالية المدربة لما كان من الممكن تنفيذ المشاريـــع البريطانية والمصانع التي افتتحتـــها بريطانيا في ارتريا (سبق الحديث عنها) ولـــولا

منتدى الكتب والمطبوعات

(I) Trevaskis; op.cit,P. I29

المؤسسات الصناعيه والزراعيه الايطاليه لكان الاقتصاد الارترى قد انهار ، لذلك كان هناك تناقض فى ان يخسر الايطاليون كل شئ بسبب الحكم البريطانى وبالطبع كان الايطاليون الذين استوطنوا ارتريا وغادروا بلادهم ايطاليا ضحيه ظروف خارجه عن ارادتهم فقد كان عليهم أن يعملوا وأن يطيعوا وان يتعاونوا مع السلطة البريطانيه ، فالانقطاع عن العمل أو عدم التعاون مع الإداره البريطانيه كان من شأنهما أن يؤديا بهم إلى الطرد أو الاعتقال وجاءت نهايه الحرب لتنقذهم من هذا الخسوف ، كما انقذتهم عودة الاتصالات مع إيطاليا من ذلك الاعتماد الكلى على السلطه البريطانيه التى فرضت عليهم عزلة الحرب ، وكم خسروا معنويا واجتماعيا وسياسيا واقتصاديا عند الهزيمة، كما تسبب التغيير فى تغيير موقف الإرتريين منهم وكان السبب فى ذلك هو السياسه البريطانيه ، واعتقد الإيطاليون أن الادارة البريطانيه تسعى عمداً إلى تقليص نفوذهم وتسريحهم من وظائفهم ومنعهم من الإتصال بالإرتريين والتخلى عن اللغة الايطالية فى المدارس الإرتريه وسائر التعديلات التى ادخلتها الادارة البريطانيه على نظام الحكم (١) .

وقيل أن الإدارة البريطانية هى التى دبرت الأزمة الأقتصادية التى ضربت اطنابها فى ارتريا بعد عام ١٩٤٥ كوسيله لاخراج المستوطنين الإيطاليين وهو الذى منعهم من استغلال وتطوير الثروة الطبيعيه فى أرتريا بعد أن صادرت بريطانيا المصانع والادوات اللازمه للتطوير الاقتصادى واضعفوا قوة اليد العامله المدربه بابعادهم آلاف الايطاليين من ارتريا وجردوا ارتريا من أهم مواردها الزراعيه بتخليهم عن انتاج القطن وجمدوا الصناعه الوحيده التى ربما كان من شأنها احداث ثورة فى اقتصاديات البلاد بمنعهم التنقيب عن الذهب (٢) .

(I) Bentwich N: The Italian Colanies in Africa. Contemparary Review I948 P.I00.

(2) Trevaskis; op. cit, P.I30

منتدي الكتب والمطبوعات

وكان وضع المستوطنين الإيطاليين النفسى فى ارتريا يختلف كثيرا عن الوضع النفسى للمواطنين الايطاليين داخل ايطاليا ، فالالم والخوف فى ايطاليا تسببا فى نمو شعور بالكراهيه ضد الفاشيه وبالارتياح لدى سقوطها ، أما فى ارتريا فقد كان الايطاليين مجرد مشاهدين للمأساة التى حلت بالوطن الأم أما الهزيمه العسكريه فقد أذلتهم بدل أن تمنحهم الشعور بالارتياح ، وحركت فيهم روحا وطنيه دفاعيه ولهذا قبلوا بقسوه غير منتظره (١)

بهذه النفسيه المعاديه للاراده البريطانيه عاد الإيطاليون موجهين اهتمامهم للقضية الارتريه وكان واضحا ان كل الأحزاب الايطاليه التى قامت بعد عام ١٩٤٦ من ملكيين وديمقراطيين ومسيحيين واشتراكيين وجمهوريين وشيوعيين كانت تأمل برؤيه العلم الايطالى يرفرف من جديد فى ارتريا (وبالذات ارتريا لأنها هى أول مستعمره لايطاليا) ولم يكن للايطاليين أى اعتراض جدى على قيام نوع من الرعايه الدوليه باشراف اداره اوربيه بشرط ان لا تكون بريطانيا وذلك لخوفهم من وحدة ارتريا مع اثيوبيا ، أو من تقسيم كان من شأنه ان يضع المستوطنين الايطاليين تحت الحكم الاثيوبى ، الا أنهم كانوا يشكون امكانيه تحقيق المطالب الاثيوبيه فى ارتريا وذلك لعلمهم بأن مسلمى ارتريا سوف يرفضون ذلك ، وبقى مشروع تقسيم ارتريا يقلقهم ، ويشعرون بأن الانجليز هم الذين يعدون لتحقيقه وذلك بأغماض عينها عن اعمال مسيحى الهضبه وكذلك تشجيعها للمسلمين فى الغرب وبالرغم من المخاوف التى كانت تقلقهم طوال فتره انعقاد مؤتمرى باريس ولندن فان الإيطاليين لم يقوموا بعمل أى شيئ لكسب ود المسلمين الذين كانوا بالطبع سيستجيبوا لاية مباده تقرب يقومون بها (٢) .

(I) Bentwich; op.cit, P. IOI

(٢) حامد نزكى : المرجع السابق ص ٢١١

منتدى الكتب والمطبوعات

لكن النشاط الذى قامت به وزارة المستعمرات الايطاليه عام ١٩٤٦ هو اصدار جريـدة " صوت افريقيا " التى كانت تعبر عن رأى فريق من لاجئ المستعمرات الغاضبين غير الوضـع بسرعه فأقيمت فى روما مؤتمرات خاصه بالمستعمرات السابقه ، فيما راحت الصحف الايطاليـه تخصص مساحات متزايده للقضيه وفى وقت قصير قـام فى كل انحاء ايطاليا اجماع على ضـرورة اسـترداد ارتريا والمستعمرات الأخرى (١) .

وكانت الحجه التى دعمت بها إيطاليا طلبها هذا كانت أن تجربتها وانجازاتهـا الماضيـه تفرض اعطائها حق اتمام مهمتها فى قيادة إرتريا وسائر المستعمرات فى مستـوى النضوج الكامل ، وكذلك ادعت بأن بريطانيا تعمدت افقار ارتريا وحركوا الانقسامات الدينيـه كجزء من سياسة فرق تسد وكانت الحجج الايطاليه تقارن بين سياسه بريطانيا فى ارتريا وسياسه ايطاليا فى ارتريا وكيـف أن الانقسامات الدينيه ظهرت مع سياسه بريطانيا ولم تظهر مـع سياسه ايطاليا على الرغم من طول مدتها فى ارتريا (٢) .

ومن هنا بدأت تظهر فى إرتريا صورة جديده لبعض الأهالى الذين كانوا يميلون الـى ايطاليا عن طريق تكوين حزب اطلقوا عليه الحزب الموالى لايطاليا ، فى الواقع أن هذا الحـزب لـم يحصل على التأييد الكافى فى أرتريا حيث أن السكان كانوا منقسمين فمنهم من كان يؤيـد عدم الوحده ومنهم المسلمين ولم يكن بوسع الحزب الموالى لايطاليا ان يستمر لولا وجود تمويـل خارجى ايطالى ولكنه لم يكن ليشكل ايه قوه سياسيه تذكر .

(I) Bentwich; N: op.cit, P. I04

(٢) حامد تركى : المرجع السابق ص ٢١٠

منتدي الكتب والمطبوعات

رابعـا : اتجاهات الادارة البريطانية :

منذ أن وطأت اقدام بريطانيا ارتريا وهى تخطط لأن تكون ارتريا خالصة لها واتضح ذلك من رد الحكومة البريطانية على مطالب الحكومة الاثيوبية بارتريا ثم فى المراسلات الخاصة بوزارة الخارجية البريطانية يتضح ذلك عند تقديم مسودة للرد على حكومة هيلاسلاسى بأنـــــه لايمكن الفصل فى مستقبل ارتريا أو مناقشته أو تقديم ايه تأكيدات بشأن هذا الموضوع اذ أن لبريطانيا مخططات فى المستقبل بخصوص هذا البلد ولايمكن الافصـــاح عنها (١)

وان كانت احدى وثائق وزاره الحـــربيه البريطانيه قد أفصحت عن هذه الخطط وهـــى أنشاء قاعده عسكريه للشرق الأوسط فى ارتريا علاوة على قواعد امريكية فى المنطقة(٢) ومن هـذا المنطلق بدأت بريطانيا تتعامل مع اثيوبيا وارتــريا ٠

ولقد واكب الوقت الذى حدد فيه انتصار الحلفاء فى العلمين نهاية الحرب العالميـــة الثانية وفيما كان الجيش البريطانى ينطلق غربا عام ١٩٤٣ كان الاثيوبين يأخذون مزيدا مـــن المبادرات الفعاله لاثارة مشاعر الارتريين المسيحيين فى اسمرا وكانت حملتهم الجديده سلاحهم فيها الملصقات والمنشورات الدعائية وكانت احدى هذه الملصقات تقول :

" أيها الارتريون ٠٠٠٠٠٠ تذكروا أمكم اثيوبيا ، ان امكم لن تتنكر لكم ، ويجب عليكم أن لاتتنكروا لها أنها ستطعمكم ، الايطاليون هزموكم ولطخوا شرف نسائكم ، الانجليز جوعكـــم وأطعموا الأجانب يحمونهم ويحتقرونكم المجانين والخونه يقولون ان الانجليز هم أصدقاء لكم وانهم يبغون مساعدتكم لاتصدقوهم ، هل تعتقدون ان الانجليز ميالون لمساعدتكم لاتنتظروا المساعده سوى من امكم (اثيوبيا) حاربوا الاجنبى واستعدوا للموت فى سبيل وطنكم عاش هيلاسلاســـى عاشت اثيوبيا (٣)

من النظرة الاولى لهذا المنشور تتضح الدعاية الاثيوبين التى هاجمت ايطاليا وتهاجـــم بريطانيـــا وتحض على الوحـده مع اثيوبيــا وتلمح بالمستقبـــل الذى ينتظـــر ارتريا مـــن وحدتها مـــع اثيوبيـــا ولاقت مثل هـــذه الدعايه أرضا خصبه عند مسيحى اسمره وفى الوقت الذى سقط فيه موسولينى فى يوليو ١٩٤٣ كانت الحركة الوطنية الاثيوبية قد ربحت فى صفوفها اكثريـــه

(I) F.o.37I/3I608/88372/(J 2807/ I942.)

(2) W.o.230/I45/88372/74I97/I8/3.

(3) Trevaskis; op. cit, P.III

منتدى الكتب والمطبوعات

وحقيقه الأمر أن الاثيوبيين لم يقصدوا الاصطدام المباشر مع الانجليز فبعض الاثيوبين ظـن أن الانجليز كانوا يميلون إلى عودة السلطه الايطاليه أو على الأقل يعارضون المطالب الاثيوبيـه وبدأت الاداره البريطانيه تظهر ضيقها من التحدى الموجه اليها فى صوره الدعايه الاثيوبيـه ومنشوراتها . كما كان العديد من الضباط الانجليز يجدون صعوبه فى اخفاء ضيقهم من لـؤم وحساسيه شباب حركه " جمعيه حب الوطن " والذى كان يمثل الدعايه الكامله للوحده مـع اثيوبيـا .

وفى الوقت الذى كانت جمعيه حب الوطن تمارس نشاطها فى الهضبه كان الزعمـاء الإرتريون فى اسمرا مترددين فى مساعدتهم خوفا من أن يفقدوا عطف الانجليز وفى نفس الوقـت لم يريدوا أن يخسروا اثيوبيا خشيه أن تتحقق الوحده الارتريه الاثيوبيه يوما ما .

وفضلت أغلبيه هؤلاء الزعماء البقاء على الحياد الى حين تتضح الأمور وكان بامكانهـم الاستمرار فى موقفهم الحيادى لولا انبثاق حركه المعارضه لدعاه الوحده الاثيوبيه وكان ذلك فـى عام ١٩٤٣ والتى جعلت من الصعب استمرارهم فى المحافظه على موقفهم هذا (١) .

وتمثلت هذه المعارضه فى حركه مضاده انطلقت من أكلى قوازى أبعـد ولايات الهضبه عن اسمرا وكان زعيمها يدعى " ديجازماتش(٢) " تسما اسبيروم " وهو من أكبر زعماء المنطقـه وبقيت أهدافه غامضه فى أول الأمر الا أنه كان معروفا بكرهه للاثيوبيين وميله للانجليز وبالرغـم من سوء تنظيم الحركه ونقص فى التمويل فقد اثرت الحركه كثيرا على وطنى اسمرا و زعماء الهضبـة

(I) Pankhurst; op.cit, P. I2I

(٢) لقب "ديجازماتش" فى السلم يعنى حاكم مقاطعه وفى الحرب قائد عسكرى للمنطقه العسكريه

منتدى الكتب والمطبوعات

الذين اعتقدوها حركه ترعاها الادارة البريطانيه كنفيضه للحركه التى ترعاها اثيوبيا (١) .

وكان من الطبيعي ان تميل الادارة البريطانيه الى تفضيل من يحترمهم وكذلك التقدير الذى أظهرته الاداره نحو ديجازماتش " تسما " عندما رفعته الى رتبه " رأس " (٢) فى سلم الرتب الحبشيه . ولقد استحق التقدير الذى اعطى بسبب موقفه هذا مع الانجليز وكان من المنتظر أن يفسر الرأى العام هذا التقدير كمكافأة له على نشاطه السياسى ، بينما الرأى العام الاثيوبى فكان رده فريد من تصعيد العداء ضد سلطات الاحتلال البريطانى ، وفى المقابل بدأ أكثر الزعماء الذين اعتبروا أن الانجليز كشفوا أخيرا عن ميولهم يعبرون عن مشاعرهم تجاه الحركه الاثيوبيه .

وكان الارتريون الذين ينادون بالدعايه لاثيوبيا يعلمون أن هناك قرابه ومصالح تجمع بين " رأس تسما " والعديد من كبار العائلات التجرينيه وان هناك روابط تجمع بينهم وبين " الرأس هيلاسلاسى جوجسان " أحد أحفاد " الامبراطور يوحنسى " الذى انضم الى " الإيطاليين من أجل الحصول على زعامة التجراوى بالاضافه الى كل هذا كان باعتقادهم (أى الارتريين راغبى الوحده مع اثيوبيا) انه كان هناك تفاهم مابين رأس " تسما ورأس

(I) Trevaskis; op. cit, P II2

(٢) لقب رأس هو أعلى لقب بعد الامبراطور ويتمتع به الحكام الذين على مقاطعات كبيره وواسعه وهو يساوى لقب مارشال والرأس صفه اقطاعيه تجعل الجنود مرتبطين به ويعدون انفسهم اتباعا له . ومن الملاحظ ان الاداره البريطانيه حافظت على المساده الايطاليه بمنح الارتريين ألقابا تقديرا منها لخدماتهم ، كان المسيحيون يمنحون ألقابا حبشيه مثل رأس ، ديجازماتش ، وازماتش وفتوراري ، أما المسلمون فألقابهم كانت تركيه مثل باشا ، بك

أنظر ملحق رقم (٧)

W.O 230/I46 I88372/285/6F E N

منتدى الكتب والمطبوعات

" سيوم " حفيد الامبراطور وأحد الطامعيين فى عرش الامبراطوريه(١) ، وتفجرت ثورة فى تجراى فى اغسطس ١٩٤٣ بقيادة " بلاتا هيلى ماريام " واستغل المتمردون عامل المفاجأة وحققوا عددا من الانتصارات المثيره فهزموا قوه عسكريه اثيوبيه واستولوا على عدد من المراكز الإداريه بما فيها مدينه (عدى قرات) كما أن عدد من الضباط الاثيوبيين لجأوا الى إرتريا وفى بلاد التجراى ساند الانجليز " بلاتا هيلى ماريام " فى ثورته مع أن التمرد لم ينته الا بعد أن رجا "الامبراطور هيلاسلاسى " الاداره البريطانيه وبالحاح أن تفض هذه الثوره فقامت طائره بريطانيه بقصف المتمردين (٢) .

حدث ذلك فى وقت كانت فيه ايطاليا فى طور الانتقال من صفوف الأعداء ومهادنه الحلفاء وفى وقت الاقتراب من نهايه الحرب العالميه الثانية ظهرت حركه " رأس تسما " وبدا التعاطف الانجليزى معها وتفجرت ثوره " بلاتا هيلى ماريام " وكان ذلك له وقعه فى اثيوبيا وبين أوساط من يتعاطفون معها من الإرتريين وبدا للجميع وكأن ادارة الاحتلال تخطط لتأمين استمرارها فى ارتريا .

---

(١) بعد موت الامبراطور التجرينى " يوحنس " انتقل العرش الى منليك المنتمى الى سلاله شو الحبشيه المنافسه وانتقل المركز الامبراطورى من مدينه أكسوم فى تجراى القديمه الى أديس أبابا عاصمه شوا وكان من الطبيعى ان يتذكر التجرينيون ذلك بمرارة وأن يتآمر زعماؤهم من وقت لآخر لاستعادة العرش الامبراطورى وفى عام ١٩٤١ بعد الهزيمة الايطاليه سرت شائعات تقول أن الزعماء التجرينيه يخططون للانفصال عن الامبراطوريه واعلان مملكتهم الخاصه تحت تاج " سيوم " وكان من الطبيعى ان ينظر الاثيوبيون ...... ومواليهم من الارتريين الى حركه " سيوم " بحذر شديد اعتقادا منهم بأنها محاوله انجليزيه لاستغلال شعور التجراى الانفصالى

(2) Trevaskis; op. cit, P II5

منتدى الكتب والمطبوعات

وكانت اداره الاحتلال البريطاني بدأت توجه الرأى العام العالمى وذلك عن طريقين :

أولاً : تحريك قضايا ارتريا الداخليه واعطاء انطباع بان الارتريين يفضلون بريطانيا كاداره حاكمه لارتريا (وذلك عن طريق ابراز حركه رأس تسما ومهاجمته للاثيوبيين)

ثانياً : وعن طريق استغلال ثوره " بلاتا هيلى ماريام " للايحاء بأنه ليس بوسع أثيوبيا حكم ارتريا أو المطالبه بضمها وذلك لأنها لم تستطع اخماد حركه داخليه وان الذى اخمدها هم الانجليز بعد الحاح ورجاء من الامبراطور شخصيا [1]

وفى الوقت نفسه بدأت تروج الشائعات بان الاداره البريطانيه ستستدعى الزعماء القبليين لأخذ آرائهم حول مستقبل ارتريا وانها لو فعلت ذلك لكانت الأغلبيه الساحقه وهى المسلمين اعلنت نفسها مع استمرار الاداره البريطانيه[2] وفى رأى الباحث أن الاغلبيه المسلمين فى ذلك الوقت بالذات كانوا يؤيدون الادارة البريطانيه على الدعاية الاثيوبيه وذلك لعلمهم أن هناك دولا عربيه مثل مصر والسودان تحت الحكم البريطانى وانها ستنال حريتها واستقلالها وأن الضم لاثيوبيا معناه ربط مصير ارتريا باثيوبيا الى الأبد .

وعلى الرغم من كذب الإشاعه اتخذ المسيحيون الإرتريون تدابير حذره لمواجهة أحتمال تحقيقها فى حالة لجوء الانجليز الى طلب التصويت على الثقه من الزعماء فانهم سيلجأون إلى الاهالى لجمع التوقيعات على عرائض مضاده وبدأوا بالفعل عام ١٩٤٣ بجمع التوقيعات بقياده الأب مرقص على عريضه شعبيه تطالب بالاتحاد الفورى مع اثيوبيا [3] .

(I) Pankhurst; op.cit,PI25

(2) Langrigg;op.cit,P I25

(3) Trevaskis;op.cit,P II7

منتدي الكتب والمطبوعات

وارتفع التوتر بين الاداره البريطانيه وبين الإرتريين المطالبين بالوحده مع اثيوبيا وكان ذلك فى جو ملىء بالاشاعات والشكوك وأصبحت الاداره منزعجه أمام التقارير التى ترد اليها عن مواقف غير مخلصة لبعض موظفيها الارتريين المعروفين بميولهم لاثيوبيا وكانت هناك ادلة على تعاونهم مع زوار اثيوبيا وتحريض رفاقهم وحتى تسريبهم وثائق الى عملاء اثيوبيا لكن الشىء الذى كان يثير مخاوف الادارة بنوع خاص كانت من العناصر الاثيوبيه فى قوات الشرطه[1] وهناك تقرير من الادارة البريطانية فى ارتريا الى قائد المخابرات يفيد بزيارة ثابت وزير الخارجية الاثيوبيه لارتريا ومقابلته للارتريين مما سبب ضيق للادارة البريطانية [٢]

وفى عام ١٩٤٤ وقع الاصطدام الذى كان لابد منه بين الموالين لاثيوبيا والادارة ...... البريطانيه ففى فبراير اعلنت المجموعه المسيحيه فى شرطة اسمرا إضرابا مفاجئا رافضة الذهاب فى مهمه قد كلفت بها من قبل الاداره البريطانيه وذلك احتجاجا على قرار قد صدر[٢] وكان على الاداره ان تثبت سلطتها بحزم فعمدت الى اعتقال خمسة من كبار رجال الحركه (بما فيهم شقيق " داويت غنيا ازجى " احد كبار المسئولين الاثيوبيين وكان كثير التردد على أسمرا) ثبت انهم كانوا وراء تحريك اضراب الشرطه ثم اطلق سراحهم بعد استسلام المتمردين واعتقل اربعه من مفتشى الشرطه لثبوت كونهم قواد الحركه ، واعطيت أوامر الى المضربين بالعودة فورا الى أعمالهم تحت عقوبه الطرد الفورى فى حالة عدم امتثالهم للأوامر وعلى هذا انتهى الاضراب[٣] . ولم يكن بوسع الاداره ان تفعل غير ذلك لكن هذا التدبير

(I) Trevaskis;op.cit., P II7

(2) W.o 230/I45/88322/SHL/265/C

(٢) القرار هو أمر استبدال الجنود الإرتريين احذيتهم بصنادل وسبب التغيير هو سهولة الحصول على صنادل فى ذلك الوقت اذ كانت الصنادل تشكل الحذاء التقليدى للشرطه فى سائر البلاد الافريقيه ولكن الأمر فهم على أنه يشكل احتقارا من قبل الانجليز للارتريين .

(3) Trevaskis;op.cit, P II8

منتدى الكتب والمطبوعات

وتسريحها فيما بعد عددا كبيرا من العناصر الموالية لاثيوبيا فى قوى الشرطة أكبر لشعور المنتشر آنذاك بأنه كان فى نيتها انهاء حركة الاتحاد مع اثيوبيا وكانت النتيجة ضربة قاسية لهذه الحركة فالخوف من غضب الادارة البريطانية جمد اكثرية عناصرها ووضع حدا لنشاط الأب مرقص وجماعته فى جمع التوقيعات على عريضتهم (١) .

فى نفس الوقت تحركت الجماعة المضادة للاتحاد مع اثيوبيا بشكل اكثر علانية اعتقادا منهم انهم يتمتعون بثقة السلطة ونظم رأسى " تسما " العديد من الاجتماعات مع زعماء ووجهاء انحاء البلاد وعافيها الى حدة ارتريا التجراوى فى بلد مستقل تحت اشراف الادارة .... البريطانية وساد انطباع بأن هذا الاقتراح قد يتمتع بتأييد الانجليز وأخذت تنشر رسائل موءيدة له تحمل أغلب الظن من وجهة نظر الباحث توقيعات وهمية فى جريدة تجرينا الأسبوعية الناطقة باسم مكتب المعلومات البريطانى والتى كان يرأس تحريرها " أتوولداب ولد مريام" أحد زعماء الحركة المضادة وذلك بقرار من الادارة البريطانية (٢) .

وعندما أحست اثيوبيا بهدوء الحركة الموالية لها أنشأت داخل اثيوبيا جمعية أطلق عليها "جمعية حماسين " وقيل ان اعضاء هذه الجمعية من اللاجئين الأرتريين وكانت بالفعل معروفة بانها تحت اشراف الحكومة الاثيوبية ومموله منها . وكان هدف هذه الجمعية المعلن هو :اتحاد اثيوبيا وارتريا ولتحقيق هذا الهدف عمدت الجمعية الى جمع تبرعات تشكل دخلا للدعاية واصدار جريدة اسبوعية باللغة التجرينية أطلق عليها أسم " صوت ارتريا " وكانت مهمة الجريدة الحرص على نشر افكار الموالين لاثيوبيا وابراز شكاوى المسيحين الارتريين ضد الايطاليين والمسلمين وكذلك جعل الحركة المضادة موضع سخرية . وفوق ذلك اتهام الادارة.. البريطانية بالعجز وممارسة التحيز والاضطهاد (٣) .

(I)Trevaskis;op.cit, P II8
I bid : P II8 .
(2) Longrigg : OP Cit P I52 .
(3) Breket . H . Selassie : OP Cit P 27 .

منتدي الكتب والمطبوعات

وقد صدر عن جريدة " صوت ارتريا " ملحق اسبوعى باللغه الانجليزيه صدر فى بريطانيا " New Times and Ethiapia News " وقد أصدرته الانسه سيلفيا بانكرستا وهى احدى المتعاطفات مع اثيوبيا هى ومجموعه أخرى وقد اتصلوا بجمعيه " اثيوبيا حماسين" وهى التى طلبت منهم اصدار هذا الملحق داخل بريطانيا نفسها والغرض منه كسب عطف الرأى العام الانجليزى تجاه مطلب اثيوبيا ، كما أن نسخا منه كانت توزع مجانا على عدد من الارتريين (١) .

الا أن التشجيع الذى جاء عبر الحدود من اثيوبيا والتوزيع المجانى لجريده " صوت ارتريا " فى مدن وقرى الهضبه رفع كثيرا من معنويات الموالين لاثيوبيا بعد نكسه اضراب عام ١٩٤٤ وكان عليهم تصعيد نشاطهم لكسب عطف الرأى العام العالمى بقصد ظاهره احياء الحركه ، عنيت الحكومه الاثيوبيه فى شهر مارس عام ١٩٤٦ " الكولونيل تفاهيلى سلاسى " ضابط اتصال اثيوبى فى اسمرا وهذا المنصب هو أقل من قنصل لكى يدير أعمال اثيوبيا ويرعى مصالح الاثيوبيين فى اسمرا ، وعلى الرغم من اشتراط الادارة البريطانيه لقبوله عدم تدخله فى السياسه المحليه فانه لم يتأخر عن كشف طبيعه المهمه المرسل من أجلها ، فسرعان ما تحول قصره الى مركز لاجتماعات القيادات المحليه (المسيحين) وكانت لاتتخذ أيه قرارات الا بموافقته ، وراح يوزع عليهم المعاشات والهدايا (٢) .

وفى الوقت نفسه أطلق الموالين لاثيوبيا حمله تميزت بعنفها ضد المسلمين والايطاليين والانجليز فقدمت عرائض باسم الشعب الارترى تطالب بطرد المسلمين فى الحال من ارتريا (على الرغم من كون المسلمين يشكلون الاغلبيه العظمى من سكان ارتريا) واقصاء جميع

(1) Breket.H.S;op.cit, P 28

منتدي الكتب والمطبوعات

(2) Trevaskis;op.cit, P I2I

الايطاليين من مركز الاداره ولم ينسو أن يربطوا هذه المطالب برغبه الشعب الارترى الحاره فى الوحده مع اثيوبيا ٠ وفى ابريل عام ١٩٤٦ وقعت حوادث بسيطه حركها المسيحين الارتريين فى مصوع وكرن جرح فيها بعض المسلمين وحطمت ممتلكاتهم ٠ وفى شهر يونيو عمدت الحكومة الاثيوبيه بصورة مفاجئة الى طرد مائه وثلاثين مسلما الى ارتريا بعد مصادرة املاكهم فى اثيوبيا ٠ وفى شهر يوليو أبعدت أيضا الحكومة الاثيوبيه باتجاه الأراضى الارتريه مائه خمسه واربعين مسلما آخرليس معهم أكثر من الثياب التى يلبسونها ٠ وكانت هذه العمليات التى اتخذتها اثيوبيا من غير موافقه الاداره البريطانيه مناقضه للعرف الدولى لكنها فى الواقع كانت ترمى الى اقناع الارتريين المسيحين باصرار اثيوبيا وقدرتها على تنفيذ ماتريد (١)

وفى الوقت نفسه كانت كبريات المدن تشهد مسيرات ومظاهرات لتأييد اثيوبيا وبالرغم من أن مثل هذه التجمعات الشعبيه كانت تحتاج الى موافقه رسميه من الادارة البريطانيه الا أن قادة هذه التجمعات عمدوا الى تنظيمها دون تكليف انفسهم أمر ابلاغ السلطات ولكن فى الوقت الذى كانت آخر مسيره تتحرك فى اسمرا يوم ٢٨ يوليو شعرت السلطات بأن الموالين لاثيوبيا تخطو حدودهم فتدخلت الشرطه وفرقتهم واعتقلت أربعه من منظميها وفى أقل من ساعه تفجرت حوادث عنف مختلفه فأحرقوا سياره لأحد التجار المسلمين وكذلك حوانيت ومتاجر المسلمين فى اسمرا هدمت وحرقت ٠ فيما كانت حشود تهاجم مركز البوليس ٠ حيث اعتقل قادة الحركه ولكن اطلق سراحهم وأعيد اعتقالهم من جديد ٠ أدى ذلك الى قيام حوادث أشد عنفا ولولا تدخل سريع من قوه سلاح الدفاع السودانى فكان قضى على قوة الشرطه الصغيره التى كانت تحرس السجن وكانت نتيجه الحوادث مقتل عدد من المتظاهرين ٠ ثم استتب الأمن (٢) .

(I) Pankharst & Pankhurst; op.cit, PP I30 I3I

(2) Longrigg; op. cit, P I55

منتدى الكتب والمطبوعات

الا أن هذه الحوادث أدت الى تحريك شعور بالعداء بين الارتريين المسيحيين والسودانيين ففى ٢٨ أغسطس كانت بعض القوات من الجنود السودانيين تحتفل بعيد الفطر فوقعت ملاسنه بينهم وبين بعض المسيحين الارتريين فى ساحه سوق اسمرا وسريعا ما تحول الى عراك قتل خلاله أحد الجنود السودانيين رميا بالحجاره بينما هرب البقيه لابلاغ رفاقهم بما حدث وكان رد الفعل نزول سبعون جنديا سودانيا باسلحتهم الى الحى المسيحى باسمرا حيث قتل اكثر من سته واربعين شخصا وجرحوا اكثر من ستين آخرين من المسيحين الأرتريين قبل أن تسيطر قوات الأمن على الوضع (١)

وسريعا بدأت الأحداث تتطور من المدن الى القرى وبدأ الفلاحون المسيحيون فى استغلال هذه الحركه وبدأوا ينظرون الى حكم الانجليز بخيبه أمل ولا يرون فى خلاصهم الا فى وحده ارتريا مع اثيوبيا كل ذلك بفضل الدعايه الاثيوبيه.

وقد صادف تحول سكان القرى الى جانب اثيوبيا فى نفس الوقت الذى توصلت فيه الدول الأربع الكبرى الى اتفاق حول مستقبل المستعمرات الايطاليه ففى ٢٥ سبتمبر ١٩٤٦ وافق موٴتمر وزراء الخارجيه على قرار يقضى بتنازل ايطاليا عن كافة حقوقها فى مستعمراتها الافريقيه السابقه وان تتفق الدول الاربع الكبرى حول مستقبلها فى خلال السنة التى تمر على توقيع اتفاقية الصلح وفى حال عدم توصلها الى اتفاق تحال القضيه الى الجمعيه العامه للأمم المتحدة(٢).

وبالرغم من ان الادارة البريطانيه لم تكن قد منعت حتى ذلك الوقت حرية التعبير عن الآراء السياسيه الا أنها تعمدت عدم تشجيع انشاء احزاب سياسيه وكانت النتيجه أن

(I) Trevaskis; op.cit, P I22
(2) I bid P. I23 .

منتدي الكتب والمطبوعات

أن الفئتين المواليه لاثيوبيا والمعارضه لها لم تكونا تشكلان تنظيمين قانونيين ولم يكن لهما حق طلب تأييد ومساعده الشعب علينا وانما كان يتم ذلك عن طريق أنصار كل فريق وبما أن مستقبل ارتريا أصبح على مفترق طرق كان طبيعيا ان يؤخذ رأى الارتريين بعين الاعتبار وكان هناك حاجه كبرى لأن يعطى الارتريين أقصى درجات الحريه وأن يشجعوا على ابداء رأيهم ولهذ اقام البريجادير " نبوى " الحاكم الادارى البريطانى فى شهر اكتوبر عام ١٩٤٦ بزياره كافه المراكز الكبرى وشرح للزعماء المحليين معنى بنود اتفاقيه الصلح مع ايطاليا مؤكدا لهم انه اذا لم يكن هناك ما من شأنه تهديد الأمن فى البلاد فان ادارته ستسمح بقيام احزاب سياسيه و ستمنح الشعب الارترى حريه التعبير عن رأيه السياسى (وهذا ماسنتناوله فى الفصل القادم)

هذا كان الموقف الداخلى لارتريا وبدايه المشكله من تدخل بريطانى وتدخل اثيوبى قمه الصراع البريطانى الاثيوبى فى الوقت الذى يوجد فيه مستوطنين يطاليين ٠

واذا كان للباحث من كلمه فان ارتريا والوضع الداخلى بها كان ضحيه مؤامرات بريطانيه اثيوبيه ايطاليه ٠ فكان انتقال الدسائس للايقاع بين الارتريين المسلمين والمسيحيين وتمزيق الوحده الوطنيه للبلاد ٠ كذلك تمزيق الوحده السياسيه ٠

وان أكبر دليل على ان بريطانيا واثيوبيا وايطاليا كانت لهم مصالح فى تمزيق ارتريا فعلى الرغم من هزيمه ايطاليا فانها كانت تطالب بالعوده لارتريا ٠ كذلك فان هناك مؤامره دبرتها المخابرات البريطانيه لاحداث فتنه طائفيه كبرى بين ابناء الشعب الارترى حيث قتل خمسون مواطنا ارتريا فى غمره احداث مفتعله على ايدى جنود سلطات الاحتلال البريطانى ولكن الزعماء الوطنيين من المسلمين والمسيحيين ادركوا المؤامره وحاصروها فى مهدها واعتبروا القتلى شهداء للوطن وقام مفتى المسلمين وبطريرك المسيحيين معا فى وضع أكاليل الزهور على قبور الضحايا بعد أن افتضح أمر المؤامره ٠ (١)

(١) حامد صالح تركي المرجع السابق ص ٢٠٠

منتدى الكتب والمطبوعات

الفصل الثالث

الحالة السياسية

بين عامي ١٩٤١ - ١٩٤٧م

١ - نشأة الأحزاب السياسية في ارتريا تكوينها وبرامجها

٢ - الصحافة ودورها في الحياة السياسية .

منتدي الكتب والمطبوعات

نشأة الأحزاب السياسيه فى ارتريا تكوينها وبرامجها :

منذ أن قامت الحرب العالمية الثانية وبدأت بوادر هزيمة إيطاليا تلوح فى الأفق وبعد أن وعدت بريطانيا الشعب الإرترى باستقلاله عقب انتهاء الحرب وكان ذلك عن طريق بعض المنشورات التى ألقيت من الجو ، فان الإرتريين بدأوا يشعرون بكيانهم السياسى وتمثل هذا فى تكوين الأحزاب ، وإن كانت الأحزاب لها ميولها الواضحه تجاه وضع معين ، ولكن هذا فى حد ذاته كان يمثل وجهة نظر الشعب الإرترى بمختلف فئاته وطبقاته .

وكانت جمعية " حب الوطن " التى سبق الحديث عنها هى النواة الأولى لتكوين الفكر وللاتجاه نحو بداية إقامة الأحزاب السياسية ، وبعد أن تدخلت الأصابع الأثيوبية فى نشاطات هذه الجمعية واحتوائها العناصر الموالية لإثيوبيا ، حينئذ لم يكن هناك بُد أمام العناصر الوطنيه الإرتريه من المسلمين والمسيحيين ـ الذين يسعون إلى تكوين كيان قومى لإرتريا ـ من تجمعها ضمن تنظيمات تسعى لتحقيق هدف مشترك ووسائل تلائم مواجهة الأخطار المحدقة بها .

وسنحاول فيما يلى أن نعرض لأهم الجماعات السياسية التى قد تجاوزنا وأطلقنا عليها مسمى الأحزاب السياسية .

١ ـ حزب الوحدة الإرترية الأثيوبية أو الحزب الاتحادى Unionist Party :

تأسس هذا الحزب فى ٥ مايو ١٩٤١ واتخذ من أسمرا مقراً وأخذ شكلاً منظماً بعد أن اندمجت معه جمعية حب الوطن التى كانت تدعو للوحدة مع أثيوبيا (١) .

منتدى الكتب والمطبوعات

(I) U. N: A/ C. 1 / Sc I4I5.

وكان سكرتير عام هذا الحزب هو " أتو تدلا بايرو Ato Tedla Bairu " وهو شاب أثيوبى الأصل مسيحى ولد وتربى فى إرتريا وكان يعمل بالإدارة البريطانية (وهنا نلاحظ أن سكرتير الحزب من أصل أثيوبى واستوطن إرتريا فكان طبيعياً أن يتجه كلية تجاه أثيوبيا) .

وكان أكثر أعضاء الحزب فعالية هم سكان المدن المسيحيين وكان آخر احصاء لعدد أعضاء هذا الحزب حتى عام ١٩٤٧ هو ٧٢٩١٩٣ عضوا(١)

وكانت أهم أهداف هذا الحزب هو تحقيق وحدة غير مشروطة بين إرتريا وأثيوبيا وكانت الحكومة الأثيوبية والكنيسة القبطية فى إرتريا برئاسة " الأب مرقص " من المؤيدين لهذا الحزب إلى درجة أنه يمكن القول أن الأب مرقص كان بمثابة داعية لهذا الحزب ، ومما يذكر أنه (أى الأب مرقص) قد بدأ منذ نهاية عام ١٩٤٣ بالضغط على الإرتريين المسيحيين وتهديدهم بحرمانهم من الحقوق الدينية الكنسية مثل تعميد الأطفال ومراسم الزواج والوفاة ان لم يؤيدوا وحدة إرتريا الفورية مع أثيوبيا وبدأ يجمع التوقيعات من أجل هذا الغرض من كل الأعضاء المنتمين لهذا الحزب(٢) .

وحين أخفقت الحكومة الأثيوبية والكنيسة القبطية والحزب الإتحادى فى حمل المواطنين على الإستجابة الفورية للإعراب عن رغبتهم فى الوحدة وخشيتهم من وقوف المواطنين وبالذات المسلمين إلى جانب الاستقلال التام ، حينئذ تواطئ الثالوث على إنشاء منظمة سرية ارهابية

(I) Report of the U. N. cammission for Eritrea. Reprinted with a preface by the Eritrean Lberation front vI P. I05.

(٢) حامد صالح تركى : المرجع السابق ، ص ٢٠٩ .

منتدى الكتب والمطبوعات

تدعو للوحدة مع أثيوبيا باستخدام وسائل العنف من اغتيالات وتهديدات واشعال الحرائق والسرقة والنهب وقد عرفت هذه المنظمة باسم " الأندينت Andinet " أى الوحدة ويطلق عليها محليا اسم " الشفتا shifta " أى السرقة والقتلة . واستهدف نشاطها الإرهابى المواطنين الإرتريين المسلمين والمستوطنين الإيطاليين والمسيحيين الذين ضد الوحدة مع أثيوبيا[1] .

ومما يذكر أن هذه المنظمة كانت منبثقة من داخل الحزب الإتحادى وبدأت عملياتها الإرهابية بصفة خاصة ضد المسلمين حيث كانت تقطع رؤوس المسلمين بالسيوف بعد أن تقيدهم أمام نسائهم وأطفالهم وتغتصب أموالهم ودوابهم بل لم تكتف بتوجيه الإرهاب ضد المسلمين بل أنها قامت أيضا بعمليات إرهابية ضد المستوطنين الأوربيين وبصفة خاصة الإيطاليين فقد كانت مثلا تحرق مزارع وتقتلهم وكان نفس الاجراء مع المسيحيين غير راغبى الوحدة مع أثيوبيا .

واتخذت هذه المنظمة مقرا لها رئيسيا فى مقاطعة " عدى أبو " فى تيجراى كما أن السلطات الأثيوبية كانت تمنحهم حق اللجوء إليها علنا ، ولعل ذلك أن الارهابيين كانوا يقومون بالهروب فور عملياتهم الارهابية والاختباء أو الهروب الى أثيوبيا مما كان يتعذر معه اكتشافهم .

وكان أفراد " الشفتا " يتركون فى أماكن عملياتهم خطابات يعلنون فيها عن ولائهم للإمبراطور هيلاسلاسى (وسنتحدث عن هذا فيما بعد) .

منتدي الكتب والمطبوعات

(I) Trevoskis: op, cit p 60.

وقد حاولت الإدارة البريطانية أن تقمع حركة " الاندينت " الا أنها فشلت فى ذلك[١]، وقد اتخذت هذه الحركة مثلها الأعلى من نجاح الحركة السرية الارهابية اليهودية فى فلسطين ، وكان تركيز هذه المنظمة يظهر بشكل واضح عند زيارة الوفود أو اللجان لارتريا لتقرير مصيرها وذلك للتأثير على الرأى العام عن طريق وجود فوضى واضرابات داخلية واحداث فتن طائفية بين المواطنين ، واشغال الشعب الارترى عن مواصلة المناداة بالاستقلال ، أما على الصعيد الخارجى فقد كان هدف المنظمة التأثير على مواقف الدول ، خاصة وأن نتائج الاستطلاعات الأولية للدول الكبرى كانت مخيبة لامانى الحكومة الأثيوبية وأنصارها فى الحزب الاتحادى[٢] .

ومما يذكر أن الحزب الإتحادى كان يبرأ نفسه دائما عن احداث الشغب التى تثيرها هذه المنظمة ، فى حين أن الصحف الأثيوبية مثل " نيو تيمز New Times " وأثيوبيا نيوز Ethiopion News " كانتا تصف " الشفتا " بالوطنية وأعمالهم بالفدائية وقد استطاعت هذه المنظمة باثارتها للرعب داخل ارتريا أن تستقطب أعدادا كبيرة للدخول فى حزب الاتحاد ، مما أدى بالكثير من المسلمين بالدخول فى هذا الحزب خوفا من الإرهاب ، حتى أصبح عدد الحزب كما ذكرت هو ٧٢٩١٩٣ .

وبملاحظة أخرى نجد أن الإرتريين المسيحيين قد نادوا بالوحدة مع أثيوبيا وذلك لاعتبارات أهمها أن أثيوبيا هى حامية المسيحية فى المنطقة ، واننى أعتقد أيضا أن

(I) Greenfield, R: Ethiopia, Anew Political History, London I96I. P.284.

منتدي الكتب والمطبوعات

(٢) عبد الملك عوده : السياسة والحكم فى أفريقيا الانجلو مصرية القاهرة ١٩٥٩ ص ٤٢ .

بريطانيا كانت غير حاسمة فى مقاومتها لهذه الحركة التى كانت تسمى " الشفتا " لارتباطات دينية وخاصة وأن بريطانيا كانت لا تعلم حقيقة موقفها المستقبلى فى إرتريا وعما ستصير اليه .

٢ ـ حزب الرابطة الاسلامية Moslem League Party :

لقد كان لتدخلات أثيوبيا واحتوائها لجمعية حب الوطن ودعمها للحزب الاتحادى والنشاط الارهابى ودفعها لبعض رجال الدين فى الكنيسة للضغط على المواطنين واستدراجها لزعماء القبائل وتحايلهم على المواطنين لتأييد وجهة النظر الأثيوبية علاوة على الاعتداءات المستمرة من قبل عصابة الشفتا على المسلمين خاصة . كانت تلك هى العوامل والأسباب التى أسهمت فى قيام حزب الرابطة الإسلامية الذى تأسس فى ٣ ديسمبر ١٩٤٦ من أجل تأمين والحفاظ والدفاع عن حقوق المسلمين وتقوية الروابط التى تشدهم إلى بعض ، وكذلك من أجل تنظيم العلاقات القائمة فيما بينهم بالشكل الذى يكفل مصلحتهم فى الميادين الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتثقيفية .

وقد تزعم هذه الرابطة زعماء دينيون لهم أهميتهم واحترامهم داخل مناطقهم فقد تولى الرئاسة السيد " بابكر الميرغنى " والشيخ " ابراهيم سلطان " سكرتير عام الحزب . واتخذ الحزب من مدينة كرن مقرا له[1] .

وأصبح عدد أعضائه حتى عام ١٩٤٧ هو ٧٣١٧٦٤ عضوا[2] .

وبالمقارنة لحزب الاتحاد فان حزب الرابطة الإسلامية هو الأكثر على الرغم من أن نشأته

منتدي الكتب والمطبوعات

(I) U. N: A / C. 1 / Sc. I4 / I.

(2) U. N. Rep. P. I05.

لم تتعد العام وهذا بسبب أن الرابطة أعلنت عن بعض مبادئ الإسلام وكذلك اعلانها بمعارضة النظام الإقطاعى والمناداة بالغاء الخضوع للسادة الإقطاعيين .

وقد تمثل برنامج الحزب فيما يلى :

١ ـ المحافظة على الوحدة الاقليمية لإرتريا داخل حدودها .

٢ ـ ضم منطقة الهضبة والدناكل مع بعض المناطق من السودان لتكون هذه هى خريطة إرتريا .

٣ ـ وجوب حصول البلاد على استقلالها الفورى ، واذا تعذر ذلك فلابد من تحقيق الاستقلال تحت وصاية الأمم المتحدة مباشرة أو وصاية الأمم المتحدة ممثلة فى دولة كبرى ولتكن بريطانيا (وحينما ادركت الرابطة النوايا العدوانية الممثلة فى الإدارة البريطانية تمسكت فقط بوصاية الأمم المتحدة)[1] .

٤ ـ رفض جميع الحلول الوحدوية أو الالحاق سواء أكان ذلك مع أثيوبيا أو مع أى بلد آخر .

وكان لنشر البرنامج مع التركيز على هدف الحزب أثره فى انضمام الكثيرين من المسلمين وبعض المسيحيين إلى هذا الحزب ، وفى هذا الصدد يقول السيد " ابراهيم سلطان " " إن القوى الوطنية من المسلمين والمسيحيين قررنا فى عام ١٩٤٦ تأسيس حزب مستقل يهدف إلى استقطاب المواطنين الإرتريين ضد منظمة الاندنيت "[2] .

وقد وجه بعض المعارضين للحزب اتهام مؤداه أن الادارة البريطانية تشجع هذا الحزب وتمده بالأموال وفى حقيقة الأمر لا نستطيع تأكيد ذلك أو تكذيبه لأنه لم يوجد ما

---

(١) حامد صالح تركى : المرجع السابق ، ص ٢١٠ .

(٢) حامد صالح تركى : المرجع السابق ، ص ٢١١ .

منتدى الكتب والمطبوعات

يوحى بأية مساعدة بريطانية ، كذلك فان العلاقات البريطانية مع هذا الحزب لم تكن تحمل معنى التأييد المطلق له بل كانت الادارة البريطانية على الحياد بين حزب الاتحاد وبين هذا الحزب كذلك عندما حدثت خلافات بين أعضاء الحزب لم تكن هناك أية اتهامات حول مد الانجليز الحزب بأى معونة من أى نوع .

كما أن برنامج الحزب نفسه المعارضة للتطلعات البريطانية كان يوحى بعدم وجود مثل هذه المعونات من جانب بريطانيا وأيضا بمحاولة تحليل الموقف نجد أن بريطانيا لم تكن يهمها من أمر ارتريا الا مصلحتها (أى بريطانيا) فعندما واجهتها أثيوبيا والحزب الاتحادى ومنظمته الارهابية لم تستطع بريطانيا الرد أو اقماع هذه النشاطات الارهابية طالما هى وجنودها بعيدة عن هذا الارهاب ويجوز أنها ساعدت على انشاء هذا الحزب كوسيلة للرد على الحزب الاتحادى وحتى تحدث الاصطدامات المباشرة بين الطرفين وتكون النتيجة هى سيطرة بريطانيا كلية على الموقف بحجة استتباب الأمن ، ولكن الذى حدث أن حزب الرابطة الاسلامية أيقن مخطط بريطانيا وهو تقسيم ارتريا بين أثيوبيا والسودان ، لذلك لجأت الرابطة الاسلامية لاحباط هذه المخططات بأنها أولا نادت أن تكون الوصاية ممثلة فى الأمم المتحدة أو فى دولة ولتكن بريطانيا فانها ألغت هذا البند .

ثانيا مطالبة الحزب ببعض الأراضى الواقعة ضمن اقليم تجراى الأثيوبى ، وكذلك مطالبتها بأجزاء من الأراضى السودانية التى كانت خاضعة لسلطات الاحتلال البريطانى وكان الهدف من هذه المطالبة هو عرقلة فكرة التقسيم أو الضم ، كذلك فان الحزب قد طالب بريطانيا وأثيوبيا بالكف عن تدخلاتهما الرامية تمزيق إرتريا الوطنية .

منتدي الكتب والمطبوعات

٣ _ الحزب التقدمى الحر Liberal Progressive Party :

تأسس الحزب التقدمى الحر بعد تأسيس الرابطة الإسلامية بفترة قصيرة فقد تأسس فى ١٨ فبراير ١٩٤٧ وجعل من مدينة " عدى قيح "(١) مقرا له وهو يضم المسيحيين ممن يرغبون فى استقلال إرتريا مع ضم منطقة تجراى وأجزاء من السودان ويرفضون الحل القائل بوجوب الحاق إرتريا مع أثيوبيا وقد ترأس هذا الحزب زعيم من الهضبة ونفوذ كبير هو" الرأس تسما " الذى سبق الحديث عنه قد ضم إليه بعض زعماء مقاطعات أكلى قوازى وسراى وقد ساعدت عمليات النهب التى تقوم بها منظمة الشفتا على تقوية معارضة زعماء هذا الحزب للسلطة الأثيوبية .

وكان برنامج الحزب يتمثل فى :

١ _ وحدة إرتريا الكاملة .

٢ _ الإستقلال التام الفورى بعد فترة اشراف من قبل الأمم المتحدة .

٣ _ المطالبة ببعض الأراضى فى اقليم تجراى والسودان الذى كان خاضعا لسلطات الاحتلال البريطانى (وذلك لنفس الاعتبارات التى رأتها الرابطة الاسلامية) .

وهنا يجدر بنا الإشارة إلى أنه كان هناك تفاهما كبيرا بين الحزبين (التقدمى والرابطة الاسلامية) من حيث الأهداف ومن حيث فترة انشاء الحزبين . .

وبينما كان معظم أنصار الحزب التقدمى الحر من المسيحيين كانت الأغلبية الساحقة من أعضاء حزب الرابطة الاسلامية من المسلمين ، وقد بلغ عدد أعضاء الحزب فى عام ١٩٤٧ أى

منتدى الكتب والمطبوعات

(I) U. N, A / C.1 / sc. I4 / 8.

عند انشائه هو ٥٣٥٠٠ عضوا[1] .

ومما يجدر الاشارة اليه هو أن كلا من الحزبين الرابطة الاسلامية والحزب التقدمى الحر قد اعتمد فى دعم نضاله الوطنى على تأييد الجماهير الارترية بعكس زعامات الأحزاب الأخرى التى كانت مدفوعة أو مأجورة من قبل الجهات الأجنبية على الأقل فى المراحل الأولى من بداية النضال الوطنى .

وقد ثارت نفس الشائعات حول مساعدة بريطانيا لهذا الحزب واتهمه خصومه بأنه يتلقى الدعم من الإدارة البريطانية فإننى لا أتفق مع هذا حيث أن الحزب قد طالب بالاستقلال التام وكذلك مطالبته لبعض الأراضى السودانية والتى كانت وقتئذ تحت سيطرة الادارة البريطانية كفيل بالرد على هذا الاتهام ، وان كان ذلك لا يمنع من أن الإدارة البريطانية كانت تشجع هذا الحزب وذلك للحد من عمليات الشفتا أو باثارة اضطرابات داخلية بين الإرتريين بعضهم ببعض وهو المبدأ البريطانى السائد فى جميع اقاليمها المحتلة وهو " فرق تسد " .

٤ ـ الحزب الوطنى الإسلامى لمصوع National Moslem Party of Massowa. :

تشكل فى أبريل ١٩٤٧ واتخذ مقره مصوع ويتكون أعضاؤه من عناصر منشقة على الرابطة الإسلامية تحت تأثير التنافس السياسى المناسب بين زعماء حزب الرابطة وكذلك حجة ضعف البرنامج الذى يقترحه حزب الرابطة .

منتدى الكتب والمطبوعات

(I) U. N. Rep. op, cit. p I05.

وبرنامج هذا الحزب يدعو إلى وحدة ارتريا مع وصاية بريطانية لمدة عشر سنوات يعقبها استقلال إرتريا التام .

وكان عدد أعضاء هذا الحزب عند تأسيسه هو ٥٦٣٧٧ عضوا[1] حيث كان قاصرا فى عضويته على أبناء مدينة مصوع حيث أن أغلبية المسلمين كانوا أعضاء فى حزب الرابطة الاسلامية وقد قام هذا الحزب فعلا بتأييد من بريطانيا وقد كانت الإدارة البريطانية تشجعه وتموله (وهذا ما سيظهر جليا عند مناقشة القضية فى الأمم المتحدة) ، وقد يكون ذلك ضربا للحزب الأم عندما تخلى عن الفقرة الخاصة بوصاية بريطانيا ، وهو أيضا عملا بمبدأ ضرب الأحزاب بعضها ببعض .

٥ ـ الحزب الموالى لإيطاليا Pro Italia Party :

مثلما كان يوجد فى إرتريا من ينتمى بولائه إلى أثيوبيا أو بريطانيا فقد كان يوجد فى إرتريا أيضا من ينتمى بولائه إلى إيطاليا التى كانت تحكم إرتريا لمدة قاربت نصف قرن ولا بد أنه كان هناك إرتريين استفادوا من وجود إيطاليا وأضيروا باختلاف الإدارة وقد ظهر هذا واضحاً فى إنشائهم لحزب وقد صرحوا بانتمائهم من اسم هذا الحزب .

وقد تأسس هذا الحزب فى سبتمبر ١٩٤٧ فى مدينة أسمرا[2] وكان أعضاؤه من الإرتريين . وبرنامج هذا الحزب يطالب بالوصاية الإيطالية على إرتريا قبل نيل الاستقلال زاعماً أن البلاد غير مؤهلة لحكم نفسها بنفسها ، وقد اختار أنصاره الوصاية الايطالية

منتدى الكتب والمطبوعات

(I) U. N, A/ C.l / 442.

(2) U. N, A/ C.l / sc. I4 / 8.

بالذات بحجة إلمام الإرتريين باللغة الإيطالية ، ولأن عدداً كبيراً من الإيطاليين يعيشون فى إرتريا وأن خروجهم منها سيعيق تطورها الإقتصادى ، غير أن هذا الحزب أيضا كان يعارض فى الوقت نفسه ضم إرتريا إلى أثيوبيا أو وصاية بريطانيا على أثيوبيا أو تقسيم إرتريا .

وكان عدد أعضاء هذا الحزب عند التأسيس هو ٢١٩٦٠٠[1] عضوا وكان تمويل هذا الحزب يأتى من ايطاليا أو من المستوطنين الايطاليين داخل ارتريا .

ثانيا : المنظمات الايطالية :

ونعنى بها أنها منظمات قامت داخل إرتريا وإن كانت فى بداية الأمر لا تهدف إلى عمل سياسى ولكن سرعان ما اتخذت لها أدوارا سياسية وقد قامت هذه المنظمات أيضا لخدمة ايطاليا وللدعاية لها وأبرز هذه المنظمات هى :

أ ـ رابطة المحاربين القدماء الإرترية Eritrean Old Solider's Association

وقد تأسست هذه الرابطة فى أبريل ١٩٤٧ وكانت عضويتها قاصرة على الجنود الإرتريين من المسلمين والمسيحيين الذين خدموا تحت أمرة السلطات الإيطالية ومراعاة مصالحهم ، وفى أول الأمر لم يكن لها أغراض سياسية وإنما كان هدفها هو مراعاة مصالح الجنود الإرتريين الذين كانوا يعملون بخدمة جيش إيطاليا ولكن أصبح فيما بعد هدفها هو المطالبة بالوصاية الإيطالية على إرتريا[2]

(I) U. N, A / C.1 / sc. I4 / 8.

(2) U. N. A / C.1 / 442.

منتدى الكتب والمطبوعات

ب ـ الرابطة الإيطالية الإرترية : Itala Eritrean Association

وكان الغرض من إنشاء هذه الرابطة هو مراعاة مصالح الإيطاليين فى إرتريا وكانت تقبل فى صفوفها :

- ـ الإيطاليون الذين ولدوا فى الاقليم أو يقيمون فيه منذ أمد طويل .
- ـ الإيطاليون الذين استوطنوا الاقليم وقد جاءوا من إيطاليا وأقاموا فعلا فى إرتريا وربطوا أنفسهم بها .
- ـ النساء الإرتريات زوجات الإيطاليين .
- ـ الإرتريون الذين تزوجوا من إيطاليات .

وهذه الرابطة لم يكن لها فى بادئ الأمر اتجاها سياسيا محددا ولكنه أعلن فيما بعد أنها تؤيد الاستقلال الفورى للبلاد تحت اشراف الأمم المتحدة وتحت حماية تختارها من احدى الدول الكبرى وحددوا ايطاليا حتى يتم لهم انجاز أهداف هذه الرابطة[1] وحماية مصالح كل العناصر الارترية المرتبطة بايطاليا أو المستوطنين من أصل ايطالى .

تقييم للموقف :

تعقدت مشكلة إرتريا قبل طرحها للمناقشة على بساط مؤتمر الصلح أو مؤتمر وزراء الخارجية أو داخل أروقة الأمم المتحدة فيما بعد ، وقد نبع هذا التعقيد من داخل إرتريا نفسها ، وكان ذلك لعدة أسباب منها تعدد أجناس سكانها واختلافاتهم الطائفية ، كذلك

منتدى الكتب والمطبوعات

(I) U. N. A / C.1 / 442.

الروابط التاريخية التى تربط إرتريا بأثيوبيا (بحكم الجوار) والعلاقات مع ايطاليا (بحكم التبعية) والعلاقات مع بريطانيا (بحكم ما هو قائم فعلا) .

وعلى الرغم من مطالبة الرابطة الاسلامية والحزب التقدمى الحر بالاستقلال فقد وافقا على وضع إرتريا تحت رعاية دولية لمدة عشر سنوات ، اذا ما تقرر أنها غير مهيئة تماما للاستقلال المباشر ، وفى هذه الحالة أعرب الحزبان عن رغبتهما فى الادارة البريطانية ، ولكن كان هناك اتجاهين ضد منح الاستقلال المباشر أو المؤجل ناتجا عن موقف أثيوبيا ومشاعر الجموع الارترية المسيحية التى كانت ترى فى أثيوبيا حامية حمى المسيحيين فى المنطقة ، وكذلك مشاعر المسلمين وهم الذين يمثلون أغلبية سكان ارتريا .

وكان من المستحيل أن توافق أثيوبيا على ترك إرتريا وذلك لأن أثيوبيا ما بعد الحرب كانت بحاجة ماسة إلى منفذ على العالم الخارجى وبالذات إرتريا التى تملك الشاطئ البحرى ، وكان ذلك هو منطق أثيوبيا التى ظلت تجاهد من أجله وكذلك فان التجربة قد علمت أثيوبيا انها بدون مفتاح لبابها الأمامى ستبقى مهددة[1] .

ولهذا كان التفكير ان أية مساعدة أو تشجيع تقدمه أثيوبيا لمسيحى إرتريا قد يكفى ليثوروا ويألبوا أية حكومة فى ارتريا المستقلة التى ليس من المعقول أن تحصل على تأييد المسلمين فقط .

وحتى فى حالة موافقة أثيوبيا ومسيحى إرتريا على أن تكون أثيوبيا وصية على ارتريا فان حظ ارتريا بالبقاء بعد ذلك كدولة مستقلة لن يكون أفضل منه لو أنها حصلت على الاستقلال

منتدى الكتب والمطبوعات

(١) محمد عبد الغنى سعودى: قضايا افريقيه ، عالم المعرفة ٣٤ الكويت ١٩٨٠ ، ص ٢٦٩ .

المباشر لأن أثيوبيا سوف تكون هى المتحكمة فى مصير إرتريا[1] .

كذلك بالنسبة لإيطاليا فلم يكن فى غير مصلحتها أن تقوم بعمل أى شيئ فى إرتريا يتعلق بسمعتها الدولية وخاصة وأنها خارجة من حرب كبرى وهى مهزومة ومن هنا كان لابد من الدعاية من داخل ارتريا نفسها بالمطالبة بايطاليا وأن يظهر ذلك على أنه رغبة شعبية يجب أن تحترم رغبة الشعوب فى تقرير مصيرها .

ومن هنا كان لابد أن تقاوم أثيوبيا هذه الدعاية بكل ما تملك حتى يظهر أن هناك حوالى ٧٥ ٪ من السكان لا يريدون الحكم الايطالى .

كذلك فان تجاهل مشاعر وآراء المسلمين الذين هم يشكلون أغلبية السكان فان هذا يشكل خطرا ، وقد قيل عن تقسيم البلاد إلى منطقتين مسيحية ومسلمة ، فتعطى الهضبة إلى أثيوبيا وهذا فى حد ذاته يدفع المسلمون إلى الإنضمام للحكم القسرى الأثيوبى فالطرقات والخطوط الحديديه كلها تمر بأسمرا ، كما أن مرفأى مصوع وعصب كانا متكاملين ولا يمكن فصل العمل فى أحدهما عن نشاط الآخر ، هذا بالإضافة إلى أن إرتريا الشرقية كانت قد أصبحت تابعة اقتصاديا لمنطقة الهضبة .

أما عن الموقف البريطانى فانه كان يرمى الى اثارة المشاكل والفتن داخل ارتريا واظهار الفتن الطائفية وانقسامات الشعب من ولاء مشتت بين أثيوبيا وايطاليا حتى تظهر هى وحتى تأخذ ولو عن طريق التعيين من قبل الأمم المتحدة الحماية البريطانية على إرتريا وان كانت تشجع التقسيم فان ذلك أيضا لمصلحتها (بريطانيا) حيث ترضى الامبراطور

منتدى الكتب والمطبوعات

(١) حامد صالح تركى : المرجع السابق ، ص ٢١٥ .

هيلاسلاسى وترضى أطماعها بضم جزء من إرتريا إلى السودان الذى كانت تحكمه بريطانيا أى هى المستفيدة ٠

ولقد ظهر جليا أن المشكلة تعقدت منذ بدايتها وقبل أن تطرح فى أروقة الأمم المتحدة وكان السبب فى تعقدها يعود من وجهة نظرنا إلى :

١ ـ عدم توحد آراء أهالى إرتريا تجاه قضية الاستقلال ٠

٢ ـ تأثير الدعاية القوية بين المسيحيين لدمج إرتريا مع أثيوبيا ٠

٣ ـ موقف المستوطنين الإيطاليين بضرورة أن يكون لايطاليا نصيب فى تقرير مصير إرتريا ٠

٤ ـ أطماع بريطانيا المستترة والمعلنة قبل ارتريا ٠ (١)

٥ ـ الانقسام الطائفى والفوضى السياسية التى عانت منها ارتريا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى عام ١٩٤٧ ٠

٦ ـ افتقاد ارتريا لزعامة قومية تؤكد نوايا شعبها للبحث عن طريق استقلالى من أجل مستقبل أفضل لسكانها ٠

ولم يلبث أن زاد الموقف تعقيدا بعرض القضية على بساط البحث دون أن تكتمل ملامح رغبات سكانها فى الداخل مما أدى الى انقسام فى الرأى بين أولئك الذين عهدت اليهم القضية ليجدوا حلا لها يرضى جميع الأطراف ٠

الصحافة ودورها فى الحياة السياسية والاجتماعية فى ارتريا :

من البداية نود أن نؤكد أن الصحافة التى سنتكلم عنها لم تكن صحافة بالمفهوم المصرى بقدر ما كانت بضع وريقات تحمل أخبارا أو موضوعات اخبارية أو تحمل أفكارا متواضعة

(1) F. O. 371/31608/88372/ J2807/2007/1 NO 1961/4/242.
أنظر الملحق رقم (٩٠)

منتدى الكتب والمطبوعات

كانت تشارك فى اصدارها بعض الهيئات الاجتماعية والأحزاب السياسية الى جانب صحف السلطات المتعاقبة على ارتريا ويجب أن ننوه أيضا أن بعض من هذه الصحف كان يوزع مجانا ويمكننا تقسيم الوضع الصحفى فى ارتريا الى :

(أ) صحافة صدرت خلال الحكم الايطالى .

(ب) صحافة صدرت خلال الحكم البريطانى .

(جـ) صحافة حزبية[1] .

فى ظل الحكم الايطالى وفيما بين عامى ١٨٩٢ و ١٩٤١ كانت تصدر فى ارتريا نشرة رسمية باللغات الايطالية والتجرينية والعربية وكانت تعرف باسم " Quatidions Eritrea " أى ارتريا المسيحية وظلت بهذا الاسم حتى عام ١٩٣٥ حيث أنها اتخذت اسما جديدا هو ارتريا Eritrea وبدأت تصدر باللغة الايطالية فقط وتغير اسمها فى نهاية نفس العام الى " Corriere Eritrea " أى اليوميه الارتريه .

أما فى ظل الادارة البريطانية فلقد وجدت ستة عشر صحيفة توزيعها كالآتى : صحيفتان يوميتان وعشرة أسبوعية ، وواحدة نصف شهرية ، وثلاثة شهرية .

أربع من هذه الصحف يصدرها قسم الاستعلامات البريطانى وهى كالآتى : واحدة باللغة الانجليزية وهى Eritrea Daily News وهى " مجله ارتريا اليومية " وهى يومية ، والثانية باللغة الايطالية وهى Le Quatidiano Eritreo " ارتريا المسيحية " يومية ، والثالثة بالتجرينية واسمها " الزمان " وهى اسبوعية[2] .

منتدي الكتب والمطبوعات

(1) U. N. Rep p I9.

(2) U. N. Rep p I9.
أنظر الملحق رقم (١١) يحمل نموزجا مما كانت تكتب صحيفة ارتريا اليوميه للأخبار وهى من :
W. O. 230 / I46 / 88372.

والرابعة باللغة العربية واسمها " البريد العربية الاسبوعية " وهى أسبوعية وكانت السياسة المتبعة من قبل إدارة تحرير الصحف الأربعة الأخيرة حسب ما يمليه قسم الاستعلامات البريطانى عليها فتتلخص فيما يلى :

١ ــ نشر الأنباء المحلية والعالمية .

٢ ــ تنمية الميول والاتجاهات المؤيدة لبريطانيا لدى السكان المحليين .

٣ ــ نشر كل ما شأنه المساعدة على حفظ النظام العام فى الاقليم وتشجيع أكبر قدر ممكن من التعاون بين السكان المدنيين والادارة العسكرية البريطانية ، وكذلك المساعدة على ازالة جميع التأثيرات والأفكار المترسبة لدى الارتريين .

فضلا عن الصحف المشار اليها سابقا فانه توجد فى إرتريا ضمن الستة عشر صحيفة خمس صحف ايطالية اسبوعية تعود ملكيتها لافراد ايطاليين وهى : " Eritrea Nuova " ارتريا الجديدة ، " Il Lunodi " أى الاثنين " Brontola " أى الممل " Carroccis " أى المنار أو الضياء " IL Lavora " أى الاخلاص[1] .

أما باقى الستة عشر صحيفة فنظرا لأن كل حزب وكل طرف سياسى داخل إرتريا رأى أن يعزز وجهة نظره ويشرح أفكاره من خلال وسائل نشر معينة تعددت ما بين نشرات وكتيبات وصحافة فاننا نرى أنه لزاما علينا أن نتعرض لمثل هذه الصور الاعلانية والتى تركزت بصفة خاصة فى الصحافة المرتبطة بالأحزاب أو المستقلة عنها أو الواردة اليها وهى :

صحيفة الحزب الاتحادى واسمها " الجريدة الأثيوبية " وهى باللغة التجرينية والعربية ، صحيفة الرابطة الاسلامية واسمها " صوت الرابطة الاسلامية " وهى باللغة العربية فقط ،

منتدى الكتب والمطبوعات

(I) U.N.Rep P 20.

صحيفة الحزب الموالى لايطاليا واسمها " نور إرتريا " وتصدر بالتجرينية والعربية والايطالية (١)

ولابد لنا من التنويه أنه قبل تأسيس الحزب الاتحادى كانت تصدر فى أديس أبابا صحيفة تدعى " صوت ارتريا " وكانت تصدر بالتجرينية والأمهرية وكانت هذه الصحيفة تدعو الى الوحدة بين ارتريا وأثيوبيا وكانت توزع مجانا وكان الكثير من محرريها أثيوبيين وبعد تأسيس الحزب الاتحادى فقد تركت المهمة للحزب وأصدر جريدته " الجريدة الأثيوبية " وبعد ذلك فانه قد أنشئ عدة صحف فى الفترة التالية لهذه المرحلة .

واذا كانت لنا كلمة فاننا نقول أن الصحافة قد لعبت دورا بارزا فى الحياة السياسية والاجتماعية فى ارتريا من حيث تنمية الوعى السياسى والعلم بالأخبار ولكنها لم تكن ذات التأثير القوى وذلك يعود بصفة خاصة الى الجهل والأمية اللذان كانا تعانيان منه ارتريا ولكن يجب أن نقول أنه رغم بعض القيود التى فرضتها بريطانيا الا أن الصحافة الحزبية تمتعت بلون من الحرية أكثر مما كان متوقعا لها وكان كل حزب يدعو الى أهدافه عن طريق جريدته مما خلق نوعا من الفكر والمقارنة لدى الارتريين واذا كانت كل صحيفة حزبية تدعو لبرامج وأهداف حزبها فان هذه الصحف نجحت الى حد ما ولكن أعاقها بلا شك بعض الصعوبات المتعلقة بالتمويل من ناحية ونقص المحررين من ناحية ثانية وتعدد لغات الصحيفة من ناحية ثالثة ونقص قنوات التوزيع نظرا لسوء الطرق والمواصلات .

ولا شك أن الصحافة التى كانت تصدرها الادارة البريطانية فى ارتريا لم تعانى من نفس هذه الصعوبات لأنها تغلبت على معظمها الا أن القارئ الارترى كان عارفا فشل هذه الصحافة بسبب تركيزها على المصلحة البريطانية ومحاولة ربط ارتريا ببريطانيا .

منتدى الكتب والمطبوعات

ويقى أن نقول رغم ذلك فان وجود هذه الصحافة قد أفاد أكثر مما أضر وألقى ضوءا على أبعاد القضية الارترية وخلق اتجاهات متعددة للرأى العام داخل ارتريا .

(١) أنظر الملاحق ملحق رقم (٢١) وهو من منشورات جبهة التحرير الارترية • قوات التحرير الشعبية

الباب الثاني

الموقف الدولي من المشكلة الارترية بين عامي ١٩٤٧ - ١٩٥٠م

الفصل الرابع : موقف التيارات السياسية الدولية من المشكلة الإرترية .

الفصل الخامس : الأمم المتحدة والمسألة الإرترية أبريل ١٩٤٩م .

الفصل السادس : اللجنة الخماسية لتحقيق المشكلة الإرترية .

منتدي الكتب والمطبوعات

تمهيـــــد :

منذ أن وقعت الهزيمة للإيطاليين فى الميدان الأوربى خلال الحرب العالمية الثانيـــة ومستعمرات إيطاليا تكاد تصبح فى موقف لاتحسد عليه خاصه وأن هذه الحرب كانت شامله عدة ميادين ولم تقتصر على الميدان الأوربى فقط .

وكانت المستعمرات الإيطاليـــه فى إفريقيا مطمعاً لكثير من الدول المتحالفة ضد دول المحور وعلى رأس دول الحلفاء ، كانت بريطانيا تأمل فى أن ترث المستعمرات الإيطاليه ورغم أن بريطانيا من خلال موقعها فى القرن الأفريقى كانت أكثر الدول وأوفقها حظاً فى السيطرة على ممتلكات إيطاليا فى إرتريا والصومال . الا أنها لم تحدد الموقف بالنسبه لمثل هذه السيطـــرة ولذلك فان إرتريا عندما وقعت فى قبضة الإستعمار البريطانى تعرضت لتنافس دولى .. اثيوبيا من ناحيه وفرنسا من ناحيه ثم الولايات المتحده الامريكيه ورغم ما حاق بايطاليا من هزيمـــة الا أنها لم تسلم مستعمراتها المذكوره بسهوله وكانت ضمن المتنافسين ولكن ليس فى صوره مباشره وانما فى صوره الميدان الدبلوماسى بالإضافة الى المستوطنين الايطاليين فى إرتريا .

ولايمكن ان نترك الكلام عن ميدان التنافس الدولى حول إرتريا وبالذات بعـــد أن وضعت الحرب العالميه الثانية أوزارها دون أن نذكر أن مصر كانت تأمل من خلال العمـــل الدبلوماسى ومن خلال الوجود البريطانى بها محاولة استرجاع بعض ممتلكاتها على ساحـــل البحر الأحمر الجنوبى وان كانت القوات المسلحه البريطانيه قد سيطرت بلا منازع على الأوضـــاع فى إرتريا — الا عن بعض المناوشات . خلال الفترة من نزول هذه القوات ١٩٤١ وحتى نهايـــه الحرب العالميه الثانيه عام ١٩٤٥ م إلا أن بريطانيا بدأت تحس بالمنافسة سواء من القـــوى المحليه أو الاقليمية أو الدولية بعد هذا التاريخ وستكون الفترة بين عامى ١٩٤٥ — ١٩٤٧ هى المقدمة الأساسية لظهور عناصر هذا التنافس وعدم ترك إرتريا لقمة سائغة لبريطانيا . ولكن مــع

بدايه عام ١٩٤٧ تدخل منحنيات جديده على القضيه الإرتريه وتبدأ صورة التناطح الدولى المستتر لكى تفوز كل دوله لها مصلحه فى إرتريا بنصيب ويتضح لنا أن بريطانيا وايطاليا واثيوبيا كانت أهم هذه التى تريد وضعا خاصا لها ولكن ظهر أن هناك قوه مستتره هى الولايات المتحده الامريكيه والتى رأت أن تصل بالمشكله الى طريق مسدود وليمكن لها ان تقترح الحل.

وقد قمنا بتقسيم هذا الباب إلى ثلاثه فصول متتابعه تتبعنا فيها المشكله فى ضوء ذلك .

فتناولنا موقف التيارات السياسيه الدوليه من المشكلة الإرترية ثم الأمم المتحدة والمسألة الإرترية عندما عرضت عليها فى ابريل ١٩٤٩ ، وقرار الجمعيه العامه بتشكيل لجنه خماسيه لتحقيق المشكلة الإرترية .

منتدي الكتب والمطبوعات

الفصل الرابع

موقف التيارات السياسية الدولية من المشكلة الإريترية

١ ـ معاهدة الصلح

٢ ـ مواقف الدول المعنية من إرتريا :-

مصر ، اثيوبيا ، إيطاليا ، فرنسا

الولايات المتحدة الأمريكية ، بريطانيا

الإتحاد السوفيتى .

٣ ـ لجنة التحقيق الرباعية .

٤ ـ نتائج لجنة التحقيق .

منتدي الكتب والمطبوعات

معاهدة الصلح :

انتهت الحرب العالمية الثانية في ٨ مايو ١٩٤٥ وكان الاتجاه الغالب بين الحلفاء هو أن إيطاليا فقدت إمبراطوريتها في أفريقيا إلى الأبد (١).

وعقد الثلاثة الكبار "ترومان" "وتشرشل" "وستالين" مؤتمرا في "بوتسدام" في ١٧ يوليه حيث تقرر انشاء مجلس وزراء خارجية تمثل فيه كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والإتحاد السوفيتي والصين الشعبية ويكلف هذا المجلس بتحضير مشروع معاهدات الصلح مع إيطاليا ورومانيا وبلغاريا والمجر وفنلندا لعرضها على الأمم المتحدة (٢).

وقد اجتمع المجلس المذكور لأول مرة في ١١ سبتمبر ١٩٤٥ في لندن ووالى اجتماعاته حتى ٢ أكتوبر من العام نفسه وفي هذا الإجتماع وضع المشروع الأول لمعاهدة الصلح مع إيطاليا ثم عقد وزراء خارجية بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتي اجتماعاً في موسكو من ١٠ — ٢٤ ديسمبر ١٩٤٥ تقرر فيه أن يوالى نواب وزراء الخارجية اجتماعاتهم في لندن لإتمام صياغة المشروعات النهائية لمعاهدات الصلح وعند إتمام عملهم يدعو مجلس وزراء الخارجيه للإنعقاد في مؤتمر يضم الدول الخمس الكبرى (السابق ذكرها) وجميع الأمم التي ساهمت في الحرب بقوات وفيرة ضد الدول الأوربيه المعاديه للحلفاء ويكون من لهم حضور المؤتمر النظر في مشروعات المعاهدات المذكوره ، وتقرر أن تقوم الدول الموقعة على شروط الهدنة مع إيطاليا ورومانيا والمجر وبلغاريا وفنلندا بتحرير النصوص النهائية لمعاهدات الصلح توطئة للتوقيع عليها ومن ممثلي الدول الممثلة في المؤتمر والتي كانت في حرب مع الدول

---

(١) عبد الملك عوده : المرجع السابق ص٣٩٣

(2) Pankhwrst, E. S & Pankhurst, R.K.P: op.cit,P II7

منتدي الكتب والمطبوعات

العادية المذكورة وتصبح المعاهدات نافذة بمجرد التصديق عليها من الدول الموقعة على شروط الهدنة (١) .

واجتمع نواب وزراء خارجية الدول الخمس الكبرى فى لندن من يناير إلى أبريل ١٩٤٦ ... للقيام بما طلب منهم وفى ٢٥ ابريل انعقد مجلس وزراء الخارجية فى "باريس" وقرر بعد أن تأجل اجتماعه من ١٦ مايو إلى ١٥ يونيه ١٩٤٦ توجيه الدعوة لمؤتمر "باريس" ، فاجتمعت إحدى وعشرون دولة فى "باريس" فى ٢٩ يوليه واستمر الاجتماع إلى ١٥ أكتوبر ١٩٤٦ ، ثم اجتمع مجلس وزراء الخارجية مرة أخرى فى "نيويورك" فى ٤ نوفمبر اثناء إنعقاد الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة وأعاد النظر فى توصيات مؤتمر الصلح فى "باريس" وعقد المجلس جلسة ختامية فى ١٢ ديسمبر واستقر قراره على أن توقع الدول الإحدى والعشرون ودول الأعداء معاهدات الصلح فى باريس فى ١٠ فبراير ١٩٤٧ ووقعت بالفعل معاهدة الصلح مع ايطاليا فى ١٥ سبتمبر عام ١٩٤٧ .

وصدر عن الدول الأربع الإتحاد السوفيتى وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا تصريح فى اليوم نفسه ألحق بالمعاهدة تحت رقم ١١ وقد نصت المادة ٢٣ من معاهدة الصلح مع إيطاليا على مايلى :

أولا : تتنازل إيطاليا عن كل حق أو سند فى الممتلكات الإيطالية الاقليمية فى أفريقيا وهى ليبيا وإرتريا والصومال الايطالى .

---

(١) راشد البراوى : العلاقات السياسيه الدوليه والمشكلات الكبرى دار النهضه المصريه ط أولى ١٩٧٢ ص ١١٦

منتدى الكتب والمطبوعات

ثانيا : إلى أن يتم تقرير مصيرها نهائيا تستمر هذه الممتلكات تحت الإدارة الحالية.

ثالثا : تقوم حكومات الاتحاد السوفيتى والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الامريكية وفرنسا بالإشتراك فيما بينها بتقرير مصير هذه الممتلكات تقريرا نهائيا فى خلال سنه من تنفيذ المعاهدة الحالية بالطريقة المبينة فى التصريح المشترك الصادر من تلك الحكومات فى ١٠ فبراير برقم ١١ والآتى نصه :

أ — اتفقت حكومات الإتحاد السوفيتى والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا على أن تبت نهائيا بالإشتراك فيما بينها فى مصير هذه الممتلكات الاقليمية الإيطالية فى أفريقيا التى تنازلت إيطاليا عن أى حق فيها طبقا لمعاهدة الصلح مع ايطاليا المؤرخة فى ١٠ فبراير ١٩٤٧ وذلك خلال سنه من تنفيذها .

ب — تقوم الدول الأربع بتقرير مصير الأقاليم المنوه عنها تقريرا نهائيا وبتحديد حدودها التعديل المناسب على ضوء رغبات الأهالى ، وبما يحقق رفاهيتهم ويصون مصلحة السلام والأمن مع مراعاة وجهات نظر الدول الأخرى (مصر واثيوبيا) التى يعنيها الأمر .

ج — اذا لم تتمكن الدول الأربع من الإتفاق فى خلال عام من تنفيذ معاهدة الصلح مع إيطاليا يرفع الأمر إلى الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحده لتصدر توجيه بشأنه وتتعهد الدول الأربع بأن تقبل التوجيه وأن تتخذ الاجراءات المناسبه لتنفيذها .

د — يقوم نواب وزراء الخارجيه بموالاة النظر فى مسألة تقرير مصير المستعمرات الإيطاليه السابقه بقصد التوصل إلى توصيات خاصه بالموضوع تعرض على مجلس

منتدى الكتب والمطبوعات

وزراء الخارجيه ، كذلك يرسل نواب وزراء الخارجيه الى أى مستعمره من المستعمرات الايطاليه لجانا تقوم ببحث حالتها والتحقيق من أراء السكان المحليين ولتزويد وزراء الخارجيه بالمعلومات اللازمه فى الموضوع (١) .

مواقف الدول المعنيه من ارتريا :

هناك كثير من الدول اهتمت بارتريا سواء اكان يهمها ذلك من قريب أو بعيد من هذه الدول :

اثيوبيا ، بريطانيا ، إيطاليا ، مصر ، الولايات المتحده الامريكيه ، فرنسا الاتحاد السوفيتى .

مصر : كانت الحكومة المصريه قد اهتمت منذ أوائل الحرب العالميه الثانيه بتأمين اشتراكها فى أية تسويه تمس مصالحها (حيث اعتبرت أن ارتريا تمس مصالحها) وقد أرسل السفير البريطانى فى ١٦ نوفمبر ١٩٤٢ يبلغها (أى الحكومة المصريه) أن حكومته ستبذل كل ما فى وسعها لتحقق لمصر تمثيلها على قدم المساواه فى أيه مفاوضات للصلح (أى فى مؤتمر الصلح) تمس مصالحها مباشرة (٢) .

(I) U.N: Treaty Series, Vol. 49 I950. PP I39, 2I4,2I5

(2) Devidson, B: Eritrea Historical nates. London I979 P IOI

منتدي الكتب والمطبوعات

ولذلك انتهزت الحكومة المصرية فرصة انعقاد مجلس وزراء الخارجية للدول الخمس في لندن فأرسلت في ١٢ سبتمبر ١٩٤٥ إلى الدول المشتركه في هذا المجلس مذكره تبين ارتباط مصالحها إرتباطا مباشرا بمصير ليبيا وارتريا وبخصوص ارتريا التي نحن بصددها فقد جاء بالمذكرة المصريه " أن مصر تجد من الواجب عليها أن تذكر بحقوقها في تلك المناطق وأن تشير إلى أنه من العدل وحسن التصرف أن يلحق بالسودان الذى تديره الآن مصر وبريطانيا العظمى مما ما يكون تكمله طبيعيه له في هذه المناطق (١).

غير أنه لما كان قرار موسكو في ديسمبر ١٩٤٥ قد جاء قاصرا الاشتراك في مؤتمر الصلح على الدول التي ساهمت بقوات وغيره في الحرب ضد الدول الأوربية المعادية فقد وجهت الحكومه المصريه في يناير ١٩٤٦ مذكره إلى الدول الخمس تؤيد فيها وجهة نظرها بضروره اشتراكها في مؤتمر الصلح وتشير إلى مساهمتها الجديه في المجهود الحربي وبذلت وزارة الخارجيه المصريه وهيئاتها الدبلوماسيه في الخارج مساع متواصلة للإشتراك في مؤتمر الصلح وأخيرا وافق المؤتمر في ١٢ اغسطس ١٩٤٦ على ارسال الدعوة إلى مصر وألبانيا وكوبا والمكسيك للاشتراك في المؤتمر (٢).

وفي ٣٠ أغسطس ١٩٤٦ قدم الوفد المصرى إلى مؤتمر الصلح بباريس مذكره تضمنت بياناً بحقوق مصر التاريخية في مصوع وطابع هذه المدينة المصرى وتبعيتها للحكم العثماني ثم انتقالها للحكم المصرى في عهد محمد علي وأشارت المذكره إلى أنه كانت هناك صعوبات واجهتها مصر أهمها الاحتلال البريطاني لمصر عام ١٨٨٢ واخلاء السودان

(I) Devidson, B: I bid P I03

منتدى الكتب والمطبوعات

(2) I bid P I04

عام ١٨٨٤ فى هذه الاثناء ظهرت مطامع ايطاليا الاستعماريه ، بانزال الجنود الإيطاليين على سواحل شرق افريقيا فى اواخر عام ١٨٨٢ وتلاه دخول الايطاليين مصوع عام ١٨٨٥ وأن الإيطاليين أعلنوا فى مناسبات عديدة عدم مساس احتلالهم بالسيادة العثمانيه المصريه ، وقد احتجت الحكومة المصرية كما احتج الباب العالى على وجود الإيطاليين غير الشرعى فى ذلك الركن وخلصت المذكرة من ذلك إلى القول " أما وقد انتهى سلطان إيطاليا فى شرق أفريقيا فمن الحق والعدل إعادة مصوع إلى الدولة التى اغتصبتها ايطاليا منها (١) .

ولقد وجد الوفد المصرى نفسه معارضا لمطالب اثيوبيا فى ارتريا (سنتناولها بالشرح عند الحديث عن موقف اثيوبيا)

وعندما احيلت مسألة المستعمرات الايطاليه السابقه إلى اللجنة السياسية والإقليمية من لجان المؤتمر ألقى واصف غالى وزير الخارجيه المصرى خطاباً شارحاً فيه طلب مصر الخاص بمصوع وقد قام المندوب الاثيوبى بالرد عليه وكان رد واصف غالى عليه " لقد سمع الوفد المصرى بكل اهتمام رد رئيس الوفد الأثيوبى بشأن مصوع وأرى من الضرورى تصحيح بعض المسائل الواردة فيه فإننا نكرر أن مصوع ظلت فى أيدى المصريين إلى أن دخلها الإيطاليون فى عام ١٨٨٥ ، اذ أن الخديوى رأى على أثر ثورة المهدى أن يحتفظ بقواته المبعثرة فى أماكن متباعده ، فاضطر إلى التخلى عن مقاطعة بوغوص (هى آقليم بين التاكه ومصوع) لامبراطور اثيوبيا فى سماحه للحاميات المصريه فى جنوب شرق السودان باجتياز الأراضى الأثيوبيه إلى مصوع وقد عقد اتفاق بين مصر واثيوبيا وبريطانيا فى عام ١٨٨٤ ذكرت فيه المدن التى أراد الخديوى التخلى عنها وحددت المساعدة التى وعد بها النجاشى فى سبيل هذا الجلاء ..... ان الجيوش الايطاليه عندما دخلت مصوع فى عام ١٨٨٥ خاطبت فى موضوعها القائد المصرى عزت بك الذى

(I) U. N : Treaty Series Vo I 49 P 229

منتدى الكتب والمطبوعات

تلقى من القائد الايطالى تصريحا بأن ايطاليا لاتنوى بمطلبها هذا أن تمس السيادة المصريه .. أن مصوع ظلت مصرية الى عام ١٨٨٥ ولم تتخل مصر عن سيادتها عليها فى يوم من الأيام . أن الايطاليين انتزعوا مصوع من مصر وأن مصر هى التى يجب أن تعاد اليها مصوع وهذا بطبيعه الحال لايؤثر فى الصداقة التقليديه القائمة بين مصر واثيوبيا فنحن نرجو للشعب الاثيوبى السعادة والرخاء(1) .

ولم يلبث أن استمع مؤتمر وزراء الخارجية فى لندن الى آراء وأقوال الحكومات ذات المصلحة فى تقرير مصير المستعمرات الايطالية السابقة ومنها الحكومة المصريه ، وكان عبد الفتاح عمرو سفير مصر فى لندن رئيس الوفد المصرى فى مؤتمر وزراء الخارجيه(2) قد حاول التفاهم مع رئيس الوفد الاثيوبى مسألة مصوع ، ولكن الوفد الاثيوبى رفض أى

(I) U.N: Treaty Series
I bid p 227

(٢) كان الوفد المصرى يتكون من "عبد الفتاح عمرو سفير مصر فى لندن وحسين محمد سعيد وزير مصر المفوض وألبير منصور القنصل العام المصرى فى لندن ، وعمر لطفى ومحمد عوض القونى من وزارة الخارجية المصريه والدكتور محمد فؤاد شكرى مستشارا للوفد المصرى فى النواحى التاريخية انظر أهرام ١ سبتمبر ١٩٤٦ العدد ٢١٨٥٧ .

منتدى الكتب والمطبوعات

تفاهم اعتمادا على معاهدة ١٨٨٤ [1] وعلى ذلك استقر الوضع عندما بحث وفد مصر هذه المسألة في لندن على عدم اقتصار الحكومة المصريه على المطالبه بمصوع ، بل توسيع دائرة هذه المطالب حتى تشمل جميع ارتريا طالما أنه في وسع الوفد أن يدحض الحجج التي

---

(١) كان من أجل انعقاد الحاميات المصريه المحاصره في السودان الشرقي وتمكينها من الانسحاب عبر الأراضي الحبشيه الى مصوع ان أوفدت بريطانيا الى الحبشه في مايو ١٨٨٤ بعثه برئاسة "السير وليم ناثان هويت William Nathan Hewett" ممثلا للحكومة البريطانيه و" مازون بك " محافظ مصوع (وهو ضابط أمريكي بالجيش المصري بالنيابة عن الخديويه المصريه وفي ٣ يونيه ١٨٨٤ عقدت البعثه مع يوحنا الرابع معاهده في عدوه صادقت عليها بريطانيا في ٤ يوليه ومصر في ٢٥ سبتمبر ١٨٨٤ ومنحت المادة الأولى من المعاهده يوحنا الرابع الحريه التامه لنقل المتاجر الصادره والوارده بما في ذلك الأسلحة والذخائر من ميناء مصوع تحت الحماية البريطانيه .

المادة الثانيه : ابتداء من أول سبتمبر ١٨٨٤ ترد إلى جلالة نجاشي نجاشيه الحبشه البلاد المعروفه ببلاد بوغوص وعند اخلاء جيش الخديو المعظم حميات كسلا وعمديب وسنهيت ترد كذلك الى جلالة نجاشي الحبشه وتعد ملكه الابنيه الموجوده في بلاد بوغوص التي هي الآن ملك جناب الخديوي المعظم وترد لجلالته مع هذه الابنيه كافة الذخائر ومهمات الحرب .

المادة الثالثه : يتعهد يوحنا نجاشي الحبشه بأن يسهل لجيش الخديوي المعظم الانسحاب من كسلا وعمديب وسنهيت واجتياز اثيوبيا الى مصوع . انظر السيد/ رجب حراز : ارتريا الحديثه ص ١٦٠ — ١٦١ .

منتدي الكتب والمطبوعات

اعتمدت عليها حكومة اثيوبيا فى مقدمة هذه الحجج ورود كلمه " ترد " فى معاهده ٣ يونيه ١٨٨٤ وذلك بأن حنكة اثيوبيا ذهبت فى تفسير هذه الكلمة الى أنها كانت ذات حقوق ثابته فى هذا الاقليم اغتصبت منها فيما مضى حتى استردتها أخيرا بفضل المعاهده المذكوره

وكان رأى وفد مصر وقتئذ أنه لامناص من المطالبة بجميع ارتريا حتى اذا وجد الأثيوبيون أن دعاويهم لاتقوم على أساس صحيح ، غدوا أكثر ميلا للتفاهم مع الحكومة المصرية وبناء على ذلك فقد طالب الوفد المصرى فى مذكرته التى تقدم بها فى ١٧ نوفمبر ١٩٤٧ بارتريا كلها ثم ألقى رئيس الوفد فى جلسة المؤتمر فى ٢١ نوفمبر بيانا ناقش فيه تمسك الاثيوبيون بمعاهدة ٣ يونيه ١٨٨٤ ، كما وزع على أعضاء المؤتمر مذكره وافيه لهدم الحجج الأثيوبيه فى التمسك بهذه المعاهده من جهة ولبيان حقوق مصر التاريخية فى ارتريا جميعها من جهة أخرى (١).

موقف اثيوبيا :

ترجع مطالبه اثيوبيا بارتريا منذ أن عاد الامبراطور هيلاسلاسى فقد أرسل الامبراطور هيلاسلاسى بمذكره الى مستر انتونى ايدن وزير الخارجية البريطانى تطالب فيها بارتريا ، كذلك ارسلت الحكومه الاثيوبيه برقيه الى مستر ونستون تشرشل رئيس الوزراء البريطانى فى ١٤ يونيه ١٩٤١ تطالب فيها بارتريا وكان رد الحكومه البريطانيه قاطعا فى هذا الموضوع انه لا يمكن البدء فى ايه مناقشات ولا اعطاء اي ضمانات عن حكومه صاحب الجلاله بخصوص مستقبل ارتريا فى هذا الوقت . (٢)

عندما تقدم الوفد المصرى بمذكرة فى بدايةالجلسات فوجىء بمطالب أثيوبيا ، اذ تقدم الوفد الاثيوبى فى المؤتمر بمذكره للمؤتمر بتاريخ ١٧ سبتمبر ١٩٤٦ تبين الأسباب التى استند عليها فى المطالبة بضم اثيوبيا لارتريا وتضمنت هذه المذكره شرح الروابط العنصريه والتاريخيه والثقافيه واللغوية التى تجمع بين ارتريا واثيوبيا ، وأن الحكومه الأثيوبيه توالى تعليم أبناء ارتريا فى الخارج ، ووضحت المذكرة أيضا أن الايطاليين لم يتجاوزوا بالنسبه للأهالى نطاق التعليم الابتدائى فى أضيق مجال وأن اثيوبيا محط أنظار شباب ارتريا

(I) U.N : op.cit, P 239

(2) F.O.37I/3I608/88372/(J 2807/2807/I)No I96I /4/242

منتدى الكتب والمطبوعات

أنظر الملحق رقم (١٠)

الطموح إلى العلم والثقافة ، ثم أن إرتريا اتخذ ها الإيطاليون قاعدة للهجوم على أثيوبيا في الحرب الإيطاليه الأثيوبيه عام ١٩٣٥ — ١٩٣٦ ، وأشارت المذكرة إلى أن إرتريا وحده ، مصطنعه لاتستطيع العيش وحدها لأنها تعتمد اقتصاديا على أثيوبيا ونوهت بأن ذلك قد أيده " مستر أرنست بيفن " ، وزير خارجية بريطانيا ، وايدت المذكره استعداد أثيوبيا لتولي أيه وصاية على إرتريا بحجة أنها جزء من أثيوبيا يجب أن يعود إليها (١).

وقدم الوفد الاثيوبي اقتراحا بالنص على تنازل إيطاليا تنازلا تاما عن ليبيا والصومال الإيطالي واقترح تعديل النص الخاص بإرتريا بحيث يتضمن الحكم بإعادة إرتريا إلى أثيوبيا وطالب بعدم تأجيل البت في مصير إرتريا ، إذ أن أثيوبيا لديها مشروعات لانهاض الإقتصاد الإرتري المكمل للإقتصاد الأثيوبي وللنهوض بطرق المواصلات والموانى الإرتريه والتعليم والمرافق العامة وطالب بضروره سماع صوت أثيوبيا عند البت في مصير الصومال الإيطالي أيضا ، وعندما أحيلت مسألة المستعمرات الإيطاليه إلى اللجنة السياسية والإقليميه من لجان المؤتمر لبحثها ألقى مندوب أثيوبيا خطابا استهله بقوله " إن المطروح للبحث هو اجتثاث أسباب العدوان الإيطالي في افريقيا وليس لإيطاليا من سند في إرتريا سوى عدوان حديث العهد فليس لها رعايا إيطاليون ولا مصالح اقتصادية هامه ومهما بلغ المؤرخون الإيطاليين من مهارة فليسوا ببالغي حد اثبات أن الشعب الإرتري من أصل إيطالي إنما المبرر الوحيد لبقاء ايطاليا في إرتريا كان اتخاذها قاعدة للهجوم على أثيوبيا ، ولايخفى أن الشعب الأثيوبي والشعب الإرتري شعب واحد ، جاء من الجزء الجنوبي من جزيرة العرب منذ ثلاثة آلاف سنة قبل الميلاد وادعى أن إرتريا ظلت حتى عام ١٨٨٥ مقاطعة اثيوبية وأن عددا كبيراً من موظفي حكومة

(I) U.N: OP.cit P 240

منتدى الكتب والمطبوعات

وانظر كذلك : خلف منتدى ارتريا من الاحتلال الى الثوره دار بن خلدون بيروت ١٩٧٣ ص ٥٠ — ٧٠

أثيوبيا من أصل إرتري وان إرتريا تعتمد على موارد أثيوبيا من الوجهة الإقتصادية ، اذ أنها عاجزة عن سد مطالبها حتى الزراعية منها ، ثم اشار الى معاهدة ١٨٨٤ بين اثيوبيا ومصر وبريطانيا او التى أشرنا اليها سابقا .

وحينما ألقى "واصف غالى" خطابه أمام اللجنة السياسية والإقليمية شارحاً طلب مصر الخاص بمصوع انبرى مندوب أثيوبيا للرد عليه فقال أنه يؤسفه أن يقف للرد على بعض ملاحظات ذكرها "مندوب مصر إذ أن العلاقات المصرية الأثيوبية ودية على الدوام وتجمع بين البلدين عدة روابط تجعل من الضرورى إزالة سوء التفاهم الذى يمكن أن ينشأ بخصوص مصوع ثم وضح أن الوفد المصرى فى مذكرته عن مصوع بين أهمية خاصة إلى نفوذ العرب على طول شواطىء البحر الأحمر الأفريقية ويمكن التأكيد بأن أثيوبيا هى أيضا من أصل عربى فسكان أثيوبيا وإرتريا شعب واحد هاجر من بلاد العرب قبل الميلاد بثلاثة آلاف سنة وظلت أثيوبيا قرونا عديدة تسيطر على البحر الأحمر وأنها لاتزال تحتفظ إلى اليوم بالعلاقات الثقافية اللغوية مع سكان جنوب بلاد العرب ومن الخطأ التاريخى القول بأن شعب أثيوبيا غير شعب إرتريا " واستمر يوضح المندوب الاثيوبى موقفه وموقف حكومته بتنويه تاريخى عن بعض الحوادث التى تتعلق باستيلاء الأتراك والمصريين على مصوع فنوه قائلاً " فقد لاحظت أول بعثة أوربية وصلت إلى اثيوبيا من البرتغال فى اوائل القرن السادس عشر أن العرب يحتلون الجزيرة المواجهة لمصوع ولكن الشواطىء وداخل البلاد يسيطر عليها امبراطور أثيوبيا ، ومن الثابت أن الأتراك احتلوا هذه البقعة عام ١٥٥٧ .. ولكن حكمهم لم يمتد إلى الشواطىء ولم تقم ولاية تركية فى هذه المنطقة كما جاء بالمذكرة فطوال مدة الاحتلال التركى كان زعماء مصوع يدفعون الضريبة لإمبراطور أثيوبيا وينفذون أوامره ومن الثابت أيضا أن مصر فى القرن التاسع عشر احتلت سواكن ومصوع خلال بضع سنوات وحاولت جيوشها اجتياح شمال أثيوبيا مرتين ولكنها عدلت عن ذلك بعد أن انتصرت عليها قوات

منتدي الكتب والمطبوعات

الامبراطور يوحنا" فى معركتين فاصلتين وقعتا فى إرتريا فى عامى ١٨٧٥، ١٨٧٦ ٠

وعندما عهد إلى الجنرال "غوردون" حاكم السودان أن يعقد الصلح مع أثيوبيا نصح بسحب القوات المصريه ٠ وأخيرا عقدت فى عام ١٨٨٤ معاهده بين اثيوبيا ومصر وبريطانيا اعترفت فيها مصر بسيادة اثيوبيا على المنطقه ولم يذكر مندوب مصر هذه المعاهده على وجهها الصحيح لأنها تقضى إلى رد جميع بلاد بوغوس إلى امبراطور اثيوبيا لاعن التخلى عنها ٠ وقد جلا المصريون عن ميناء مصوع بعد مضى بضعة أشهر على توقيع المعاهدة واحتلها الإيطاليون بدورهم وقد احتجت الحكومة الاثيوبيه على هذا الاحتلال وقاومت التوغل الإيطالى فى البلاد، واستطرد رئيس الوفد قائلاً " وقد اشار مندوب مصر إلى احتجاجات تركيا ومصر على اعمال الإيطاليين ونوه بالجهود السياسى الذى بذل فى عام ١٨٨٥ ولكنه لم يقم الدليل على أن هذه الاحتجاجات قد تكررت فى خلال الخمسين عاما التى سبقت الحرب العالميه الثانيه ٠ فكيف يمكن القول بأن وجود حاميه اجنبيه فى مدينه تحيط بها البلاد الاثيوبيه يكسب مصر حقا فيما طالبت به"(١) ٠

وهكذا نرى تشبث الوفد الاثيوبى فى مؤتمر الصلح بباريس وأمام لجنة المؤتمر السياسيه والاقليميه فى أغسطس وسبتمبر ١٩٤٦ بضرورة انضمام إرتريا بأجمعها إلى أثيوبيا ٠

ويتضح من خطاب مندوب اثيوبيا عدة مغالطات أهمها :

أولا : أن الشعب الإرترى يختلف تماما عن الشعب الاثيوبى ويظهر هذا جلياً فى اللغة حيث أن لغة الارتريين هى التجرينيه والعربية بينما لغة الشعب

(I) U.N : op cit , P 245

وانظر كذلك ارتريا تاريخا وثوره اسعد الغوشانى دار الحريه بغداد ١٩٧٤ ص٦٢

منتدي الكتب والمطبوعات

الأثيوبى هى الأمهريه كذلك فان الديانه الأساسيه لشعب إرتريا وبالذات القاطن للساحل هى الإسلام .

ثانيـا : ان مصر كانت لها السياده على مصوع وعصب وسواكن وكانت هناك عده عوامل جعلت مصر تفقد هذه المناطق فى ٥ فبراير ١٨٨٥ كان أهمها خضوع مصر للاحتلال البريطانى منذ عام ١٨٨٢ وتحكم سلطات الاحتلال فى سائرها ، وانتشار الثورة المهديه فى السودان الشرقى وانشغال مصر فى اخمادها ، وتشجيع الحكومه البريطانيه لمشروعات ايطاليا التوسعيه فى ساحل البحر الأحمر الغربى كخطوه مضادة لنشاط فرنسا فى ساحل الصومال .

ثالثـا : تأسست إرتريا فى أول يناير ١٨٩٠ بمرسوم الملك " أومبرتو الأول " ملك ايطاليا فى الوقت الذى كانت فيه اثيوبيا لاتنظر إلى هذه البلاد .

وعندما انتصرت الحبشة على إيطاليا فى موقعه عدوه ١٨٩٦ لماذا لم تطالب بهذه الأجزاء وهى فى قمه انتصارها .

رابعـا : وهو الأهم لماذا سكتت اثيوبيا طوال هذه المده من عام ١٨٩٠ وهو تأسيس إرتريا حتى طالبت بها فى عام ١٩٤٦ وهذا هو الأهم، حتى عندما دخلت القوات الإيطاليه أديس أبابا من اسمرا فى عام ١٩٣٦ وثارت اثيوبيا وطالبت بطرد الإيطاليين فلم أيضا لم تطالب بطردهم من أثيوبيا وإرتريا فى الوقت الذى كانت فيه كثير من دول العالم تؤيد حق أثيوبيا فى عصبة الأمم وقتذاك

منتدي الكتب والمطبوعات

الموقف الايطالـــــى :

تحدث الوفد الإيطالى أمام اللجنة الاقليمية والسياسيه بمؤتمر الصلح فطالبوا باعطائهم الوصاية على أقاليمهم الأفريقيه على الرغم من التنازل الذى نصت عليه معاهده الصلح فهم طالبوا بالوصايه فقط ، وانسبرى بعض الأعضاء (البرازيل على وجه الخصوص) للدفاع عن مصلحه ايطاليا والتنبيه الى ضرورة مراعاتها عند تقرير مستقبل هذه الأقاليم (١) .

(وكان موقف البرازيل هذا لأن هناك علاقات اقتصاديه كانت تربط بين البرازيل وايطاليا) .

الموقف الفرنســـــى :

بذلت فرنسا قصارى جهدها لبيان أن المستعمرات الإيطالية السابقة ليست سوى أقاليم " متأخره " ولاغنى عن البحث عن مرشد لهـــا ليساعدها على السير فى طريق التقدم والنمو وخلصت من ذلك كله إلى ضروره فرض نظام الوصاية على تلك المستعمرات مع عدم اغفال مصالح إيطاليا عند الوصول إلى قـــرار نهائى بشأنها والحقيقة أن فرنسا كانت من بين الدول الأربع التى اتخذت موقفا ثابتا من مسألة المستعمرات الإيطالية السابقة وأيدت على طول الخط مطلب إيطاليا أن تكون لها الوصاية على مستعمراتها السابقه على أن تعطى أثيوبيا منفذاً إلى البحر عن طريق ميناء عصب (٢) . وكان موقف فرنسا هذا مثار تعليقات للمراقبين والصحفين فقال المراسل الخاص لصحيفه الأهرام المصرية فى لندن " لفرنسا وحدها أن تفخر بالثبات على المبدأ إذا كان الثبات على المبدأ مفخرة فى طلب الحل لمشكله المستعمرات الإيطالية السابقة فما برحت فرنسا منذ دار النقاش حول المسألـــة لأول مره أى منذ سبتمبر عام ١٩٤٥ تؤيـــد

(I) U.N: op.cit, P 25I

(2) I bid: P 255

منتدي الكتب والمطبوعات

طلب إيطاليا الوصايه على هذه المستعمرات باستثناء فزان فقد احتفظ الفرنسيون بالحق في بسط سلطانهم عليها (١) .

وقد ظلت فرنسا تعارض استقلال المستعمرات الإيطالية السابقة وبخاصة ليبيا لخوفها مما سيكون لاستقلال ليبيا من أثر في الممتلكات الفرنسيه في شمال أفريقيا وبالذات تونس ، كما أن فرنسا أنما ارادت بموقفها هذا استقطاب إيطاليا باسكاتها بأن تعطى إرتريا وكذلك محاوله ارضاء اثيوبيا على حساب إرتريا باعطائها منفذاً على البحر وبهذا تكون قد وفقت في ارضاء جميع الأطراف ولكن ذلك بثمن سنتاوله عند تحليل موقف فرنسا .

الولايات المتحدة الأمريكيه :

في ١٣ سبتمبر ١٩٤٥ اقترح الوفد الامريكي وضع المستعمرات الإيطالية تحت الوصاية الدولية أو الجماعيه" Collective Trusteeship " فتمنح السلطه التنفيذيه إلى محايد يتولى الإدارة ويكون مسئولاً أمام مجلس الوصاية على أن تعاونه لجنه استشاريه تضم ممثلين للدول الأربع وإيطاليا واثنين من المقيمين في الإقليم .

كما رأت أن تعطى اثيوبيا منفذاً إلى البحر عن طريق عصب وأن تمنح ليبيا وارتريا الاستقلال بعد عشر سنوات وأن تظل الوصاية على الصومال لفترة غير محدوده ، ولكن "مولوتوف" وزير خارجية الإتحاد السوفيتي رفض تلك المقترحات باعتبارها غير عمليه (٢) .

---

(١) الأهرام ١٢ أغسطس ١٩٤٧ العدد ٢٢١٩١

(2) U.N: op, cit. P 260

منتدي الكتب والمطبوعات

الموقف البريطاني :

كان يتلخص في تقسيم إرتريا ويصر على ذلك فتكون عصب من نصيب أثيوبيا ومصوع من نصيب مصر والجزء الشمالي الغربي من نصيب السودان وهذا الاصرار كان يمثله " انطوني ايدن " وزير الخارجية وكان يرفض أي مناقشه خلاف(١) ذلك وعلى الرغم من استناد اثيوبيا الى مقوله "ارنست بيفن" بأن ارتريا وحدها مصطنعه لاتستطيع العيش دون اثيوبيا ولهذا كان الموقف البريطاني يرى تقسيمها حتى يستفيد منها الجميع بما فيهم بريطانيا .

الموقف السوفيتي :

طالب الإتحاد في سبتمبر ١٩٤٥ بأن تكون له الوصاية على طرابلس الغرب كما أنه أظهر اهتمامه بساحل إرتريا على البحر الأحمر وفي محاولة للتوفيق بين مبدأ الوصايه الدوليه أو الجماعيه الذى تؤيده الولايات المتحده الامريكيه وبين الحل الفرنسى الذى يرفض استبعاد ايطاليا من أى مشروع للوصاية على مستعمراتها السابقه تقدم الوفد السوفيتي فى ٢٩ أبريل ١٩٤٦ إلى مجلس وزراء الخارجية باقتراح يسرى إلى انشاء وصاية جماعية من قبل دولتين على كل واحدة من المستعمرات الإيطاليه السابقه بحيث تكون إيطاليا هى احدى هاتين الدولتين وتكون الدولة الأخرى واحده من دول الحلفاء ، وتقدم الإتحاد السوفيتي باقتراحات أخرى إلى مجلس وزراء الخارجية ، ولكنها جميعا لم تلق قبولاً من الدول الثلاث الأخرى فتحول الإتحاد السوفيتي فى آخر الأمر الى الإشتراك مع الفرنسيين فى تحبيذ وضع المستعمرات الإيطاليه السابقه تحت وصايه منفرده وفى ١٠ مايو ١٩٤٦(٢) ، لفت "مولوتوف"

(I)U.N: op.cit,P 26I
(2) I bid P 270

منتدي الكتب والمطبوعات

انتباه مجلس وزراء الخارجيه إلى حقيقه أن اقتراح الإتحاد السوفيتي الأخير بوضع المستعمرات الايطاليه السابقه تحت وصايه ايطاليا ، انما يتفق مع وجهة النظر الفرنسيه ويلقى تأييدا من جانب الولايات المتحده الامريكيه ولكن حدث في الاجتماع التالي لمجلس وزراء الخارجيه أن سحب الاقتراح الامريكي (لأسباب سنوردها فيما بعد عن اتفاق الامبراطور هيلاسلاسي مع الحكومه الأمريكيه) .

وعزا المندوب السوفيتي عدم التوصل إلى اتفاق بشأن المستعمرات الإيطاليه إلى رغبة بريطانيا أساسا في التوسع في هذه المناطق (١) .

بعد استعراض مواقف الدول التي يهمها أمر إرتريا فإن الباحث يرى أن كل هذه الدول لا يهمها من قريب أو بعيد حل المشكله أنما كل ما يهمها المصلحة الخاصة .

مصـــر :
xxxxxxxxxxxx
كانت تحكمها في هذه الفترة بريطانيا وكل ماتحدث به الوفد المصري كان لسان حال الحكومة البريطانية حيث أن ضم ميناء مصوع إلى مصر كان سيعطيها منطقه هامه على البحر . كذلك ضم الاجزاء الشماليه من إرتريا إلى السودان الخاضع للإدارة البريطانية الفعلية والاسمية لمصر كان سيوسع مناطق النفوذ البريطانيه في شرق افريقيا .

اثيوبيا :
xxxxxxxxxxxx
من الثابت تاريخيا أن منطقة إرتريا لم تكن خاضعة في يوم من الأيام تحت امرة الحكم الاثيوبي ولكن في غمرة المطالبة بإرتريا من قبل عدة دول طالبت هي الأخرى بإرتريا لأنها تريد أن تنفذ إلى البحر بأي طريقة وقد نسي الامبراطور

(I) U.N: op. cit.P. 27I

منتدي الكتب والمطبوعات

هيلاسلاسي أنه منذ بضعة سنوات سابقة كان يطالب لنفسه بالاستقلال من براثن الاحتلال الايطالي اى أنه ذاق مرارة الإحتلال التى يريد أن يسقيها لإرتريا ٠

ايطاليا :

فعلى الرغم من الهزيمه فى الحرب وعلى الرغم من قرار مؤتمر الصلح بالتنازل عن ممتلكاتها فى أفريقيا ، فإننا نجدها تبتكر شيئاً جديداً وهو الوصاية على ممتلكاتها السابقة ونجد من يتعاطف معها فى ذلك مجددين المبدأ الاستعمارى (المصالح المشتركه) ٠

فرنسا :

لاتريد أن تستقل الممتلكات الإيطاليه على الرغم من توصية مؤتمر الصلح فإننا نجدها تتعاطف مع إيطاليا لاحباً فيها ولكن حرصاً على ممتلكاتها خشية المطالبه بالإستقلال وبالذات فى شمال افريقيا كذلك فاننا نجدها فى مقابل ذلك فانها تطالب بفزان وهى أقرب المناطق إلى تونس٠

الولايات المتحده الامريكيه :

خرجت الولايات المتحده الامريكيه من الحرب العالميه الثانيه كأحدى أكبر قوتين فى العالم فلم لايكون لها نصيب من الممتلكات وفرض الوصايه حتى ولو كانت فرصتها هى إرتريا فموقع إرتريا كان يغرى الولايات المتحدة الأمريكيه ولهذا نجدها تارة تنادى بمبدأ الوصاية الدولية أو الجماعية ثم تسحب اقتراحها هذا وسيتضح فيما بعد ماكانت ترمى من ورائه ومايدور فى الكواليس [illegible]اقيات ثنائية بينها وبين أثيوبيا ٠

منتدي الكتب والمطبوعات

الاتحاد السوفيتى :

أيضا خرج الإتحاد السوفيتى من الحرب العالمية الثانية كأحد أكبر قوتين فى العالم وكان يريد الوصاية على مستعمرات إيطاليا، والاتحاد السوفيتى كان يريد المياه الدافئة بأى شكل من الأشكال فما أجمل مدخل البحر الأحمر الجنوبى بالنسبه له وهذا ما فعله بعد ذلك فى أيامنا الحاضره .

بريطانيا :

فكل ما كان يهمها هو مصالحها ومصالحها وحدها فقط فلتذهب مصر والسودان وأثيوبيا وارتريا إلى الجحيم ولكن لتبق مصالحها هى دائما الباقية والدائمة فمن أجل مصالحها نادت بتقسيم إرتريا ومن أجل مصالحها ظهرت الفتنه الطائفيه فى إرتريا وذكتها الادارة البريطانية الموجودة فى إرتريا والتى لم تظهر الا فى هذا العهد بتحريض أثيوبيا ومساعدة بريطانيا .

كان هذا هو الموقف الدولى للقضية قبل أن تطرح على هيئة الأمم المتحده ورأينا قبل ذلك الموقف الداخلى فى ارتريا وكيف ان القوى الاستعماريه أيضا قد أثرت فيه تأثيرا كبيرا وحتى أكتوبر ١٩٤٧ لم يكن مجلس وزراء الخارجيه قد وصل الى حل بشأن المستعمرات الايطاليه السابقه .

وازداد تضارب آراء ووجهات نظر الدول الاربع بشأن مصير إرتريا وتنفيذاً لما جاء فى معاهدة الصلح مع إيطاليا فى ١٠ فبراير ١٩٤٧ ، والتصريح الملحق بهذه المعاهده فى التاريخ نفسه بأن لنواب وزراء الخارجية فى الدول الأربع أن يرسلوا لجانا إلى أية

منتدى الكتب والمطبوعات

مستعمره من المستعمرات الإيطاليه السابقه لتزويدهم بالمعلومات الـــتى يريدونها عنها وللوقوف على رغبات سكان المستعمرات فى مصيرهم .

لجنـــة التحقيق الرباعيــــه : (١)

شكل نواب وزراء الخارجية فى ٢٠ أكتوبر ١٩٤٧ لجنه تحقيق رباعية تضم الأربعة دول التى يمثلها مجلس نواب وزراء الخارجيه فى هـذه الدول (امريكا ، الإتحاد السوفيتى ، بريطانيـا ، فرنســا) .

وكان رئيس الوفد الأمريكى "جون ارلنجتون أتر John Erlington Utter

ورئيس الوفد السوفيتى "أرتيمى فيودورفيتش فيدورف Artemy Feodorovitch Feodorof

ورئيس الوفد البريطانى " فرانك إد موند ستافورد Frank Edmond Stofford

ورئيس الوفد الفرنسى "ايتين بوران دى روزييه Etienne Burin Des Roziers

ومما يجدر الإشارة إليه أنه باستثناء ستافورد رئيـس الوفـد البريطانى الذى عمل فى افريقيـا بوصفه مستشارا فى الحكومه الاثيوبيه ، لم يكن رؤساء الوفود الأخرى على خبرة أو معرفة بالأقاليم الأفريقيه مثل إرتريا ، فقد كان " أتـر " رئيس الوفد الامريكى من رجال البنوك وقضى بضعـــة أشهــــــر فقط فى شمال افريقيا ، كما كان " دى روزييه " رئيـس الوفد الفرنسى دبلوماسيـا محترفا وعمل فقط فى البلاد الغربيه ، أما فيودورف رئيس السوفيتى فكان عسكريا وجاء مؤخـــرا من منشوريـــا

(I) Repert of the United Nations commissian for Eritrea, General Assembly Vol I. Reprinted with , A Preface by the Eritream liberatian Frant September I977.PP.3-I30.
وهو يحتوى على تقرير اللجنه الرباعيه كاملا منذ التأسيس حتى التقرير النهائى

وحسب التعليمات الصادرة إلى اللجنة ، كانت مهمتها هي جمع المعلومات اللازمة عن مسألة ما يجرى بشأن المستعمرات الايطاليه السابقة وتزويد نواب وزراء الخارجية بهذه المعلومات والوقوف على آراء السكان المحليين على أن يشمل ما يجمعونه معلومات عن الأحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى كل مستعمرة ، وكذلك رغبات السكان ومايحقق رفاهيتهم ويحفظ السلام والأمن ، ولتأدية هذا الغرض تزور اللجنه كل واحدة من المستعمرات الإيطاليه السابقه وتقوم بتحقيقاتها فى المكان الذى تزوره ولها الحق فى المداولة مع الادارة الموجودة والموظفين والهيئات المنظمه والسكان فى المستعمرات دون النظر إلى جنسياتهم ، كما أن لها أن تستقى معلومات من أى مصدر فى المستعمرات ترى أنه ضرورى لتزويدها بالبيانات المتصله بتحقيقها ، على أنه يجب بأوسع قدرة ممكنه لعطاء كل قطاعات السكان المحليين الفرصه ليعبروا عن آرائهم ، وحتى تتأكد اللجنه من ذلك عليها أن تزور المراكز التى يسهل كثيرا تجمع الناس فيها عن غيرها ، وتقوم بالتعاون مع السلطات المحليه باعداد جدول مواعيد الانتقالات وخط للسير المحلى والترتيبات الفنية وعلى اللجنه أن تنهى أعمالها بما فى ذلك تقديم تقاريرها إلى نواب وزراء الخارجية فى مدة لاتقل عن ستة شهور ولاتزيد على سبعة وذلك من وقت مغادرة اللجنة لندن ٠

وفى ٢١ أكتوبر ١٩٤٧ عقدت لجنة التحقيق أول اجتماعاتها فى لندن لدراسة المهمة المكلفة بها ، ثم غادرت لندن فى ٨ نوفمبر بطريق الجو إلى إرتريا واتخذت مقرها فى أسمره منذ ١٢ نوفمبر وشكلت لجنة سياسية واجتماعية تتألف من ممثلين عن كل وفد من الوفود الأربعة لجمع المعلومات عن الأحوال السياسية والاجتماعية فى إرتريا وتقديم تقرير عنها إلى لجنة التحقيق ، وكان بفضل الوثائق التى قدمت إلى أعضاء اللجنه السياسيه والاجتماعيه أن حصلت لجنه التحقيق على المعلومات التى تضمنها تقريرها عن ارتريا كما حصلت على معلوماتها من

منتدى الكتب والمطبوعات

البيانات التى قدمتها اليها المنظمات والهيئات المختلفه (الأحزاب) وكذلك الأفراد ثم اجابات الأدارة العسكريه البريطانيه على قائمه من الاسئلة قدمت اليها ومن مقابلات مع الموظفين البريطانيين وافراد غيرهم للاستماع الى مالديهم من معلومات .

والجدير بالذكر أنه منذ ان تشكلت لجنة التحقيق وتبين انها تعتزم زيارة المستعمرات الايطاليه السابقة لمعرفة رغبات الأهالى قبل تقرير مصيرهم بذلت كل من الحكومة الاثيوبية والحزب الذى يمثلها الحزب الاتحادى ، والادارة العسكرية البريطانية والحزب الذى يؤيده ، والايطاليين المقيمين بارتريا والحزب الموالى لايطاليا ، كل بذل نشاطا ملحوظا وكأنها دعاية انتخابية وذلك من أجل التأثير على الرأى العام فى ارتريا وتوجيهه بمختلف الوسائل والطرق سواء بالترغيب أو بالتهديد سواء للانضمام الى اثيوبيا أو طلب الوصاية البريطانية أو الوصاية الايطاليه .

أما عن التقرير فقد جاء فى عدة أبواب حوى كل باب عدة فصول وهو يكاد يتطابق مع أحد تقارير الادارة البريطانية المرسل الى وزارة الحربية البريطانية عام ١٩٤٢ بنفس الاحصائيات والارقام[1] وان دل ذلك على شىء فانما يدل على أن عمل اللجنة لم يكن دقيقا بل اخذت بكل وجهة النظر البريطانية دون تدقيق او تمحيص من جانبها للبحث عن الحقيقة ولعل ذلك قد يكون بأيعاز من الادارة البريطانية .

وفيما يلى شرح لأهم ما جاء فى هذه الأبواب :

الباب الأول : وقد انفرد بالمقدمة التى ضمت رئاسة الوفود المتجهه الى ارتريا وتاريخ الجلسة الأولى وتاريخ مغادرة لندن الى ارتريا .

الباب الثانى : الفصل الأول : تناول الطريقة التى اعتمدتها اللجنه لتحديد الأوضاع السياسية وقد وضح أن اللجنه قد شكلت لجنة سياسية واجتماعية تضم ممثلين عن كل الوفود الأربعة المشاركه ، وقد كلفت هذه اللجنه بجمع المعلومات اللازمة وتقديم تقرير حول الأوضاع السياسية والاجتماعية فى ارتريا وذلك كمرفق خطه على كانت قد أخرت من قبل وكانت المصادر التى رجعت اللجنه

(I) W.O 230/I06/I88372 Repart on the Admisustration of the Occuepied Enemy Territory of Eritrea For the pariod I st January to 30 th June I942

انظر الملحق رقم (١)

اليها لاعداد تقريرها تتكون من :

١ — الوثائق المقدمه اليهم والبيانات التي اوليت أمامهم سواء من قبل الأفراد أو المنظمات .

٢ — الأجوبة التي حصلوا عليها من الادارة العسكرية البريطانيه ردا على اسئلة خطيه كانت قد وجهت اليها .

٣ — اللقاءات التي تمت مع موظفين بريطانيين وأشخاص آخرين .

٤ — وبما أن المعلومات المقدمه قد تنوعت مصادرها ، لذلك كان من المتعذر على اللجنة التحقق من صحة جميع ما ورد بها .

(وهذه المصادر هي التي أفادت اللجنة المنبثقه من اللجنه الأساسيه في كتابة الفصول الآتيه من فصول التقرير) .

الفصل الثاني : وقد جاء عنوانه المكان في هذا الفصل تناول التقرير(١) السكان الارتريون وقد قسمهم التقرير الى أربع جماعات اجتماعيه تحتل كل واحدة منها منطقة جغرافيه متميزه وتتصف بصفات خاصة بها سواء من حيث اللغة او من حيث الدين او طريقة المعيشه .

وجاء التقسيم كمايلي :

* الجماعة الأولى : وهي تضم مجموعة القرويين الذين يقطنون الهضبة الأرتريه ويبلغ عددهم ٣٨٠٫٠٠٠ نسمه تقريبا (١) ويعيشون على الزراعة ويتكلمون التجرينيه ويرتبطون بالكنيسة القبطيه .

---

(١) جميع الأرقام التي وردت بالتقرير غير مضبوطه أو صحيحه وذلك بسبب أن الادارة البريطانيه هي التي أعطت هذه الأرقام مستنده الى احصائيات قديمه ولم تكن قد قامت باجراء احصائيات وتعدادات حديثه .

* الجماعة الثانيه : وهى التى تتألف من قبائل رحل ونصف رحالة منتشرة بين الحدود السودانيه والبحر الأحمر وهى تعيش أيضا فى حالة البدواة على طول السهل الساحلى والهضاب المجاوره وحتى خليج زولا " Zoula " فى الجنوب ويبلغ تعداد أفرادها ٣٢٠ر٠٠٠ نسمه تقريبا يعيشون من تربية الحيوان ومنتجاته وهم من أصل عربى ويتكلمون التيجريه ويدينون بالاسلام ٠

* الجماعة الثالثة : وهى القبائل التى تسكن السهول الساحليه الواقعة فى جنوبى زولا الممتده حتى السفح الشرقى لهضبة إرتريا ولايتجاوز عدد افرادها ١٠٥ر٠٠٠ نسمه هم فى غالبيتهم من الرعاة الرحل ومن أصل عربى ويتكلمون الدنكلى أو الساهو ويدينون بالاسلام ٠

* الجماعة الرابعة : وهى القبائل التى تسكن أقصى جنوب غربى إرتريا ولايتجاوز عدد افرادها عن ٤٠ر٠٠٠ نسمه هم بشكل رئيسى من الفلاحين والحضر ومن أصل زنجى واللغه التى يستخدمونها فهى البازا أو الباريا ويدين أفرادها بالاسلام وأقليه وثنيه ٠

والى جانب هذه الجماعات القبليه التى تقيم فى الأجزاء الريفيه من إرتريا لابد من ذكر السكان الارتريين الذين يعيشون فى مراكز المدن فقد أورد التقرير أن هناك مايقرب من ١٥٨ر٠٠٠ إرترى ممن يمكن اعتبارهم من سكان المدن من بينهم ٩٥ر٠٠٠ نسمه فى أسمرا و ٢٥ر٠٠٠ فى مصوع ٠ ولم تتوافر لدى اللجنة أيه معلومات رسميه عن الأصل الاجتماعى لهذه المجموعات الحضريه أو الاعمال التى يمارسونها باستثناء مايتعلق منها باسمرا ٠ وعلى هذا فإن اللجنة قدرت سكان إرتريا بـ ١ر٠٦٢ر٥١٨ نسمه من بينهم ١ر٠٠٥ر٨٨٢ من سكان إرتريا الأصليين ٠

منتدي الكتب والمطبوعات

وأن الباحث يرى أن هذه النسبه غير صحيحة تماما فقد قصدت الادارة ...... البريطانية التى استقى منها المعلومات أن توضح للجنة أن عدد سكان ارتريا ضئيل حتى يمكنهـا من الأشراف عليهم أو تقسيم ارتريا ، وكذلك فان التقرير أيضا قد جمعه اعضاء اللجنه من أقـوال روءساء المقاطعات والقبائل وكذلك فإن روءساء القبائل كانوا عاده مايذكرون تعدادا أقـل مـن الحقيقه خوفا من الضرائب .

(٢) السكان الأجانب وقد تناولهم التقرير :

أ - السكان الأوربيون وقد قدرهم بحوالى ٢٦٢ر٢٧ شخصا منهم ٢٦٢٦٦ ايطاليـا والباقين انجليز .

ب - السكان من غير الأوربين : وقد تناولهم التقرير كالآتى : ٠٠٠ر١٢ شخصا اثيوبيا ، وجاليه عربيه تتألف من ٩٠٠٠ شخص ، ٢٠٠٠ سودانـــى ، ٣٠٠٠ نيجيرى ، وجاليتان صغيرتان من الهنود ٢٠٠ شخص ، ٧٠٠ شخص صومالـــى .

الفصـــل الثالـث :
عنوانه التركيب الاجتماعى والجماعات المكونه للاقليم ونظام الملكيه وقـد صـــنفهم التقرير على أساس :

١ - المجتمع الريفى وقد صنفهم التقرير على أساس الجماعات التى تسكن القرى ودياناتهم ولغتهـــم (كما ورد فى الفصل السابق)

٢ - مجتمع المدن : وقد وضح التقرير ان الطلب المتزايد على اليد العامله ادى الى خلق حركه نـزوح من الريف الى المـــدينه وادى الى تدفق الاثيوبين وباقـــى الجنسيات المختلفه التى ورد أيضا ذكرها ، ونوه التقرير عن وضع الجاليـــه الايطاليه ومكانتها المتميزه فى كل مدينة تتواجد فيها . وأنــه لايوجـــد أى

منتدى الكتب والمطبوعات

تجانس بين سكان المدن الأرتريين فهؤلاء السكان يأتون من القرى ومن القبائل المجاوره .

الفصل الرابع :
وعنوانه الأحزاب السياسية والجمعيات الدينيه والاجتماعيه والتنظيمات المختلفه نشاطاتها ، اوضاعها القانونيه ، حقوقها الديمقراطيه .

وقد تناول التقرير :

أ — المنظمات الوطنيه وقد أدرج تحت هذا العنوان الأحزاب السياسيه الأرتريه وكيفيه نشأتها وانتمائها وهى :

١ — الحزب الاتحادى .

٢ — الرابطة الاسلامية .

٣ — الحزب التقدمى .

٤ — الحزب الموالى لايطاليا .

٥ — الحزب الوطنى الاسلامى .

ب — المنظمات الأرتريه الأخرى وتتمثل فى اتحاد المحاربين القدماء .

جـ — المنظمات الايطاليه وقد أورد التقرير على أنها تعتبر بشكل عام المنظمه الممثله للجالية الايطاليه فى ارتريا وهذه المنظمات الإيطاليه قد تقدمت إلى اللجنة بعدد من المطالب تتلخص برامجها بالمطالبة بالوصاية الإيطالية على ارتريا نظراً للتجربة التى اكتسبتها ايطاليا اثناء ادارتها للاقليم والعمل الذى اتمته خلال تلك الفترة وقد ذكر التقرير ان حوالى ٢٥٠٠ ايطالى ينتظمون فى احزاب سياسيه مماثله للأحزاب الموجودة فى ايطاليا

منتدى الكتب والمطبوعات

(الحزب الشيوعى ، الاشتراكى ، الليبرالى ، الجمهورى ، الديمقراطــــــى ، حزب العمال الاشتراكى) ثم هناك رابطة الاتحاد الايطالى الارترى .

د — المنظمات الايطاليه الأخرى وهى التى لاتشارك فى الحياة السياسيه فى البلاد مــن منظمات ايطاليــه اجتماعيه ، ثقافيه ، رياضيه مهنيــه مختلفه يبدو أنهــــا تطالب جميعا بوصاية إيطاليه على الأقليم .

هـ — الجاليات الأجنبيةً : وقد أبدت هذه الجاليات أنها لاتريد ابداء الرأى بشأن مستقبل ارتريا وكل ما تتمناه هو ضمان مصالحها الخاصة وذلك حتى لاتخسر أى طرف من الأطراف سواء الارتريين أو الاثيوبيين أو البريطانيين أو الايطاليين .

و — المنظمات الدينيه : وهى التى تندرج تحت الديانتين الاسلاميه والمسيحيه .

الفصــــل الخامس :
×××××××××××××××××× وعنوانــــه : الصحافة الارتريه

وقد صنفها التقرير الى مرحلتين :

١ — فى ظل الحكم الايطالى وقد جاء بالتقرير انه كانت تصدر فى ارتريا نشره رسميــــــه باللغات الايطاليه والتجرينيه والعربيه حتى عام ١٩٢٨ ثم بعد هذا التاريــــخ بدأت تصدر فى ارتريا صحيفه واحده ، وان كانت هناك بعض النشرات القبليـــــه ولكنها كانت تصدر باللغة الايطاليه فقط وذلك لارغام الاهالى على زيادة معرفــــه اللغـــة الايطاليـــة

٢ — فى ظل الحكم البريطانى : وقد أورد التقرير انه فى هذه الفترة تصدر ستة عشـــــر صحيفه منها صحيفتان يوميتان وعشره اسبوعيه وواحده نصف شهريه وثلاثه شهريـــه

أربع صحف يصدرها قسم الاستعلامات البريطاني واحده بالانجليزيه والثانيه بالايطاليه والثالثة بالتجرينيه والرابعة باللغة العربية .

ثم أورد التقرير أن هناك نشرات بريطانيه ونشرات ايطاليه ، علاوة على النشرات الأرتريه وهي التي تصدر بلغه أرتريا المختلفه التجرينيه واللغة العربية . وهي التي تصدرها الأحزاب ثم وضح التقرير أهمية الصحافه في الحياة السياسيه الارتريه .

الفصل السادس :

وعنوانه الجهاز الاداري والقضائي .

وقد نوه التقرير أن جميع المعلومات التي تضمنها هذا الفصل قد قدمت الى اللجنة من قبل الاداره العسكريه البريطانيه باستثناء الحالات التي بذ اكراتها بخلاف ذلك وقد أورد التقرير التنظيم الاداري لهذا الجهاز وكيفيه تطوره من الحكم الايطالي الى الحكم البريطاني ثم نوه التقرير عن القوانين التي يعمل بها .

١ — القانون الجزائري : وهي مجموعه قوانين بريطانيه .

٢ — القانون المدني وينقسم الى قوانين مدنيه ايطاليه ، قوانين عرفيه ، القانون الاسلامي

ثم نوه التقرير عن كيفيه تطبيق هذه القوانين بواسطه محاكم متباينه وأورد هذه المحاكم

أ — المحكمه العسكريه الدائمه ويشمل اختصاصها جميع القضايا العسكريه ذات الصفه الجنائيه

ب — المحكمه الابتدائيه ومحكمه الجنايات : تنظر المحكمه الابتدائيه جميع القضايا المدنيه بين الايطاليين من جانب وكل ما هو غير ايطالي من جانب آخر (ارتري أو أي جنسيه أخرى وقد ظل هذا حتى بعد الادارة البريطانيه) أما محكمه

منتدي الكتب والمطبوعات

الجنايات فهى التى تنظر إلى القضايا الجنائيه ٠

جـ — المحاكم الوطنية المحلـــية وهى التى تطبق القوانين العرفيه ٠

د — المحاكم الشرعيه وهى التى تستند فى احكامها إلى القرآن الكريم ٠

هـ — محاكم الاستئناف وهى تنظر جميع القضايا التى وردت من مختلف المحاكم السابقه٠

الفصـــل السابع : وعنوانـــه النظام العام ٠

وقد استقت اللجنـــــه المعلومات الوارد ه فى هذا الفصل من الادارة العسكريـــــه

وقد قسم التقرير النظام العام الى :

١ — الأمن الداخلى : فى ظل الحكم الايطالى وفى ظل الادارة العسكريه البريطانيه وقـــد اعطى التقرير صورة عن الجرائم التى تحدث فى ارتريا ونوعيه هذ ه الجرائم ثم اعمـــــال العنف والارهاب الطائفيه ٠

(وقد اشار التقرير بناء على معلومات الاداره بأن هناك صعوبـــه علـــى الادارة البريطانيه من حفظ الأمن الداخلى عن زمـــن الاداره الايطاليه كانـــت تحفظ بقوات وفيره من الشرطه والقوات العسكريه داخل إرتريا علاوة على أنـــه كـــان هناك از د هار اقتصادى ولم تكن تـــوجد احزاب سياسيه إرتريه (التى هى السبب فى احداث الفتنه الموجود ه فى ارتريا) ٠

٢ — أمـــن الحدود : فى ظل الحكم الإيطالى ه وفى ظل الإدارة العسكرية البريطانيـــة)

وقد أوضح التقرير أيضا عن طبيعة الحدود وأمنها فى ظل الحكم الايطالى وأن هذ ه الصورة قد تغيرت إلى حد ما فى وجود الإدارة العسكرية البريطانية وأن هنـــــاك مناوشات تجرى على الحدود بين إرتريا وأثيوبيا من خلال المهاجرين الاثيوبيـــــين ومحاولات تهريب البضائع من إرتريا واليها ٠

كذلك الحال بين المناوشات على الحدود السودانيه بسبب التنافس التقليدى المستمر بين القبائل ولكن الحالة الهادئه هى التى تسود فى أغلب الأحيان .

الباب الثالـــث :
الأوضـــاع الاقتصاديــــه

الفصـل الأول :
الطريقه التى اعتمدتها اللجنه لتحديد الأوضاع الاقتصاديه .

فينوه التقرير عن الطريقه التى اعتمدتها اللجنه لتحديد أوضاع ارتريا الاقتصاديه بـــأن شكلت لجنة للتحقيق وهى لجنه اقتصاديه موئلفـــه من مندوب عن كل دوله من الدول الأربعــــه من أجل اعداد تقرير عن الأوضاع الاقتصاديه الـــــراهنه وقد قررت ان يأخذ هذا التقرير بعين الاعتبار تطور الاقليم وبناء عليه فقد اعتمدت على عده مصادر لكى تستقى منه المعلومات لكى تستند اليه عند كتابة التقرير الاقتصـــــادى وهو الذى يمثل الفصول الآتيــه من هذه المصادر :

١ — أجابات الأسئله التى وردت للجنه من الاداره العسكريه والتى كانت قد طلبـــــت اللجنه من الاداره الاجابه على عده اسئله مطوله .

٢ — زيارات استقصاء وتحقيق فى المصانع والمخازن والموئسسات التى تمثل أهميه اقتصاديه معينـــه .

٣ — مهمات تفتيش لموانىء ومحطات سكك حديد ارتريا ومطار اسمرا

٤ — زيارات للقرى .

٥ — معلومات من موظفى الاداره ورئيس الغرفة التجاريه

غير أننى أرى أنه نظرا لاختلاف المصادر التى استقت منها المعلومات فقد حدث تضاربـــات كثيره حيث أن اللجنة كانت مطالبة بالتحقيق من جميع صحه المعطيات التى استندت اليها عند اعداد القسم الاقتصادى لهذا التقرير .

منتدى الكتب والمطبوعات

الفصـــل الثانـــى :

وعنوانـــه التركيب الاقتصادى لارتريا :

وفى هذا الفصل تحدث التقرير عن موارد ارتريا فاعطانا صورة عن أن ارتريا بلد زراعـــى من الدرجه الأولى وكذلك تعتمد على تربية المواشى والصيد الذى يشكل مصدرا هاما من مصـادر الطبيعه ٠

أما عن الصناعه فقد أورد التقرير أنه مازال مرتبطا بما تملكه البلاد من مصادر الطاقـــه غير أن هناك خمسمائـــه وواحد منشأة صناعيه (طواحين وصناعات كيمائيه ومـــدابغ ومعامـل نسيج) واذا كان سكان ارتريا ١٨ ٥ر٠٦٢ر١ نسمه منهم ٨٨٢ر٠٠٥ر١ لايعرفون عن الصناعـة شيئ وكل اهتمامهم مرتبط بالزراعه وتربيه المواشـــــى والملاحظ هنا أن التقرير ذكر عـدد الارتريين الأصليين أى أن سكان البلاد الأصليين لايعرفون الصناعه وأنما الذين يعرفون الصناعه هم المستوطنين الايطاليين ٠

وأورد التقرير أن التجارة فى إرتريـــا هى تجارة الترانزيت إلى أثيوبيا ٠

وقـد ركز التقرير فى هذا الفصل على أن إرتريا لاتستطيع أن توء من لسكانها أسبـــاب العيش الأولى ونحن هنا نختلف مع التقرير لأن هناك كثير من الدول فى العالم عامه وافريقيا خاصه أقل من ارتريا فى الموارد والسكان والمساحه وحكومات هذه الدول توفر لســكانها أسباب العيش

منتدي الكتب والمطبوعات

الفصـــل الثالـــث :
وعنـوانــه الأرض والمـــوارد الطبيعيه .

وفى هذا الفصل تحدث التقرير عن مساحة ارتريا ووضح التقرير انها تبلغ ٣٠ر٧٢٠ر٠٠٠ فدان موزعه كالآتى :

نـــوع الأرض	فـــدان	نسبه مئويه
أراضى مزروعــه	٦٤٠ر٠٠٠	٢ر٦
غابات ونباتات شوكيه	٣ر٥٠٠ر٠٠٠	١١ر١
مراعـــــــى	٢٣ر٠٠٠ر٠٠٠	٧٤ر٦
مناطق استثمار مناجم	٥٥ر٠٠٠	ر٦
أراضى بـــور	٣ر٥٢٥ر٠٠٠	١١ر١
المجمـــوع	٣٠ر٧٢٠ر٠٠٠	١٠٠٪

ثم بدأ التقرير يحدد الزراعة فى مختلف بقاع إرتريا وأنواع المحاصيل .

ثم تربية الحيوانات التى أكد التقرير أنها هى المصدر الرئيسى لثروة سكان ارتريا .

ونوه التقرير عن أماكن الصيد على أنه على طول الساحل وان حرفة الصيد لاتشغل رغـــم نشاطها عاملا هاما من عوامل الاقتصاد الارترى .

وركز التقرير عن الاحراج وأن مساحتـــه ١٢ر٥٠٠ كم٢ وأن أخشاب البنـــــاء وأخشاب التدفئه هى العنصر الرئيسى لهذه الاحراج ومنها أيضا أشجار الدوم والبخـــــور والصمغ العربى .

منتدى الكتب والمطبوعات

ونوه التقرير عن المناجم والتنقيبات التى تمت فى أماكن عديد وبخاصه النفط والذهب

والنحاس وكذلك الطاقه وتحدث التقرير عن الطاقه الكهرومائيه وأكد التقرير على أن أرتريا تمتلك طاقات كرومائيه كامنه وتوجد اماكن تساعد على اقامة محطات توليد الا أن الصعوبه الرئيسيه تكمن فى حفظ وحجز وتبخر المياه .

أما عن المصادر الأخرى للطاقة فهى غير ذات قيمه فى ارتريا .

الفصل الرابع :

عنوانه الماليه

وقد تناول التقرير بالشرح النقد والمصارف وتبديل العملات وأكد التقرير أن إرتريا تعتمد بصورة رئيسيه على الزراعة الوطنيه والصناعه اليدائيه .

كذلك تناول التقرير الموازنه وأكد انه لم تسجل الموازنه فائضا وأن الادارة البريطانيه تمنح قروضا يبلغ مجموعها ٦٧ر١٨٨ جنيها استرلينى .

أما عن فرض الرسوم ويتمثل فى ثلاث صفات هى :

تعريفه جمركيه . نظام رسوم موضوع بشكل يتحمل فيه بصوره رئيسيه السكان غير الاوربيين ثقل النفقات العامه . نظام ضرائبى يمنح معامله تفضيليه للمزارعين .

الفصل الخامس :

عنوانه التجارة والصناعة .

وقد قسم التقرير هذا الفصل إلى :

١ — التجارة فى ظل الإداره الإيطاليه السابقه:

أ — التجاره الخارجيه وقد وضح التقرير الموقع الجغرافى الذى تحتله ارتريا وانها كانت تستورد السكر والبنزين والكحول والخردوات والمصنوعات الزجاجيه

منتدى الكتب والمطبوعات

والصابون والعطور وتصدر الجلود والجلود المدبوغه واللوءلوء والبن والشعير والخضروات المجففه ٠

ب — التجاره الداخليه وضح التقرير انها لم تكن خاضعه لاى نوع من أنواع القيود ٠

٢ — التجـــــاره فى ظل الاداره البريطانيه الحاليه :

أ — التجارة الخارجيه وقد وضح التقرير أن اهم المـــــواد المستورده هى المنسوجات القطنيه المغزوله والزيوت المعدنيه وتصدر الجلود المدبوغة وجوز النخيل ومسحـــوق السمك ٠

ب — التجاره الداخليه وكانت القيود الوحيده المفروضه على ممارسة التجاره ناجمه عن :

١ — تنظيم وتحديد ارباح المستوردين واصحاب المصانع وتجار الجمله ٠

٢ — مراقبه اسعار وتقنين مادتى السكر وزيوت الطعام ٠

٣ — مراقبه اسعار الخبز الأسود ٠

٤ — حصر استيلاء وتصنيع بعض المواد بالدوله ٠

ثم تناول التقرير الصناعه فى ظل الادارة الايطاليه وقد وضح التقرير انه حتى عام ١٩٣٦ كانت هناك ثلاث ملاحــــات ومعمل لصناعه الأزرار من اللوءلوء ومعملان لصناعه العـــاج وحتى عام ١٩٤٠ اصبح هناك ٢١٩٨ منشأه صناعيه ٠

ثم تحدث التقرير عن الصناعة فى ظل الادارة البريطانيه وأظهر ان الصناعة تقلصت لاهتمام الاداره بالناحيه الزراعيه وتشجيعها ٠

منتدي الكتب والمطبوعات

الفصـــل السادس :
وعنوانه النقل والمواصلات والخدمات العامه :

وقد وضح التقرير : (أ) المواصلات والنقل :بأن ارتريا تملك :

١ - من الطرق المعبده ١١٧٦ كم وغير المعبده ٢٢٠٠ كم .

٢ - السكك الحديديه ان هناك خطا حديـــديا يربط بين مصوع واغـرادات طولـــه ٣٠٦ كم .

٣ - الموانى عصب ومصوع وان هذين الميناءين مجهزين تماما .

٤ - النقل الجوى أن المطار الوحيـد المفتوح وهو مطار اسمرا وأن هناك مهابط بديلـــه فى مصوع وعصب واغـردات وقسرع وهى مهابط وليستمطارات للطوارئ .

٥ - البريد والبرق والهــاتف وضح التقرير أن هناك ٢٥ مكتبا تخدم ارتريا بأكملها .

٦ - الاتصالات البرقيه اللاسلكيه أن هناك محطتان ارسال تحت اشراف السلطـــات العسكريه وهما محطه امباجليانـــو Amba Glliano ومحطـــه بيت جورجيس Bet Ghergis

ب - الخدمات العامه :

١ - الكهرباء وأن الانتاج الكهربائى هو ٠٠٠ر٠٠٠ر٢٠ كيلووات فى الساعه

٢ - توزيع المياه

منتدى الكتب والمطبوعات

الباب الرابع : الأوضاع الاجتماعية

الفصل الأول :
وعنوانه الطريقة المعتمدة لتحديد الأوضاع الاجتماعية الراهنة.

وقد شكلت لجنة التحقيق لجنة اجتماعية تضم ممثلين عن كل الوفود الأربعة وقد استخلص اعضاء هذه اللجنة المادة العلمية لكتابة تقريرهم من :

١ — الوثائق المقدمة اليهم والشهادات التى أدلى بها أمامهم من قبل الأفراد والمنظمات .

٢ — اجوبة الادارة العسكرية البريطانية على بعض من الاسئلة .

٣ — اللقاءات مع الموظفين .

٤ — الزيارات التى اجريت فى المدارس والمستشفيات ودور البغاء

وأيضا نظرا لتنوع هذه المصادر فاننى أرى أن يتعذر علينا التحقق من صحة جميع ما ورد بها اذ كان على اللجنة ان تتحقق من صحة جميع البيانات التى أعطيت لهم .

الفصل الثانى :
وعنوانه العمل

وقد اوضح التقرير ان هناك تفرقة عنصرية ادخلتها الادارة الايطالية فى العمل طبيعته وراتبه وحتى ساعات العمل وان الادارة البريطانية تنتهج الى حد ما هذا الأسلوب أيضا حيث أن الارترى مهدر حقه تماما .

وهناك ملاحظة أن التقرير قد أنصف الإرتريين وأظهر أن لهم حقوقا ضائعة على مدار السنوات فمنذ الاحتلال الايطالى وحقه مهدر وقد جاء الاحتلال البريطانى وابقى الحال على ما هو عليه بدلا من أن يحسن أوضاع الإرتريين .

منتدي الكتب والمطبوعات

الفصل الثالث :
التعليم

وقد أورد التقرير التعليم فى ظل الادارتين :

أ — فى ظل الادارة الايطاليه وقد تمثل فى :

١ — تعليم الايطاليين وأوضح التقرير أن هناك منهج للتعليم خاص بالايطاليين فقط ويخضع لوزارة التعليم فى روما ٠

٢ — تعليم الارتريين أن كان هناك عشرون مدرسة ابتدائية واثنين من المدارس المهنيه وأن المنهج التعليمى كان يتلخص فى كتاب واحد كان يدرس فى كل صف وهو يتضمن المعلومات العامة فقط

ب — فى ظل الإدارة البريطانية :

١ — تعليم الإيطاليين فقد احتفظت الادارة البريطانيه بنفس النظام السابق مع حرص الاداره على حذف كل مايتعلق بالفاشستيه من هذه المناهج وظلت أيضا تابعه لوزارة التعليم فى روما ٠

٢ — تعليم الارتريين: استبدلت الادارة العسكريه البريطانيه المنهج بمنهج آخر تعليمى يتم التعليم فيه بلغات البلاد الأصليه وهى التجرينيه والعربيه وافتتحت عدة مدارس حتى أصبح هناك ٥٩ مدرسه ابتدائيه ومدرسه متوسطه ومعهد لاعداد المعلمين الإرتريين ٠

ملاحظة سريعة نجد أيضا أن التقرير قد ذكر سلبيات التعليم فى العهد الإيطالى ومحاولة الاداره البريطانيه بالتقدم بالتعليم ولكن أغفل التقرير أن يذكر لنا السبب فى ذلك وهو أن الاداره البريطانيه كانت تريد موظفين يعملون فى الإدارة البريطانيه فكان لابد من افتتاح المدارس لتعليم الإرتريين القراءة والكتابة وكان لابد لهذه المدارس من معلمين ولهذا فتتحت

منتدى الكتب والمطبوعات

معهد المعلمين أما عن المناهج باللغة العربيه والتجرينيه حتى تقضى على الايطاليه وبعد ذلك نجد أن الاداره البريطانيه قد أدخلت اللغه الانجليزيه

الفصل الرابع :

عنوانه : الصحه العامه :

وضح التقرير تنظيم الخدمات الطبيه فمن ناحيه العاملين فى المؤسسات الطبيه فقد ذكر التقرير أن هناك ٢٣ طبيبا ايطاليا كانوا يمارسون عملهم فى ظل الاداره البريطانيه ونوه التقرير أيضا عن الادارة البريطانيه كانت تعمل على مكافحة الأمراض والوقايه منها وذلك عن طريق :

١ — النظافة العامه
٢ — تفتيش ورقابه المواد الغذائيه
٣ — مراقبه التموين بالمياه
٤ — مكافحة الملاريا
٥ — التلقيح والتطعيم ضد الأمراض المختلفه
٦ — مراقبه البغاء

الفصل الخامس :

عنوانه : الحياه المادية والمعنوية

وقد صنف التقرير الضمان الاجتماعى والمساعدات بالنسبه الى :

(١) الأوربيون : فقد اورد أن هناك شركات للضمان الاجتماعى بالنسبه للأوربيين وأن المساعدات والعون تأتى من :

أ — الصليب الأحمر .

منتدى الكتب والمطبوعات

ب — الصندوق الايطالى لتقديم المساعده .

جـ ـ المؤسسات التى تشرف عليها الكنيسه الكاثوليكيه

د ـ الجمعيه الخيريه للأطفال اللقطاء التى أسستها الجمعيه الايطاليه الارتريه

(٢) الإرتريون : وقد وضح التقرير أن الضمان الاجتماعى تقدمه الادارة البريطانيه العسكريه الى مايقارب من ألف ارترى من المعوزين وغير القادرين على العمل وان المؤسسات التى تقدم بهذا الضمان بالنسبه للارتريين هى المنظمات الاسلاميه والمسيحيه وجمعيه اسعاد أطفال ارتريا ، وصندوق مساعدة المحاربين القدماء .

وقد أورد التقرير شروط الحياة المعنويه وحقوق الانسان والحريات الأساسيه وتتمثل فى :

١ ـ حريه المعتقدات الدينيه

٢ ـ حريه التعبير من الصحافه والاجتماعات وحريه المجتمع .

٣ ـ المساواة العرقيه .

الباب الخامس : الاستماع إلى الأحزاب السياسية والمنظمات وممثلى السكان

الفصل الأول : عنوانه : الطريقة المعتمدة لتحديد وجهات نظر الأهالى والأحزاب السياسية .

وقد أفرد التقرير أن اللجنة اعتمدت منذ وصولها إلى أسمرا عن طريق بيان وزعته على الصحف والاجتماعات التى استمعت فيها الى كل ممثلى الأحزاب والى الاستماع إلى أى فرد يريد الادلاء ببيانات ، وأنها استمعت إلى ممثلين عن عشرين جماعة و٣٦ منظمه مهنيه علاوة على بعض الأفراد

منتدي الكتب والمطبوعات

الفصل الثاني : نتائج استفتاء الأحزاب السياسية والمنظمات الأخرى .

وقد استمعت اللجنة إلى :

أولا : الايطاليون والمولدون (وهم الذين ولدوا في إرتريا أو كان أحد الوالدين ايطاليا والآخر إرتريا) وكانت تتألف من :

أ - الهيئة الممثلة لإيطالي إرتريا

ب - الأحزاب السياسية الإيطالية

ج - الإتحاد الإيطالي الإرتري

د - المنظمات الثقافيه والاجتماعيه والمهنيه

وكلها تتطالب بوحدة ارتريا واقامة وصاية ايطاليه على ارتريا .

ثانيا : الارتريون : وقد استمعت اللجنة إلى الإرتريين ويتمثلون في :

أ - الحزب الإتحادي ويطالب بالوحدة مع أثيوبيا .

ب - الرابطة الإسلامية الإرتريه وتطلب استقلال إرتريا أو الوصاية الدولية

ج - الحزب التقدمي ويطلب وحدة ارتريا واستقلال إرتريا التدريجي تحت اشراف الأمم المتحدة

د - حزب إرتريا الموالي لايطاليا ويطلب وصاية إيطالية

هـ - الحزب الوطني الاسلامي بمصوع : وحده ارتريا واستقلالها بعد وصايه بريطانيه .

منتدى الكتب والمطبوعات

الفصل الثالث : ويضم تقريرين عن ارتريا مقدمين من قبل :

أ – تقرير من وفد بريطانيا والولايات المتحدة الامريكيه بناء على نتائج الاستماع الى مثلى البلاد

ب – تقرير من وفد الاتحاد السوفيتى وفرنسا بناء على نتائج الاستماع الى مثلى البلاد .

وقد اورد التقرير البريطانى الامريكى على أن الأحزاب تمثل الآتى بالنسبه لسكان أرتريا :

٤٤ر٨ ٪	الحزب الاتحادى
٤٠ر٥ ٪	للرابطة الإسلامية
٩ر٢ ٪	للحزب الموالى لايطاليا
٤ر٤ ٪	للحزب التقدمى
١ر١ ٪	للحزب الوطنى الاسلامى

أما تقديرات الوفد السوفيتى والفرنسى فتمثل الآتى بالنسبه لسكان ارتريا

٤٧ر٨ ٪	للحزب الاتحادى
٣٠ر٩ ٪	للرابطه الاسلاميه
١٠ر٧ ٪	للحزب الموالى لايطاليا
٩ر٣ ٪	للحزب التقدمى الحر
١ر٠ ٪	للحزب الوطنى الاسلامى

الفصل الرابع : وعنوانه نتائج التحقيق مع سكان عدد من القرى اختارتها اللجنه.

وفى هذا الفصل فإن تقرير اللجنه قد وضح أنه كان هناك زيارات لعدد من القرى التى تم اختيارها عشوائيا وتم استجواب ٥٧ شخصا عشوائيا أيضا من مختلف هذه القرى وطرح عليهم

منتدى الكتب والمطبوعات

ـــــــوء الا واحد يتعلق بمستقبل ارتريا فكانت اجاباتهم كالاتى :

- خمسه الاستقلال التام
- خمس وثلاثون الوحده مع اثيوبيـــــــا
- اثنان الوصاية البريطانية
- تسعه الوصاية الإيطاليه
- سته لم يعبروا عن أى رأى

الفصـــل الخامس :
استنتاجات عامة مقدمة من اللجنة

وقد ورد بهذه الاستنتاجات أنه مـــازالت التقاليد الدينيه فى إرتريا قوية وأنه لازالت هناك بقايا نظام اقطاعى فى البلاد وان الأوضاع السياسيه والاجتماعيه أوضاع ابتدائيه ويرجـــع هذا إلى ضعف مستوى التعليم والعزله التى تعيشها القرى .

أما الأحزاب السياسيه فهى لم تبلغ درجه النضوج لتكون قدوة صالحة للرأى العام فى البلد وأن اقتصادها متعب للغايه متخلف فى الـــــزراعه والصناعه البدائيه اليدويه .

أما عن مستقبل البلاد فان ممثلى السكان قد أثرت فيهم النزعـــــات الدينيه وقد اتفقوا على شيىء واحد فقط هو عدم تقطيع أوصال البلد .

وبهذا الاستنتاج أختتم التقرير العام للجنه الأربعه ولكن كان هناك تقريرين منفصلـــين مقدمين من وفد الولايات المتحده الأمريكيه وبريطانيا من جانب

ووفد الإتحاد السوفيتى وفرنسا من جانب آخر وقد ظهر الخلاف واضحاً وجلياً بين هذيـــن التقريرين .

منتدى الكتب والمطبوعات

وقد ظهر الإختلاف الواضح فى تقدير نسبة الأحزاب بالنسبه لإرتريا

فاختلاف الأرقام فقط يظهر التناقض الواضح بين التقريرين وأنني أرى أن كلا التقريرين كانا يغلب عليهما الآراء الشخصيه والمصالح ولم يكن يخدم الإرتريين ولم تكن هذه هي وجهات نظر الأرتريين التي خرجت اللجنه لمعرفه رأيهم بدليل التضاربات الواضحه في التقريرين ويرجع هذا الى ماقامت به الحكومة الاثيوبيه لحسم استطلاعات اللجنه الرباعيه لمصلحتها الا أن النتيجه كانت مخيبه لها ومن هنا زاد نشاط منظم الإندنيبت (الشفتا) والتي سبق أن تعرضت لها في الفصل الثالث من نشاطات ارهابيه وعمليات اغتيالات واسعه وحرائق بين صفوف المواطنين والمقيمين في ارتريا وحملهم على تأييد المخططات الأثيوبيه وكذلك استهدفت نشاطات الاندنيت الارهابيه على التأثير في الرأى العام الدولي وايهامه بأن الحزب الاتحادى يتمتع بتأييد اغلب المواطنين الارتريين ولهذا جاءت نتيجه استفصاء لجنه التحقيق الرباعيه مخيبه دون شك لزعماء الحزب الاتحادى الذين كانوا يعتقدون حتى هذا الوقت انهم لايلقون مقاومه الا من المسلمين فلجأوا إلى الاندنيت للتأثير على الدول الأربعه وذلك باظهار قوة الحزب الاتحادى ولكنهم بدلا من ذلك اظهروا ضغينه بدأت تفرق بين الارترى وأخيه الارترى (١) .

نتائج لجنة التحقيق الرباعيه :

عرض تقرير اللجنة الرباعية على مؤتمر وزراء الخارجية بباريس في سبتمبر ١٩٤٨ وعكست مناقشات المجلس الخلافات بين الدول الأربع بصور مصير المستعمرات الايطاليه السابقه وهي الخلافات التي مهد لها تقرير اللجنه نفسه وفيما يتعلق بارتريا فقد اتضحت من خلال المناقشات مواقف الوفود الأربعه على النحو التالي :

١ - الموقف البريطاني : وضع الوفد البريطاني مقترحاته السابقه (والتي كانت ترى تقسيم ارتريا بين اثيوبيا والسودان فيضم القسم الشرقي إلى اثيوبيا والقسم الغربي الى

(١) د. عبد الملك عوده المرجع السابق ص٤٢٦

منتدى الكتب والمطبوعات

السودان (١) جانبا واقترح وضع ارتريا تحت إدارة أثيوبيا لمدة عشر سنوات على أن يشكل مجلس استشارى لمساعدة تلك الادارة ويضم ممثلين عن ايطاليا واحدى الدول الاسلاميه ودول أخرى غير استعماريه وذلك لبث الطمأنينه فى نفوس المسلمين والأقليه الايطاليه هناك .

٢ - الموقف الامريكى : اقترح الوفد الامريكى ضم جنوب إرتريا (أى دنكاليا Donkalia وسراى وسراى Serai وأكلى قزازى Akelli Guzeu إلى اثيوبيا فورا على أن يبت فى مصير بقيه المستعمره بعد عام واحد .

٣ - الموقف الفرنسى : أيد الوفد الفرنسى الاقتراح الامريكى بضم جنوب إرتريا إلى أثيوبيا ليصبح لأثيوبيا منفذ الى البحر الأحمر عن طريق عصب ولكنه حبذ اقامة وصايه ايطاليه على شمال ارتريا بشرط ضم مدينه روقاته Rukata الى الصومال الفرنسى .

٤ - الموقف السوفيتى : أما الوفد السوفيتى فبعد أن جدد فى بادىء الأمر اقتراحه السابق بوضع ارتريا تحت الوصايه الايطاليه عاد فأيد اقتراح الولايات المتحده الامريكيه الاصلى بشأن وضع المستعمرات الايطاليه كافة تحت الوصايه الجماعيه للأمم المتحده .

---

(١) يقال أن حزب الأمة فى السودان الموالى للطائفة المهديه قد اعترض على ضم أجزاء من ارتريا الى شرقى السودان بحجه أن اضافة قبائل غرب ارتريا الموالين للطائفة الختميه سيرجح كفه الختميه فى السودان ولذا ضغط حزب الأمه على بريطانيا لالغاء مشروع التقسيم المقترح Trevoskis: op cit P 90

ولكننا لا نصدق ما قاله تريفاسكيس .

منتدى الكتب والمطبوعات

وهكذا نجد ان المواقف تغيرت وتضاربت فنجد أن تقرير اللجنه الرباعيه ثم ماتلاه من مناقشات قد زاد الوضع تعقيداً فى إرتريا بدلاً من حل هذا الوضع ، ويبدو أنه كانت تدور فى الكواليس الاتفاقات التى كانت تزيد تعقد الموقف فالموقف البريطانى قد تغير من قبل مناقشة الوضع ولجنة التحقيق الى موقف آخر ربما لأن الحكومه البريطانيه قد علمت أنه لا أمل لها فى ارتريا .

كذلك الموقف الامريكى الذى كان يرى وضع إرتريا تحت الوصايه الدوليه تغير الموقف تجاه وأصبحت الولايات المتحده الامريكيه تنادى بضم جنوب إرتريا إلى اثيوبيا وفورا ومن هنا يجعلنا تتبع الموقف الامريكى الذى سوف يكون له تأثيره الواضح والفعال فى تغيير جريات الأمور بل والتغيير الجذرى فى تاريخ إرتريا نفسه وأن دل ذلك على شىء فإنما من وجهه نظرى إلى انه كان بدايه تقارب وجهات النظر الاثيوبيه الامريكيه التى سوف تظهر آثارها فيما بعد .

كذلك الموقف الفرنسى فبعد أن كانت تطلب وصايه ايطاليه على ارتريا تغير الوضع أيضا وأصبحت تنادى بضم جنوب ارتريا الى اثيوبيا وذلك فى مقابل ماهو هذا المقابل الا تعارض اثيوبيا بضم ورقاته الى الصومال الفرنسى محاوله لكسب الود الاثيوبى .

أما الموقف السوفيتى فاننى أرى أنه تحول هو الآخر بعد ان وجد ان الأمور تسير فى غير هواه فنادى بأن تكون الوصايه للأمم المتحده .

وهكذا كان التضارب وهكذا كان مصير شعب لايهم من قريب ولامن بعيد أيه دوله .

وازداد تعذر الوصول الى اتفاق بشأن المستعمرات الايطاليه خاصه ارتريا فقد قرر مجلس وزراء الخارجيه فى ١٥ سبتمبر ١٩٤٨ احالة الموضوع برمته الى هيئة الأمم المتحده .

منتدي الكتب والمطبوعات

الفصل الخامس

الأمم المتحدة والمسألة الإرترية

أبريل ١٩٤٩م

١ـ الموقف العام للمستعمرات الإيطالية .

٢ـ موقف الأحزاب الإرترية في الأمم المتحدة .

٣ـ مشروع بيفن ـ سفورتزا .

٤ـ نتائج فشل المشروع .

٥ـ قرار الجمعية العامة .

٦ـ تعقيب وتحليل .

منتدي الكتب والمطبوعات

الموقف العام للمستعمرات الايطالية :

ما كاد يحل شهر أبريل عام ١٩٤٩ حتى تجدد الاهتمام بمشكلة المستعمرات الإيطالية السابقة ، فأرسلت الحكومة الإيطالية إلى الجمعية العامة مذكرة أشارت فيها إلى أن إرتريا لم تكن فى يوم من الأيام ملكاً لأثيوبيا وأنه لم يسكنها أثيوبيون من قبل وقالت أن سبعين ألـــف إيطالى كانوا يقيمون فى إرتريا عام ١٩٣٩ ويرجع اليهم الفضل فى كثير من المنشآت التى تمت فى مصوع وأسمره واغردات وكـرن حتى أصبحت هذه البلاد مدنا تكاد أن تكون أوربية ، ثـــم تحدثت المذكرة عن خطر تقسيم ارتريا وخلصت الى القول بأن اخضاع هذه المستعمرات لأثيوبيا التى تقل عنها فى المدنية والرقى يعتبر رجوعا الى الوراء وقضاء على ما قدمته ايطاليا مـــن أعمال فى تلك البلاد[1] .

ومن هذه المذكرة يتضح لنا أولا أن إيطاليا تسعى جاهدة للعودة إلى إرتريا ، وثانيا أنها (ايطاليا) علمت تماما نوايا أثيوبيا فكإنما أرادت أن يعلم العالم كله أنها هى صاحبـة الفضل فى انشاء ارتريا الحديثة ، وكأن ارتريا تركة يتقاسمونها ويتنازعون عليها .

وصرح " الكونت كارلو سفورتزا Carlo Sfortza " وزير خارجية ايطاليا فـــى مؤتمر صحفى عقده فى واشنطن " ان من الخطر منح أثيوبيا الوصاية[2] على جزء من ارتريا لأن

(I) Devidson, B: op. cit, p I20.

(٢) كانت أثيوبيا تطالب بضم إرتريا كلها إلى أثيوبيا أو الوحدة معها وهذا واضح من تأثير حزب الاتحاد على الشعب الارترى .

مثل هذه الوصاية عبء قد تنوء به اكتافها ومسئولية أكبر من أن تتحملها(١) فضلا عن أنه ليس من العدل أن يحرم الإيطاليون من أسمره ومصوع وهم الذين بنوهما فى سبيل ارضاء أثيوبيا " ثم قال " لقد اعترفت مرة بأن لامبراطور أثيوبيا حقوقا أدبية تزيد على حقوق حاكم ارتريا ولكنى لا أعتقد أن من صالح أثيوبيا أن تحمل على كتفيها عبئا قد لا تستطيع أن تتحمله كما لا أعتقد أن إرضاء أثيوبيا يجب أن يكون على حساب أبناء الإيطاليين وأحفادهم ، الذين ينتمون الآن لافريقيا تماما كما ينتمى اليها سكان رأس الرجاء الصالح والترنسفال "(٢) .

وهنا أيضا تظهر المصالح الإستعمارية فى كلام وزير الخارجية الإيطالى أى أنه لوجود ايطاليين فى إرتريا يعطيهم هذا الحق فى أن تظل تبعية إرتريا لايطاليا ويظل استعمار إيطاليا لإرتريا وأصبح الاستعمار حق مكتسب يعلن على الملأ كذلك تقسيم المستعمرات أصبح شيئا كأنه معترفا به فى قوله إرضاء أثيوبيا على حساب أبناء إيطاليا .

غير أن " الرأس أمرو Ameru " وزير أثيوبيا المفوض فى واشنطن لم يلبث أن أدلى بتصريح أكد فيه أن بسط الوصاية الايطالية على أى جزء من إرتريا سيكون بمثابة خطر مباشر على السلام فى الشرق الأوسط تضطر أثيوبيا من جرائه إلى اتخاذ التدابير الفورية لدفع الغزو الإيطالى الذى لا مفر منه وحمل على إيطاليا لمطالبها بالهيمنة على إرتريا ، كما حمل على " الكونت كارلو " لقوله ان الإيطاليين أقدر من الأثيوبيين على إقامة حكومة رشيدة فى إرتريا

---

(١) عندما هاجمت ايطاليا أثيوبيا فى عام ١٩٣٦ فكانت الحجة الايطالية لعدوانها أنها جاءت لكى تمدين الشعب الأثيوبى وتجعله يجارى الحضارة والمدنية أسوة بجارتهم ارتريا التى هى قطعة من أوربا بفضل الايطاليين .

(2) Devidson, B: op. cit, p I2I.

منتدى الكتب والمطبوعات

وأن مسئولية الحكم فى إرتريا مسئولية أكبر من أن تتحملها أثيوبيا (١) .

وهنا أيضا نجد أن الرأس أمرو يهاجم ايطاليا لأنه قال أن ارتريا وحكمها مسئولية أكبر من أن تتحملها ارتريا وفى الواقع هذه حقيقة فإن أثيوبيا بعد الحرب العالمية الثانية كانت تعد دولة محرره إذ أن هزيمة ايطاليا هى السبب فى تحررها علاوة على أنها كانت ترزح تحت النظام الإقطاعى فكان من باب أولى أن تتجه أثيوبيا لإعادة تنظيمها داخليا قبل أن تطالب بضم إرتريا وهى كانت تجد أن ضم ارتريا سيفتح لها أبوابا اقتصادية وذلك لحاجتها الى منفذ على البحر (ولكن ضم إرتريا لم يفتح لاثيوبيا الا المتاعب) .

والواقع أن مشكلة المستعمرات الإيطالية كانت وقتئذ موضع مناقشات اللجنة السياسية بالجمعية العامة للأمم المتحدة حيث أخذت وفود الدول تعرض وجهات نظرها المختلفة بشأن مصير تلك المستعمرات .

ففى ٩ أبريل ١٩٤٩ ألقى " جروميكو " وزير خارجية الاتحاد السوفيتى خطابا أمام اللجنة السياسية بالجمعية العامة للأمم المتحدة واستعرض فيه موقف الإتحاد السوفيتى من مشكلة المستعمرات الإيطالية منذ سبتمبر ١٩٤٥ ثم أخذ يهاجم الدول الغربية (بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الامريكية) بأنها دول استعمارية تسعى إلى انشاء قواعد عسكرية فى شمال وشرق افريقيا للاعتداء على الإتحاد السوفيتى وأنها اتفقت فيما بينهم على تقسيم المستعمرات الإيطالية ، واستشهد على ذلك بأن " مستر هكتور مكنيل Hector Mcneil " وزير الدولة والمندوب البريطانى فى اللجنة السياسية قد أعلن بتاريخ ٢١ فبراير ١٩٤٩ فى

منتدى الكتب والمطبوعات

(I) U. N, A / C.1 / S R 239.

مجلس العموم بأن ادارة طرابلس وبرقة سوف تنتقل من وزارة الحربية الى وزارة الخارجيـــة[1] واقترح " جروميكو " أن توضع ليبيا وارتريا والصومال الايطالى تحت وصاية الأمم المتحدة ويقوم مجلس الوصاية بتعيين حاكم أو مدير لكل مستعمرة بحيث يكون مسئولاً أمامه وأن يشكل مجلس استشارى لمساعدته ، ويضم ممثلين لبريطانيا والاتحاد السوفيتى وفرنسا وايطاليا والولايات المتحدة الامريكية ، وفيما يتعلق بارتريا طالب بضرورة حصول تنازلات اقليمية لصالح أثيوبيا مما يمكنها من أن يكون لها منفذاً إلى البحر عن طريق عصب[2] .

وقد رد " هكتور مكنيل " على خطاب جروميكو بأنه ينطوى على هجوم دعائى عنيف .

وفى هذه الأثناء كانت الأحزاب الإرترية المعارضة للوحدة مع أثيوبيا أو المؤيدة لها قد رأت أن تسمع صوتها للأمم المتحدة فقرر حزب الرابطة الإسلامية والحزب الإرترى الموالـــى لايطاليا والحزب الاتحادى والرابطة الايطالية الارترية أن ترسل كل منها وفدا الى الأمم المتحدة لهذا الغرض[3] .

وأصدرت اللجنة السياسية للأمم المتحدة فى ١١ أبريل ١٩٤٩ قرارا باحالة مطالب ممثلى الأحزاب السياسية والوفود لبحثها فى لجنة فرعية منبثقة من اللجنة السياسية تتكون من البرازيل ومصر وفرنسا وهايتى والهند ونيوزيلنده والنرويج والاتحاد السوفيتى وبريطانيا والولايات المتحدة الامريكية على أن يقدم ممثلو الأحزاب السياسية مطالبهم فى موعد لا يتجاوز ٢٣ أبريل ١٩٤٩[4] .

(I) U. N, A / C.1 / S R 240.
(2) U. N, A / C.1 / S R 240.
(3) Treveskis: op. cit, p 90.
(4) U. N, A / C.1 / S R 435.

منتدي الكتب والمطبوعات

واجتمعت اللجنة الفرعية فى الفترة من ١٢ حتى ٢٦ أبريل ١٩٤٩ وشكلت فى اجتماعها بتاريخ ١٢ أبريل مجموعة عمل من النرويج والبرازيل وهايتى لفحص أوراق اعتماد ممثلى الأحزاب والحصول منهم على معلومات جديدة لتضاف الى ما ورد بتقرير لجنة التحقيق الرباعية ومن ثم سألت مجموعة العمل كل وفد من الوفود التى التقت بها عددا من الأسئلة تتعلق بعضوية المنظمة التى يمثلها ونشاطها وتقييم أهميتها بالنسبة للأحزاب الأخرى وعرض تقرير مجموعة العمل المبدئى على اللجنة الفرعية فى ١٩ أبريل وكان من نتيجته أن أوصت اللجنة الفرعية بأن تستمع اللجنة السياسية لوفود أحزاب الرابطة الاسلامية والحزب الموالى لايطاليا والرابطة الارترية والحزب الاتحادى(١) .

موقف الأحزاب الارترية فى الأمم المتحدة :

أولا : رأى الرابطة الاسلامية :

كان وفد الرابطة الاسلامية مكونا من سكرتيرها العام " الشيخ ابراهيم سلطان ، والشيخ محمد عثمان الحيونى والحاج ابراهيم محمد على " وقد توقف الوفد بالقاهرة وهو فى طريقه إلى نيويورك واجتمعوا "بالسيد / عبد الرحمن عزام " أمين عام جامعة الدول العربية وطلبوا اليه تعيين ضابط اتصال لينقل إلى الجامعة أنباء إرتريا ويكون خير دليل على رغبتها فى تخليصها من المصير الذى يُراد بها وقد رحب أمين الجامعة بهذا الاقتراح ووعد بتحقيقه فى الوقت المناسب ، كما أبلغ وفد الرابطة الإسلامية أن الجامعة العربية أرسلت تعليماتها إلى الوفود العربية فى هيئة الأمم ليقفوا إلى جانب شعب إرتريا فى تحقيق أمانيه(٢) .

(I) U. N: A / C.1 / Sc. I4/6.

(٢) حامد صالح تركى : المرجع السابق ، ص ٢٢٣ .

منتدي الكتب والمطبوعات

وقد انتهز وفد الرابطة الاسلامية فرصة وجوده بالقاهرة فصرح رئيسه بأن حزب الرابطة ينطق بلسان أغلبية السكان وهم مسلمون يطالبون باستقلال ارتريا ويعارضون الاندماج في أثيوبيا أو الانضمام اليها وأنهم يرجون أن تؤيد الجامعة العربية والأقطار الاسلامية مطالب أغلبية سكان ارتريا المسلمين(١) .

وفي ٢٠ أبريل ١٩٤٩ أدلى رئيس وفد الرابطة الاسلامية ببيان أمام اللجنة السياسية بالجمعية العامة للأمم المتحدة فقال " ابراهيم سلطان " أن المنظمة السياسية التي يمثلها تدافع عن صالح المسلمين أي عن أغلبية الارتريين اذا كان سكان ارتريا يبلغون نحو مليونا ومائتي وخمسين ألف نسمة فان خمسة وسبعين في المائة منهم مسلمون وأن سكان ارتريا غير المسلمين ليسوا متجانسين عرقيا ولغويا أو دينيا ولو أن الأقباط أنفسهم مختلطون بالمسلمين(٢) واستطرد بعد ذلك بالكلام عن تاريخ ارتريا ونوه أن البلاد قد حكمتها دول مختلفة لقرون الا أنها لم تكن على الإطلاق جزء من أثيوبيا وإذا نفذ اقتراح ضم إرتريا إلى أثيوبيا فان ذلك سيكون دون شك منافياً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة الذي يضمن حق الشعوب في اختيار حكوماتها ، وأن إرتريا ليست لها مصالح اقتصادية كبيرة مع أثيوبيا ومن الناحية الجغرافية فإن مينائي مصوع وعصب لن يمنحا أثيوبيا منفذا إلى البحر بسبب النفقات الباهظة التي يتكلفها النقل عبر الطرق الممتدة اليهما وذلك عكس المزايا التي يمكن أن تجنيها التجارة الأثيوبية من ميناء جيبوتي بالصومال الفرنسي (في ذلك الوقت) ونظرا لعدم وجود أية روابط عرقية ودينية وتاريخية أو اقتصادية مع أثيوبيا ، فإن المسلمين الإرتريين يعارضون بشدة ضم إرتريا إلى أثيوبيا ويناشدون الأمم المتحدة أن تمنح بلادهم الإستقلال ، إذ أن ضم إرتريا

---

(١) حامد صالح تركي : المرجع السابق ، ص ٢٢٣ .

(2) U. N: A / C.1 / S R. 247.

منتدى مكتبة الكتب والمطبوعات

إلى أثيوبيا سيؤدى إلى صراعات دامية ولسوف تتبع أثيوبيا سياسة القمع هناك وترتكب أعمال العنف ضد أعضاء الرابطة الاسلامية ، ومما ينهض دليلا على ذلك اغتيال " الشيخ عبد القادر محمد صالح كبيرى " وهو على أهبة السفر الى الجمعية العامة للأمم المتحدة بوصفه رئيسا للرابطة الاسلامية بارتريا .

وهنا نجد أن الوثائق الامريكية تعترف بهذه الواقعة وتدين حزب الاتحاد بأنه هو المتهم باغتيال "الشيخ عبد القادر " إذ قد وجد البوليس البريطانى بطاقات عضوية مكتوب عليها (أثيوبيا أو الموت) مع بعض الأشخاص أثناء القبض على المشبوهين بعد اجتماع سياسى[١].

ثم ألقى ممثل الرابطة الإسلامية ملخصا عن الأحوال العامة فى إرتريا من النواحى الإقتصادية والجغرافية والعرقية وهى (فى رأيه) تبرر المطالبة بالإستقلال ورفض السماح بضم إرتريا إلى أثيوبيا ذلك الرفض الذى طالب به وأكده أربعة أو خمسة من الأحزاب السياسية فى إرتريا (وهى حزب الرابطة الاسلامية ، الحزب التقدمى الليبرالى ، الحزب الموالى لايطاليا والحزب الوطنى الاسلامى ، والرابطة الارترية الايطالية) وقال أيضا أن إرتريا تتألف من ٢٩٣ قبيلة منها ١٩٧ قبيلة مسلمة صرفة على حين أن ٩٥ قبيلة أخرى تقيم بالهضبة المرتفعة تضم مسلمين ومسيحيين وعلى عكس ما يقال عادة أن أغلبية سكان ارتريا مسيحيون ، فان الجزء الشرقى من إرتريا لا يوجد فيه مسيحى واحد ، كما أن أحدا من السكان لن يقبل الاندماج مع أثيوبيا وأن تسعة أعشار إرتريا يقطنها مسلمون بل أن المسيحيين الذين ينزلون بالهضبة المرتفعة المتاخمة لأثيوبيا يرفضون فكرة ضم إرتريا إلى هذه البلاد ، والحقيقة أن الرغبة فى

(I) The Department of State, Washington, Division of African Affairs, control 8528, Rec'd August 22, I949 8650.00/8 - I949 From Addis Ababa to secretary of state No. (I7 August I9,I0,a.m)

أنظر نص الوثيقة فى الملحق رقم (١٢)

منتدى الكتب والمطبوعات

الاستقلال قد أعرب عنها نحو ثمانون فى المائة من السكان الذين يعارضون أيضا أى تقسيم لإرتريا وبمجرد أن تمنح إرتريا الإستقلال ، فإن الرابطة الاسلامية تحدوها الرغبة فى السلام واقامة علاقات مع جيرانها وسوف تكون على استعداد لمنح كل الضمانات الضرورية للجاليات الأخرى المقيمة بالبلاد ومنها الجالية الإيطالية(١) .

عندئذ قام " المستر ميدهين Medhen " ممثل أثيوبيا فى الأمم المتحدة ووجه سؤالا لممثل الرابطة الاسلامية وهو : على أى أساس يقدر سكان ارتريا بمليون ومائتى وخمسين ألف نسمة ، وأن خمسة وسبعين فى المائة منهم مسلمون ؟

وكان رد ابراهيم سلطان عليه بأنه قدر عدد سكان ارتريا هكذا لأن لجنة التحقيق الرباعية هى التى قامت بذكر هذا العدد وأن تقرير اللجنة أيضا أشار بأن ثلاثمائة وخمسين ألف إرترى مسيحى يرغبون فى الإندماج مع أثيوبيا والحقيقة أن أقلية ضئيلة فقط من المسيحيين الإرتريين هى التى أعربت عن مثل هذه الرغبة وقال أيضا أن معظم سكان مقاطعات الحماسين وأكلى قوازى وسراى ليسوا من المسلمين أما أعداد أعضاء الرابطة الاسلامية فى ارتريا فهى كالتالى :

كرن ١٨٨,٦٤٠ ، اغردات ٨٧,٥٧٥ ، تسنى ٤٦٤,٤٤٥ ، برنتو ٤٦,٠٠٠ ، عدى وقرى ٢٧,٨٥٠ ، عدى قولا ١٦,٥٢٠ ، صموع والقسم الشمالى من دنكاليا ١١٠,٠٠٠ ، جنوب دنكاليا ٢٨,٠٠٠ ، أسمره والمناطق المجاورة لها ٦٧,٣٧٠ . وقد ذكر أن هذه المعلومات قد استمدت من تقرير لجنة التحقيق الرباعية .

وقام المستر " ريكمانز Ryckmans " ممثل بلجيكا فى الأمم المتحدة ووجه سؤالا إلى الشيخ ابراهيم سلطان :

منتدى الكتب والمطبوعات

(I) U. N: A / C.1 / S R 247.

عما يفضله سكان ارتريا فى حالة اذا اتخذت الجمعية العامة قرارا بوضع ارتريا تحت الوصاية بدلا من منحها الاستقلال الفورى ؟

وأجابه بأن الرابطة الاسلامية فى هذه الحالة سوف تؤيد وصاية الأمم المتحدة[1] .

ثانيا : رأى الحزب الارترى الموالى لايطاليا :

كان ممثل الحزب هو " بلاتـه محمد عبد الله " وقد استهل بيانه أمام اللجنة السياسية بأن وضح أن حزبه يرغب فى منح إرتريا الاستقلال بعد فترة معقولة من الوصاية الإيطالية وذلك للأحوال العامة الموجودة فى ارتريا فان هذه البلاد لا تستطيع أن تمارس الاستقلال بعد ، ولهذا يجب أن تحصل خلال فترة الانتقال على مساعدة دولة أوربية ، وأن ايطالية فى رأيه هى الدولة المؤهلة للقيام بهذه المهمة الصعبة وبنى اختياره لإيطاليا على عدة أسباب :

١ ـ أن اللغة الايطالية (كما تأكدت لجنة التحقيق الرباعية) هى اللغة الأوربية الوحيدة المستخدمة فى إرتريا الأمر الذى سوف ييسر تدريس هذه اللغة واستخدامها من جانب السكان .

٢ ـ إن الإلمام باللغة الايطالية سوف يمكن الشعب الإرترى تحت الوصاية الإيطالية من أن يتولى قسماً كبيراً من إدارة البلاد على حين أن الإرتريين تحت الإدارة البريطانية لا يمكنهم أن يشاركوا إلا فى الوظائف الإدارية الصغيرة فقط .

٣ ـ إن الشعب الإيطالى قد ساهم إلى حد كبير فى تطور إرتريا وأن خروجهم منها سوف

(I) U. N: A / C.1 / S R 247.

منتدى الكتب والمطبوعات

يعيق نموها (أى إرتريا) الإقتصادى .

ثم استطرد حديثه بأن مشروعات ضم إرتريا إلى أثيوبيا غير مقبولة بسبب الخصومات العنصرية العميقة التى تفصل الشعبين الإرترى والأثيوبى عن بعضهم بعضا وإن مثل هذا الحل سوف يكون أمراً مؤسفاً لأن الأثيوبيين ينظرون إلى الإرتريين باعتبارهم عنصراً وضيعاً وغير جدير بتولى الوظائف العامة الهامة كما أن فكرة تقسيم إرتريا يجب أن ترفضه لأن تطور إرتريا خلال ستين عاما من الحكم الإيطالى ، قد جعل لها كياناً سياسياً واجتماعياً واقتصادياً مما يؤهلها للسير فى طريق الإستقلال ، وأشار إلى أن شعوراً بالتعاطف مع إيطاليا ينتشر بين جميع قطاعات السكان وأن نتائج استقصاء لجنة التحقيق الرباعية نفسها لم تضعف هذا الرأى ، وفضلا عن ذلك فإن تقرير اللجنة لم يكن واضحاً بالنسبة لاتجاه السكان لأن وسائل اللجنة فى الاستقصاء كانت غير كاملة .

وأضاف " بلاته محمد عبد الله " أن تأسيس الحزب الارترى الموالى لايطاليا لم يسمح به الا قبل وصول لجنة التحقيق الرباعية بأربعين يوما فقط ، كما أنه أبلغ اللجنة بالنتائج المؤسفة للدعاية الرسمية ضد النفوذ الإيطالى فى البلاد ، وقد أشار تقرير لجنة التحقيق إلى ميل السكان للتأثر بالزعماء السياسيين والدينيين الذين تستخدمهم سلطات الاحتلال البريطانى ، وأنه فى أثناء قيام لجنة التحقيق بعملها فى إرتريا ، أوضحت الرابطة الاسلامية تفضيلها للوصاية البريطانية ، ولكن فى ٢٠ سبتمبر ١٩٤٨ غيرت موقفها وقالت إنه إذا لم تمنح إرتريا الاستقلال ، فإنها سوف تؤيد وضع إرتريا تحت وصاية الأمم المتحدة ، وعلى ذلك فإن الرابطة الإسلامية قد اتخذت بادئ ذى بدء موقفاً سياسياً معيناً بسبب الضغط الواقع عليها من الإدارة البريطانية ، ثم قامت بعد ذلك بتعديل موقفها حين استعادت قدرا من حرية التعبير وخلص ذلك كله إلى القول بأن الحزب الإرترى الموالى لايطاليا يرى وضع ارتريا

منتدى الكتب والمطبوعات

تحت الوصاية الايطالية سوف يخدم قضية العدل والحضارة(١) .

وقد وجه إلى " بلاته محمد عبد الله " سؤالا من " توفيق السويدى " ممثل العراق فى الأمم المتحدة :

ما هى النسبة المئوية التى يمثلها الحزب الارترى الموالى لايطاليا بالنسبة لسكان ارتريا ؟ فرد عليه " بلاته " أن حزبه يمثل جميع السكان المسيحيين والمسلمين على السواء . وسأله " السويدى " مرة أخرى عن تفسيره للتناقض بين ما يقوله وما جاء فى تقرير مجموعة العمل بأن حزبه لا يمثل سوى ٥ ٪ فقط من السكان ؟

فأجابه أن حزبه قد شكل فقط قبل وصول لجنة التحقيق بأربعين يوما ، ولكن منذ هذا التاريخ بلغ عدد أعضائه رقما يزيد على أربعمائة ألف عضو(٢) .

ثم سأله " هـ . كوبر H. Cooper " ممثل " ليبيريا " فى الأمم المتحدة : عن عدد الإيطاليين الأعضاء فى الحزب الارترى الموالى لايطاليا ؟؟ .
أجابه "بلاته محمد عبد الله " بأنه لا يوجد إيطالى واحد فى حزبه وأن أعضاءه جميعا من الإرتريين ، وهنا علق " كوبر " معقبا على اجابته أن هذه الإجابة لا تتفق مع قوله أن حزبه يمثل سكان ارتريا وسأله من جديد هل يوجد إيطاليون فى ارتريا ؟
فكان رده (أى بلاته) أن حزبه لا يضم إلا ارتريين فقط نظرا لاهتمامه بمستقبل ارتريا ولكنه

(I) U. N, A / C.1/ S R 247.
(١) من الملاحظ أن ممثلى الأحزاب السياسية الارترية كلهم قد أدلوا بأرقام عن عدد الأعضاء أكبر فى الحقيقة من الواقع وذلك لمحاولة اثبات أن أحزابهم هى التى تمثل النسبة الأكبر من سكان ارتريا وبالتالى أن هذه هى رغبة سكان ارتريا .

منتدى الكتب والمطبوعات

مع ذلك يؤيد الوصاية الايطالية .

ثم سأل " ل . اننونج L. Annung " مندوب الدانمرك فى الأمم المتحدة :

ما هو الحل البديل الذى يفضله الحزب الموالى لايطاليا إذا لم تقرر الأمم المتحدة إقامة وصاية إيطالية على إرتريا ؟

فرد " بلاته " قائله لأنه لا يستطيع الاجابة على هذا السؤال وأنه يحول بهذا الشأن على حكمة الأمم المتحدة ، وأضاف : أن حزبه يؤيد الوصاية الإيطالية ولا يعتبر نفسه مؤهلا لصياغة أية رغبة أخرى .

ثم وجه اليه سؤالا من " سنت لوت Saint - Lot " ممثل هايتى فى الأمم المتحدة :

ما هو رد الفعل عند أعضاء الحزب الارترى الموالى لايطاليا اذا حصلت البلاد على الاستقلال ؟

فرد عليه " بلاته " ان الارتريين لا يزالون بحاجة الى التعليم وأنهم غير مستعدين لممارسة الاستقلال التام ، ولذلك فلابد أن يحصلوا على مساعدة من بعض الدول الأوربية وهذا هو السبب الذى يجعل حزبه يدعو الى الوصاية الايطالية .

ولفت مندوب هايتى نظره الى أنه لم يجب على سؤاله ، فهل يرفض حزبه الاستقلال أم يقبله ؟

فأجاب أن ارتريا ليست مستعدة للاستقلال التام ، ومع أن حزبه يدعو الى استقلال ارتريا مستقبلا ، الا أنه يطالب بمساعدة دول أوربية فى الفترة السابقة على الاستقلال وتفضل ايطاليا للأسباب التى ذكرها من قبل(1) .

وفى ٢٥ ابريل ١٩٤٩ درست اللجنة الفرعية تقريرا مقدما من مجموعة العمل وأصدرت

(I) U. N, A / C.1 / S R 247.

منتدي الكتب والمطبوعات

فى اليوم نفسه توصية بأن تستمع اللجنة السياسية لبيانات الحزب الاتحادى فى ارتريا(١) .

ثالثا : رأى الحزب الاتحادى :

كان رئيس الوفد هو " آتوتدلا بايرو Ato Tedla Bairu "(٢) وقد ألقى بيانه فى ٢٦ أبريل ١٩٤٩ فذكر أن حزبه قد قدم فى نوفمبر ١٩٤٧ إلى لجنة التحقيق الرباعية جميع الوثائق المتعلقة بمطالب الحزب ورغباته ومطالب الشعب الإرترى بوجه عام وأن حركة الوحدة الإرترية الأثيوبية قد قامت قبل فترة طويلة من تحرير البلاد عام ١٩٤١ (للباحث رأى هنا كيف قامت قبل تحرير البلاد وأثيوبيا نفسها كانت محتلة من قبل ايطاليا منذ عام ١٩٣٦ وقبلها بعام كانت تخوض الحرب هنا مغالطة) وأنها تؤلف أقدم حركة سياسية فى إرتريا وقال أنه مهما كانت خلفية الإرتريين فإنهم مثل شعوب جميع المستعمرات الإيطالية السابقة فى أفريقيا ، يعارضون بشدة عودة الحكم الإيطالى تحت أية صورة إلى بلادهم وأن الحزب الاتحادى قد تشكل فى ٥ مايو ١٩٤١ لتحقيق أمانى الشعب الارترى ، وأنه يضم حاليا زهاء ٧٠٠,٠٠٠ عضو ويصدر مجلته الأسبوعية باسم " أثيوبيا " .

وبعد أن وصف الروابط العرقية واللغوية والدينية التى تربط إرتريا بأثيوبيا أضاف " بايرو " أن إرتريا كانت تؤلف أهم جزء فى أثيوبيا لآلاف السنين وأن المقاطعات الثلاث الوسطى : أكلى قوازى وسراى والحماسين تشتمل على ٥٦ ٪ من كل سكان ارتريا ، وأن نسبة كبيرة من سكان هذه المقاطعات الثلاث قد أعلنت تأييدها للوحدة مع أثيوبيا ، وقال أن

(I) U. N, A / C.1 / 442.

(٢) سبق أن ذكرنا أنه شاب أثيوبى الجنسية مسيحى كان يعمل بالادارة البريطانية وهو سكرتير عام الحزب الاتحادى واستوطن إرتريا وأقام بها .

منتدى الكتب والمطبوعات

الحزب الاتحادى ليس مقصورا على المسيحيين وعدّد أسماء المسلمين البارزين الذين يشكلون عنصراً هاما مؤيدا للوحدة مع أثيوبيا واستطرد قائلا أن الرابطة الإسلامية التى تقتصر عضويتها على المسلمين ولا تمثل رغبات أغلبية الشعب الارترى قد بالغت كثيرا فيما يتعلق بعدد أنصارها وأن المتحدث باسم الرابطة الاسلامية كان من أبرز زعماء الحزب الاتحادى حتى أواخر عام ١٩٤٦ الا أنه غير ولاءه لأسباب شخصية(١) .

وادعى بايرو أن الاتهامات التى وجهها ابراهيم سلطان إلى الحزب الإتحادى عن أعمال الأرهاب والاغتيالات لا أساس لها من الصحة ، ثم قال : أن رئيس ما يسمى بالحزب الموالى لإيطاليا ، قد قضى ستة شهور فى روما قبل أن يمثل أمام اللجنة السياسية ويدلى ببيانه ، وأن عضوا آخر بوفد هذا الحزب قد استخدمه الايطاليون فى ليبيا ثم بعد ذلك فى إرتريا .

بالإضافة إلى الروابط العرقية واللغوية والدينية التى تحدث عنها من قبل أشار " بايرو " إلى أن إرتريا ترتبط بأثيوبيا اقتصادياً ، إذ تصدّر أثيوبيا إليها الحبوب ، كما أن الإرتريين ينزحون إلى مناطق فى تيجراى وغوندار لاستخدامها كمراعى لمواشيهم خلال شهور عديدة من العام وخلص إلى القول بأن الحركة التى يمثلها حزبه انما تعبر تلقائيا عن جميع قطاعات المجتمع الإرترى .

---

(١) بالفعل كان الشيخ ابراهيم سلطان من زعماء الحزب الاتحادى عند تأسيسه حيث أنه لم يكن يوجد بإرتريا أية أحزاب سياسية سوى هذا الحزب ولكنه عندما وجد أن الحزب قد اتجه إلى سياسة العنف ضد المسلمين ووجد أن أثيوبيا لا تصلح معها أية وحدة فانه انفصل عن هذا الحزب وكون حزب الرابطة الاسلامية .

منتدى الكتب والمطبوعات

وقد وجه اليه سؤالا من " هـ. كوبر " ممثل ليبيريا :

كم عدد المسلمين فى حزبه ؟

وكان رد " بايرو " أن المسلمين يؤلفون ثلث أعضاء الحزب الاتحادى الذى يلقى تأييدا من جميع جهات إرتريا من كل قطاعات السكان(١) .

رابعا : رأى الرابطة الإيطالية الإرترية :

كان ممثل الرابطة الايطالية الارترية هو " فلبو كشيانى "Filippo Cascani" وهو شاب إيطالى الأب ارترى الأم ويعتبر من المولدين حيث أنه ولد وتربى وعاش حياته كلها فى إرتريا وقد قدم بيانه فى ٣ مايو ١٩٤٩ أمام اللجنة السياسية للجمعية العامة للأمم المتحدة وكان بيانه فى صورة مشروع من أجل حرية إرتريا واستقلالها حيث أن الأحزاب السياسية فى ارتريا قد أجمعت رأيها على دعم تكامل إرتريا داخل الحدود الجغرافية القائمة فى أول يناير ١٩٣٥(٢) .

وقد أيد " فلبو " وضع ارتريا تحت الوصاية الايطالية كخطوة على طريق الاستقلال وأساس لتعاون نشيط ووثيق مع أثيوبيا الجديدة والمفروض أن تكون أثيوبيا الجديدة خالية من أية مطامع قومية(٣) .

(I) U. N, A / C.1 / SR 259.

(٢) أى قبل الحرب الايطالية الأثيوبية حيث أنه بعد أن دخلت القوات الايطالية أديس أبابا فى عام ١٩٣٦ قامت باعتبار أثيوبيا أراضى ايطالية فيما وراء البحار وأدمجت البلدين تحت العلم الايطالى وطبق عليها القانون الايطالى .

منتدى الكتب والمطبوعات

(3) U. N, A / C.1 / SR 256.

أن المتتبع لموقف الأحزاب الأرترية التى طلبت أن يسمع العالم كله شكواها نجد هـا ذهبت وهى مرتمية فى أحضان الدول ، فبدلا من أن تسمع رأيها وتطلع العالم بمشكلتهم وتطالب بالاستقلال التام كما طالبوا بوحدة إرتريا نجد أن هذه الأحزاب قد اختارت أشخاصا ليمثلوها وهى رأى غير جديرين بهذه المسئولية حيث أن " تدلا بايـرو " أصلا شاب جنسيته أثيوبية وديانته المسيحية فلابد أن يكون متعاطفا مع أثيوبيا فى طلبها بضم إرتريا حـتى وإن كان يمثل حزب ارترى وأن هذا الحزب يتعاطف مع أثيوبيا ، فان كان الحزب يتعاطف مـع أثيوبيا شبرا فلابد أن يكون تدلا بايرو متعاطفا زراعا .

كذلك فإننا نجد " فلبو كشيانى " الإيطالى الأب يتعاطف مع إيطاليا وطلبها الوصاية على ارتريا وطبيعى أن يتعاطف مع ايطاليا .

ثم " بلاته محمد عبد الله " الذى كان فى زيارة لايطاليا قبيل مثوله أمام اللجنـة السياسية فإنه من غير شك قد أملى عليه فى روما البيان الذى سيلقيه أمام اللجنة السياسية .

وهكذا ذهب الإرتريون إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة لكى يستبدلوا احتـلالا باحتلال آخر بل احتدم الخلاف بينهم فى سبيل طلب كل حزب لدولة معينة أن تحتلـه ، فمنهم من كان يرى أن بريطانيا هى الأصلح ومنهم من كان يرى أنه لا بديل عن أثيوبيا ومنهم من كان يطالب بإيطاليا ويدافع عن محبـة ايطاليا .

وأنه لمن الغريب حقا أن أحد الإرتريين قد ارتضى لنفسه ولشعبه التخلف وعدم تقديـر المسئولية وأنه لا يستطيع العيش دون وصاية دولة أجنبية أى لا يريد الإستقلال حتى عندما سأله أحد مندوبى الدول عن رأيه فى الاستقلال فانه يرفض هذا الاستقلال فى سبيل رضـا دولة أخرى أن تكون وصية عليه .

منتدى الكتب والمطبوعات

ان اختلاف الإرتريين فيما بينهم وعلى مرأى من العالم كله على قضية هى من أخطر قضايا أى دولة وهى الإستقلال والحرية ليجعل الانسان يشعر بالغثيان وهو يتناول موقف كل منهم فما بالكم إذا كان هذا هو موقف الارتريين من قضيتهم فما هو موقف الدول التى تريد استعمارها وما موقف باقى الدول .

مشروع اتفاقية بيفن سفورتزا :

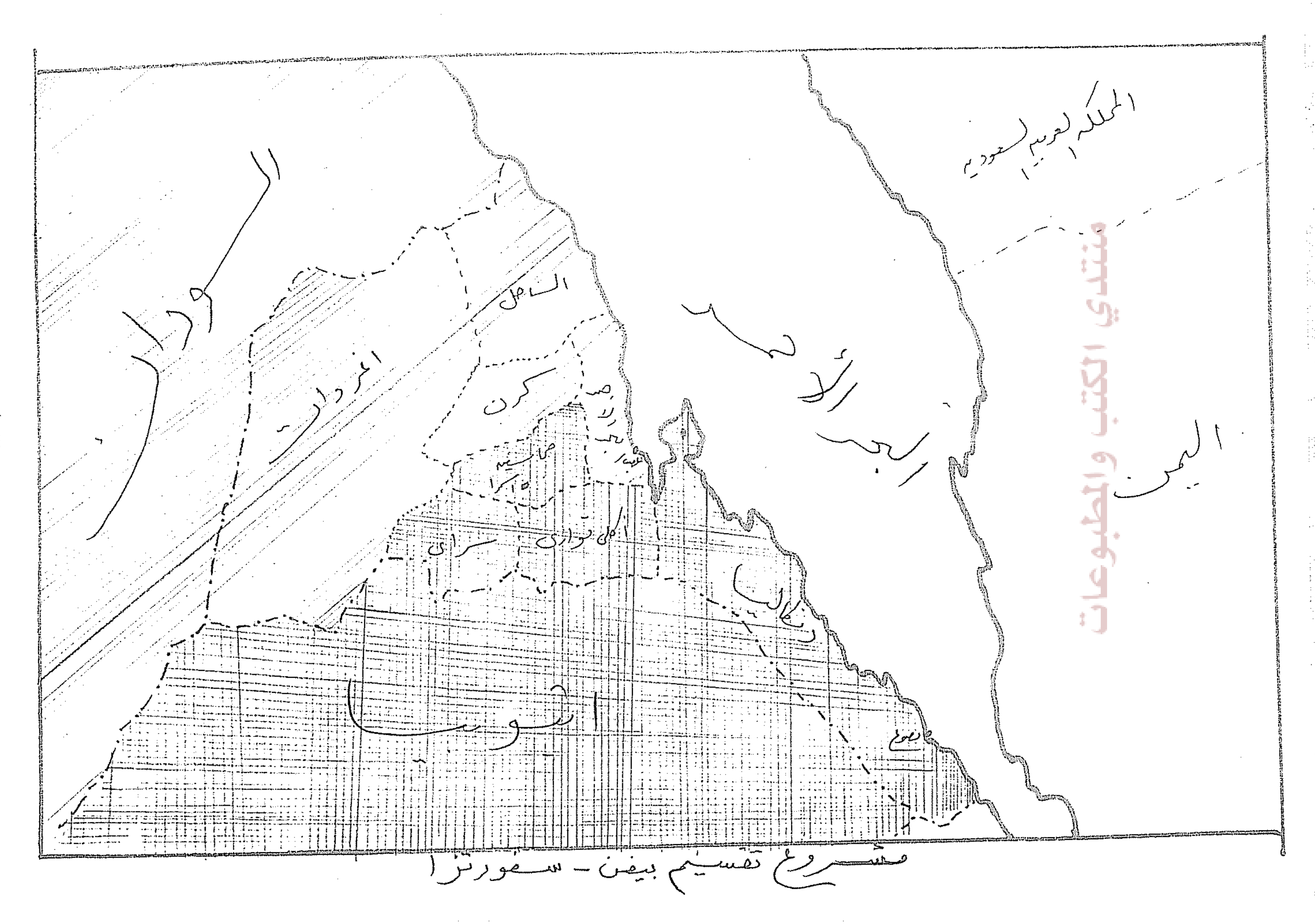
توصلت بريطانيا وإيطاليا حينئذ إلى ما يعرف باسم اتفاقية "بيفن - سفورتزا Bevin - Sfortza" نسبة إلى "أرنست بيفن" وزير الخارجية البريطانى والكونت "كارلو سفورتزا" وزير الخارجية الإيطالى وتقضى الاتفاقية بوضع الصومال الإيطالى وطرابلس تحت وصاية ايطاليا ووضع فزان تحت وصاية فرنسا وبرقة تحت وصاية بريطانيا .

أما عن إرتريا فيضم القسم الشرقى من إرتريا إلى أثيوبيا ويضم القسم الغربى منها إلى السودان أى تقسيم إرتريا كاملة بين أثيوبيا والسودان .

وفى ٣ مايو ١٩٤٩ (وهو نفس اليوم الذى أدلى فيه " فلبو كشيانى " ممثل الرابطة الايطالية ببيانه السابق) تقدم الوفد البريطانى إلى اللجنة السياسية بالجمعية العامة للأمم المتحدة بالاتفاقية فى صورة مشروع قرار(١) .

وقد هاجمت عدد من الدول هذا المشروع ووصفه " الدكتور جوزى ارتش Dr. Jose Arce " ممثل الأرجنتين فى الأمم المتحدة بأن هذا المشروع رجعى وأن كل شخص يميل إلى الاعتراف بحقوق أثيوبيا واحترامها ولكن ذلك لا يعنى الموافقة على أن توضع تحت السيادة

(I) U. N: A / C.1 / PS 205.



مشروع تقسيم بيفن - سفورتزا

منتدي الكتب والمطبوعات

الأثيوبية أراض وسكان يقاومون مثل هذا الضم وأكثر من ذلك صعوبة أن يُبتلع دون احتجاج اقتراح ضم غرب ارتريا إلى السودان ، إذ أن السودان ليس سودانا مصريا — بل أنه سودان انجليزى مصرى ومن ثم فإن ما جاء بمشروع القرار البريطانى الإيطالى بخصوص المقاطعة الغربية بإرتريا ليس إلا محاولة لضم إقليم إرترى واسع الأرجاء إلى مستعمرة تحكمها بريطانيا العظمى[1] .

وقد كانت مهاجمة ممثل الأرجنتين للفقرة الخاصة بإرتريا فقط ولم يعارض باقى المشروع ويتضح هذا من أن الكتلة اللاتينية ومن بينها الأرجنتين قد أيدت المشروع[2] البريطانى فى جملته وقد تقدمت الثمانى عشرة دولة اللاتينية بمشروع قرار مشترك بهذا المعنى فى ٤ مايو ١٩٤٩[3] .

وقد متوفود الهند والاتحاد السوفيتى والباكستان والعراق ومصر وكوستاريكا وكوبا والدومنيكان مشروعات ترمى منها إما تخفيف وطأة المقترحات البريطانية أو إزالة أثرها تماما ولكن دون جدوى ، فلقد كان مشروعا القرارين الهندى والسوفيتى يدعوان إلى وضع المستعمرات الإيطالية السابقة تحت الوصاية الجماعية للأمم المتحدة[4] .

(I) U. N: A / C.1 / PS 206.

(٢) مجموعة الكتلة اللاتينية هى : الأرجنتين — بوليفيا — البرازيل — شيلى — كولمبيا — كوستاريكا — كوبا — الدومنيكان — أكوادور — جواتيمالا — هندراوس — المكسيك — نيكاراجوا — بنما — أرجواى — برجواى — بيرو — فنزويلا .

منتدي الكتب والمطبوعات

(3) U. N: A / C.1 / 449.

(4) U. N: A / C.1 / 448.

فى حين دعا مشروع القرار الباكستانى إلى تعيين لجنة خاصة لدراسة المشكلة وتقديم تقرير عنها إلى الدورة التالية للجمعية العامة(١) .

ودعا المشروع العراقى إرسال لجنة دولية خماسية للتحقق من الرغبات الحقيقية لسكان ارتريا إزاء مستقبل بلادهم السياسى(٢) .

أما مشروع القرار المصرى فقد كان اقامة وصاية مشتركة من قبل خمس دول على ليبيا واقامة وصاية مشتركة من قبل سبع دول على الصومال ، وادماج اقليم غرب ارتريا فى السودان وشرق ارتريا مع أثيوبيا(٣) .

أما مشروع القرار المشترك الذى تقدمت به كوستاريكا وكوبا والدومنيكان فقد كان يدعو الى وضع غرب ارتريا تحت الوصاية البريطانية المصرية المشتركة(٤) .

وفى ٩ مايو ١٩٤٩ أحالت اللجنة السياسية موضوع المستعمرات الإيطالية لبحثه على لجنة فرعية من مندوبى ستة عشر دولة هى :
الأرجنتين _ أستراليا _ البرازيل _ شيلى _ الدانمرك _ مصر _ أثيوبيا _ فرنسا _ الهند _ العراق _ المكسيك _ بولندا _ جنوب أفريقيا _ الإتحاد السوفيتى _ بريطانيا _ الولايات المتحدة الأمريكية(٥) .

(I) U. N.: A / C.1 / 88I. —

(2) U. N., A / C.1 / 457. —

(3) U. N., A / C.1 / 885. —

(4) U. N., A / C.1 / I47. —

(5) U. N., A / C.1 / 459. —

منتدي الكتب والمطبوعات

وبعد أن عقدت اللجنة الفرعية أربعة اجتماعات فى يومى ١٠ و ١١ مايو ١٩٤٩ ما لبثت أن وصلت الى قرار سريع فى مساء ١١ مايو ١٩٤٩ يتناول البت فى مصير المستعمرات الإيطالية على أساس اتفاقية بيفن — سفورتزا ، ولقد أبرق الإمبراطور هيلاسلاسى فى ١٤ مايو إلى السكرتير العام للأمم المتحدة مطالباً بأن يُعاد إلى أثيوبيا إقليم إرتريا الذى كان يشكل لآلاف السنين جزءاً لا يتجزأ من بلاده (حسب قوله) وأن أثيوبيا بمطالبتها باعادة إرتريا إليها لا تسعى لضم شعوب وأراض لا تخصها ولا تفعل أكثر مما فعلته فرنسا بعد الحرب العالمية الأولى حينما طالبت بإعادة الالزاس واللورين اليها أو اليونان ، حينما طالبت باعادة جزر الرود يسكانيز[1] .

واتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة عُدتها للاقتراع على مشروع القرار البريطانى القائم على اتفاقية بيفن — سفورتزا وتحدد يوم ١٧ مايو لذلك وعند عرض المشروع للاقتراع فان الجمعية العامة عرضته فقرات أى الفقرة الخاصة ببرقة منفصلة وطرابلس منفصلة وفزان وهكذا ثم الإقتراع على المشروع بأكمله .

ففى الفقرة الخاصة ببرقة كان التصويت ٣٦ صوتا ضد ١٦ وامتناع ٦ .

وفى فقرته الخاصة بطرابلس ٣٣ صوتا ضد ١٧ وامتناع ٨ ، وفى الفقرة الخاصة بفزان ٣٠ صوت ضد ١٩ وامتناع ٩ وفى الفقرة الخاصة بالصومال ٣٥ صوتا ضد ١٩ وامتناع أربعة وفى الفقرة الخاصة بارتريا (استثناء المقاطعة الغربية) ٣٧ صوتا ضد ١١ وامتناع ١٠ عن الاقتراع ولكن المفاجأة التى حدثت عند الاقتراع على المشروع كله فقد سقط المشروع بأغلبية ٣٧ صوتا مقابل ١٤ وامتناع سبعة أصوات[2] .

منتدي الكتب والمطبوعات

(I) U. N., A / C.1 / 459.

(2) U. N., A / C.1 / 46I.

الموضـــوع	نعـــم	لا	ممتنـــع
برقـــة	٣٦	١٦	٦
طرابلـس	٣٣	١٧	٨
فـــزان	٣٠	١٩	٩
الصومال الايطالى	٣٥	١٩	٤
ارتريا (عدا المقاطعة الغربية)	٣٧	١١	١٠
المشـروع بأكملـه	١٤	٣٧	٧

وبالتحليل لهذا الاقتراع نجد أن هناك دول قد وافقت على فقرة ولم توافق على أخـرى وقد فضلت اسقاط المشروع كله حتى وان كانت توافق على فقرة أو فقرتين منه .

ويمكن تحليل ذلك الفشل الذى أصاب المشروع منذ الاقتراع عليه جملة واحدة للأسباب التاليـــة :

١ ـ أن القوى التقليدية الإستعمارية كانت وحدها هى المستفيدة من المشروع .

وبيتما كان يمكن أن يتم ذلك لو كانت أى من هذه القوى فى مركز قوى على الساحـــة الدولية إلا أن إيطاليا المهزومه وفرنسا وبريطانيا اللتان قد تزحزحتا عن موقعهما كدول عظمى كان لا يمكن للساحة الدولية أن توافق على ما يطلبون من غنائم .

٢ ـ المشروع لم يحقق ما كانت تطلبه أثيوبيا والتى كانت تعتمد على الولايات المتحدة وهـذه كانت تأمل أن ترث الإستعمار القديم وأن تحصل على بعض المكاسب من أثيوبيا لو وقفـت

منتدى الكتب والمطبوعات

بجانبها لضم إرتريا إليها .

٣ ـ أن الكتلة الشرقية والاتحاد السوفيتى وجدها بالطبع فرصة أن يعرقل إتمام المشروع لأنه يخرجه خارج اللعبة السياسية رغم أنه أصبح واقعياً إحدى القوتين العظمتين بعد الحرب العالمية الثانية .

٤ ـ أن التصويت على المشروع مجزءاً لم يكن يمثل أهمية للتدخلات ولكن عندما عرض المشروع برمته بدأت القوتين العظمتين تتدخلان لمصلحتهما أو مصلحة حلفائهما .

٥ ـ أن دول أمريكا اللاتينية ودول العالم الثالث المستقل رأت خطورة فى مثل هذا التقسيم لهذه البلدان بالإضافة إلى موقف العالم العربى والإسلامى الذى رأى أن وضع هذه البلدان تحت الحماية الإستعمارية التقليدية كفيل بتدمير صالح سكانها .

وفى ١٨ مايو صدر قرار الجمعية العامة رقم ٢٨٧ بتأجيل النظر فى مسألة المستعمرات الإيطالية السابقة حتى دورة الانعقاد الرابعة .

وأعلن "أرنست بيفن" فى ٦ يوليه ١٩٤٩ فى مجلس العموم أن الحكومة البريطانية قد تخلت عن مشروع "سفورتزا ـ بيفن" للمستعمرات الإيطالية وكانت هذه أول مرة تعلن فيها الحكومة البريطانية هذا التحول فى سياستها منذ أن خرج المشروع المذكور إلى حيز الوجود ، وقد قال "بيفن" أن الحكومة البريطانية تدرس فى الوقت الحاضر سياسة جديدة بشأن المستعمرات الإيطالية السابقة على ضوء المناقشات التى جرت فى الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة فى دورتها الأخيرة وأضاف أن تأييد الحكومة البريطانية للإتفاقية الإنجليزية

منتدي الكتب والمطبوعات

الايطالية المعروفة باسم مشروع "سفورتزا ــ بيفن" قد انتهى إلى الأبد [1] .

نتائج فشل المشروع :

كان فشل مشروع "بيفن ــ سفورتزا" مؤذنا بتغير موقف إيطاليا إزاء القضية الإرترية لمحاولة كسب التأييد الدولى فصارت تدعو منذ ذلك الوقت إلى استقلال إرتريا الفورى ، وإن هذا الاقتراح تقدمت به الرابطة الإيطالية الإرترية التى كانت فكرة أقطابها أنه فى حالة منح إرتريا الاستقلال فإن ايطاليا تستطيع أن تطويها تحت جناحها بأن تقدم اليها المساعدات المالية والإقتصادية وأن تمنحها الحماية العسكرية إذا كان ذلك ضروريا . ومن الناحية السياسية اعتقد زعماء الرابطة أن بوسعهم التحكم فى التوازن بين الطوائف والأحزاب الاسلامية والمسيحية وأنه بسبب مؤهلاتهم المتفوقة يستطيعون السيطرة على جهاز الحكومة [2] .

ولقد اجتمعت وفود أحزاب الرابطة الاسلامية والرابطة الإيطالية الإرترية والحزب الموالى لإيطاليا وطالبوا باستقلال إرتريا فوراً وبعد عودتهم إلى ارتريا عملوا على التقرب من الحزب التقدمى الحر حليف الرابطة الاسلامية القديم وسرعان ما اتحدت رسميا الأحزاب السياسية الإرترية الثلاثة المعارضة للوحدة مع أثيوبيا وهى : حزب الرابطة الاسلامية والحزب الموالى لايطاليا والحزب التقدمى الحر وكونت ما سمى " كتلة الاستقلال " أو " الجبهة المستقلة " غير أنه لم تمض فترة وجيزة على تشكيل الجبهة المستقلة حتى حدث تشكيك فى نوايا هذه الجبهة بأن لها اتصالات بإيطاليا وكان وراء هذا التشكيك بعض الأجنحة المتطرفة

منتدي الكتب والمطبوعات

(I) Trevaskis: op, cit, p. I26. —

(2) Ibid: p. 93. —

والمعادية لايطاليا علاوة على اذكاء هذه الروح من قبل الحزب الاتحادى[1] .

وفى داخل الرابطة الاسلامية قاد الجناح المتمرد " الشيخ على موسى راضى " وهو أحد أقطاب الرابطة وزعيم غير رسمى لمجموعة من القبائل كانت تنظر بعين الشك إلى صلات " ابراهيم سلطان " سكرتير عام الجبهة المستقلة بايطاليا وأصبح " الشيخ على موسى " يطالب بمنح غرب ارتريا الاستقلال التام والانفصال عن إرتريا بعد فترة من الوصاية البريطانية[2].

ويمكن تبرير ذلك بأن الإدارة البريطانية والأموال الأثيوبية قد لعبت دورا فى احداث الشقاق بين صفوف الإستقلاليين وأيا كان الأمر فقد نجم عن هذا الشقاق أن انسلخ من الرابطة الاسلامية بعض أقطابها المعارضين " لابراهيم سلطان " وعلى رأسهم الشيخ على موسى " والشيخ حمودى " وكونا الرابطة الاسلامية المستقلة أو الحزب الإسلامى المستقل[3].

قرار الدورة الرابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة :

افتتحت الجمعية العامة للأمم المتحدة دورة انعقادها الرابعة فى ٢٠ سبتمبر ١٩٤٩م وأعلن " كوف دى مرفيل Couve De Murville. " مندوب فرنسا فى الأمم المتحدة أن التركيب الديموجرافى لإرتريا واقتصادها غير المتوازن يثيران مشكلة معقدة إلا أنه من الممكن ايجاد حل لهذه المشكلة يأخذ بعين الاعتبار مطالب أثيوبيا الاقليمية ورغبات سكان ارتريا ومن بينهم الأقلية الايطالية وأن أى قرار بناء لابد أن يحصل على موافقة كل من

---

(١) حامد صالح تركى : المرجع السابق ، ص ٢١٨ .

(٢) د . راشد البراوى : الحبشة بين الاقطاع والعصر الحديث ، ص ٨٥ .

منتدى الكتب والمطبوعات

(3) Trevaskis: op, cit, p. 97.

الحكومتين الأثيوبية والإيطالية .

وأعلن " الكونت سفورتزا " أن حكومة ايطاليا تقترح منح إرتريا الاستقلال وترى أن استقلال إرتريا هو فى صالح أثيوبيا نفسها ، وأيد ذلك " السير ظفر الله خان " مندوب الباكستان فى الأمم المتحدة حيث نوه بمنح إرتريا الاستقلال وأن ضمها إلى أثيوبيا قد يهدد أثيوبيا ذاتها بالخطر وذلك لأنه قد بدا أن إرتريا بلاد ميئوس منها اقتصاديا ولهذا فإنه ليس من العدل أن تُحمّل أثيوبيا بمثل هذا العبء الثقيل[١] .

وفى ٦ أكتوبر أعلن " شارل مالك " مندوب لبنان فى الأمم المتحدة أن حكومته تؤيد منح إرتريا الاستقلال على أن تعطى أثيوبيا منفذاً إلى البحر[٢] .

وأعلن " ميدهين " (أثيوبيا) فى اليوم التالى أن اقتراح عودة إيطاليا إلى الصومال ورفض حق أثيوبيا فى المطالبة بإرتريا لا يأخذان بعين الاعتبار رغبات السكان ومصالحهم فحسب بل أيضا صالح السلام والأمن ويوجهان تهديداً مباشراً لاستقلال أثيوبيا واستطرد قائلا " إن أثيوبيا لن تسمح بأن يُضحى بها على مذبح الأمم المتحدة لإرضاء ايطاليا كما فعلت عصبة الأمم ولكنها سوف تتخذ كل الوسائل الشرعية للدفاع عن النفس المنصوص عليها فى ميثاق هيئة الأمم المتحدة "[٣]

وفى ١٠ أكتوبر ١٩٤٩ أدلى " بايرو " ممثل الحزب الاتحادى ببيان أمام اللجنة السياسية بالجمعية العامة للأمم المتحدة فذكر أن الإرتريين المسيحيين والمسلمين قد شكلوا

---

(1) U. N, A / C.1 / SR 279.

(2) U. N, A / C.1 / SR 280.

(3) U. N, A / C.1 / SR 286.

منتدي الكتب والمطبوعات

فى ٥ مايو ١٩٤٢ أول منظماتهم السياسية الرسمية وهى التى عرفت باسم الحزب الاتحادى وأن هذا الحزب يعبر عن الرأى الغالب لسكان الهضبة الوسطى ويلقى تأييد ٥٦ ٪ من كل الشعب الإرترى طبقا لتقرير لجنة التحقيق الرباعية وقال أن سكان الهضبة الوسطى قد قرروا الإتحاد مع أثيوبيا ويؤيد هذا القرار نسبة كبيرة تصل الى ٩٦ ٪ فى أسمرا العاصمة والى جانب ذلك فإن الحزب الإتحادى يلقى مساندة هامة من أهل المقاطعة الغربية ومقاطعة مصوع وساحل الدناكل ، وأكد بايرو أن إرتريا كانت دائما تشكل جزءاً من أثيوبيا ثم أخذ يهاجم الأحزاب المعارضة للوحدة مع أثيوبيا .وضرب مثلا برابطة تكونت حديثا وهى " رابطة المثقفين الإرتريين" وأعلن أن عدد أعضائها ١٤٥ شخصا فقط لا غير وأن هؤلاء المثقفين لم يحصل أياً منهم على أية شهادات ، فضلا عن أن الحزب الإرترى الموالى لإيطاليا ورابطة المحاربين القدماء والرابطة الإيطالية الارترية قد ادعت فى الدورة السابقة للجمعية العامة أنها تمثل أغلبية سكان ارتريا ، وبخصوص الحزب الوطنى الاسلامى لمصوع فقد استطرد بايرو أن دعاوى هذا الحزب لا يمكن أن تمر دون اعتراض لسبب بسيط وهو أن وفد الحزب الاسلامى المستقل لمصوع (الرابطة الاسلامية المستقلة) قد ذهب إلى ليك سكس ليقدم وجهة نظره ، وكذلك فان الحزب التقدمى الحر لا يعبر إلا عن نسبة ضئيلة من سكان الهضبة وأن هذا الحزب قد تفكك فى أعقاب أحداث مايو ١٩٤٩ (ويقصد الشقاق الذى حدث فى صفوف الرابطة الاسلامية والحزب التقدمى الحر فى أعقاب تشكيل الجبهة المستقلة) ، ولم يعد يؤيده سوى عشرين ألف شخص فقط ، أما حزب الرابطة الاسلامية فان أعضاءه طبقا لتقرير لجنة التحقيق الرباعية يمثلون ٤٠ ٪ من السكان وأن عددا من رؤساء القبائل الهامين وذوى النفوذ قد انفصلوا مؤخرا مع أتباعهم عن هذا الحزب وأضاف " بايرو " بأن كتلة الاستقلال قد تشكلت فجأة فى مايو ١٩٤٩ عندما تحققت ايطاليا من أن وضع إرتريا تحت الوصاية الايطالية سوف لا يرضى الضمير العالمى ، ونوه أيضا بأن إيطاليا تمد الحركة الإستقلالية بالأموال والنصائح حيث أن المثقفين الإيطاليين الذين يعيشون فى إرتريا سوف يسيطرون على ادارة الدولة

منتدى الكتب والمطبوعات

المستقلة المقترح انشاؤها يسمحون بالهجرة الايطالية الى ارتريا على نطاق واسع ثم نوه بان رئيس الكتلة الاستقلالية عند عودته من ليك سكسيس فى مايو ١٩٤٩ قد مر بروما للتشاور مع " السنيور دى جاسبرى De Gaspri " وخلص بايرو من ذلك كله الى الاعراب عن أمله فى التوصل الى حل صائب ، حيث أن التأخير من جانب الأمم المتحدة سوف يفسر بأنه محاولة لاعاقة تسوية المشكلة وأنها عاجزة عن حلها . وهنا وجه " هـ. كوبر " (ليبيريا) سؤالا لبايرو عما اذا كان بعض أعضاء الحزب الاتحادى قد هجروه وانضموا إلى الكتلة الاستقلالية بعد تكوينها ؟ ورد بايرو بالايجاب .

وقد كرر " ميدهين " (أثيوبيا) سؤال كوبر السابق ورد بايرو بالايجاب مرة أخرى ووجه " السير ظفر الله خان " (الباكستان) سؤالا عما إذا كان الحزب الإتحادى سيترك سكان السهل الساحلى أحراراً فى تقرير مستقبلهم بمعزل عن سكان الهضبة الوسطى ؟ رد بايرو بأن هناك وفدا يمثل السهل الساحلى وبالتأكيد سوف يطلب الوحدة مع أثيوبيا(١) (للعلم سكان السهل الساحلى الأغلبية مسلمون ولم يطلبوا فى أى وقت الانضمام أو الوحدة مع أثيوبيا) .

ثم أدلى الشيخ حمودى (ممثل الرابطة الاسلامية المستقلة) ببيانه أمام اللجنة السياسية ونوه فيه بأن الظروف السياسية والأحوال الاقتصادية الناتجة من الحرب الأخيرة ومن احتلال القوات العسكرية البريطانية لإرتريا بعد الاعتداء الإيطالى على أثيوبيا وهزيمة الفاشست قد حفزت الإرتريين على أن يشكلوا فى ٥ مايو ١٩٤١ حزباً سياسياً واجتماعياً يهدف إلى وحدة إرتريا مع أثيوبيا ، وقد اعترفت قوات الاحتلال العسكرية البريطانية بالحزب

منتدى الكتب والمطبوعات

(I) U. N, A / C.1 / S R 289

على الفور ، مما كان من نتيجته أن تعاون الحزب مع الإدارة البريطانية لصالح البلاد العام وعند نهاية الحرب اجتمع زعماء ارتريا ورؤساؤها فى أسمرا وكتبوا مذكرة مفصلة التمسوا فيها من صاحب الجلالة امبراطور أثيوبيا أن يدافع عن أمانى إرتريا الوطنية بادماج إرتريا مع أثيوبيا وعندما علم الإرتريون فى ١٥ فبراير ١٩٤٦ بموافقة ايطاليا على التنازل عن حقوقها فى المستعمرات الإيطالية السابقة ، أصبح واضحا للشعب الارترى أنه سوف يتحرر تماما من السيطرة الأجنبية ، ومن ثم فقد قرر زعماء إرتريا أن يعبروا عن آمالهم الوطنية فى مذكرة أرسلوها إلى سلطات الاحتلال وناشدوها فيها أن تؤيد وحدة إرتريا مع أثيوبيا وأن تيسر التبادل الإقتصادى بين البلدين وأنه منذ ٣٠ مارس ١٩٤٦ عقد زعماء ارتريا ورؤساؤها بالتعاون مع ممثلى الأقاليم سلسلة من المؤتمرات نوقشت فيها مشكلات البلاد وانتهت بارسال ملتمس إلى الحكومة الأثيوبية لتأييد مطلب وحدة ارتريا مع أثيوبيا وحماية الحقوق الانسانية والتقاليد الإسلامية لشعب ارتريا ، واستطرد الشيخ حمودى حديثه بأن القطاع المسيحى من الشعب الإرترى لم يوافق على هذه الشروط (وهى حماية التقاليد الاسلامية) وأصر على الوحدة غير المشروطة مع أثيوبيا وكان هذا هو السبب الرئيسى لعدم التوصل إلى اتفاق موحد بشأن خطة العمل مستقبلا وفى أثناء ذلك قرر القطاع الإسلامى من الشعب الإرترى أن يشكل جبهة اسلامية لتحقيق أمانى المسلمين الوطنية وتولى رئاسة المنظمة الاسلامية الشيخ " ابراهيم سلطان " الذى يرأس الكتلة الاستقلالية وفى ٢١ يناير ١٩٤٧ عُقد مؤتمر اسلامى عام وقرر تشكيل الرابطة الإسلامية لإرتريا بهدف التعبير عن رغبات السكان المسلمين أمام لجنة التحقيق الدولية الرباعية ثم تلا فشل الأمم المتحدة فى اتخاذ قرار بصدد المشكلة الإرترية أن اجتمع ممثلو الرابطة الاسلامية فى ليك سكس بالوفود الإرترية الأخرى التى سبق أن أيدت الوصاية واتفقوا على برنامج يطالب باستقلال إرتريا ووحدتها وقد قدمت هذه الآراء ووجهات النظر إلى اللجنة السياسية فى أعقاب بند إيطاليا المفاجئ لمطالبها بالوصاية على إرتريا المبنية على أساس مشروع " بيفن - سفورتزا " ، ولقد كان من الواضح حينئذ أن ايطاليا

ستؤيد الحركة الإستقلالية فى مقابل حصول المهاجرين الإيطاليين على المواطنة الإرترية وتلا ذلك أن تشكلت منظمة جديدة باسم " الرابطة الاسلامية المستقلة " تمييزاً لها عن الرابطة الأم التى اندمجت مع الأحزاب الموالية لايطاليا وحدد أهداف حزبه بأنها الوحدة مع أثيوبيا على أساس المساواه فى الحقوق والواجبات والإعتراف باللغة العربية والحقوق الشخصية للمسلمين مع الضمانات الملائمة لحمايتهم التى تتفق وميثاق الأمم المتحدة واعلان حقوق الانسان(١) .

وقد وجه ظفر الله خان (الباكستان) سؤالا عن تكوين الحزب وأهدافه ومدى اتفاق الأهداف والشعب الارترى :

رد عليه " الشيخ راضى " بأن الحزب تأسس فى مصوع فى سبتمبر ١٩٤٩ وأنه ليس حزبا جديدا لأن معظم أعضائه انفصلوا عن الرابطة الإسلامية وأنه يعتقد أن معظم الشعب الارترى يريد الوحدة مع أثيوبيا وأن الحزب قد حصل من وزير الخارجية الأثيوبى على تأكيدات بأن الحكومة الأثيوبية ستضمن حقوق المسلمين .

وعندما سأله " بيلر Bebler " مندوب يوغوسلافيا عما اذا كانت المشاعر التى أعرب عنها وفد الرابطة الاسلامية المستقلة أكثر انتشاراً فى الأقاليم الغربية أم فى اقليمى مصوع وعصب أجاب " الشيخ راضى " بأنه مع أن حزبه قد تأسس فى مصوع إلا أنه له أنصاراً فى أقاليم أسمره وأكلى قوازى وفى مقاطعة الدناكل وأنه يعتبر أن الآراء التى عبر عنها وفده يشاركه فيها غالبية المسلمين فى هذه المناطق(٢) .

---

(1) U. N, A / C.1 / S R 289.

(2) U. N, A / C.1 / S R 289.

منتدي الكتب والمطبوعات

وتنوعت وتعددت مشروعات القرارات التى قدمتها الوفود المختلفة منذ ٣٠ سبتمبر ١٩٤٩ من أجل التوصل إلى حل مقبول لمسألة المستعمرات الإيطالية السابقة ، وفى ١١ أكتوبر بلغ عدد مشروعات القرارات سته مقدمة من الهند والعراق وليبيريا والباكستان والإتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الأمريكية حيث تضمنت ثلاثة مشروعات منها توصيات معينة بشأن مستقبل ارتريا ومن هذه المشروعات :

١ — مشروع القرار الباكستانى ويقضى بمنح إرتريا استقلالها بعد ثلاث سنوات مع اعطاء أثيوبيا منفذاً الى البحر عن طريق عصب(١) .

٢ — مشروع القرار السوفيتى ويقضى بمنح إرتريا استقلالها بعد خمس سنوات تكون خلالها تحت وصاية الأمم المتحدة وأن تمنح أثيوبيا منفذاً إلى البحر عن طريق عصب(٢) .

٣ — مشروع القرار الأمريكى ويقضى بضم إرتريا إلى أثيوبيا فيما عدا المقاطعة الغربية فتضم إلى السودان(٣) .

وفى ١١ أكتوبر تألفت لجنة فرعية منبثقة من اللجنة السياسية وتكونت اللجنة من احدى وعشرين دولة هى : الأرجنتين — أستراليا — البرازيل — شيلى — الصين — تشيكوسلوفاكيا — الدانمرك — مصر — أثيوبيا — فرنسا — جواتيمالا — الهند — العراق — ليبيريا — المكسيك — الباكستان — بولندا — اتحاد جنوب أفريقيا — الاتحاد السوفيتى — بريطانيا — الولايات

(I) U. N, A / C.1 / S R 499.

(2) U. N, A / C.1 / S R 487.

(3) U. N, A / C.1 / S R 497.

منتدي الكتب والمطبوعات

المتحدة الأمريكية[١] .

وكانت مهمة هذه اللجنة هى بحث المشروعات المقدمة أو التى تقدم وأن تقترح مشروع قرار لتسوية مسألة المستعمرات الإيطالية السابقة فى أفريقيا وعقدت اللجنة تسعة وعشرين اجتماعاً ثم تقدمت فى أول نوفمبر ١٩٤٩ بمشروع قرار إلى اللجنة السياسية للجمعية العامة للأمم المتحدة وقد أوصى القرار فيما يتعلق بإرتريا " بتأليف لجنة لا يزيد أعضاؤها على خمسة من الدول دون تحديدها لتتثبت بصورة أوسع من رغبات سكان إرتريا وللتحقق من أفضل الطرق لمعرفة مصالحهم ودرس مسألة تقرير مصيرهم ثم اعداد تقرير للجمعية العامة يتضمن توصيات قد تراها اللجنة ملائمة لحل مشكلة إرتريا[٢] .

وفى ٥ نوفمبر أعلن الدكتور " أرتش " (مندوب الأرجنتين) أمام اللجنة السياسية أن وفد بلاده يؤيد استقلال إرتريا وأنه قدم اقتراحا بهذا المعنى إلى اللجنة الفرعية ونوه إلى أنه هناك بعض الشكوك إزاء الرغبات الحقيقية للشعب الإرترى وأن الوفد الأرجنتينى يؤيد إرسال لجنة استقصاء إلى إرتريا[٣] .

وأعرب " جوست Jooste " (مندوب جنوب أفريقيا) عن اعتقاده بأن مشكلة إرتريا تحتاج إلى مزيد من الدراسة وأشار " أكليلو Aklilou " (من الوفد الأثيوبى بالأمم المتحدة) إلى أن التوصل إلى حل للمسألة الإرترية أمر جوهرى بالنسبة للسلام والأمن فى هذا الجزء من أفريقيا وقال أن من الحقائق المعروفة أن ٦٨ ٪ على الأقل من الشعب

(I) U. N, A / C.1 / SR 493.

منتدي الكتب والمطبوعات

(2) U. N, A / C.1 / SR 522.

(3) U. N, A / C.1 / SR 3I3.

الإرترى وبخاصة سكان القسم الشرقى من إرتريا يؤيدون الوحدة مع أثيوبيا ، وقد ذكر الدكتور " فلادمير هوديك F. Houdek " (مندوب تشيكوسلوفاكيا) أن حكومته لم تغير رأيها الذى أعلنته فى الدورة السابقة للجمعية العامة وهو أن المستعمرات الإيطالية السابقة الثلاث : ليبيا وإرتريا والصومال ، يجب أن تحصل على استقلالها فوراً أو بأسرع ما يمكن[1] .

وفى ٧ نوفمبر أعلن " الدكتور محمود فوزى " (مندوب مصر) أنه لما كان من غير المحتمل أن يحصل أى حل من الحلول المقترحة بشأن إرتريا على ثلثى الأصوات لاقراره فان الوفد المصرى يرى أن الحل المقترح من قبل اللجنة الفرعية يقدم تسوية مقبولة[2] (وهو تأليف لجنة للبت فى رغبات السكان) وذكر " تسيون شى يو Tsune-chi - Yu" (مندوب الصين) أن الوفد الصينى يؤيد مطالب أثيوبيا فى الحصول على منفذ إلى البحر ولكنه يعارض ضم أى جزء من إرتريا إلى أثيوبيا ، إذا كان هذا الضم متعارضا مع رغبة السكان[3] .

وأشار " تاركيانى Tarckiani " (مندوب ايطاليا) فى ٩ نوفمبر ١٩٤٩ إلى أن حكومته اقترحت منح إرتريا الإستقلال كخطوة أولية نحو إقامة علاقات تتسم بالود والتعاون بين الشعبين الأثيوبى والإيطالى وقال أن الحكومة الايطالية قد وافقت على اقتراح تشكيل لجنة استقصاء من الأمم المتحدة للتثبت من رغبات الشعب الإرترى ولاعداد تقرير يتضمن توصياتها إلى الجمعية العامة وأن إيطاليا ستقبل القرار النهائى للجمعية العامة ويجب أن

---

(1) U. N, A / C.1 / S R 314.

(2) U. N, A / C.1 / S R 315.

(3) U. N, A / C.1 / S R 316.

منتدي الكتب والمطبوعات

تكون أثيوبيا مستعدة أيضا لتقبل هذا القرار[١] .

وطالب " فير بلوفسكى Vierblovski " (مندوب بولندا) فى ١١ نوفمبر ١٩٤٩ بمنح إرتريا الاستقلال الفورى ولابد من تحديد فترة معينة تحصل إرتريا فيها على هذا الاستقلال[٢] .

وعند هذا الحد توقفت مسألة ابداء الرأى والمناقشات لحين قرار اللجنة السياسية بالجمعية العامة للأمم المتحدة .

تعقيب وتحليل :

والواقع أن نظرة تحليليه على ما سبق من مشروعات واتجاهات وأطماع يجعلنا نخرج بالنتائج التالية :

أولا : تغير المواقف أكثر من مرة وبالذات الموقف الإيطالى والبريطانى وذلك نابع من التقارب أو التباعد لمصلحة كلا الدولتين من حل المشكلة .

ثانيا : موقف الأحزاب الإرترية التى ذهبت إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة وهى مرتمية فى أحضان الدول الأخرى وذهبوا يطالبون باحتلال دول معينة ولكل حزب دولته بدلا من أن تتحد كلمتهم ويطالبون بالإستقلال التام .

منتدي الكتب والمطبوعات

(1) U. N, A / C.1 / S R 318.

(2) U. N, A / C.1 / S R 319.

ثالثـا : مشروع بيفـن ـ سفورتزا فإننى أرى أنه يمثل جانباً من الخلاف المستمر بين القـوى الأربعة وجاء التقسيم موافقا تماما لمصالح بريطانيا ويوافق الامبراطور هيلاسلاسـى حتى يرضى طموحاته الإمبريالية وتكشف الوثائق الامريكية عن مدى التواطؤ البريطانى الأمريكى حيث أن بريطانيا كانت ترفض أولا فكرة ضم الإقليم الغربى للسودان خشـية أن يثار فيما بعد النزاع البريطانى المصرى على السيادة فى السودان ولكنها ما لبثت أن غيرت رأيها فى "مشروع بيفـن ـ سفورتزا" وأن الولايات المتحدة أعلنت أنها سـوف تساند أى اقتراح معقول يتقدم به البريطانيون بخصوص إرتريا[1] ، كما أن الوثائـق نفسها تكشف عن أن الولايات المتحدة الامريكية قد أعطت التأكيدات لأثيوبيا على ضم إرتريا لها على أن يصحب هذا الضم ضمانات من أثيوبيا لحقوق الأقليات وعودة وضـع المستوطنين الإيطاليين كسابق عهدهم[2] .

رابعا : تغير الموقف الأمريكى ففى نفس الوقت الذى واكب فشل مشروع "بيفن ـ سفورتزا" كـان صانعو السياسة الامريكية مشغولين فى وضع طرق ووسائل اكتساب واحتفاظ السيطـرة الإستراتيجية على المنطقة وذلك عن طريق أثيوبيا وأن هذه المصالح هى الـتى ساعدت فيما بعد على تبديد القضية ويتضح ذلك من خطاب أرسله وزير الدفـاع

(I) The Department of state, washington Division of Affairs, Report by james Forrestal About the African Affairs and the Middle East 53044 - Dec / 20 / I948.

أنظر نص الوثيقة فى الملاحق ملحق رقم (١٤)

منتدى الكتب والمطبوعات

(2) Report of James Forrestal op. cit.,

الامريكى " جيمس فورستال James Forrestal إلى وزير الدولة الامريكى المفوض فى الأمم المتحدة " دين اتشيسون Dean Acheson " يوضح فيه أن على الولايات المتحدة أن تستحوذ على معامل تكرير للبترول تقع بالقرب من الموارد الخام فبالنسبة للشرق الأوسط فان إرتريا هى أسلم المواقع ... وعلى هذا فان على الولايات المتحدة أن تضاعف جهدها فى التصرف فى المستعمرات الإيطالية حتى يمكن معالجة ذلك فى أتفاقيات مع الدول الصديقة الراغبة فى السيطرة على الصومال الايطالى وارتريا(١) .

وبعد هذا الخطاب بأقل من شهور قليلة قام " اكليلوها بتولد " نائب وزير الخارجية الأثيوبى ومندوب أثيوبيا فى الأمم المتحدة بزيارة دين اتشيسون فى مقر الوزارة يصحبه المستشار القانونى " جون سبنسر John Spercer " (وكان أحد المهتمين بالسياسة الخارجية الأثيوبية لسنوات طويلة) وتكشف الوثيقة الخاصة بهذه الزيارة أن الوزير اتشيسون عبر عن سرور الحكومة الأمريكية بالتسهيلات العسكرية التى سيمنحها الامبراطور للولايات المتحدة فى إرتريا بعد أن تضم إلى أثيوبيا ... ورد عليه أكليلو على لسان الامبراطور هيلاسلاسى عن رضاه بتعيين ملحق عسكرى أمريكى فى البعثة الدبلوماسية فى أديس أبابا ورفع مستوى البعثة إلى درجة سفارة(٢) .

وهكذا اقترنت السياسة الامريكية بفكرة الإستجابة للمطالب الأثيوبية وذلك فى مقابل

(I) Report of James Forrestal op. cit,

(2) Eritrea and the United Nations , Document Eritrea Information vol 4. No 3. March I982.

(Monthly Bulletin of the research & Information centre on Eritrea).

منتدى الكتب والمطبوعات

مصالحها الاستراتيجية فى إرتريا ٠

وبهذه الخلفية من الصفقات التى كانت وراء الكواليس كانت تدار الجلسات فى اللجنة السياسية بالجمعية العامة للأمم المتحدة والتى سنرى فيما بعد كيف كانت الولايات المتحدة الأمريكية صادقة فى وعودها لأثيوبيا ٠

خامسا : حتى بعد فشل المشروع نجد أن الخلافات بين الوفود الإرترية قد زادت وبدلا من أن تطالب الوفود الارترية بالاستقلال أخذت كثير من دول العالم هى التى تطالب لهم باستقلال ارتريا ٠

ومن خلال ما سبق يمكننا أن نقرر أن صراع الأحزاب الإرترية ونقص الوعى لدى الشعب الارترى وأطماع الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية كل هذا أدى الى حتمية ضياع الأمل فى أن تصبح إرتريا وطنا مستقلا لابنائه ، وهكذا تكاتف على إرتريا أبناؤها من جانب والدول الإمبريالية من جانب آخر لتتعقد القضية وتتأزم وكان يمكن أن تحل فى نهاية جلسات الجمعية العامة ٠

منتدى الكتب والمطبوعات

الفصل السادس

اللجنة الخماسية لتحقيق المشكلة الإريترية

٢١ نوفمبر ١٩٤٩ - يونيه ١٩٥٠

١ - مشروع اللجنة السياسية .

٢ - لجنة التحقيق الخماسية .

٣ - تقرير لجنة التحقيق :-

أ - مذكرة بورما والنرويج واتحاد جنوب أفريقيا

ب - مذكرة جواتيمالا وباكستان .

٤ - آثار اللجنة الخماسية .

منتدى الكتب والمطبوعات

مشروع اللجنة السياسية :

تقدمت اللجنة السياسية فى الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ١٥ نوفمبر ١٩٤٩ بمشروع قرار إلى الجمعية العامة جاء فيه "أنه بناء على الفقرة الثالثة من الملحق الحادى عشر من معاهدة الصلح المبرمة مع إيطاليا فى عام ١٩٤٧ والتى بموجبها اتفقت الدول ذات الشأن على قبول توصيات الجمعية العامة بصدد مصير مستعمرات إيطاليا السابقة وعلى اتخاذ التدابير المناسبة لتنفيذها ، ولما كانت الجمعية العامة للأمم المتحدة قد وقفت على تقرير لجنة التحقيق الرباعية واستمعت إلى الناطقين باسم هيئات تمثل جزءاً لا يستهان به من الرأى العام فى الأراضى التى يدور بشأنها البحث ، وبعد أن أخذت بعين الاعتبار مصالح سكان هذه الأقاليم ورغباتها ومصلحة السلم والأمن وآراء الحكومات التى يعنيها الأمر والأحكام المختصة الواردة فى الميثاق"... ثم أوصى مشروع القرار بأن تكون ليبيا المشتملة على برقة وطرابلس وفزان دولة مستقلة ذات سيادة ويصبح هذا الاستقلال نافذاً وبأسرع ما يمكن دون أن يتجاوز فى أية حال اليوم الأول من شهر يناير ١٩٥٢ ، وأن يكون الصومال الإيطالى دولة مستقلة ذات سيادة ويصبح هذا الاستقلال نافذا بعد عشر سنوات من تاريخ موافقة الجمعية العامة على اتفاقية الوصاية ، أما فيما يتعلق بإرتريا فقرر المشروع تأليف لجنة خماسية لتقصى الحقائق فى إرتريا (١) .

وهنا أظهر ممثل المملكة المتحدة أسفه الشديد على الفشل فى الوصول إلى قرار بخصوص إرتريا وأظهر أن الأمانة تقتضى الاعتراف بأن السبب الأساسى لتأخير القرار هو أن هذا التأخير يبدو لأغلبية الأعضاء أنه الأسلوب الوحيد الذى تتحقق به الاتفاقيات والقرارات التى

منتدى الكتب والمطبوعات

(I) U. N. Year Book 1948-1949. Chapter (Eritrea).

تؤثر على الدول الأخرى ، وقد نوه بأنه من اللائق أن يصرح علانية أن الأعضاء لم يفوا بالتزاماتهم الأدبية كاملة تجاه أثيوبيا التى كان قد وعدوها بها (أى أثيوبيا) ، وقد أيد ممثل ليبيريا الاتحاد الفيدرالى بين أثيوبيا وإرتريا وعبر عن أمله أن يتم فى المستقبل القريب كما عبر ممثل الفيلبين أيضا عن خيبة أمله فى عدم الوصول إلى قرار وقد تعرضت الاقتراحات للانتقاد من ممثلى بولندا وتشيكوسلوفاكيا والاتحاد السوفيتى ، ومع أن عدد كبير من الأعضاء اعترفوا بأن الحل المقترح من ممثل ليبيريا غير مثالى وأعلنوا عن عزمهم عن الامتناع عن التصويت على أجزاء معينة من الاقتراح ، كذلك أكد ممثل العراق على أن الاقتراح يمثل روح التعاون والمصالح السائدة ، وقد أثنى ممثل الولايات المتحدة الأمريكية على جمهور أعضاء اللجنة السياسية ووصف الاقتراح بأنه انجاز متميز(1) .

وقد قدم ممثل فرنسا مذكرة ذكر فيها أن القرار الذى سوف تتخذه الجمعية العامة للأمم المتحدة هو من أصعب القرارات التى عرضت عليها منذ تأسيسها وأكد تعاون دولته الكامل ، وأكد ممثلو كوبا وبيرو والأرجنتين على اتجاه الأعضاء نحو المصالحة وسجلوا ثقتهم فى نجاح الحل المقترح فى النهاية وهو اقتراح اللجنة الخماسية المنطوى على إرسال لجنة خماسية لتقصى الحقائق فى إرتريا .

وعارض عدد من الأعضاء وبشدة قبول القرار وأصر ممثل تشيكوسلوفاكيا على أن الدافع هو الأفكار التى شنت بها الحرب من أجل الحرية أثناء الحرب العالمية الثانية وأنه تجاهل رغبات الشعوب من أجل استقلالهم .

فى الاجتماع المائتين والخمسين للجمعية العمومية فى ٢١ نوفمبر ١٩٤٩ نوقشت

منتدى الكتب والمطبوعات

(I) U. N. Yer book I948 - I949.

مجموعة من التعديلات وأجرى التصويت وكانت نتيجته موافقة ٤٨ صوتا ضد صوت واحد وامتناع تسعة على مشروع القرار بايفاد لجنة خماسية لتقصى الحقائق فى ارتريا .

وكانت الأصوات :

مؤيدون : أفغانستان ـ الأرجنتين ـ أستراليا ـ بلجيكا ـ بوليفيا ـ البرازيل ـ بورما ـ كندا ـ شيلى ـ الصين ـ كولمبيا ـ كوستاريكا ـ كوبا ـ الدانمرك ـ جمهورية الدومنيكان ـ اكوادور ـ مصر ـ السلفادور ـ اليونان ـ جواتيمالا ـ هايتى ـ هندراوس ـ أيسلندا ـ الهند ـ العراق ـ إسرائيل ـ إيطاليا ـ لبنان ـ ليبيريا ـ لوكسمبرج ـ المكسيك ـ هولندا ـ نيكاراجوا ـ النرويج ـ باكستان ـ بنما ـ بيرو ـ الفلبين ـ السعودية ـ سوريا ـ تايلاند ـ تركيا ـ اتحاد جنوب أفريقيا ـ المملكة المتحدة ـ الولايات المتحدة ـ أوروجواى ـ فنزويلا ـ اليمن .

معترضون : أثيوبيا فقط .

ممتنعون : بيلروسيا السوفيتيه ـ تشيكوسلوفاكيا ـ فرنسا ـ نيوزيلندا ـ بولندا ـ السويد ـ أوكرانيا السوفيتيه ـ الإتحاد السوفيتى ـ يوغوسلافيا[1] .

وكان قرار الجمعية العامة كالآتى :

١ ـ تتألف لجنة لا يزيد أعضاؤها على خمسة دول هى : بورما ـ وجواتيمالا ـ والنرويج ـ والباكستان ـ واتحاد جنوب أفريقيا وذلك للتثبت بصورة أوسع من رغبات سكان إرتريا وللتحقق من أفضل الطرق والوسائل لتطوير مصلحة السكان ودرس مسألة تقرير مصيرهم واعداد تقرير للجمعية العامة مع الاقتراح أو الاقتراحات التى تراها مناسبة لحل مشكلة إرتريا .

منتدي الكتب والمطبوعات

(I) U. N: op, cit.

٢ ـ تتأكد اللجنة عند قيامها بأعباء مسئولياتها من جميع الحقائق المتعلقة بالموضوع بما فى ذلك المعلومات الخطية والشفوية من السلطة الحالية القائمة بالادارة ومن ممثلى سكان الإقليم بما فيهم الأقليات ومن الحكومات والهيئات والأفراد إذا رأت الضرورة لذلك .

وعلى اللجنة أن تأخذ بعين الاعتبار :

أ ـ رغبات سكان إرتريا وصالحهم بما فى ذلك وجهات نظر الفئات الجنسية والمذهبية والسياسية المختلفة فى جميع المقاطعات بالاقليم .

ب ـ أهلية الشعب للحكم الذاتى .

جـ ـ مصلحة السلم والأمن فى شرق أفريقيا .

د ـ حقوق أثيوبيا ومطالبها المبنية على أسس جغرافية وتاريخية وعنصرية واقتصادية بما فى ذلك حاجة أثيوبيا الشرعية الى منفذ الى البحر .

٣ ـ تأخذ اللجنة بعين الاعتبار عندما تضع توصياتها جميع الاقتراحات التى قدمت للدورة الرابعة للجمعية العامة عند بحث قضية ارتريا .

٤ ـ تجتمع اللجنة فى المركز الرئيسى للأمم المتحدة بأسرع ما يمكن ومن ثم عليها أن تسافر إلى إرتريا ولها أن تزور أماكن أخرى قد تراها ضرورية لاداء مهمتها .

٥ ـ تضع اللجنة لائحة اجراءاتها وتقدم تقريرها ومقترحاتها إلى السكرتير العام فى مدة لا تتجاوز اليوم الخامس عشر من شهر يونيه عام ١٩٥٠ حتى توزع على الأعضاء ليستطاع النظر فيها نهائيا أثناء الدورة الخامسة للجمعية العامة(١) .

منتدى الكتب والمطبوعات

(I) U. N, A / A.C 34 / 289.

لجنة التحقيق الخماسية :

تألفت اللجنة من ممثلى الدول السالف ذكرها وقد مثلها كل من

١ ـ السيد أونج خان ، والسيد مونج مونج سو (بورما) .

٢ ـ السيدان كارلاس كارسيا بوير ، وجوزيه لويس فنيورا (جواتيمالا) .

٣ ـ السيدان ارلينج كهيل وايفان لوند (النرويج) .

٤ ـ السيدان ميا ضياء الدين ، ومير محمد شيخ (باكستان) .

٥ ـ اللواء ف. هـ. ثيرون ، والسيد / ف. ح بيلجون (اتحاد جنوب أفريقيا) .

وقد بلغ مجموع أمانة سر البعثة عشرين شخصا يرأسهم السيد بطرس شميدت بوصفه الأمين الأول ومعه نائبه السيد دافيد بليكستاف(١) .

وقد عقدت اللجنة اجتماعات كثيرة ، كان منها أربعون اجتماعاً علنياً وأربعة وأربعون اجتماعاً خاصاً طيلة الاجتماع أو معظمه ، وعقد أول اجتماع فى ١٠ يناير ١٩٥٠ .

ووصلت اللجنة فى الساعة العاشرة من صباح ١٥ فبراير ١٩٥٠ إلى أسمره ورفع الأمين الأول علم للأمم المتحدة على بوابة ساحة القصر بأسمره وخطب رئيس البعثة فيمن شهدوا الاحتفال وأنشأت البعثة فريق عمل لاعداد برنامج للزيارات وأرسلت اللجنة إلى الإدارة البريطانية فى إرتريا أربعة استبيانات (طلبات للمعلومات فى النواحى السياسية والاقتصادية وتوزيع السكان العرقى)(٢)

(I) U. N, A / A.C 34 / I00.

(2) U. N: A / A.C 34 / R I7.

منتدي الكتب والمطبوعات

وبعد الاتصال مع الإدارة البريطانية أقرت البعثة فى اجتماعها الثانى عشر المنعقد فى ٢٤ فبراير ١٩٥٠ البيان التالى :

" لا تنوى البعثة أن تكشف فى الوقت الحاضر عن أية معلومات تتلقاها من الإدارة البريطانية وسوف ينحصر تداول الأوراق التى يرسلها مدير الإدارة فى دائرة ضيقة جدا ولن يكشف عن مضمونها حتى يوضع مشروع تقرير البعثة فقد يعد و ذلك ضروريا لهذا الغرض "(١) .

وبعد ذلك أرسلت الإدارة البريطانية سلسلة من الإجابات عن مراسلات اللجنة فى الاجتماع المنعقد فى ٢٥ فبراير صادقت اللجنة على البلاغ التالى :

" بلاغ من اللجنة الخماسية إلى سكان إرتريا حيث ترسل بعثة الأمم المتحدة إلى إرتريا تحياتها إلى الشعب الإرترى ، ولقد عينت الجمعية العامة للأمم المتحدة هذه البعثة وأوصتها بالتحقق من رغبات سكان إرتريا ، وعن أفضل الوسائل لتحسين أحوالهم وكلفتها برفع تقرير إلى الجمعية العامة يضم مقترحات من أجل وضع ارتريا فى المستقبل . وأن البعثة فى سبيل تنفيذ مهماتها سوف تتأكد من كل الوقائع المتاحة وتستشير السلطة الادارية القائمة والحكومات الأخرى المهتمة بالقضية وممثلى السكان بما فيهم الأقليات والمنظمات والأفراد ولذلك قررت اللجنة أن تدعو أى فرد أو مجموعة من الأفراد القاطنين فى إرتريا ممن يرغبون فى أن يرسلوا إلى البعثة فى مقرها فى أسمرا أى بيان يتعلق بالوضع المقبل لإرتريا ويمكن أن ترفق أسماء الذين يرغبون فى مراسلة البعثة فى مقرها فى أسمرا بأى بيان يتعلق بالوضع فى إرتريا ".

وكان ممثلو الفئات السياسية قد طلبوا اعطاء الضمان بالسماح لكل الأشخاص بأن يمثلوا بحرية تامة أمام البعثة وذلك بعد ادعاء أحد زعماء الأحزاب بأن الإدارة البريطانية قد منعته من المثول أمامها ، فأقرت البعثة قرارا فى اجتماعها الخامس عشر المنعقد يوم ٢٥ فبراير

منتدى الكتب والمطبوعات

(I) U. N: A / A.C 34 / R 29.

١٩٥٠ " حتى تتجنب اللجنة أى مزاعم ممكنة كالتى قدمت للبعثة فإن البعثة تطلب من الإدارة البريطانية فى إرتريا أن تنشر اعلانا للشعب تبين فيه أن الأشخاص أحرار فى أن يعبروا للجنة عن آرائهم حول مستقبل إرتريا وأن مثل هذه الآراء لن تعرضهم لأى نوع من أنواع الاضطهاد تجاه الادارة وأنهم سيلقون كل حماية ممكنة[1] .

وقد وجهت الإدارة البريطانية كتابا مؤرخا فى ٢٨ فبراير ١٩٥٠ إلى الأمين الأول لكى تلفت نظر البعثة والأهالى بملاحظاتها :

" يرغب مدير الادارة البريطانية فى التأكيد بأن كل الأشخاص القاطنين فى ارتريا يتمتعون بأقصى حد من الحرية فى أن يعبروا لبعثة الأمم المتحدة عن آرائهم حول مستقبل ارتريا وأن الادارة البريطانية ستقدم اليهم كل حماية ممكنة للتعبير عن مثل هذه الآراء سواء فى الوقت الحاضر أو فيما بعد طيلة استمرار الادارة البريطانية وبسبب الوقت المحدد المتاح للبعثة والأهمية المعطاه للعمل فانه يرغب أيضا فى التنويه بأن كل البيانات المقدمة يجب أن تتقيد بحدود وصلاحيات البعثة وأن تتألف مواد الوقائع فقط من المعلومات المطلوبة وهو يأسف لأن يشير الى أن العديد من البيانات العلنية المقدمة الى اللجنة غير صحيحة وليست ذات فائدة للجنة فى مهمتها الصعبة "[2] .

وقد نشرت الادارة البريطانية الاعلان فى الصحافة الارترية فى ١٩ مارس ١٩٥٠ .... واستمعت اللجنة إلى ممثلى مختلف الأحزاب السياسية والتجار والمنظمات الأخرى والى الكنيسة القبطية ورجال الدين المسلمين فى أسمرا[3] وقد زارت المراكز الرئيسية الأخرى فى

(I) U. N: A / A.C 34 / R 35.   2. Ibid.

منتدي الكتب والمطبوعات

إرتريا وتجولت فى الريف بكامل أعضائها وزارت الأماكن والمنشآت الأخرى ذات الأهمية .

وفى الاجتماع الرابع والعشرين للبعثة المنعقد فى ٦ أبريل ١٩٥٠ أقرت القرار التالى :

" إن بعثة الأمم المتحدة إلى ارتريا تتوجه بالشكر الى شعب ارتريا لحسن وفادته وتعاونه معها وتثنى على سلوكه خلال جلسات الاستماع الى أقوالهم سواء فى أسمرا أو فى الريف مما أسهم الى حد كبير فى انجازها لمهمتها فى هذا القطر "(١) .

ثم وجهت اللجنة الرسالة الثالثة :

" إلحاقا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٢٨٩/أ / ٣٤/ج قررت البعثة دعوة حكومات مصر وأثيوبيا وفرنسا وايطاليا والمملكة المتحدة لتعبر عن آرائها فيما يتعلق بمستقبل ارتريا وتزود البعثة بالمعلومات التى تعتقد أنها تفيدها " .

ويهمنا هنا فى المقام الأول تناول أجزاء كثيرة من مشاورات اللجنة مع حكومات المملكة المتحدة ومصر وأثيوبيا وايطاليا وفرنسا :

المشاورات مع الحكومة البريطانية :

فقد أرسل المستر ف. أى. ستافورد ضابط اتصال الادارة البريطانية بإرتريا ببيان خاص للبعثة مؤرخ فى ١٨ مارس ١٩٥٠(٢) وقد تناول فيه :

١ ـ إن الحكومة البريطانية ترى أن المناطق الشرقية والوسطى من إرتريا وهى مصوع ومديرية

منتدى الكتب والمطبوعات

(I) U. N: A / A.C 34 / R I75.

(2) U. N, A / A.C 34 / R 89.

البحر الأحمر والحماسين وأكلي قوازي وسراي يجب أن تضم إلى أثيوبيا مع ضمان لحماية الإيطاليين وبقية الأقليات الأخرى ، ... أما فيما يتعلق بالمنطقة الغربية فان حكومته ترى وجوب اتخاذ حل مختلف فهى لا ترى أن السكان يجب أن يضموا إلى أثيوبيا خلافا لارادتهم المعلنة كما لا ترى وضع هذه المنطقة تحت وصاية مختلفة بانتظار أن تكون فى المستقبل دولة منفصلة لذلك فان حكومة جلالته (أى جلالة ملك بريطانيا) أيدت وما زالت تؤيد مقترحات بضمها إلى السودان المجاور على أن هذا يبدو أفضل حل يقوم على أسس عرقيه وجغرافية ودينية .

٢ ـ أن حكومة صاحب الجلالة تؤمن إيمانا شديداً بأن اقامة دولة إرترية مستقلة ليس حلا عمليا وقد وضعت هذا الرأى ضمن اعتبارات أخرى على تجربتها بصفتها السلطة الادارية الفعلية لمدة عشر سنوات ، استطاعت خلالها أن تعطى اعتبارا كاملا لكل الحلول الممكنة وأن هذا الاقليم لم يكن ولن يكون قابلا للحياة من الوجهة الاقتصادية أبدا ، كما أنه لا يمتلك أية وحدة وطنية أو دينية أو عرقية أو لغوية أو جغرافية مما يشكل شرطا أساسيا لمثل هذه الدولة وتشترك إرتريا مع معظم الأقاليم المستعمرة فى أفريقيا فى أنها ليست نتاج نمو سياسى عضوى بل هى مزيج مصطنع من عروق وديانات شديدة التنافر أما من الناحية الجغرافية فإن المناطق الوسطى جزء من الهضبة الأثيوبية ، أما فى الجنوب فان ساحل دناكل وميناء عصب هما من الناحية الجغرافية جزء من أراضى أثيوبيا الداخلية كما أنها لا تتصل ببقية أنحاء إرتريا بغير البحر ، أما المنطقة الغربية فإن صلتها الجغرافية مع السودان .

٣ ـ هذه الوقائع تمنع حل مسألة إرتريا عن طريق وضعها تحت الوصاية لمدة محدودة على اعتبار أن مثل هذه الوصاية لن يكون لها هدف ولا غاية وعلى افتراض أن سكان إرتريا

منتدي الكتب والمطبوعات

لن يتمكنوا فى المستقبل من أن يتسلموا الحكم من السلطة الوصيه .

٤ _ ووضح البيان أن حكومة جلالة الملك لا تستطيع أن تجد بديلا عن هذه المقترحات حيث أنه من وجهة نظرهم أن غياب الوحدة فى هذا الاقليم المصطنع وحقيقة كونه غير قابل للحياة من الوجهة الإقتصادية يجعله غير واقعى إطلاقا قيام إرتريا المستقلة ، فمن الناحية الإقتصادية معظم إرتريا جزء من أثيوبيا وعلى الصعيد العملى اذا استقل الإقليم اختل توازن تجارته اختلالا شديدا .

٥ _ كذلك وضح البيان أن المسيحيين والمسلمين أعلنوا معارضتهم للتقسيم خلال زيارة لجنة الأربعة ولكن سبب معارضة المسيحيين للتقسيم لرغبتهم فى رؤية إرتريا بأكملها تنضم إلى أثيوبيا فى حين عارض المسلمون ذلك لأنهم رأوا فى معارضتهم بأن رغبات المسلمين هى التى يجب أن تسود على اعتبار أن المسيحيين هم أقلية وقد فهم ذلك من آخر التصريحات التى أدلت بها الأحزاب السياسية فى الاقليم وأن الاعتراض على التقسيم أقل قوة مما ظن من قبل ، وترى حكومة جلالة الملك أن هذا الحل سيكون مقبولاً فى حالة حدوثه دون معارضة أغلبية السكان وأن الصعوبة الموجودة والتى تقف حائلا فى توحيد هاتين الطبقتين من السكان المختلفتين اختلافاً كبيراً تحت حكومة وطنية يختارونها بأنفسهم وأن محاولة القيام بذلك سيبعث ضغائناً وأحقاداً عرقية ودينية عميقة الجذور وأن النزاع الذى جسد مؤخراً العلاقات بين الجماعات الإرترية لدليل بيّن على ما قد يثيره حل يسير فى دروب الاستقلال من فتن أهلية وأن مثل هذا الحل لا يمكن فرضه والمحافظة على الإدارة الا بجيش قوى نظرا للعداء المستحكم ضده عند سكان الهضبة الذين يعدون ما يقرب من نصف السكان المتعددى الأجناس فى القطر .

منتدي الكتب والمطبوعات

٦ _ نوه البيان أيضا بأن حكومة جلالة الملك تعرف أن الحكومة الإيطالية لم تعد تطالب

بالوصاية على الأقليم ولكن الحكومة تشعر أنها ملزمة للإفادة بأنه ليس في وسعها بحال من الأحوال تأييد أى اقتراح يتضمن عودة الادارة الايطالية بأية صورة من الصور(١) .

وقد انتهى البيان فى ٢٨ أبريل ١٩٥٠ رأت اللجنة أن تجرى مع المستر ف ٠ أى ـ ستافورد ممثل الحكومة البريطانية (ضابط اتصال بالادارة البريطانية) المشاورات وذلك فى الاجتماع الخمسين للجنة برئاسة اللواء ف ٠ هـ ٠ ثيرون (اتحاد جنوب أفريقيا) ٠ وقد دارت المناقشة كلها حول الاغتيالات السياسية وعن عدد المسلمين الذين قتلوا وعن الإيطاليين ، وعن دور الكنيسة فى تأثيرها على الإرتريين المسيحيين وكان يوجه هذه الاسئلة المستر ضياء الدين (باكستان) وقد كان المندوب البريطانى يتهرب من الإجابة بحجة أنه ليس لديه تفويض من حكومته بالحديث فى مثل هذه النقاط (ويبدو أن حكومته كانت قد أعطته تعليمات محددة لا يخرج عنها) ٠

وفى سؤال من " مستر فان بيلجون " (اتحاد جنوب افريقيا) أنه قد وصل للجنة أن الحكومة البريطانية قد وعدت سكان إرتريا خلال الحرب بأن تضم بلادهم إلى أثيوبيا بعد انتهاء الحرب ولهذا فإن اللجنة تريد ايضاحا لذلك ؟ فأجاب المستر ستافورد بأن حكومته لم تعط أى وعود من هذا القبيل وهو يشك ان كانت المعلومات تشير إلى اسقاط منشورات من الجو فوق إرتريا فى عامى ١٩٤١ ، ١٩٤٢ أثناء الحرب فقد كانت هذه المنشورات فئتين : الأولى أعدتها الحكومة البريطانية وليس فيها مثل هذا التعهد والثانية أسقطها السلاح الجوى الملكى بناء على طلب إمبراطور أثيوبيا وحكومته ومن الممكن أن تحتوى هذه المنشورات الأخيرة على بعض بيانات أبدى فيها الامبراطور رغبته فى توحيد إرتريا وأثيوبيا بعد الحرب

منتدى الكتب والمطبوعات

(I) U. N. op, cit.

وقد أكد مستر ستافورد بأنه فى مركز لا يستطيع معه تأكيد هذا الموضوع أو نفيه ولكن فى وسعه القول أن حكومته لم تعتبر نفسها مرتبطة بأى تعهد أو مسؤوله عن قبل هذا التصريح .

ثم تساءل مستر بيلجون أيضا عن إذا كانت حكومة بريطانيا مستعدة لقبول إدارة الإقليم ، أفاد مستر ستافورد بأن حكومته لا ترغب فى قبول مسئولية الوصاية عن إرتريا أو عن أى جزء منها .

وبعد مناقشات مستفيضة حول بيانه وحول التقسيم أصر مستر ستافورد بأن هذه هى وجهة نظر حكومته وإن تغيرت فى موقفها سابقا إلا أنها الآن تصر على هذا الموقف لمصلحة القضية حيث أن المنطقة الغربية يجب ضمها فورا للسودان .

وقد سأله "مستر أكين " (بورما) بأن الإرتريين لا يرغبون فى التقسيم فهل يجد البديل . كان رد مستر ستافورد أن حكومته ترى الحل الوحيد المناسب والعملى للمنطقة الغربية هو استيعابها فى السودان وهو يفضل ألا يجيب على السؤال بل يترك للجنة أن تقترح البديل .

وقد وجهت اليه الأسئلة عن موقف حكومة مصر وعن طبيعة الموقف بالضبط والبدائل حين لا تكون بريطانيا ولا إيطاليا ولا أثيوبيا قد اختيروا للوصاية على إرتريا فقد كان رده هو التهرب المستمر من هذه الأسئلة بل لم يعط أية إجابة قاطعة فى سؤال قد وجه اليه[1] . وقد وجهت اليه اللجنة الشكر له ولحكومته .

وبنظرة تحليلية لموقف الحكومة البريطانية وبيانها فنجد أن البيان يرى التقسيم لإرتريا

منتدى الكتب والمطبوعات

(I) U. N / A / A 34 / SR 50 Part I.

بين أثيوبيا والسودان هو الحل المثالى وأننا نجد أن البيان يعطى معلومات خاطئة فيفترض أن القسم الشرقى هو أجزاء أثيوبية فعلية وهذه ليست الحقيقة كما يفترض أيضا أن الأجزاء الغربية هى أجزاء سودانية فعلية وهذه مغالطة أخرى ٠

ثم يتحدث البيان عن صعوبة الحياة الاقتصادية والاجتماعية داخل ارتريا مما يجعلنا فى حيرة لماذا اذن تتمسك الادارة البريطانية بارتريا طالما هى بهذا الحال ٠

ثم تحليل البيان لموقف المسلمين والمسيحيين فقد تجنى على المسلمين بأن جملهم يريدون أن تكون الكلمة لهم وحدهم فقط وتناسى البيان أن المسلمين ينظرون إلى إرتريا بلدهم دون اعتبار أن تكون لهم الكلمة أو لغيرهم ٠

ثم نجد أن هذا البيان قد اتضحت صورته فى إعطاء أثيوبيا الجزء الشرقى وارضائها فلقد ظهر التأثير الأمريكى (السابق التنويه عنه فى الفصل السابق من الوثائق الأمريكية) على السياسة البريطانية من أجل ارضاء أثيوبيا ٠

وقد ظهر عجز ممثل الحكومة البريطانية فى ردوده على الأسئلة أثناء المناقشات بل نقول أنه قد ورط حكومته عندما سئل عن المنشورات البريطانية أثناء الحرب فأجاب بأنه بناء على طلب الامبراطور هيلاسلاسى فهل كان تأثير هيلاسلاسى كبير لهذه الدرجة أن تلقى المنشورات أو هو جهل ممن ألقوا هذه المنشورات !!

منتدي الكتب والمطبوعات

المشاورات مع حكومة أثيوبيا :

أدلى به المستر "أتو أكليلو أبتى ولد" وزير الشئون الخارجية الأثيوبى فى اجتماع البعثة الثالث والأربعين المنعقد فى أديس أبابا فى ١٠ أبريل ١٩٥٠[١] ، وقد وضح فى بيانه الدور التاريخى لأثيوبيا فى حماية مصوع وأسمره ١٨٨٦ عندما هزم "الرأس ألولا" الإيطاليين ومن هنا ربط أثيوبيا بإرتريا تاريخيا .

ثم نوه إلى وضع المسلمين فى إرتريا فقال أن المسلمين يألفون نحو ٤٩,٨ ٪ من السكان يقابلهم ٤٩,٤ ٪ من المسيحيين وبالتالى فالفرق ٠,٤ ٪ بين المسلمين والمسيحيين فى إرتريا والنسبة الباقية وثنية .

ثم انتقل بعد ذلك إلى مسألة الأحزاب وأورد أن حزب الوحدة يضم بين صفوفه مسيحيين ومسلمين . والمسلمون غير معارضين للوحدة مع أثيوبيا ، أما ما يسمى بحزب الإستقلال فقال إن الرشوة الإيطالية مكشوفة فيها وشائعة لأن أمر الرشوة منتشر ومعروف ، وهذا غير متواجد فى الحكومة الأثيوبية مع الذين يريدون الوحدة معها ، ونوه كذلك عن الانقسامات فى صفوف الرابطة الإسلامية لأكبر دليل على أن المسلمين غير متحدى الكلمة فى إرتريا وأنهم لن يضيرهم الوحدة مع أثيوبيا مطلقا مثل ما لا يضيرهم الاستقلال الأسمى الذى سوف يكون فى مصلحة بريطانيا أو إيطاليا .

وفيما يتعلق بإيحاء الكنيسة ومن ممارستها ضغطا على أهالى إرتريا فقال أن هذا دس ، لأن الإعتراف بعنصر الوحدة العريق وبالتماثل بين سكان أثيوبيا وإرتريا متواجد منذ

منتدى الكتب والمطبوعات

(I) U. N, A / A.C. 34 / SR 43.

القـــــدم ٠

وعن أعمال العنف والأرهاب فقد نوه إلى أنها ترجع إلى السكان أنفسهم ولا يمكـن أن توجه للحكومة الأثيوبية مسئولية أعمال العنف هذه لأن الحكومة تمتنع عن التدخل فى وضـع البلاد وكذلك فإنها ليس لها مصلحة فى إثارة الأغلبية المطلقة من السكان التى تقف الـى جانب الوحد ويين ومن ناحية أخرى فقد تم شجب أعمال العنف فى إرتريا وأنه شخصيا قـد يشجب هذه الأعمال باسم صاحب الجلالة الإمبراطور وباسمه وباسم الحكومة ، ويجب توجيـه الاتهام مباشرة إلى الحكومة الايطالية لسياستها التى تقوم على الإثارة والرشوة والاستفزاز ٠

ثم انتقل بعد ذلك إلى اقتصاد إرتريا وقد وضح أن إرتريا تعتمد اعتماداً كلياً علـى أثيوبيا فى صادراتها ووارداتها حيث أن أثيوبيا تغطى معدل ٤٩ ٪ من مستوردات إرتريـا وحيث أن استيرادات إرتريا أكبر خمس مرات من صادراتها ٠

وقد نوه أيضا عن مظاهر العلاقات الاقتصادية بين أثيوبيا وإرتريا بأنها تتجلى فـى الكميات الهائلة التى تمد بها أثيوبيا إرتريا علاوة على أن ٨٠ ٪ من تجارة إرتريا هى تجـارة ترانزييت (نقل) أى أن أثيوبيا تصدر وتستورد من الأقطار الأخرى وإليها عبر إرتريا ٠

ثم بدأ بالرجوع مرة أخرى إلى شرح وضع المسلمين والمسيحيين ووضع إيطاليا بالنسـبة للأحزاب ونوه عن الدور القيادى لأثيوبيا الذى اعترفت به بريطانيا أثناء الحرب فقد وزعـت (أى بريطانيا) منشورات على السكان فى إرتريا وبه وعد كانوا ينتظرونه بفارغ الصبر وهـذا الوعد مفاده أنه مع تحرير إرتريا سيعاد الاقليم والسكان إلى أثيوبيا وقد تم التحرير ولـم يتحقق الوعد ٠

منتدى الكتب والمطبوعات

ثم نوه بأن أثيوبيا لن تتساهل هذه المرة مع القناع الخفى الذى تدعيه إيطاليـا

باستقلال إرتريا التام ، وسوف تعتبر أثيوبيا أى تدخل من قبل إيطاليا تهديداً مباشراً لها ولسيادتها ، وأن إيطاليا طرحت هذه الصيغة من خلال رشوتها ودعمها للاستقلال ثم فى نهاية بيانه ناشد أعضاء البعثة أن يلجأوا الى التحليل الموضوعى العادل الذى يستخدم أساسا فى القرار المنتظر منهم وبالتالى المنتظر من الجمعية العامة وأن أثيوبيا لا تطلب سوى تقرير تمليه الموضوعية وتوجيه العدالة وشكرهم جميعا باسم حكومته .

ثم بدأت المشاورات بين أعضاء اللجنة برئاسة " المستر كارلوس بوير Carlos Bauer " (جواتيمالا) وبين وزير أثيوبيا وذلك فى الاجتماعين الثالث والأربعين ، والرابع والأربعين فى أديس أبابا بتاريخ ١٠ ، ١١ أبريل ١٩٥٠ .

وقد بدأت المشاورات بعدة ملاحظات ، أبداها اللواء ثيرون (اتحاد جنوب افريقيا) وعلق على أنها ليست أسئلة وإذا رغب السيد " / أكليلو" أن يعلق عليها أو لم يرغب فله الحرية . وكانت أولى ملاحظاته هى شكل الوحدة بين إرتريا وأثيوبيا ، إذ أن الوحدة الفيدرالية غير مقبولة لدى الحكومة الأثيوبية ، كذلك فانه رأى أن الخدمات الطبية والصحية فى إرتريا غير متطورة ، كذلك الناحية التعليمية ، وقد وعد مستر أكليلو بأن ترد الحكومة كتابه على ذلك .

وقد سأل السيد " / فخد وزا " (جواتيمالا) عن وضع الإيطاليين فى إرتريا فى حال قيام الوحدة ، كذلك استفسر عن حالة الأرهاب التى تسود ارتريا وهل بإمكان الحكومة الأثيوبية وقف مثل هذا الإرهاب ضد الإيطاليين والإرتريين ؟

وقد رد عليه الوزير الأثيوبى بأن الحكومة الأثيوبية تقدم كافة الضمانات الممكنة للإيطاليين ، كما أعلن أن هذه النقطة الإنسانية قد أوضحت "لكونت سفورتزا" حين أعلن أن الإيطاليين سيغادرون ارتريا فى حالة اتحادها مع أثيوبيا وقد أكد لوزير الخارجية الإيطالية

بأنه لو استمع إلى الايطاليين عبر اذاعة أثيوبيا فسوف يجد هم يختلفون معه ، وبعد تحرير أثيوبيا حين طلب الجيش البريطانى من الإيطاليين مغادرتها طلبوا البقاء فيها ، وأكد أنه يوجد فى أثيوبيا آلاف من الايطاليين وأن طبيبه الخاص أحدهم وأن آلاف الإيطاليين جاءوا إلى أثيوبيا من إرتريا دون تأشيرة دخول .

كذلك أعلن أن حكومته تعطى لسكان إرتريا الحق كاملا فى التعبير عن ذاتهم ورغباتهم فى الإنضمام إلى أثيوبيا أم لا ، وفيما يتعلق بالإرهاب فقد نوه إلى أنه وضح شجب حكومته للإرهاب فى إرتريا وذلك لأن الارهاب يخالف عادات وتقاليد الشعب الأثيوبى ، وأن الإيطاليين هم الذين وراء عمليات الإرهاب لبذر الفتنة الطائفية فى البلاد .

ثم قام السيد / "ضياء الدين" (باكستان) بمناقشة الوزير الأثيوبى وأدلى بأنه يشعر بالقلق تجاه مسلمى إرتريا حيث أن المسلمين لا يفضلون الوحدة مع أثيوبيا وأن قلقه هذا مؤداه عمليات الإرهاب التى تستهدف المسلمين وحدهم وقد طلب أن تقوم الحكومة الأثيوبية بموافاته شخصيا (أى السيد ضياء الدين) عن عدد المسلمين فى كل ولاية على حده وعددهم فى دوائر الحكومة والجيش والشرطة وأن طلبه هذا ليس بدافع الانتقاد بل بدافع الصداقة الوطيدة بين الحكومتين الباكستانية والأثيوبية ــ وقد أبدى الوزير الأثيوبى استعداد الحكومة على الرد كتابة وانتهيت المشاورات معه[1] .

وقد جاء رد الحكومة الأثيوبية كتابة على كافة الاستفسارات التى طلبت منها وكان الخطاب مؤرخ فى ٢٨ أبريل ١٩٥٠ وملخصه كالآتى :

منتدي الكتب والمطبوعات

(I) U. N, A / A.C. 34 / SR. 43.

١ ـ بالنسبة لمسألة إدماج إرتريا وأثيوبيا فان المسألة ليست وحدة مشروطة أو وحدة خاضعة لشروط أو قيود معينة .

٢ ـ بالنسبة للفئات الإيطالية فإنهم يمثلون ٢ ٪ من السكان وأن لهم حقوق الأثيوبيين تماما تجاه الحكومة .

٣ ـ بالنسبة لوضع المسلمين فانه من بين كل ٣١٩٤ موظفا من كبار المسئولين يوجد ١٢٣٨ مسلما أى ثلث كبار الموظفين وأن عدد القضاة المسلمين ١٠٣ قاضيا مسلما مقابل ٣٦ قاضيا مسيحيا ، أما على مستوى الوزراء والسفراء فلم يجد من المسلمين المؤهلين لشغل مثل هذه الوظائف وكذلك فى الجيش والشرطة فانهم يمثلون الثلث تقريبا .

٤ ـ أما بالنسبة للنواحى الصحية والتعليمية فقد جاء رد الحكومة الأثيوبية بأن السبب فى القصور الموجود فى إرتريا يرجع إلى إدارات الاحتلال الإيطالى والبريطانى وأن الحكومة الأثيوبية تعد بأنها سوف تحسن من هذين الوضعين فيما بعد لأن الحكومة الأثيوبية رصدت أكثر من مليونى دولار زيادة فى ميزانية الصحة العامة وكذلك نفس المبلغ رصدته زيادة فى ميزانية التربية فى إرتريا .

٥ ـ أما عن النشاطات الإرهابية فان مؤداها الرشوة والتبعية لإيطاليا وإذا كان الهجوم على أنصار الوحدة مع إيطاليا فأن لهم نشاطا ارهابيا فإن ذلك لا يعفى المسلمين لأن هناك ارهاب بين مجموعة الاستقلال وبين الحزب الإسلامى المستقل فى مصوع وقد وعد الخطاب أن الحكومة ستضع حداً للإرهاب لأنه سوف يعود العدل إلى شعب إرتريا ويقفل باب الرشوة والفساد وشهادات الزور وهذا بدوره يقفل معه باب الارهاب من

ثم السؤال الذى يطرح نفسه وهو عدم وجود المسلمين المؤهلين لشغل الوظائف على مستوى الوزراء والسفراء وهذا تجنى آخر على المسلمين الموجودين فى ارتريا فهل لا يوجد من بين ٤٩,٨ ٪ من السكان من هو مؤهل لأن يتولى مسئولية السفارة أو الوزارة .

ثم اتهام الحكومة الأثيوبية إلى أن المسلمين فيما بعضهم هم الذين يثيرون أعمال الشغب والعنف وضربت مثالا بحزب الرابطة الاسلامية المستقل وفى الواقع أن هذا ينادى بالوحدة مع أثيوبيا وقد يكون هذا الحزب يقوم باثارة مثل هذه الأعمال من منطلق الوحدة مع أثيوبيا ضد مجموعة الاستقلال التى نادت مؤخرا بالاستقلال التام .

أى أن كل أعمال العنف مؤداها جميعا من الذين ينادون بالوحدة مع أثيوبيا سواء أكانوا من المسلمين أو المسيحيين وهذا يجعلنا نقول أن الحكومة الأثيوبية هى التى وراء كل هذه الحوادث والأعمال .

ثم نجد أنه فى نهاية البيان والخطاب استعطاف الحكومة الأثيوبية للبعثة بالعمل على اتحاد أثيوبيا وارتريا وانصاف الشعب الارترى باتحاده مع أثيوبيا ، اذ أن أثيوبيا لم تترك مجالا الا وقد طرقته من وسائل ديلوماسية وارهابية فى سبيل اتحاد ارتريا مع أثيوبيا .

المشاورات مع الحكومة المصرية :

وقد أدلى ببيان الحكومة المصرية "الدكتور محمد صلاح الدين" وزير الشئون الخارجية المصرية فى اجتماع البعثة السادس والأربعين المنعقد فى القاهرة فى ١٥ أبريل ١٩٥٠ .

منتدى الكتب والمطبوعات

وقد صرح فى بيانه بأن الحكومة المصرية تعارض [illegible] م ارتريا لأنها تحترم رغبات

الشعب الارترى التى أعلنها من قبل عند ايفاد لجنة التحقيق الرباعية وعلى هذا فـــان الحكومة تحترم هذه الرغبات وتحترم قرار الجمعية العامة لأنها مقتنعة تماما بمبادئ وشريعة الأمم المتحدة ورغبات الشعب الارترى (١) .

وفى مناقشة الوزير المصرى "الدكتور محمد صلاح الدين" فقد أفاد اللواء ثيرون (جنوب افريقيا) بأن حكومته قد تحققت تماما من اهتمام الحكومة المصرية اهتماما حقيقيا ومباشـــرا بمشكلة إرتريا وأنه يطمئن الحكومة المصرية بأنه سيعمل على ازدهار السلام والأمن فى ربـــوع القارة الافريقية .

أما السيد ضياء الدين (باكستان) فقد طلب من الوزير المصرى ايضاحا حـــول ادعاءات مصر التاريخية فى إرتريا أولا ثم عن وضع المسلمين فى إرتريا لأن حكومته قلقة علـــى وضع المسلمين ويريد الاستفسار من الحكومة المصرية باعتبارها حكومة مسلمة ومن أكبر الحكومات الإسلامية فى العالم ، ثم سأله رأى الحكومة المصرية عن ضم المقاطعة الغربية من إرتريا الى السودان باعتبار أن السودان تحت الحكم المصرى البريطانى ، وقد أجاب الوزير المصـــرى ، من أن حكومته تعطى اهتماما كبيرا مثل حكومة باكستان بمعاملة المسلمين حيثما كانوا وقـــد تناهى إلى حكومته أن مسلمى أثيوبيا يلقون معاملة سيئة ، لذلك اتصلت الحكومة المصريـــة بالحكومة الأثيوبية التى ردت بأنه لا أساس لهذه الاتهامات ، وقد نوه بأن البعثة أجدر على أن تعطى الرأى الصائب فى هذا الموضوع حيث أنها تقوم بتقصى الحقائق وأضاف بأن حكومته ستسر من الافادة من هذا الاستقصاء .

أما بالنسبة للحكم المصرى فى إرتريا فقد أجاب الدكتور محمد صلاح الدين بـــأن

منتدى الكتب والمطبوعات

(I) U. N A / A.C. 34 / S R. 46 A.

الحكومة المصرية كانت موجودة فعلا فى إرتريا ومصوع لفترة طويلة حتى جاء الحكم الايطالـــس وطردها من هذه الأراضى وهذا ثابت فى سجلات المحافل الدولية .

أما عن التقسيم فان الحكومة المصرية ترى أنه سابق لأوانه التحدث فى هذا الموضوع وأن الرأى الأول والأخير للجمعية العامة للأمم المتحدة .

وقد وجهت اللجنة الى الدكتور محمد صلاح الدين والى الحكومة المصرية تحياتهـــا وأنها سوف تدرس مشكلة إرتريا بمنتهى الموضوعية(١) .

وبالنظر الى موقف الحكومة المصرية نجد أن الحكومة المصرية لم تعد تعطى اهتمامـــا بالمطالبة بارتريا وقد يكون ذلك مرجعه أن الحكومة المصرية قد وجدت النزاعات الدولية حول ارتريا فأرادت أن تجنب نفسها هذه النزاعات . أو أن الحكومة المصرية اكتفت بأن الحكومـــة البريطانية المهيمنه على الأمور فى مصر هى طرف فى المنازعات الدولية .

المشاورات مع الحكومة الايطالية :

تلقت اللجنة فى ١٧ أبريل ١٩٥٠ خطابا موجه من "الكونت سفورتزا" الوزير الايطالـــى للشئون الخارجية إلى رئيس اللجنة وفى هذا الخطاب عبر الكونت سفورتزا عن أن حكومته تهتم اهتماما كبيرا بالمشكلة الارترية وهذا الاهتمام مصدره أنها قادت هذا البلد سبعين عاما نحو التمدن والحضارة وأن خير سكان إرتريا ورفاهيتهم هو النابع لهذا الاهتمام لأن الشعـــب الإرترى يتحلى بالخلق والعمل الجاد .

منتدى الكتب والمطبوعات

(I) U. N. A/A.AC. 34/ S./R. 46/A.A

وكذلك نوه على أن احترام رغبات الارتريين حق طبيعى لهم لا يمكن انكاره وأن ايطاليا تشعر بأن عليها واجبا أخلاقيا يملى حماية هذا الحق ، ولهذا تقبلت الحكومة الايطالية بكل الرضا قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ارسال لجنة تحقيق خماسية لدراسة المشكلة الإرترية ، ثم وضحت الرسالة أن ايطاليا عندما احتلت أجزاء من ارتريا بين أعوام ١٨٦٩ ، ١٩٠٣ لم تأخذ أيا منها من أثيوبيا بل عقدت مع مشايخ الدناكل المسلمين اتفاقيات حماية أما فى الشمال فان المسلمين هناك كانوا تابعين للامبراطورية العثمانية التى لم يكن لها هناك غير سلطة بواسطة خديوى مصر الذى عقدت معه ايطاليا اتفاقيات فى عام ١٨٨٥ (١) ، أما الأراضى الداخلية فى المنخفضات الغربية الواقعة بين نهرى قاش وستيت التى يقطنها شعب باريا وكوناما فقد كسبتها ايطالية باتفاقية ثلاثية بين ايطاليا وأثيوبيا وبريطانيا فى عام ١٩٠٣ .

ثم وضحت الرسالة أن حرب ١٨٩٥ ـ ١٨٩٦ بين ايطاليا وقوات الامبراطور منليك لم تكن أسبابها كما أشيع هى ارتريا وانما أسبابها هى تفسير معاهدة أوتشيالى (موقعة عدوة)

ثم وضحت الرسالة أيضا أن الشعب الإرترى بمختلف دياناته كانوا يعيشون فى سلام تام واخاء طوال سبعين عاما ولم تحدث أية اضطرابات أمنيه مطلقا ، وأن إرتريا كأقليم يمكن أن يعتمد على نفسه إقتصاديا وسياسيا .

ثم أكد فى نهاية خطابه أن الوضع الحالى فى أرتريا من اضطرابات فى الأمن والاقتصاد

---

(١) فى حقيقة الأمر لم تكن اتفاقيات بالمعنى المعروف وانما كانت عبارة عن استنكارات من الخديوى المصرى على تصرفات الإيطاليين ورد الايطاليين عليها وكانت الوساطة بينهما هى الحكومة الانجليزية (أنظر د . رجب حراز : ارتريا الحديثة ص ١٨٨) .

منتدى مكتبة الكتب والمطبوعات

إنما يرجع إلى الاتجاهات التى تبنتها عناصر معينة تميل إلى العنف والتخريب لتحقيق أهدافها ولتفرض حلا بالقوة وأنه ليس فى صالح التطوير والتقدم أن تخضع ارتريا لمثل هذه الأساليب التى لا تؤذى فقط حقوق الشعب الارترى فى تقرير مصيره وانما تؤذى أيضا تقدمه وتوازنه اللذان لا يتمان عن طريق التهديد الدائم باستخدام القوة . وقد ذيل خطابه برأى الحكومة الايطالية بأنها ترى أن حل المشكلة الارترية لا يتم الا باحترام رغبات السكان وابقاء مقاييس الحياة المدنية على حالها وضمان التطور الحر لاقليم إرتريا والتعاون السلمى مع الأقطار المجاورة(١) .

واذا كانت لنا كلمة فى نهاية خطاب الحكومة الايطالية فاننا نرى اعترافا من الحكومة الايطالية بأن الشعب الإرترى شعب متحضر ومتدين بعكس ما حاولت بعض الحكومات اظهاره بالتخلف وكذلك يتضح الاتهامات المتبادلة بشأن الارهاب الذى كان يسود ارتريا فى هذه الفترة فان الحكومة الايطالية ترفع يدها وتقر بأنها غير مسئولة عن هذه الاضطرابات وتترك الكلمة للشعب الارترى نفسه بأن يقرر مصيره واحترام رغبات هذا الشعب واذا كانت ايطاليا صادقة فى أن تترك الشعب الايطالى يقرر مصيره فلماذا اذن تحاول العودة مرة أخرى وتحاول التأثير على الشعب بالدعاية إلى الحزب الموالى لايطاليا وكان المفروض أن تترك الشعب دون أية تأثيرات خارجية لكى يقول كلمته حتى تستطيع اللجنة سماع أقوال ممثلى الشعب .

وكذلك نجد أن الخطاب قد وضح للجنة أن إرتريا لم تكن فى يوم من الأيام تابعة لأثيوبيا أو خاضعة لها أو أن أى جزء قد استولت عليه ايطاليا كان بحوزة الأثيوبيين من قبل

منتدي الكتب والمطبوعات

(I) U. N. A / AC. 34 / SR. 47.

وهذا رد كاف للادعاءات الأثيوبية بحقها التاريخى فى ارتريا .

والسؤال أيضا الذى يفرض نفسه لماذا سكتت أثيوبيا على ايطاليا منذ عام ١٨٩٦ وهو عندما انتصر الأثيوبيون على الأيطاليين فى موقعة عدوه ودارت مفاوضات بين أثيوبيا وايطاليا وبريطانيا لماذا لم تطالب أثيوبيا بارتريا وانما الثابت تاريخيا أن معاهدة ١٩٠٣ كان المقصود بها هو رسم الحدود بين ارتريا وأثيوبيا وذلك أيضا اعتراف من أثيوبيا بدولة ارتريا[1].

المشاورات مع الحكومة الفرنسية :

أيضا تسلمت البعثة خطابا من السفير الفرنسى فى روما تحمل رأى الحكومة الفرنسية وكان ذلك فى ٢٠ أبريل ١٩٥٠ وكاتب الرسالة هو " مسيو روبرت شومان Robert shuman " وزير الخارجية الفرنسى .

وفى الرسالة وضح مسيو شومان أن الحكومة الفرنسية عبرت عن رأيها فى هذه المشكلة سواء عن طريق ممثلها فى بعثة الدول الأربع الكبرى لاستقصاء الحقائق أو عن طريق مندوبها فى الأمم المتحدة . وأكدت الرسالة فى أن أفضل الطرق هو التأكد تماما من رغبات سكان إرتريا ، وأن الحكومة الفرنسية تعتبر أن أى حل قابل للتطبيق فعلى اللجنه طرحه للسكان مباشرة لمعرفة رأيهم فيه ، كذلك نوهت الرسالة بأن إيطاليا وأثيوبيا هما الدولتان الأكثر اهتماما بالقضية عن غيرهما ، ولهذا فإن قرار اللجنة يجب أن تحترمه كلا الدولتين وانتهت الرسالة بطلب من الحكومة الفرنسية فى أنها ترى وجوب اتخاذ الاحتياطات الكافية والضمانات اللازمة للمصالح والممتلكات والأفراد الأجانب فى إرتريا ، وكذلك تعتبر من

(١) د . رجب حراز : التوسع الايطالى فى شرق أفريقيا وتأسيس مستعمرتى ارتريا والصومال ص ٤٧٨ ـ ٤٨٩ .

منتدى الكتب والمطبوعات

الضرورى فى كل الأحوال وضع شروط لضمان حقوق ومصالح الأقليات المتعددة والسماح لهما بالمشاركة فى مسئوليات الادارة المحليه والبلدية وارفاق هذه الشروط الدستورية بنظام مناسب من الضمانات لتأكيد تنفيذها الفعال وقد وجهت الحكومة الفرنسية الشكر الى اللجنة وتمنت لها التوفيق(١) .

وهنا لنا كلمة أن الحكومة لم تعط أية اعتبارات للشعب الارترى فى تحقيق مصيره وانما وجهت كل اهتمامها الى أن أصحاب المصلحة فى ارتريا هما ايطاليا وأثيوبيا وكأن ارتريا ورثه يتنازعون عليها فقد كان من باب أولى أن تشير الى أن أصحاب المصلحة هم الارتريين وكما قررت الحكومة الفرنسية من التأكد من رغبات سكان ارتريا .

وقد أشارت إلى نقطة هامة وهى أنه كان لابد أن يطرح الحل أو القرار على السكان الارتريين وأخذ مشورتهم فيه وهذه هى النقطة الهامة لأنه سيظهر فيما بعد مدى اغفال هذه النقطة .

تقرير اللجنة الخماسية :

كما حدث بالنسبة للتقرير النهائى للجنة الرباعية حدث تماما بالنسبة للتقرير النهائى للجنة الخماسية .

فقد اختلفت آراء أعضاء اللجنة الخماسية ، مما استلزم تقديم تقريرين منفصلين التقرير الأول مقدم من بورما والنرويج واتحاد جنوب افريقيا . والتقرير الثانى مقدم من جواتيمالا

منتدى الكتب والمطبوعات

(I) U. N. A / A.C. 34 / SR I82.

وباكستان .

تقرير بورما والنرويج واتحاد جنوب أفريقيا[1] :

استعرضت مذكرة بورما والنرويج واتحاد جنوب افريقيا جغرافية البلاد والسكان والموارد الاقتصادية والانتاج الزراعي والتجارة واقتصاد ارتريا وأيضا قرار منفصلا عن رغبات السكان ووجهات نظر الأحزاب السياسية الرئيسية وقد بين التقرير أن السكان يبلغ عددهم الاجمالي نحو مليون وسبعة وستون ألفا منهم ٥٢٤ ألفا مسلمين و ٥٠٦ ألفا مسيحيين و ٨ آلاف وثنيين وأن أغلبية المسلمين يعيشون في الاقليم الشرقي لارتريا والأغلبية المسيحيه تعيش في المرتفعات ووضح التقرير أن هذه المجموعات المختلفة لها عادات مختلفة وأشكال من النظم الاجتماعية ويعيشون في مناطق مختلفة أيضا وأن هناك هجرة موسميه وأغلبية السكان ريفيون بنسبة حوالي ٧٨ ٪ والمتحضرون يعيش معظمهم في أسمره العاصمة ومصوع الميناء . ثم تناول التقرير النظام الاداري والقضائي وأنهم معتمدون فيه اعتمادا كليا على الأوربيين . أما عن الاقتصاد الارتري فقد وضح التقرير :

أولا : الناحية الزراعية : قسم التقرير الأراضي الارترية كالتالي :

نوعيـة الأرض	فـدان	نسـبة مئويـة
١ ـ أراضي مزروعـة	٧٨٠,٠٠٠	٢,٦ ٪
٢ ـ أراضي مشجـرة	١,٥٢٠,٠٠٠	٥ ٪
٣ ـ أحـراش	١,٨٤٣,٠٠٠	٦ ٪
٤ ـ أراضي مـراعي	٢٣,٠٦٩,٠٠٠	٧٤,٧ ٪
٥ ـ أراضي بـور	٣,٥٢٥,٠٠٠	١١,٥ ٪
٦ ـ أراضي متروكة	٥٥,٠٠٠	,٢ ٪
المجمـوع	٣٠,٧٩٢,٠٠٠	١٠٠ ٪

(I) U. N, A / I285 Report of the United Nations

منتدي الكتب والمطبوعات

ثم تناول التقرير المحصولات الزراعية ونوه على أنها للاستهلاك المحلى فقط ٠

ثانيا : الصناعة :

أكد التقرير أنها بدأت عام ١٩٣٦ وأنها صناعات بدائية للغاية وأغلبها يدويـــه واضمحلت الصناعة فى ارتريا بعد خروج الايطاليين منها ٠

ثالثا : التعدين :

نوه التقرير عن اكتشاف ذهب ونحاس ونيكل وحديد أيام الايطاليين وكان البحث أيضا جاريا ابان الحكم الايطالى عن البترول وقد توقف التنقيب والبحث عن المعادن ٠

رابعا : المالية والضرائب :

أكد التقرير أن نظام الضرائب الايطالى سارى المفعول فى إرتريا وتتنوع الضرائب تنوعا كبيرا بين ضرائب مباشرة وغير مباشرة وأن الميزانية تواجه عجزا كبيرا ٠

وعقب التقرير عن اقتصاد إرتريا بأن إرتريا فى معظمها شبه صحراء وزراعتها قليلة ومخزونهـا من المعادن مهمل وليس فيها موارد للطاقة وليس لهم مستقبل فى الصناعة وأن ارتريا تعتمد اعتمادا كليا على أثيوبيا ٠ مما يجعلها لا تستطيع الاستقلال مطلقا عن أثيوبيا ٠

وتناول التقرير أيضا رغبات الأحزاب وفندتها كالتالى :

منتدي الكتب والمطبوعات

حزب الوحدة والأحزاب المتحالفة معه :

أكد التقرير أن حزب الوحدة يرغب فى توحيد ارتريا وأثيوبيا فى وحدة فوريه غير مشروطة مقيما ادعاءاته على الروابط الوثيقة الجغرافية والتاريخية والاقتصادية بين القطرين ، وأكد التقرير أيضا أن حزب الوحدة يطلب الاتحاد كاملا مع عدم اعتراضهم على اقتطاع الجزء الغربى من ارتريا لضمه الى السودان فى حالة تجميع كافة المسلمين فى هذا الاقليم .

كما عبر حزب ارتريا المستقل عن أمله فى الوحدة مع أثيوبيا وكذلك حزب الرابطة الاسلامية المستقل مع ضمان حفظ حقوق المسلمين فى إرتريا والتأكد من عدم التفريق فى المعاملة بين المسلم والمسيحى والاعتراف باللغة العربية (حزب الرابطة الاسلامية المستقلة جماعة من حزب الرابطة الاسلامية وقد تحدثنا فيما سبق عن انفصالهم واستقلالهم بأنفسهم ورأيهم وفى رأى أن هذا الحزب وقع تحت التأثير الأثيوبى واستخدام أثيوبيا مبدأ الرشوة والترغيب والتهديد الذى كانت تتبعها) .

كتلة الاستقلال والأحزاب المتحالفة معه :

أكد التقرير أن هذه الكتلة قد طالبت أحزابها جميعا بالاستقلال التام ومعارضة الضم الى دولة أخرى كأثيوبيا مثلا أو تقسيم إرتريا أو الوصاية بأى شكل من أشكالها .

ثم نوه التقرير أنه قد تقابلت اللجنة مع ممثلى الشعب وقد ضمنته فى تقريرها ولخصت آراء الأحزاب والشعب فى أن أغلبية السكان المسيحيين يفضلون الوحدة مع أثيوبيا وأغلبية السكان المسلمين يعارضون الوحدة مع أثيوبيا ويرفضون التقسيم تماما(١) .

(I) U. N. op, cit.

أما عن مقترحات بورما والنرويج واتحاد جنوب افريقيا فانهم عند كتابة المقترحات نجدهم قد اختلفوا فيما بينهم فقدمت المقترحات من كل وفد على حده ، وقد أوصى وفد بورما وجنوب افريقيا بأن تكون ارتريا وحدة تتمتع بالحكم الذاتى ضمن اتحاد فيدرالى العضو الآخر فيه هو أثيوبيا .

أما وفد النرويج فقد أوصى أن تتحد ارتريا مع أثيوبيا على أساس أن يترك الاقليم الغربى فى إرتريا لفترة محدودة تحت الإدارة البريطانية وأن يعطى الفرصة فيما بعد ليقرر الى أى الدولتين المجاورتين يريد أن ينضم الى آثيوبيا أم السودان .

مذكرة وفدى جواتيمالا وباكستان[1] :

بدأت المذكرة بالاشارة الى الأوضاع الموجودة فى داخل ارتريا واضطرابات الأمن وأعربت عن أسفها لمقتل بعض من المسلمين قبيل وصول اللجنة ثم وضحت أيضا اضطرابات أسمره فى ٢١ _ ٢٣ فبراير ١٩٥٠ وأن قتالا شرسا دار بين المسلمين والمسيحيين فى أسمره أثر القاء قنبله فى جنازة أحد المسلمين المعارضين للوحدة مما أدى الى اشتعال النيران والقتال فى أنحاء أسمره قتل فيه أكثر من خمسين شخصا وجرح عدد ما بين ٧٦ _ ٧٩ شخصا . ثم انتقلت المذكرة مباشرة الى آراء الأحزاب وصنفهم الى ثلاث مجموعات :

(أ) مجموعة الأحزاب التى تدعو إلى استقلال ارتريا بأكملها وترفض التقسيم وهذه المجموعة سمت نفسها كتلة الاستقلال وتضم :

١ _ الرابطة الاسلامية .

٢ _ الحزب التقدمى الحر .

(I) U. N. A / I85 Repart of the United Nations.

منتدى الكتب والمطبوعات

٣ ـ حزب ارتريا الجديد .
٤ ـ الجمعية الايطالية الأرترية .
٥ ـ رابطة المحاربين القدماء .
٦ ـ حزب المثقفين .
٧ ـ الحزب القومى .
٨ ـ حزب ارتريا المستقلة .

(ب) مجموعة الأحزاب التى تدعو الى اتحاد ارتريا مع أثيوبيا .

١ ـ حزب الوحدة (الاتحادى) .
٢ ـ حزب الوحدويين الأحرار .
٣ ـ حزب ارتريا المستقلة المتحدة مع أثيوبيا . ٤ ـ رابطة المسلمين المستقلين .

(جـ) حزب يدعو إلى وصاية المملكة المتحدة على المنطقة الغربية قبل استقلالها ، وهو حزب واحد يسمى حزب رابطة مسلمى المنطقة الغربية .

وقد أعطت المذكرة ملحوظة هامة وهى أن زعماء الأحزاب السابقة كانوا دائما يعطون للبعثة أرقاما مبالغا فيها وقد حملهم هذا إلى حد أنه لو جمعت الأرقام عن أعضاء كل حزب لكان حاصل الجمع يزيد عدة مرات على سكان ارتريا بأكملها .

ثم وضحت المذكرة تأثير عامل الدين فى تطوير السياسة وأن المسيحيين يفضلون أثيوبيا وأن المسلمين يفضلون الاستقلال ، كذلك وضحت المذكرة دور الكنيسة الإرترية فى التأثير على المسيحيين بتفضيل الوحدة مع أثيوبيا علاوة على أعمال الارهاب ضد المسلمين .

ثم انتقلت المذكرة للتحدث عن الأقلية الإيطالية ودورها فى أعمال البناء والطرق والسكك الحديدية والصناعة والمناجم ووضحت المذكرة رأى هؤلاء الإيطاليين عن إرتريا بقولهم أنه قطر يكفى نفسه بنفسه وأن التقسيم سيضره كثيرا .

منتدى الكتب والمطبوعات

ثم انتقلت المذكرة للحديث عن الوضع الإقتصادى وقد وضحت أنه قد استخدم الوضع

الاقتصادى كأداة سياسية لتأييد سياسة أو أخرى لصالح حل ما للمشكلة ، فمثلا أن حزب الوحدة أسرف فى تصوير الوضع الاقتصادى المنهار فى ارتريا ، كما أكد التقرير بأنه فى الوقت الحالى يصعب الحديث عن اقتصاد ارتريا وهذا يعود الى :

١ ـ عدم التأكد من المستقبل بخصوص تقرير مصير ارتريا .

٢ ـ الفوضى السياسية التابعة لذلك .

٣ ـ الأعمال الإرهابية وفقدان الأمن على الأرواح والممتلكات مما نتج عنه التخلى عن موارد زراعية وصناعية هامة والأضرار بالنقل وانتشار القلق فى أنحاء القطر .

٤ ـ خروج الايطاليين المستمر بسبب الأعمال الارهابية .

٥ ـ هجرة المزارع .

٦ ـ فقدان الاعتمادات المصرفيه للزراعة والصناعة والتجارة .

٧ ـ اهتمام الإدارة الحاكمة فى إرتريا بالناحية السياسية وبحل سياسى للمشكلة فقط .

٨ ـ التوقف بعد نهاية الحرب العالمية الثانية عن أعمال الصناعة والتعدين تماما .

٩ ـ الإدارة البريطانية مسئولة عن اهمالها وذلك بسبب أنها تريد أن تطمئن على وضعها السياسى أولا .

ثم وضحت المذكرة أيضا عن دور تجارة الترانزيت ونقل البضائع من أثيوبيا واليها عبر الموانئ الإيطالية وأن هذا فى حد ذاته فى صالح أثيوبيا أكثر منه صلاحيه لارتريا ، وقد وضحت المذكرة الموقع الاستراتيجى لمينائى عصب ومصوع فى أنهما فى مراكز استراتيجية وتجارية هامة مع موانئ هامة فى المنطقة مثل بور سودان وجيبوتى وفى المقابل عدن والحديدة وجده وشمالا فى السويس وقناة السويس[1] .

منتدى الكتب والمطبوعات

(I) U. N: op, cit.

وقد وضح التقرير أن هذا المركز الاستراتيجى يمكن أن يساهم مساهمة فعالة فى اقتصاد إرتريا لو استغل أحسن استغلال .

وقد اختتم التقرير بأن إرتريا تستطيع أن تواجه أية مصاعب اقتصادية وأن تحافظ على أن تعيش وتتقدم وأن تزيد من دخلها وسوف تتعهد بالتدريج أعمال التقدم والتحسن فى كل مجالات حياة المجتمع الارترى وذلك بالمساعدات التى ستقدمها الوكالات المتخصصة فى الأمم المتحدة .

مقترحات وفدى باكستان وجواتيمالا[1] :

وضحت الاقتراحات أن الاستقلال هو أفضل حل لمستقبل إرتريا ولكن الاستقلال غير الفورى وانما توضع إرتريا تحت وصاية مباشرة للأمم المتحدة لمدة أقصاها عشر سنوات تكون بعدها مستقلة تمام الاستقلال . وهذه هى احدى مبادئ الأمم المتحدة التى تنص على أن أقاليم ذات صفة معينة وهى التى تنفصل عن الدول العدو نتيجة الحرب العالمية الثانية يجب معاملتها على أنها أقاليم تحت الوصاية الدولية بهدف تطورها قدما الى أن تحكم نفسها بنفسها أو الى الاستقلال .

ولذلك أوصت المقترحات فى تقرير باكستان وجواتيمالا الى الجمعية العامة بالصيغة النهائية وهى :

١ ـ أن ارتريا فى حدودها الراهنة تكون دولة مستقلة ذات سيادة .

منتدى الكتب والمطبوعات

(I) U. N: op, cit.

٢ ـ أن هذا الاستقلال يكون نافذ المفعول فى نهاية السنوات بدءاً من تاريخ المصادقة عليه من الجمعية العامة .

٣ ـ خلال الفترة المذكورة توضع إرتريا تحت نظام الوصاية الدولية على أن تكون الأمم المتحدة بالذات هى السلطة الاداريه .

٤ ـ تكون الادارة التى تمارس السلطة نيابة عن الأمم المتحدة معينة من قبل الجمعية العامة وأن يساعد ويشير عليها مجلس استشارى مؤلف من ممثلين عن الدول التالية :

الولايات المتحدة الامريكية (نظرا لاسهامها فى برنامج لتطوير المناطق المتخلفة واهتمامها بمستقبل الأقاليم التابعة) .

أثيوبيا وايطاليا (نظرا لمصالحهما المعروفة جيدا) .

دولة اسلامية (نظرا لنسبة السكان المسلمين وتأكيداً للتوزيع الجغرافى) .

دولة من أمريكا اللاتينية (نظرا لمبدأ التوزيع الجغرافى ولاهتمام أمريكا اللاتينية فى مصير الاقاليم التابعة) .

كما أوصت بأن ينضم إلى المجلس الاستشارى ممثلون من المسيحيين وممثلون عن المسلمين وممثلون عن الأقليات وذلك تأكيدا للتمثيل الشعبى .

٥ ـ تعقد اتفاقيات اقتصادية بين إرتريا وأثيوبيا يكون الغرض الأول منها تسهيل التجارة ونقل البضائع بقصد اتحاد اقتصادى دائم .

٦ ـ اقامة منطقة حرة فى مينائى مصوع وعصب لتسهيل تبادل البضائع وحركة تسيير السفن والاستفادة من الظروف الخاصة للمينائين وموقعهما الجغرافى .

٧ ـ وبغية تقوية التماسك الداخلى فى القطر توصى المقترحات بأن ترسل الأمم المتحدة بعثة اختصاصيين من مختلف الوكالات المتخصصة لكى تقوم بالدراسات المناسبة لتطوير القطر على أساس تقنى .

منتدى الكتب والمطبوعات

٨ ـ السلطة الادارية الحالية عليها أن تتخذ على الفور كل الخطوات الضرورية لنقل السلطة إلى مدير من الأمم المتحدة فور تعيينه .

٩ ـ تدرس منظمة التربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) التابعة للأمم المتحدة امكانية اقامة جامعة فى أسمره لا يقتصر نفعها على إرتريا بل تعم الأقطار المجاورة التى لا تمتلك مراكز للتعليم العالى .

١٠ ـ بمجرد استلام التقرير والاقتراحات تتخذ الخطوات المناسبة لتمويل البرامج المقترحة لتطوير ارتريا وفق توصيات اللجنة .

وقد قدمت التقارير إلى اللجنة السياسية بالجمعية العامة للأمم المتحدة ولم تضع اللجنة السياسية أية توصيات نظرا لاختلاف التقريرين وعدم اتفاق أعضاء اللجنة وقامت اللجنة السياسية فى اجتماعاتها من السابع والثلاثين والى الأربعين ثم من الثامن والأربعين الى السادس والخمسين بمناقشة التقريرين(١) .

آثار اللجنة الخماسية :

منذ أن صدر قرار تشكيل اللجنة الخماسية بدأ الارهاب فى أوسع صورة يجتاح ارتريا فقد اغتيل ثمانيه عشر شخصا من المعارضين للوحدة مع أثيوبيا ، وكانت المقاهى الإيطالية فى أسمرا وعدى وقسرى تهاجم بالأسلحة الناريه والقنابل اليدوية وتشن هجوم علنى على قرية أخد الزعماء فى أكلى قوازى من مؤيدى الكتلة الاستقلالية ووصلت حملة الارهاب ذروتها بوصول لجنة الأمم المتحدة إذ اندلع قتال عنيف بين المسلمين والمسيحيين صحبه تهديد لكل من يعارض الوحدة مع أثيوبيا ، علاوة على ذلك فإن الكنيسة الإرترية (بضغط من

منتدى الكتب والمطبوعات

(I) U. N: op, cit.

الحكومة الأثيوبية على ما يبدو) قد نشرت فى صحيفة أثيوبيا انذارا بأنها لن تجرى مراسم التعميد أو الزواج أو الدفن أو الغفران لاى من أعضاء كتلة الاستقلال أو لأفراد عائلاتهم (ومن المعروف أن هذه الصحيفة هى لسان حال الحزب الاتحادى) .

وخلاصة القول بأن هذه الحملة العنيفة كانت لها تأثيراتها العميقة على أولئك الذين كانوا قد تركوا بالفعل الحزب الاتحادى أو الذين كانوا يعتزمون تركه وقد وجد الإرتريون المسيحيون أنفسهم أمام خيارين اما الاحتفاظ بعضويتهم فى الكتلة الاستقلالية وما ينطوى عليه ذلك من مخاطر أو العودة بسلام إلى صفوف الاتحاديين .

أما الارتريون المسلمون فقد وجدوا أنفسهم اما أن يتعرضوا للقتل أو النهب حتى يتخلوا عن مبادئهم بعدم الوحدة مع أثيوبيا(١) .

ويظهر من هذا كله أن أثيوبيا هى التى وراء كل هذه الحوادث بدليل استخدام العنف ضد المسلمين والإيطاليين وحتى المسيحيين الذين لا يرغبون فى الوحدة مع أثيوبيا .

ولم تكن هذه هى الضربة الوحيدة التى تعرضت لها الكتلة الاستقلالية فبعد وصول لجنة التحقيق الخماسية ببضعة أيام تمزقت أوصال الكتلة الاستقلالية وفقدت أكثر من نصف أعضائها كنتيجة للانشقاقات التى حدثت فى صفوف الرابطة الاسلامية والحزب التقدمى الحر مما أدى إلى ظهور الرابطة الاسلامية المستقلة التى نادت بالوحدة مع أثيوبيا وهنا يبرز لنا أن هناك دور حقيقى لعبته أثيوبيا فى التأثير على مقدرات الأمور بالرشوة غالبا أو بالاغراء بالمناصب فى حالة اتمام الوحدة واستطاع الحزب الاتحادى أن يعقد مع الرابطة الاسلامية

(1) Treveskis, G. K. N: op, cit. pp 96-97.

منتدى الكتب والمطبوعات

المستقلة اتفاقية جنتلمان فحواها أن يمتنع كلاهما عن مهاجمة الآخر وأن يتعاونا سويا في معارضة الكتلة الاستقلالية ووافق الاتحاديون على عدم استخدام العنف ضد أى عضو من أعضاء هذه الرابطة[1] .

ثم نأتى إلى التقرير الذى قدم على مذكرتين للجمعية العامة فنجد أن الأغلبية وتتكون من ممثلى بورما والنرويج وجنوب افريقيا أوصت بالإرتباط الوثيق لإرتريا تحت السيادة الأثيوبية وتقرير الأقلية (جواتيمالا وباكستان) يوصى بوصاية الأمم المتحدة على إرتريا لمدة عشر سنوات تصبح بعدها ارتريا مستقلة وكان كلا التقريرين يعارض التقسيم وفى هذا كانا بحق وعدل يعكسان المشاعر الارترية وربما هذه هى النقطة الوحيدة التى سُمع فيها رأى الشعب الارترى .

وعلى الرغم من خطط الولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة لجعل التقسيم حقيقة إلا أن التقريرين كانا واضحين بالنسبة لهذه النقطة بالذات .

وقد لوحظ أن قرار الأغلبية قد تمشى مع هذه الخطط وزيف الحقائق عندما ذكر على سبيل المثال أن ارتريا لا تستطيع أن تقيم اقتصادا مستقلا واعتبرته عاملا حاسما أثر فى قرارها ويرى الباحث أن هذا القرار قد تأثر بآراء السلطة المحتلة التى كانت تسيطر على كل اقتصاد إرتريا والبيانات عنه وقد كشفت ذلك المذكرة التى تمثل الاقليم .

وقد كان لبريطانيا وهى الدولة المحتلة أثر واضح فى التأثير على نتائج الأحداث فى المسألة الإرترية وكانت تستطيع أن تستغل الحقائق وتوجهها فى اتجاه معين ، فاذا أخذنا فى الأعتبار حقيقة الشعب الإرترى الديموجرافية فإن الإدارة البريطانية قد روجت أن الشعب

منتدى الكتب والمطبوعات

(I) Trevaskis, G. K. N: op, cit. P. 98.

ينقسم إلى مسيحيين ومسلمين وأن الأغلبية المسيحيه تؤيد الانضمام إلى أثيوبيا والأغلبيـــة المسلمة منقسمة على نفسها ولكن الحقيقة هى أن المسلمين والمسيحيين لو وجدوا التعـــاون الصادق من الإدارة البريطانية وتبصيرهم بالوضع الحقيقى والعمل على نضوجهم سياسيا لكان هدفهم الحرية والاستقلال .

وقد اتضح دور بريطانيا بتأثيرها على لجنة تقصى الحقائق ففى برقية مرسلة من السفارة الأمريكية فى أديس أبابا الى واشنطن تحتوى على الفقرة التالية " أن مجموعة من الـــوزراء الأثيوبيين قد سافرت إلى أسمرا بدعوى الاجازة والاستجمام ظاهريا ولكن البريجادير " درو Drew " الحاكم البريطانى فى ارتريا أكد أن لهم دعايه نشطة كما أن أعضاء حزب الاتحاد هددوا بالانسحاب اذا لم تتعهد أثيوبيا بالتأييد والتوجيه وقد سأل الاتحاديون عن عـــدد المناصب الوزارية وعدد المقاعد التى ستخصص لهم فى حالة الوحدة "(١) .

وهذا يكشف لنا عن حقيقة زعماء حزب الاتحاد أنهم مجموعة من أصحاب المصالح الساعية إلى السلطة دون قاعدة جماهيرية ويمثلون المصالح الشخصيه وأن هؤلاء الزعماء ما هـــم الا خدم للحكومة الأثيوبية وليسوا ممثلين أحرار للشعب .

كذلك يتضح لنا من البرقية التالية من مجموعة الوثائق الامريكية أن كتلة الاستقلال قـــد وجهت رسالة إلى كل الدول المحبة للسلام تطلب تأييدها فى استقلال ارتريا وكذلك نصـــت هذه الرسالة على أن الموارد الاقتصادية والفنيه المحليه يجب أن تخدم الإرتريين فقط وليس الأجانب مهما كانت جنسياتهم ويضيف مسئول السفارة الامريكية الذى أرسل البرقية أنه ســـواء كان المقصود بهذا أن تعنى استنكار تسهيلات اللاسلكى والموانى والتسهيلات الجويـــــة

(I) The Department of State. Washgton 53044/Pec/20/I948.

منتدى الكتب والمطبوعات

للولايات المتحدة وهذه مشكلة ولكن تعنى أيضا أن ايطاليا قد استخدمت تأثيرها[1] .

وبصرف النظر عن اعتبار أن الموقف الواضح لكتلة الاستقلال هو استقلال ارتريا والمستقبل الاقتصادى لارتريا ومواردها كاف أن يحرمها من أى مساندة من جانب الولايات المتحدة أو بريطانيا ، وهذه القومية الاقتصادية سببت انزعاجا للمصالح الاستعمارية ولهذا فان بريطانيا بدأت تتجه الى مهادنة أثيوبيا وفى نفس الوقت الذى كانت فيه الولايات المتحدة مهتمة بالقضية الارترية بدأت تتورط فى الحرب الكوريه (٢٥ يونيه ١٩٥٠) وفى ذات الوقت بدأت بريطانيا تضعف واقتصادها الداخلى ينهك وبدأ دورها الدولى يضمحل .

وفى الوقت الذى تسلمت فيه الأمم المتحدة تقارير لجنة التحقيق الخماسية كان الجو السياسى يخيم عليه ظل الحرب الكورية بل كانت هى حديث الساعة وأخذت الأضواء من القضية الإرترية ، ونُظر إلى المسألة الارترية فى ضوء جديد بالنسبة لدور أمريكا الامبريالى المتوسع إلى أخذ يحل سريعاً محل بريطانيا فى أجزاء كثيرة من العالم .

وقد أعلن "أكليلو" وزير خارجية أثيوبيا فى ذلك الوقت متباهيا أن دبلوماسية "هيلاسلاسى" استغلت الحرب البارده أحسن استغلال بأن انحازت كلياً إلى جانب الغرب (الولايات المتحدة) فى مقابل صفقة ارتريا[2] .

وقد تحقق انحياز أثيوبيا إلى جانب الولايات المتحدة فى عدة مناسبات فقد أرسل

(I) The Department of State. 53044/Pec/20/I948.

(2) Eritrea and U. N. Document Eritrea, Information Vol4No 3.

منتدى الكتب والمطبوعات

هيلاسلاسي كتيبة من الحرس الامبراطوري لتحارب الى جانب الولايات المتحدة الامريكية فـي كوريـا[1] .

مثال آخر هو منح الولايات المتحدة في ذلك الوقت وأثناء مناقشة التقرير المقدم مـن اللجنة الخماسية قاعدة كاجفو للاتصالات قرب أسمره[2] .

وهكذا وضع هيلاسلاسي نفسه تحت تصرف الولايات المتحدة الامريكية (التي خططـت بالفعل قبل أن تقول الأمم المتحدة كلمتها) التي وعدته بارتريا .

ثم اذا انتقلنا الى مذكرة باكستان وجواتيمالا فاننا نجد أنها قد وضعت بالفعل عدة حلول للقضية الارترية ونستطيع القول بأنها أنصفت القضية الإرترية إلى حد كبير ووضعت حلا للمشكلة الاقتصادية التي فندت أسباب انهيار الاقتصاد الارترى وكيفية الحل .

وقد ركزت المذكرة على دور الأمم المتحدة في انهاض الشعوب وذلك باستخدام مـوارد هيئة الأمم المتحدة للعمل على انهاض إرتريا في كافة المجالات .

أما الفقرة الخاصة بوصاية الأمم المتحدة على إرتريا فإن ميثاق الأمم المتحدة صريح فـي هذه الوصاية وذلك في المادة من الخامسة والسبعين حتى المادة الحاديه والتسعـين تحدثنا عن الوصايه وأهدافها . اذن فان جواتيمالا وباكستان لم تطلبا شيئا غير عاديـا بل هو أحد موارد ميثاق الهيئة الدولية التي تنظر القضية ما دامت الرغبات اختلفـت

(I) Eritrea and U. N. Document Eritrea, Information Vol 4 No.3.

(2) Ibid.

منتدى الكتب والمطبوعات

والأطماع زادت وهذا ينطبق عليه نص المادة السابعة والسبعون[1] .

ولم نجد أية مادة من مواد ميثاق هيئة الأمم المتحدة تنص على اتحاد أو ادماج دولة مع دولة أخرى وعلى ذلك فان مذكرة بورما والنرويج واتحاد جنوب أفريقيا لم تخل من المهاونة لصالح أثيوبيا .

---

(١) تنص المادة السابعة والسبعون من ميثاق الأمم المتحدة .

" يطبق نظام الوصاية على الأقاليم الداخلة فى الفئات الآتيه مما قد يوضع تحت حكمها بمقتضى اتفاقات وصاية :

١ ـ (أ) الأقاليم المشمولة الآن بالانتداب .

(ب) الأقاليم التى تقتطع من دول الأعداء نتيجة للحرب العالمية الثانية .

(جـ) الأقاليم التى تضعها فى الوصاية بمحض اختيارها دول مسئولة عن ادارتها .

٢ ـ أما تعيين أى الأقاليم من الفئات سابقة الذكر يوضع تحت نظام الوصاية وطبقا لأى شروط فذلك من شأن ما يعقد بعد من اتفاقات .

الباب الثالث

إرتريا والاتحاد الفيدرالي مع أثيوبيا

الفصل السابع : الأمم المتحدة وصدور القرار الفيدرالي حتى عام ١٩٥٢ م

الفصل الثامن : أبعاد السياسة الأثيوبية تجاه إرتريا بين عامي ١٩٥٢ / ١٩٦١ م

الفصل التاسع : موقف القوى الوطنية ضد الاتجاه الأثيوبي لضم إرتريا حتى عام ١٩٦١ م

منتدى الكتب والمطبوعات

تمهيـــــد :

انتقلت القضية الإرترية من اللجان المختلفة للعرض على دول الجمعيه العامه وظلت لفتره خاضعـــــه للكثير من وجهات النظر الضيقة إلى أن فازت فى النهاية اثيوبيا بتحقيـــق غرضهـا ولاشك أن الموقف الايجابى للولايات المتحده الامريكيه لمسانده اثيوبيا كان له الأثـر الكبير فى أن تتخذ الأمم المتحده قرارها الفيدرالى بأن تصبح أثيوبيا وإرتريا دولـــه اتحاديــه من اقليمين هما اثيوبيا وإرتريا وأن يكون خضوعهما لسيادة التاج الاثيوبى . وأوصى المشروع على فتره انتقاليه لاتتجاوز ١٥ سبتمبر ١٩٥٢ تنظم فيها الاداره الارتريـه ويعد فيها الدستور الارترى .

ورغـم أن معظم الإرتريين قبلوا قرار الأمم المتحده بدون معـــارضه جديه إلا أن هذا القرار اثبت أنه لو سار فى منهجه السليم لكان أفضل الحلول للقضيه الارتريه حيث تأخذ ارتريا شكل الوحدة المتكامله بالنسبه لمصالح سكانها ولها شخصيتها الذاتيه . خاصة وأن الارتريين لم يتفقوا على طريق موحد لتقرير مستقبلهم ولكن للأسف الشديد . فان السيـاســة الاثيوبيــــه تجاه ارتريا بين عامى ١٩٥٢ — ١٩٦١ أى منذ صدور قرار الاتحـاد الفيدرالى حتى اعـلان دمج ارتريا فى دوله اثيوبيا واعتبارها الاقليم رقم ١٤ ضمن اقاليم اثيوبيا هذه السـياسه أكدت أن الأمم المتحده لم تضع أيه ضمانات مستقبليه لتنفيذ قرارها كما أنها لم تكـن واعيـه بالاجراءات المقابليـه لو أن اثيوبيا أخلـت بتعهداتها وانقضت علـى اقليم ارتريا .

وفى نفس الوقت كانت القوى الوطنيه غير متحده وغير منظمه وغير واعيه بمـا يخبئه لهـــا الجانب الأثيوبى وبناء على ذلك

فسوف يتضمن هذا الباب معالجة ثلاثه فصول تشكل الفصول الأخيره فى الرساله وقد رأينا أن يكون عنوان الفصل السابع هـو الأمم المتحده وصدور القرار الفيدرالى ١٩٥٢ الخـــاص

بالاتحاد بين اثيوبيا وارتريا .

وأما الفصل الثامن فقد تكلمنا فيه عـــن أبعاد السياسة الاثيوبيه تجاه ارتريا بـــين عامي ١٩٥٢ - ١٩٦١

أما الفصل التاسع والأخير فقد تكلمنا فيه عن موقف القوى الوطنيه من الاتجاه لضـــم أرتريـــا .

وفيما يلي تفصيل لهذه الفصـــول

منتدي الكتب والمطبوعات

الفصل السابع

الأمم المتحدة وصدور القرار الفيدرالي

حتى عام ١٩٥٢ م

١ـ المشروعات الدولية لحل المشكلة الإرترية .

٢ـ قرار ٢ ديسمبر ١٩٥٠ م .

٣ـ مهام مبعوث الأمم المتحدة .

٤ـ القرار الفيدرالي في الميزان .

منتدى الكتب والمطبوعات

قامت اللجنة الخماسية بتقديم تقريرها إلى اللجنة السياسية للجمعية العامة وذلك لوضع توصيات هذا التقرير موضع التنفيذ ولكن كما سبق وأن قلت فان اللجنه الخماسيه لم تتفق على رأى موحد وأصر كل جانب على رأيه ثم اتفقوا فى النهايه على ترك الأمر للجمعيه العامه لتبت فيه .

وقد قامت اللجنة السياسية فى اجتماعاتها من السابع والثلاثين الى الأربعين ، ثم من الثامن والأربعين الى السادس والخمسين فى الفتره فيما بين ٨ — ٢٥ نوفمبر بمناقشه تقرير اللجنة الخماسيه . ولم تلبث مجموعه من الدول مختلفه النزعه والاتجاه والايديولوجيه ان تقدمت بمشروعاتها لأخذ الأصوات عليها لحل المشكله الإرتريه .

المشروعات الدولية لحل المشكلة الإرترية :

توالى تقديم مشروع قرارات من الإتحاد السوفيتى والعراق ومشروع قرار مشترك مقدم من بوليفيا والبرازيل وبورما وكندا والدانمرك واكوادور واليونان وليبيريا والمكسيك وبنما وباراجواى وبيرو وتركيا والولايات المتحده الامريكيه ثم مشروع قرار بولندا ومشروع قرار باكستان وفيما يلى شرح تفصيلى لأهم المشروعات :

أ — مشروع قرار الإتحاد السوفيتى ويوصى الجمعية العامة بأن تمنح إرتريا استقلالها فوراً وان تنسحب قوات الاحتلال البريطانى من إرتريا خلال ثلاث شهور من تاريخ موافقة الجمعيه العامه على هذا القرار وان تمنح اثيوبيا منفذا الى البحر عن طريق ميناء عصب (١) .

ب — مشروع قرار العراق ويوصى أن يبت مؤتمر قومى يمثل بحق شعب إرتريا فى

(I) U.N A/AC . 38/ L 3I .

منتدي الكتب والمطبوعات

فى مسألة الإتحاد الفيدرالى مع أثيوبيا تحت ظل التاج الأثيوبى ، أو أن تصبح إرتريا دوله مستقله ذات سياده على أن تمنح اثيوبيا منفذا مناسبا الى البحر على أن لايتجاوز ذلك موعد أقصاه أول يوليه ١٩٥١ ، كما نص على تعيين مبعوث من الأمم المتحده فى ارتريا يساعده مجلس معين من قبل الأمم المتحده ولكى يساعد شعب ارتريا فى تنفيذ المشروع(١)

جـ — مشروع القرار المشترك المقدم من بوليفيا والبرازيل وبورما وكندا والدانمرك واكوادور واليونان وليبريا والمكسيك وبنما وباراجواى وبيرو وتركيا والولايات المتحدة الامريكيه وقد تبنت هذا المشروع وقدمته حكومه الولايات المتحدة الامريكيه ونص على أن تكون إرتريا وحده ذات حكم ذاتى فى اتحاد فيدرالى مع أثيوبيا تحت سيادة التاج الأثيوبى وأوصى المشروع على فتره انتقاليه لاتتجاوز ١٥ سبتمبر ١٩٥٢ ... تنظم خلالها الحكومة الارتريه ويعد الدستور الارترى ويطبق ، كما نص على أن تعين الجمعيه العامه للامم المتحده مبعوثا من قبلها الى ارتريا يساعده خبراء يعينهم السكرتير العام للأمم المتحده(٢) .

د — مشروع قرار مقدم من بولندا ويوصى بأن تمنح إرتريا الاستقلال بعد ثلاث سنوات، يحكمها فى خلالها مجلس مكون من سته أعضاء كالآتى : عضو من اثيوبيا ، واثنان من دول عربيه وثلاثه من ارتريا (اثنين من السكان الأصليين وواحد من السكان الاوربيين) وان يقدم المجلس تقريرا سنويا الى الأمم المتحده ، وأن تعين مديرا اداريا له سلطات تنفيذيه ويكون مسئولا أمامها ، كما أوصى القرار بانسحاب القوات البريطانيه خلال ثلاثه شهور من اتخاذ القرار وأن تمنح اثيوبيا ذلك

(I) U.N A/C. 38/ L 32 .

(2) U.N A/C. 38/ L 37 .

منتدى الكتب والمطبوعات

الجزء اللازم لها كمنفذ الى البحر عن طريق ميناء عصب (١) .

هـ ـ مشروع قرار مقدم من باكستان وأوصى بأن تكون إرتريا دولة مستقلة ذات سيادة فى موعد لايتجاوز أول يناير ١٩٥٣ وأن يشكل مؤتمر قومى فى موعد لايتجاوز أول أكتوبر ١٩٥١ وأن تنقل كل السلطات الممنوحه للسلطة الإداريه لهذه الحكومة المؤقته وأن يتم هذا حتى أول يناير ١٩٥٣ ، كما نص مشروع القرار على تعيين مبعوث للأمم المتحده يساعد الشعب الارترى فى تشكيل المؤتمر القومى وفى وضع الدستور واقامة الحكومة الإرتريه المستقله ، وأن يشكل مجلس يضم ممثلى خمس دول وثلاث ممثلين لارتريا يرشد ويوجه المبعوث فى ادائه لمهامه وأوصى المشروع ايضا ان تضم إرتريا فور استقلالها إلى الأمم المتحده طبقا للماده ٤ من الميثاق (٢) .

وقد وافقت اللجنه على اقتراح من جواتيمالا بالتصويت ٣١ صوتا ضد ١٦ وامتناع ٩ على أن يدعى ممثل للحزب الاسلامى فى ارتريا ليشارك فى المناقشات بدون حق التصويت كما وافقت على اقتراح من اثيوبيا ان تمنح كل الاحزاب السياسية الارتريه حق مناقشة القضيه كنفس الامتياز الذى منح للحزب الاسلامى بالتصويت ٥٣ صوت مقابل لاشىء وامتناع ثلاثه اصوات ، وقد قدم ممثل الحزب الاسلامى فى اجتماعات اللجنه التاسع والاربعين والخامس والخمسين بيانات وأجاب

(I) U.N, A/AC . 38/ L 47.

(2) U.N, A/AC . 38/ L 48.

ـ المادة الرابعة من ميثاق الأمم المتحده تنص على :

١ ـ العضويه فى الأمم المتحده مباحه لجميع الدول الأخرى المحبة للسلام والتى تأخذ نفسها بالالتزامات التى يتضمنها هذا الميثاق والتى ترى الهيئه أنها قادره على تنفيذ هذه الالتزامات.

٢ ـ قبول أية دولة من هذه الدول فى عضوية الأمم المتحدة يتم بقرار من الجمعيه العامه بناء على توصية مجلس الأمن .

علـــــى الاسئله الموجهة اليه[1] (وكلها سبق التعرض له فيما سبق ولم يأت بجديد)

في افتتاح المناقشات أفاد ممثل بريطانـــيا أن إرتريا بالإضافة إلى أنها مقسمــــــه جغرافيا فانها تتكون من جنسيات ومجموعات سياسيه مختلفه وأنها فقيره في الموارد الاقتصاديـــه لدرجة أنها لاتستطيع أن تعيش اقتصاديا ، كما تعوزها المياه والأرض الزراعيه مما نتج عنـــه انخفاض مستوى انتاجها الزراعى وأنها لاتزال تحتاج ان تستورد سنويا ٥٠٠ر١٢ طن من الحبوب وهو مايعادل $\frac{1}{8}$ احتياجاتها السنويه[2] .

كذلك الصناعات الموجوده بها ضئيله[3] . ويعمل بها ٢٤٠٠ شخص فقط وتوجد بعض المناجم وكان العاملين فيها حتى عام ١٩٤٧ يبلغون ٣٢٠٠ شخص فقط (اكثرهم ايطاليـــون) وبالطبع تقلصـــوا الآن الى أقل من الربع .

وكان نتيجه لذلك تجاوز العجز في الميزان التجارى في إرتريا ٠٠٠ر٦٠٠ر١ جنيه استرليني وهو مايزيد عن كل تجارة الصادرات ، هذا النقص في الموارد معناه عجز ٠٠٠ر٥٠٠ جنيـــه استرليني في الميزانيه وهذا لايدخل فيه نفقات القوات المسلحه للحفاظ على الأمن والسلام ، وفي توضيحه للجوانب السياسيه للمشكله أضاف ان سكان ارتريا يضمون اجناسا متعدده وعدة لغـــات وتقاليـــد وأديان وكذلك أقليه تعدادها ٠٠٠ر٢٠ وأن المجموعات السياسيه المختلفه تبالـــغ في أعداد اتباعهم ، وأن الشعب تنقصه الدقه الى حـد كبير ولايمكن التأكد من رغباتهم الامــن

(I) U.N , A/AC. 38/ L 46 & 52 .

(٢) ان $\frac{1}{8}$ الاحتياجات لاتمثل خطوره في عمليه الاستيراد ولكن لو زاد الاستيراد عن نصف الاحتياجات لكان هناك خطر حقيقيا على الاقتصاد العام .

(٣) الصناعه أهملت تماما في إرتريا نظراً للأسلوب الذى اتبعته الادارة البريطانيه في إرتريـــا ولظروف الحرب العالميه الثانيه التى أدت الى دمار اقتصاد كثير من الدول

منتدى الكتب والمطبوعات

خلال زعمائهم الذين يمثلـــونهم بدرجات متفاوته وأضاف أنه بالرغم من هذه التناقضات فان أغلبيه الرأى العام هى الاتحاد مع اثيوبيا واعتبر أن أفضل حل للمشكله هو ضم الأقليم الشرقى الى اثيوبيا ووضع حل منفصل للاقليم الغربى (١)

وقد أوضح ممثل استراليا ان امكانية وضع ارتريا تحت الوصايه يجب أن يدرس بعنايـــه أكبر ، وان ادارة الاقليم يمكن ان تكلف بها اثيوبيا وبذلك يعد الاريتريون للحكم الذاتى فى النهاية بعد فتره معينه تعيد فيها الجمعيه العامـــه النظر فى المسألة كلها وتتأكد بنفسها من رغبات الشعب الارترى ، وبذلك يمكن تجنب اتخاذ قرار متسرع وكان من رأى ممثل استراليا ان تجزئه البلاد سيكون مماثلا لتجاهل رغبات الارتريين ، بينما لاينصح بالاستقلال نظـــرا للأوضاع السياسيه والاقتصاديه للبلاد ، ولذلك فانه يؤيد فكره الاتحاد لأنها تعطى الضمانات الكافيه للاقليات وتضع فى الاعتبار العوامل الاقتصاديه ويجب أن تنص الفكره على اقامـــه محكمه فيدراليه تفصل فى الخلافات التى قد تنشأ بين الأطراف المعنيه(٢)

ثم تحدث السيد "اكليلو" ممثل اثيوبيا ووضح أنه لايمكن انكار الحركه الشعبيه الإرتريـــه التى تطالب بالاتحاد مع بلاده ، وان اعدادا كبيرة من الارتريين ينتقلون الى اثيوبيا بانتظـــام للأعمال الموسميه وأن ٢٠٠ر٠٠٠ ارترى يعيشون بصفة دائمة فى اثيوبيا ، وأن ارتريا تعتمـــد اعتمادا كليا فى اقتصادها على جـــيرانها وأن البلدتين لم تكونـــا منفصلتين ولاعدوتين فى يوم من الأيام ، وأن مشكله الأقليات لاتعقـــد المسألة بالنسبة لأرتريا وأن ٢٥٠ر٠٠٠ مسلم فى الأقليم الغربى لايمثلون أكثر من ٢٥٪ من مجمـــوع السكان وليس من العدل تجاهل رغبـــات الأغلبيـــه لارضاء اقليه منقسمه على نفسها ، وبين وجهة نظر اثيوبيا وارتباطـــاتها بالـــدول

(I) U.N Year Book I950 .

(2) U.N Year Book I950

منتدى الكتب والمطبوعات

العربيه وأكد أنه على المسلمين الايخافوا من الاتحاد مع اثيوبيا لان سكان اثيوبيا ربعهم مسلمين وعلاقات اثيوبيا التجاريه اغلبها مع دول مسلمه ، وبناء على هذه الروح ، سيكون لمسلمى ومسيحى ارتريا أن يشتركوا فى الحكومه والحياة القوميه للشعبين المتحدين [١] .

ثم تحدث ممثل الإتحاد السوفيتى ووضح أن مسألة المستعمرات الإيطاليه السابقه لم تحل عن طريق الجمعيه العامه ولكن من خلال اتفاقيات سريه من ابرزها اتفاق بيفن — سفورتزا فى مايو ١٩٤٩ وكان تقرير البعثه الرباعية والمذكرات المقدمه من وفود جنوب افريقيا وبورما والنرويج من جهة وجواتيمالا وباكستان من جهة أخرى تبين أن جميع الأحزاب السياسيه فى ارتريا يعارضون تجزئه البلاد ، ووضح أيضا أنه كلما اثيرت مسألة منح إرتريا الاستقلال أصبح مألوفا أن تدعى الدول صاحبه المصلحه فى المنطقه أن شعب إرتريا لم يصبح مستعدا بعد لتولى مسئوليات الحكم ، وليس غريبا أن إرتريا التى ظلت لمدة عشر سنوات تحت الحكم البريطانى لم يتطور بها الوعى القومى بنفس مستوى الدول الحره ، الا أنه وضح أن العالم يمر الآن ... بعصر تحرر المستعمرات وأصبح غير مقبول أن تستمر قوة أجنبية فى حكم بلد محتل ، وقد عبر ممثل الاتحاد السوفيتى عن الجسابه بمقاومة الشعب الاثيوبى عند الاعتداء على سيادته (يقصد ايطاليا) حتى نال استقلاله وأيد حق اثيوبيا فى منفذ الى البحر ، الا أنه وضح ان الدوله لاتكون حره اذا أرادت أن تستعبد دوله أخرى ووضح أيضا ان اقتراح الاتحاد السوفيتى يتفق مع الأهداف العامه للأمم المتحده ، التى يجب أن تعمل من أجل تحرير شعوب المستعمرات وليس لصالح القوى الاستعمارية [٢] .

(I) U.N Year Book I950 .

(2) I bid.

منتدي الكتب والمطبوعات

وقد كانت بيانات تشيكوسلوفاكيا وبولندا تساند أيضا اقتراح الاتحـــاد السوفيتى وعللا ذلك بأن مشروع القرار السوفيتى يعطى الحل الوحيد الذى يرضى مصالح الشعب الارتـــــرى ومبادىء الميثاق وكذلك يعنى بالمصالح المشروعه والمطالب الاقتصاديه لاثيوبيا وبينـــــا أن من الخطأ تصوير ارتريا بأنها عاجزه اقتصاديا وان موقعها الجغرافى المتميز يضمن لها تجـارة خارجية ضخمه وأن الاستقلال سينشط تطورها الاقتصادى والسياسى والاجتماعى (١) .

وأكد مندوب بولندا أنه بالرغم من تأييده مشروع القرار الروسى بدون تحفظات فانـــه يقترح مشروعا وسطا هو الذى قدمه سابقا فانـــه يحدد الظروف اللازمه لقيام ارتريا كدولـــــه مستقله ويحترم حقوق الأقليات والدول المجاورة واذا تم قبول هذا المشروع فانه سينشر السـلام والأمن فى شرق افريقيا واختتم بيانه بأن الوفود التى تؤيد الاستقلال وغير مستعده أن تصـوت لصالح الاستقلال الفورى ستجد فى المشروع البولندى حـــــلا وسطا مرضيا (٢) .

وقد ادلى ممثلو الأرجنتين وبورما والبرازيل وكندا واليونان وهايتى وباراجواى وتركيـــا والولايات المتحده الامريكيه ببيانات لتأييد المشروع المشترك موضحين أنه هو الاقتراح الوحيـد الذى يستطيع أن يوفق عمليا بين كل المصالح المعنيه وانه يمثل محاولة لضمان السلطـــــه للشعب الأرترى ان يتولى أمر شئونـه الداخليه ويوء من موءسساته وثـقافته بينما يعنى فـــى نفس الوقت بالمصالح المشروعه لاثيوبيا وطبقا للمشروع المشترك تكون الحكومة الفيدراليه مسئولـه عن الدفاع والشئون الخارجية والماليه واصدار العمله والتجارة الداخليه والخارجية والمواصلات الخارجية والـــــداخليه وهذه السلطات لازمه للحكومه الفيدراليه لضمان وحدتها وعلاقاتهـــا مع الدول الأخرى وأن يكون الاقليم كله وحده جمركيه واحده وقـــد قصد المشروع بهذا خدمـــه اقتصاد ارتريـــا (٣) .

(I) U.N A/C./ 3I5.
(2) U.N : Year Book I950
(3) Bereket, H. Selassie: The Eritream Striggle Fram Britisl. rule to Federation P I20 .

منتدى الكتب والمطبوعات

وقد وضح هؤلاء الممثلين أن هذا المشروع سيعطى الارتريين حكومتهم الخاصه ودستورهم وسيحقق الى حد كبير رغبات ذلك الجزء من السكان الذى يريد الاستقلال وهو يحفظ فى نفس الوقت وحدة ارتريا ويضمن لاثيوبيا منفذا الى البحر وكان يتضمن نصوص تؤمن الارتريين ضد سوء استخدام السلطه من جانب الحكومة الاثيوبيه وتضمن المساواة بين نصوص الاتحاد الفيدرالى .

وقد انتقد ممثلو كوبا والدومنيكان والسلفادور وجواتيمالا والسعوديه وأرجواى مشروع القرار المشترك على أساس أنه يفرض قيودا قاسيه على حق الارتريين فى تقرير مصيرهم وأن الاختيار الوحيد المعروض على الارتريين هو قبول الاتحاد الفيدرالى أو رفضه وأنه لايعطيهم الحق فى اختيار الاستقلال وأن هذا الاقتراح يمكن أن يطيل فترة عدم الاستقرار فى ارتريا بل قد يزيد التوتر هناك (١) .

وأوضح ممثل باكستان (محاولا كسب الموافقه على مشروع القرار المقدم من وفد بلاده) أن المشروع الباكستانى يعطى الارتريين الحق أن يقرروا قبول الاتحاد الفيدرالى مع اثيوبيا اذا ثبت أن مطلب الاستقلال مطلبا خاطئا ووضح أن المشروع يماثل ما اتخذ بخصوص ليبيا وأنه ليس هناك ما يبرر معالجة المشكلتين بطريقتين مختلفتين (٢) .

وأوضح ممثل العراق أن أحد عيوب مشروع القرار المشترك أنه لم ينص على السماح للشعب الارترى بممارسة حقه فى تقرير المصير ، وانه اذا تم الموافقه على فكرة الاتحاد الفيدرالى يجب أن ينص على أنه فى استطاعة الشعب الارترى أن ينسحب من الاتحاد واذا ثبت أن المشاركة فيه غير عمليه ، ووضح أن اقتراح العراق هو أفضل وسيله لحل المشكله الارتريه (٣) .

(I) U.N : Year Book I950.

(2) I bid

(3) I bid

منتدي الكتب والمطبوعات

وفى توضيح أخـــير لممثل الاتحاد السوفيتى وضح أن فكرة الإتحاد الفيدرالى هــو زواج مفـــروض على أحد الطرفين زواج كاثوليكى (لا طلاق فيه) وأن وفود كثيرة قد أيدت الاستقلال واختلفت فقط فى الطريقه وبين انه اذا لم يلق اقتـراح الاتحاد السوفيتى تأييــد الأغلبيه فان وفد بلاده سيؤيد على الفور المشروع البولندى (١) .

وفى بيان ممثل الحزب الاسلامى "ابراهيم سلطان" أمام اللجنة السياسية وضح فيـه أن المسلمين يشكلون ثلاثـه أرباع سكان ارتريا وأن مائه وسبعه وتسعين قبيله مسلمه من مجموع القبائل الارتريه البالغ عددها مائتين وثلاثه وتسعين قبيله وأن هناك أيضا ستة وتسعين قبيله خليطا من المسلمين والمسيحين . ثم وضح ملخص اتجاهات وآمال الشعب الارترى وأنهــم يريدون الاستقلال الفورى وتكوين حكومه ديمقراطيه والمحافظة على وحدة البلاد داخـــل حدودها الحاليه وانهم يعارضون أى مخطط لتجزئه إرتريا أو ضم جزء منها الى الســـودان أو اثيوبيا وأى مخطط للاتحاد الفيدرالى أو الاندماج مع اثيوبيا . كما وضح أيضا أن أثيوبيــا ومؤيديها مقتنعون أن معظم الإرتريين يريدون الإتحاد مع اثيوبيا وتساءل لماذا لم يقبلــوا مشروع العراق بدلا من محاولة فرض الاتحاد الفيدرالى على الارتريين دون أن يسمحوا لهــم تقرير مستقبلهم بطريقة ديمقراطيه واستنكر بيانات بعض ممثلى الدول التى قالوا فيها أن ارتريا أرض جرداء غير مثمره لاتستطيع أن تمول سكانها ووضح أن العكس فان ارتريا بلد زراعى خصــب لــه امكانيات هائله على التطور وهذا سيعجل به تحـرر البلاد .

وفى الاجتماع الخامس والخمسين قُـرأت برقيـة على اللجنة من قادة حزب الإتحــاد الإرترى ومن الحزب الإسلامى المستقل فى إرتريا تحتج على الاستماع إلى ممثل الحزب الاسلامى وقــد ادعــو انه لايتحــدث باســم شعب إرتريــا وأنه اداة لقــوى أُجنبيــه وأن أى بيان

منتدي الكتب والمطبوعات

(I) Bereket, H.Selassie: op cit P I22

منـه عن مستقبل ارتريا ادعاء كاذب ولايعبر عن رغبات الارتريين (١) .

وقد فنـد مثل جواتيمالا البرقية على أنها موقعه من ممثلى المجموعة التى تؤيـد ضـم اثيوبيا لارتريا وأنه من التجن من جانبهم ان ينكروا شخصاً بارزاً مثل ممثل الحزب الاسلامـى (يقصد به ابراهيم سلطان) لايمثل ارتريا ، ثم وضح ممثل باكستان من أن البرقية غيرقانونيه حيث أنها مرسله من إرتريين مقيمين بالقاهرة لأنها مرسلة من القاهره وأعلن أنه لايمكن الوثوق بمستند كهذا (٢) . ثم قام ممثل ايطاليا ووضح أن حوادث عنف قد ارتكبت فى ارتريا نتيجـة لحاله عدم الاستقرار فى البلاد وأن سته وخمسين إيطاليا قد سقطوا ضحية الارهاب السياسـى فى الفترة التى كانت الأمم المتحدة تنظر القضية وأن هذا الارهاب يجب أن يتوقف ، أما فيمـا يتعلق بالاقتراحات المختلفة أمام اللجنة فـإنه يعتبر مسانده استقلال إرتريا واجبا اخلاقيا خاصة أن الأمم المتحدة قد منحت ليبيا والصومال الاستقلال وأن إرتريا هى الأولى والأجـدر لموقعها المتميز عند التقاء طرق المواصلات الحيويه وأن الاستقلال هو مطلب الاغلبيه العظمى من شعب إرتريا مسلمين ومسيحين ، كما طالب بحماية الإيطاليين الذين يرغبون مواصلـة مهامهم فى تطوير البلاد والمساهمـه فى تقدمها ، وبينما لم يعترض على مشروع قرار الـدول المشتركه الذى ينص على الاتحاد الفيدرالى وأكد انه يجب اعطاء مزيد من الاهتمام لضمان الحكم الذاتى الحقيقى للارتريين (٣) .

وفى نفس الاجتماع الخامس والخمسين فى ٢٤ نوفمبر ١٩٥٠ بدأت اللجنة التصويت علـى مشروعات القرارات المعروضة عليها حتى يمكنها من تطبيق القرار الفائز وحتى تنهى القضيـة الإرترية

(I) U.N. Year Book I950 .
(2) I did
(3) I did

منتدي الكتب والمطبوعات

وكان التصويت على المشروعات كالاتى :

المشروع	مؤيد	معارض	ممتنع
الامريكى (المشترك)	٣٨	١٤	٨
البولنـــدى	٣٧	١٠	١٣
السوفيـــتى	٣٦	١٠	١٤
العراقـــى	٢٨	٢١	١١
الباكستانـــى	٢٠	٢٦	١٤

وهكذا نجد أن المشروع المشترك قد قبل بنسبة الأصوات المؤيد ه له وفى الاجتمـــاع الرابع والستين فى ٣٠ نوفمبر ١٩٥٢ وافقت اللجنة السياسيه على مشروع قرار اضافى مقدم بصفـه مشتركه من ممثلى البرازيل وكندا والمكسيك وتركيا والولايات المتحده الامريكيه تقترح أن تشكـل لجنة من رئيس الجمعيه العامه وأثنان من نواب الرئيس (استراليا وفنزويلا) ورئيس اللجنـــه السياسيه لتحدد اسم مرشح او اذا لم يمكن الوصول الى اتفاق ثلاث مرشحين لوظيفه مبعـــوث الأمم المتحده فى ارتريا .

قرار ٢ ديسمبر ١٩٥٠ على الرغم من تقارب عدد الأصوات فى اللجنه السياسية فإن فـــوز المشروع الامريكى المشترك جعله يعبر من اللجنــــه السياسية الفرعية إلى الجمعية العامـــة حتى يصدر فى شكل قرار نهائى من الجمعيه العامه للأمم المتحده وحتى يصوت عليه التصويـــت النهائى .

(I) U.N: Book Year I950 .

منتدي الكتب والمطبوعات

وهنا ألقت الولايات المتحده الأمريكيه ثقلها السياسي لضمان نجاح مشروعها وحتى يدخل حيز التنفيذ (١) .

وفي جلسة عاصفة استمرت من صباح يوم ١ ديسمبر حتى الثالثه صباح ٢ ديسمبر وعقدت على اجتماعين تحت أرقام ٣١٥ ، ٣١٦ ناقشت الجمعيه العامه المشروع الامريكي المشترك وقد هاجم ممثل العراق المشروع الامريكي في حين قال ممثل اثيوبيا أنه موافق تماما على فكره الاتحاد الفيدرالي وأن حكومته ستبذل كل جهدها لتنفيذه . وأن اثيوبيا تقبل كل النصوص لتأمين الأقليات الوطنيه والاجنبيه (المقصود بالأقليات الوطنيه هنا بعد الوحده هي المسلمين والاجنبيه الايطاليين) في ارتريا وتحترم حقوقهم وامتيازاتهم (٢) .

ولنا هنا كلمة أن الحكومة الأثيوبيه قد قابلت هذا المشروع الامريكي المشترك بارتياح كامل وهذا ما يدعونا إلى أن ترحيب الحكومة الاثيوبيه على هذا المشروع الامريكي ناتج عن التقارب الامريكي الاثيوبي الذي أشرنا اليه سابقا والذي ستتضح معالمه أيضا فيما بعد .

واذا كان المندوب الأثيوبي قد قصد بالاقليات الوطنيه والأجنبية فاننا نرى أنه بعد الوحدة سيكون عدد المسيحين في الدولتين أكبر ولهذا سيعتبر مسلمي ارتريا هم الأقليه .

وقد صوت على المشروع الامريكي المشترك في الجمعية العامة للأمم المتحده وقد كانت نتيجة الصوت : ٤٦ صوت مؤيد للمشروع و١٠ معارض وامتناع ٤

وهكذا تكون النتيجه لصالح المشروع الامريكي وقد صدر قرار الأمم المتحدة بهذا المشروع تحت رقم ٣٩٠ A/390/5

---

(١) حامد صالح تركي : المرجع السابق ص٢٣٧

(2) U.N: Book Year I950.

منتدى الكتب والمطبوعات

وقد جاء القرار "انه من أجل رغبات ومصلحة الشعب الأرترى ولمختلف الديانات والجنسيات داخل ارتريا وأنه جاء لقدره الشعب على الحكم الذاتى ومن أجل مصالح السلام والأمن فى شرق افريقيا ومن أجل مطالب اثيوبيا التاريخيه والجغرافيه والاقتصاديه وحاجتها المشروعه الى ممر للبحر من أجل ذلك كله تقرر أن تصبح ارتريا وحده متمتعه بحكم ذاتى فى اطار اتحاد فيدرالى مع اثيوبيا تحت التاج الاثيوبى".

وقد جاء القرار فى خمسة عشر ماده تناول سلطات الحكومة الإرتريه واختصاصاتها وتأليف منطقه الاتحاد وتشكيل المجلس الفيدرالى والجنسيه داخل الاتحاد مع ضمانات الحكومه الفيدراليه للمقيمين داخل ارتريا . والفتره التى يعمل بها حتى ينظم دستور الاتحاد الفيدرالى ومهام عمل مبعوث الأمم المتحده الذى يساعد فى اعداد الدستور ووضع حكومة الاداره البريطانيه فى ارتريا .

ثم جاءت الفقرة ب من القرار على أن تساعد الجمعيه العامه فى تعين مندوب الأمم المتحده فى ارتريا وتقرر أن تقوم لجنه مكونه من رئيس الجمعيه العامه وأثنان نواب الرئيس (فنزويلا واستراليا) ورئيس اللجنه السياسيه بتحديد اسم مرشح أو مرشحين أو ثلاثه فى حالة عدم الاتفاق على مرشح واحد لوظيفه مبعوث الأمم المتحده[1] .

وبناء عليه فقد اجتمعت اللجنه السياسيه للجمعيه العامه فى ١٢ ديسمبر لمناقشه تحديد اسماء المرشحين لوظيفة مبعوث الأمم المتحده فى ارتريا وقدمت التقرير فى ١٣ ديسمبر لتسمى مرشحا أو عدة مرشحين لمنصب مبعوث الأمم المتحده فى إرتريا ووافقت على المرشحين التالى أسماؤهم :

---

(١) أنظر الملحق رقم (١٨) وبه نص القرار الفيدرالى كاملا باللغه العربية

منتدى الكتب والمطبوعات

١ - السيد " فيكتور هو " مساعد الأمين العام لهيئه الأمم المتحده Victor Hoo

٢ - القاضى أونج خين Awng Khine من دوله بورما

٣ - السيد ادوارد وأنزه ماتينزو Edoardo Anze Matienze من دولـــه بوليفيا .

وقد انتخبت الجمعية العامه فى جلستها رقم المائتين والخامسة والعشرين فى ١٤ ديسمبر ١٩٥٠ بحضور كافة الأعضاء وبالاقتراع السرى السيد / ادوارد و أنزه ماتينزو لمنصب مبعـوث الأمم المتحـــده فى ارتريا (١) .

مهام مبعوث الأمم المتحده :

صدر أمر تعيين السيد / "ادوارد و أنزه ماتينزو" فى نفس اليـوم الذى وافقت فيه الجمعيـــه العامه على انتخـــابه أى يوم ١٤ ديسمبر ١٩٥٠ وبدأ فى تجهيز نفسه لآداء المهمة المكلـف بها من قبل الأمم المتحدة وبناء على دعوة تلقاها قبل مغادرته مقر هيئه الأمـــم فى نيويـورك زار لــــندن وهو فى طريقه الى ارتريا فى نهايه ينايـر ١٩٥١ وأجرى هناك محادثات غير رسميه مع موظفى وزارة الخارجية البريطانيه شملت كل الأمور التى تهم الطرفين بخصوص تنفيذ قـــرار الأمم المتحده . وقد تلقى المبعوث تأكيدات قاطعه على عزم المملكه المتحده على أن تنفــــذ حرفيا التزاماتها بشأن قرار الأمم المتحده كما عبرت المملكه المتحده عن آمالها بأن يكـــون التعاون بين مبعوث الأمم المتحده والادارة البريطانيه فى ارتريا علـــى أتم وجه ممكن (٢) .

كذلك لبى مبعوث الأمم المتحده دعوه الحكومـة الايطاليه لزيـارة روما وهو فـــى

(I) U.N/5/ B390.

(2) Pankhwrst, E,S & Pankhwrst, R.K.P : Ethiopia and Eritrea P. 273.

منتدى الكتب والمطبوعات

طريقه الى ارتريا لاجراء محادثات غير رسميه مع بعض اعضاء الحكومة وتلقى خلال المحادثات تأكيدات قاطعه على رغبه الحكومة الايطاليه فى التعاون معه لانجاز مهمته(١) .

ووصل مبعوث الأمم المتحده اسمرا فى التاسع من فبراير وعند وصوله عقد اجتماعا حضره معظم الشخصيات البارزه الارتريه والاوربيه والاثيوبيه وعدد كبير من الصحفيين وقد أعلن فى المؤتمر الصحفى أن قرار الأمم المتحده الخاص بارتريا هو حل وسط أرضى جميع الأطراف الذين يرغبون فى الاتحاد مع اثيوبيا والذين يطلبون الاستقلال فضلاعن أنه أرضى اثيوبيا باعترافه بحاجتها الى منفذ للبحر واستمرار العلاقات والروابط التاريخيه والعادات التى تربط اثيوبيا وارتريا ، وقد نوه أيضا الى دور حكومة بريطانيا والتزامها بتنفيذ القرار وكذلك التزام الحكومة الايطالية بتنفيذ القرار ونوه أيضا الى معاملة الحكومة الاثيوبيه الى مسلمى ارتريا والى الايطاليين المستوطنين ارتريا .

ونوه أنه سيبذل كل جهوده من أجل اتمام الاتحاد الفيدرالى ومن أجل وضع الدستور(٢) . وقام المبعوث فور وصوله إلى إرتريا ببعض الزيارات الشخصيه لعدة مدن وقرى فى الأراضى الارتريه واستمرت الزيارات لفترة تزيد على أحدعشر اسبوعا ابتداء من الثامن من فبراير حتى الثانى عشر من مايو ١٩٥١ وكان الهدف من هذه الزيارات ثنائى فقد قصد بها فى الدرجة الأولى أن يأخذ المبعوث انطباعا عن السكان وطرائق معيشتهم وطبيعة البلاد ومصادر ثروتها الزراعيه فى نفس الوقت الذى يكون فيه المعلومات عن السكان وعن البلاد فأنها فرصة للسكان لكى يجتمعوا بالمبعوث ولكى يعبروا عن وجهات نظرهم بخصوص خطة

(I) Pankhirst, E, S & Pankhirst,R,K: op. cit P 273.

(2) Progress Repart of the U.N Commissioner in E. U3 Repointed with A Dreface by the Eritrean liberation front I977 PP I3-I7.

منتدى الكتب والمطبوعات

الاتحاد الفيدرالي ، كما وستعطى الفرصة للبحوث أن يشرح بشيء من التفصيل خلفيه اقرار الجمعيه العامه للاتحاد الفيدرالي وطبيعه عمله ووضع ارتريا في المستقبل لدى اتحادها فدراليا مع اثيوبيا تحت سيادة التاج الاثيوبي ٠

وزار المبعوث بمساعدة الادارة البريطانيه يرافقه اعضاء من عناصره ، جميع مراكز تجمع السكان واعداد كبيره من المدن والقرى وقد تحدث الى روساء القبائل والمناطق ومع وجهاء القرى ومع شخصيات دينيه وسياسيه ومع الفلاحين والحرفيين وممثلي الأقليات ، كما قام بزيارة المشاريع الزراعيه والمناجم والمصانع والمدارس والمستشفيات والمرافق العامه واطلع على طرق تسيير الادارة لشئونها ٠

ولكن مالبث مندوب الأمم المتحده ان اضطر الى تأجيل زياراته بسبب نشاطات عصابات الشفتا (التى تحدثنا عنها فيما سبق) والذى كان قد توقف هذا النشاط بعض الوقت على أثر مغادرة لجنة التحقيق الخماسية البلاد ، ثم عادت هذه العصابات تمارس الأرهاب السياسى بصورة أشد عنفا وضراوة لدرجه أن مستر ماتينزو عقد فى أول مايو ١٩٥١ موءتمرا صحفيا قال فيه " انني لا اعتقد بأنه من الصواب أن أبدأ هذه المشاورات فى وقت يتعرض فيه الشعب الارترى للخطر وهو شعب يرغب فى السلام والأمن قبل أى شيء آخر وأكثر من ذلك فانني اعتقد بأنه ليس من المناسب أن اجول فى البلاد عبر طريق مخضب بدماء ضحايا الأرهاب رافعا علم الأمم المتحده "(1) ٠

ولقد كان من أجل انهاء نشاط الشفتا الإرهابى أن أصدرت الإدارة البريطانيه (بموافقة مندوب الأمم المتحده) عفوا عاما عنهم فى ١٩ يونيه ١٩٥١ ولم تحل نهايه أغسطس حتى كان ما لايقل عن ٩٠ ٪ من الشفتا قد استسلموا مما مكن مندوب الأمم المتحده من

(I) Trevaskis, G.K.N: op cit P I03

منتدى الكتب والمطبوعات

اجراء مشاوراته مع زعماء الأحزاب السياسية الارتريه ثم مع الادارة البريطانيه والحكومة الاثيوبيه حول انتقال السلطه واصدار الدستور .

المشاورات مع الأحزاب الارتريه :

أصرت الأحزاب التى تشكل كتله الاستقلال فى مشاوراتها مع مبعوث الأمم المتحده على الا تكون الحكومة الفيدراليه هى ذاتها الحكومه الاثيوبيه بواقع أنه يجب أن توجد ثلاث كيانات قائمه بحد ذاتها : الحكومه الفيدراليه ، والحكومه الاثيوبيه ، والحكومه الارتريه. وأشارت هذه الأحزاب الى أنه يجب الا يرد فى الدستور أيه احكام تحقر امكانيه وصول الاجانب الى منصب الحاكم العام ، وقد ابدى حزب الاتحاد نفس الرغبه ، أما عن حزب الرابطة الايطاليه الارتريه طالب بان تعتبر اللغه الايطاليه لغه مساعده ، بينما طالب الاحزاب جميعها باعتماد اللغتين العربيه والتجرينيه كلغتين اساسيتين (١) .

المشاورات مع الزعماء الدينين والجاليات الأجنبيه :

وقد تركزت المشاورات مع الزعماء الدينين على أمور دينيه بحته وعن وضع المفتى فى الدستور وعن وضع المطران أيضا فى الدستور أما الجاليات الاجنبيه فقد طلبت الحمايه بموجب الدستور (٢) .

المشاورات مع الحكومه الاثيوبيه : وقد شملت النقاط التاليه :

١ — الجنسيه وحقوق المواطن

٢ — الحقوق الانسانيه والحريات الأساسيه

(I) Prgress Repart of U.N

(2) I did

منتدي الكتب والمطبوعات

٣ — المبادىء المقرره طبقا للقرار الفيدرالى ٠

٤ — تسميــة اللغات الرسميــه ٠

٥ — تحديد سلطات كل من الحكومتين الاتحاديه والارتريه ٠

٦ — تصميم العلم الإرترى ٠

٧ — المبادىء الانتخابيه الواجب اتباعها ٠

٨ — الجمعية التشريعيه ٠

٩ — الهيئة التنفيذيه (١) ٠

وفى ١٦ نوفمبر ١٩٥١ رفع مندوب الأمم المتحده تقريرا الى الجمعية العامــه فــى دورة انعقادها السادسة وذكر فيه أنه خلال الشهور الثلاثه الأولى من تواجده فى ارتريا تجول فى انحاء البلاد وقابل السكان ٠ لكى يفسر ويشرح لهم قرار الأمم المتحده الصادر فى ٢ سبتمبر ١٩٥٠ ٠ من جهه ولكى يتعرف على آرائهم من جهة أخرى ووجهات نظرهم بصدد الاتحاد الفيدرالــى مع اثيوبيا ٠ وقال ان هذه الجولة قد أظهرت له أن الأغلبية الساحقه من سكان ارتريا يقبلــون الاتحاد الفيدرالى مع اثيوبيا بشرط ان تتمتع إرتريا باستقلال ذاتى وأنهم على استعــداد للتعاون معــه ومع الادارة البريطانيه فى سبيل تنفيذ قرار الجمعيه العامه للأمم المتحــده ٠ ومع ذلك فانه يشعر بان عددا من الارتريين لايعتقدون تماما بجدوى الحل الفيدرالى او بامكانيه تطبيقه وأشار " ماتينزو " الى الخلافات العديده التى نشبت بينه وبين الحكومة الأثيوبيه بشأن صياغة الدستور ٠ وكانت الخلافات تدور حول تأليف الحكومة الفيدراليه وكيف تتألف وهل تعتبر حكومة ثالثه غير الحكومتين الأرتريه والاثيوبيه ونوع العلاقــه بين امبراطور اثيوبيا ورئيس وزراء إرتريا ٠ وحــــول تعيين ممثل للامبراطور فى إرتريا وطريقه الانتخابات ومسأله اللغـــه والتعليم ٠

منتدي الكتب والمطبوعات

(I) Prgress Rep of U.N

في النهايه فإن المندوب أقر بأن الحكومة الفيدراليه هي الحكومه الاثيوبيه حتى لاتفقد اثيوبيا شخصيتها الدوليه) وفرض منصبا لممثل الامبراطور في ارتريا لم ينص عليه القرار وكذلك لم ينشىء أيه مؤسسات اتحاديه الا ماسمى بالمجلس الاتحادى الامبراطورى من عشرة أعضاء خمسه منهم ارتريين وخمسة آخرين اثيوبيين دون صلاحيات محدده[1] .

في ٢٩ يناير ١٩٥٢ صدر اعلان اجراء الانتخابات للجمعية التشريعيه وجعل نظام الانتخابات الارتريه نوعين :

١ — انتخابات مباشره في مدينتى اسمرا ومصوع فقط (وقد مثلهما تسعه نواب من أصل ٦٨ نائبا في البرلمان الارترى)

٢ — انتخاب غير مباشر في المناطق الريفيه (بهدف التمكن من حشد اغلبيه مواليه من زعماء العشائر والطوائف) .

وأعد المندوب الدستور الإرترى بمساعدة المستشارين القانونيين الذين عينهم السكرتير العام للأمم المتحده ، وأجريت الانتخابات غير المباشرة على مرحلتين ، المرحلة الأولى تمت فيها انتخابات المرشحين لدوائر انتخابيه كأن تنتخب قبيلة أو مجموعة قرى عددا من الناخبين الذين يحق لهم في مرحله ثانيه انتخاب أحد المرشحين بالاقتراع السرى وفي هذه فان عدد الناخبين الفعليين لايتجاوز عدد أصابع اليد الواحدة وغالبا هم عمد القرى ومشايخ القبائل واجريت الانتخابات للجمعيه التمثيليه الارتريه (البرلمان) في ٢٥ ، ٢٦ مارس عام ١٩٥٢ وهي أول انتخابات تتم في ارتريا ، وكانت النتائج طبقا لما ورد في تقرير مندوب الأمم المتحده الى الجمعية العامه في دورة انعقادها السابعه كالاتى :

(I) U.N A/ 2I88 Final Repart of the U.N Commissiconer.

منتدى الكتب والمطبوعات

حزب الاتحاد مع اثيوبيا	٣٢
الجبهه الديمقراطيه (الكتله المستقله)	١٩
الرابطه الاسلاميه المستقله	١٥
الحزب الوطنى	١
مرشح مستقل	١
المجموع	٦٨ (١)

وكانت الادارة البريطانيه قد خلقت من زعماء العشائر المواليه لها بزعامه موسى راضى ما سموه بحزب الرابطه الاسلاميه المستقله وتمكنت الادارة من ادخال تلك العناصر عن طريق نظام الانتخابات غير المباشره الى البرلمان الجديد وبذلك أصبح "راضى" زعيما لكتله تألفت من ١٥ نائبا وبتحالف هذه المجموعه المصلحيه مع أنصار حزب الاتحاد مع اثيوبيا تمكنت الادارة البريطانيه والحكومة الاثيوبيه من الهيمنه على البرلمان وانتخب "أوتد لابايرو" السكرتير العام للحزب الاتحادى رئيسا للجمعية "وراضى" نائبا للرئيس واجتمعت الجمعية التمثيليه الارتريه لأول مرة فى ٢٨ أبريل ١٩٥٢ وألقى الحاكم البريطانى العام و مبعوث الأمم المتحده وممثل الامبراطور الخطب الافتتاحيه .

وفى الثالث من مايو ١٩٥٢ عرض مندوب الأمم المتحده مشروع الدستور على الجمعية مؤكدا أهمية الاحترام المتساوى للمبدأين الأساسيين من مشروع الجمعية العمه للأمم المتحده وهما الحكم الذاتى لارتريا و سيادة التاج الاثيوبى .

وبحثت الجمعية مشروع الدستور فى ٤٠ أجتماع فى المده بين ١٢ مايو و١٠ يوليو ١٩٥٢

منتدي الكتب والمطبوعات

(I) U.N A/2I88 Final Repart

حيث تم اقرار الدستور المعدل ويحتوى الدستور على ٩٩ ماده[1] وفيما يلى أهم ما اشتمل عليه :

١ - حدد السلطات التشريعيه والتنفيذيه والقضائيه لحكومة ارتريا بأنها المسائل التى ليست من اختصاص الحكومه الفيدراليه ومن هذه السلطات الاحتفاظ بقوات الأمن الداخلى وجبايه الضرائب لسد النفقات المحليه وأن تكون للاقليم ميزانيته الخاصه به.

٢ - يتكون المجلس الفيدرالى الامبراطورى من عدد متساو من الاثيوبين والارتريين والأخيرين يعينهم رئيس السلطه التنفيذيه وتصادق الجمعية التشريعيه الأرتريه على تعينهم

٣ - للامبراطور ممثل فى ارتريا يحاط علما بأنتخاب رئيس السلطه التنفيذيه والأخير مسئول أمام الجمعيه التشريعيه .

٤ - يقوم دستور ارتريا على مبادئ الحكم الديمقراطى وللجميع التمتع بالحقوق الانسانيه والحريات الأساسيه الوارده فى الفقرة السابعه من القرار الفيدرالى وهى جزء متمم للدستور .

٥ - لإرتريا علم خاص وخاتم وشارات خاصه بها .

٦ - اللغتان الرسميتان هما التجرينيه والعربيه .

٧ - عندما تصدر الجمعيه التشريعيه قانونا يقدم الى ممثل الامبراطور الذى له أن يطلب فى غضون عشرين يوما اعاده النظر فيه اذا تعدى الأختصاصات الفيدراليه.

٨ - تتكون الجمعيه التشريعيه من عدد لايقل عن خمسين عضوا ولايزيد على سبعين عضوا وتختص بالاقتراع على القوانين والميزانية وانتخاب رئيس السلطة التنفيذيه والاشراف على أعمال السلطة الأخيرة .

---

(١) نص الدستور كاملا بالملاحق . ملحق رقم (١٨)

منتدى الكتب والمطبوعات

٩ — تتكون السلطه التنفيذيه من رئيس يعاونه وزراء مسئولين أمامه وله حق اقالتهم ٠

١٠ — تتولى السلطة القضائيه محكمه عليا وعدد من المحاكم الأخرى وتختص المحكمه العليا بالنظر فى طلبات النقض والاستئناف والمنازعات بشأن دستوريه أعمال الحكومة والقضايا المرفوعة ضدها أو ضد الهيئات العامه ٠

وفى ١١ أغسطس ١٩٥٢ صادق الامبراطور هيلاسلاسى امبراطور اثيوبيا على الدستور الارترى (قبل أن يصادق على القرار الفيدرالى وبذلك تم دخول القرار الفيدرالى حيز التنفيذ)(١)

وفى ١٥ أغسطس أى قبل أن يصادق الإمبراطور على القرار الفيدرالى وقبل انتقال السلطات إلى الحكومة الأرتريه سلمت الإدارة البريطانيه جميع الممتلكات الإرتريه إلى الحكومة الاثيوبيه واستولى الجيش الاثيوبى على المطارات والموانى والبرق والبريد والسكك الحديديه وكل وسائل المواصلات والمبانى الحكوميه ولم يترك للحكومه الأرتريه ما يمكن ان تؤسس منه دولتها وهكذا نشأت حكومه ارتريا محتضره قبل ميلادها)(٢) ٠

وفى ٢٨ أغسطس ١٩٥٢ انتخبت الجمعيه التمثيليه الارتريه " تدلا بايرو " السكرتير العام لحزب الاتحاد مع اثيوبيا رئيسا للهيئة التنفيذيه (مجلس الوزراء) بعد أن استبعد مرشح الكتله الاستقلاليه وانتخب أيضا " موسى راضى " رئيسا للجمعيه التمثيليه وبهذا استبعدت الكتله الاستقلاليه تماما عن السلطه(٣) (وهذا التعيين هو المكافأة التى قدمتها اثيوبيا لمن تعاون معها) ٠

---

(١) عثمان سبى : تاريخ ارتريا ص٢١٢

(٢) المرجع السابق : ص ٢١٣

(٣) المرجع السابق : ص ٢١٣

منتدى الكتب والمطبوعات

وفى ١١ سبتمبر ١٩٥٢ صادق الامبراطور على القرار الفيدرالى فى حفل كبير اقيم فى أديس أبابا وفى مساء ١٥ سبتمبر ١٩٥٢ أنزل العلم البريطانى من فوق قصر الحاكم بأسمره وسلمت الادارة البريطانيه السلطه رسميا الى الحكومتين الأرتريه والاثيوبيه ورفع العلم الارترى(1) والى جانبه العلم الاثيوبى .

وفى ١٦ سبتمبر ١٩٥٢ وقع " سيردنكان كينج Duncan Cumming آخر حاكم بريطانى لارتريا على الاعلان الرسمى بانتهاء الحكم البريطانى فى ارتريا والذى استمر من عام ١٩٤١ حتى عام ١٩٥٢ .

وفى ١٢ ديسمبر ١٩٥٢ القى مندوب الأمم المتحده تقريره النهائى أمام الجمعيه العامه للأمم المتحده ، أعلن فيه انتهاء مهمته فى تطبيق الاتحاد الفيدرالى واقامه الدستور وصادقت الجمعيه العامه على التقرير النهائى دون أدنى نقاش .

القرار الفيدرالى فى الميزان :

كان قرار الأمم المتحده ينص على حكومه إرتريه ذات حكم ذاتى لها سلطات تشريعيه وتنفيذيه وقضائيه فى الشئون الداخليه وان تكون شئون الدفاع والسياسه الخارجية والنقد والماليه والتجاره الداخليه والخارجية والاتصالات خاضعه للسلطة الفيدراليه . مع الأخذ فى الاعتبار رغبات وصالح سكان إرتريا ومصالح الأمن والسلام وحقوق ومطالب اثيوبيا الخاصه فى

---

(١) العلم الإرترى صممته الجمعيه الارتريه وهو مؤلف من أرضية زرقاء اللون اشاره الى البحر الأحمر الذى اكتسبت منه ارتريا اسمها وفى وسطه اكليل زهور غصن الزيتون وهو يرمى الى الزيتون البرى الذى ينبت بكثره فى الهضبة الارتريه وهو على كل حال يشبه علم الأمم المتحده وقد شارك فى تصميمه مبعوث الأمم المتحده بعد أن اختلف اعضاء البرلمان على شكله .

منفذ مناسب إلى البحر على أمل أن يحقق هـــذا الارتباط (بين إرتريا وأثيوبيـــا) لسكان إرتريا أقصى احـــترام وضمان لمؤسساتهم ... الخ

وواضح عدم التوافق الموجود فى هذه العبارة فكيف تضمن مصالح السلام بينما تتجاهل شرطا أساسياً وهو ممارسة الشعب لحق تقرير المصير وهو حق الأمم المتحده لنفسها وكيـــف تستطيع هيئة عالميه وضعت فى الاعتبار رغبات ومصالح سكان إرتريا أن تتخذ قراراً يتنكر لهـــذه الرغبات ثم ما هو المبرر التاريخى والجغرافى لكى تضمن هيئة الأمم المتحدة مصلحة اثيوبيـــا وحاجتها إلى منفذ إلى البحر وهل أثيوبيا هى الدولة الوحيدة فى العالم التى تنفرد بأنها ليس لها منفذ على البحر فكم من دولة داخليه ليس لها أيه منافذ على البحر .

ثم نأتى بعد ذلك لماذا تكون الوحدة الفيدرالية تحت سيادة التاج الأثيوبى بالذات اللهم الا اذا كان ذلك عن قصد .

ثم كان شرط جنسية الإتحاد على كل سكان إرتريا ولماذا لاتكون جنسيته ارترى وليـــس اتحادى وهل هناك بنده أيضا فى القرار الفيدرالى أن تكون جنسيه الأثيوبى اتحادى أيضا !!!

ثم حق الالتماس للإمبراطور أى أن هيئة الأمم المتحده قد نصبت الأمبراطور بالفعل حـاكمـا عاماً وامبراطوراً علـى إرتريا .

ثم بعودة إلى الوراء قليلا نجد أن المشروعات (التى سبقت المشروع المشترك الذى تزعمته الولايات المتحده الامريكيه والذى صودق عليه) كلها لوكانت الأمم المتحده قد تبنت احداهـا لكان خير لإرتريا فالمشروع السوفيتى مثلا أوصى بالاستقلال التام على أن تمنح اثيوبيا منفـــذا للبحر . كذلك المشروع العراقى وهو الذى كان يمكن أن يكون مقاربا فى وجهات النظر من المشروع المشترك لو نفـذ لأنه يعطى الفرصه لأهل إرتريا فى تقرير مصيرهم من خلال مؤتمر قومى أى يشارك السكان فى أخذ رأيهـــم وتوجيههم التوجيه السليم ما داموا قد ارتموا فى أحضان الآراء ..

الإمبرياليه وتحكمت فى قياداتهم النزعات الشخصيه والعقائديه وكذلك المشروع مع أنه اعطى الوصايه لأكثر من جهة خلال مجلس السته اعضـــاء ونظره فاحصه للمشروع المشترك نجد أنه قد وافـــق مصالح الولايات المتحده تماما والتى كان قد نوه عنها وزير الدفاع الامريكى جيمس فورستال " فى خطابـــه إلى وزير الدولة " دين انشيســـون " والتى سبق أن تناولناها بالشرح سابقا وهـذا الذى جعل الولايات المتحده تتبنى المشروع وتكافح من أجله وتجنـد كل امكانياتها لانجاحــــه بل والضغط على الأمم المتحده نفسها لتحقيقـه لكى يوافق مصالـــحها .

ولكى تثبت الولايات المتحده الأمريكيه نفسها فقد عقدت اتفاقيه فى ١٥ يونيه ١٩٥١ مـع المملكه المتحده بشأن المعونة الفنيه لإرتريا وسرى مفعول هذه الاتفاقيه فى نفس يوم توقيعهـــا ولو أن الولايات المتحده قد ساعدت إرتريا على الاستقلال وقدمت نفس المساعدات لكان أفضل لها ولكن توقيت المعاهده وهو ١٥ يونيه ١٩٥١ اى بعد سفر بعوث الأمم المتحده الى ارتريـــا ووجوده هناك يعطى دليلا على أن الولايات المتحده الامريكيه انما تقدم ثانى الضمانات للحكومه الاثيوبيه بعد أن ساعدت وساهمت فى القرار الفيدرالى اذ هى تقدم المساعدات اسما لارتريـــا وفعلا لاثيوبيا .

وقد تناولت المعاهده : المادة الأولى وهى المســاعده والتنظيم وجاء منها أنه مـــن أجل صالح شعب إرتريا تتعهد حكومات الولايات المتحده الأمريكيه وحكومة المملكة المتحـدة لبريطانيا وشمال ايرلندا بوصفها السلطه الإدارية أن تتعاون مع بعضها فى تبادل المعرفـــه الفنية والمهارات والأنشطه المرتبطة بها لتساهم فى التنمية المتطورة المتكاملة للموارد الإقتصاديه والامكانيات الإنتاجيه فى إرتريا ولهذا الغرض انشأت هيئة المعونه الفنيه الامريكيه الارتريــــه وان تودع حكـــومه الولايات المتحده الامريكيه قبل أول يناير ١٩٥٢ لحساب الهيئه مبلـــغ ١٥٠ الف دولار للانفاق على المشروعات والبرامج التى تبدأ بها الهيئه على أن تدفع الولايـــات المتحده مرتبات ونفقات الموظفين المعينين بالهيئة .

وقد تناولت الماده الثالثه التعاون وتنسيق التعاون بين موظفى الهيئه وبين الدول الأخرى المشتركه فى البرنامج والماده الرابعه الاعلام والنشر والماده الخامسه عن موظفى حكومه الولايات المتحده الامريكيه وكيفيه معاملاتهم داخل ارتريا ه

والماده السادسه عن سريان مفعول الاتفاقيه ومدتها (١) ه

وانتظرت الولايات المتحده الأمريكيه المقابل من أثيوبيا وهو سيأتى الحديث عنه بعد ذلك ه

ثم نأتى من بعد ذلك إلى دور مبعوث الأمم المتحدة ه فقد وضح أن هناك خلافا بمجرد وصوله مع الامبراطور حيث أصر الإمبراطور أن تعقد جلسات استماع منفصلة للجماعات ذات وجهات النظر المختلفة(٢) وواضح أن الهدف من ذلك هو تعقيد المشكله أكثر وتعميق التوتر والانقسام بين أفراد الشعب لكى تصبح أهدافه من السهل تحقيقها ه وقد بذل المبعوث كل جهود ه لمعارضة هذا الاقتراح وقد وضح أنه لايريد انقسام شعب مفروض أنه سيشترك فى الحكم الذاتى وأنه يشجعهم فى أن يتعاونوا وان يستمعوا لوجهات النظر المتباينه بتسامح ولكنه (أى المبعوث) تجنب فى كثير من الأحوال أن يجيب على أسئله محدده عن الأمور الحيويه مثل الدستور الفيدرالى ه أو اشتراك الارتريين فى الحكومه الفيدراليه وعندما اضطر تحت الحاح الاسئله المتكرره له فانه ركز على مبدأين هما أساس القرار وهما :

الحكم الذاتى داخل نظام فيدرالى ه وحكم ديمقراطى لارتريا ه

(I) Treaties and other Interinational acts series 9-IO:2269.

أنظر النص الأصلى وترجمته بالملاحق ه الملحق رقم (١٥)

(2) U.N: Appeal of the Eritrean people to the 26 th session of the General Assembly.

منتدى الكتب والمطبوعات

واننا نجد ه عند وضع الدستور الإرترى قد أعطى الحكم الذاتى لإرتريا اهتماما ضئيلا ه

وقد كان قرار الجمعية العامة يرضى آمال الإرتريين فى أول الأمر ولكنه ترك الجزء الرئيسى للتنفيذ بيد الإمبراطور ، هذا ما جعل مسلمى ارتريا متذمرين من الأوضاع(1) ه

ولقد رأى المبعوث أن مهمته ستنجح بمجرد وضع الدستور الأرترى واقرار المرسوم الفيدرالى من البرلمان الارترى ، والامبراطوريه ولكن الغريب انه كان مقتنعا أيضا أن تنفيذ المرسوم الفيدرالى واقامة مؤسسات فيدراليه ليس من شأنه كما ورد فى الفقرة ٥١٠ من تقريره النهائى :

" كان من واجب الإمبراطور أن ينفذ القوانين الدستوريه وغيرها اللازمة لوضع الأسس الرئيسيه ووضع الدستور الفيدرالى بما يتفق مع المرسوم الفيدرالى ه "

كذلك فى الفقره ٤٨٩ " وقد عبر المبعوث عندئذ عن ثقته فى مستقبل السلام للإتحاد الفيدرالى الذى ستضمنه الوحده وأنه متأكد أن الحكومة الاثيوبيه ستحترم الحكم الذاتى لإرتريا وأنها ستكون الهيئات اللازمه لوضع المرسوم الفيدرالى وتنفيذه بالتشريعات المناسبة"

كذلك قد اعترف المبعوث نفسه فى الفقره ١٨٥ " أنه بسبب إيجاز القرار الذى اتخذته الجمعيه العامه (القرار الفيدرالى) نسبيا فهو يعتبره مجرد خطه عامه"

ومن المنطق البسيط نستنتج أن الخطة العامة يجب أن تنفذ بنفس المستوى بكل اجزائها وليس فقط الجزء الذى يتناول الدستور بل أيضا الجزء الخاص بالكيان الفيدرالى ه

لقد كان لغموض الموقف وتناقضه أثر كبير فى القلق الشديد والتوتر بخصوص خطوات التنفيذ وقد عبر عن ذلك بيان مندوب شيلى شالاوالذى نوه فيه انهم يوئيدون الاقتراح بالاتحاد الفيدرالى ومعنى هذا انهم لن يتخلوا أو يتجاهلوا مبادئهم ودفاعهم عن هذه المبادئ وانهم

منتدى الكتب والمطبوعات

(I) U.N: Appeal of E.P

يتمسكون بها ويتمسكون بشدة بحق الشعوب فى تقرير مصيرها وهم يحترمون هذا المبدأ ولكنه فى الوقت نفسه يشعرون أنهم يجب تأييد القرار لكى يزيد من فاعليته وأنهم كانوا يأملون عند وضع دستور إرتريا الذى ستتحمل الأمم المتحدة المسئوليه فيه كامله لابد أن يشتمل على ضمانات لشعب ارتريا تؤكد احترام حقوقهم وحريتهم (1) .

وفى الحقيقه ان الدراسة المدققة كانت تستلزم من المبعوث ان يبدأ مهمته بوضع الدستور الفيدرالى ثم بعد ذلك يتحقق من تنفيذ المرسوم الفيدرالى الذى تجسم فى اقرار الأمم المتحده الا أن المبعوث فضل أو اضطر أن يدمج الهدفين فى وثيقه واحده وهى الدستور الإرترى وكانت النتيجه أن البناء الفيدرالى نال عناية ضئيله ونجد أن النص الوحيد للماده من ٣ : ٧ من الدستور الارترى تقابل الفقرات من ١ : ٥ من المرسوم الفيدرالى .

وكما ذكرنا أن المبعوث اعتبر أو خيل له أن يعتبر أن كل الشئون الفيدراليه تقع خارج مجال قضيته وأن تنفيذ المرسوم الفيدرالى متروك للامبراطور .

كذلك تنص الفقره الخامسه من القرار الفيدرالى على أنه :

" يشترك المواطنون الإرتريون فى الفروع التنفيذيه والقضائيه ويمثلون فرع التشريع فى الحكومة الفيدراليه "

ولقد ترك هذا للمبعوث لكى يتولاه فى عمليه التطبيق التي كلفته بها الجمعيه العامه ، ولكن المبعوث تغاضى عن ذلك عند وضع الدستور .

وطبقا للنظريه الدستوريه يجب أن ينص فى الدستور على المبادئ الأساسيه لاشتراك مواطنى الدول الأعضاء فى منظمات الحكومه الفيدراليه وكذلك التشكيل العام لهذه المنظمات

منتدي الكتب والمطبوعات

(I) U.N : Apeal of E.P

الفيـــدراليه بينمـا يقتصـر مجال القانون الفيدرالى على وضع التطبيقات والتفاصيل الكامله للنص الدستورى الا أن المبعوث وافق على ذلك وقال :

فيما يختص بالفقره ٢ ، ٣ من المادة ٩ تعتقد الحكومه الاثيوبيه أن انتخاب واختيـــار الارتريين ليخدموا فى الفروع التشريعيه والتنفيذيه والقضائيـه فى الحكومه الاتحاديه يجب أن يكون متفقا مع القانون الفيدرالى وان هاتين الفقرتين يجب أن يحذفا من الدستور(١) .... ويستطرد على أنه وافـق على حذف الفقرتين ٢ ، ٣ على ان يكون مفهوما أن ينص القانون الفيدرالـــى على التمثيل الفعلى للارتريين فى الهيئه التشريعيه(٢) .

ونتيجة لرضوخ المبعوث لارادة الامبراطور :

١ — لم يتضمن الدستور الإرترى نصاً محدداً على اشتراك الإرتريين فى المنظمات الفيدراليــه .

٢ — لم يوضع دستور فيدرالى .

٣ — لم تشكل منظمات فيدراليه الا ما أشار اليه بيان المبعوث بأن تُشكـــل هيئات الحكومة الاثيوبيه المختصة بالشئون الفيدراليه والحكومة الفيدراليه

وكانت الجمعيه العامـــه تعلق أهمية على عملية تنفيذ القانون الفيدرالى الذى يشكل جوهر القرار وكان مبعوث الأمم المتحده يعرف المتطلبات الأساسيه لخطه الاتحاد الفيدرالـــى ولكنه من وجهة نظرنا تجاهل ضرورة وجود دستور فيدرالى منفصل لقــد وجه الاهتمام الـــى الاهميه الحيويه لهذه المتطلبـــات بالاشارة اليها فى الدستور الأرترى ولكنه أكتفى بأن نقـــل مهمه وضعها الى القانون الفيدرالى ولكن اين هى الهيئة التشريعية الفيدراليه القادره أن تصدر هذا القانون الفيدرالى ؟؟

(I) Final Repart of the U.N Commissioner in Eritre. Pra 299
(2) I did Pra 394.

منتدى الكتب والمطبوعات

حتى لو افترضنا بإمكانيه تحديد خدمات معينه فى الخدمات التنفيذيه الأثيوبيه ، كيف يمكن أن نعتبر البرلمان الاثيوبى هيئه تشريعيه فيدراليه؟ وأيضا كيف يمكن ان نعتبر المحاكم الاثيوبيه التى تطبق القانون الاثيوبى طبقا للدستور الاثيوبى محاكم فيدراليه قادره على أن تفصل فى كل المنازعات الدستوريه بين الحكومه الفيدراليه من جانب والحكومه الاثيوبيه أو الارتريه من جانب آخر ؟

ثم هناك نقطه هامه وهى ممثل الامبراطور فى ارتريا فلم ينص القرار الفيدرالى على هذا المنصب ولكن فى عمليه وضع الدستور أصر " الامبراطور هيلاسلاسى " على أن يقيم له ممثلا فى ارتريا وطلب لسلطات واسعه فى الحكومه الارتريه واقترح فى الحقيقه أن يكون لممثله السلطه فى أن :

" يعين رئيس الحكومه الارتريه أو ان يوافق على تعيينه وان يكون له سلطات وقف العمل بالقوانين وحق الاعتراض على القوانين التى يصدرها البرلمان الارترى أو سلطه اقرار تعيين القضاه(1) " .

وقد اعترض ممثلو الجبهة الديمقراطية لإرتريا بشده وعبروا عن اهتمامهم العميق وادراكهم للخطر الكامن فى مثل هذا الطلب غير العادل الذى ليس له مايبرره

وفى البدايه أبدى المبعوث تخوفه من ذلك حتى يحمى الحكم الذاتى الارترى من المحاولات المحتمله لمثل الامبراطور ان يستغل مركزه للتدخل فى الهيئات القضائيه للحكومه الذاتيه لارتريا ووعد الامبراطور أن يقدم هذه الضمانات ولكنه سحب وعوده بمجرد أن غادر المبعوث البلاد ، ويكفى ان نقول هنا أن ممثل الامبراطور وهو زوج ابنته الأميره " تيناجن ورك هيلاسلاسى" "Tenagne Work Haile Selaesie" قد جمع فى يديه فى السنوات القليله مقاليد الحكم

(I) U.N : Appeal of the E.P

(2) I bid

منتدى الكتب والمطبوعات

الذاتى فى ارتريا وقد جاء ليس كممثل للامبراطور بل كحاكم الاقليم الاثيوبى وفى يديه كل السلطات السياسيه والعسكريه فى بلد كأنه يحتله فعلا وأحضر معه مايزيد عن عشرين ألف جندى من أفضل الجنود الاثيوبين المدربين على أحدث الاسلحه والمزودين بأحدث الامكانيات (١) .

كذلك هناك نقطه أخرى هامه وهى المجلس الامبراطورى الفيدرالى فلقد نص قرار الأمم المتحده الفقره الخامسه على هذا المجلس ، كما نص عليه الدستور الارترى المادة السابعه ويقول النص :

"يجتمع المجلس الامبراطورى الفيدرالى المكون من عدد متساو من الأعضاء الذين يمثلون اثيوبيا وارتريا مره على الأقل فى السنه ويبدى الرأى فى الأمور المشتركه للاتحاد المشار اليه فى المادة الثالثه"

ولاشك أنه كانت هناك درجة معينة من الغموض فما هو بالتحديد تأثير رأى المجلس على السلطات الفيدراليه وماهى العقوبات التى توقع اذا لم يؤخذ بهذه المشوره . لقد تركت كل هذه النقاط الهامه معلقه فى الهواء ، الا أنه بالرغم من هذا الغموض الذى كان يقصد به أن يخلق نوعا من القيود الدستوريه على سلطات الامبراطور كرئيس للاتحاد ذلك كان بالتأكيد قصد واضعى القرار والا يكون قد خلا من كل معنى . وهكذا طبقا لهذا التفسير فهم انه قبل اتخاذ أى قرار فى الشئون الفيدراليه سواء كان مشروع قانون فيدرالى ليقدم الى هيئة التشريع الفيدرالى او اجراء تنفيذى سيطبق فى كل من اثيوبيا وارتريا يجب استشاره المجلس الامبراطورى الفيدرالى ورأيه يجب أن يكون له وزن ويتم التصرف بناء عليه (٢)

(I) Pankhurst & Pankhurst: op cit P 29I.

(2) U.N: Apeal of the EP

منتدى الكتب والمطبوعات

وحيث أن إرتريا وأثيوبيا ستكونان شريكين متساويين فى الاتحاد بمعنى أن مركزهما متساوٍ نص القرار بكل تحديد أن المجلس الفيدرالى الإمبراطورى يجب أن يتكون من عدد متساو من الإرتريين والأثيوبيين بالرغم من الحقيقة أن سكان أثيوبيا حوالى عشرة اضعاف سكان ارتريا . ولاشك أن الامبراطور كان يدرك تماما اتجاه هذا التفسير ولذلك كان مصمما أن يبطل مفعوله وهكذا عند وضع مشروع الدستور الإرترى وكان سيضم المادة الخاصة بهذا المجلس طلب الامبراطور أن يقوم هو بتعيين الأعضاء الإرتريين فى المجلس دون تدخل أى سلطه إرتريه وكانت حجته أن المجلس هيئة استشاريه وأن القاعدة العامة المتبعة أن يعين المستشار عن طريق من سيقدم لهم المشوره . وكان رد المبعوث أن الأعضاء الإرتريين يسمون ممثلين وانهم اذا عينهم الامبراطور لن يكونوا ممثلين لإرتريا " وأشار أنه من المعتاد فى الدول الديمقراطيه أن لاتعين المجالس الاستشاريه عن طريق من سيقدمون لهم المشورة .

إلا أن المبعوث رغبه منه فى ارضاء الامبراطور وافق أن يعتمد الإمبراطور على تعيين الأعضاء الإرتريين طبقا للفقرات ٣٢٨ ، ٣٣٠ من تقريره النهائى ولكن ماذا لو رفض الامبراطور أن يعتمدهم هذا كان احتمالا يمس سلطه مطلقه يمكن أن يساء استخدامها خاصة فى حالة وضع هيلاسلاسى .

. . . .

كان هذا هو تقييم للموقف وللقرار الفيدرالى والدستور الذى ساهم فى وضعه مبعوث الأمم المتحده وامبراطور اثيوبيا . واننا نجد ان كليهما قد وضع لتنفيذ أغراض اثيوبيا كاملة فى ارتريا والذى سوف تسفر الأيام عن الافصاح عن حقيقه نواياها الحقيقيه تجاه ارتريا والارتريين .

منتدى الكتب والمطبوعات

الفصل الثامن :-

أبعاد السياسة الأثيوبية تجاه ارتريا

بين عامى ١٩٥٢ / ١٩٦١ م

١ - الإنتهاكات الأثيوبيه للإتحاد مع إرتريا .

٢ - الإتفاقيه الأمريكية الأثيوبية فى ٢٢ مايو ١٩٥٣ .

٣ - التمهيد لالغاء القرار الفيدرالى .

٤ - إدعاءات اثيوبيا لضم إرتريا .

منتدي الكتب والمطبوعات

لقد قبلت اثيوبيا قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة على غموضه وعلاته دون أن تبدى أى شكل من أشكال الاستفسار عن بعض بنوده ورضيت أن يصاغ لإرتريا دستورا فى الوقت الذى لم يكن هناك فيه دستوراً واضحا لاثيوبيا يتفق مع التقاليد الديمقراطيه بل فوق ذلك رأت... اثيوبيا تكوين مجلس الاتحاد بعدد متساو من المندوبين رغم أن عدد السكان فى كلا محورى الاندماج لم يكن متساويا . هذا بالإضافه إلى أن اثيوبيا تعمدت ألا تترك مثل الأمم المتحده يشاهد ابعاد التطبيق ولانبالغ إذا قلنا بأنه منذ اليوم الأول لاعلان الاتحاد كانت اثيوبيا وهيلاسلاسى بالذات يضمران النوايا السيئة تجاه شخصية الاتحاد وفكره الفيدراليه وأن تظاهرت الإداره الاثيوبيه بالتشدد وتظاهر الامبراطور بالحرص على مستقبل الاتحاد فان ذلك فى الواقع لم يكن الا سياسة متفق عليها لحين تهيئة المناخ المناسب لضرب إرتريا ضربة قاضية.

الانتهاكات الاثيوبيه :

قررت الجمعيه العامة للأمم المتحدة فى دورتها المنعقده فى ٢٩ يناير ١٩٥٢ أن تنقل الممتلكات الايطاليه فى ارتريا الى الارتريين وقد اتخذ هذا القرار طبقا للمعاهده المبرمه بين الحلفاء والحكومة الايطاليه فى باريس (معاهده الصلح) وجاءت موافقه الجمعيه العامه على هذا المشروع بـ ٣٩ صوتا ضده وامتناع خمسة أصوات (١) .

وقد تكون القرار من احدى عشر ماده تتناول فيها أن تسلم لإرتريا جميع الممتلكات العامه للدوله وكذلك السجلات والوثائق الموجوده والتى كانت قد تسلمتها الادارة البريطانيـة عقب دخولها إرتريا (٢) .

(I) U.N: Book year I952.

منتدي الكتب والمطبوعات

(٢) انظر الملاحق ملحق رقم (١٦)

ولو أننا نظرنا إلى القرار فى ٢٩ يناير ١٩٥٢ والقرار الفيدرالى فى ٢ديسمبر ١٩٥٠ لوجدنا أن هذا القرار قد صدر بعد القرار الفيدرالى أى أنه يحتم تسليم حكومة الاتحاد فى إرتريا جميع الممتلكات الايطاليه وكان القرار واضحا فى أن يتم التسليم للإرتريين وليست الحكومة الاثيوبيه التى استحوذت على هذه الممتلكات بدون سند قانونى

فلقد أقر مجلس ممثلى إرتريا الدستور الإرترى فى ١٠ يوليو ١٩٥٢ ثم وقع عليه مبعوث الأمم المتحده فى ٦ أغسطس ١٩٥٢ واعتمده " الامبراطور هيلاسلاسى " فى ١١ أغسطس من نفس العام وقبل أن يقبل قرار الأمم المتحده (القرار الفيدرالى)

فى ١٥ أغسطس ١٩٥٢ (أى قبل اقرار الامبراطور القانون الفيدرالى وقبل انتقال السلطات إلى حكومة الاتحاد) سلمت الإدارة البريطانيه جميع الممتلكات الإرتريه إلى الحكومة الإثيوبيه واستولى الجيش الأثيوبى على المطارات والموانى والبرق والبريد والسكك الحديديه وكل وسائل المواصلات والمبانى الحكوميه ولم يترك للحكومة الإرتريه مايمكن أن تؤسس منه دولتها وهكذا نشأت حكومة ارتريا محتضره قبل ميلادها ، وذلك يتنافى مع قرار الجمعيه العامه المؤرخ فى ٢٩ يناير ١٩٥٢ من أن تسلم جميع الممتلكات الإيطاليه التى تسلمتها الإدارة البريطانيه إلى الحكومة الفيدراليه(١) .

كذلك حولت الفقرات ٩ ، ١١ ، ١٤ من القرار الفيدرالى إلى السلطات الإداريه البريطانيه أن تستمر فى الإداره حتى ١٥ دسبتمبر ١٩٥٢ وأن تتخذ الاجراءات لتوحيد جمارك ارتريا واثيوبيا لحماية الاقتصاد الإرترى ، ولكن اعتراضات "الامبراطور هيلاسلاسى" كانت قويه وكثيره حتى أن الإدارة البريطانية اضطرت أن تؤجل تنفيذ التعليمات الخاصة

منتدي الكتب والمطبوعات

(١) عثمان صالح سبى المرجع السابق ص٢١٣

بذلك والصادرة من الأمم المتحدة بالتوحيد الجمركى المؤقت مع اثيوبيا وهذا سبّب أضراراً بالغة للإقتصاد الإرترى .

وبدأت اثيوبيا فى التفسيرات الخاطئه لقرار الأمم المتحدة (الفيدرالى) من أمثلتها أن المبعوث قد صرح أن الإمبراطور مكلف بوضع القوانين الدستورية وغيرها اللازمة لإقامة المؤسسات الدستوريه وقرر أن الأجهزه الأثيوبيه المختصة بالشئون الفيدرالية تعتبر أجهزه فيدرالية . وفى نفس اليوم الذى أقر فيه الإمبراطور المرسوم الفيدرالى للأمم المتحده وبعد أن اعتمد الدستور الإرترى أصدر الامبراطور الأمر رقم ٦ لسنه ١٩٥٢ ، بأن يُطبق الدستور والقوانين والتشريعات الأثيوبيه فى إرتريا [1] . وكانت هذه سابقة خطيرة ليس لها مثيل فى تاريخ الدساتير الدولية ، أن يطبق دستوران مختلفان على بلد واحد فى وقت واحد . فالدستور الأثيوبى يختلف تماماً عن الدستور الإرترى لدول الاتحاد والذى كان بفضل ما نص عليه قرار الأمم المتحده اداة للديمقراطيه ولنا هنا سؤال ، ماهو مصير الحكم الذاتى لإرتريا الذى يضمنه الدستور الإرترى وقرار الأمم المتحده ؟ ؟ ويبدو أن مصير الحكم الذاتى فى طريقة للزوال أو هو فى بداية الطريق للزوال .

لقد كان للاجراء الغامض معنى واحد لاثان له وهوالغاء الدستور الإرترى بطريقه غير مباشرة وبالتدريج .

وكان الإمبراطور يعلم تماماً أن دستورية هذا الأمر يمكن أن تثير جدلا أمام القضاء الدولى ، لذا أصدر الإمبراطور بعد هذا بقليل المرسوم رقم ١٣٠ لسنه ١٩٥٢ وهو

(I) U.N: Appeal of the Eritrean people to the 26&Sessionof the General Assembly, December 3 I97I New York.

منتدى الكتب والمطبوعات

الذى يخضع القانون الإرترى للقانون الاثيوبى وان تخضع محاكم إرتريا للمحاكم الأثيوبية والتى أُسند إليها سلطات واختصاصات المحاكم الفيدرالية(١) .

هذه باختصار هى الطريقة التى نفذ بها قرار الأمم المتحدة فى بداية التنفيذ وكيف كان إمبراطور اثيوبيا ملتزماً أن ينفذ هذه القرارات بأمانه ويحترمها !!

وفى الحقيقة ان ماحدث فى إرتريا كان مجموعة من المتناقضات فعلى أساس قرار الأمم المتحدة أُقيمت الحكومة الارترية ولكن الامبراطور سلب سلطاتها من خلال ممثله فى إرتريا الذى مارس سلطاته بواسطة جيش أشبه بجيوش الاحتلال . ولقد أبطل فصول الدستور الإرترى فعلا بتطبيق الدستور الأثيوبى تارةً وأخذ ما يعجبه من الدستور الإرترى وترك مالايعجبه ويمكن أن نقول لقد كانت هذه هى بداية النكسةً بالنسبة للإتحاد الفيدرالى بين إرتريا وأثيوبيا .

لقد كان الشعب الإرترى يستشعر الأمان والطمأنينة فى ظل الضمانات التى نص عليها قرار الأمم المتحدة ومتأكدا أنه على قدم المساواة مع الاثيوبيين يوم من انه يستطيع أن يسأل ويناقش ويدافع عن مصالحه لكن هذا الشعب صُدم بالموقف الإستبدادى الذى أتبعته أثيوبيا وسياسة القمع بل لقد وصل الأمر إلى ضمهم من الإتصال بالإمبراطور كرئيس للاتحاد الفيدرالى .

* ثم اذا انتقلنا إلى نقطة أخرى وهى المجلس الفيدرالى الإمبراطورى نجد أنه حدث تعمد لإقامة هذا المجلس ثم بعد أن أقيم أصيب بالشلل فى تأدية وظائفه وفى النهاية تم تجاهله تماما رغم وجوده .(٢)

وفى الحقيقة أنه عند ما تكون المجلس واجتمع لأول مرة فى العاصمة الاثيوبية أديس ابابا رفض الأعضاء الاثيوبيون أن يناقشوا المسائل التى طرحها الأعضاء الارتريين بدعوى أنه ليس

(I) U.N:Appeal of the Eritrean people to the 26&Sessionof the General Assembly, December 3 I97I New York.
(2) I bid .

لهم أن يناقشوا مثل هذه الأمور الهامه الوارده فى قرار الأمم المتحده ، وان الامبراطور هـو الذى له الحق منفرداً فيها وهذه ملحوظه خطيره للغاية إذ كيف يكون مجلس فيدرالـى أى يضم ارتريين واثيوبيين ثم يرفض حق الاعضاء الارتريين فى أن تكون لهم كلمه فى مجلس المفروض أنـه مجلسهم يناقش قضايا هم المصيريه المتعلقه بحريتهم كشعب (١) .

كما أدعى الأعضاء الأثيوبيون أنه ليس مسموحاً لهم أن يقبلوا ويقدموا للامبراطور عروضـا واقتراحات من الاعضاء الارتريين ولذلك عاد الأرتريون إلى بـلادهم بعد أربعه شهور وعنـد عودتهم قدموا تقريرا للبرلمان الإرترى يشرحون فيه السبب فى فشل مهمتهم ولقد اعتبر ممثـل الإمبراطور فى إرتريا أن هذا تجنياً صريحاً على سلطة الحكومة الأثيوبية وبناء عليه تم فصل بعـض الأعضاء الإرتريين من المجلس الفيدرالى ، وهكذا بدأ الموت يدب فى هذا المجلس ولم يعـرف الإرتريون أى شيء عن الأمور المشتركه المزعومة فى الإتحاد الفيدرالى وكانت هذه ضمـن الانتهاكات الخطيره الموجهة للشعب الارترى .

ثم نأتى بعد ذلك إلى أمر جد خطير ففى مايو ١٩٥٣ تكونت لجنه ماليه تتكون مـن وزير الماليه الاثيوبى والمراقب العام الذى عينه البرلمان الارترى وثلاث ممثلين أرتريين آخريـن من الحكومه الإرتريه ونائب وزير الماليه الاثيوبى وأربع ممثلين آخرين عينتهم الحكومة الاثيوبيـة وكلفت هذه اللجنة بدراسة الموقف المالى وتنظيم الجمارك والشئون الفيدراليه الأخرى مثـل المواصلات والبرق والهاتف والموانى والمطارات والممتلكات الإرتريه التى سلمتها الإدارة البريطانية إلى الحكومة الأثيوبية فى ١٥ أغسطس ١٩٥٢ ، وعندما طلبت اللجنـة مراجعـة دخل الجمارك لكى تتأكد من نصيب إرتريا اعترض الإمبراطور شخصياً على هذا بدعوى أن هنـاك

(I) Kahaoie Berhane: A Politiacal and legal Analysis of the Eritrean Question, Africa Research, Publication Proyect No 7.

منتدى الكتب والمطبوعات

مبلغ ٠٠٠ر٠٠٥ر٤ دولار اثيوبى تشكل نصيب إرتريا من الرسوم الجمركيه المستحقه ولقد احتج الشعب الإرترى فى صورة إرسال برقيات إلى الامبراطور وبعض مظاهرات لطلاب المدارس ضد هذا الموقف المستبد للامبراطور ولكن بدون جدوى [١] .

وكان على الإرتريين أن يتحملوا عبء الضرائب الإضافيه بالإضافة إلى المعاناة الاقتصاديه التى قصد بها أن تنحدر أرتريا إلى الفقر وقد فرضت هذه الضرائب الإضافيه لكى تغطى العجز فى نصيب إرتريا من دخل الجمارك ولتوفير متطلبات الميزانيه [٢] .

ومما يذكر أن السنه الماليه بدأت فى إرتريا فى أول يوليو وانتهت فى آخر يونيه التالى ولأنه كان مقررا أن تسلم الإدارة البريطانية السلطات الحكوميه الارترية الجديدة فى سبتمبر ١٩٥٢ اضطرت أن تغلق موازنة الميزانية فى سبتمبر وواجهت الحكومة الإرترية بمشكله توفير الارصدة فى وقت ملح . وكحل مؤقت طلبت الاداره البريطانيه من الحكومة الاثيوبيه ان تدفع مقدما مقداره ٠٠٠ر٦٨١ جنيه استرلينى (أى حوالى ٠٠٠ر٥٠٠ر٤ دولار اثيوبى) كجزء من نصيب إرتريا فى الدخل الكلى للجمارك الاثيوبيه الموحدة إلى حين التسويه النهائيه فى نهايه السنه الماليه وبالطبع فإن الامبراطور اتخذ موقفه السابق [٣]

ولقد علق عمر اكيتو عضو البرلمان الإرترى على ذلك بقوله " أن اثيوبيا تكسر ادعائها أن إرتريا عاجزه اقتصاديا زاعمة أن اقتصادها كان يعتمد على المساعدات الاثيوبيه أما عن هذا الادعاء الظالم الخاطىء أحب أن أوضح الحقيقه أن إجمالى المبلغ الذى دفعته أثيوبيا إلى الحكومة الإرتريه كنصيبها من الجمارك المستحقه كان ٥ر٤ مليون دولار اثيوبى فقط فى حين أن نصيب إرتريا هو ٥ر٥ مليون دولار وهذا يقل مليون دولار اثيوبى عن نصيب إرتريا

(I) Kahasai Berhane : op.cit.
(2) I bid
(3) U.N. op cit.

منتدى الكتب والمطبوعات

الحقيقى ، ولايدخل فى هذا بالطبع بقية الموارد المالية لإرتريا التى استولت عليها الحكومة الأثيوبيه غصبا وبلا أى حق أو سند قانونى (١) .

وارتفع صوت العمال وعلت مطالبهم تحت تأثير الإقتصاد الممزق عمدا وارتفاع الأسعار والتدهور السريع لمستوى المعيشة ومن هنا طالبوا بإنشاء نقابة عماليه لهم بمقتضى المادة ٣٣ من الدستور الارترى والتى تنص على أنه " لكل مقيم فى إرتريا الحق فى تشكيل النقابات المهنيه وفى الانضمام اليها لحماية مصالحه .

ولهذا تم انشاء الاتحاد العام لنقابات العمال فى أوائل عام ١٩٥٤ وأعلن قانون اتحاد العمال فى اجتماع عام حضره ممثلو الجاليات الاجنبيه فى اسمرا وممثلو الهيئات الدبلوماسية والشخصيات البارزة فى البلاد وبعد يومين من اعلان قانون الاتحاد العام للعمال اعتدى شخصان على السيد / "ولد مريم" رئيس عام الإتحاد وبالتحقيق مع هذين الشخصين أتضح أن الاعتداء تم بتحريض من السلطات الأثيوبيه واضطرت السلطات إلى انهاء التحقيقات سريعا واضطر " السيد ولد مريم " للبقاء فى المستشفى لمدة شهور ثم تم تصفية الإتحاد العام وانهاء خدماته بناء على توصيات الشرطة الأثيوبية (٢) .

ولعلنا نلاحظ أيضا ملاحظة هامه أنه منذ قيام الإتحاد الفيدرالى تتابعت الإجراءات بهدف تدمير إقتصاد ارتريا بدأ بالارتفاع الحاد فى أسعار الواردات بسبب الرسوم الجمركيه الأثيوبيه المرتفعة التى حلت محل الجمارك البريطانية وماتبعه ذلك من ارتفاع تكاليف المعيشه

(I) Petras James: The Eritrean Revolation and Contemporary world Politics-No 2. center for Mediterr onean Studirs Athins , Greece (Africa Research)

(2) U.N: op,cit.

منتدي الكتب والمطبوعات

والارتفاع النسبى فى تكلفة العماله وخسارة البضائع الإرتريه والفشل فى فتح أسواق اثيوبيا للمنتجات الإرتريه .

وفى الحقيقة أضطر اكثر من مصنع ومؤسسة لأغلاق أبوابهم وهى تشمل مصانع تنتج بضائع استهلاكية مثل زيوت الطعام والزراير والجلد والصابون والخمور والورق والأسمنت والطوب والخيوط وكذلك محطات الكهرباء وعمال استخراج الملح ومصانع المواد الغذائية المحفوظة وكان ذلك بسبب ما عاناه العمال من اجراءات تعسفية أثيوبيه حتى تستطيع الحكومة الأثيوبيه من التحكم التام فى اقتصاد إرتريا من جانب ولإظهار ضعف هذا الاقتصاد من جانب آخر (١)

وبدأت البطالة تدب فى ارجاء إرتريا بصورة لم تحدث من قبل وكانت هناك عدة شركات أجنبيه مستعده أن تستثمر رؤوس أموالها فى إرتريا وبالطبع لم يمانع المجلس الإرترى ذلك ووافق على طلبات هذه الشركات ولكن الحكومة الأثيوبيه التى خصت نفسها بمسئوليه السياسة الخارجية تصرفت بطريقه جعلت الشركات الأجنبيه تسارع بسحب عروضها وهنا بدأ آلاف الإرتريين رجال ونساء شباب وشيوخ أن يهاجروا إلى كثير من الدول العربية مثل السودان ومصر وليبيا والسعوديه وسوريا والعراق بحثا عن العمل والأمن والحرية (٢) .

ونستطيع القول بأن هجرة هؤلاء الإرتريين كانت سببا فى تكوين رأى حر إرترى ومن هؤلاء الإرتريين انطلقت الإذاعات ضد أعمال أثيوبيا وانتهاكاتها فى إرتريا ومن هؤلاء الإرتريين أيضا تكونت جبهات مضاده لأعمال أثيوبيا وبدأوا يلفتوا أنظار العالم كله إلى

(I) Petras James : op, cit.

(2) U.N : op, cit.

منتدى الكتب والمطبوعات

انتهاكات اثيوبيا المستمره في إرتريا . أي أن الخاسر في هجره الارتريين كانت هي الحكومة الاثيوبيه نفسها (وسنتحدث عن ذلك في الفصل القادم)

* ثم ننتقل إلى جانب آخر وهو الصحافة ، فلقد تمتعت الصحافة الإرتريه بنوع من الحريه إلى حد ما في التعبير عن وجهات النظر الإرتريه المختلفه وكان ذلك أثناء الإدارة البريطانيه فكانت صحف الأحزاب تعرض أراءها المختلفه على الشعب الإرتري ولكن بعد أن قامت دوله الاتحاد الفيدرالي حدث النقيض إذ حُبست حرية الصحف تماماً ، وقد استخدم ممثل الإمبراطور في إرتريا حقه في تعطيل الصحف وعدم ابدائها أيه آراء تمس الإمبراطوريه الأثيوبيه أو الإمبراطور وقد استخدم ممثل الإمبراطور كافه الوسائل في كل المناسبات ، بل ولجأ إلى طرق خسيسه لخنق حرية الصحافة ، فعلى سبيل المثال لا الحصر أنه اقام دعوى على محرري صحيفة "صوت إرتريا" عندما كتب هذه الصحيفه عن فضائح تخص الحاكم ممثل الامبراطور في أنه يصرف نصيب إرتريا المستحق من دخل الجمارك والبريد والهاتف والتلغراف والملح والتي تقدر بنحو ٥٠٠٠,١٥٠,٥ دولار اثيوبي شهريا على اغراضه الخاصه والشخصية(١)

ولكن المحكمه الإرتريه برأتهم في ٢٦ مايو ١٩٥٣ وبالطبع لم يرض قرار المحكمه ممثل الامبراطور فرفع الأمر إلى الإستئناف أمام محكمه إرتريا العليا التي برأتهم أيضا بالحكم رقم ٩٠١ الذي صدر في ١٩ أغسطس ١٩٥٣ ، واعتبر ممثل الإمبراطور أن هذا الحكم يمثل إهانة شخصية له ، ولهذا لجأ إلى المحكمة الأثيوبيه هذه المره والمفروض أنها محكمه فيدراليه ، فقامت هذه المحكمة بالغاء الحكم الصادر من المحاكم الإرتريه وحكمت على صحيفة

(I) U.N : op, cit.

I bid .

منتدي الكتب والمطبوعات

"صوت إرتريا" بالايقاف لمده سنتين وحكمت على محرريها بالسجن لمدد تتراوح بين ثلاث وست سنوات بالحكم رقم ٢٧٣ الصادر فى ٨ ديسمبر ١٩٥٣ علاوة على أنهم اتهموا (أى المحررين) بالدعوة إلى قلب نظام الحكم الاثيوبى ونشر ما سماه ممثل الامبراطور بالأسرار (١) .

كان هذا نموذجا آخرا من الانتهاكات الاثيوبيه فى ارتريا وفى الواقع انه لم يكن انتهاكا لحرية ارتريا بقدر ماكان انتهاكاً لقرارات الأمم المتحدة .

ثم ننتقل إلى ناحية أخرى وهى تجريد المحاكم الإرتريه من سلطاتها وذلك عندما تأكد الامبراطور أن القضاء الإرترى لم يساعده فى القضاء على قرار الأمم المتحده وافراغ الدستور الإرترى وسلبه سلطاته لجأ إلى الانتهاك العلنى لأحكام المحاكم الإرتريه لكى يهز ثقه الشعب الإرترى فى نظامه القضائى وعلى سبيل المثال الحكم الصادر ضد صحيفة صوت إرتريا وكذلك إلغاء ممثل الإمبراطور لمدة أحكام أخرى بعد ذلك كانت تصدرها المحاكم الإرتريه . ثم اتجهت الحكومة الاثيوبية إلى أن تنظر كافة القضايا الارتريه أمام المحاكم الاثيوبيه وهذا أيضا سابقة خطيرة للغايه (كنا قد عرضنا أن الأمر رقم ١٣٠ لعام ١٩٥٢ وهو الذى يخضع القانون الإرترى للقانون الاثيوبى واخضاع محاكم ارتريا لمحاكم اثيوبيا) ولكن هذه المره صدرت الأوامر بالغاء المحاكم الإرتريه مطلقا وعدم نظر القضايا فى المحاكم الإرتريه بل تنظرها محاكم اثيوبيا .

ولقد احتج القضاه الإرتريين على ذلك فكان السبيل إلى تهدأتهم أن تم اشراكهم فى الدوائر الاثيوبيه التى تنظر القضايا أى أن يكونوا كقضاه فى المحاكم الاثيوبيه كل هذه الإنتهاكات كانت محليه أى بين الحكومه الاثيوبيه والشعب الارترى وكانت ممارسات الحكومه

(I) U.N : op, cit.

منتدي الكتب والمطبوعات

الاثيوبيه تتم داخل ارتريا ويقع الغبن فى النهايه على الشعب الأرترى [1] .

ولكن كان هناك انتهاكا دوليا لأراضى إرتريا وهذا الانتهاك الخطير تكشفه لنا الوثائق وتمثل فى الإتفاقيه الاثيوبية الأمريكيه .

الاتفاقية الاثيوبية الامريكية فى ٢٢ مايو ١٩٥٣ :

إذا كان الاتحاد الفيدرالى بين إرتريا وأثيوبيا حلاً للتوفيق إلا أن هذا الحل قد وافق اثيوبيا تماما ودعمته الولايات المتحده الامريكيه تدعيما قويا إبان نظر المشروع الأمريكى فى ساحة الأمم المتحده . واذا رجعنا للخلف قليلا نجد أن قبيل نظر المشروع الأمريكى بل وقبيل طرح فكره ان هناك مشروع أمريكى كانت هناك علاقات تدور فى الكواليس والتى طرحنا جزءا منها من قبل والمتعلقه بخطاب وزير الدفاع الامريكى جيمس فورستال إلى وزير الدولة المفوض دين اتشيسون . كذلك للعلاقات الوديه بين أكليلو هابتولد ودين اتشيسون" وعرض الاخير عن طبيعه التسهيلات العسكريه التى سيمنحها الامبراطور للولايات المتحده فى إرتريا بعد أن تضم أثيوبيا إرتريا .

وبناء عليه فقد طرحت الولايات المتحدة فكرة المشروع وتبنته إلى أن تم التصويت عليه ليكون هو الفائز من بين المشروعات . وهكذا نجد أن الولايات المتحده الأمريكيه قد صدقت وعدها لاثيوبيا . والآن جاء الدور على إثيوبيا لتفى هى الأخرى بوعودها وتمثل ذلك فى الإتفاقيه بين حكومتى الولايات المتحده الامريكيه وحكومة امبراطور أثيوبيا بخصوص الإنتفاع بالمنشآت العسكريه داخل الإمبراطورية الأثيوبيه (ونلاحظ هنا أنه تم ذكر الإمبراطورية الاثيوبية فى حين أن المنشآت العسكريه كانت داخل إرتريا) .

منتدي الكتب والمطبوعات

(I) U.N : op, cit.

I bid .

وقد جاء فى ديباجة عرض الإتفاقية أن الحكومتين وضعتا فى الإعتبار العلاقات الودية الوثيقة القائمة بين الحكومتين ورغبه فى الإسهام فى الحفاظ على السلام العالمى والأمن طبقا لمبادىء ميثاق الأمم المتحده .

وإيماناً من الطرفين أن قيام منشآت معينه وتسهيلات داخل إمبراطوريه أثيوبيا سيخدم هذا الهدف وعلى هذا قرر الطرفان أن تمنح حكومة أثيوبيا الولايات المتحدة حق الإقامة الدائمة واستغلال المنشآت العسكرية التى تشغلها الولايات المتحدة داخل امبراطورية أثيوبيا وتحويل أوتوسيع المنشآت العسكرية والتسهيلات العسكرية وتضمن اثيوبيا كل الحقوق والسلطات والصلاحيات للحكومة الامريكيه من حيث الإقامة والإداره والتشغيل للأغراض العسكرية ولاتوضع هذه المنشآت جزئيا أوكليا تحت تصرف أى دولة ثالثة أو حكومة أو قوه عسكريه وأن تعطى أثيوبيا الضمان للقوات الامريكية فى الدخول بحرية دون قيود والتحرك والخروج من أثيوبيا وتشمل المياه الإقليميه والأراضى التى تراها الولايات المتحده مناسبة وضرورية وكذلك التسهيلات الجويه للسفر والنقل بالطائرات فى دخولها وخروجها وإنشاء الطرق وتعميق الموانى واستئجار مبانى وتظل ملكاً للولايات المتحدة يمكن لأثيوبيا التصرف فيها ، كذلك الضمان بأن تقوم الولايات المتحده الامريكيه بأعمال المساحه الطبوغرافيه والبريه والساحليه والتصوير الجوى لأى جزء فى اثيوبيا والمياه المجاوره لها علاوه على الإمتيازات فى استخدام المطارات الأثيوبيه كلها والحصانة الدبلوماسية للأفراد الامريكيين داخل الأراضى الأثيوبيه وكذلك تقوم الولايات المتحدة بحفظ الأمن داخل أملاكها بواسطتها أو بالاستعانه بأفراد شرطة القوات الامريكية علاوه على امتيازات الجمارك والحصول على العمله الأثيوبيه لدفع مرتبات القوات والسماح للأفراد الامريكيين بحمل السلاح .

ونصت الاتفاقيه على ان تكون ساريه المفعول لمده ٢٥ عاما (أى كان المفروض أن تنتهى فى عام ١٩٧٨) (١)

منتدى الكتب والمطبوعات

(١) أنظر نص الاتفاقيه باللغتين الانجليزيه (اللغة الأصليه للإتفاقيه) ملحق رقم (١٧)

وقامت الولايات المتحده بتكوين قاعده "كانسيواستيشين " في أسمره عاصمة ارتريا وأن تستخدم الموانى الإرتريه في عصب ومصوع . كان هذا هو الثمن الذى دفعته اثيوبيا للولايات المتحده الامريكيه نظير ضمها ومساندتها للقرار الفيدرالى والذى دفع الثمن هم الإرتريين ومن هنا بدأت اثيوبيا تمارس أعمالا أكثر انتهاكا لإرتريا ضاربة قرار الأمم المتحدة عرض الحائط والذى يظهر على أنه كان مسرحيه كل فيها يحفظ دوره جيدا بما فيهم الإرتريين انفسهم بخلافاتهم الشخصيه وانقيادهم وراء اثيوبيا تاره وبريطانيا تاره أخرى .

ويظهر ذلك جليا في المناقشه التي دارت في اللجنه الفرعيه للأمن القومى الامريكى بصدد اتفاقات الامن الخارجية والالتزامات بها وذلك في يوم الاثنين ١ يونيو ١٩٧٠ في الساعه العاشرة وخمس دقائق في غرفه (١س ١١٦) بمبنى الكابيتول برئاسه رئيس اللجنه السناتور "ستيورات سيمنجتن" وشهاده "المستر ديفيد نيوسيم" مساعد وزير الخارجية للشئون الافريقيه وكان يصاحبه فيها "جورج بليو بادر" مدير اقليم افريقيا بمكتب مساعد وزير الدفاع لشئون الأمن الدولى مستر نيوسيم : " سيدى الرئيس بناء على اقتراح من اللجنه يسرنى ان أمثل اليوم لاستعراض علاقاتنا مع اثيوبيا . لقد احتلت اثيوبيا مكانا خاصا في علاقات الولايات المتحده الأمريكيه مع افريقيا لسنوات كثيره فالى جانب كونها أرضا تاريخيه واحدى دولتين افريقيتين سوداويتين نالتا استقلالهما أثناء الحرب العالمية الثانية كان لهذه الدولة اهتماما خاصا لدى بلادنا ولمواطنينا الزنوج .

وقد أسسنا العلاقات الدبلوماسيه معها عام ١٩٠٣ واتسع هذا الاهتمام عندما ظهر الإمبراطور بصورة دراماتيكيه أمام عصبة الأمم في عام ١٩٣٦ ليحتج على غزو بلاده من قبل ايطاليا وكان واحدا من أوائل الرواد الداعين إلى الأمن الجماعى .

منتدى الكتب والمطبوعات

ولقد كان دورنا في تحرير أثيوبيا بواسطة قوات الحلفاء عام ١٩٤١ صغيرا ومع ذلك

وعرفانا بمساعدة الولايات المتحده والرئيس روزفلت المقدمة لنضال أثيوبيا فى سبيل الحريــة قدم الامبراطور قطعه أرض مجاوره للقصر الامبراطورى لتكون سفارتنا وأصبحت علاقاتنا الرسميه اكثر تقارباً إلى حد ما فى عام ١٩٤٢ عندما زار (افريل هاريمان) ارتريا المحــرره (المستعمره الايطاليه السابقه) وأجرى اتصالا مع المسئولين الاثيوبيين واثيرت امكانيــه استخدام الولايات المتحده موقع لمركز مواصلات فى أسمرا بارتريا فيما بعد بوقت قصير وكــان الموقع من الناحيه الفنيه بوجه خاص مــرغوبا فيه وقد وضعنا أعيننا عليه حتى يحين الوقــت المناسب .

وعندما غزت كوريا الشماليه كوريا الجنوبيه بعد ذلك فوضت الأمم المتحده الولايــات المتحده الامريكيه بقيادة قوات الأمم المتحده للدفاع عن الجنوب واستجابت اثيوبيا مدعومــة بشعور الامبراطور ووعيه لمسئوليات الأمن الجماعى بارسالها قواتها وقد قاتلت الوحــدات الاثيوبيه إلى جانب قواتنا فى أعظم مساهمة ذات دلالة تبديها أكثر من اى بلد افريقــى وأسيوى آخر .

تم تميز التعاون الوثيق بشكل بارز : فنى ٢٢ مايو ١٩٥٣ وعندما وقعت اتفاقيــه بين الولايات المتحده الامريكيه وأثيوبيا سمحت فيها أثيوبيا للولايات المتحدة وحتى عــام ١٩٧٨ استخدام تسهيلات مواصلات وانشاء قاعده كانيو فى أسمرا وحددت الإشتراطــات بتقديم المساعدة العسكرية والتدريب للقوات الاثيوبيه [1] .

---

(١) محمد أبو القاسم حاج حمد : الابعاد الدوليه لمعركه ارتريا دار الطليعه بــبيروت ط ١ ١٩٧٤ ص ٦٩ ، ٧٠ ، ٧١ . ويذكر المؤلف أيضا أن "قاعدة كانيو ستيشن" الامريكيه فى إرتريا كانت تستعمل للتجسس على الإتصالات العسكريه والدبلوماسيه فــى الشرق الأوسط وقد استعملت فى حرب يونيو ١٩٦٧ فى مراقبة الاتصالات العسكريـة ونقلها لإسرائيل .

ويتضح من عرض هذا الخطاب أن الولايات المتحده كانت تخطط ليس فقط علاقات وديه مع اثيوبيا بل اكثر من ذلك لضمها لمايسمى الأمن الجماعي وكانت الولايات المتحده منذ زمن بعيد تعتبر اثيوبيا إحدى الدول الافريقيه التى يمكن أن تتميز فى علاقاتها هذا بالإضافه إلى أن اطماع الولايات المتحدة لاستخدام بعض اراضى إريتريا مثل أسمره بصفه خاصه كقواعد لها ولمشروعاتها .

والواقع أن الولايات المتحده تغاضت عن الكثير مما قامت به أثيوبيا لضرب الوحده الفيدراليه وذلك نظير الحصول على امتيازات وقواعد ومن أجل أن تكون اريتريا كجزء من أرض أثيوبيا موقعاً متقدما للقوات الأمريكيه فى افريقيا

كانت هذه الاتفاقيه انتهاكاً مباشرا موجها للشعب الإرترى وللأرض الإرتريه واذا كنا نقول عن وعد بلفور المشئوم أنه اعطى من لايملك لمن لايستحق فان نفس القول يمكن أن ينطبق على هذا الوضع فقد أعطى بالفعل من لايملك ألا وهى اثيوبيا الحق فى استخدام أرض إرتريه واستخدامها كقاعده عسكريه من قبل الولايات المتحده الامريكيه . وكانت المعاهده وثيقه فريده من نوعها وهى صوره تقليديه لكيفيه تحويل الإمبرياليه الأمريكية لدولة بأكملها إلى مستعمره من نوع جديد . والمعاهده لم تفتح الباب فقط لمعاهدات تاليه مثل إتفاقيه الدفاع المشترك ولكن بمقتضى ما تضمنته المعاهده أخضعت الحكومه الأثيوبيه مصير الشعب الإرترى والأثيوبى للإمبريالية الأمريكية . لقد اصطادت الولايات المتحده الامريكيه الحكومه الاثيوبيه وكان الطعم هو إرتريا وكان الضحية هو الشعب الإرترى . وأصبحت اثيوبيا قلعه الولايات المتحدة الأمريكية فى الشرق الأوسط وافريقيا وكان النشاط المذهل للإمبراطور هيلاسلاسى فى الشئون العالميه والدور الذى لعبه دور رئيسى فى السياسة الأفريقيه عندما نضع فى الاعتبار استعمار اثيوبيا لإرتريا والذى كان استعماراً غير مباشراً حتى ذلك الوقت .

ومن أهم مايمكن ملاحظته أن المعاهدة بكل مالها من أهميه لم تعرض على البرلمان الأثيوبي أو البرلمان الفيدرالي الإرتري ولم يعرف الشعب الإرتري عنها شيئا الا عندما بدأت القوات الامريكيه في المجيء والتمركز في المنطقة ، وان دل هذا على شيء انما يدل على الإتفاقيات السرية التي تمت بين الإمبراطور وبين الولايات المتحدة الأمريكيه.

التمهيد لالغاء القرار الفيدرالي :

بعد أن قامت اثيوبيه بعدة انتهاكات تجاه الإرتريين بدأت تعد العدة لالغاء القرار الفيدرالي ولم لا وهي تعلم أن الولايات المتحدة الأمريكية تساندها في الساحات الدولية .

فعندما زار " الامبراطور هيلاسلاسي " إرتريا عام ١٩٥٤ تلقى عدداً هائلا من الإلتماسات والشكاوى من جميع الدوائر والمنظمات الارتريه تطالبه أن يخفف من قبضته على ارتريا وان يعيد الاستقرار السياسي والاقتصادي إلى البلاد وطالبوه جميعا أن يعطى إرتريا نصيبها العادل من دخل الجمارك ولكن الإمبراطور تظاهر بحركه دبلوماسيه ان تفهم مطالبهم وأعلن اعفاء الشعب الارتري من الضرائب في ذلك العام ، والمؤكد أن الشعب الارتري لم يطلب من الامبراطور اعفائه من الضرائب ولكنه طالب الالتزام بالقرار الفيدرالي لا أكثر " وبعد أن أدرك البرلمان الارتري فشل الرئيسي التنفيذي في محاولاته لاقناع الامبراطور أن يصلح من علاقاته مع ارتريا طبقا لقرار الأمم المتحدة ، اعطى البرلمان قرار انه إذا لم يحصل الرئيس التنفيذي للبرلمان الإرتري على تعهد من الإمبراطور خلال عشرين يوما يتعهد فيه بأن يتعاون باخلاص مع الشعب الإرتري يجب على الرئيس التنفيذي أن يبلغ الأمم المتحدة ويطلب تدخلها فورا (1) .

منتدي الكتب والمطبوعات

(I) U.N : op, cit.

وقد حضر هذه الدورة للبرلمان الإرترى الصحافة المحليه والعالميه ومراسلى وكالات الانباء العالميه وكذلك " ألبرت ريد Albrt Reed " مبعوث الأمم المتحدة . وقد غضب ممثل الامبراطور فى إرتريا لتسليم أعضاء البرلمان نسخه من قرار البرلمان إلى مندوب الأمم المتحدة ولمندوبى الصحف العالميه والمحليه والعالميه . وقد نشرت "صحيفه الإمبراطور" فى أسمرا تهديدات صريحه للمسئولين فى الحكومة الإرترية والبرلمان الإرترى . ولكن البرلمان الإرترى استمر فى اصدار التحذيرات التى تدين أعمال الضغط التى ترتكبها الحكومة الاثيوبيه وتنتقد بمراره استنزافها ثروة البلاد وانتهاك حقوق الإرتريين وردا على هذه الانتقادات قال ممثل الامبراطور فى حديث القاه فى افتتاح الدوره العاديه للبرلمان الارترى فى ٢٨ مارس ١٩٥٥ :

" ليس هناك شئون داخليه ولاخارجيه تخرج عن اختصاصات مركزه كممثل لصاحب الجلالة الامبراطور ولن تكون فى المستقبل . فشئون ارتريا تهم اثيوبيا عامه والامبراطور خاصه " (١) ووصل الخلاف بين البرلمان الأرترى والرئيس التنفيذى (كان الرئيس التنفيذى هو "تدلا بايرو" زعيم حزب الاتحاد مع اثيوبيا والذى كان موقفه اثيوبى على طول الخط) من جانب وممثل الامبراطور من الجانب الآخر إلى ذروته عام ١٩٥٥ عندما بدأ ممثل الامبراطور بالتدخل المباشر فى البرلمان وقام بجولات سياسيه فى انحاء البلاد واتصل بالشعب لكى يؤلبهم على البرلمان والحكومة الإرتريه وقد نجح فى استمالة بعض اعضاء البرلمان واستخدامهم ضد البرلمان الارترى (٢)

ومن هنا يتضح أن اعمال اثيوبيا لم ترضى حتى الموالين لها والذين كانوا فى يوم من الأيام ينادون بالوحدة مع اثيوبيا وها هم انفسهم قد عرفوا أنهم كانوا ضحية وأن ولائهم لاثيوبيا

(I) U.N : op, cit.

(2) I bid .

منتدي الكتب والمطبوعات

كان من فراغ حيث أن أثيوبيا لاترى إلا مصلحتها هى فقط وكان أول من ندد باسلوبها هذا هم الموالين لها الذين انخدعوا بسياستها أولا ٠

وفى يوليو ١٩٥٥ استدعى الامبراطور هيلاسلاسى الرئيس التنفيذى الارترى ورئيس البرلمان الارترى ليحقق فى الشكاوى المقدمه من ممثل الامبراطور ضدهما وبدون تحقيق أمرهما الامبراطور بتقديم استقالتهما (ويعتبر الإرتريون أنهما ارتكبا أكبر حماقه بالخضوع لأمر الامبراطور واستقالتهما) ٠

وفى أغسطس ١٩٥٥ عين الامبراطور كلامن : " أسفها ولد ميكائيل " نائبا لممثل الامبراطور فى ارتريا ورئيس تنفيذى و " ادريس محمد آدم "[1] رئيسا للبرلمان الارترى وبهذه الطريقه استطاع الامبراطور أن يجمع فى يديه كل السلطات اذ أن اسفها ولد ميكائيل هو أحد المقربين للامبراطور شخصيا ٠

ولم يضيع الرئيس التنفيذى الجديد أى وقت لتنفيذ خطه سيده للقضاء على ما تبقى من الاتحاد الفيدرالى فمنع الاجتماعات العامه ، واوقف كل الحريات العامه ، وانتهج سياسة ارهابيه نحو معارضى الوحده ، وحذر كل الأحزاب السياسيه (ماعدا حزب الاتحاد الذى كان أفسد تماما فأعاد تنظيمه ومولة لكى يوسع دعايته للالغاء الرسمى النهائى للاتحاد الفيدرالى ولصالح الضم غير المشروط الى اثيوبيا) بل حاول أيضا أن يدخل اجراءات مقصود بها تشكيل النظام الاجتماعى والإدارى فى إرتريا ليتمشى مع النظام الإقطاعى الأثيوبى ٠

---

(١) لم يستمر أدريس محمد آدم فى منصبه اكثر من سبعة شهور واستطاع الهرب من ارتريا ولجأ الى القاهره كلاجئ سياسى وكان له دور كبير فى تطور الأحداث الارتريه حتى وقتنا هذا وهو مازال بالقاهره الى الآن ٠ روايه شفهيه رويت لى من مكتب جبهه تحرير ارتريا

منتدي الكتب والمطبوعات

وفى ١٥ مارس ١٩٥٦ عقد البرلمان الارترى آخر دورة له وفى تلك الدورة طالب بعض الأعضاء الإرتريين مناقشة موضوع الانتخابات القادمه ووضع القوانين التكميليه اللازمه لقانون الانتخاب حيث أنه يعتبر أحد العناصر السبعة للدستور الإرترى ، ولكنهم غلبوا على أمرهم عندما عهدت السلطات الاثيوبيه إلى الرئيس التنفيذى حق الاشراف على الانتخابات فى حين أن الدستور الإرترى المادة ٤٥ الفقرات من ١-٤ كانت قد اسندت الإشراف على الإنتخابات إلى لجنة تشكلها المحكمة الإرترية العليا ، ولكن فى مايو ١٩٥٦ فرض الرئيس التنفيذى العمل بالاعلان الانتخابى البريطانى القديم رقم ١٢١ وهو "اشراف الرئيس التنفيذى على الانتخابات وله سلطات استثنائيه" (١) . وهنا ثار الإرتريون على الفقرة الاخيره وهى السلطات الاستثنائيه وقدم وفد من الإرتريين التماساً إلى المحكمه الاثيوبيه العليا فى ٥ مايو ١٩٥٦ .... يطلبون فيها أن تفصل فى قانونيه استمرار تطبيق القرار رقم ١٢١ الخاص بالادارة البريطانيه لارتريا ، وقد نصح رئيس المحكمه العليا (بصفه شخصيه) الرئيس التنفيذى الإرترى أن يعيد النظر فى سياسته وأن يلتزم بقرار الأمم المتحدة ويتمسك بالدستور الإرترى ولكن مثل الامبراطور رفض فأصدر رئيس المحكمه الحكم رقم ٢٢٥٨ فى ٢٩ يونيو ١٩٥٦ أن القرار رقم ١٢١ غير قانونى وانه يتعارض مع الدستور الإرترى ، وبذلك أصبح واضحاً بمقتضى هذا الحكم أن أى حكومه إرتريه شكلت فى ظل هذا القرار تعتبر غير دستوريه ولا تمثل الشعب الإرترى ، وكان هذا الحكم السبب فى اقصاء رئيس المحكمة عن منصبه فور اصداره الحكم (٢) .

وفى أوائل عام ١٩٥٧ وبمناسبة الإحتفال باليوبيل الفضى لحكم الإمبراطور أمرت الحكومه الاثيوبيه حاكم مدينة أسمرا أن ينزل العلم الإرترى مدعين انه رفع بدون داع بجوار العلم الاثيوبى وعلم المدينه ، وكان نتيجة هذا التصرف أن قامت مظاهرات فوريه كان من نتيجتها رفع العلم الإرترى مرة أخرى (٣) (كان رفع العلم مؤقتا)

(I) U. N : op, cit.
(2) I bid .
(3) I bid .

في هذه الاثناء كانت اثيوبيا قد بدأت بحركه أكثر جرأه وهي اهمال اللغتين التجرينيه والعربيه وهما اللغات الرسميه طبقا للدستور الارترى وبدأت تحل اللغه الامهريه لغـــه اثيوبيا الرسميه كلغة رسميه في التعليم والمكاتبات ولم يكن هذا يمثل انتهاكا لقرار الأمـــم المتحده والدستور الارترى فقـــط بل كان يشكل عقبه أمام تعليم الارتريين وقد ظهـــرت آثارها في امتحانات الالتحاق بالمدارس الثانوية والجامعات مما أغلق الطريق أمام الآلاف مـن الارتريين في التعليم الجامعي [1] .

في نوفمبر ١٩٥٩ انزل العلم الارترى رسميا مرة اخرى ولكنه نزل ولم يرتفع مره أخـــرى واكتفى بالعلم الاثيوبي .

وفي عام ١٩٦٠ سحب ختم الحكومـــه الإرتريه واستبدل بآخر عليه عبـــارة الإدارة الإرترية بدلا من الحكومة .

وفي النصف الثاني من عام ١٩٦٠ وضعت جميع المدارس الإرتريه تحت اشراف وزارة التعليم الأثيوبيه [2] .

وبدأت عمليه الدمج تأخذ مسارها الطبيعي ولم يبقى غير التنفيذ أو الاعلان الرسمـــي التي سأذكرها هنا متخطيا الوقت الزمني لانتهاء هذه الرساله وساذكرها موجزه .

في ٧ نوفمبر ١٩٦٢ جاء رئيس الوزراء الاثيوبي اكليلوهـــا بتولـد الى العاصمه اسمره واجتمع مع الرئيس التنفيذى الارترى وقائد الشرطة الإرتريه ، وبناء عليه أعفى رجال الشرطـــه الإرتريين من مناصبهم ، في مساء ١٣ نوفمبر ١٩٦٢ صدرت الأوامر للقوات الاثيوبيه بالتمركز في مدينه اسمرا وحولها وفي المدن المجاوره وبدأت الطائرات النفاثه تجوب أرجاء إرتريا .

(I) Devidson : op, cit P 25.

(٢) عثمان صالح سبى : المرجع السابق ص٢١٤

منتدى الكتب والمطبوعات

وفى الساعه ٢٠ر١١ صباح يوم ١٤ نوفمبر ١٩٦٢ أعلن الرئيس التنفيذى الذى أصبح ممثلاً للامبراطور فى إرتريا (أصفهـا ولد ميكائيل) على اعضاء البرلمان بياناً باللغة الأمهرية يعلن فيه انتهاء الإتحاد الفيدرالى والاندماج كلية مع الوطن الأم اثيوبيا ، وفى ظهر نفس اليوم أعلن راديو أديس أبابا إلغاء الإتحاد الفيدرالى الإرترى الأثيوبى وضم إرتريا إلى أثيوبيا وفى مساء نفس اليوم اجتمع البرلمان الاثيوبى ووافق على الغاء الاتحاد وضم ارتريا الى اثيوبيا .

وفى صباح ١٥ نوفمبر ١٩٦٢ أعلن رسميا أن إرتريا قد أصبحت المقاطعه رقم ١٤ من الإمبراطوريه الاثيوبيه .

الادعاءات الاثيوبيه فى ضم ارتريا :

لقد ظهرت بعض الادعاءات التى جعلتها اثيوبيا سلماً ترتقى به إلى أغراضها وتتحدى به قراراً هاماً من قرارات الأمم المتحده ، التى وقفت عاجزه ، بل أن أثيوبيا باجرائها هذا وضعت هذه الهيئه فى موقف لاتحسد عليه .

أولا : قد ادعت اثيوبيا إلى حاجتها لمنفذ على البحر وانها بدون هذا المنفذ سيلحق بها ضرراً بليغاً لأنها ستفقد بدونه مزايا كثيره فيما يتعلق بأهميتها الدولية ورعاية مصالحها وخدمة تجارتها الداخلية والخارجية ، وكانت ترى أن الدمج لا الاتحاد الفيدرالى هو الضرورة حتى تضمن وصولها الى البحر وتمارس فيه سلطتها بحرية أكثر .

فى الرد على هذه النقطه فاننا لاننكر أهميه البحار للدول ونطرح السؤال التالى :

هل يشترط لكمال سياده دوله ما أو ضمان مصالحها أن تكون لها حدود

منتدى الكتب والمطبوعات

متصله بالمياه الــــدوليه؟ (١)

والاجابه تقول انه لايشترط وجــود مثل هذه الحدود للحديث عن حياه أو ضمان مصالح دولة ما وذلك بدليل وجود عدد كبير من الــدول التي ليست لها مياه دوليه ومع هذا فان مصالحها غير مهدده ، ذلك أن مصالح الأسره الدوليه هي من التماسك والترابط بحيث لاتتمكن ايه دوله مهمــا تكــن مزاياها أو قدرتها الاقتصاديه من العيش بشكل مستقل ومنعزل عن الــدول الأخرى ، وتعتبر المصالح التي تقوم عادة بين الدول المتجاوره هي في مقدمة الاحتياجات التي يفترض المبادرة بحلها بين هذه الدول على أساس مــن علاقات حسن الجوار والمصالح المتباد له وضرورة رعايتها يتحقق هذا التعاون والترابط عن طريق التفاهم والود وليس من خلال القضاء على حريه وكــرامة شعوبها .

وكم من دولة في افريقيا بل وفي أوربا وفي امريكا اللاتينيه لاحدود لها على البحر وانما هي دول داخليه وليست اثيوبيا التي كانت وحدها وكان يمكــن أن تحل اثيوبيا هذه المسألة في اطار تعاون البلدين ومصالحهما المشتركــه وضمن مراعاة الاعراف والاتفاقيات الدوليه الخاصه بمثل هذه المسائل بعيدا عــن التسلط الاستعماري . كذلك فاننا في الوقت الحاضر وتطور الطــيران نقد أغنى كثيرا عن النقل البحري في سرعته وكمياته وان كان أغلى ثمنا الا أنه قــد حل مشكله النقل البحري كثيرا .

---

(١) أنظــر :

جلال يحيى : الاستعمار المقنع لجنه الدراسات الافريقيه القاهره ١٩٦٠

محمد عوض محمد : الاستعمار والمذاهب الاستعماريه دار المعارف ١٩٥٧

محمد عبد الغني سعودي : الجغرافيه والمشكلات الدوليه المكتبه النموذجيه ١٩٧٤

منتدى الكتب والمطبوعات

الا أننا نقول أن حجة اثيوبيا هذه ، وهي الحاجة الى البحار لم تكن رغبة اثيوبيا وحدها وإنما هي رغبة الولايات المتحدة الامريكيه الحليف الأول لاثيوبيا في ذلك الوقت.

ثانيا : ادعت أثيوبيا أن إرتريا فقيرة ولا تمكنها قدراتها الاقتصاديه من المحافظة على استقلالها لذا فحاجتها ملحة وضرورية تجاه اثيوبيا التي هي بدورها بحاجة إلى موقع إرتريا فترابط مصالح البلدين وتكامل اقتصادياتهما تستوجب دمج البلدين .

وللرد على هذا الادعاء نقول أن ظاهرة التكامل الإقتصادي بين إرتريا واثيوبيا (ولنفرض جدلا فقر إرتريا كما ادعت أثيوبيا) فهي ليست بديله عن الاستقلال الوطني الإرتري لأنه لايمكن أن تحل بكل سهوله المسائل التي يقتضيها مثل هذا التكامل عن طريق الدمج القمعي الذي فرضته أثيوبيا على الشعب الإرتري فكان يمكن التغلب على هذه المسألة في ضوء رعايه المصالح المشتركه للبلدين وتبادل منافعهما في حالة التطبيق الجيد للقرار الفيدرالي ولكنه كان واضحا أن ربط إرتريا بأثيوبيا في ظل الإتحاد الفيدرالي لم يكن إلا خطوه لفتح الطريق أمام السيطرة الأثيوبيه التامة على إرتريا إذ أن ربط إرتريا بأثيوبيا التي كانت بلدا متخلفا ايضا هو اجحاف لشعب ارتريا وذلك لأن ارتريا تتفوق على أثيوبيا ثقافيا وسياسيا [1] واقتصاديا ، وكان يكفي لاعضاء اللجان والهيئات الدوليه الموفدين إلى إرتريا من قبل الأمم المتحدة ، أن يعبروا خط الحدود ليزوروا أول اقليم مجاور لارتريا وهو اقليم تجراي لكي يلمسوا بأنفسهم

(I) Tedla Aredom : Soieal and Economic Development of Eritrea since I962. Roma I966 P I9 /.

مدى التخلف الذى تعيشه اثيوبيا باستثناء العاصمة اديس ابابا وهذا بسبب ما فرضه النظام الإقطاعى الذى كان موجوداً فى أثيوبيا (١)

وانني هنا لا أقول أن إرتريا غنية ولكن موارد ارتريا من زراعة وتجارة كانت كفيله أن يعيش الشعب الإرترى مكتفيا على الأقل ذاتياً ، اذن فما لادعاء بفقر إرتريا لم يكن له مجال من الصحة أيضا فى الوقت الذى كانت تنتشر المجاعات والجفاف فى أغلب مناطق اثيوبيا كانت إرتريا آمنه من هذا الجفاف ولم تحدث خلاله أيه حالات وفيات ناتجه عنه وكان ذلك بناء على تصريح من أحد قادة جبهة التحرير الارتريه بالقاهره قاله لى خلال العام الماضى واثناء زياره لى لهذه الجبهة ،

ثالثا : لجأت اثيوبيا إلى ضم إرتريا بحجة أنه توجد لبعض الإرتريين روابط عرقيه ودينيه مع أثيوبيا وأن أجزاء كثيره من إرتريا كانت لفترات طويله تحت سلطان الحبشة، ومن هنا لابد من ضم إرتريا لاثيوبيا ضمن كيان سياسى واحد ،

وللرد على هذا الادعاء نقول انه فى الواقع هناك عدد كبير من الدول ترتبط بينهم روابط عرقيه ودينيه فهل معنى ذلك ان تقوم احدى هذه الدول باحتلال الاخرى كمبرر لهذا الترابط (أمثله جميع دول الخليج العربى ، روابط القبائل الموجوده بغرب مصر بالقبائل الليبية) ثم لماذا تذكرت اثيوبيا هذه الروابط فى تلك الفترة بالذات ولم تتذكرها ابان الحكم الإيطالى لإرتريا (٢) .

ونفس الكلام يجدر ذكره أيضا بحكم أثيوبيا لاجزاء من إرتريا مع أن هذا غير وارد على الاطلاق حيث كانت هذه المنطقه تحت السياده العثمانيه ثم بعد ذلك

---

(١) راشد البراوى : الحبشه بين الاقطاع والعصر الحديث ص١١٠

(2) Tedla Aralon : op. cit, P 202

منتدى الكتب والمطبوعات

الحكم المصرى ، حتى جاءت ايطاليا ووحدت إرتريا وظلت تحكمها قرابة النصف قرن ، فلماذا تذكرت أثيوبيا هذا فى هذه الفترة بالذات.

وعلى أية حال ومهما تكن ادعاءات اثيوبيا فى هذا المجال فانها لاتضفى صفة الشرعية على اغتصاب اراضى وحق شعب والقضاء على كيانه السياسى .

رابعا : لجأت اثيوبيا إلى ضم إرتريا بحجة ان هذا هو رغبة ابناء ارتريا الحقيقية فى ادماج ارتريا باثيوبيا .

وعند مناقشة هذه النقطة فاننى لا أعفى ابناء إرتريا عن المسئولية بل أننى هنا احمّل المسئولية كاملة على جزء منهم وليست كلهم ، ولكن لابد أيضا للتاريخ من مناقشة هذه النقطة وتحديد المسئولية :

بناء على التقسيم السكانى لارتريا نجد أن هناك نسبة حوالى ٥٠,٢٩٪ مسلمين وأن ٤٩,٠٢٪ مسيحين وأن هناك ٦٩,٪ وثنيين فالملاحظ أن أقل من نصف السكان بشيء بسيط هم مسيحين وأن منهم من نادى بالإتحاد مع أثيوبيا لكون أثيوبيا حامية حمى الكنيسة الأرثوذكسية فى المنطقة ، علاوة على ارتباط الكنيسة الإرترية بالكنيسة الأثيوبية ، ومن هنا جاءت مواعظ الكنيسة والقساوسة لهذا الاتحاد مرتبطة بالصلوات وتعميد الأطفال ومراسم الزواج والوفاة[1] ، وكان المسيحيون يروا آمالاً عظاماً فى هذا الضم وسرعان ما عادوا إلى رشدهم عند معرفتهم للواقع المرير وهو أن هدف أثيوبيا هو تجريدهم من استقلالهم وليستدل على ذلك من أن زعماء حزب الاتحاد

منتدي الكتب والمطبوعات

(I) Treveskis, G, K, N, : op, cit. P P 8I, 82

الاثيوبى الارترى مثل " تيد لابابيرو " والذى وقف أمام الجمعية العامة يطالب بالإتحاد الفورى مع أثيوبيا ، وكانت فرحته لاتوصف عند توقيع الامبراطور هيلاسلاسى على صك تطبيق القرار الفيدرالى نجده هو بنفسه أول من ينشق على هذا القرار عندما رأى تجاوزات اثيوبيا وانتهاكاتها المستمره بل وتحدى الامبراطور حتى أن الامبراطور أجبره على تقديم استقالته كرئيس تنفيذى فى ارتريا وقد فر من إرتريا ولجأ الى القاهره وانضم الى جبهة التحرير الارتريه ، ثم اننا نجد أن كثيرين من المسيحيين انضموا إلى جبهة القتال الفعلى عند بدء الكفاح المسلح (1) أما موقف المسلمين الذين طالبوا أيضا بالإنضمام إلى اثيوبيا فقد اغرتهم المناصب والوعود البراقة التى منى بها الكثيرون إلا أن هذا كان فى وقت قصير ما لبث أن عاد الجميع وفاق من سباته .

وكانت هذه هى بعض الحجج التى ساقتها أثيوبيا والتى بدأت تمهد لها منذ اليوم الأول من بدء الإتحاد الفيدرالى والتى انتهت بضم إرتريا إلى أثيوبيا وقد مارست أثيوبيا عدة أساليب وانني أرى أن هناك عدة عوامل ساعدت اثيوبيا على أن تضم ارتريا اليها :

أولا : ان القرار الفيدرالى لم يمنح إرتريا الضمانات الكافية واللازمه لاستمراره معتمد على الدستور الذى سيضعه مبعوث الأمم المتحده .

ثانيا : جاء المبعوث كما رأينا من قبل وأصبح أداه طيعة للإمبراطور حتى وضع الدستور الذى يتمشى مع هوى الإمبراطور نفسه وترك إرتريا وحيدة للامبراطور لكى يقوم هو بتنفيذ اهوائه وأن الدستور نفسه لم يكفل للإرتريين الضمانات اللازمه لكى يعيشوا فى ظل الاتحاد الفيدرالى مع اثيوبيا فى سلام .

ثالثا : وعلى الرغم من ان الدستور كان متمشيا مع اغراض الامبراطور هيلاسلاسى إلا أن الإمبراطور قد عطل هذا الدستور تماما .

منتدى الكتب والمطبوعات

---

(1) محمد حرفوش : إرتريا حقائق اساسيه : دار الكنوز — بيروت بدون تاريخ ص ٤٠

رابعـا : عدم اهتمام الأمم المتحده بالإنتهاكات التى قام بها الإمبراطور هيلاسلاسى وقد كان أولى بها أن تعمل جاهدة لكى تحترم قدراتها كمنظمة دولية تعمل على حفظ السلام العالمى وتحمى الشعوب الصغيرة من التهام الدول الكبيرة

خامسا : مساعدة الولايات المتحدة الامريكيه للإمبراطور الذى أصبح يعتمد عليها كليـه ويعلم أنه يضمن حليفاً قويا له اذا ما اثيرت القضيه مره أخرى فى ساحات الأمم المتحده وأصبحت أثيوبيا الابن المدلل للولايات المتحدة الامريكيه فى المنطقة يلهو ويعبث كما يشاء ، ولأن ضم إرتريا إلى اثيوبيا كان من مصلحة الولايات المتحده الامريكيه أيضا حيث أن الشواطىء الإرتريه التى تطل على البحر الأحمر ستكون فى يد الولايات المتحدة الامريكيه وتكون لها السيادة فى المدخل الجنوبى للبحر الأحمر من الجهة الغربية بعد أن بدأ الإتحاد السوفيتى يتسلل هو الآخر إلى المنطقة بالعلاقات الودية والإقتصاديه التى فرضها على مصر فأصبح لابد للولايات المتحده أن يكون لها نفوذ فى هذا البحر وهكذا فإن الحرب البارده بين القوتين إنما يدفع ثمنها البلاد الصغيره(1) .

سادسا : كما تقدم فإن المسئولية تقع على أعناق الإرتريين أنفسهم بسبب تفرقهم والجرى وراء المكاسب الشخصية والانتماءات الدينية والقبلية وإن كانوا قد أظهروا بعضهم لذلك فإن الأقليه التى فعلت ذلك ولو كانوا قد وقفوا من أول الأمر وقفه رجل واحد فى الأمم المتحده واثناء نظر قضيتهم أو أنهم وقفوا منذ اليوم الأول لانتهاك الامبراطور لقرارات الأمم المتحده ما كان مصير هو نفس المصير ، حتى أن الذى أعلن الضم هو فى الواقع من أصل إرترى .

كل هذه الاسباب كانت عوامل أدت بإرتريا إلى ماهى عليه ولكن فى الجانب الآخر فان الشعب الإرترى عبر عن ضيقه وتذمره بانتهاكات اثيوبيا المستمره على النحو الذى سنراه فى الفصل القادم والاخير

(1) صالح حافظ : صراع القوى العظمى حول القرن الأفريقى ، عالم المعرفه الكويت العدد ٤٩ يناير ١٩٨٢ ص٨٣

الفصل التاسع

موقف القوى الوطنية من الاتجاه الأثيوبي لضم إرتريا حتى عام ١٩٦١

١ - الوسائل السلمية .

٢ - التنظيمات السرية الممهدة لجبهة التحرير الإرترية .

٣ - تأسيس جبهة التحرير الإرترية .

٤ - الكفاح المسلح .

منتدي الكتب والمطبوعات

لقد كانت لانتهاكات " الامبراطور هيلاسلاسى " المستمرة ضد الشعب الارترى والتى بدأها بالعمل على تعطيل الدستور الارترى وتدخله المستمر فى شئون ارتريا التى حددها القرار الفيدرالى والتى اعتمدها الدستور والتى أنهاها بالعمل على الغاء القرار الفيدرالى تدريجيا حتى تم له الالغاء الفعلى ازاء كل ما سبق فان الشعب الارترى لم يرض بهذه الأوضاع وانما اكتفى فى أول الأمر باظهار ضيقه وتبرمه من تصرفات الحكومة الأثيوبية وممثل الامبراطور فى ارتريا واتخذت فى أول الأمر وسائل سلميه ٠ والتى يمكن أن نطلق عليها الوسائل البعيدة عن استخدام العنف وقد ظهرت فى شكل احتجاجات وارسال برقيات وتجميع توقيعات فى البداية ثم بدأت تتصاعد أشكال المقاومة لكل نوايا أثيوبيا فخرجت المظاهرات والتى اتخذت الشكل السلمى أيضا حيث أنها لم تعتدى على أية مرافق ولم تقم بأى عمليات تخريبية وانما كانت ترفع مجموعة من النداءات موجهة للامبراطور وللحكومة الأثيوبية وفيما يلى شكل المقاومة السلميه للاجراءات المضادة التى اتخذتها أثيوبيا لسلب فكرة الاتحاد جوهره ومضمونه ٠

الوسائل السلمية :

اضطر الشعب الإرترى أن يظهر ضيقه وتبرمه وانزعاجه من أسلوب الإدارة الأثيوبية والاحتكاك الدائم من أجل تدمير العلاقات الطيبة بين الشعبين والاتجاه المتعمد من أجل سلب حقوق الارتريين فى الحكم الذاتى فى شكل ارسال الشكاوى أو القيام بالمظاهرات السلميه ، فمثلا عندما قامت الأحزاب السياسيه الارترية (التى سحبت جميع اختصاصاتها بعد الاتحاد الفيدرالى) بارسال برقية الى السكرتير العام للأمم المتحدة فى ١٢ أكتوبر ١٩٥٣ وقد حملت البرقية رقم ٥٨٤٦٥ تحتج فيها على الوضع العام داخل إرتريا وتطالب السكرتير العام باتخاذ الاجراءات العاجلة لوقف انتهاك أثيوبيا لقرار الأمم المتحدة

منتدى الكتب والمطبوعات

وتعطيل الدستور الارترى[1] .

فى نفس الوقت أيضا تم ارسال البرقية رقم ٥٨٤٦٦ الى الامبراطور هيلاسلاسى وأرسلت نسخة منها الى وزير الخارجية الأثيوبى وقد عبروا فى هذه البرقية عن اهتمامهم البالغ بالموقف الخطير فى ارتريا ونبهوا الى النتائج التى يمكن أن تحدث نتيجة لانتهاكات القرار الفيدرالى وللدستور ، كما طلبوا من الأمم المتحدة أن توفر بعثة مراقبين لكى تحقق فى الموقف فى وقته وكانت النتيجة أن تجاهل السكرتير العام للأمم المتحدة[2] " داج همرشلد " شكواهم واستمر يتجاهل الشكاوى المستمرة حتى يوم حادثة وفاته ولا ندرى السبب فى تجاهله هذا وان كنا نشك فى أن هناك ضغوطا قد واجهها ليتجاهل هذه الشكاوى ، بينما استجاب الامبراطور " هيلاسلاسى " لهذه الشكاوى بأن زاد من ممارسته للارهاب والضغوط الاقتصادية .

كذلك عندما زار الإمبراطور إرتريا عام ١٩٥٤ فإنه تلقى عدداً هائلاً من الإلتماسات والشكاوى من جميع الدوائر والمنظمات تطالب أن يخفف من قبضته على إرتريا وأن يعيد الاستقرار السياسى والاقتصادى إلى البلاد ، فإن الامبراطور أبدى استعداده لهذا وقام باعفاء الشعب الإرترى من الضرائب فى ذلك العام ولم يكن الشعب الارترى قد طلب اعفائه من الضرائب ولكن كانت هذه حركة من الامبراطور قصد بها استمالة الشعب الارترى واسكاته فقط عن المطالبة بالالتزام بالقرار الفيدرالى .

وبدأت الجماهير الإرترية التى تعانى من الكبت الاقتصادى والسياسى إلى الهروب من

(I) U. N: op, cit.

(2) Ibid.

منتدي الكتب والمطبوعات

إرتريا إلى جميع الدول العربية المجاورة ، وكانت مصر محط أنظار هذه الجموع الإرترية حيث كانت ثورة ٢٣ يوليه ١٩٥٢ قد قامت فى مصر وكانت هذه الثورة هى المثل الأعلى الذى يجب أن يحتذى به ، كما كان لشخصية جمال عبد الناصر الأثر الكبير فى أن تنال اعجاب وإعزاز الإرتريين وكانت كلماته محل اعجاب الافريقيين عامة والارتريين خاصة وبالذات التى كان يحارب ويندد فيها بالإستعمار ويطالب بحرية الشعوب وحقها فى تقرير مصيرها كما كانت عباراته التى أوردها فى كتاب فلسفة الثورة عن دور مصر القيادى والطليعى بالنسبة لافريقيا مصدرا لأن تكون مصر قبلة تتجه إليها جموع الإرتريين من طلاب وعمال ولاجئين سياسيين(١) .

وكان من أشهر هؤلاء اللاجئين هو " ولدى آب " وهو أستاذ للغة التيجرانيه وأحد قادة المعارضة واستطاع " ولدى آب " أن يهرب من ارتريا ويلجأ الى القاهرة التى فتحت له ذراعيها وقد تقابل مع الرئيس المصرى " جمال عبد الناصر " ووجد منه تعاطفاً شديداً تجاه القضية الإرترية والذى اقتنع أن الشعب الإرترى قد ظلم وأن الأمم المتحدة لم تنصفه باتحاده الفيدرالى مع أثيوبيا ، وبناء على هذه المقابلة تم تخصيص بث اذاعى من خلال إذاعة ركن السودان موجه إلى شعب إرتريا منذ أواخر عام ١٩٥٥ وكان الغرض منها إثارة المشاعر الوطنيه الإرترية والتصدى للارهاب ولانتهاكات أثيوبيا المستمرة داخل ارتريا(٢) .

وفى أوائل عام ١٩٥٧ أرسلت الأحزاب السياسية وفداً رسمياً إلى الأمم المتحدة برئاسة المحامى محمد عمر قاضى والشيخ امام موسى والحاج سليمان أحمد عمر وبعض الشخصيات الأخرى ، وذلك لتقديم شكوى ضد خرق أثيوبيا لقرار الامم المتحدة ومطالبين بالتدخل الفورى للامم المتحدة فى ارتريا ولكن الأمم المتحدة تجاهلت هذه الشكوى تماما وقد يكون

(I) Devidson, B: Behind the in Eritrea P 5I.

(2) Ibid. P 52.

منتدى الكتب والمطبوعات

أيضا نتيجة لضغط دولى تم التجاهل لهذا الوفد وشكواه ، فاضطر الوفد الى العودة الى البلاد بعد أن تعهد السفير الأثيوبى فى واشنطن " يلما درسا Yalma Dirsu " بعدم التعرض للوفد عند عودته لإرتريا ، ولكن ما أن هبطت الطائرة فى أديس أبابا حتى تم القبض على جميع أعضاء الوفد ، وحكم على أعضاء الوفد جميعا بعض محاكمات صوريه بالسجن لمدة عشر سنوات ، وما أن سمع الشعب الارترى بهذه الأحكام التى صدرت على أعضاء الوفد الارترى حتى ثار الطلاب والعمال وقاموا بمظاهرة كبيرة اجتاحت شوارع أسمرا والمدن الارترية الكبرى وقد قابلت السلطات الأثيوبية هذه المظاهرة بالرصاص وسقط العشرات قتلى وجرحى[1].

وفى ١٠ مارس ١٩٥٨ قام اتحاد العمال الإرترى (الذى بدأ فى التجمع مرة أخرى بعد أن كان قد حل بأمر الشرطة الأثيوبية) بتنظيم أضخم مظاهرة شهدتها ارتريا وأصاب الشلل العاصمة أسمرا وكل المراكز الكبرى لمدة أربعة أيام وكان هدف المظاهرة الاحتجاج على القمع السياسى والاقتصادى وكان رد الفعل لهذه المظاهرة السلميه أن أمر الامبراطور باخمادها بالقوة وكانت النتيجة مقتل ٩ أشخاص وجرح ٥٣٤ شخصا (هذا طبقا للبيان الرسمى)[2] .

وفى ١٢ سبتمبر ١٩٦٠ قام جميع طلاب المدارس الثانوية والجامعات بمظاهرة شاملة وزعت فيها آلاف المنشورات يطالبون فيها بما يلى :

اعادة رفع العلم الارترى — اعادة خاتم الدولة — اعادة الاسم الشرعى للحكومة الارترية .

وقد قوبلت هذه المظاهرة بالرصاص والقبض على مئات الطلاب ، وعلى الرغم من هذا لم

منتدي الكتب والمطبوعات

(I) U. N: op, cit.

(٢) حامد صالح تركى : المرجع السابق ، ص ٣٠٤ .

تهدأ حركة الطلاب الذين بدأوا فى مقاطعة المدارس والجامعات وأصبحت المظاهرات يوميا وعلى الرغم من أنها كانت كلها مظاهرات لا تتعدى الهتافات أو القاء الطوب والحجارة على قوات الشرطة الا أنها كانت تقابل بالعنف من قبل السلطات الأثيوبية[1] .

التنظيمات السريه الممهدة لقيام جبهة التحرير الارترية :

كانت هناك عدة مؤشرات تعكس الحركة الارترية واستعدادها لخوض جولة ضد النظام الأثيوبى حيث أنه :

أولا : كان الصراع حاداً بين القيادات الوطنيه فى البرلمان الإرترى والعناصر الموالية لأثيوبيا حيث كان الوطنيون يقاومون الغاء الامتيازات التى حصلت عليها أثيوبيا من خلال القرار الفيدرالى بينما كانت العناصر الموالية لأثيوبيا توافق على كل ما تطلبه أثيوبيا أو تشير بـه .

ثانيا : كانت الحركة الوطنية فى مواجهة مباشرة مع النظام الأثيوبى وعملائه فمظاهرات الطلاب والعمال منذ عام ١٩٥٤ وحتى عام ١٩٦٠ لم تتوقف ودخل مئات الارتريين السجن واستشهد منهم المئات أيضا .

ثالثا : تحركت قيادات الحركة الوطنيه الارتريه وقدمت المذكرات وأرسلت البرقيات الى الأمم المتحدة تطالبها بالتدخل الفورى ووضع حد لتجاوزات الحكومة الأثيوبية ولكن دون جدوى .

وأمام كل هذا بدأت حركة هجرة واسعة ولم يسبق لها مثيل من الطلاب والعمال وكانت

منتدى الكتب والمطبوعات

(١) حامد صالح تركى : المرجع السابق ، ص ٣٠٤ .

مصر كما سبق أن أشرت هى مقصد هذه الجموع وكذلك السودان والسعودية .

وفى عام ١٩٥٣ تم تأسيس اتحاد طلبه ارتريا بالقاهرة وهى المنظمة التى لعبت دورا بارزا فى تنظيم العمل الوطنى فى الخارج وبث آرائه الى الطلبة فى الداخل حيث كان لهذا الاتحاد تنظيم داخل ارتريا وأصبح مقر الاتحاد بالقاهرة مركزا لنشر القضية الارترية ومقرا يجتمع فيه الزعماء الوطنيون فيه(١) .

ولم تكن حركة الهجرة قاصرة على الطلاب والعمال بل أن كثيرا من القيادات الارترية التى لعبت دورا هاما فى تاريخ ارتريا المعاصر بدأت فى الفرار من إرتريا وشكلوا تجمعات وطنيه ترعى شئون الارتريين وتحقق مصالحهم بل أن هذه التجمعات لعبت دورا هاما فى عملية اخراج القيادات الوطنيه من ارتريا الى الخارج وتوجيه الارتريين داخل ارتريا والعمل على فضح نظام هيلاسلاسى بما يرتكبه من أعمال تستهدف حرية واستقلال الشعب الارترى .

وقامت بعض العناصر التى هاجرت للعمل فى السودان بالعمل على تنظيم حركة معارضة ارترية وكان ذلك فى عام ١٩٥٨ وكان هذا التنظيم يهدف أساسا على تكوين خلايا من العمال والموظفين الارتريين فى السودان والمتأثرين بالسياسة والاتجاهات اليساريه المتطرفة التى سادت السودان فى هذه الفترة وتدريب هذه الخلايا للعمل على بث الاضطرابات داخل ارتريا ، ثم تأثرت ثقافة تلك التنظيمات بالاوضاع القائمة فى الواقع الارترى حيث أن المسلمين لم يستجيبوا لهذه الحركة وكذلك المسيحيين وبالتالى فان فكر هذه الخلايا قد تصدى له التيار الدينى المتمثل فى المسلمين والمسيحيين وتمسكهم

---

(١) كان المقر هو ٥٩ شارع رمسيس بالقاهرة .

منتدى الكتب والمطبوعات

باهداب ديانتهم وفشلت هذه الخلايا فيما كانت تبغيه [١] .

وفى أواخر عام ١٩٥٨ تأسست حركة تحرير إرتريا فى القاهرة كأول تنظيم سياسى إرترى بهدف تحرير إرتريا وتحقيق الاستقلال الوطنى وبدأت هذه الحركة تنظيم العمال والطلاب فى السودان والقاهرة والسعودية ثم انتقلت إلى داخل ارتريا وضمت خلايا أيضا تكونت كل خلية من سبعة أشخاص من مختلف قطاعات الشعب وطوائفه بما فى ذلك رجال الشرطة الخاضعين للسلطات الأثيوبية وكان لها مركزان أساسيان أحدهما فى المرتفعات ونواته أسمرا والآخر فى السفوح ، وكان الارتريون الذين يعيشون فى السودان هم المركز القيادى الذين يتلقون التعليمات من القاهرة ويقومون بابلاغها الى داخل ارتريا [٢] .

واستطاع المركزان انشاء وسائل اتصال متعددة بما فيها النشاطات الرياضية والشبابيه الأخرى ولكنهما لم يكونا مرتبطين تنظيميا ، وكان أساتذة المدارس والطلاب ومثقفو البورجوازيه الصغيرة اضافة الى بعض التجار أعضاء هذان التنظيمان .

وفى حقيقة الأمر أن نتيجة للضعف التنظيمى وفقدان البرنامج السياسى الواضح أدى الى انهيار هذه الحركة ولكن كانت نتيجة ذلك أن استعدت الساحة الارترية للمرحلة الثالثة من النضال وكانت هذه الحركة تعرف فى المرتفعات باسم " ماهر شبعات " أى لجنة السبعة أما فى السفوح فكانت تعرف باسم حركة التحرير الارترية [٣] .

---

(١) حامد صالح تركى : المرجع السابق ، ص ٣٠٥ .

(٢) خلف شندى : المرجع السابق ، ص ١١٢ .

منتدى الكتب والمطبوعات

(٣) د . جلال يحيى ـ نصر مهنا : مشكلة القرن الأفريقى وقضية شعب الصومال ، دار ... المعارف ، ١٩٨١ ، ص ٦٠٠ .

لقد استطاعت هذه الحركة أن تقوم بتعبئة الجماهير وتعمق فكرة الاستقلال الوطنى بل وتجاوزت التقسيم الطائفى فى عملية التجنيد وتجميع طاقات الشعب ولكن كانت هناك سلبيات قاتلة أدت الى فشلها فقيادة حركة التحرير كانت غير متفرغة للعمل السياسى ، بل كانت عبارة عن مجموعة من الموظفين فى المؤسسات بالاضافة الى افتقارهم الى أى تجربة سياسية وجماهيرية(١) .

تأسيس جبهة التحرير الارترية :

ووصلت الحركة الوطنيه الارترية مرة أخرى الى طريق مسدود بعد فشل حركة تحرير ارتريا ، وأصبح الجميع يتساءلون ما هو العمل ؟

وكان من نتيجة ظروف القمع وأساليب العمل السرى الممارس من الحكومة الأثيوبية داخل إرتريا وبعد تشتت قيادات ارتريا فى الخارج ، كان لابد من عمل شيئ منظم سواء فى الخارج أو فى الداخل(١) .

وكان هناك ثلاثة محطات رئيسية تشكل كل منها حلقة من سلسلة الحلقات التى أدت الى النتيجة النهائية ، ولم يكن بين تلك المحطات أى تناقض بل كان تكاملا وتناسقا وان كان خفيا فى بعض الأوقات ، وكان اتفاقا وشعورا مشتركا فى الأماكن الثلاثة وان لم يسجل فى برنامج أو خطة عمل أو تضمنته لوائح عمل تنظيميه .

١ ـ المحطة الأولى وهى القاهرة ، حيث يوجد اتحاد طلاب ارتريا فى القاهرة والذى كما

منتدى الكتب والمطبوعات

(١) تجربة جيش التحرير الارترى : مطبوعات جبهة التحرير الارترية ، ديسمبر ١٩٨٢ .

ذكرت لعب دورا كبيرا فى تعبئة الشباب الارترى وبلورة القضية الوطنيه ٠ وكذلك كان هناك من الساسة المخضرمين الذين جاءوا لاجئين سياسيين وهم وان كانوا قد اختلفوا فى بعض التفاصيل وأسلوب العمل المشترك بينهم الا أنهم كانوا ينطلقون من أرضية واحدة هى وحدة ارتريا بالاضافة الى ما سبق فان وجود كل هؤلاء فى مصر وفى ذلك الوقت بالذات الذى كانت مصر تتزعم فيه الحركات التحرريه وتناصر حق الشعوب كان ذلك حافز لكل الارتريين على التعلم والاستفادة من الثورة المصرية ووجدوا فيها سندا لقضيتهم وتحركهم وعلاوة على البث الاذاعى الذى كان يصدر من القاهرة فان الثورة أيضا كانت مهتمة بالقضية الارترية ونذكر هنا زيارة عضو مجلس قيادة الثورة المصرى محمد أنور السادات لمقر اتحاد طلاب ارتريا بتكليف من مجلس قيادة الثورة حيث ألقى خطابا أمام الطلاب الارتريين أكد لهم فيه دعم الحكومة المصرية لكفاحهم من أجل نيل حقوقهم وعبر لهم عن ترحيب مصر بوجودهم على أرضها(١) ٠

وفى نفس الوقت كانت الثورة الجزائرية أيضا تمثل نموذجا لارادة الشعوب على مواجهة الاستعمار وأن الكفاح المسلح أصبح وسيلة فعالة لتحقيق الأمانى الوطنيه وفى اطار هذه الصورة المتكاملة وبعد فشل حركة) تحرير ارتريا كان لابد من تحرك الطلاب والسياسيين الارتريين الموجودين بالقاهرة ٠ وبعد عدة اجتماعات فى مقر اتحاد الطلاب الارتريين تم تأسيس جبهة التحرير الارترية عام ١٩٦٠ فى القاهرة ٠

وقد تم تشكيل قيادة الجبهة من الطلاب الآتى اسماءهم وبرئاسة السيد / ادريس محمد آدم " الذى لجأ الى القاهرة بعد احتدامه مع السلطات الأثيوبية عقب تعيينه رئيسا للبرلمان الإرترى :

منتدي الكتب والمطبوعات

---

(١) تجربة جيش التحرير الارترى ٠

١ ـ ادريس عثمان قلايدوس .

٢ ـ محمد صالح حمد .

٣ ـ سعيد حسين .

٤ ـ آدم محمد أكتى .

٥ ـ محمد سعيد غطط .

٦ ـ عثمان ابراهيم بشير .

٧ ـ سيد أحمد محمد هاشم .

٨ ـ طه محمد نور .

٩ ـ سليمان محمد أحمد .

١٠ ـ ابراهيم ادريس أحمد (١) .

وسميت القيادة باللجنة المركزية ولكن فى غضون أشهر تغيرت اللجنة المركزية تماما ليحل محلها المجلس الأعلى حيث ضم أعضاء متفرغين تماماً للعمل السياسى بالإضافة إلى اثنين أو ثلاثة من الطلاب وربما كان ذلك استفادة من تجربة الحركة ، وربما كان يعكس صراعا على السلطة ، ولكنه فى كل الأحوال تم ذلك بعيدا عن الجماهير ، لذا فقد ظلت هذه المرحلة مجهولة ، وفى حقيقة الأمر فقد أثر ذلك على سير الأحداث نتيجة العقد التى تحكمت فى بعض الأفراد نظرا لازاحتهم واستبدال القيادة الأولى " اللجنة المركزية " بالقيادة الثانية " المجلس الأعلى " وفى نهاية عام ١٩٦٠ أصبح التشكيل النهائى للمجلس الأعلى لجبهة تحرير ارتريا هو :

منتدى الكتب والمطبوعات

(١) تجربة جيش التحرير الارترى .

١ ـ ادريس محمد آدم رئيســا .

٢ ـ ادريس عثمان قلايدوس .

٣ ـ عثمان صالح سبى .

٤ ـ سيد أحمد محمد هاشم .

٥ ـ محمد صالح حمد .

٦ ـ طه محمد نور .

٧ ـ عثمان ادريس خيار .

٨ ـ تدلا بايرو (زعيم حزب الاتحاد والذى كان مناصر وموالياً لأثيوبيا والمتبنى ضم إرتريا لأثيوبيا فى ساحات الأمم المتحدة)[1] .

وكانت أهم الأهداف التى أعلنتها جبهة التحرير الارترية وضمنها ميثاقها[2] :

١ ـ استقلال ارتريا استقلالا كاملا واقامة جمهورية ارترية فى حدود ارتريا المعروفة قبل عام ١٩٣٥ .

٢ ـ وضع سياسة اقتصادية سليمة تستهدف رفاهية الشعب الارترى والقضاء على كل النظم الاقتصادية التى خلقها الاستعمار .

٣ ـ وضع سياسة تعليمية جديدة تتفق والتراث القومى الارترى وتعتمد اعتمادا كليا على اللغة العربية والتجرينيه كلغتين رسميتين فى ارتريا .

٤ ـ انتهاج سياسة تحرريه فى الداخل والخارج .

منتدى الكتب والمطبوعات

(١) تجربة جيش التحرير الارترى .

(٢) حامد صالح تركى : المرجع السابق ، ص ٣٠٩ .

وانطلق أعضاء المجلس الأعلى الى مختلف الأقطار والمواقع التى يتواجد فيها ارتريون مثل السودان والصومال والسعودية ، وفى السودان التقى رئيس المجلس الأعلى بمجموعة السودان حيث كانت المحطة الثانية ٠

٢ ـ المحطة الثانية وهى السودان وبالتحديد فى مدينة كسلا فى شرق السودان وهناك عدة حقائق يجب تسجيلها فى هذا المجال :

(أ) كان عدد كبير من أعضاء حركة تحرير ارتريا السابقين قد بدأ البحث عن وسيلة للنضال بعد أن فقدوا الأمل فى الحركة وبعد فترة حياد بدأوا يتخذون خطوات عملية تمثلت فى عقد سلسلة من الاجتماعات لبحث البدائل والاتصال بأحد المناضلين القدماء فى قريته (وهو الشيخ حامد ادريس عواتى) والاتفاق معه على عمل ما وحتى ذلك الوقت لم يكن لهؤلاء صلة بما جرى فى القاهرة ولم يكن يربطهم حتى فيما بينهم أى اتصال الا الرغبة عن وسيلة فعالة جديدة[1] ٠

(ب) كان الجنود الإرتريون فى الجيش السودانى هم نواة ذلك التجمع وكانوا هم المؤهلين للقيام بأى عمل عسكرى بحكم خبرتهم وامكانية حصولهم على الذخيرة سواء بالشراء أو بوسائل أخرى ٠

(جـ) بعد اتصال محطة القاهرة بمحطة كسلا تم بدء العمل بتجميع الصفوف والعمل داخل ارتريا نفسها ومن هنا كان لابد من الاتصال بالمحطة الثالثة وهى المحطة الداخلية والتى تعتبر الرئيسية وهى ارتريا ٠

ونتيجة للجهود المشتركة فقد شهدت الساحة الارترية ميلاد جبهة التحرير الإرترية لتعلن الكفاح المسلح باعتباره الوسيلة الفعالة لانهاء الاحتلال الأثيوبى ٠ وتمثل هذا

منتدي الكتب والمطبوعات

---

(١) سيد أحمد خليفة : عارنا فى ارتريا ، دار لبنان للطباعة والنشر ، بيروت ١٩٧٤ ص ٩٧ ٠

الكفاح المسلح فى المحطة الثالثة(١) .

الكفـاح المسـلح

٣ ـ المحطة الثالثة : إرتريا :

فى الوقت الذى بدأ الشعب الارترى يفقد الثقة تماما فى امكان عمل جماعى ضد أثيوبيا وفى هذه اللحظة كان الاتصال بالشيخ حامد ادريس عواتى لكى يكون هو المنقذ ولكى تبدأ المرحلة الحاسمة من تاريخ ارتريا وجبهة تحريرها ولكى تتحول من السلم الى الكفاح المسلح .

والشيخ حامد ادريس عواتى ولد فى الجزء الغربى من إرتريا فى قرية " فرست " جنوب مدينة " تسنى " وشمال مدينة " قلوج " وعلى ضفاف نهر القاش عام ١٩١٠ وكان أبوه فلاحا بسيطا ومن القلائل الذين تصدوا لحملات الاستعمار الايطالى والاعتداءات التى كان يقوم بها الأثيوبيون على منطقتى ستيت والقاش ، فى هذه البيئة نشأ حامد ادريس عواتى واشتهر منذ صباه بالرماية والبراعة فى القنص وتمكن من استخدام السلاح وأظهر نبوغا فى استخدامه وفنون استعماله وقد شملته حملة التجنيد الاجبارى التى فرضها الاستعمار الايطالى على أهالى ارتريا ، وقد رشحه قائده لمنحه دورة عسكرية فى روما وهذه الدورة مكنته من معرفة المزيد من أسرار السلاح وتفاصيل العلوم العسكرية وكان يجيد اللغة العربية والتجرى والبيجاويه والكناما والباريه بجانب تعلمه للغة الايطالية التى أجادها قراءة وكتابة ، وظل يخدم فى الجيش الإيطالى حتى عام ١٩٤١ أى حتى انتهاء الادارة الايطالية ومجيئ الادارة البريطانية التى حاولت استمالته بشتى الوسائل ومنها تكليفه بمسئولية المنطقة القاش ـ ستيت حتى تضمن استتباب الامن فى هذه المنطقة ولكنه رفض وطلب استمراره بالجيش

منتدي الكتب والمطبوعات

---

(١) تجربة جيش التحرير الارترى .

وبعد تطبيق القرار الفيدرالي عام ١٩٥٢ اختار الحياة المدنيه وتم تعيينه (شيخ خط) فى منطقة قلوج (أى عمده بمفهومنا نحن) وأعطى بندقيه أبو عشرة (أى عشرة طلقات وهى من طراز ٣٠٣) تقديرا له وبدأ يمارس الزراعة فى تلك المنطقة ، ومع تطور الأحداث أصبح بين شكلين من الضغوط فمن جهة الجماهير الارترية تتطلع اليه للقيام بالمبادرة ومن جهة ثانية كانت أثيوبيا تراقبه باستمرار وتشدد من حصارها حوله وترصد كل تحركاته[1] .

وما كان يجعله يتردد فى الاستجابة لالحاح الوفود التى كانت تطلب اليه أن يقود الثورة من الداخل هو عدم اقتناعه بوجود الاستعدادات الكافية من جهة وكان يخشى أن يقود الجماهير الارترية الى مغامرة غير محسوبة العواقب بالاضافة الى عدم اطمئنانه وثقته فى كل من كان يطرح عليه تلك الفكرة خشية أن يكون عميلا للنظام الأثيوبى ويريد استدراجه[2] .

ولكنه بعد أن سمع أخبار قيام جبهة التحرير بالقاهرة واتصالها بمجموعة كسلا وبدأت الاتصالات تتم به قرر أن يلبى نداء أبناء وطنه ليقود العمل من الداخل واستطاع تجميع مجموعة من اثنى عشر رجلا ممن يثق فيهم ومعه بندقيته الوحيده (أبو عشرة) ووفر لزملائه عدد من البنادق (أبو خمسة) (أى ذات الخمسة طلقات) وكمية قليلة من الذخيرة وكانت هذه المجموعة تتكون من :

١ ـ عبده محمد فايد .

٢ ـ فقارى أبو حليمه .

٣ ـ النور حجاج .

منتدى الكتب والمطبوعات

(١) تجربة جيش التحرير الارترى ، مرجع سابق .

(٢) عبد البارى عبد الرازق نجم ، ارتريا شعبا وكفاحا ، المرجع السابق ، ص ١١٠ .

٤ _ داود الأمين سليمان .

٥ _ ابراهيم حمد سبى .

٦ _ عواتى محمد فايد .

٧ _ بيرق نوراى آدم .

٨ _ ابراهيم محمد قلحواى .

٩ _ محمد حسن أدريس .

١٠ _ صالح محمد آدم .

١١ _ آدم أبو حليمه .

١٢ _ عمر محمد على كوكوى(١) .

وقد أقسم الرجال أمام " عواتى " على الجهاد المسلح والعمل على تحرير ارتريا بقـوة السـلاح .

وفى الساعة السادسة من صباح يوم ١٩٦١/٩/١ وفى منطقة آدال انطلقت أول رصاصة مؤذنة بالاعلان للكفاح المسلح وتكاملت الحلقات والمحطات تحت شعار الكفاح المسلح بقيادة " حامد ادريس عواتى " فى اطار جبهة التحرير الارترية .

ان هذا اليوم يعتبر بداية عهد جديد للقضية الارترية والذى يعتبر من الأهمية فـى تاريخ ارتريا المعاصر حتى اننى حددته نهاية لبحثى .

وفى الواقع أنه يوم ١٩٦١/٩/١ دارت معركة وان اطلقنا عليها تجاوز لفظة معركة وهى

منتدي الكتب والمطبوعات

---

(١) تجربة جيش التحرير الارترى .

آدال .

معـــركة ادال :

تقع منطقة آدال غرب مدينة اغردات وفى الشمال الغربى لمدينة بارنتو وتعتبر هـــى الشرارة الأولى للكفاح المسلح الذى اندلع وما زال لهيبه مستمرا حتى يومنا هذا[1] .

وكانت المعركة عبارة عن مناوشات خاطفة لهؤلاء الرجال على فصيلة أثيوبية كانت تتمركـز فى منطقة آدال وقد أبلت هذه المجموعة بلاء حسنا كان من نتيجتها أن تقهقرت الفصيلـــة الأثيوبية تاركة أسلحتها خلفها[1] .

وعن ما حدث فى صبيحة يوم الأول من سبتمبر ١٩٦١ يروى عواتى محمد فايد أحـــد الذين خرجوا فى هذا اليوم والذى ما زال على قيد الحياة فى حديث أجراه فى مجلة الثـورة الارترية وقد وضح فيه أن ادريس عواتى كان يملك ثمانية بنادق ايطالية عتيقة بجانب بندقيتـه الانجليزيه وكان يخفى هذه البنادق فى مكان ما وأرادت السلطات الأثيوبية أن تصادر هـذه البنادق بعد أن علمت بأخبارها وفتشت عنها فى كل مكان فلم تجدها وكان عمل الســلطات الأثيوبية هذا بعد أن شعرت أن هناك تحركات واتصالات بينه وبين منظمة جبهة التحريــر الارترية بالقاهرة وقد أرسلت اليه السلطات الأثيوبية أحد أعوانها ويدعى " محمد أكر " وطلب منه (أى من عواتى) السفر الى أسمرا لأن السلطات الأثيوبية تريد اعطاءه أسلحة جديـدة لحماية المنطقة ، اعتذر له عواتى متعللا بانشغاله فى الزراعة ومؤكدا له أنه لا ينوى القيـــام بأية أعمال ضد السلطات الأثيوبية .

منتدى الكتب والمطبوعات

---

(١) تجربة جيش التحرير الارترى .

ثم بعد ذلك قام عواتى بتسليم البنادق الى الرجال وطلب منهم الاختفاء فى الغابات المجاورة تحسبا للأمور واستمر يجرى اتصالاته بالخارج عبر كسلا على أمل أن يحصل على المزيد من السلاح وكان ذلك فى منتصف أغسطس ١٩٦١ ، ويوضح " عواتى محمد فايد " أنه فى يوم ٣٠ أغسطس ١٩٦١ تسلم حامد ادريس عواتى رسالة من بعض الوطنيين الذين يعملون فى البوليس فى منطقة علوج يخبرونه عن عزم السلطات الاثيوبية بمداهمته وأسره وعندئذ لم يجد الشيخ مفرا من اللحاق بباقى المجموعة ، ويستكمل عواتى محمد فايد سرده بأنه فى السادسة من صباح يوم ١ سبتمبر ١٩٦١ شاهد عواتى ورجاله تجمعات عسكرية تزحف بأعداد كبيرة فحاول الرجال الانسحاب حيث أن عددهم كان اثنا عشر رجلا منهم اربعة غير مسلحين وأحاط الاثيوبيون بهم ولكنهم كانوا مختبئين فى الغابات ويستطرد قوله " لم تنقذنا الا عناية الله وحكمة عواتى وطلقته المشهورة التى لا تخطئ الهدف وظللنا ننضال لمدة تقرب من ثلاثة ساعات واستطاعت طلقات عواتى ان تقتل قائد مجموعة العدو الأثيوبى وما يقرب من خمسة جنود أثيوبيين واذا بفلول الأثيوبيين تهرب تاركة أسلحتها ، وصدرت أوامر عواتى الا نتبعهم وأن نبقى فى أماكننا لا ينكشف عددنا الصغير فينقضوا علينا[1].

كان هذا هو حديث أحد الرجال الموجودين فى أول يوم وحضر اطلاق أول رصاصة وان كان به الكثير من المبالغات فلقد وضحت هذا الحديث حتى تتجلى عدة حقائق منها أنه قد حدث اتصال فعلى بالشيخ حامد ادريس عواتى من جبهة التحرير بالقاهرة وكسلا ، وأن عدد الذين كانوا مع ادريس عواتى هم اثنى عشر رجلا وأن التوقيت ١ سبتمبر ١٩٦١ لم يكن مرتبا له من قبل وانما جاء وليد الصادفة .

---

(١) مجلة الثورة تصدرها جبهة التحرير الارترية ، قوات التحرير الشعبية ، العدد ١٠٠، السنة الرابعة عشر ، ابريل ١٩٧٥ .

منتدى الكتب والمطبوعات

وبعد معركة آدال وما تركته من أصداء تناقل اخبارها الناس فى جميع انحاء ارتريا بل وتناقلته وكالات الأنباء لم يكن عواتى فى هذه الفترة مشغولا الا بالاعداد لحركة مسلحة أخرى ٠

معركة أومال :

ومنطقة أومال هى المنطقة الواقعة فى منطقة سامرا حيث دارت معركة تصادمية بين مجموعة من الجنود الأثيوبيين وبين مجموعة عواتى وكان ذلك فى نهاية سبتمبر ١٩٦١ وفى هذه الموقعة قدمت جبهة تحرير ارتريا أول شهيد لها وهو " عبده محمد فايد "(١) ٠

وبعد هاتين المناوشتين استيقن جميع الارتريين أن الأمر قد انقلب الى واقع جدى وبدأ الشباب الارترى ينضم الى مجموعة عواتى وكانت الفترة الباقية من عام ١٩٦١ هى فترة الانضمام والتطوع داخل الفصائل التى شكلت معلنة الثورة الارترية ٠

وقد قابلت السلطات الأثيوبية اخبار جبهة ارتريا وثورتها الداخلية بمزيد من أعمال القمع الوحشى للمواطنين لتحجيمهم وعزلهم عن الالتحام بالنضال المسلح ، وبدأت تمارس التعذيب الجماعى على القرى والتمثيل بالجثث فى الميادين العامة ٠

وبدأت مجموعة العمل الإرترية (أى مجموعة عواتى) بالعمل داخل المدن الارترية حيث قاموا بتصفية العملاء الأثيوبيين وكبار الضباط والمسؤولين فى السلطات الأثيوبية ٠

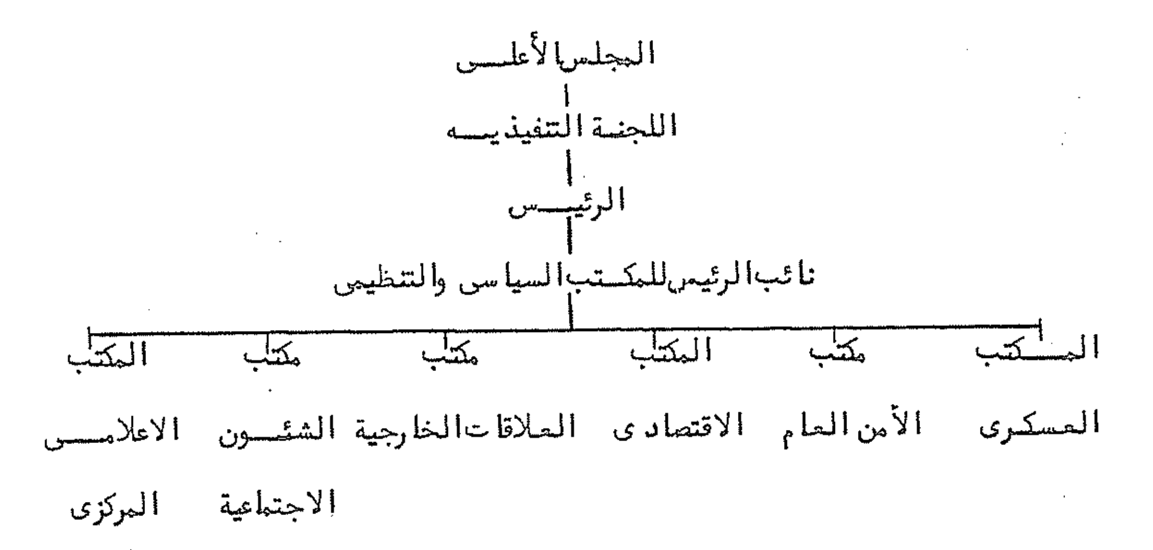
أما فى المجال السياسى : فقد سعت جبهة التحرير الارترية الى تهيئة الرأى العام

منتدى الكتب والمطبوعات

(١) تجربة جيش التحرير الارترى ٠

العربى والعالمى لصالح الكفاح الوطنى الارترى ، وكانت البداية صعبة للغاية ولكن مع ازدياد صمود الشعب الارترى ووقوف بعض الشخصيات العربية البارزة مع الجبهة أمكن التغلب على المشكلات التى كانت تقف عقبة أمام النشاطات السياسية والاعلاميه فى الخارج ، وتمكنت قيادة جبهة التحرير الارترية من ايضاح عدالة القضية الارترية وفضح أساليب الاحتلال الأثيوبى .

وعملت جبهة التحرير على إيجاد هيكل تنظيمى لجبهة التحرير تتألف من :



المجلس الأعلى :

أصبح المجلس الأعلى يتكون من ٤٢ عضو وهو الذى ينتخب رئيسه وأعضاء اللجنة التنفيذية ويعقد جلساته المعتادة مرة كل ستة أشهر .

منتدي الكتب والمطبوعات

اللجنـة التنفيذيـة :

وتتكون من ٩ أعضاء مسئولين أمام المجلس الأعلى ومهامه هى :

١ — تنفيذ قرارات المجلس الأعلى .

٢ — تعيين رؤساء المكاتب والشعب المختلفة .

٣ — إصدار اللوائح الداخلية الخاصة بمختلف مكاتب الثورة .

٤ — يجتمع مرة كل شهر .

الرئيـس :

١ — يرأس اجتماعات كل من المجلس الثورى واللجنة التنفيذية .

٢ — يوجه نشاط الثورة وفق برامج وخطة العمل والمحددة من قبل اللجنة التنفيذيه .

٣ — الناطق الرسمى باسم الثورة .

نائب الرئيـس :

وهو الذى ينوب عن الرئيس فى مهامه أثناء غيابه وله كافة السلطات السابقة .

المكتب العسكرى :

منتدى الكتب والمطبوعات

ينفذ الاستراتيجية العسكرية للثورة التى يضعها المجلس الأعلى الثورى لجبهة التحرير الإرترية ويقوم بإبلاغها إلى داخل إرتريا .

مكتب الأمن العام :

وعليه حماية الجبهة داخلياً وخارجياً وكتابة التقارير المستمرة عن الأحوال داخل إرتريا وإبلاغها للمجلس الأعلى والعمل على تنبيه المجموعات داخل إرتريا عن الأخطار التى تواجهه إذا وجدت ٠

المكتب السياسى والتنظيمى :

ويرأس هذا المكتب نائب رئيس المجلس الأعلى ويشرف المكتب على نشاطات المنظمة الجماهيريه لجبهة التحرير الإرترية وهو يشمل دائرة المفوضين السياسيين ، دائرة مدرسة الكوادر الخاصة بتأهيل العناصر الأرترية للاضطلاع بمهمات محدده فى الثورة ٠

دائرة التنظيم الجماهيرى ، دائرة التنظيم السياسى ٠

المكتب الاقتصادى :

ينفذ الاجراءات الاقتصادية لتجديد حياة الجماهير فى المناطق الإرترية ويشارك النشاطات الإنتاجية للثورة ٠

ويشتمل على عدة دوائر :

الدائرة الماليه ، الدائرة الزراعية ، دائرة الصناعة والتعدين ، دائرة الثروة الحيوانيه والغابات ، الدائرة التجارية ٠

منتدي الكتب والمطبوعات

مكتب العلاقات الخارجية :

١ ـ وهو الذى يدير مكاتب جبهة التحرير الإرترية فى الخارج حيث تم فى عام ١٩٦١ افتتاح عدة مكاتب أولها بالقاهرة والسودان ، والسعودية ، والعراق ، وسوريا ، وليبيا .

٢ ـ يعمل على تقوية علاقات الثورة مع الأقطار والمنظمات الصديقة .

٣ ـ يشرف على وحدة الاعلام الخارجى لجبهة التحرير الارترية .

مكتب الشئون الاجتماعية :

ويشتمل على دائرة الثقافة ومحو الأميه ، دائرة الصحة ، دائرة اللاجئين ، دائرة عائلات المقاتلين ، دائرة الجرحى ومصابى العمليات .

المكتب الاعلامى المركزى :

ويشتمل على دائرة الاذاعة ، دائرة الصحافة ، دائرة التصوير .

وهو المهتم بنشر وتوزيع أخبار الجبهة وأخبار الثورة بين الجماهير والمقاتلين والعالم الخارجى وهذا المكتب يساهم فى رفع الوعى السياسى للشعب ويصدر المكتب مجلات ونشرات دوريه عديدة فى الميدان لهذا الغرض(١) .

لقد كان عام ١٩٦١ جدير بحق أن يؤرخ له بداية الانطلاق الارترى وجدير لـه أن

---

(١) الثورة الإرترية ١٦ عاما من الكفاح المسلح ، اعداد مركز الاعلام الخارجى لجبهة التحرير الارترية ، بيروت ، لبنان ، بدون تاريخ .

منتدى الكتب والمطبوعات

يكون هو فى حد ذاته مرحلة خاصة تحسب للإرتريين لأن جبهة التحرير الإرترية باعلانهـــا الكفاح المسلح وبدورها السياسى والتنظيمى فى الخارج قد حددت بما لا يدع مجالا للشك أن تحقيق الهدف الاستراتيجى المتمثل فى الاستقلال الوطنى لا يمكن انجازه إلا من خلال طريق واحد لا ثان له هو طريق النضال العسكرى والسياسى جنبا الى جنب ٠

ولقد استفادت جبهة التحرير الإرترية من تجربة حركة التحرير الإرترية السابقة علـــى صعيد التكتيكات التنظيميه فى العمل السرى فى هذه المرحلة وتمكنت فى خلال فترة وجـيزة منذ نشأتها بالقاهرة فى عام ١٩٦٠ وحتى نهاية عام ١٩٦١ من استقطاب أعدادا كـبيرة وتأييد الجماهير لها واكتساب عطف وتشجيع الرأى العام العالمى وبخاصة العربى والاسلامى[1]٠

وكان من الطبيعى أن تؤدى المناوشات التى حدثت فى هذه المرحلة أيضا مـــن اجتذاب أعداد متزايدة من المتطوعين عند رؤيتهم هذه الجماعة الصغيرة تستطيع أن تدحر أمامها القوات الأثيوبية واستطاع المتطوعون الجدد أن يجددوا ويظهروا بطولات تجلت فى حرب العصابات التى كانت السمة البارزة منذ أول سبتمبر ١٩٦١ وحتى نهاية عام ١٩٦١ ٠

....

وإذا كان لنا كلمة فى النهاية فإن الباحث يرى أنه لا مفر من أن يتحول الكفـــاح السلمى من مظاهرات وبرقيات احتجاج إلى كفاح منظم تقوده جبهة منظمة يؤدى إلى الكفـاح المسلح ٠

وأننى أعتبر أن البداية الحقيقية فعلاً لجبهة التحرير الإرترية كان هو الأول مـــن

منتدي الكتب والمطبوعات

(١) أسعد الفوشانى : إرتريا تاريخا وثورة ، دار الحرية ، بغداد ، طبعة أولــى ، ١٩٧٤ ، ص١٠٨ ٠

سبتمبر ١٩٦١ وليس في القاهرة أو كسلا لأن العمل يجب أن يكون من الداخل لا من حيث الاجتماعات والمناقشات والقرارات التى غالبا ما تسفر عن شيئ مهم .

وأنه لمن الملاحظ أن العمل العسكرى الداخلى والسياسى الخارجى قد ضم بين صفوفه المسلم والمسيحى وذلك عندما استشعر الجميع بالخطر الأثيوبى وهنا تضافرت الجهود ليكون لها الشرف فى اطلاق أول رصاصة مؤذنة ببداية الكفاح المسلح الارترى ومعلنة للرأى العام أن أبناء إرتريا وحدة .

وكانت أول رصاصة معناها أن الأمور تسير بجديه ليس فيها أى نوع من الدعاية أو المظهرية بل كانت الأمور تسير بمنتهى الجديه حيث استطاع هؤلاء الرجال بين ليلة وضحاها أن يسمعوا صوتهم للعالم كله ويلفتوا الأنظار إلى عدالة قضيتهم وأن الأمم المتحدة أجحفت حقهم وكانت هذه المبادرة الإرترية فى الوقت الذى بدأ العالم فيه ينفض يديه عن هذه القضية ، فالأمم المتحدة لم تعد تهتم بانتهاكات أثيوبيا لإرتريا وكذلك مصر التى كانت تهتم بهذه القضية والمؤيدة لها على طول الخط وبعد أن كانت هى المكان الوحيد الذى يتم التدريب العسكرى فيه بعد السماح لهم بانشاء معسكر تدريب بالقرب من الأسكندريه بدأت هى الأخرى تتحول عنهم ولو ظاهريا وذلك بعد زيارة الامبراطور هيلاسلاسى للقاهرة فى يونيه ١٩٥٩ والتى جاءت بداية باقامة علاقات بين الإمبراطور وبين الرئيس جمال عبد الناصر وقد طلب منه بصفة شخصيه وقف البث الاذاعى الموجه من القاهرة[1] .

أما السعودية فقد آثرت مبدأ السلامة وهى الامداد بالأموال فقط دون التصريح

---

(١) على ابراهيم عبده : مصر وأفريقيا فى العصر الحديث ، دار القلم ، القاهرة ، ط١ ، ١٩٦٢ ، ص١٣٦ .

منتدى مكتبة الكتب والمطبوعات

بحدودها من جهة الإرتريين[1] .

والسودان فقد بدأت حركة التمرد فى الجنوب وخشيت حكومة ابراهيم عبود من قيام أثيوبيا بعمل مضاد لها[2] .

كان هذا هو الموقف الذى عرفه الجميع سواء فى إرتريا أم فى خارجها وكان لابد أن تنطلق أول رصاصة من داخل إرتريا حتى يثق الإرتريون بأن هناك من يخطط من أبناء إرتريا لتخليصها وحتى يثق من هم خارج إرتريا ومن غير إرتريين أن هذا الشعب صادق فى نواياه بتخليص نفسه بنفسه .

---

(١) جلال يحيى ونصر مهنا : المرجع السابق ، ص ٦٠٣ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٦٠٥ .

منتدى الكتب والمطبوعات

خاتمة

منتدى الكتب والمطبوعات

ولكن المجتمع الدولى أمامه مجموعات سياسية تحمل تيارات متناقضة لا هدف لها إلا مصلحتها الخاصة وكل يأمل فى تحقيق مكسب ذاتى له ، وفى نفس الوقت لا تفكير مستقبلى لديه ومن هنا يصبح الطريق ممهدا للسيطرة وفرض النفوذ من جانب قوى أكبر اذا كانت القوى الصغرى لا تملك الفكر أو الوضوح أو الهدف بشكل جلى أمامها ولعل ذلك قد يعود الى أن القدرة الثقافية والوعى الاجتماعى كان فى حالة خفوت دائم لأنه لم يكن من مصلحة المستعمر الايطالى الذى أحتل ارتريا لفترة طويلة التى استمرت أكثر من ٥٠ عاما ثم المستعمر البريطانى الذى جاء وفى جعبته فكرة اقتطاع القسم الغربى لضمه الى السودان لم يكن فى مصلحة أى من هؤلاء المستعمرين اتاحة الفرصة للوعى الإجتماعى أو الثقافة والمعرفة أن تأخذ طريقا للنمو يمكنها أن تعى حركة التاريخ .

ثانيا : ان انقسام أى مجتمع الى طوائف متعددة سواء تأخذ الشكل العرفى أو الشكل الدينى لا يمكن بسهولة لهذا المجتمع أن يجد من بين أعضائه من يدعوا للاتفاق الى رأى واحد بل فى غالب الأحيان كثيرا ما يسلم قيادته لآخرين ورغم أن ارتريا منذ فترة طويلة تعيش فى ظل اطار سياسى محدد ورغم من تقارب تعداد المسيحيين مع المسلمين الا أن الخوف الناتج عن السياسة الاستعمارية والشكوك التى احاطت بكل منهما تجاه نوايا الآخر جعلت الوضع بالنسبة لانصهار المجتمع الارترى صعبا وفى ظل التشجيع من جانب القوى الخارجية ولا نبالغ اذا قلنا أن اتخذ شكلا صليبا بدأت العناصر المسيحيه تتجه لربط مستقبلها بقوى مسيحيه أكبر كثافة منها مع اعتبار أن القوى الاسلامية داخل ارتريا قد تجد من المساحة الدينية المسلمة الكبيرة المحيطة بها سندا للسيطرة على المسيحيين الذين اعتبروا نفسهم فى مركز أضعف ما لم يجدوا قوى أكبر منهم .

منتدى الكتب والمطبوعات

ثالثا : اطماع الدول الكبرى تحدد دائما مسار المستقبل للدول الصغرى فلو أن الاتحاد

السوفيتى أو الولايات المتحدة قد رأيا أن أطماعهما مرتبطة بضياع استقلال دولة ما لا يهم فى ذلك القانون الدولى أو الاهتمام بحق تقرير المصير او سماع صوت الرأى العام العالمى ٠ ورغم تواجد الأمم المتحدة كمنبر دولى الا أن البحث أثبت أن نفوذ القوى العظمى على هذه المنظمة هو الذى يحدد كيفية اصدار القرارات ٠

رابعا : إن أى قرار يتخذ داخل الأمم المتحدة لا يمكن أن يمثل صورة من صور العمل السياسى المضمون النتائج فبالنسبة لمشكلة ارتريا اقرت الأمم المتحدة فكرة الاتحاد دون أن تضع الضمانات لنجاح هذا الاتحاد ودون أن تضع العقوبات على من يخالف قراراتها وبالتالى يسهل نقض هذه القرارات ممن يكون فى الجانب الأقوى ٠

خامسا : الشعوب التى لا تملك القدرة على تنظيم نفسها وتحديد أهدافها لا يمكن أن تتمتع باستقلالها وهذه حقيقة واضحة بالنسبة للقضية الارترية ولا شك أن الأسلوب الأمثل لمواجهة الدولة المعتديه هو استخدام العنف فهى اللغة التى تعرفها جيدا قوى المعتدين وبدونها لا يهتم بآراء الشعوب ولا يعمل حساب لمطالبهم ٠

هذا بالنسبة للنتائج العامة التى أمكننا التوصل اليها من خلال بحثنا وهى نتائج تجريديه تتفق مع الحياد التاريخى ويمكن أن تطبق على اى موقف مشابه ٠

أما بالنسبة للنتائج الخاصة بالبحث فيمكننا أن نقول :

أولا : إن الشعب الإرترى وقع فريسة لمنظمات متشاحنة وعناصر متناقضة المصالح لم تتفق على رؤيا مستقبلية تحدد هدفها وبالتالى أصبح الشعب يعانى من هذا التمزق والانقسام

منتدى الكتب والمطبوعات

وسيظل ما لم تتحد فصائل المقاومة التى بدأت تعى الدور التاريخى الذى ألقى عليها فهذا التعدد فى القيادات وهذا التمزق فى الأهداف وهذا التشتت فى الرؤية لا يمكن أن يؤدى الى تحقيق المطالب التى يأمل فيها الشعب الارترى .

ثانيا : يجب أن تنتهى قضية الطائفية من داخل إرتريا فليس المسيحى بأقل الوطنية من المسلم وليس المسلم بأقل انتماء من المسيحى لأن التحكم والسيطرة والابتزاز والنهب والسلب لارتريا لا يفرق بين مسيحى ومسلم بل أن التمييز العنصرى كان واضحا بين المسيحيين الأثيوبيين والمسيحيين الارتريين ويتضح المأزق الذى وضع فيه المسيحيون أنفسهم على أن أثيوبيا حامية لهم ولديانتهم فى مواجهة المسلمين بعد الاطاحة بحكم هيلاسلاسى الذى جعل الماركسية مذهبا للحكم وطريقا للحياة ووقف فى مواجهة الدين ومن هنا كان على الإرتريين المسيحيين أن يفهموا أن مستقبلهم مرتبط ببلدهم أكثر من ارتباطه بأثيوبيا وسلطات الحكم فيها .

ثالثا : القضية الإرترية سواء فى ظل حكم هيلاسلاسى أو فيما بعد فانها عانت من أطماع القوى الكبرى وشاءت الظروف أن اعتمادها على قوى معاونة لها لم يعطها ما تطمع اليه من معونات حقيقية لأن الدول التى كانت تحاول اعانتها وقفت عاجزة أمام الكثير من المصالح الدولية المرتبطة بها ومن هنا فان على ارتريا أن تعتمد فى ثورتها على قواها الذاتية وذلك لن يكون الا من خلال بلورة أهدافها ومناشدة الرأى العام العالمى للوقوف بجانبها وعودة النظام الفيدرالى بضمانات لأن أثيوبيا والقوى الضالعة معها لن تعطى لارتريا أى شكل من أشكال الانفصال عنها فى ظل ظروف الواقع الدولى المحيط بالقضية .

منتدى الكتب والمطبوعات

إن الشعوب لا تفقد الأمل أبدا فى الحصول على ما تريد اذا ما وجدت القيادة

الواعية واذا ما استطاعت أن تقطع شوطا فى أن تنهل من المعرفة والثقافة وأن تنصهر فى بوتقة العمل السياسى الموحد دون طائفية أو عرقيه بل الوطن لهم من أجل المستقبل الأفضل ٠

منتدي الكتب والمطبوعات

الملاحق

- وثائق غير منشورة .
- وثائق منشورة .

منتدى الكتب والمطبوعات

Reference: WO 230/106 — ٣٤٦ — 88372

COPYRIGHT - NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION

ملحق رقم (١)

OCCUPIED ENEMY TERRITORY ADMINISTRATION
ERITREA

FROM THE MILITARY ADMINISTRATOR
29th July, 1942

Sir,

A Half-Yearly Report upon the Administration of the Occupied Enemy Territory of Eritrea, covering the period 1 January to 30 June, 1942, has been compiled by the undersigned under your directions, and is submitted.

It has been felt that the Report would be of greater value if prepared at the earliest possible date after the end of the period reviewed, even though this course involves incompleteness or inaccuracy in some of the figures and statistics included. Final figures, especially those for Expenditure, could not be fully available for some months, by which time the Report would have lost most of its Administrative interest.

It is my hope that future Reports will be much briefer.

I have the honour to be,
Sir,
Your Obedient Servant,

STEPHEN H. LONGRIGG
Brigadier
Military Administrator, Eritrea.

منتدى الكتب والمطبوعات

Brigadier H. R. HONE, M. C.
Chief Political Officer
G. H. Q., M. E. F.
CAIRO

ملحق رقم (١)

وزارة الحربية ٢٣٠ / ١٠٦ ٨٨٣٧٢

ادارة أراضى العدو المحتلة بارتريا

من مدير الادارة العسكرية
٢٩ يوليو ١٩٤٢

(عزيزى) (سيدى ؟)

لقد أتم الموقع أدناه اعداد وتسليم تقرير نصف سنوى عن ادارة أراضى قوات العدو المحتلة بارتريا وذلك فى الفترة من ١ يناير حتى ٣٠ يونيو عام ١٩٤٢ ٠

ولقد شعرنا أن التقرير سيكون أكثر قيمة اذا ما تم اعداده بأسرع وقت ممكن فى نهاية الفترة المذكورة ، ولو أن هذه العملية نتج عنها بعض القصور والملابسات فى الاحصائيات المدرجة ٠ فالأرقام النهائية للنفقات من الصعب الحصول عليها قبل انصرام شهور عديدة مما يجعل التقرير يفقد أهميته الادارية ٠

أملى أن تكون التقارير القادمة أقل اسهابا ٠

لى الشرف يا سيدى أن أظل
خادمك المطيع
ستيفن هـ ٠ لونجريج
المدير العسكرى العام
بارتريا

منتدي الكتب والمطبوعات

Reference: WO 230/145 — ٣٤٨ — 88372

COPYRIGHT - NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION

ملحق رقم (٢)

CYPHER TELEGRAM.

TO: TROOPERS
FROM: EAST AFRICA COMMAND
No. 8/25/1195.
Date: 25/1/42.

From Political. My 7/25/1195 of 25/1. Secret and strictly personal from Mitchell to Permanent Under Secretary of State begins. I have been very worried for months about Eritrean administration. Two recent short visits and reports from Rennell and Hone confirm that there is much that is in urgent need of overhaul. But I have been tied to Ethiopia as you know.

2. I cannot let Eritrea pass to Mideast without warning you of this. Hone and Rennell are aware and concur. Had I remained responsible I had decided to change Military Administrator if I could get consent of C. in C. and some other staff. In Cairo I got impression that Mideast projects in Eritrea and U.K.C.C. relation with it cannot be described as well organised or without confusion. Eritrean administration itself is much below necessary standards and I had intended to put it through rigorous inspection and overhaul.

3. From Troopers 82745 of 13/1 it seems Minister does not want Rennell in Cairo. It also appears he still contemplates active intervention in affairs of administration. Thus Rennell will have serious mess to clear up under Minister who may resent his presence and will interfere. My personal opinion is that be it Rennell or another unless staff of Ministers office — none of whom have any knowledge of African administration — abstain from direct intervention in Eritrean affairs you are going to have a serious state of affairs. This for you only. In any case Eritrea has not yet shown that it can keep straight financially even under supervision and it should certainly not yet become self accounting. For recent examples see my telegrams 31/23/1079 of 14/1 and 4/25/888 of 25/1.

IMPORTANT.

منتدي الكتب والمطبوعات

وزارة الحربيــة ١٤٥/٢٣٠ ٨٨٣٧٢

تلغــراف بالشفرة ملحق رقم (٢)

الى قــوات الاحتــــلال

من قائد قوات الشرق الأوسط

رقم ١١٩٣/٢٥/٨

تاريخ ١٩٤٢/١/٢٥

١ — من القائد السياسى ، رسالة رقم ١١٩٣/٢٥/٧ المؤرخة ١/٢٥ ، سرى وشخصى جدا من (ميتشل) الى سكرتير الدولة الدائم . لقـــد انزعجت كثيرا فى الشهور الماضيـــة لسوء الادارة فى ارتريا . فلقد أكدت الزيارتان القصيرتان اللتان قمت بهما مؤخرا علاوة علـــى التقارير الواردة من (رينيل) و (هون) أن هناك الكـــثير الواجب تغييره العاجل ، ولكنـــى مرتبط كما تعلم باثيوبيا .

٢ — لا استطيع أن أترك ارتريا تنتقل الى قوات الشرق الأوسط دون أن أحـــذرك ، (منهوسون) و (رينيل) يدركان ذلك ويوافقان عليه . ولو أننى مازلت مسئولا (عن شئـــون الادارة بعد) لكنت قررت تغيير الادارة العسكريـة دونما تردد بعد الحصول على موافقة النائب العام والقـــادة الاخرين . فلقد شعرت وأنا فى القاهرة أن مشروعات قوات الشرق الأوســـط بشأن ارتريا وعلاقة (القائد الأعلى لتلك القوات) بأرتريا ليست واضحة ولا منظمة كما أن الادارة فى ارتريا نفسها دون المستوى ولهذا كان لزاما على أن أضعهـــــا فى نطاق التفتيش والفحص الشامل .

٣ — من القوات رسالة رقم ٥٢٤٤٣ بتاريخ ١/٢٣ : يبدو أن الوزير لايريد (رينيـــل) فى القاهرة ، وأنه مازال يتدبر كيـــفية التدخل الجاد فى شئون الادارة ولهذا فعلى (رينيـــل) اصلاح الكثير مادام يخضع لوزير يبغض وجوده ويتدخل فى أموره . ورأيى فى هذا الموضوع أنه ســـواء كان (رينيل) أو آخر ممن لاينتمون لمكتب الوزير — الذين يجهلون أصول الادارة فى افريقيـــا فانه سيتعرض للتدخل المباشر فى شئون ارتريا ، مما يعنى أنك ستواجه موقفا خطيرا . وأقـــول ذلك لك فقط — وعلى أية حال فان ارتريا لم تبين بعد أنها قادرة على الحفاظ على احوالهـــا المادية حتى وهى تحت الاشراف أو أن تدير حساباتها بنفسها . ولأمثلة حديثة ارجع الى رسائلـــى التلغرافية بالأرقام والتواريخ التاليه : ١٠٧٩/٢٤/٣١ — ٢٤/١ ٦١/٢٤ ٨٣٨/٢٥/٢ — ١/٢٥

منتدى الكتب والمطبوعات

Reference:-
WO 230/145 — ٣٥٠١ 88372
COPYRIGHT - NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION

PERSONAL & SECRET.

ملحق رقم (٣)

53

THE PALACE,
KHARTOUM.

6th April, 1942

Dear Hone

Reference your question to me re Eritrea being an independent command directly under G.H.Q. and not under the Sudan,

I told you that I was, generally speaking, in favour of it. When I said this, I had forgotten for the moment that we had a large number of Sudan Defence Force Troops in Eritrea. This rather modifies my views. I think, therefore, it would be better for me to say that I have an open mind on the subject rather than that I am in favour of it.

Yo sincerely

[signature]

Brigadier H. R. Hone, K.C., M.C.,
at KHARTOUM.

منتدى الكتب والمطبوعات

ملحق رقم (٣)

٥٣ وزارة الحربية ١٤٥/٢٣٠

خاص وسرى

القصر — الخرطوم

٦ أبريل ١٩٤٢

عزيزى ستون (؟)

بالاشارة الى سؤالك عن تبعية ارتريا لمركز القيادة العام وليس للسودان ، أخبرتك أننى أؤيد ذلك بصفة عامة . ولقد نسيت عندما قلت ذلك أننا نحوى عددا كبيرا من قوات الدفاع السودانية فى ارتريا . وهذا ما يغير آرائى ؟ فأنا أعتقد أنه من الأفضل القول أن عقلى متفتح تجاه ذلك الموضوع بدلا من التصريح بتأييده .

المخلص (؟)

* * *

منتدي الكتب والمطبوعات

Reference:
WO 230/145 - ٣٥٢ - 88372
COPYRIGHT - NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION

ملحق رقم (٤)

SUBJECT:- Blocked Accounts

No.11168/165 (165)

Political Branch
G.H.Q., M.E.F.

12th December, 1942

To Military Administrator
ERITREA

I reply to your letter No.SHL 184 C to which I have already sent a telegram OET/81583 I think that your proposal to block accounts of Italians who for political reasons refuse to continue to perform the duties which they have hitherto been performing is not in any case practical because in the Eritrea Daily News of the 8th March an article was published which had the appearance of an undertaking that any deposit paid into the Banks could be withdrawn at any time at 100%. The only possible justification for departing in any particular from this undertaking would be that the security of the Military Government was in jeopardy from a use which was expected to be made of an account which was for that reason "blocked".

E.F.M.M.
Lt.Colonel
for Brigadier.
Chief Political Officer.

منتدي الكتب والمطبوعات

ملحـــق رقـــم (٤)

وزارة الحربيـــــة ١٤٥/٢٣٠

الموضوع : الحسابات المجمدة

رقم ١٦٨/١١١٦٨

فرع الشئون الـــــسياسية

مركز القيادة العام ـــ قوات ارتريا العسكرية

١٢ ديسمبر ١٩٤٢

الى المدير العسكرى

بأرتريـــــا

أرد هنا على خطابك رقم ١٨٤ الذى أرسلت برقية بشأنه برقم ٨١٥٨٣ .

أننى اعتقد أن اقتراحك ـ الخاص بتجميد حسابات الايطاليين الذين يمتنعون عن ممارســـة واجباتهم المعتادة لأسباب سياسية ـ غير عملى على الاطلاق ، وذلك لأن العدد الصادر مـن الجريدة الارترية اليومية بتاريخ ٨ مارس قد نشر مقالة جاء فيه أن البنوك تتعهد برد الحسابـات المودعة لديها بنسبة ١٠٠٪ اذا ما رغب أصحابها فى ذلك . والمبرر الـــوحيد للتملـص من ذلك التعهد هو أن ندعى ان أمن الحكومة العسكرية سيتعرض للخطر اذا ما استمرت تلـك الودائع مما يوجب تجميدها .

منتدي الكتب والمطبوعات

ملحق رقم (٥)

Appendix A (I)

SCHEME OF O.E.T.A. H.Q. & SECRETARIAT

MILITARY ADMINISTRATOR

LEGAL ADVISER

CHIEF SECRETARY

D.C.F. & A.

DEPUTY CHIEF SECRETARY

TWO ASSISTANTS

SECRETARY (ADMINISTRATION)

ASSISTANT SECRETARY.

POLITICAL OFFICER H.Q.

SECRETARY A & Q

ASSISTANT SECRETARY A & Q

CAMP COMMANDANT

TWO ASSISTANTS

OFFICE SUPERINTENDENT & CENTRAL REGISTRY

DEPARTMENT AND DIVISIONS

Reference:- WO 230/106 - ٣٥٤ - 88372
COPYRIGHT - NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION

Bassopiano Occidentale

Altopiano

Hamasien

Accele Guzzai

Serae

Bassopiano Orientale

Assab

Note.— * No P

Reference:- WO 230/145 — 7001 — 88372
COPYRIGHT - NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION

11168 33
82808

MOST SECRET

TROOPERS

MIDEAST OET/ 74197 18/3

FOR M.O.11 REFERENCE OET/67926 OF 2/3 (.) MY C.P.O. CONFIRMS MITCHELL'S VIEW EXPRESSED IN E.A.COMMAND TELEGRAM NO.8/25/1193 OF 25/1 THAT CHANGE IN MILITARY ADMINISTRATOR ERITREA IS NECESSARY (.) ADMINISTRATION IN THAT TERRITORY IS VERY COMPLEX DUE TO PRESENCE OF LARGE ITALIAN POPULATION AND FUTURE DEVELOPMENT AS MIDDLE EAST AND AMERICAN BASE (.) WHILE MUCH HAS BEEN ACHIEVED IT IS CLEAR KENNEDY-COOKE IS NOT FITTED BY REASON OF HIS LIMITED PREVIOUS EXPERIENCE TO COPE WITH PRESENT SITUATION (.) I AM SATISFIED THAT HE HAS BEEN GIVEN A TASK BEYOND HIS COMPETENCE AND SHOULD BE REPLACED EARLIEST (.) ESSENTIAL FIND SUITABLE SUBSTITUTE IMMEDIATELY (.) FROM ENQUIRIES MADE HERE DE LA HAY GORDON MENTIONED IN YOUR 74703 OF 6/3 APPEARS UNSUITABLE (.) ONLY POSSIBLE LOCAL CANDIDATE SO FAR DISCOVERED IS NEWBOLD CIVIL SECRETARY SUDAN WHO IS NOT ANXIOUS TO TAKE UP APPOINTMENT BUT WOULD DO SO IF PRESSED AS MATTER OF DUTY (.) AM ASKING GOVERNOR-GENERAL THROUGH AMBASSADOR FOR NEWBOLD'S RELEASE BUT DOUBT IF HE WILL AGREE (.) IF HE REFERS TO F.O. TRUST MY APPLICATION WILL BE STRONGLY SUPPORTED BY YOU (.) MEANTIME PLEASE REVIEW OTHER POSSIBLE CANDIDATES (.) WE NEED AN ENERGETIC CAPABLE ADMINISTRATOR WHO WILL COOPERATE FULLY WITH G.O.C. UNDER PLAN SPECIFIED IN G.R.O. 162/42 OF WHICH FRENCH HAS A COPY (.) HONE SUGGESTS MALAYAN OR HONGKONG SENIOR ADMINISTRATIVE OFFICIAL NOW UNEMPLOYED MIGHT BE VERY SUITABLE (.)

H. R. HONE Cipher.
Brig. C.P.O.

IMMEDIATE.

Copy to: Military Secretary.
C.G.S.
Kennedy-Cooke's PF.
Newbold's PF.

18 MAR 1942
1325

ملحق رقم (٦)

وزارة الحربية ٢٣٠ / ١٤٥ ٨٨٣٧٢

١١١٦٨

سرى جدا عاجل

قوات الاحتلال

الشرق الاوسط منطقة ارتريا المحتلة ٧٤١٩٧ ٣/١٨

بالاشارة الى ما صدر من القائد العسكرى لقوات الاحتلال برقم ٦٧٩٢٦ بتاريخ ٣/٢ يؤكد الحاكم السياسى وجهة نظر (ميتشل) التى أعرب عنها فى تلغرافه رقم ١١٩٣/٢٥/٨ بتاريخ ١/٢٥ ، بخصوص ضرورة اجراء تغيير فى الادارة العسكرية بارتريا • فالادارة فى هذه المنطقة معقدة بسبب وجود عدد كبير من الرعايا الايطاليين الى جانب الخطط المستقبلية لانشاء قاعدة للشرق الأوسط والقواعد الامريكيه وبالرغم من انجاز الكثير بدا واضحا أن (كيندى ـ كوك) لا يصلح لخبرته الضئيلة فى السيطرة على الموقف الراهن • ويسعدنى أنه أعطى واجبا يعجز عن آدائه مما يتطلب تغييره على وجه السرعة • وينبغى ايجاد بديل على الفور • ولقد اتضح من التحريات التى أجريت عن (هاى جورد ون) المذكور فى كتابكم رقم ٧٤٧٠٣ بتاريخ ٣/٦ أنه غير مناسب للمنصب والمرشح المحلى الوحيد الذى يبدو لائقا حتى الآن هو (ثيولولد) سكرتير الدولة للسودان والذى لا يرغب فى قبول المهمة الا اذا كلف بذلك رسميا • ولقد طلبت من الحاكم العام أن يخلى طرفه ولو أننى أشك فى قبوله للفكرة • ولكنه اذا ما رجع الى (وزارة الخارجية ، قائد القوات ؟؟) فان طلبى سيجد قبولا • وعليكم الآن النظر فى المرشحين الآخرين ، فنحن فى امس الحاجة لمدير نشيط وكفؤ ليتعاون مع القائد العام • وفى اطار الخطة المقدمة للمكتب العام ؟ رقم ٤٢/١٦٢ ـ والتى لدى الفرنسيين نسخة منها ـ فان (هون) يقترح ان المسئول الاول فى الملايو أو هونج كونج يبدو مناسبا تماما •

بالشفرة من

القائد السياسى

منتدي الكتب والمطبوعات

Reference:- — ٣٥٧ — 88372
WO 230/146
COPYRIGHT - NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION

ملحق رقم ١٨١

172

BRITISH MILITARY ADMINISTRATION
ERITREA

Please quote
Ref. No. 2158/GEN

From the Chief Administrator
Date 22nd July, 1944.

Civil Affairs Branch,
G.H.Q. M.E.F.

I refer to your 11168/171/CA dated 18 July.

In our selection of titles we are guided entirely by the Regolamento, dated 1939, of the Government of Eritrea. This prescribes exactly what titles it is legitimate for the Governor of Eritrea to give, and there is a separate list and heirarchy of these for the Coptic population and for the Muslims.

The title of Pasha was not unknown in this country before we came: there was Nasir Pasha of the Assaorta, but I never heard that he has caused any alarm and despondency in the Sudan.

As to the general propriety of our conferring titles, you will recall that I referred the matter to Cairo late in the year 1942, and after some correspondence received your office's no.11462/12, and as at attachment thereto, a note by the Legal Adviser.

Brigadier,
Chief Administrator.
Eritrea.

منتدى الكتب والمطبوعات

ملحق رقم (٧)

الادارة العسكرية البريطانية

اريتريا

من رئيس هيئة الادارة

التاريخ ٢٢ يوليه ١٩٤٤ .

من فضلك اذكر

رقم الاحالة / ٨٥١٢

فرع الشئون المدنيه

بالاشارة الى   المؤرخ ١٨ يوليه .

فى اختيارنا للالقاب فاننا نسترشد كلية بالقرار   المؤرخ ١٩٣٩ الحكومة ارتريا ، وهى تحدد بالضبط ما هى الألقاب المخول لحاكم اريتريا أن يعطيها ، وهناك قائمة مفصلة وتسلسل لتلك الخاصة بالسكان الاقباط وبالمسلمين .

ولقب " باشا " لم يكن غير معروف فى هذا البلد قبل مجيئنا ، فقد كان هناك ناصر باشا فى آسا أورتا (   ) ولكن لم أسمع أبدا أنه سبب أى ازعاج أو متاعب فى السودان .

أما عن الصلاحية العامة لاعطاء الالقاب فتذكرون أننى أحلت الموضوع الى القاهرة فى أواخر عام ١٩٤٢ وبعد بعض المراسلات استلمت خطابكم رقم   والحاقا به مذكرة من المستشار القانونى .

البريجادير ......

رئيس هيئة الادارة

اريتريا

منتدي الكتب والمطبوعات

Reference:-
WO 230/145 - ٣٥٩ - 88372
COPYRIGHT - NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION

ملحق رقم (٨)

BRITISH MILITARY ADMINISTRATION 232

ERITREA

MOST SECRET.

Please quote Ref. No. SHL/265/C

From the Chief Administrator
Date 23rd April 1943.

Director,
Eritrea Intelligence Bureau,
ASMARA.

You are aware that the Ethiopian Vice Minister for Foreign Affairs is in Asmara and has so been for some weeks. He came with proper credentials to me from the British Minister, Mr. Howe, ostensibly to take delivery of certain stores and convey them to Addis.

2. He asked my permission to make certain journeys in the country, for instance to Massawa and Keren, representing this as a matter of general interest and holiday. I referred him to the Police who would be able to facilitate these journeys for him. I believe that he has, in fact, made some such journeys.

3. I am, however, now somewhat perturbed by the length of his stay in this territory and the absence of any reason for this known to me. Capt. Witt informs me that the Vice Minister has been seeing Eritreans at the hotel.

4. The time has come to find out definitely what he is doing and to ask him equally definitely (though politely) the same question, and find out how long he intends to stay.

5. He is, I believe, himself an Eritrean by origin. On his arrival here he offered to discuss with me any outstanding questions between the two territories, but as he appeared to have no information about any of them I saw no point in holding conversations. As regards the half dozen frontier outrages committed by Ethiopians in the last few months, he said blandly that everything would be arranged to my entire satisfaction.

6. I await an arly report.

(Sgd) STEPHEN H. LONGRIGG,

Brigadier
Chief Administrator.

Copy to:-
C.C.A.O., G.H.Q., M.E.

Commissioner of Police.

GII(E) 232
16 MAY 1943

منتدى الكتب والمطبوعات

ملحق رقم (٨)

وزارة الحربية ٢٣٠/١٤٥ ٨٨٣٧٢

٢٣٢ الادارة العسكرية البريطانية

ارتريــــا

سرى جدا (للغاية)

من المدير العام

تاريخ ٢٣ أبريل ١٩٤٣

مدير مكتب ارتريا للمخابرات بأسمره ٠

١ ـ أنت تعلم أن نائب الوزير الأثيوبى لشئون الخارجية مقيم فى أسمرة منذ بضعة أسابيع ٠ فلقد حضر بأوراق اعتماد صحيحة من قبل الوزير البريطانى السيد (هاو) زاعما أنه سيأخذ بعض البضائع (الذخائر ؟) لتسليمها فى أديمى ٠

٢ ـ وطلب تصريحا منى للسفر فى البلاد الى (عموع) أو (كيرين ـ قيرين ؟) على سبيل المثال ، فحولته الى البوليس عسى أن يسهلوا له ذلك ٠ واعتقد أنه ارتحل كثيرا بالفعل ٠

٣ ـ الا أننى منزعج لطول بقائه فى المنطقة مع عدم وجود سبب واضح لذلك ٠ ويخبرنى (ويت) أن نائب الوزير راح يلتقى ببعض الارتريين فى الفندق الذى يقيم فيه ٠

٤ ـ لقد جاء الوقت لمعرفة ما يفعله على وجه التحديد ولتوجيه ذلك السؤال (بـأدب) له لنعرف كم يبغى البقاء ٠

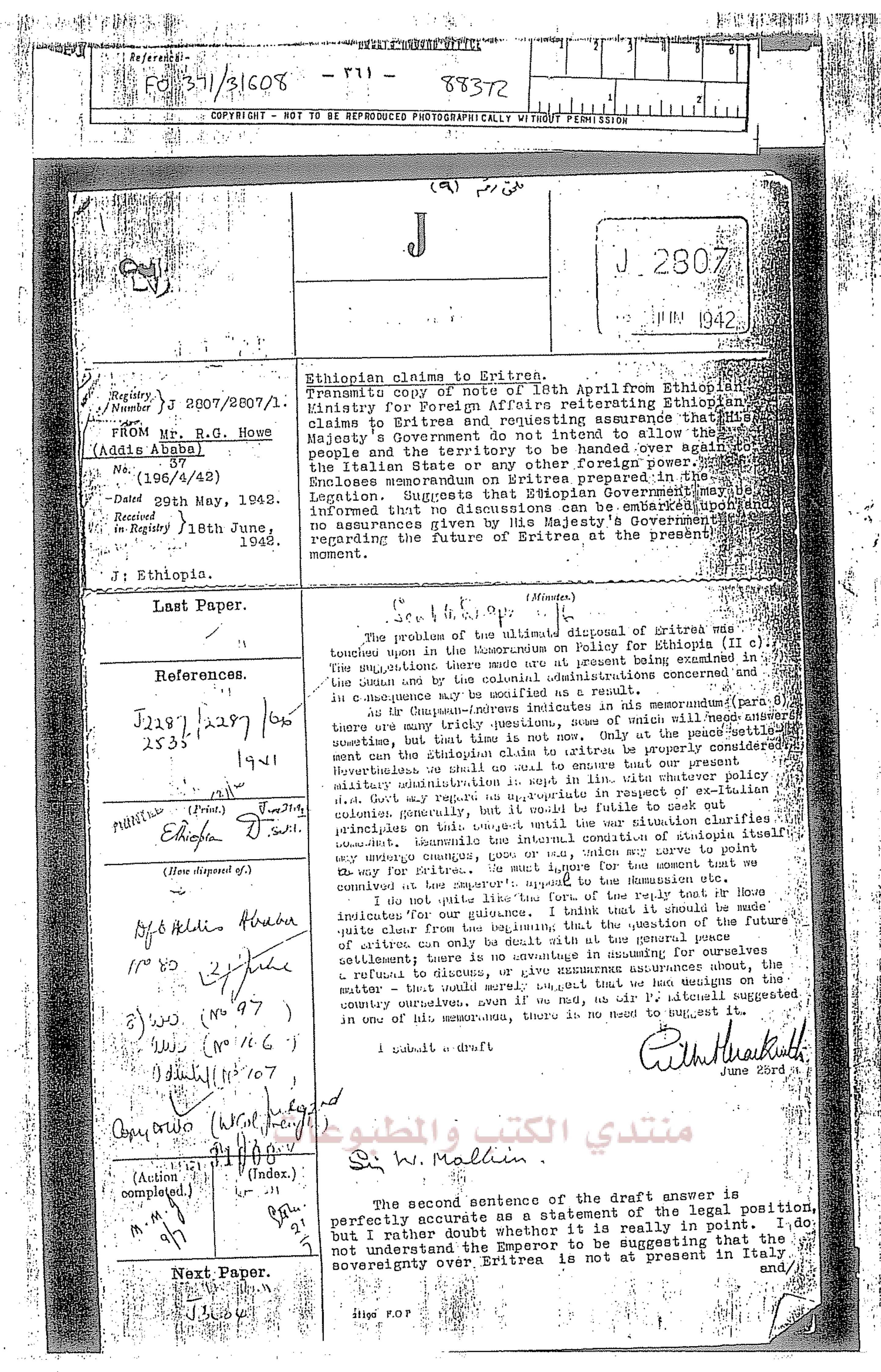
٥ ـ وأنا أعتقد أنه نفسه من أصل ارترى ، فبمجرد وصوله الى هنا أراد أن يناقش معى بعض القضايا البارزة بين المنطقتين ، ولكن لأنه لم تكن لديه أية معلومات عن " ارتريا أو أثيوبيا " لم أرغب فى الحديث معه ٠ أما عن القلاقل التى نشبت على الجبهة من قبل بعض الأثيوبيين فى الشهور القليلة الماضية ، فانه أخبرنى بلطف أن كل شيئ سيكون على ما يرام ٠

٦ ـ أنا فى انتظار تقرير مبكر ٠

منتدى الكتب والمطبوعات

امضاء ستيفن هـ ٠ لونجريج

المدير العام



Reference:- FO 371/31608 - ٣٦١ - 88372

COPYRIGHT - NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION

ملحق رقم (٩)

J

J 2807
JUN 1942

Registry Number } J 2807/2807/1.

FROM Mr. R.G. Howe (Addis Ababa)

No. 37 (196/4/42)

Dated 29th May, 1942.

Received in Registry } 18th June, 1942.

J: Ethiopia.

Ethiopian claims to Eritrea.
Transmits copy of note of 18th April from Ethiopian Ministry for Foreign Affairs reiterating Ethiopian claims to Eritrea and requesting assurance that His Majesty's Government do not intend to allow the people and the territory to be handed over again to the Italian State or any other foreign power. Encloses memorandum on Eritrea prepared in the Legation. Suggests that Ethiopian Government may be informed that no discussions can be embarked upon and no assurances given by His Majesty's Government regarding the future of Eritrea at the present moment.

Last Paper.

References.

J2287/2287/66 2535
1941

(Print.) Printed Ethiopia

(How disposed of.)

Dft Addis Ababa No 80 2 July
(No 97)
(No 106)
(No 107)
Copy to W.O. (W.O. [illegible])

(Action completed.) M.M. 9/7

(Index.)

Next Paper.
J3064

(Minutes.)

The problem of the ultimate disposal of Eritrea was touched upon in the Memorandum on Policy for Ethiopia (II c). The suggestions there made are at present being examined in the Sudan and by the colonial administrations concerned and in consequence may be modified as a result.

As Mr Chapman-Andrews indicates in his memorandum (para 8) there are many tricky questions, some of which will need answers sometime, but that time is not now. Only at the peace settlement can the Ethiopian claim to Eritrea be properly considered. Nevertheless we shall do well to ensure that our present military administration is kept in line with whatever policy H.M. Govt may regard as appropriate in respect of ex-Italian colonies generally, but it would be futile to seek out principles on this subject until the war situation clarifies somewhat. Meanwhile the internal condition of Ethiopia itself may undergo changes, good or bad, which may serve to point the way for Eritrea. We must ignore for the moment that we connived at the Emperor's appeal to the Hamassien etc.

I do not quite like the form of the reply that Mr Howe indicates for our guidance. I think that it should be made quite clear from the beginning that the question of the future of Eritrea can only be dealt with at the general peace settlement; there is no advantage in assuming for ourselves a refusal to discuss, or give ~~assuarnas~~ assurances about, the matter - that would merely suggest that we had designs on the country ourselves. Even if we had, as Sir P. Mitchell suggested in one of his memoranda, there is no need to suggest it.

I submit a draft

June 23rd

Sir W. Malkin.

The second sentence of the draft answer is perfectly accurate as a statement of the legal position, but I rather doubt whether it is really in point. I do not understand the Emperor to be suggesting that the sovereignty over Eritrea is not at present in Italy and/

منتدي الكتب والمطبوعات

FO 371/31608 - ٣٦٢ - 88372

COPYRIGHT - NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION

and will so remain until it is transferred by the peace settlement; what he is asking is that "at the end of the war the Government of the United Kingdom will do its utmost to secure the return of Eritrea to the Empire of Ethiopia", and it does not seem an answer to this to say that until it is done Eritrea will remain in law Italian. I appreciate that the first sentence by itself may be rather blunt, but whether it is possible to add anything which might make it rather more palatable to the Emperor is a pure question of policy.

Mr. Ronald may be interested to see the enclosure in this despatch.

JHWM

24th June, 1942.

This despatch, & our reply, might be printed D. & sent to Service Depts.

[illegible signature] 25/6.

Southern Dept first

Mr Ronald [illegible]

P.D.

No decision as to the future of the Italian Colonial Empire has yet been taken, though we have been working on the assumption that we are unlikely to restore Eritrea to Italy.

So far as I know, it is the general policy of HMG to enter into no territorial commitments during the war. It would seem therefore that the reply to the Emperor could be based on this general rule, if it is thought that such an answer wd be more palatable than negativing the particular request.

P. Dixon 25/6

I think myself that the draft reply can stand.

[illegible signature] 25/VI.

Yes, as amended in the light of Sir W. Malkin's minute.

[illegible initial] 26.6.

A.E. June 26 1942.

منتدي الكتب والمطبوعات

ملحـــق رقـــم (٩)

رقم التسجيل : ج ١/٢٨٠٧/٢٨٠٧/١ من مستر هاو أديس أبابا
رقم ٣٧ ٤٢/٤/١٩٦ استلم بتاريخ ٢٩ مايو ١٩٤٢ استلم فى ١٨ يونيو ١٩٤٢

مطالب اثيوبيا فى أرتريا

تنقل صورة من مذكرة ١٨ ابريل من وزارة الخارجية الأثيوبية تكرر مطالب اثيوبيا فى ارتريا وتطلب تاكيد ان حكومة جلالته لاتنوى أن تسمح بتسليم الشعب والأرض مرة أخرى الى دولة ايطاليا أو أى دولة أخرى أجنبية . ونرفق مذكرة عن ارتريا أعدت فى المفوضية . ونقترح أن تبلغ حكومة اثيوبيا انه لايمكن البدء فى المناقشات ولايمكن اعطاء تاكيدات من جانب حكومة جلالته بخصوص مستقبل ارتريا فى الوقت الحاضر .

التفاصيـــــــــل

نوقشت مشكلة المصير النهائى لأرتريا فى المذكرة عن السياسة بشأن اثيوبيا ( ) ويتم فى السودان حاليا فحص المقترحات التى بها وكذلك ا ارات المستعمرات المعنيه وقد يجرى تعديلها نتيجة لذلك وكما يشير شابمان أندروس
فى مذكـــرته (الفقرة الثامنة) هناك عدة أسئلة محيرة ستحتاج بعضها للأجابه فى وقت ما ولكن هذا الوقت لم يحين الآن . ففى تسوية السلام فقط يمكن مناقشة مطالب اثيوبيا فى ارتريا بطريقه سليمة . الا أنه يحسن ان نضمن ان تتفق الادارة العسكريه الحالية مع أيه سياسة ترى حكومة صاحب الجلالة انها مناسبة فيما يتعلق بالمستعمرات الايطالية السابقة عموما ولكن لاجدوى من البحث عن مبادىء لهذا الموضوع الى أن يتضح موقف الحرب نوعا ما . وفى هذه الأثناء قد يحدث تغيير فى الظروف الداخلية لاثيوبيـــا نفسها الى الأفضل أو الأسوأ قد تفيد فى تحديد طريق لأرتريا ويجب أن نتجاهل حاليا أننا تغاضينا عن التجاء الامبراطور الى الحماسين الخ ...

ولاتعجبنى تماما صيغة رد مستر هاو على توجيهنا . واعتقد أنه يجب أن يتضح من البداية ان مسألة مستقبل ارتريا يمكن التعامل معها فقط فى التسوية العامة للسلام . وليس هناك ميزة فى ان نفترض رفضا للمناقشة أو تقديم تأكيدات بشأن الموضوع توحى اننا نحن انفسنا لنا مخططات

بخصوص البلد . وحتى لوكان لناهذا ، كما أوحى في أحـدى
مذكراته فلا داعي لأفتراضها (للكشف عنها)
واني اقدم هذه المسودة

٢٣ يونية

الجملة الثانية في مسودة الرد دقيقة تماما كبيان عن الوضع القانوني ولكني أشك اذا كانت حقا في صلب الموضوع . ولا أفهم ان يوحى الامبراطور ان السيادة على ارتريا ليست الان في يد ايطاليا وانها ستظل كذلك الى أن تنقل في تسوية السلام ، وما يطلبه هو أنه " في نهاية الحرب تبـــذل حكومة المملكة المتحدة كل ما في وسعها لضمان عودة ارتريا الى امبراطورية أثيوبيا " ، ولا يبدو أن الاجابة على هذا أن نقـــــول انه الى حين ان يتم هذا ستظل ارتريا قانونا ايطاليـة . انـى اقدر ان تكون الجملة الأولى صريحة (وواضحة) ولكن اذا كان ممكنا ان نضيف اى شيء يجعلهـا تنال قبول الأمبراطور فهذه مسألة سياسية بحته .

وقد يهم ان يطلع على المرفقات في هذه الرسالة .

٢٤ يونية ١٩٤٢

لم يتخذ قرار بعد بشأن مستعمرات امبراطورية ايطاليا وان كنا نعمل على فرض أنــــه من المستبعد ان نعيد ارتريا لايطاليا .

وبقدر معلوماتي ، أن السياسة العامة ألا تدخل في اى التزامات بخصوص الأرض اثنـــاء الحرب . وسيبدو ان يقوم الرد علـــــــــى الأمبراطور على القاعدة العامة لأن هذا الرد كما هو معتقد سيكون اكثر قبولا

اعتقد شخصيا أن الرد يصلح

٦/٢٦

منتدى الكتب والمطبوعات

Reference:- FO 371/31608 - ٣٦٥ - 88372

COPYRIGHT - NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION

ملحق رقم (١)

THIS DOCUMENT IS THE PROPERTY OF HIS BRITANNIC MAJESTY'S GOVERNMENT

ABYSSINIA. D June 27, 1942.

CONFIDENTIAL. ARCHIVES SECTION 1.

[J 2807/2807/1] Copy No. 8

(1)

Mr. Howe to Mr. Eden.—(Received June 18.)

(No. 37.)

Sir, *Addis Ababa, May 29, 1942.*

I HAVE the honour to transmit herewith a copy of a note dated the 18th April from the Ethiopian Ministry for Foreign Affairs reiterating Ethiopian claims to Eritrea, and asking for an assurance that His Majesty's Government do not intend to allow the people and the territory of Eritrea to be handed over again to the Italian State or to any other foreign Power. I include also a memorandum on Eritrea prepared in this legation.

2. I suggest that it will be sufficient to inform the Ethiopian Government in reply, that no discussions can be embarked upon and no assurances given by His Majesty's Government regarding the future of Eritrea at the present moment.

I have, &c.

R. G. HOWE.

Enclosure 1 in (1).

Note from Ethiopian Government respecting Eritrea.

AS early as the 29th October, 1940, in a note handed to the Right Honourable Anthony Eden, Secretary of State for Foreign Affairs, on the occasion of his visit to Khartum, and on the 14th June, 1941, in a telegram addressed to the Right Honourable Winston Churchill, the Prime Minister, and in the course of the exchange of notes prior to the agreement which has just been concluded, His Majesty has had the opportunity of revealing his intentions on the subject of his claims of Ethiopia over Eritrea.

These claims are founded on legal and well as factual grounds.

Firstly, the population of Eritrea is very similar to that of the rest of Ethiopia from the racial, historical, linguistic and religious points of view.

Furthermore, if Ethiopia has been for the last fifty years the victim of the most serious aggressions and privations, it is because she has been deprived of her natural outlets of the Eritrean coast, and thus prevented from having direct contact with the nations of the civilised world.

The domination of Eritrea by foreign Powers is, in fact, but of fairly recent origin. In 1850 the Turkish Government, taking advantage of internal troubles in Ethiopia, had established a foothold in the ports of Massawa and Zoula on the coast of Eritrea. Nevertheless, the Turks always recognised Ethiopian sovereignty over these ports. As a result the Ethiopian chiefs in these ports paid taxes to and obeyed both the Turkish and Ethiopian Governments.

When the Turks left the coast of Eritrea the Egyptians tried to turn to their advantage this state of affairs, and tried to force their way into the interior in order to seize other parts of the Ethiopian territory, but the Emperor Johannes threw them out after a series of victorious battles in 1875, at Goudet, and in 1876, at Goura. Finally, Egyptian garrisons remaining in the north of Ethiopia in the region of Bogos, and being threatened with encirclement by hordes of Dervishes who were forcing the Christian populations of Barka and Sahel by threat of arms to deny their religion, the British Government sent a mission, whose leader, Admiral Hewet, concluded an agreement with the Emperor Johannes on the 3rd June, 1884. As a consequence of this agreement the Emperor sent an army which relieved the Egyptian garrisons in the districts of Bogos, Keren, Amidab, Kouflit and Massawa, it being agreed that these districts formed part of the territory of the Empire of Ethiopia.

But immediately afterwards the Italians, in their turn, began the invasion of Ethiopia by way of Massawa. Although their army was crushed at Adowa, they were able to conclude the Peace Treaty of the 26th October, 1896, by the terms of which the territory known as Eritrea was granted to them.

Reference:- FO 371/31608 - ٣٦٦ - 88372
COPYRIGHT - NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION

Nevertheless, by article 5 of that treaty there was established a condition whereby the Italian Government bound themselves not to cede this territory to any other Power. Since that time protests against this occupation and expressions of the wish of the Eritrean population to rejoin the rest of the Ethiopian people have never ceased to reach the Imperial Government.

Finally, His Majesty wishes to record here the pledges of redemption made to the people of Eritrea in proclamations emanating both from the Governments of His Britannic Majesty and His Imperial Majesty at the beginning of the campaign of liberation in Ethiopia.

In consequence, and recognising that the Government of Great Britain has no territorial ambitions, His Majesty the Emperor would like to receive the assurance of the Government of the United Kingdom of its intention not to allow the people and the territory of Eritrea to be handed over again to the Italian State or to any other foreign Power.

His Majesty expresses his firm belief that, at the end of the war, the Government of the United Kingdom will do its utmost to secure the return of Eritrea to the Empire of Ethiopia, a proceeding in conformity with the principles of right and justice, principles which are so dearly held and defended by the Government of Great Britain.

Addis Ababa, April 18, 1942.

Enclosure 2 in (1).

Memorandum on Eritrea.

MOST of the country which, before the Italo-Ethiopian war of 1935-36, was known as Eritrea, has changed hands several times in the course of history. Its main gateway from the sea, the island port of Massowah, built by one of the Ptolemies, fell into the hands successively of the Arabs, Turks, Egyptians and British before 1885, when, in the words of Admiral Caimi's proclamation, "the Italian Government, in accord with the English and Egyptian Governments and without doubt also with the Abyssinian," ordered the Italian flag to be hoisted there. Actually, King Menelik of Shoa (afterwards Emperor Menelik II) was at that moment negotiating for the port in Cairo, but though angry on being presented with a *fait accompli* he did not protest.

2. The hill country inland, too, notably the Bogos area, with Keren as its chief town, Agordat and even Kassala have changed hands several times: but when, in 1872, Munzinger Pasha, on behalf of the Khedive of Egypt, occupied Keren, King John of Tigre (the Emperor John IV) protested in writing to the Khedive and claimed "Keren and Halhal and all the Hamasein area. Our empire extends in this area as far as the coast. We hope that the coastal area which has been lost will be returned to us." This "hope," however, was not realised, for, as stated above, when the Egyptians withdrew the British condoned the Italian occupation of Massowah, and, incidentally, of other places along the coast. The Egyptian withdrawal was necessitated by events elsewhere, namely, the rise of the Mahdi in the Sudan and the beginning of the British occupation of Egypt, and it is interesting to note that when in 1884 Admiral Sir W. Hewitt negotiated with the Emperor John IV at Adowa for the safe passage to Massowah of the Egyptian garrison besieged by the Mahdi's forces at Kassala, he, as representing both Her Majesty's Government and the Egyptian Government, agreed that "the country called Bogos (Keren) shall be *restored* to His Majesty the Negoosa Negust."

3. It is clear, therefore, that although they had never effectively administered the greater part of it, the Ethiopians considered, up to 1885, that the whole of Eritrea right down to the sea was by right theirs. But after 1885 the situation changed rapidly. The Italians pushed into the interior and (1886) took a hard knock from Menelik at Dogeli. Menelik, however, did not wish to weaken himself by fighting the Italians in case John got too strong for him, so (1889) he did a deal with the Italians. By the Treaty of Ucciali, the Italians recognised him as Negoosa Negust, King of the Kings of Ethiopia, while he in return confirmed them in possession of the Danakil coast (which as far as Perim Island they had acquired by treaty from the Sultan of Aussa) and recognised that their common frontier should "follow the high table-land" and that "*Asmara* shall be within the Italian boundary." But shortly afterwards (1893), John

Reference:- FO 371/31608 - ٣٦٧ - 88372
COPYRIGHT - NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION

having been killed by the Dervishes at Metemma (1889) and the Italians having read (as the Ethiopians thought) too much into the treaty, Menelik denounced it and prepared for war. The Italians pushed on, took Agordat and Kassala from the Dervishes: then turned and advanced to Adowa, where they were decisively defeated in 1896.

4. Two treaties of the highest importance follow, viz.: the so-called Treaty of Peace (really an armistice agreement) at Addis Ababa in 1896 and the Treaty of Addis Ababa, 1900. Their importance lies in the incontrovertible fact that they were freely negotiated by Menelik, the undoubted Master of the United Ethiopia, in his hour of triumph. In them were fixed the frontiers between Eritrea and Ethiopia, and these frontiers (but for a rectification of the Sudan frontier agreed with Great Britain, 1902) stood until the Italo-Ethiopian war of 1935-36. The attached map(¹) illustrates these settlements. It will be observed that Agordat, Keren and Asmara are well within the Italian boundary.

5. It follows, therefore, that on treaty or juridical grounds the Emperor Menelik's successors can have no claim to Eritrea.

6. On the other hand, the fact that the Emperor has some influence with the peoples of Eritrea was tacitly recognised when the Foreign Office approved the draft of His Majesty's proclamation announcing his return to Africa and calling upon his people to revolt. This proclamation contained the following passage:—

"To people of the Hamassien, of the Akelegousal, of the Serae, of the Ben Amir, of the Habab and of the Mensa, whether you are on this side of the Mareb or the other side, I say rally to your brothers in the struggle. Let none of you remain an instrument in the hands of the Italians to be used against your motherland, Ethiopia, or against our friends the English. I know the desires of your hearts, and these are shared by me and my, the whole of the Ethiopian nation. Your destiny is close bound up with the destiny of the rest of Ethiopia. It will be fulfilled by right and with justice."

7. There can, indeed, be no doubt that, despite Menelik's treaties, there is a strong irredentist feeling among the different Amharic and Tigrine speaking peoples and feelings of kinship between them and the Tigray-speaking group. Before the Italo-Ethiopian war perhaps the keenest, most nationalistic and most patriotic among the growing band of educated young men round the Emperor were Tigreans, while many of his best advisers and loyal servants were Eritreans, and it will be recalled that two Eritrean battalions deserted to him during the Italo-Ethiopian war. Desertions to him by Eritreans during the recent operations were not as heavy as they might have been if His Majesty had been permitted by the British High Command to participate in the invasion of Eritrea.

8. The Ethiopian claim to Eritrea cannot be settled now, though it will have to be faced one day. Tricky questions of geography, race, religion, language, culture, economics and higher politics, which have hardly been touched upon in this note, will then have to be most carefully weighed.

(Signed) E. A. CHAPMAN-ANDREWS.

(¹) Not reproduced.

---

(2)

Mr. Eden to Mr. Howe (Addis Ababa).

(No. 80.)

Foreign Office, June 27, 1942.

Sir,

WITH reference to your despatch No. 37 of the 29th May, transmitting a copy of the note dated the 18th April from the Ethiopian Ministry for Foreign Affairs on the subject of the future of Eritrea, I shall be glad if you will inform the Ethiopian Government that this matter can only be properly considered at the peace settlement. The Ethiopian Government will therefore readily appreciate that it would be impossible for His Majesty's Government to give at the present time assurances regarding the future of this territory.

I am, &c.

ANTHONY EDEN.

منتدى الكتب والمطبوعات

ملحق رقم (١٠)

الحبشة | D | ٢٧ يونية ١٩٤٢
سرى | محفوظات | القسم ١
صورة رقم ٨

(J 2807/2807/I)

(١)

من Mr. Howe الى Mr. Eden - (أستلمت فى ١٨ يونية)

(رقم ٣٧)

سيدى :

أتشرف بأن انقل اليكم هنا صورة من مذكرة بتاريخ ١٨ ابريل من وزارة الخارجية الاثيوبية تكرر مطالب أثيوبيا فى ارتريا وتطلب تأكيدا ان حكومة صاحب الجلالة لا تنوى ان تسمح بتسليم شعب وأراضى ارتريا مرة اخرى لدولة ايطاليا أو أى دولة أجنبية أخرى . وارفق ايضا مذكرة عن ارتريا اعدت فى المفوضية .

٢ - اعتقد أنه يكفى ابلاغ الحكومة الأثيوبية فى الرد عليها انه لايمكن البدء فى أيه مناقشات ولا اعطاء ايه ضمانات من حكومة صاحب الجلالة بخصوص مستقبل ارتريا فى الوقت الحاضر .

ولسيادتكم ...

R.G.Howe

المرفق ١ فى (١)

مذكرة من الحكومة الأثيوبية بشأن ارتريا

فى ٢٩ أكتوبر سنه ١٩٤٠ فى مذكره سلمت الى فخامة انتونى ايدن وزير الخارجيه بمناسبة زيارته للخرطوم ، وفى ١٤ يونيه سنه ١٩٤١ فى برقيه موجهه الى فخامة ونستون تشرشل ، رئيس الوزراء ومن خلال تبادل المذكرات قبل الاتفاق الذى تم أخيرا كان لجلالته فرصة الكشف عن النوايا فى موضوع مطالب اثيوبيا فى ارتريا .

وهذه المطالب تقوم على أسس قانونيه وواقعية .

أولا ، أن شعب ارتريا يماثل جدا بقيه اثيوبيا من ناحية العنصر والتاريخ واللغه والدين .

يضاف الى هذا ، أنه اذا كانت أثيوبيا فى الخمسين سنة الماضية ضحية للعدوان والتجنى الخطير ، فهذا لأنها حرمت من منافذها الطبيعية الى سواحل ارتريا وبذلك منعت من أن يكون لها اتصال مباشر بدول العالم المتحضر .

منتدى الكتب والمطبوعات

ان سيطرة دول أجنبيه على ارتريا ترجع اصولها الى أصول حديثه نوعا . ففى عام ١٨٥٠ انتهزت الحكومة التركيه فرصة الأضطرابات (المشاكل) الداخليه فى اثيوبيا لتضع قدمها فى موانى

مصوع وزولا على ساحل ارتريا . الا أن الأتراك كانوا يعترفون دائما بسيادة اثيوبيا على هذه الموانى . ونتيجة لهذا كان المسئولون الأثيوبيون فى هذه الموانى يدفعون الضرائب ويطيعون كل من الحكومتين التركية والأثيوبيه .

وعندما ترك الأتراك ساحل ارتريا حاول المصريون ان ينتهزوا هذه الفرصه لصالحهم وحاولوا ان يشقوا طريقهم بالقوة الى الداخل ليستولوا على أجزاء أخرى من أرض اثيوبيا ولكن الامبراطور جوهانز ردهم على أعقابهم بعد سلسلة من المعارك الظافرة عام ١٨٧٥ فى "جودت" Goudet وفى عام ١٨٧٦ فى "جورا" Gorua واخيرا كانت القوه المصرية المتبقية فى شمال اثيوبيا فى اقليم بوغوص "Bogos" والمهددة بالتطويق من جانب الديرفيشز Derviohes الذين كانوا يرغمون السكان المسيحيين فى باركا Barka والساحل Sahel على انكار ديانتهم بتهديد السلاح

— ارسلت الحكومة البريطانية حمله بقيادة الأدميرال هيويت Admiral Hewet عقدت اتفاقا مع الامبراطور جوهانز فى ٣ يونيه ١٨٨٤ . ونتيجة لهذا الأتفاق أرسل الأمبراطور جيشا حرر المصريين فى مناطق Deren , Bogos, Mass awa , Kouffit, Amidab حيث كان الاتفاق ان هذه المناطق تشكل جزء من أراضى الامبراطورية الاثيوبيه .

ولكن بعد هذا مباشرة ، بدأ الايطاليون بدورهم غزو اثيوبيا عن طريق مصوع Massawa وبالرغم من سحق جيشهم فى Adowa عدوه . استطاعوا ان يعقدوا اتفاقية السلام فى ٢٦ اكتوبر ١٨٩٦ التى بمقتضاها منح لهم الأقليم المعروف بأرتريا .

الا أنه ، بمقتضى المادة ٥ من هذه الأتفاقيه وضع شرطا التزمت بمقتضاه الحكومة الايطاليه ان لاتسلم هذا الاقليم الى اى دولة اخرى . ومنذ ذلك الحين لم تتوقف تقديم الاحتجاجات ضد هذا الاحتلال والتعبير عن رغبة شعب أرتريا أن ينضم الى باقى شعب اثيوبيا الى حكومة الأمبراطور .

واخيرا ، يرغب جلالته ان يسجل هنا مطالب التحرر المقدمة لشعب ارتريا فى من كل حكومة صاحب الجلالة البريطانية وحكومة صاحب الجلالة الأمبراطور فى بداية حملات التحرير فى اثيوبيا .

وبناء عليه ، واعترافا بأن حكومه بريطانيا العظمى ليس لها مطامع فى الأرض ، يرغب صاحب الجلالة الأمبراطور ان يحصل على تاكيدات من حكومة المملكة المتحدة عن عزمها الا تسمح بتسليم شعب وأراضى ارتريا مرة اخرى لدولة ايطاليا أو أى دولة أجنبية أخرى .

ويعبر جلالته عن ايمانه الراسخ ان تقوم حكومة المملكة المتحدة ببذل كل مافي وسعها في نهاية الحرب لضمان عودة ارتريا الى امبراطورية أثيوبيا ، وهو اجراء يتفق مع مبادىء الحق والعدل وهي مبادىء تتمسك بها حكومة بريطانيا العظمى وتدافع عنها .

أديس أبابا ١٨ ابريل ١٩٤٢م.

الموفق ٢ في (١)

مذكـــرة عـــن ارتـــريا

تقلبت العهود على معظم القطر الذي كان يعرف قبل الحرب الاثيوبيه الايطاليـــة ١٩٣٥ ـ ١٩٣٦ بأسم ارتريا على مر التاريخ . فقـــد وقع مدخلها من البحر ومثانيهـــا في جزيرة Massowah الذي بناه أحد البطالمه في أيدي العرب والأتـــراك والمصريين والبريطانيين قبل عام ١٨٨٥ عندما ، كما قال الأدميرال كايمي في اعلانه " ان الحكومة الايطاليه بموافقه الحكومتين البريطانيه والمصرية وبلاشك أيضا حكومة الحبشة " قد أمرت برفـــع العلم الايطالي عليها . وفي الحقيقة أن الملك منليك (الذي سمي فيما بعد بالامبراطور مليك الثاني) كان في تلك اللحظة في القاهرة يتفاوض بشأن الميناء ولكن بالرغم من غضبه ان يواجـــه " بأمر منتهي " فانه لم يحتج .

٢ ـ في المنـــطقة الجبلية في الداخل أيضا وأهمها منطقه Keren Bogos كبرى مدنها و Agordat بل ايضا كسلا Kassala تعاقبت عليها العهـــود عدة مرات ولكن في ١٨٧٢ عندما احتل منزنجر باشا نيابة عن خديوي مصـــر Keren احتج الملك جون التيجري John of Tigre (الأمبراطور جون الرابع) كتابـــه لدى الخديوي وادعى الحق في " Keren Halhal " وكل منطقة Hamasein وأن امبراطوريته تمتد في هذه المنطقة الى الساحل . ونأمل ان ترد الينا المنطقة الساحليـــه التي ضاعت منا الا أن هذا الأمل لم يتحقق لأنه كما سبق أن وضحنا ، عـــندما انسحـــب المصريون البريطانيون الأحتلال الايطالـــــي لـ Massowah في نفس الوقت لأماكن أخرى على امتـــداد الساحل . وقد حتمت احداث في اماكن اخرى انسحاب المصريين وهي ثورة المهدي في السودان وبداية الأحتـــلال البريطاني لمصر ومن المهم ان نلاحظ انه عندما تفاوض الادميرال Sir Hewitt

مع الأمبراطور عام ١٨٨٤ مع الأمبراطور جون الرابع فى Adowa من أجل سلامة مرور القوات المصرية التى تحاصرها قوات المهدى فى كسلا – الى Massowah وافق – بوصفه ممثلا لحكومة صاحبة الجلاله والحكومة المصرية ان " الاقليم المسمى (Keren) Bogos يعود الى صاحب الجلالة النجاشى نجستو Negoosa Negust

٣ – واضح ، اذن ، أنه مع أن الأثيوبيين لم يسيطروا أبدا فى الحقيقة على الجزء الاكبر من ارتريا فانهم حتى عام ١٨٨٥ كانوا يعتبرون ارتريا كلها حتى البحر من حقهم ان يمتلكوها ولكن الموقف تغير سريعا بعد ١٨٨٥ . فقد اندفع الايطاليين للداخل وتعرضوا لضربه قويه من منليك فى Dogeli (١٨٨٦) الا ان منليك لم يريد أضعاف نفسه بمحاربة الايطاليين لكى لايقوى John عليه ولذلك عقد اتفاقا مع الايطاليين (١٨٨٩) بمقتضى معاهدة اوكيالى Ucciali اعترف به الايطاليون نجاشى نجستو Negoosa Negust ملك ملوك أثيوبيا بينما ثبت هو بدوره ملكيهم لساحل دناقل Danakil (الذى كانوا قد اخذوه حتى جزيرة بريم باتفاقيه مع سلطان الأوسا (Sultan of Aussa) واعترفت ان الحدود المشتركه يجب ان تتبع الهضبة العليا وان تكون أسمره داخل الحدود الايطاليه ولكن بعد ذلك بقليل (١٨٩٣) قبل جون على ايدى الدير فشز فى Metemma (١٨٨٩) وقد الايطاليون (كما اعتقد الأثيوبيون) كثيرا فى المعاهدة ، تنصل منليك منها واستعد للحرب فتقدم الايطاليون وأخذوا Kassala , Agordat من الديرفشز ثم استداروا وتقدموا الى Adowa حيث هزموا هزيمة قاضية فى ١٨٩٦ .

٤ – وجاء بعد هذا معاهدتين فى منتهى الأهميه وهما مايسمى بمعاهدة السلام (وهى فى الحقيقه اتفاقيه هدنة) فى اديس ابابا سنه ١٨٩٦ ومعاهده اديس أبابا سنه ١٨٩٠ . وترجع أهميتها الى الحقيقة التى لاجدال فيها ان منليك تفاوض فيها بحريته وفى سلطة انتصاره كالسيد على اثيوبيا الموحدة وقد ظلت هذه الحدود قائمه (ماعدا بعض تعديل لحدود السودان أتفق عليها مع بريطانيا ١٩٠٢) حتى الحرب الاثيوبيه الايطاليه ١٩٣٦ – ١٩٣٩ . وتوضح الخريطة المرفقه (١) هذه التسويه . ويلاحظ ان Asmara , Keren , Agordat داخل الحدود الايطاليه .

منتدى الكتب والمطبوعات

٥ — بناء عليه ، بمقتضى المعاهد ، والأسس القانونيه ليس لخلف الأمبراطور منليك أي حق في ارتريا .

٦ — من ناحية أخرى ، حقيقه ان الأمبراطور له بعض النفوذ على شعوب ارتريا اعترفت به ضمنا عند ما وافقت وزارة الخارجيه على مسودة البيان الذى يعلن فيه عودته لأفريقيا ويطلب فيه من الشعبان يثور وكان البيان يحتوى الفقره التاليه :

الى شعب ال Hamassien وال Akelegousal
وال Ben Amir, Serae وال Habab
وال Mensa سواء كنتم في هذا الجانب من ال Mareb
أو الجانب الآخر ، أقول لكم انضموا الى اخوتكم في النضال . لا يبقى أحد فيكم أداة في يد الايطاليين ليستخدمها ضد وطنكم اثيوبيا ولا ضد اصدقائنا الانجليز . انى اعرف رغبات قلوبكم وانى اشارككم فيها ومعى الامه الاثيوبيه كلها . ان مصيركم مرتبط تماما بمصير بقية اثيوبيا . وستحقق بالحق والعدل "

٧ — وليس هناك شك في الحقيقه أنه بالرغم من معاهدات منليك كان هناك شعور قوى بين مختلف الشعوب التى تتكلم الأمهريه والتجرينيه — وكذلك الشعور بالقرابه بينهم وبين المجموعة التى تتكلم التجراى . وقبل الحرب الايطاليه الاثيوبيه ربما كان التيجريين هم اخلص مجموعة الشباب المتعلم التى تحيط بالأمبراطور واكثرهم قوميه ووطنية بينما كان الكثير من أفضل مستشاريه وخدمة المخلصين من الارتريين ويجب ان نتذكر ان كتيبتين ارتريتين انضمتا اليه اثناء الحرب الايطاليه الاثيوبيه وكان انضمام الارتريين اليه اثناء العمليات الأخيرة ليس كبيرا كما كان يجب لو سمحت القيادة البريطانيه العليا لجلالته بالأشتراك في غزو أرتريا .

٨ — لا يمكن تسويه مطالب اثيوبيا في ارتريا الان مع انه يجب مواجهتها في يوم ما وان المسائل المحيرة المتعلقة بالجغرافيا والجنس والدين واللغه والثقافة والاقتصاد والسياسة العليا التى تكاد تكون لم نتعرض لها في هذه المذكرة ستوزن بكل عناية عندئذ

(توقيع)

E.A.Chapman-Andrews

منتدي الكتب والمطبوعات

(٢)

من مستر ايدن الى مستر هاو (اديس أبابا)

(رقم ٨٠) وزارة الخارجية ٢٧ يونية ١٩٤٢

سيدى ،

بالاشارة الى خطابكم رقم ٣٧ فى ٢٩ مايو الذى ينقل صوره من المذكرة المؤرخة ١٨ أبريل من وزارة الخارجية الاثيوبيه عن موضوع مستقبل أرتريا ، يسرنى أن تبلغ الحكومة الاثيوبيه ان الموضوع يمكن مناقشته كما يجب فى تسويه السلام .

وعلى الحكومة الاثيوبية ان تقدر عن طيب خاطر استحالة ان تقدم حكومة صاحب الجلالة تاكيدات فى الوقت الحاضر بشأن مستقبل هذه البلاد .

وانى .....

انتونى ايدن

منتدي الكتب والمطبوعات

COPYRIGHT - NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION

ERITREAN DAILY NEWS
ASMARA 130
Thursday 20th January 1944

VIGILANCE SERVICE IN ASMARA

See 132

Our readers, both Italian and Allied, will welcome the news of the institution of an Institute of Daily and Nightly Vigilance in Asmara. Such citizens' vigilance committees are usually connected in history with gaudy and violent periods and places in history, such as San Francisco during the Californian gold rush: nobody could pretend that Asmara is as dangerous (or for that matter as exhilarating) as San Francisco during that period, but the new Institute will serve a real need, and does reflect a real sense of public spirit.

Under respectable management, the new Vigilance Institute will be composed of carefully chosen former Warrant Officers and soldiers of the Royal Carabinieri, and will be adequate to the protection of the various zones into which Asmara and its outskirts are divided. Commercial firms will be able to subscribe for its services at moderate fee, and many of the chief firms have already sent in their subscriptions to its headquarters at 81 Via Oriani, telephone number 2230, which is open for calls for service at all hours of the day and night.

The organisation will be completed by the installation at various points on the beats of clocks (for daily checking), telephonic communication even in the outskirts, for special aid patrols and continuous contact in the regions with headquarters which will be ready at all times during the night to send out motor patrols on short notice. In the movies we are used to a certain rivalry between the official and unofficial organisations for the brilliant solution of inexplicable and spectacular crimes, but we trust the Vigilance Institute will co-operate harmoniously with the police of Eritrea to prevent such crimes occurring at all.

منتدى الكتب والمطبوعات

COPYRIGHT - NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION

...cittadina di circa 9.000 abitanti ed è congiunta a Tirana, capitale albanese, dall'unica linea ferroviaria del paese. Essa è stata precedentemente bombardata altre due volte da cacciatorpediniere britannici. Rovigno è sulla costa occidentale della penisola dell'Istria, e il porto di Sumartin è all'estremità settentrionale dell'isola adriatica di Brac direttamente a sud di Spalato di fronte alla linea attuale alleata in Italia.

Il comunicato di martedì, dal Quartiere Generale del Gen. Tito, riporta che forze tedesche hanno effettuato uno sbarco su tale isola.

—Globereuter

—:o:—

Una divisione nazista circondata in Iugoslavia

LONDRA. — Radio Libera Iugoslavia ha ieri diffuso il comunicato diramato dall'esercito nazionale iugoslavo di liberazione, comunicato che annuncia che a Lipovac, nella Bosnia occidentale, una divisione motorizzata tedesca con quattrocento veicoli, è stata circondata.

Per salvare la divisione circondata i tedeschi ne gettavano nella battaglia un'altra, che riusciva a sfondare in direzione di Jajce e Donji Vakuf.

Nella Bosnia orientale, unità del Generale Tito sono passate all'offensiva in direzione di Maglaj Tuzla e Zbornia dirigendo la principale pressione verso Maglaj Tuzla. Nella Erzegovina sono in corso violenti combattimenti contro truppe tedesche e cetniche fra Gacko e Nevesinje.

—Globereuter.

—:o:—

ULTIME NOTIZIE

Il Maresciallo Stalin ha diramato uno speciale Ordine del Giorno, ieri sera, annunciando che sono stato approfondito ed allargato le brecce sul fronte di Leningrado. Esse raggiungono ora una profondità che va dalle 7 alle 12 miglia ed una larghezza dalle 20 alle 25. Due importanti località su tale fronte, una nodo stradale, e l'altra il centro ferroviario di Krasnogvardeisk, sono ora in mani russe.

...onte stabilite ...igliano

...ppe britanniche della 5ª...

...EATO, AFRICA SETTENTRIO...

...della Quinta Armata...

- ٣٧٦ - ملحق رقم (١٢)

DIVISION OF COMMUNICATIONS AND RECORDS TELEGRAPH BRANCH

DEPARTMENT OF STATE

INCOMING TELEGRAM

DIVISION OF AFRICAN AFFAIRS
AUG 2
File - NEW
DEPARTMENT OF STATE

ACTION COPY

~~CONFIDENTIAL~~

5-H

Action: NEA
Info:
SS
O
EUR
UNA
OLI
CIA
AAN
DCR

Control 8528

Rec'd August 22, 1949
12:08 a.m.

FROM: Addis Ababa

TO: Secretary of State

NO: 171 August 19, 10 a.m.

765d.84

According to British Embassy defections from Unionist Party in Eritrea are causing concern in Ethiopian Government. Under guise of vacations and health visits, party of Ethiopian Ministers, including Lij Ylma Deressa, Blatta Ephrem Tewelde Medhen, and Blattakidane Mariam, recently traveled Asmara and were, according Brigadier Drew, British Administrator engaged active propaganda. Unionists are understood by Drew to have threatened wholesale defection to independence bloc unless Ethiopians accord immediate and substantially support and guidance. Unionists asked Deressa "how many cabinet seats will Eritrea get?" and "how many seats in Chamber of Deputies will be accorded us?"

Here are signs outlawed Unionist Party (eritrean counterpart of Kalestiniph Irgu) which is blamed for murder of Abdel Kadir, President of Eritrean Muslim League, 4 months ago, is reviving. British police have found membership cards labelled "Ethiopia or death" on persons routinely searched during apprehension of drunks after political rallies.

Drew has informed Foreign Office London that presence of Ethiopian Ministers is a continued embarrassment to him. De Groppolo, liaison officer of Italian Foreign Office in Asmara, has made two heated protests to Drew over their presence. Secretary General of Tigre and his deputy have applied for entry permits, also on health grounds, and British Embassy Addis has been asked to screen more thoroughly any further requests for health visas by Ethiopian functionaries. CRIE, Italian war veteran group, has sent protest to Rome.

865D.00/8-1949

First

AUG 23 1949

HH FILED

~~CONFIDENTIAL~~

منتدي الكتب والمطبوعات

PERMANENT RECORD COPY: THIS COPY MUST BE RETURNED TO DC/R CENTRAL FILES WITH NOTATION OF ACTION TAKEN.

~~CONFIDENTIAL~~

-2, # 171, August 19, 10 a.m., from Addis Ababa.

First independence bloc convention was staged Asmara 10th. Meeting voted send message "all freedom loving countries" emphasizing Eritreans claim to independence. Statement said local economic and technical resources should serve only Eritrean well-being and not foreigners, whatever their race, according press reports. Whether this was intended mean denial of radio port and air facilities to US and allies is problematical but may mean Italian influence independence bloc, is overrated, as Embassy presumes any pro-Italian group would be in touch Rome where such a statement would be unlikely at this time. Rather statement strikes Embassy as example growing nationalism in Muslin world and exaggerated appraisal by partially capable Muslin group of ability of Eritreans govern selves.

Cheren branch of Unionist Party has defected en bloc. British administrator estimates privately for British Embassy Addis that independence bloc commands 75 percent of Eritrea as of August 10.

Text message by independence group arriving next pouch.

MERRELL

EOC:WAH

منتدي الكتب والمطبوعات

~~CONFIDENTIAL~~

ملحق رقـــم (١٢)

قسم الاتصالات والسجلات | وزارة الخارجية | قسم العلاقات الأفريقيـــة
فــرع البرقيــــات | برقيات واردة

رقم الكنترول ٨٥٢٨

ســـرى

استلمت فى ٢٢ أغسطس ١٩٤٩
الساعة ٨٠ر١٢ صباحا

مـــن : اديس ابابا

الـــى : وزير الخارجية

رقـــم : ١٧ ١٩ أغسطس الساعة ١٠ صباحا

طبقا لما ورد الينا من السفارة البريطانية ، يثير عدم ولاء حزب الاتحاد فى أثيوبيـــــا أهتمام الحكومة الاثيوبية . وقد قام فريق من الوزراء الاثيوبيين تحت دعوى قضاء الأجــــازة أو انسحد واعى الصحية بالسفر الى أسمرة ويضمون ليج يلما ويريسا ، والاتا افريم يتويلد ميد هــن وبالتاكيد ان ماريام وقاموا - طبقا لما قال البريجادير درو (الحاكم البريطانى) - بدعاية نشطة وكما فهم " درو " أن اعضاء حزب الاتحاد هددوا بالانسحاب الكلى من كتلة الاستقلال اذا لــم تتعهد اثيوبيا بالتأييد والتوجيه . وقد سأل الاتحاديون ديريـا عن عدد المناصب الوزاريـــة وعدد مقاعد مجلس النواب التى ستخصص لهم .

وهناك دلائل على ان حزب الاتحاد غير المصرح به قانونا (ونظيره الاريترى كاليستنـــف ارجو) وهو المتهم باغتيال عبد القادر رئيس المجلس الاسلامى الاريترى منذ اربع شهور - قد عــاد لنشاطه وقد وجد البوليس البريطانى بطاقات عضويه مكتوب عليها " اثيوبيا أو الموت " مع بعــض الاشخاص أثناء القبض على المشبوهين بعد اجتماع سياسى .

وقد ابلغ " درو " وزارة الخارجية فى لندن ان وجود الوزراء الاثيوبيين احراج دائم له وقـد قدم دى جروسولو ضابط الاتصال لوزارة الخارجية لايطاليه فى اسمرة احتجاجين شديدين علـــى وجودهم . وقد طلب السكرتير العام لتيجر ونائبه تصريحا للدخول لدواعى صحيه ايضا وقد طلب من السفارة البريطانية فى أديس ابابا ان يعطل كلية أيه طلبات لتصريحات دخول لدواعى صحيـــة للمسئولين الأثيوبيين . وقد أرسل " كرى " جماعة المحاربين الايطاليين القدماء احتجاجـــا الى روما

نسخة أولى سرى
٢٣ أغسطس ١٩٤٩

منتدى الكتب والمطبوعات

نسخة للسجلات الدائمة : هذه النسخة يجب أن تعاد الى أرشيف سجلات الوثائق مع ذكر الاجراء الذى اتخذ .

سـري

- ٦٢ / ١٧١ ١٩ أغسطس ٥ ١٠ ص من أديس أبابا

عقد أول مؤتمر لكتلة الاستقلال فى اسمرة يوم ١٠ • وقد وافق المؤتمر بالاجماع على ارسال رسالة الى " كل الدول المحبة للحرية " تؤكد مطلب ارتريا بالاستقلال وقال البيان طبقا للتقارير الصحفيه أن كل الموارد الاقتصادية والفنية المحلية يجب ان تخدم رفاهية الارتريين وليس الأجانب مهما كان جنسهم • وسواء كان المقصود بذلك حرمان الولايات المتحده وحلفائها من محطة الاتصالات اللاسلكية والتسهيلات الجوية وهذا سيثير المشاكل فقد يعنى النفوذ الايطالى وهذا تعطيه كتله الاستقلال أهمية زائدة •وكما تفترض السفارة انه غير محتمل ان تتصل اى جماعة مؤيدة لايطاليا بروما فى هذا الوقت بوجود هذا البيان • وينبه البيان السفارة بالحرى كمثال لازدياد الــروح القومية فى العالم الاسلامى وبزوغ جماعة ارترية اسلامية قوية قـادرة ان يحكموا انفسهم بنفسهم •

وقد انفصل فرع " شيرين " من حزب الاتحاد عن الكتلة • ويقدر الحاكم البريطانى بصفه خاصة للسفارة البريطانية فى اديس ابابا ان كتله الاستقلال تسيطر على ٧٥٪ من ارتريا كما فى ١٠ أغسطس•

نص رسالة مجموعة الاستقلال تصل فى الحقيبه التالية

ميريل

سري

منتدي الكتب والمطبوعات

DEPARTMENT OF STATE
RECEIVED
MAR 23 1950

TOP SECRET

Copy 1 of ten copies.

March 5, 1949

DIVISION OF AFRICAN AFFAIRS
MAR 23 1950
DEPARTMENT OF STATE

TO: S - The Secretary

FROM: G - Mr. Rusk

SUBJECT: Disposition of Italian Colonies

There is set forth below, for use in your forthcoming conversation with the British Ambassador, a brief analysis of the principal proposals for the disposition of the Italian Colonies and a statement of the tentative preferences of the interested Offices of the Department.

I. PRINCIPAL PROPOSED SOLUTIONS

Italian Somaliland

The United States and the United Kingdom are in full agreement upon Italian trusteeship. Under this solution, the detailed terms of trusteeship would be negotiated by Italy with the Trusteeship Council, and a provisional administration would then be put into effect subject to final approval of the terms of trusteeship by the next General Assembly. No other proposal is known to command any substantial support, and Italian trusteeship appears almost certain of adoption by the Assembly.

Italian trusteeship has the advantage of satisfying Italian aspirations in at least one of the former colonies and of providing Italians an opportunity to emigrate to this territory and to participate in its development. Supervision by the Trusteeship Council would promote the advancement of the indigenous inhabitants.

Eritrea

The United States and the United Kingdom have similarly agreed to support the cession to Ethiopia of all of Eritrea except the Western Province. The United States has given assurances to Ethiopia in this regard. Such a cession would be accompanied by guarantees by Ethiopia of minority rights and of the return of former Italian settlers. This proposal received wide support last fall and appeared likely of adoption.

032938 The disposition of the Western Province is complicated by the fact that the majority of the inhabitants are Moslems who are opposed to union with Ethiopia. The British are opposed to uniting the province with the Sudan because of their fear that this might result in raising in the Assembly the long standing Anglo-Egyptian dispute over the sovereignty of the Sudan. The United States position thus far has been that the General Assembly should request the Trusteeship Council to prepare recommendations on the disposition of the Western Province for approval by the Assembly. However, the United States will support any reasonable proposal

TOP SECRET

865D.00/3-549
A/UT
TOP SECRET FILE
FILED MAR 1950

outset, eventual friction would not arise as it would with respect to any other administering authority.

(d) Italian Trusteeship for Tripolitania.— Italy would accept responsibility as administering authority for Tripolitania under trusteeship arrangements.

This proposal would meet the desires of Italy and France. Our information indicates that most Latin American and Western European states favor this proposal. The present Italian Government has repeatedly given us assurances regarding base rights in the event Italy is awarded a trusteeship over Tripolitania, but the possibility of a change of regime in Italy, however slight at the present moment, cannot be disregarded.

This solution would be unpalatable to the native inhabitants and the Arab States. Opinion differs, on the basis of current evidence, over the degree to which force or the threat of force may be required to establish an Italian administration. Italy would require financial aid as would any other Power except the United States, and would probably also require some increase in military strength within the treaty limits in order to administer both Somaliland and Tripolitania.

(e) Independence for Libya as a whole.—This proposal is described above under Cyrenaica. The United States would obtain base rights in Tripolitania through long-term lease or other arrangements which would not require early re-negotiation as would probably be the case under the various trusteeship arrangements.

II. PROPOSED SOLUTIONS IN ORDER OF PREFERENCE

Somaliland

Preferred solution: Italian trusteeship.

Eritrea

Preferred solution: Cession of all of Eritrea, except the Western Province, to Ethiopia with appropriate guarantees of minorities and of the return of the former Italian settlers; and reference to the Trusteeship Council for a recommendation on the disposition of the Western Province.

Cyrenaica

Solutions in order of preference:

1. Five-power trusteeship for Libya as a whole, with the assumption

منتدى الكتب والمطبوعات

ملحق رقم (١٣)

سري جـــــدا

النسخة / من عشر نسخ

٥ مارس ١٩٤٩

قسم العلاقات الأفريقية ٢٣ مارس ١٩٥٠

وزارة الخارجية

الـــى : الوزيـــر

مـــن : مستر راسك

الموضوع : الوضع فى المستعمرات الايطاليه

فيما يلى تحليل موجز للمقترحات الرئيسية للتخلص من المستعمرات الايطالية وبيـــان للمكاتب المعنية بالوزارة — لاستخدامه فى محادثاتكــم

القادمة مع السفير البريطانى .

١ — الحلول الأساسية المقترحة

الصومال الايطالى :

توافــــق الولايات المتحدة والمملكة المتحدة تماما على الوصاية الايطالية . ويقتضـــى هذا الحل تفاوض ايطاليا بخصوص الشروط المفصلة للوصاية مع مجلس الوصاية وتشكل ادارة مؤقتة خــاضعة للموافقة النهائية لشروط الوصاية فى الجمعية العامة التاليه . ومعروف انه ليس هنـــاك أى اقتراح آخر يحوز تأييدا كبيرا . ويبدو انه من الأكيد تبنى الجمعية للوصاية الايطالية .

تحقق الوصاية الايطالية آمال ايطاليا علــــى الأقل فى احدى المستعمرات السابقة وفى اعطاء الايطاليين فرصة الهجرة الى تلك البلاد والمساهمة فى تنميــته وسوف ينشط اشراف مجلس الوصاية تقدم السكان الاصليين .

ارتريا :

وبالمثل اتفقت الولايات المتحده والمملكة المتحدة على تأييد ولاية اثيوبيا على ارتريا كلهــــا ماعدا الاقليم الغربى . وقد أعطيت الولايات المتحدة تأكيدات لأثيوبيا فى هذا الشـــــأن . وسيقترن بهذه الولاية ضمان اثيوبيا لحقوق الاقلية وعودة المستوطنين الايطاليين .

أما الوضع فى الاقليم الغربى فمعقد بسبب حقيقه ان اغلبية السكان من المسلمين الذيـــــن يعارضون الاتحاد مع اثيوبيا . ويعارض البريطانيون اتحاد الاقليم مع السودان لخوفهم من أن يؤدى هذا الى ان يثار فى الجمعية النزاع البريطانى المصرى القديم على السيادة على السودان . وقـــد

منتدى الكتب والمطبوعات

كان موقف الولايات المتحدة حتى الآن هو ان تطلب الجمعية العمومية من مجلس الوصاية ان يحـــد توصيات بخصوص الوضع فى الاقليم الغربى لكى توافق عليه الجمعية العمومية . الا أن الولايـــات المتحدة سوف تساند أى أقتراح معقول يتقدم به البريطانيون لضم الاقليم الى السودان .

....

الحلول المقترحة :

ارتريـــا

الحل الفضل : ضم ارتريا كلها ماعدا الأقليم الغربى الى اثيوبيا مع الضمانات المناسبـــة للأقليات وعودة المستوطنين الايطاليين السابقين والرجوع الى مجلس الوصاية لاصدار توصيــــة بخصوص الأقليم الغربى

منتدي الكتب والمطبوعات

From the standpoint of strategic and logistical considerations it would be of value to the United States to have refineries, capable of supplying a substantial portion of our aviation needs, located close to a crude supply and also close to areas where naval task forces would be operating and where airfields would be located, yet far enough removed to be reasonably safe from effective enemy bombing.

With regard to the Middle East, refineries located in Italian Somaliland and Eritrea would meet the foregoing conditions provided prospective development of adequate crude supply for these refineries also reasonably safe from effective enemy bombing, is realized. Therefore, as a long-range provision of potential military value, it is believed that concessions or rights should be sought for United States interests to construct and operate refineries in Italian Somaliland and Eritrea. These rights should include necessary transportation and port concessions, together with air and naval base rights and communication facilities.

It would appear that demands by our probable enemies for concessions of like nature would be invited if effort were made by the United States to include the matter of concessions to us in prospective United Nations agreements for the disposition of former Italian colonies. This would obviously be undesirable from the military viewpoint. It would, however, be satisfactory from the military viewpoint, if the matter could be handled by separate agreement with friendly nations desiring control of Italian Somaliland and Eritrea.

In view of the fact that these concessions or rights, if granted, may never be utilized, the United States Government is not justified at this time in making any commitments either factually or implied in return for these concessions.

Sincerely yours,

Forrestal

James Forrestal

DEC 2 0 1948

The Honorable

The Secretary of State.

SECRET

53044

SECRET

September 27, 1948

DISPOSITION OF THE FORMER ITALIAN COLONIES.

THE PROBLEM

The problem is to determine the position which the Delegation should take on the matter of the disposition of the former Italian territorial possessions in Africa: namely, Italian Somaliland, Eritrea and Libya.

Any General Assembly recommendation on this matter, since it is an "important question," will have to be approved by a two-thirds vote in accordance with Article 18 of the Charter.

RECOMMENDATIONS

A. PROCEDURAL

Since the procedures followed in the Assembly are largely tactical matters to be determined on the spot the Delegation should support whatever procedures are most likely to achieve the substantive solution recommended herein. The Department suggests, however, that the former Italian colonies should be considered individually on a territorial basis and preferably in the order in which they were taken up in the report of the CFM Deputies: namely, Italian Somaliland, Eritrea and Libya (Libya may have to be subdivided into Cyrenaica, Tripolitania and the Fezzan). The purpose of such separate consideration would be to obtain an Assembly recommendation with respect to one territory even if a solution cannot be approved for the other areas. If, on the

other

منتدى الكتب والمطبوعات

other hand, the consensus of opinion expressed in the Assembly favors a recommendation being made on all three territories at the same time, the Delegation should support such a "packaged decision".

B. SUBSTANTIVE

1. Italian Somaliland. The Delegation should propose, or support a proposal, that Italian Somaliland be placed under the trusteeship system of the United Nations with Italy as the administering authority. The Delegation should favor the adoption of a resolution by Committee 1 embodying a recommendation by the General Assembly that Italian Somaliland be placed under the trusteeship system of the United Nations with Italy as the administering authority, subject to subsequent approval by the General Assembly of the terms of the trusteeship agreement to be submitted by Italy.*

On questions concerning the economic and financial settlement and disputed boundaries of Italian Somaliland the Delegation should support the position taken by the United States in the report of the Deputies (see Annex 1).

2. Eritrea. The Delegation should propose the cession to Ethiopia of the southern section of Eritrea including the Danakil Coast and the districts of Akkele Guzai and Serae. The new boundary would start at the Gulf of Zula and follow the northern borders of Akkele Guzai and Serae districts to the Ethiopian frontier.

The Delegation should also propose that the decision with respect to the remaining northern section of Eritrea be postponed for at least one year and that during the year of postponement Italians formerly resident in this area should be allowed to return to their homes. This recommendation is subject to the primary consideration of the

منتدى الكتب والمطبوعات

occupying

* If the General Assembly in plenary meeting makes such a recommendation the question of the approval of the trusteeship agreement should be referred to Committee 4. The Department will provide separately instructions regarding the terms of trusteeship to be supported by the U. S. Representative in Committee 4.

occupying Power that the welfare and safety of the local population must be maintained. The Delegation should also propose that the General Assembly authorize the Interim Committee to study the problem of the future of northern Eritrea during the year of postponement and make a recommendation on this matter to the General Assembly at its next session.

If it becomes evident that the U. S. proposals will not be approved the Delegation should then favor the cession of all of Eritrea to Ethiopia in full sovereignty or, if this is not acceptable, Ethiopian trusteeship over the entire territory.

The frontier between the territories assigned to Ethiopia and the French coast of Somaliland should follow the course of the Oued Weima, as stated in the Deputies' report (Annex 1).

3. Libya. The United States is committed to support the United Kingdom in its efforts to obtain British trusteeship over Cyrenaica. This commitment was undertaken because of our recognition that British strategic bases and facilities in Cyrenaica were vital to the maintenance of the Anglo-American position in the eastern Mediterranean. The British Government, after much study and consultation with the United States Government, decided that the best way to obtain such control was through British trusteeship. It is therefore of the greatest importance that the Delegation fully support the British proposal that Cyrenaica be placed under the trusteeship system of the United Nations with the United Kingdom as the administering authority.

The Delegation should favor the adoption of a resolution by Committee I embodying a recommendation by the General Assembly that Cyrenaica be placed under the trusteeship system of the United Nations with the United Kingdom as the administering authority, subject to subsequent approval by the General Assembly of the terms of the trusteeship agreement to be submitted by the United Kingdom.*

The

* The same footnote as that on page 2 will be inserted here.

The Delegation should propose further that the question of the disposal of the remainder of Libya (Tripolitania and the Fezzan) be postponed for one year in order that it may be given further study by the Interim Committee preliminary to General Assembly action at its next session. The Delegation should also strongly advocate that Italians formerly resident in Tripolitania be allowed to return to their homes during the period of postponement on the grounds that postponement would work further hardship on these people who have been unable to make plans for their future.

COMMENT

The above recommendations are based on the position taken by the United States in the CFM discussions on this subject and are consonant with general recommendations of the National Security Council approved by the President. Since this position, especially that part of it pertaining to Libya and northern Eritrea, vitally affects our national interest it is very important that the Delegation maintain in the General Assembly the position taken in the CFM. This position is primarily motivated by the considerations outlined below.

1. Italian Somaliland. The recommendation of Italian trusteeship for Italian Somaliland is based chiefly on the desirability of giving some recognition to the needs and aspirations of the Italian people with respect to their former colonies. It could, therefore, be pointed out in any statements made by the Delegation in the Assembly that in recent years the United States has demonstrated in many ways its friendship for the Italian people and its sympathy for Italian needs and aspirations and also that the United States is supporting Italian trusteeship for Somaliland in the conviction that it will afford Italy an opportunity to demonstrate to world opinion its willingness and capacity to bring about progress and development for the benefit of the Somali peoples.

منتدى الكتب والمطبوعات

2. Eritrea.

2. Eritrea. The recommendation for ceding southern Eritrea to Ethiopia stems from the fact that Ethiopia has a strong case, not only for access to the sea, but also for control of those highland areas in Eritrea inhabited largely by Coptic Christians. Furthermore, the almost equal division between Coptic and Moslem sections of the population makes the partition of Eritrea appear to be a reasonable solution. With respect to the remaining northern section of Eritrea, however, the wide divergence of opinions among the inhabitants, among the other interested governments presenting views to the CFM Deputies, and among the Four Powers themselves prevented the adoption of an adequate solution and renders it advisable to postpone the decision for a year to allow the Assembly to give further study to the problem.

The recommendation calling for postponement of the decision on northern Eritrea is based primarily on the strategic requirement that the American military facilities at Asmara be left in cooperative hands for the time being. The British, who would have to continue to administer northern Eritrea during the year of postponement, do not consider these military facilities important enough to justify the expense of administering the area for another year or longer. Furthermore, the British emphatically state they do not want northern Eritrea placed under British trusteeship nor annexed to the Sudan.

In view of the foregoing, and if the first United States proposal for Eritrea is not accepted, the best way to dispose of the complicated problem would be to cede all of Eritrea to Ethiopia. This might satisfy Ethiopian demands in that it would help to counter-balance the return of the Italians to Somaliland, and would be applauded as an act of justice by small nations and dependent peoples all over the world.

منتدى الكتب والمطبوعات

3. Libya. The fundamental reason for recommending that Cyrenaica be placed under United Kingdom trusteeship was the recognition of the strategic importance of that territory to the Anglo-American position

in

in the eastern Mediterranean. It was also recognized that the British, in view of their pledge to the Senussi of Cyrenaica, could not agree to this area reverting to Italian administration. At the same time it was felt that under British trusteeship the people of Cyrenaica could eventually realize their ambition for independence. For these reasons the United States Government informed the British Government on several occasions during the past year that it would support in the General Assembly the British effort to obtain trusteeship over Cyrenaica. In view of this commitment to the United Kingdom, and for the reasons noted above, the Delegation should make an all out effort to obtain the support of other Members of the United Nations for British trusteeship over Cyrenaica.

The most important reason for recommending that the decision on the future of the remainder of Libya (Tripolitania and the Fezzan) be postponed for another year involves our strategic requirements in the area - the Air Force considers the continued use of the American Air-base (Wheelus Field) at Mellaha and of the British Airfield at Castel Benito (both airfields are near Tripoli) as essential. It is evident that these requirements make the future of Tripolitania of more concern to the United States than to the United Kingdom since the British expect to build up and maintain their position in Cyrenaica. The British agree with us that it would not be possible for them to obtain a trusteeship over Tripolitania at this session of the GA. Since no other possible solution could guarantee us continued use of the airbase facilities, and because of the seriousness of the East-West conflict, it is considered vital that the decision with respect to Tripolitania and the Fezzan be postponed at this session of the Assembly. Until the territory is finally disposed of the present British Administration will continue to govern the territory as provided in Article 23 of the Treaty of Peace with Italy.

Postponement

Postponement of the decision on the disposal of Tripolitania and the Fezzan can be recommended to the Assembly on the basis that the many very real conflicting factors affecting that situation require the problem to be studied for another year. These factors include: the demands of local Arab leaders in Tripolitania for independence; the fact that the country is not yet ready economically or politically, for independence, as shown by the report of the Four Power Commission of Investigation; the request of the Italian Government for trusteeship over Tripolitania; the request of the Arab League or an Arab State to exercise such trusteeship; and the many differences of opinion expressed in the report of the Four Power Commission of Investigation in regard to the administration of Tripolitania, and the wishes and welfare of its inhabitants.

By supporting postponement of the decision on Tripolitania the Delegation would have the practical advantage of not having to oppose on their merits certain other solutions which will probably be proposed, such as independence, direct United Nations trusteeship, or multi-power trusteeship. Since it might be difficult or embarrassing to oppose such proposals on their merits, the Delegation should make it clear that in opposing these proposals its sole concern is that the Assembly take sufficient time to study all the conflicting factors involved in order to arrive at an equitable solution.

منتدى الكتب والمطبوعات

NEA:AF:AEWellons:so NEA SE EUR UND UNA U
9/27/48

ملحـــق رقـــــم (١٤)

من وجهة نظر الأعتبارات الأستراتيجية والامداد من المهم للولايات المتحده أن يكون لها معامل تكرير قادرة أن توفر جزءا كبيرا من احتياجات الطيران وأن تقع قرب موارد الخام وايضا قرب مناطق عمليات القوات البحرية وحيث تقع المطارات ولكن أن تكون فى نفس الوقت فى مأمن مـــن المدى المؤثر لقاذفات العدو .

وبالنسبه للشرق الأوسط فان معامل التكرير الواقعه فى الصومال الايطالى وارتريا تنطبـــق عليها هذه الشروط بشرط التطوير الفعال لمـــوارد الزيت الخام لهذه المعامل وهى ايضـــا آمنه بدرجه معقولة من المدى المؤثر لقاذفات العدو . لذلك يعتقد انه يجب ان تسعــــى الولايات المتحده للحصول على امتيازات أو حقوق لضمان مصالح الولايات المتحده فى انشاء وتشغيل معامل التكرير فى الصومال وارتريا لما لها من قيمة حربية فعالة . هذه الحقوق يجب ان تشمـــل امتيازات فى النقل والموانى وايضا قواعد جوية وبحرية وتسهيلات الاتصالات .

وسيبدو أن مطالبة اعدائنا بمثل هذه الامتيازات ستنشأ اذا بذلت الجهود من جانـــب الولايات المتحدة لتضمن موضوع الأمتيازات فى اتفاقيات الأمم المتحدة بخصوص مصير المستعمرات الايطالية السابقة . وواضـــح ان هذا غير مرغوب فيه من وجهه النظر العسكرية . ولكن مـــن المرضى من وجهة النظر العسكرية اذا امكن معالجة الأمر باتفاقيات منفصله مع الدول الصديقـــة التى ترغب فى السيطرة على الصومال الايطالى وارتريا .

ولأنه من جهة الحقيقة ان هذه الأمتيازات أو الحقوق اذا منحت قد لايستفاد منهـــا أبدا فليس هناك ما يبرر ان تقدم حكومة الولايات المتحدة ايه التزامات سواء صريحة أو ضمنيـــة مقابل هذه الامتيازات

المخلص

جيمس فورستـــال

وزير الدولـــة

٢٠ ديسمبر ١٩٤٨

منتدي الكتب والمطبوعات

٢٧ سبتمبر ١٩٤٨

مصير المستعمرات الايطالية السابقه

المشكلة :

المشكلة هى تحديد الموقف الذى سيتخذه الوفد فى موضوع مصير الممتلكات الايطالية السابقه فى افريقيا وهى بالتحديد الصومال الايطالى واريتريا وليبيا .

ولأهمية المشكلة فان أى توصيات للجمعية العامة فى هذا الموضوع يجب ان يوافق عليها ثلثى الأصوات طبقا للمادة ١٨ من الميثاق .

التوصيات :

أ - الاجراءات

حيث ان الاجراءات التى أتبعت فى الجمعية هى أمور تكتيكية الى حد كبير يجب أن .... تتحدد عند التطبيق فان الوفد يجب ان يساند أيه اجراءات يحتمل ان تحقق الحل الشامل الموصى به . وتقترح الوزارة ان تعالج موضوعات المستعمرات الايطالية السابقه فرديا على أساس الحدود ويفضل ان يكون بنفس النظام الذى اتبع فى تقرير مندوبى وهى الصومال الايطالى واريتريا وليبيا (ويمكن تقسيم ليبيا الى سيرينايكا وطرابلس وفزان) والغرض من هذه المعالجة المنفردة هى الحصول على توصيات الجمعية بخصوص احدى هذه الدول حتى لو لم يمكن الوصول الى اتفاق بالنسبة للبلاد الأخرى . اما اذا كان اجتماع الآراء المعبر عنها فى الجمعية تحبذ اتخاذ توصيات بشأن الثلاث بلاد فى وقت واحد فعلى الوفد ان يؤيد هذا "الحل المجمل"

ب - توجيهات عملية

١ - الصومال الايطالى

على الوفد ان يقترح أو يساند الاقتراح ان يوضع الصومال الايطالى تحت وصايه الأمم المتحده وأن تتولى ايطاليا السلطه الادارية ويجب ان يحبذ الوفد اتخاذ قرار من جانب اللجنة ١ بمثابة توصية من الجمعية العامة ان يوضع الصومال الايطالى تحت وصاية الأمم المتحدة وان تتولى ايطاليا السلطة الادارية وان تخضع لموافقة الجمعية العامة فيما بعد على شروط اتفاقية الوصاية التى تتقدم بها ايطاليا *

* اذا اتخذت الجمعية العامة فى اجتماعها العادى مثل هذه التوصيات ، تحال مسألة الموافقة على اتفاقية الوصاية الى اللجنة ٤ . وستقدم الوزارة تعليمات منفصلة بشأن شروط الوصاية التى على ممثل الولايات المتحده فى اللجنة ٤ أن يؤيدها .

منتدى الكتب والمطبوعات

ويجب على الوفد ان يؤيد الموقف الذى اتخذته الولايات المتحدة فى تقرير المندوبين (انظر الملحق ١) فى المسائل الخاصة بالتسوية الأقتصادية والمالية والنزاعات بشأن حدود الصومال الايطالى ٠

٢ — ارتريا :

يجب على الوفد ان يقترح ان يضم الى اثيوبيا القطاع الجنوبى من ارتريا ويشمل ساحل دناقل واقاليم اكيل جوزاى وسيراك ٠ وان تبدأ الحدود الجديدة عند خليج زولا وتتبع الحدود الشماليه لاكيل جوزاى وسيراك حتى الحدود الأثيوبية ٠

ويجب على الوفد ان يقترح ايضا ان يؤجل القرار بشأن الجزء الشمالى المتبقى من ارتريا لمدة عام على الأقل وان يسمح خلال التأجيل للايطاليين المقيمين فى هذه المنطقة سابقا ان يعودوا لوطنهم ٠

وتخضع هذه التوصية للأعتبار الأول ان تحافظ الدولة المحتلة على مصالح وسلامة السكان المحليين ٠ وعلى الوفد ان يقترح ايضا ان تخول الجمعية العامة للجنة انتريم ان تدرس مشكلة مستقبل شمال ارتريا خلال عام التأجيل وان تقدم توصياتها للجمعية العامة فى دورتها القادمة ٠

واذا اتضح ان مقترحات الولايات المتحدة لن تجد قبولا ٠ على الوفد ان يؤيد ضم ارتريا كلها الى اثيوبيا تحت سيادتها الكاملة أو اذا لم يقبل هذا — تؤيد وصاية اثيوبيا على البلاد باكملها ٠

ويجب ان تتبع الحدود المحددة لاثيوبيا وساحل الصومال الفرنسى مجرى " كريد ويما " كما هو موضح فى تقرير المندوبين (الملحق ١)

٣ — ليبيا :

تلتزم الولايات المتحدة بتأييد المملكة المتحدة فى جهودها للحصول على وصاية بريطانية على سيرنيايكا ٠ وهذا الالتزام اتخذ بناء على اقتناعنا ان القواعد البريطانية الاستراتيجية والتسهيلات فى سيرنايكا حيوية لتدعيم الموقف البريطانى الامريكى فى شرق البحر المتوسط ٠ وقد قررت الحكومة البريطانية بعد دراسة مستفيضه ان افضل طريقه لتحقيق السيطرة هى الوصاية البريطانية ٠ ولذلك من المهم جدا أن يساند الوفد الاقتراح البريطانى ان توضع سيرينايكا تحت وصاية الأمم المتحده وان تقوم المملكه المتحدة بسلطة الادارة ٠

منتدى الكتب والمطبوعات

وعلى الوفد أن يشجع ان تتخذ اللجنة افرارا بمثابة توصية من الجمعية العامة أن توضع سيرينايكا تحت وصاية الأمم المتحدة وان تقوم المملكة المتحدة بالسلطة الادارية وأن يخضع هذا لموافقة الجمعية العامة فيما بعد على شروط اتفاقية الوصاية المقدمة من المملكة المتحدة . *

ويجب على الوفد ايضا ان يقترح ان تؤجل مسألة مصير المتبقى من ليبيا (طرابلس وفزان) لمدة عام لكى تعطيها لجنة انتريم دراسة أوفى قبل اجتماع الجمعية العمومية فى دورتها التاليه . ويجب على الوفد ايضا أن يتمسك بشدة ان يسمح للايطاليين المقيمين فى طرابلس سابقا بالعودة الى بيوتهم خلال فترة التأجيل على أساس ان التأجيل سيسبب صعاب اكثر لهؤلاء الناس الذين لم يتمكنوا من التخطيط لمستقبلهم .

تعليق :

التوصيات السابقة بنيت على الموقف الذى اتخذته الولايات المتحدة فى مناقشات بشأن هذا الموضوع وتتفق مع التوصيات العامه لمجلس الامن القومى التى اعتمدها رئيس الجمهورية وحيث ان هذا الموقف خاصة ذلك الجزء الذى يتعلق بليبيا وشمال ارتريا يؤثر تأثيرا قويا على المصالح القوميه من المهم جدا ان يلتزم الوفد فى الجمعية العامة بالموقف الذى أتخذ فى وهذا الموقف نشأ أساسا من الأعتبارات السابق توضيحها .

١ — الصومال الايطالى :

تقوم التوصية بوصاية ايطاليا على الصومال الايطالى أساسا على الرغبة فى اعطاء بعض الاعتراف لاحتياجات وآمال الشعب الايطالى فى مستعمراته السابقه . ولذلك ، من الممكن ان يوضح الوفد فى أى بيان فى الجمعية العامة أنه فى السنوات الاخيرة اظهرت الولايات المتحده بطرق متعدده صداقتها للشعب الايطالى وتعاطفها مع احتياجات ايطاليا ، وان الولايات المتحدة تؤيد الوصاية الايطاليه على الصومال على اساس اقتناعها انها ستتيح لايطاليا ان تظهر للرأى العام العالمى استعدادها وقدرتها ان تحقق التقدم والتطور لصالح الشعب الصومالى .

٢ — ارتريا :

تتبع التوصية بضم جنوب ارتريا الى اثيوبيا من الحقيقة ان اثيوبيا لها مطلب قوى ليس فقط

* نفس الملحوظة التى سبقت

فى منفذ الى البحر ولكن ايضا فى السيطرة على اقليم المرتفعات فى ارتريا الذى يسكنه أساسا مسيحيون اقباط . كما ان انقسام السكان بالتساوى تقريبا الى مسلمين وأقباط تجعل تقسيم ارتريا يبدو حلا معقولا . أما بخصوص القسم الشمالى المتبقى من ارتريا فان الاختلاف الشاسع فى وجهات نظر السكان وفى وجهات نظر الحكومات المعنية الاخرى التى قدمت وجهات نظرها الى مندوبى وبين القوى الكبرى نفسها منعت قبول حلا مناسبا وجعلت من المفضل تأجيل القرار لمدة سنه لاتاحة الفرصة للجمعية العامة ان تعطى المشكلة دراسة أوفى وتقوم التوصية التى تدعو الى تأجيل القرار الخاص بشمال ارتريا أساسا على المتطلبات الاستراتيجية ان تترك التسهيلات العسكرية الامريكية فى أسمره فى ايدى متعاونه فى الوقت الحالى . اما بريطانيا ، التى ستستمر فى ادارة شمال ارتريا خلال عام التأجيل فلاتعتبر هذه التسهيلات العسكرية مهمة بدرجة تبرر نفقات ادارة الاقليم لمدة عام آخر او اكثر . وايضا يوكد البريطانيون فى بياناتهم انهم لايريدون وضع شمال ارتريا تحت الوصاية البريطانية ولايريدون ضمه للسودان .

وطبقا لمجريات الأمور ، واذا لم يقبل اقتراح الامم المتحدة بخصوص ارتريا ، فان افضل طريقه للتخلص من هذه المشكلة المعقده هى ضم ارتريا كلها لأثيوبيا . هذا قد يحقق مطالب اثيوبيا فى انه سيساعد فى فى موازنة عدد الايطاليين الى الصومال وستجد ترحيبا كتصرف عادل من جانب الأمم الصغيرة والشعوب غير المستقلة فى جميع انحاء العالم .

٣ — ليبيا :

السبب الرئيسى للتوصية ان توضع سيرينايكا تحت وصاية المملكة المتحده هو الأعتراف بالأهمية الاستراتيجية لذلك الأقليم للوضع البريطانى الامريكى فى شرق البحر المتوسط . كما راعت أن بريطانيا ، نظرا لالتزاماتها نحو السنوسى فى سيرينايكا لاتستطيع ان توافق على عودة الأقليم الى الادارة الايطاليه . وفى نفس الوقت ، كان الشعور ان شعب سيريايكا يستطيع فى النهاية ان يحقق تطلعه الى الاستقلال فى ظل الوصاية البريطانيه . لهذه الاسباب ابلغت حكومة الولايات المتحده الحكومة البريطانية فى مناسبات عديدة خلال العام الماضى انها ستساند فى الجمعية العامة جهود بريطانيا فى الحصول على الوصاية على سيرينايكا . ونظرا لالتزاماتها تجاه المملكة المتحدة وللأسباب السابقه يجب على الوفد ان يبذل كل جهده للحصول على تأييد الأعضاء الآخرين بالأمم المتحدة للوصاية البريطانية على سيرنيايكا .

وأهم سبب للتوصية بتأجيل تقرير مستقبل الجزء المتبقى من ليبيا (طرابلس وفزان) لعام آخر يتضمن احتياجاتنا الاستراتيجية فى المنطقة — فالقوات الجوية تعتبر استمرار استخدام القاعدة

الجوية الامريكية (مطار هويلس) فى "الملاحة" والمطار البريطانى فى كاستل نبيتو" (وكلا المطارين قرب طرابلس) شيئا أساسيا . وواضح ان هذه المتطلبات تجعل مستقبل طرابلس اكثر أهمية للولايات المتحدة عنه بالنسبة للمملكة المتحدة حيث ان البريطانيين يتوقعون أن يثبتوا ويحافظوا على وضعهم فى سيرينايكا . ويتفق البريطانيون معنا أنه من المستحيل بالنسبة لهم ان يحصلوا على الوصاية على طرابلس فى هذه الدورة للجمعية العامة . وحيث انه ليس هناك حل ممكن آخر يضمن لنا استمرار استخدام تسهيلات القاعدة الجوية ولخطورة الصراع بين الشرق والغرب من الحيوى تأجيل القرار الخاص بطرابلس وفزان فى هذه الدورة للجمعية: والى ان يتحدد مصير الاقليم نهائيا ستستمر الادارة البريطانيه الحالية فى حكم الاقليم كما هو منصوص عليه فى المادة ٢٣ من معاهدة السلام مع ايطاليا .

ويمكن التوصية بتأجيل قرار مستقبل طرابلس وفزان للجمعية العامة على أساس ان العوامل المتصارعة الحقيقية التى تؤثر فى الموقف تستلزم دارسة المشكله لمدة عام آخر . وتشمل هذه العوامل مطالبة الزعماء العرب المحليين فى طرابلس بالاستقلال وان الاقليم ليس مستعدا بعد اقتصاديا ولا سياسيا للأستقلال كما هو واضح فى تقرير لجنة الدول الاربعة لتقصى الحقائق . وطلب الحكومة الايطالية بالوصاية على طرابلس وطلب الجامعة العربية او دولة عربية أن تقوم بهذه الوصاية . واختلاف وجهات النظر التى عبر عنها تقرير لجنة الدول الاربعة لتقصى الحقائق بخصوص ادارة طرابلس ورغبات وصالح سكانها .

وبتأييد تأجيل القرار الخاص بطرابلس ستتحقق للوفد ميزة عدم الاضطرار لمعارضة الحلول الاخرى التى قد تقترح . مثل الاستقلال او الوصاية المباشرة للأمم المتحدة أو الوصاية لجموعة دول . وحيث أنه من الصعب او المحرج معارضه مثل هذه الاقتراحات يجب ان يوضح الوفد ان اهتمامه الوحيد هو ان يتاح للجمعيه الوقت الكافى لدراسه جميع العوامل المتصارعة المتداخلة لكى تصل الى حل مقبول .

منتدي الكتب والمطبوعات

S9.10:2269

Treaties and other International Acts Series 2269

DEPARTMENT OF STATE

PUBLICATION 4315

[Literal print]

– Signed at London June 15, 1951

– Entered into force June 15, 1951

Agreement between the United States of America and the United Kingdom

UNITED STATES
GOVERNMENT PRINTING OFFICE
WASHINGTON : 1951

For sale by the Superintendent of Documents, U.S. Government Printing Office
Washington 25, D.C. : Price 5 cents

ملحق رقم (١٥)

AGREEMENT ON TECHNICAL ASSISTANCE FOR ERITREA

The Government of the United States of America and the Government of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland, as the Administering Power of Eritrea, have agreed as follows:—

ARTICLE I

Assistance and Organisation

1. For the benefit of the people of Eritrea, the Government of the United States of America and the Government of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland, as the Administering Power, undertake to co-operate with each other in the interchange of technical knowledge and skills and in related activities designed to contribute to the balanced and integrated development of the economic resources and productive capacities of Eritrea.

2. To this end there is hereby established the Eritrean-American Technical Assistance Service (hereafter referred to as the Service), an organisation authorised to receive funds, and to enter into agreements with representatives of the Administering Power, for specific programmes and projects contributing to the economic development of Eritrea. The staff of the Service shall consist of an Executive Director assigned by the Government of the United States of America, and such advisers and other personnel as he may require. The Executive Director shall be responsible for the administration of the Service and the effective execution of programmes and projects, and as required to effect the purposes of this agreement shall enter into agreements and disburse funds of the Service, incur obligations of the Service for the purchase, use, inventory, control and disposition of property, appoint and discharge officers and other personnel of the Service and determine the terms and conditions of their employment, and all other administrative matters.

3. The Service shall be aided in its choice of activities by a Consultative Programme Board consisting of one representative of each of the following: the Administering Power and the Government of the United States of America. The Board shall review all project proposals received from the Administering Power and the Service. Its recommendations shall be considered by the Service in establishing the order of priorities of programmes and projects, taking account of the total and balanced needs of Eritrea.

4. Particular technical co-operation programmes and projects may be recommended by the Board and, if approved by the Service, car-

ments as may later be executed to implement them. Programme or project agreements will contain provisions relating to policies, administrative procedures, the disbursement of and accounting for funds, and the fair share which each party hereby agrees to contribute to the cost of each programme or project.

ARTICLE II

Contributions

1. The Government of the United States of America will, prior to 1st January, 1952, deposit to the credit of the Service a sum of $50,000 (fifty thousand dollars) for expenditure on programmes and projects to be initiated by the Service. The said sum will be deposited in instalments from time to time as required by the Service to carry on programmes and projects pursuant to the terms of the separate written agreements to be hereafter concluded and executed, and such funds shall remain available until expended.

2. In addition, the Government of the United States of America agrees to pay the salaries and other expenses of the Executive Director, advisers and other United States personnel assigned to the Service.

3. Any funds, materials and equipment introduced into Eritrea by the Government of the United States of America pursuant to programme and project agreements shall be exempt from taxes, service charges, investment or deposit requirements and currency controls.

4. When the Service is terminated in accordance with the terms of Article VI hereunder, provision shall be made to complete project commitments, and any remaining assets provided by the United States of America shall be returned to the Government of the United States of America.

ARTICLE III

Co-operation

1. The Administering Power, in co-operation with the Service and with representatives of appropriate international organisations, will endeavour to co-ordinate and integrate all technical co-operation programmes being carried on in Eritrea.

2. The Administering Power will co-operate in the mutual exchange of technical knowledge and skills with other countries participating in technical co-operation programmes associated with that carried on under this agreement.

3. The Administering Power will endeavour to make effective use of the results of technical projects carried on in Eritrea in co-operation with the United States of America.

Information and Publicity

1. The Administering Power will communicate to the Executive Director of the Service in a form and at intervals to be mutually agreed upon—

(*a*) Information concerning projects, programmes, measures and operations carried on under this agreement including a statement of the use of funds, materials, equipment, and services provided thereunder;

(*b*) Information regarding technical assistance which has been or is being requested of other countries or of international organisations.

2. Until the date when the Administering Power shall cease to administer Eritrea the Administering Power will make public in Eritrea, and the Government of the United States of America will make public in the United States, official reports on the technical co-operation programmes carried on pursuant to this agreement. Such reports shall include information as to the use of funds, materials, equipment and services.

3. The Government of the United States of America and the Administering Power will endeavour to give full and continuing publicity to the objectives and progress of the technical co-operation programme carried on under this agreement.

ARTICLE V

United States Government Personnel

All employees of the Government of the United States of America assigned to duties in Eritrea in connexion with co-operative technical assistance programmes and projects and accompanying members of their families shall be exempt from all Eritrean income taxes and social security taxes with respect to income upon which they are obligated to pay income or social security taxes to the Government of the United States of America, and from property taxes on personal property intended for their own use. Such employees and accompanying members of their families shall receive the same treatment with respect to the payment of customs and import duties on personal effects, equipment and supplies imported into Eritrea for their own use, as is accorded from time to time to diplomatic and consular personnel of the United States of America in Eritrea.

ARTICLE VI

Entry into Force, Duration

1. This Agreement shall enter into force upon the day it is signed. The Agreement may be terminated at any time by either party giving to the other not less than three months' notice in writing.

2. Subsidiary projects and other agreements and arrangements which may be concluded may remain in force after the termination of this Agreement in accordance with such arrangements as the parties hereto may make.

In witness whereof the Undersigned, duly authorised thereto by their respective Governments, have signed the present Agreement.

Done in duplicate at London this 15th day of June, 1951.

For the Government of the United States of America:

WALTER S. GIFFORD

For the Government of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland:

HERBERT MORRISON.

منتدى الكتب والمطبوعات

ملحــق رقم (١٥)

المعاهدات والاتفاقيات الدولية الأخرى مسـلسلة ٢٢٦٩ ٠

وزارة الدولة منشور ٤٣١٥ (طبعة حرفيه)

الاتفاقية بين الولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة

وقعت فى لندن فى ١٥ يونيه ١٩٥١ ٠

وسرى مفعولها فى ١٥ يونيه ١٩٥١ ٠

اتفاقية المعونة الفنية لارتريـا

اتفقت حكومة الولايات المتحدة الامريكية وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال ايرلندا بوصفها السلطة الادارية فى ارتريا على ما يلى :

المـادة ـ١ـ

المسـاعدة والتنظيـم

١ ـ من أجل صالح شعب ارتريا تتعهد حكومة الولايات المتحدة الامريكية وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا وشمال ايرلندا بوصفها السلطة الادارية ـ أن تتعاون مع بعضها فى تبادل المعرفة الفنية والمهارات والانشطة المرتبطة بها الموضوعة لتساهم فى التنمية المتطورة المتكاملة للموارد الاقتصادية والامكانيات الانتاجية فى ارتريا ٠

٢ ـ ولهذا الغرض أنشأت هيئة المعونة الفنية الامريكية الارترية (المشار اليها فيما بعد بالهيئة) وهى تنظيم خولت له السلطة فى تلقى الاعتمادات وفى عقد اتفاقيات مع ممثلى السلطة الادارية فى برامج خاصة ومشروعات تساهم فى التنمية الاقتصادية فى ارتريا ٠ وتتكون الهيئة من مدير تنفيذى تعينه حكومة الولايات المتحدة الامريكية والمستشارين وباقى الموظفين المطلوبين ٠ ويكون المدير التنفيذى مسئولا عن ادارة الهيئة وادارة المشروعات والبرامج وأن يبرم اتفاقيات ويحدد سبل انفاق الاعتمادات لتحقيق الهدف من الاتفاقية وأن يشرف على التزامات الهيئة فى شراء واستخدام وادارة الممتلكات والتصرف فيها وأن يعين المسئولين وباقى الموظفين فى الهيئة وله أن يستغنى عنهم وهو الذى يحدد شروط ومواصفات توظيفهم وكل الشئون الادارية الأخرى ٠

٣ ـ يساعد الهيئة فى اختيار الانشطة مجلس استشارى للبرامج يتكون من ممثل لكل من : السلطة الادارية ، وحكومة الولايات المتحدة الامريكية ٠ ويناقش المجلس كل مقترحات المشروعات التى تتلقاها من السلطة الادارية والهيئة ، وتناقش الهيئة توصياتها عند وضع ترتيب الأولويات للبرامج والمشروعات آخذة فى الأعتبار الاحتياجات الكلية المتكاملة لارتريا ٠

منتدى الكتب والمطبوعات

٤ ـ للمجلس أن يوصى ببرامج ومشروعات تعاون فنى معينة وتنفذ اذا وافقت عليها الهيئة ٠ ويجب أن تتضمن اتفاقيات البرامج أو المشروعات نصوصا خاصة بالسياسات والأساليب الادارية وتحديد وتوزيع الأعتمادات والنصيب المناسب الذى يوافق كل طرف أن يساهم به فى تكلفة البرنامج أو المشروع ٠

المادة ـ ٢ ـ

المساهمات

١ ـ تودع حكومة الولايات المتحدة الامريكية قبل أول يناير ١٩٥٢ لحساب الهيئة مبلغ ٥٠ ألف دولار للاتفاق على المشروعات والبرامج التى تبدأ بها الهيئة ٠ ويودع المبلغ المذكور فى دفعات من وقت لاخر كما تطلب الهيئة لتنفذ المشروعات والبرامج المحددة بشروط الاتفاقيات المكتوبة المنفصلة لكى يمكن تنفيذها واستكمالها وتظل الارصدة تحت الطلب حتى يتم انفاقها ٠

٢ ـ بجانب هذا ، توافق حكومة الولايات المتحدة الامريكية على دفع المرتبات والنفقات الاخرى للمدير التنفيذى والمستشارين وموظفى الأمم المتحدة الاخرين المعينين بالهيئة ٠

٣ ـ تعفى أى أرصدة او مواد أو معدات ـ تدخلها حكومة الولايات المتحدة الامريكية الى ارتريا متعلقة بالبرامج واتفاقيات المشروعات ـ من الضرائب ورسوم الخدمات وشروط الاستثمارات والودائع وقيود العملة ٠

٤ ـ عندما تنتهى الهيئة طبقا لشروط المادة السادسة ، يشترط استكمال المشروعات المتعهد بها وترجع أى أصول (اعتمادات) متبقية قد منحها الولايات المتحدة الامريكية الى حكومة الولايات المتحدة الامريكية ٠

المادة ـ ٣ ـ

التعاون

١ ـ تحاول السلطة الادارية بالتعاون مع الهيئة ومع ممثلى المنظمات الدولية المختصة أن تنسق وتوائم بين كل برامج التعاون الفنى المنفذة فى ارتريا ٠

٢ ـ تتعاون السلطة الادارية فى تبادل المعلومات الفنية والمهارات مع الدول الأخرى المشتركة فى برامج التعاون الفنى المتصلة بالبرامج المنفذة طبقا لهذه الاتفاقية ٠

٣ ـ تحاول السلطة الادارية أن تستخدم بطريقة فعالة نتائج المشروعات الفنية المنفذة فى ارتريا بالتعاون مع الولايات المتحدة الامريكية ٠

منتدى الكتب والمطبوعات

الأعـلام والنشـــر

١ ــ تنقل السلطة الادارية للمدير التنفيذى للهيئة بالشكل وفى المواعيد التى يتفق عليهـا

أ ــ معلومات عن المشروعات والبرامج والاجراءات والعمليات المنفذة طبقا لهـــذه الاتفاقية وتشمل بيانا عن استخدام الأرصدة والمواد والمعدات والخدمات المقدمة

ب ــ معلومات عن المساعدة الفنية التى طلبت أو ما زالت مطلوبة من الدول الأخرى فى المنظمات العالمية •

٢ ــ الى حين توقف سلطة الادارة عن ادارة ارتريا عليها أن تنشر فى ارتريا وعلى حكومــة الولايات المتحدة أن تنشر فى الولايات المتحدة تقاريرا رسميه عن برامج التعاون الفنى المنفذة طبقا لهذه الاتفاقية • وتشمل هذه التقارير معلومات عن استخدام الاعتمادات والمواد والمعدات والخدمات •

٣ ــ تحاول حكومة الولايات المتحدة الامريكية والسلطة الادارية أن تعطى اعلاما كاملا مستمرا عن أهداف وتقدم مشروعات التعاون الفنى المنفذة طبقا لهذه الاتفاقية •

المـادة ــ ٥ ــ

موظفو حكومة الولايات المتحـدة

يعفى جميع موظفى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية المكلفين بمهام فى ارتريا تتصـل ببرامج ومشروعات المساعدات الفنيه التعاونية ومن يصحبهم من أفراد عائلاتهم من ضـرائب الدخل فى اريتريا وضرائب الضمان الاجتماعى فيما يتعلق بالدخل الذى يدفعون عنه ضرائب دخل وضمان اجتماعى لحكومة الولايات المتحدة الامريكية ويعفون من ضرائب الممتلكات علـى الممتلكات الشخصية التى للاستخدام الخاص • ويتلقى هؤلاء الموظفين والمرافقين لهم مـن أعضاء عائلاتهم نفس المعاملة فيما يختص بدفع الجمارك ورسوم الاستيراد على المتعلقــات الشخصية والمعدات والمؤن المستوردة الى ارتريا للاستخدام الشخصى طبقا لما هو مصـرح به من وقت لآخر لموظفى قنصليات ودبلوماسيى الولايات المتحدة الامريكية فى اريتريا •

المـادة ــ ٦ ــ

سريان مفعول الاتفاقية ومدتها

منتدى الكتب والمطبوعات

١ ــ تصبح الاتفاقية ساريه المفعول من يوم توقيعها • ويمكن لاحد الطرفين ان ينهـى الاتفاقية فى أى وقت على أن يبلغ الطرف الاخر كتابة قبل هذا بثلاث شهور على الأقل •

٢ ــ المشروعات الفرعية والاتفاقيات والترتيبات الاخرى التى يمكن استكمالها يمكن أن تستمر سارية المفعول بعد انتهاء هذه الاتفاقية طبقا للترتيبات التى يتخذها الطرفين ٠

يشهد على هذا الموقعون أدناه والمخول لهم التفويض من حكوماتهم وقد وقعوا على هذه الاتفاقية ٠ وقد تم هذا فى لندن فى ١٥ يونيه ١٩٥١ ٠

عن حكومة الولايات المتحدة الامريكية

ولتر ٠ س ٠ جيفورد

عن حكومة المملكة المتحدة بريطانيا العظمى وشمال ايرلندا

هربرت موريســون

منتدي الكتب والمطبوعات

Year Book of the U.N 1951
M. The Question of Eritrea.

The economic and financial provisions to be applied therein will form part of the arrangements for the final disposal of these territories pursuant to article 23 of the present Treaty",

"Whereas it is desirable that the economic and financial provisions relating to Eritrea should be determined before Eritrea is constituted an autonomous unit federated with Ethiopia under the sovereignty of the Ethiopian Crown in order that they may be applied as soon as possible,

"The General Assembly

"Approves the following articles:

Article I

1. Subject to the provisions of paragraphs 4 and 5 of this article Eritrea[a] shall receive, without payment, the movable and immovable property located in Eritrea owned by the Italian State, either in its own name or in the name of the Italian administration in Eritrea, and such property shall be transferred to Eritrea not later than the effective date of the final transfer of power from the Administering Power to the appropriate authorities referred to in paragraph 14 of resolution 390(V) of the General Assembly of the United Nations.

2. The property referred to in paragraph 1 shall be taken as comprising:

(a) The public property of the State (demanio publico);

(b) The inalienable property of the State (patrimonio indisponibile);

منتدى الكتب والمطبوعات

(c) The property of the Fascist Party and its organizations as listed in article 10 of the Italian Royal Decree No.513 of 28 April 1938;

(d) The alienable property of the State (patrimonio disponibile);

(e) The property belonging to the autonomous agencies (aziende autonome) of the State which are:

Ferrovie dell 'Eritrea

Azienda Speciale Approvigionamenti

Azienda Miniere Africa Orientale (AMAO)

Azienda Autonoma Strade Statali (AASS);

(f) The rights of the Italian State in the form of shares and similar rights in the capital of institutions, companies and associations of a public character which have their siège social in Eritrea. Where the operations of such institutions, companies and associations extend to Italy or to countries other than Eritrea, Eritrea shall receive only those rights of the Italian State or the Italian administration of Eritrea which appertain to the operations in Eritrea. In cases where the Italian State or the Italian administration of Eritrea exercised only managerial control over such institutions, companies and associations, Eritrea shall have no claim to any rights in those institutions, companies and associations.

3. Properties, institutions, companies and associations referred to in paragraph 2 of this article shall be transferred as they stand at the date of transfer and Eritrea will take over all commitments and liabilities outstanding at that date in connexion with those concerns.

منتدي الكتب والمطبوعات

4. Italy shall retain the ownership of the following property listed in paragraph 2 of this article, that is to say:

(a) The immovable property necessary for the functioning of Italian government representation in Eritrea;[b]

(b) The immovable and movable property as at the date of the present resolution used for the functioning of the schools and hospitals of the Italian community in Eritrea.

5. The following property listed in paragraph 2 of this article, that is to say, buildings used for worship (including the land on which they are built and their appurtenances), shall be transferred by Italy to the religious communities concerned.

6. Italian cemeteries, monuments and ossuaries in Eritrea shall be respected. Arrangements for their preservation and maintenance shall be made between Italy and, after Eritrea becomes an autonomous unit federated with Ethiopia, the appropriate authority under the Federal Act.

7. Subject to the provisions of paragraphs 4, 5 and 6 of this article, nothing in paragraph 1 of this article shall be taken as in any way restricting the right of the Administering Power to make, during the period of its administration, such dispositions of property referred to in paragraph 2 of this article, whether limited to that period or otherwise, as may be required by law or may be appropriate for the good government of the territory, or may be necessary for the implementation of the present resolution.

منتدى الكتب والمطبوعات

Article II

1. Subject to the provisions of this Article, the Administering Power shall continue to have the custody of all public

archives and documents located in Eritrea which relate to administrative or technical matters in Eritrea or to property which is to be transferred by Italy under article I of the present resolution or are otherwise required in connexion with the administration of the territory.

2. Italy shall hand over to the Administering Power, on request, the originals or copies of any such public archives or documents located in Italy.

3. The Administering Power shall hand over to Italy, on request, the originals or copies of any such public archives or documents located in Eritrea which are of interest to Italy or concern Italian nationals or juridical persons, especially those who or which have transferred or hereafter transfer their residence to Italy.

4. The rights and obligations of the Administering Power under the preceding provisions of this article shall, when Eritrea is constituted an autonomous unit federated with Ethiopia, devolve upon the appropriate authority under the Federal Act to which the Administrating Power shall hand over such public archives and documents as have been received from Italy.

5. The handing over of the above-mentioned archives and documents or copies thereof shall be exempt from payment of dues and taxes, and the cost of transport thereof shall be borne by the government requesting them.

منتدي الكتب والمطبوعات

Article III

The Italian social insurance organizations now operating in Eritrea shall remain wholly responsible for fulfilling all

their respective obligations towards insured persons as is provided for under present social insurance legislation, and the present legal rights and obligations of the said organizations shall be respected. These obligations may be extended to include other categories of insured persons by agreement between the appropriate authority under the Federal Act and the said organizations.

Article IV

1. Italy shall continue to be liable for the payment of civil and military pensions or other retirement benefits earned as at the date of coming into force of the Treaty of Peace with Italy and owned by it at that date.

2. The amount of these pensions or retirement benefits shall be determined in accordance with the law which was in force in Eritrea immediately prior to the cessation of Italian administration of the territory and shall be paid directly by Italy to the persons entitled in the currency in which they were earned.

Article V

Eritrea shall be exempt from the payment of any portion of the Italian public debt.

Article VI

Italy shall return to their owners, in the shortest possible time, all ships in its possession or that of its nationals or juridical persons which are proved to have been the property of its former Eritrean subjects or to have been registered in

Eritrea, except in cases in which the ships have been acquired in good faith.

Article VII

1. The property, rights and interests of Italian nationals, including Italian juridical persons, in Eritrea shall, provided they have been acquired in accordance with the laws prevailing at the time of acquisition, be respected. They shall not be treated less favourably than the property, rights and interests of other foreign nationals, including foreign juridical persons.

2. Italian nationals in Eritrea who have left or who leave Eritrea to settle elsewhere shall be permitted freely to sell their movable and immovable property, realize and dispose of their assets and, after settlement of any debts and taxes due from them in Eritrea, transfer their movable property and the funds they possess, including the proceeds of the above-mentioned transactions, unless such property or funds were unlawfully acquired. Such transfers of property of funds shall not be subject to any export duty.

The procedure for the transfer from Eritrea of such property or funds and the times within which they may be transferred shall be determined by agreement between the Administering Power, or after Eritrea becomes an autonomous unit federated with Ethiopia the appropriate authority under the Federal Act, on the one hand, and Italy on the other hand. No such agreement shall restrict the right of transfer provided for in the paragraph above.

منتدي الكتب والمطبوعات

3. Companies incorporated under Italian law and having their siège social in Italy shall be dealt with under the

provisions of paragraph 2 above.

Companies incorporated under Italian law and having their siège social in Eritrea and which wish to remove their siège social elsewhere shall likewise be dealt with under the provisions of paragraph 2 above, provided that more than 50 per cent of the capital of the company is owned by persons usually resident outside Eritrea and provided also that the greater part of the activity of the company is carried on outside Eritrea.

4. The property, rights and interests in Italy of former Italian nationals belonging to Eritrea and of companies previously incorporated under Italian law and having their siège social in Eritrea shall be respected by Italy to the same extent as the property, rights and interests of foreign nationals and of foreign companies generally.

Such persons and companies are authorized to effect the transfer and liquidation of their property, rights and interests under the same conditions as may be established under paragraph 2 above.

5. Debts owned by persons in Italy to persons in Eritrea or by persons in Eritrea to persons in Italy ahall not be affected by the transfer of sovereignty. The Administering Power, Italy and, after Eritrea becomes an autonomous unit federated with Ethiopia the appropriate authority under the Federal Act, shall facilitate the settlement of such obligations. As used in this paragraph the term "persons" includes juridical persons.

منتدي الكتب والمطبوعات

Article VIII

1. Property, rights and interests in Eritrea which, as a

result of the war, are still subject to measures of seizure, compulsory administration or sequestration, shall be restored to their owners.

2. Nothing in this article shall apply to any compulsory acquisition or requisition by the Administering Power for public purposes in Eritrea which is valid under the civil law of Eritrea.

Article IX

1. The former Italian nationals belonging to Eritrea shall continue to enjoy all the rights in industrial, literary and artistic property in Italy to which they were entitled under the legislation in force at the time of the coming into force of the Treaty of Peace.

2. Until the relevant international conventions are applicable to Eritrea the rights in industrial, literary and artistic property which existed in Eritrea under Italian law shall remain in force for the period for which they would have remained in force under that law.

Article X

1. In this article:

(a) "Concession" means a grant by the former Italian administration or by the Administering Power or by a municipal authority of the enjoyment in Eritrea of specific rights and assets in exchange for specific obligations undertaken by the concessionaire with regard to the use and improvement of such assets, such grant being made in accordance with the laws, regulations and rules in force in Eritrea at the time of such grant;

منتدى الكتب والمطبوعات

(b) "Contract in the nature of a concession" means a lease for a period of years by the former Italian administration or by the Administering Power or by a municipal authority of land in Eritrea by the terms of which lease the tenant undertakes obligations similar to those of a concessionaire in the case of a concession, such lease not being made under any specific law, regulation or rule containing provisions for such leases.

2. Concessions granted during the period of the former Italian administration shall be recognized as valid for all purposes and shall be respected accordingly.

3. Where a concessionaire satisfies the appropriate authorities that a document of title perfecting his concession should have been issued to him but, owing to conditions created by the state of war or to force majeure, was not so issued, and that his concession, if it had been perfected by the issue of the document, would not be liable to revocation, the appropriate authorities shall issue a document of title to the concessionnaire which shall have the same validity as the document which should have been issued originally.

4. Where the period of the lease, in the case of a contract in the nature of a concession granted during the period of the former Italian administration, has expired during the period of administration by the Administering Power and has been renewed on a temporary basis by the Administering Power, or where any lease of such nature has been initially granted by the the Administering Power, such Power may, if satisfied that the tenant has fulfilled the obligations undertaken by him and

منتدى الكتب والمطبوعات

that it is in the interests of the economy of Eritrea so to do, grant to the tenant a concession for such period as is appropriate having regard to the nature of the land in question.

5. A concession or contract in the nature of a concession granted during the period of the former Italian administration shall not be liable to revocation by reason of the failure by the concessionnaire or tenant to fufil any obligation of the concession or contract if the appropriate authorities are satisfied that such failure was due solely to conditions created by the state of war or to force majeure.

6. Where a concessionaire or tenant satisfies the appropriate authorities that any document of title evidencing his concession or contract in the nature of a concession has been lost or destroyed and the appropriate authorities are able to ascertain the terms of the document and are satisfied that the concession or contract in the nature of a concession is not liable to revocation, they shall issue to the concessionaire or tenant a new document of title which shall have the same validity as the one which has been lost or destroyed.

Article XI

1. A United Nations Tribunal shall be set up, composed of three persons, selected by the Secretary-General for their legal qualifications from the nationals of three different States not directly interested. All or any of such persons may be members of the Tribunal provided for in Article X of resolution 388 (V) of the General Assembly of the United Nations. The Tribunal, whose decisions shall be based on law, shall have the two following functions:

منتدى الكتب والمطبوعات

(a) It shall give to Italy and the Administering Power, or when Eritrea becomes an autonomous unit federated with Ethiopia the appropriate authority under the Federal Act, upon request by any of those authorities, such instructions as may be required for the purpose of giving effect to the present resolution;

(b) It shall decide all disputes arising between the said authorities concerning the interpretation and application of the present resolution. The Tribunal shall be seized of any such disputes upon the unilateral request of any of those authorities.

2. The Tribunal shall have exclusive competence on matters falling within its functions in accordance with paragraph I of this article. In the event of any matter in dispute being referred to the Tribunal, any action pending in civil courts shall be suspended.

3. Italy, the Administering Power and, when Eritrea becomes an autonomous unit federated with Ethiopia the appropriate authority under the Federal Act, shall supply the Tribunal as soon as possible with all the information and assistance it may need for the performance of its functions.

4. The seat of the Tribunal shall be in Eritrea. The Tribunal shall determine its own procedure. All requests referred to in paragraph 1 of this article shall be presented to the Tribunal not later than 31 December 1953 and the Tribunal shall pronounce its decision on each such request within a delay not exceeding two years from the date of its presentation to the Tribunal. As soon as its decisions have been pronounced

منتدى الكتب والمطبوعات

on all such requests pursuant to the foregoing, the Tribunal shall terminate. It shall afford to the interested parties as opportunity to present their views, and shall be entitled to request information and evidence which it may require from any authority or person whom it considers to be in a position to furnish it. In the absence of unanimity the Tribunal shall take decisions by a majority vote. Its decisions shall be final and binding."

---oo0oo---

منتدي الكتب والمطبوعات

ملحق (١٦)

من الكتاب السنوى للأمم المتحدة عام ١٩٥١

مسألة ارتريا

ممتلكات ارتريا وتسليمها

+++++++++++++++

" وحيث انه بمقتضى النصوص السابق ذكرها ، اتفقت الأربعة على قبول التوصيات الجمعية العامة واتخاذ الاجراءات اللازمة لتنفيذه .

"وحيث ان الجمعية العامة بمقتضى (٧) فى ديسمبر ١٩٥٠ أوصت ان تقوم ارتريا كوحدة تتمتع بالحكم الذاتى متحدة فيدراليا مع اثيوبيا تحت سيادة التاج الأثيوبى فى ميعاد لايتجاوز ١٥ سبتمبر ١٩٥٢ ووضعت النصوص اللازمة لتنفيذ الاتحاد الفيدرالى بين اثيوبيا وارتريا وتركت فقط المشكلة المشار اليها فى الفقرة ١٩ من الملحق ١٤ معاهدة السلام مع ايطاليا للأمم المتحدة للفصل فيها ، بينما وضعت فى الاعتبار ، ضمنا أهمية تأكيد استمرار اسهام الجاليات الاجنبية فى التنمية الاقتصادية لاريتريا .

" وبينما توضح الفقرة ١٩ من الملحق ١٤ من معاهدة السلام مع ايطاليا ، التى تحوى النصوص الاقتصادية والمالية المتعلقة بالأراضى المتنازل عنها " ان نصوص هذا الملحق لا تنطبق على المستعمرات الايطاليه السابقة . فان النصوص الاقتصادية والماليه المطبقة تكون جزءا من الترتيبات للوضع النهائى لهذه البلاد طبقا للمادة ٢٣ من المعاهدة الحالية . "

" وحيث انه من المفضل ان تتحدد النصوص المالية والاقتصادية المتعلقة بأرتريا قبل ان تصبح ارتريا وحدة تتمتع بالحكم الذاتى متحدة ينذر اليها مع اثيوبيا تحت سيادة التاج الأثيوبى لكى تطبق بأسرع مايمكن :

توافق الجمعية العامة على المادة التالية :

المادة ١

١ - طبقا لنصوص الفقرات ٤ ، ٥ من هذه المادة ، تتسلم ارتريا ، بدون مقابل ، الممتلكات المنقولة وغير المنقولة الموجودة فى ارتريا المملوكه لدولة ايطاليا ، سواء بأسمها أو بأسم الادارة الايطاليه لأرتريا ، وتنقل مثل هذه الممتلكات لارتريا فى موعد لايتجاوز تاريخ النقل النهائى للسلطة من سلطات الادارة الى

منتدي الكتب والمطبوعات

السلطات المختصة المشار اليها فى الفقرة ١٤ من القرار (٧) للجمعية العامة للأمم المتحدة

٢ — الممتلكات المشار اليها فى الفقرة ١ تشمل :

(أ) الممتلكات العامة للدولة .
(ب) ممتلكات الدولة الثابتة (التى لايمكن الاستغناء عنها)
(جـ) ممتلكات الحزب الفاشستى ومنظماته المبينه فى المادة ١٠ من الموسوم الملكى الايطالى رقم ٥٠٣ فى ٢٨ أبريل ١٩٣٨ .
(د) ممتلكات الدولة غير الثابتة (التى يمكن التصرف فيها)
(هـ) الممتلكات التى تخص وكالات الدولة التى لها حكم ذاتى
(و) حقوق الدولة الايطالية فى شكل أسهم والحقوق المماثلة فى رأسمال المؤسسات والشركات والاتحادات ذات الصفة العامة التى لها وضع اجتماعى فى ارتريا واذا كانت عمليات هذه المؤسسات والشركات والاتحادات تمتد الى ايطاليا او الى دول غير ارتريا تتسلم ارتريا حقوق الدولة الايطالية او الادارة الايطالية فى ارتريا المتعلقة بالعمليات فى ارتريا فقط وفى الحالات التى تمارس فيها الدولة الايطالية او الادارة الايطاليه لارتريا سلطة اشرافية فقط على هذه المؤسسات والشركات والاتحادات . ليس لارتريا ان تدعى اية حقوق فى هذه المؤسسات والشركات والاتحادات

٣ — تنقل الممتلكات والمؤسسات والشركات والاتحادات المشار اليها فى الفقرة ٢ من هذه المادة طبقا لحالتها فى تاريخ النقل وتتحمل ارتريا كل الالتزامات والديون القائمة فى ذلك التاريخ المتعلقة بهذه المؤسسات .

٤ — تحتفظ ايطاليا بملكية الممتلكات التاليه المبينه فى الفقرة ٢ من هذه المادة وهى :
(أ) الممتلكات غير المنقولة اللازمة لتسيير تمثيل الحكومة الايطالية فى ارتريا
(ب) الممتلكات غير المنقولة والمنقولة بوضعها فى تاريخ القرار الحالى المستخدمة لتسيير مستشفيات ومدارس الجالية الايطالية فى ارتريا .

منتدي الكتب والمطبوعات

٥ ـ تنقل ايطاليا الممتلكات التالية المذكورة فى الفقرة ٢ من المادة وهى المبانى المستخدمة للعبادة (وتشمل الأرض المقامة عليها وملحقاتها) الى الهيئات الدينية المختصة ٠

٦ ـ تحترم المدافن والتماثيل والنصب التذكارية الايطالية فى ارتريا ٠ وتتخذ الترتيبات للمحافظة عليها وصيانتها بين ايطاليا وارتريا بعد ان تصبح وحدة لها حكم ذاتى متحدة مع اثيوبيا وهى السلطة المختصة طبقا للمرسوم الفيدرالى ٠

٧ ـ طبقا لنصوص الفقرات ٤ ، ٥ ، ٦ من هذه المادة ، لايعتبر أى شئ فى الفقرة الأولى من هذه المادة مقيدة لحق السلطة الادارية ان تقوم خلال فترة ادارتها بالتصرف فى الممتلكات المشار اليها فى الفقرة ٢ من هذه المادة ، سواء محددة بهذه الفقرة أو كما يتطلب القانون أو الحكم السليم للبلاد أو قد يلزم لتطبيق القرار الحالى ٠

المـــادة ٢

١ ـ طبقا لنصوص هذه المادة ، تستمر السلطة الادارية فى الولاية على كل السجلات والوثائق الموجودة فى ارتريا المتعلقة بالشئون الادارية والفنية فى ارتريا أو الممتلكات التى ستنقلها ايطاليا طبقا للمادة ١ من القرار الحالى أو كما تتطلب ادارة البلاد ٠

٢ ـ تسلم السلطة الادارية لايطاليا ، عند الطلب ، أصول أو صور السجلات العامة والوثائق الموجودة فى ارتريا التى تهم ايطاليا أو تهم مواطنين أو شخصيات اعتبارية ايطالية خاصة الذين أو التى نقلت أو ستنقل فيما بعد اقامتها الى ايطاليا ٠

٣ ـ تسلم ايطاليا للسلطة الادارية ، عند الطلب ، أصول أو صور مثل هذه السجلات والوثائق الموجودة فى ارتريا ٠

٤ ـ حقوق والتزامات السلطة الادارية طبقا للنصوص السابقة لهذه المادة ، تنقل الى السلطة المناسبة طبقا للمرسوم الفيدرالى التى ستسلم اليها السلطة الادارية

منتدى الكتب والمطبوعات

هذه السجلات والوثائق كما استلمتها من ايطاليا ، عندما تصبح ارتريا وحدة ذات حكم ذاتي متحدة فيدراليا مع اثيوبيا ٠

٥ — يعفى تسليم السجلات والوثائق المشار اليها سابقا من دفع رسوم أو ضرائب وتتحمل الحكومة التي تطلبها تكاليف النقل ٠

المادة ٣

تظل منظمات التأمين الاجتماعي الايطالية العاملة في ارتريا الآن مسئولة مسئولية كاملة عن الوفاء بكل التزاماتها نحو المؤمن عليهم طبقا لتشريعات التأمين الاجتماعي الحالية والحقوق القانونية الحالية وتحترم التزامات المؤسسات المذكوره ٠ وقد تمتد هذه الالتزامات لتشمل قطاعات أخرى من المؤمن عليهم بالاتفاق بين السلطة المختصة والمنظمات المذكورة طبقا للمرسوم الفيدرالي ٠

المادة ٤

١ — تظل ايطاليا ملزمه بدفع المعاشات المدنية والعسكرية أو مكافآت التقاعد الأخرى المستحقة في تاريخ سريان معاهدة السلام مع ايطاليا والمملوكة لها في هذا التاريخ ٠

٢ — يتحدد مقدار هذه المعاشات ومكافآت التقاعد طبقا للقانون الذي كان ساريا في ارتريا قبل توقف الادارة الايطالية للاقليم مباشره وتدفعها ايطاليا مباشرة للأشخاص المستحقين بالعملة التي كانت تدفع لهم بها ٠

المادة ٥

تعفى ارتريا من دفع أي جزء من الدين العام لايطاليا

منتدي الكتب والمطبوعات

المـــــادة ٦

تعيد ايطالـــيا فى أقرب فرصة كل السفن التى فى حوزتها أو فى حوزة مواطنيها أو الشخصيات الاعتبارية والتى ثبت انها كانت مملوكة لــــرعاياها الاريتريين سابقا أو كانت مسجلة فى ارتريـــا الى اصحابها ، باستثناء الحالات التى تم فيها امتلاك السفن بطرق صحيحة .

المـــــادة ٧

١ ـ تحترم ملكية وحقوق ومصالح المواطنين الايطاليين فى ارتريا وتشمل الشخصيات الاعتبارية الايطالية على شـــرط ان يكونوا قد حصلوا عليها طبقا للقوانـــين المعمول بها فى وقت امتلاكها . ولاتعامل بطريقة تقل عن ممتلكات وحقـــوق ومصالح المواطنين الأجانب الآخرين بما فى ذلك الشخصيات الاعتباريـــة الأجنبية .

٢ ـ يسمح للمواطنين الايطاليين فى ارتريا الذين غادروا أو يغادرون ارتريـــا ليستقروا فى مكان آخر بحرية بيع ممتلكاته المنقوله وغير المنقولة وان يثبتوا ويتصرفوا فى ممتلكاتهم بعد اسداد أى ديون أو ضرائب مستحقة عليهم فـــى أرتريا وان يحولوا منقولاتهم وارصدتهم بما فى ذلك دخلهم من الصفقـــات المشار اليها ، الااذا كانت هذه الممتلكات والأرصدة قد تحصل عليهـــا بطريقة غير قانونية . ولايخضع نقل الممتلكات والأرصدة لأية رسوم تصدير .

وتتحدد اجراءات تحويل هذه الممتلكات والأرصدة من ارتريا ووقـــت تحويلها بالاتفاق بين السلطة الادارية أو بعد أن تصبح ارتريا وحدة ذات حكم ذاتى متحدة مع اثيوبيا السلطة المختصة طبقا للموسوم الفيدرالى ، مـــن جانب وايطاليا من الجانب الآخر . ولايحد هذا الاتفاق من حق النقـــل المنصوص عليه فى الفقرة السابقة .

٣ ـ تعامل الشركات الخاضعة للقانون الايطالى والتى لها وضع اجتماعى فـــى ايطاليا طبقا لنصوص الفقرة الثانية السابقة .

منتدي الكتب والمطبوعات

أما الشركات الخاضعة للقانون الايطالى والتى لها وضع اجتماعى فى ارتريا والتى ترغب فى نقل وضعها الاجتماعى الى مكان آخر فتعامل بالمثل طبقا لنصوص الفقرة ٢ السابقة على شرط ان يكون اكثر من ٥٠٪ من رأس مالها مملوك لاشخاص مقيمين خارج ارتريا وعلى شرط ايضا ان يكون معظم نشاط الشركة خارج ارتريا ٠

٤ — تحترم ايطاليا ممتلكات وحقوق ومصالح المواطنين الايطاليين السابقين المنتمين الى ارتريا فى ايطاليا والشركات التى كانت خاضعة سابقا للقانون الايطالى والتى لها وضع اجتماعى فى ايطاليا بنفس الدرجة مثل ممتلكات وحقوق ومصالح المواطنين الأجانب والشركات الأجنبية عموما ٠

ويخول لهؤلاء الاشخاص والشركات نقل وارسالة ممتلكاتهم وحقوقهم ومصالحهم بنفس الشروط طبقا للفقرة ٢ السابقة ٠

٥ — لاتتأثر الديون المستحقة على اشخاص ايطاليين قبل اشخاص فى ارتريا والعكس بنقل السيادة ٠ وتسهل السلطة الادارية ٠ وهى ايطاليا والسلطة المختصة بعد أن تصبح ارتريا وحدة ذات حكم ذاتى متحدة فيدراليا مع اثيوبيا طبقا للمرسوم الفيدرالى ٠ تسوية هذه الالتزامات ٠ وكلمة "اشخاص" المستخدمة فى هذه الفقرة تشمل الشخصيات الأعتبارية ٠

المـــادة ٨

١ — تعاد الممتلكات والحقوق والمصالح فى ارتريا التى مازالت ٠ نتيجة للحرب ٠ خاضعة لاجراءات التحفظ أو الادارة الجبرية أو المحجوزة عليها الى أصحابها ٠

٢ — لاينطبق شيء فى هذه المادة على اى استيلاء أو تحفظ جبرى من جانب سلطة الادارة للأغراض العامة فى ارتريا وهى سارية بمقتضى القانون المدنى فى ارتريا ٠

المـــادة ٩

١ — يستمر المواطنون الايطاليون السابقون التابعون لأريتريا فى التمتع بكل الحقوق

منتدي الكتب والمطبوعات

فى الممتلكات الصناعية والأدبية والفنية فى ايطاليا التى اصبح لهم الحق فيهـــا بمقتضى التشريـــــع السارى فى وقت تنفيذ معاهدة السلام .

٢ - الى أن تطبق المواثيق الدولية المعنية فى ارتريا ، تظل الممتلكات الأدبيــة والفنية القائمة فى ارتريا بمقتضى القانون الايطالى سارية طوال المدة التى كانت ستبقاها بمقتضى ذلك القانون .

المـــادة ١٠

١ - فى هذه المادة :

أ - " الامتياز " يقصد به هبة منحتها السلطة الادارية السابقـة أو السلطة الادارية أو سلطات المحليات بالتمتع بحقوق وممتلكات محددة فى مقابل التزامات محددة يتعهد بها صاحب الامتياز فيما يتعلق باستخدام وتطوير هذه الممتلكات ، وهذه الهبة طبقا للقوانين والتنظيمات والقواعد السارية فى ارتريا فى وقت هذه الهبة .

ب - " العقد الذى له طبيعة الامتياز " يعنى الاستئجار لمدة أعوام من جانب الادارة الايطالية السابقة من السلطة الادارية أو السلطة المحليـة لأرض فى ارتريا بالشـروط التى بمقتضاها يتعهد المستأجر بالتزامـات تماثل اصحاب الامتياز فى حالة الامتياز . هذا الاستئجار ليس طبقا لقانـون معين أو تنظيمات أو قواعد تحتـوى على نصوص عن هذا الاستئجار .

٢ - الامتيازات الممنوحة خلال فترة الادارة الايطالية السابقة تعتبر نافـذة لجميع الأغراض وتحترم طبقا لهذا .

٣ - اذا اثبت صاحب الامتياز للسلطات المختصة انه كان من حقه ان يصدر له صك ملكية تصحح وضع الامتياز ولكن لم تصدر بسبب الظروف الناشئة عن حالـة الحرب أو الاجراءات العسكرية ، وأن امتيازه لو صحح بالوثيقة لم يكـن سيتعرض للأستفادة - على السلطة المختصة أن تصدر صك ملكية لصاحـب الامتياز ويكون لها نفـس صلاحيات الوثيقة التى كان يجب اصدارها أصلا .

منتدي الكتب والمطبوعات

٤ — في حالة اذا كانت فترة الاستئجار بالنسبة للعقد الذى له طبيعة الامتياز الممنوح في عهد الادارة الايطالية السابقة قد انتهى خلال فترة ادارة سلطة الادارة وجددته سلطة الادارة موءقتا ، أو في حالة اى استئجار له هذه الطبيعة منحته سلطة الادارة مبدئيا فاذا أقتنعت هذه السلطة ان المستأجر قد وفى بالالتزامات التى تعهد بها وأن من صالح اقتصاد ارتريا ان تمنح المستأجر امتيازا عن هذه الفترة بما يلائم طبيعة الأرض المعنية — فلها ان تفعل ذلك .

٥ — الأمتياز أو العقد الذى له طبيعة الامتياز الممنوح خلال عهد السلطة الادارية الايطالية السابقة ليس عرضة للسحب بسبب فشل صاحب الامتياز في الوفاء بأى التزامات للامتياز أو الايجار اذا اقتنعت السلطة المختصة أن هذا الفشل يرجع أساسا لظروف ناشئة عن حالة الحرب أو العمليات العسكرية .

٦ — اذا أقنع صاحب الامتياز أو المستأجر السلطة المختصة أن الصك (الوثيقة) التى تثبت حقه في الامتياز أو العقد الذى له طبيعة الامتياز قد فقدت أو أتلفت واستطاعت السلطة المختصة ان تتبين من شروط الوثيقة واقتنعت أن الامتياز أو العقد الذى له طبيعة الأمتياز ليس قابلا للسحب لها أن تصدر صك جديد لصاحب الامتياز أو المستأجر ويكون له نفس صلاحية الصك المفقود أو التالف .

المادة ١١

١ — تتكون محكمه للفصل في المنازعات تابعة للأمم المتحدة تتكون من ثلاث اشخاص يختارهم السكرتير العام لأهليتهم القانونية من مواطنى ثلاث دول مختلفة ليس لها مصلحة مباشرة ، ويمكن أن يكون جميع أو أى من هوءلاء الاشخاص أعضاء في محكمة المنازعات المنصوص عليه في المادة ١٠ من القرار (٧) للجمعية العامة للامم المتحدة هذه المحكمة التى يجب ان تكون قراراتها مبنيه على أساس قانونى له الوظيفتين التاليتين :

منتدي الكتب والمطبوعات

أ ــ تعطى ايطاليا والسلطة الادارية أو عندما تصبح ارتريا وحدة ذات حكم ذاتى متحدة فيدراليا مع اثيوبيا ــ السلطة المناسبة بمقتضى المرسوم الفيدرالى ، بناء على طلب أى من هذه السلطات، مثل هذه التعليمات اللازمة لتنفيذ القرار الحالى .

ب ــ تفصل فى كل المنازعات الناشئة بين السلطات المذكورة بشأن تفسير وتطبيق القرار الحالى وتمتنع محكمة فض المنازعات عن النظر فى مثل هذه المنازعات بناء على طلب من جانب واحد لأى من هذه السلطات .

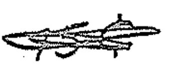
٢ ــ يكون لمحكمة فض المنازعات ولاية شاملة على الأمور التى تقع فى اختصاصها طبقا للفقرة ١ من هذه المادة وفى حالة احالة اى موضوع نزاع الى هذه المحكمة تعلق أى دعوة أثناء هذه فى المحاكم المدنية .

٣ ــ تقدم ايطاليا والسلطة الادارية وعندما تصبح ارتريا وحدة ذات حكم ذاتى طبقا للمرسوم الفيدرالى لمحكمة فض المنازعات ــ بأسرع ما يمكن كل المعلومات والمساعدة التى قد تحتاجها فى اداء مهامها .

٤ ــ يكون مقر المحكمة فى ارتريا ــ وتحدد المحكمة أسلوب عملها . وتعرض كل الطلبات المشار اليها فى الفقرة ١ من هذه المادة على المحكمة فى ميعاد لا يزيد عن ٣١ ديسمبر ١٩٥٣ وتنطق المحكمة بقرارها فى كل طلب فى مدة لا تتجاوز سنتين من تاريخ تقديمها الى المحكمة ــ وبمجرد نطقها بقرارها فى كل الطلبات المطابقة لما سبق ينتهى دور المحكمة . وعليها ان تقدم للاحزاب المعنيه الفرصة لتقديم وجهات نظرها وتكون لها السلطة أن تطلب أى معلومات وادلة تحتاج اليها من أى سلطة أو شخص تعتبره صالحا لهذا وفى حالة عدم توفر اجماع الآراء . تتخذ المحكمة قراراتها بأغلبية الأصوات . وقراراتها نهائية وملزمة " .

منتدي الكتب والمطبوعات

ملحق رقم (١٧)



TEXT OF THE AGREEMENT
BETWEEN ETHIOPIA AND THE UNITED STATES
CONCERNING THE AMERICAN MILITARY BASE IN ERITREA

Eritrean Liberation Front
General Secretariat
People's Liberation Forces

منتدي الكتب والمطبوعات

The federation of Eritrea with Ethiopia was a compromise solution. But this fact and the ultimate colonization of Eritrea by Ethiopia cannot be understood fully unless the treaty between the United States of America and Ethiopia concerning the Utilization of Defense Installations Within the Empire of Ethiopia, signed at Washington on May 22, 1953, is carefully studied.

The treaty is a unique document. It is a classical illustration of how a whole country is completely neocolonialized by American Imperialism. Not only did the treaty open the door for subsequent treaties such as the Mutual Defense Act, but by the contents of the treaty the Ethiopian Imperial Government willed the destiny of the Ethiopian peoples to American Imperialism. Ethiopian Imperialism was hooked by American Imperialism; the bait was Eritrea, and needless to say, the victims were the Eritrean people. Today Ethiopia is a fortress of American Imperialism around which American policy for Africa and the Middle East is being woven.

The almost dizzying activities of Haile Selassie in international affairs, and the role the Shoan feudal chieftain is playing in African politics, can be grasped only when the Ethiopian colonization of Eritrea and the American military base in Asmara are fully appreciated. It is interesting to note that a treaty of such magnitude has not been submitted to the Ethiopain parliament. We are here reproducing verbatim the contents of the treaty. Let the facts speak for themselves.

Agreement between the Government of the United States of America and the Imperial Ethiopain Government concerning the Utilization of Defense Installations within the Empire of Ethiopia.

The government of the United States of America and the Imperial Ethiopian Government,

Taking into account the close, friendly relations existing between the two Governments and the presence in the Empire of Ethiopia of certain United States installations;

Desiring to contribute to the maintenance of international peace and security in accordance with the principles of the Charter of the United Nations*;

Being of the opinion that the development of certain installations and facilities within the Empire of Ethiopia would promote this objective;

ARTICLE I

The Imperial Ethiopian Government grants to the Government of the United States the right to continued occupancy and use, in accordance with the terms and conditions specified in this Agreement of those military facilities and installations presently maintained by the Government of the United States within the Empire of Ethiopia. Both Governments agree upon the request of the other, promptly to negotiate for the transformation, extension or elimination of any existing military facilities and installations, and for the occupancy adn use of such additional military facilities and installations within the Empire of Ethiopia as may in the future be deemed essential, and to conclude any agreement so reached by exchange of notes. All rights, powers

* Treaty Series 993; 59 Stat. 1031.

and authority granted to the Government of the United States under this Agreement shall apply with respect to such additional military facilities and installations. All military facilities and installations covered by this Article are hereinafter referred to as the "Installations", and the Empire of Ethiopia is hereinafter referred to as "Ethiopia".

ARTICLE II

The Imperial Ethiopian Government grants to the Government of the United States such rights, powers and authority within the installations as are necessary for the establishment, control, use and operation of the installations for military purposes. Such rights shall not include the right, power or authority to transfer or assign the Installations in whole or part to, or place them in whole or part at the disposition of, any third state, government or military force.

ARTICLE III

The rights, power and authority granted to the Government of the United States by virtue ofthe provisions of Articles I and II of the present Agreement shall include, inter alia, the right, power and authority, without contribution in personnel or funds by the Imperial Ethiopian Government except in regard to the acquisition of land and other arrangements as provided in paragraph 1 of Article VII, to:

a. Improve and generally fit the Installations for military uses.

b. Construct, install, improve and maintain personnel, housing, warehouses, shops, taxiways, runways, navigational aids, parking aprons, storage and distribution facilities for gasoline and other petroleum supplies, and any type of building, structure, facility or improvement deemed necessary by the Government of the United States

c. Establish, maintain and operate communications facilities and meteorological and navigational aids, including radio and radar transmitting and recieving equipment, submarine and subterranean cables and such other electronic devices as may be required for the Government of the United States.

d. Provide for internal security of the Installations.

e. Install, store and employ within the Installations such weapons, devices, substances or ammunition as are deemed necessary by the Government of the United States to fulfill the purposes of this Agreement

ARTICLE IV

1. For the support of United States operations under this Agreement and for the control of the Installations, the Imperial Ethiopian Government grants to the United States forces the right, subject to the provisions of Article XIV, of free and unrestricted access to, movement through and egress from Ethiopia, including inland and territorial waters and air spaces adjacent to or in the vicinity of the Installations. This right shall include the right of free and unrestricted access to and egress from the Installations, and ships in the service of the Government of the United States shall be free from all compulsory pilotage and toll charges.

2. Likewise for the support of United States operations under this Agreement and for the control of the Installations, the Imperial Ethiopian Government grants to the United States forces the right, power and authority to:

a. Take such measures within the limits of the territorial jurisdictio of Ethiopia, including inland and territorial waters adjacent to or in the vicinity of the Installations. as the two Governments may agree are necessary for providing free access thereto or egress therefrom or for the use, operation and control thereof.

b. Take, in agreement with the Imperial Ethiopian Government, such measures within the spaces adjacent to or in the vicinity of the Installations as the Government of the United States may deem necessary.

c. Control all air-craft and air-traffic entering or leaving any aviation facility established by the Government of the United States in accordance with the provisions of Articles I, II, or III of this Agreement.

d. Control all ships and water-borne craft arriving at or leaving any Installation established by the Government of the United States in accordance with the provisions of Articles I, II, or III of this Agreement.

e. Improve and deepen, subject to agreement by the Imperial Ethiopian Government, harbors, channels, entrances and anchorages, as deemed necessary by the Government of the United States in connection with operations under this Agreement.

f. Construct, subject to agreement by the appropriate authorities of Ethiopia, wells, water catchment areas of dams to assure an ample suppl of water for all operations.

g. Construct, subject to agreement by the Imperial Ethiopian Governmen such rights-of-way as may be required for support of United States operations and to maintain and operate them. Roads constructed according to this provision may be utilized by the public, subject to appropriate regulations. The Government of the United States agrees to pay a reasonable proportion of the costs of maintaining such other rights-of-way as may be utilized by the United States forces.

h. Take such other measures as may from time to time be agreed upon by the two Governments for the use, operation and control of the Installations and forfree access thereto and egress therefrom by the United States forces.

ARTICLE V

The United States authorities may, in cooperation with appropriate local authorities, take such steps as may be mutually agreed upon to protect the health of the United States forces, including quarantine, health and sanitary inspection, and measures for combating incidence of disease among the United States forces.

ARTICLE VI

منتدي الكتب والمطبوعات

The Imperial Ethiopian Government grants to the Government of the United States the right to employ and use public and commercial utilities, services, transportation and communication facilities in Ethiopia in connection with operations under this Agreement. The Government of the United States shall pay for any employment or usage of such facilit

at the most favorable rates obtained by other public users who employ such facilities.

ARTICLE VII

1. The Imperial Ethiopian Government will when necessary make all acquisitions of land and other arrangements to permit access to , and other occupancy and use of, the Installations in accordance with this Agreement, and the Government of the United States shall not be obliged to compensate the Imperial Ethiopian Government or any national of Ethiopia or other person for such acquisition or arrangements to permit such access, occupancy and use. However, the Government ot the United States agrees to pay to the Imperial Ethiopian Government for such periods as may by agreed upon annual equitable rentals for the use of the Installations together with the buildings and facilities thereon. The two Governments agree that, once the equitable annual rental for an agreed Installation has been determined the amount of the rental for such agreed Installation shall not be changed for the duration of this Agreement without the consent of both Governments.

2. The Government of the United States may lease individual buildings or parts of buildings, or small pieces of property directly from privat owners if such buildings or property are required in connection with the occupancy and use of an Installation. Such a building or property shall not be included among the properties for which an annual rental is paid by the Government of the United States to the Imperial Ethiopi Government under paragraph 1 above.

3. All property constructed, installed, bbought into or purchased in Ethiopia under or prior to the present Agreement by the Government of the United States for the United States forces shall remain its propert and may be removed from or disposed of in Ethiopia free of any restrictions or any claims which may arise by virtue of such removal or disposal, except that such property may not be disposed of in Ethiopia without offering the Imperial Ethiopian Government the first opportunity for purchasing same. If the Imperial Ethiopian Government declines to purchase such property, the Government of the United States shall report to the Imperial Ethiopian Government the sale thereof to other purchasers by name and item. Property determined by the Government of the United States to be not susceptible to removal shall remain in Ethiopia. At such time as the Government of the United States may declare that it has no further use for any of this property, the two Governments shall establish a joint commission to determine the basis for the disposition of such non-removable property.

4. Subject to the provisions of paragraph 3 of Article XIX, the Government of the United States is not obliged to turn over the Installations to the Imperial Ethiopian Government at the expiration of this Agreement in the condition in which they were at the time of their occupation by the Government of the United States.

ARTICLE VIII

The Governmnet of the United States, in agreement with the Imperial Ethiopian Government, may make topographic, hydrographic, coast and geodetic surveys and aerial photographs of any part of Ethiopia and waters adjacent thereto. Copies, with title and triangulation data, of any such survey or photographic maps made of Ethiopia shall be furnished to the Imperial Ethiopian Government.

منتدى الكتب والمجلات

ARTICLE IX

The Government of the United States, in agreement with the Imperial Ethiopian Government, may make engineering and other technical surveys in any part of Ethiopia and waters adjacent thereto.

ARTICLE X

The Imperial Ethiopian Government grants the following privileges to the Government of the United States:

a. The right to fly United States Governmnet aircraft over the territory of Ethiopia on the basis of customary flight plans.
b. The right to use airfields in Ethiopia as may be jointly designated by the two Governmnets.
c. The right to use any airfield in Ethiopia in emergency and in the performance of air rescue missions, the Governmnet of the United States may employ land vehicles and crash boats to the extent necessary for such rescue operations.

ARTICLE XI

The Government of the United States, in agreement with the appropriate authorities designated by the Imperial Ethiopian Governmnet, may engage in appropriate activities outside the Installations for the military and technical training of its personnel.

ARTICLE XII

The Governmnet of the United States may establish, maintain and operate United States Post Offices in the Installations for the exclusive use of the United States forces for transmission of mail to and from the United States and other United States Post Offices.

ARTICLE XIII

The government of the United States may establish, maintain and operate facilities and concessions within the Installations, such as sales commissaries, military service exchanges, messes and social clubs for the health, recreation and well-being of the United States forces and other authorized personnel, and the same shall be free of all taxes, licenses, excises, imposts, charges and inspections. Administrative measures shall be taken by the United States authorities to prevent the disposal or resale of goods which are handled under the provisions of this Article to persons not entitled to possess such goods, and, generally, to prevent abuse to the priveleges granted under this Article.

ARTICLE XIV

1. The Governmnet of the United States may bring into or take out of Ethiopia members of the United States forces in connection with operations under this Agreement. No Ethiopian national or person ordinarily resident in Ethiopai shall be permitted to depart from Ethiopia under the provisions of this Article without prior notification to and approval by the Imperial Ethiopian Governmnet, except such persons who are spouses or children of United States nationals, in which cases, prior notification only shall be required.

2. Passport and visa requirements shall not be applicable to military members of the United States forces, but all members of the United States forces shall be furnished with appropriate identification which shall be produced, upon demand, to the appropriate authorities of he Imperial Ethiopian Governmnet. The identification shall include a card, signed and supplied by the Imperial Ethiopian Governmnet for distribution by the United States authorities to members of the United States forces.

منتدى الكتب والمطبوعات

3. If the status of any members of the United States forces brought into Ethiopia under this Agreement shall be so altered that he would no longer be entitled to such admission, the Governmnet of the United States shall so notify the Imperial Ethiopian Governmnet and shall, if such person be required by the Imperial Ethiopian Governmnet to leave the country, be responsible for providing him with passage from Ethiopia within a reasonable time and shall, in the meantime, prevent his becoming

a public responsibility of the Imperial Ethiopian Governmnet.

4. The Governmnet of the United States will inform the Imperial Ethiopian Government monthly of the numbers of United States forces in Ethiopia.

ARTICLE XV

1. Motor vehicles brought into or procured in Ethiopia by the United States forces shall not be prevented from using roads in Ethiopia by reason of noncompliance with any laws relating to the construction of motor vehicles or governing the type of motor vehicles authorized to use the roads.

2. The Imperial Ethiopian Governmnet agrees to accept as valid, without driving tests or fees, the driving permit or liscense or military driving permit issued by the Governmnet of the United States or a subdividsion thereof toa member of the United States forces.

3. Motor vehicles brought into or procured in Ethiopia by the United States forces shall not be subject to taxes or fees relating to the registering or liscensing of the same for use in Ethiopia. Such vehicles shall bear distinctive tags or markings issued by appropriate United States authorities.

4. The United States authorities will issue appropriate instructions to members of the United States forces fully informing them of Ethiopian traffic laws and regulations and will require strict compliance therewith.

ARTICLE XVI

The Governmnet of the United States may contract for any construction work in Ethiopia, authorized in accordance with this Agreement, without restriction as to choice of contractor. So far as may be practicable, local labor and materials will be utilized in such construction work.

ARTICLE XVII

1. Members of the United States forces shall respect the laws of Ethiopia and abstai from any activities inconsistent with the spirit of this Agreement. The Government of the United States shall take appropriate measures to this end.

2. The United States military authorities shall have the right to exercise within Ethiopia all jurisdiction and control over United States forces conferred on the United States military authorities by the laws and regulations of the United States, except as limited by this Article.

3. Members of the United States forces shall be immune from the criminal jurisdiction of Ethiopian courts, and in matters arising from the performance of their official duties, from the civil jurisdiction of Ethiopian courts, provided that, in particular cases, the United States authorities may waive such immunity. In all other cases, Ethiopian courts shall have jurisdiction.

4. Whenever United States authorities exercise jurisdiction or control pursuant to paragraph 2 of this Article, the judicial proceedings shall be conducted within the Installations, or outside of Ethiopia. In such cases the appropriate authorities of the Imperial Ethiopian Governmnet shall, upon request, assist in the collection of evidence and the carrying out of all necessary investigational arrangement will be made by the appropriate authorities of Ethiopia to secure the presence of Ethiopian nationals and other persons in Ethiopia (except members of the United States forces, as witnesses for official investigations and for military tribunals, and , in appropriate cases, to seize and hand over evidence, exhibits and objects connected with the offense. The United States authorities shall in like manner, carry out the collection of evidence from members of United States forces and assist the

Ethiopian authorities in the case of an offense to be tried in the Ethiopian courts.

5. Ethiopian authorities may arrest members of the United States forces outside the Installations for the commission or attempted commission of an offense, but, in the event of such an arrest, the member or members shall be immediately turned over to the United States authorities. Except for Ethiopian nationals and other persons normally resident in Ethiopia, any person fleeing from the jurisdiction of the United States forces and found in any place outside the Installations may, on request, be arrested by the Ethiopian authorities and turned over to the United States authorities.

6. The United States authorities shall deliver to the Ethiopian authorities for trial and punishment all Ethiopian nationals and other persons normally resident in Ethiopia who have been charged by the Ethiopian or the United States authorities with having committed offenses within the limits of the Installations.

7. The Governmnet of the United States shall have the right to police the Installations and to take all appropriate measures to assure the maintenance of discipline, order and security in such Installations.

8. Outside the Installations, members of the United States forces may be employed for police duties by arrangement with the appropriate authorities of the Imperial Ethiopian Government insofar as such employment is necessary to maintain discipline and order among the United States forces. In such cases, Ethiopian security forces with whom members of the United States forces may be serving on police duty shall have paramount authority with respect to the person or property of persons subject to Ethiopian jurisdiction.

9. Each Government undertakes that persons subject to the jurisdiction of its courts who commit contempt or perjury in connection with courts-martial proceeding of other military tribunals, shall be subjected to appropriate punitive action by its courts.

10. The Imperial Ethiopian Government undertakes to establish such measures of control or zones of access adjacent to such Installation as may, from time to time, in the opinion of the two Governments be essential for the maintenance of the internal and external security of the Installations as well as the sanitation and health conditions of those Installations.

ARTICLE XVIII

1. The Imperial Ethiopian Governmnet grants to the Governmnet of the United States and its contractors exemption from the customs laws and regulations of Ethiopia, including those relating to inspection and seizure, and from customs duties, taxes or any other charges imposed on materials, equipment, goods and supplies brought into, procured in, or taken out of Ethiopia and used in the construction, maintenance, support or operation of the Installations. A similar exemption is granted to members of the United States forces on personal effects, including household goods, privately-owned automobiles and furniture brought into or taken out of Ethiopia by such members for their personal use. Such property introduced into Ethiopia shall not be disposed of to other than members of the United States forces except after payment of customs duties and charges. The Governmnet of the United States will cooperate with the Imperial Ethiopian Governmnet to prevent or correct any abuse of the exemptions granted herein and to this end will take appropriate action on the basis of information available to it or provided by the Imperial Ethiopian Government. In particular, the Governmnet of the United States will adopt, in agreement with the Imperial Ethiopian Governmnet, measures to prevent black market operations.

2. The temporary presence in Ethiopia of members of the United States forces shall constitute neither residence nor domicile therein and shall not, of itself, subject them to taxation in Ethiopia, either on their income or their property, the presence of which in Ethiopia is due to their temporary residence there, nor, in the event

of the death of any such member, shall his estate be subject to a levy of death duties.

3. No national of the United States ordinarily resident in the United States or corporation organized under the various corporation laws of the United States shall be liable to pay any tax in Ethiopia in respect to any income derived under the contracts connected with the operation, construction or maintenance by the Government of the United States of any Installation under this Agreement or any tax in the nature of a license in respect to any service or work for the Governmnet of the United States in connection with operations, construction or maintenance of any Installation under this Agreement.

ARTICLE XIX

1. Subject to the provisions of subparagraph g of Article IV, each Governmnet waives all its claims against the other for damage to any property in Ethiopian territory owned or controlled by it if such damage (1) was caused by a member of the United States forces or by a member of the armed forces or an employee of the Imperial Ethiopian Governmnet while engaged in the performance of his official duties, or (2) arose from the use of any vehicle, vessel or aircraft owned or controlled by the other Government. Each Government waives claims for maritime or aircraft salvage against the other provided that the vessel, aircraft or cargo salvaged was owned by the other Government or being used by the United States forces or by the armed forces or an employee of the Imperial Ethiopain Governmnet at the time the incident occurred.

2. Each Government waives all its claims against the other for injury or death suffered by any member of the United States forces or by any member of the armed forces of any employee of the Imperial Ethiopian Governmnet, while such member or employee was engaged in the performance of his duties.

3. The Government of the United States agrees to pay just and reasonable compensation in settlement of all claims cognizable under United States foreign claims laws of inhabitants of Ethiopia for damage to, loss or destruction of property, or for injury or death, caused by members of the United States forces. All such claims will be processed and paid in accordance with the applicable provisions of the laws of the United States.

ARTICLE XX

Special arrangements shall be entered into between appropriate authorities of the Imperial Ethiopian Governmant and the Government of the United States for the use of currency in paying personnel and to permit United States forces to acquire Ethiopian currency at the most favorable official rates of exchange. Local currency shall be obtained only from the State Bank of Ethiopia in exchange for United States dollars used to meet regularly recurring local administrative and operating expenses of the Installations.

ARTICLE XXI

Members of the United States forces shall be permitted to carry arms as required in the performance of their official duties, but no sporting or hunting arms shall be carried outside the limits of the Installations except in accordance with Ethiopian laws.

منتدي الكتب والمطبوعات

ARTICLE XXII

1. Members of the United States forces may purchase locally goods necessary for their own consumption and such services as they need under the same conditions as Ethiopian nationals.

2. The Government of the United States may purchase locally goods required for the subsistence of the United States forces and it shall be the policy of the Government of the United States to purchase such goods locally, if they are available and of the standard required by the United States authorities. In order to avoid any such purchase having an adverse effect upon the Ethiopian economy, the appropriate authorities of the Imperial Ethiopain Government will indicate, when necessary, any article the purchase of which should be restricted or forbidden. Such Ethiopian authorities, at the request of the United States authorities, will aid and assist in the placement of such orders.

ARTICLE XXIII

The Government of the United States, its agents and its contractors may employ civilian personnel at the Installations, and at such other places as may be mutually agreed upon, to the extent necessary to perform the functions contemplated under this Agreement. Civilian personnel shall be nationals of the United States or of Ethiopia, or the subjects of a third state friendly to both who are not personally objectionable to the Imperial Ethiopian Government.

ARTICLE XXIV

The term "United States forces" includes members of the armed forces of the United States (including dependents of all such members) and persons accompanying, serving with, or employed by said armed forces (including dependents of all such persons) who are subject to the military laws of the United States, but excluding indigenous Ethiopian nationals and other persons ordinarily resident in Ethiopain territory provided that such nationals or other persons are not dependents of members of the United States forces.

ARTICLE XXV

This Agreement shall enter into force upon the date of signature and shall remain in force for twenty-five years and thereafter until one year from the date on which either Governmant shall give notice to the other of its intention to terminate this Agreement.

In WITNESS WHEREOF, the undersigned duly authorized representatives of the Government of the United States and the Imperial Ethiopian Government have signed this Agreement.

Done in duplicate at Washington this twenty-second day of May, 1953.

FOR THE GOVERNMENT OF THE
UNITED STATES OF AMERICA:

Walter Bedell Smith

FOR THE IMPERIAL
ETHIOPIAN GOVERNMNET:

Aklilou



ملحق رقم (١٧)

نص الاتفاق بين أثيوبيا والولايات المتحدة

بخصوص القاعدة العسكريه الايطالية فى ارتريا

جبهة تحرير ارتريا

السكرتارية العامة

قوات التحرير الشعبية

كان الاتحاد الفيدرالى بين اريتريا وأثيوبيا حلا للتوفيق ، ولكن هذه الحقيقة والاحتلال النهائى لأثيوبيا لاريتريا لا يمكن فهمهما تماما الا بالدراسة الدقيقة للمعاهدة بين الولايات المتحدة الامريكية وأثيوبيا بخصوص الأنتفاع بالمنشآت الدفاعية داخل امبراطورية أثيوبيا والتى وقعت فى واشنطن فى ٢٢ مايو سنة ١٩٥٣ .

والمعاهدة وثيقة فريدة فى نوعها ، وهى صورة تقليدية لكيفية تحويل الامبريالية الامريكية لدولة بأكملها الى مستعمرة من نوع جديد ، والمعاهدة لم تفتح الباب فقط لمعاهدات تالية مثل اتفاقية الدفاع المتبادل ولكن بمقتضى ما تضمنته المعاهدة أخضعت الحكومة الامبراطورية الأثيوبية مصير الشعوب الأثيوبية للامبريالية الامريكية ، لقد اصطادت الامبريالية الامريكية الامبريالية الاثيوبية وكان الطعم هو اريتريا ، ولا حاجة للقول أن الضحية كانت الشعب الاريترى ، واليوم أصبحت أثيوبيا قلعة الامبريالية الامريكية التى تنسج حولها السياسة الامريكية بالنسبة لأفريقيا والشرق الأوسط .

ان النشاط المذهل لهيلاسلاسى فى الشئون العالمية والدور الذى يلعبه رئيس نظام شوان الاقطاعى فى السياسة الافريقية يمكن فهمه فقط عندما نضع فى الاعتبار استعمار أثيوبيا لاريتريا والقاعدة العسكرية الامريكية فى أسمره ، ومن المهم أن نلاحظ أن المعاهدة بكل ما لها من أهمية لم تعرض على البرلمان الأثيوبى ، وسنقدم هنا نص كلمات المعاهدة وندع الحقائق تتكلم عن نفسها .

الاتفاقية بين حكومة الولايات المتحدة الامريكية وحكومة امبراطورية أثيوبيا بخصوص الأنتفاع بالمنشآت العسكرية داخل امبراطورية أثيوبيا

منتدى الكتب والمطبوعات

حكومة الولايات المتحدة الامريكية وحكومة امبراطورية أثيوبيا .

واضعين فى الاعتبار العلاقات الودية الوثيقة القائمة بين الحكومتين ووجود منشآت معينة للولايات المتحدة فى امبراطورية أثيوبيا .

ورغبة فى الاسهام فى الحفاظ على السلام العالمى والأمن طبقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة :

وايمانا منا أن قيام منشآت معينة وتسهيلات داخل امبراطورية أثيوبيا سيخدم هذا الهدف :

المادة ١ :

تمنح حكومة امبراطورية أثيوبيا لحكومة الولايات المتحدة حق الاقامة الدائمة واستغلال ، طبقا للظروف والشروط المحددة فى هذه الاتفاقية ـ للتسهيلات والمنشآت العسكرية التى تشغلها حكومة الولايات المتحدة حاليا داخل امبراطورية أثيوبيا ، وتوافق كل من الحكومتين على التفاوض فورا بناء على طلب الآخرى فى تحويل أو التوسع فى أو الغاء أى من المنشآت والتسهيلات العسكرية القائمة ، وشغل واستخدام مثل هذه التسهيلات العسكرية الاضافية داخل امبراطورية أثيوبيا ـ اذا كان هذا ضروريا فى المستقبل وابرام أى اتفاق يتوصلون اليه بتبادل المذكرات .
كل الحقوق والسلطات والصلاحيات الممنوحة لحكومة الولايات المتحدة بمقتضى هذه الاتفاقية تنطبق على هذه المنشآت والتسهيلات الاضافية ، كل التسهيلات العسكرية والمنشآت التى تشملها هذه المادة مشار اليها فيما بعد بـ" المنشآت " وامبراطورية أثيوبيا مشار اليها فيما بعد بـ " أثيوبيا " .

المادة ٢ :

تمنح حكومة امبراطورية أثيوبيا لحكومة الولايات المتحدة الحقوق والسلطات والصلاحيات داخل المنشآت بما هو ضرورى لاقامتها وادارتها واستخدامها وتشغيل المنشآت للاغراض العسكرية . ولكن هذه الحقوق لا تتضمن الحق أو السلطة أو الصلاحيه على تحويل أو تخصيص المنشآت ككل أو جزء منها أو وضعها كليا أو جزئيا تحت تصرف أى دولة ثالثة أو حكومة أو قوة عسكرية .

منتدي الكتب والمطبوعات

المـادة ٣ :

تشمل الحقوق والسلطات والصلاحيات الممنوحة لحكومة الولايات المتحدة بمقتضى نصوص المواد ١ ، ٢ فى هذه الاتفاقية الحالية ، ضمنا ، الحق والسلطة والصلاحيه دون مساهمة من جانب حكومة الامبراطور فى الموظفين ولا الاعتمادات ما عدا فيما يتعلق بحيازة الارض ـ والترتيبات الاخرى كما تنص عليه الفقرة ١ من المادة ٧ من أجل :

أ ـ تطوير واعداد المنشآت عموما للاغراض العسكرية .

ب ـ اقامة وانشاء وتطوير وتوفير الموظفين والاسكان والمخازن والمحلات والطرق والمطارات والتسهيلات الملاحية واماكن انتظار السيارات وتسهيلات تخزين وتوزيع المنتجات البترولية وأى نوع من المبانى والانشاءات والتسهيلات والتطوير الذى ترى حكومة الولايات المتحدة أنه ضرورى .

ج ـ انشاء وصيانة وتشغيل تسهيلات المواصلات والأرصاد الجوية والمعينات الملاحية وتشمل أجهزة ارسال واستقبال اللاسلكى والرادار والكابلات الأرضية والبحرية والأجهزة الالكترونية اللازمة لحكومة الولايات المتحدة .

د ـ توفير الامن الداخلى للمنشآت .

هـ ـ انشاء وتخزين واستخدام (داخل المنشآت) الاسلحة والاجهزة والمواد والذخيرة التى ترى حكومة الولايات المتحدة ضرورتها لاغراض الاتفاقية .

المادة ٤ :

١ ـ لمساندة عمليات الولايات المتحدة طبقا لهذه الاتفاقية فى ادارة المنشآت ، تمنح حكومة امبراطورية أثيوبيا لقوات الولايات المتحدة الحق ، طبقا لنص المادة ١٤ ، فى الدخول بحريه دون قيود والتحرك خلال والخروج من أثيوبيا وتشمل المياه الداخلية والاقليمية والأجواء فوق المنشآت والمجاورة لها . ويشمل هذا الحق الدخول والخروج من المنشات بحرية دون قيود ، وتعفى السفن التى فى خدمة حكومة الولايات المتحدة من كل رسوم الارشاد والنولون الاجبارية .

٢ ـ وبالمثل لمساندة عمليات الولايات المتحدة طبقا لهذه الاتفاقية ولادارة المنشات ، تمنح حكومة امبراطورية أثيوبيا لقوات الولايات المتحدة الحق والسلطة والصلاحية ان :

أ ـ تتخذ الاجراءات داخل الحدود الاقليمية للسلطة الأثيوبية وتشمل المياه الداخلية

والاقليمية الملحقة أو المجاورة للمنشات ، طبقا لما تتفق عليه الحكومتان انه ضرورى لتوفير الدخول والخروج بحرية أو للاستخدام والتشغيل والادارة .

ب ـ أن تتخذ بالاتفاق مع حكومة امبراطورية أثيوبيا الاجراءات داخل المساحات المجاورة أو الملاصقة للمنشات طبقا لما تراه حكومة الولايات المتحدة ضروريا .

ج ـ ادارة كل التسهيلات الجوية للسفر والنقل بالطائرات فى دخولها وخروجها ، تقيمها حكومة الولايات المتحدة طبقا لنصوص المواد ١ أو ٢ أو ٣ من هذه الاتفاقية .

د ـ التحكم فى كل السفن والطائرات المحمولة بحرا التى تصل الى او تغادر اية منشات اقامتها حكومة الولايات المتحدة طبقا لنصوص المواد ١ او ٢ أو ٣ من هذه الاتفاقية .

هـ ـ تحسين وتعميق الموانى والترع والمداخل والمراسى ، بعد موافقة حكومة امبراطورية أثيوبيا ، لما تراه حكومة الولايات المتحدة ضروريا للعمليات بمقتضى هذه الاتفاقية .

و ـ أن تقيم ، بموافقة السلطات الأثيوبية المعنيه ، آبارا أو خزانات لتضمن توفر موارد المياه لجميع الأغراض .

ز ـ ان تنشأ ، بموافقة حكومة امبراطورية أثيوبيا الطرق اللازمة لمساعدة عمليات الأمم المتحدة وصيانتها وتشغيلها . والطرق المقامة طبقا لهذا النص مسموح للجمهور باستخدامها طبقا لتنظيمات معينة . وتوافق حكومة الولايات المتحدة على دفع جزء مناسب من تكاليف الصيانة لاستخدام قوات الولايات المتحدة لها .

ح ـ أن تتخذ الاجراءات من وقت لآخر كما يتفق عليه من جانب الحكومتين لاستخدام وتشغيل وادارة المنشآت لضمان حرية دخول وخروج القوات الامريكية .

المادة ٥ :

للسلطات الامريكية أن تتخذ بالتعاون مع السلطات المحلية المختصة الخطوات التى يتفق عليها لحماية صحة قوات الولايات المتحدة وتشمل الحجر الصحى والتفتيش الصحى واتخاذ اجراءات مقاومة الامراض بين قوات الولايات المتحدة .

منتدى الكتب والمطبوعات

المادة ٦ :

تمنح حكومة امبراطورية أثيوبيا حكومة الولايات المتحدة الحق فى توظيف واستخدام

المنافع العامة والتجارية وتسهيلات الخدمات والنقل فى أثيوبيا فيما يتعلق بالعمليات طبقا لهذا الاتفاق ٠ وتدفع حكومة الولايات المتحدة نظير توظيف واستخدام هذه المنافع بأقل أسعار متاحة يدفعها عامة المستخدمين لهذه المنافع ٠

المادة ٧ :

١ — تقوم حكومة امبراطورية أثيوبيا بالاستيلاء على الأرض اذا لزم وأن تقوم بالاجراءات الاخرى للسماح بالدخول الى وشغل المنشآت طبقا للاتفاق ولا الزام على حكومة الولايات المتحدة أن تعوض حكومة أثيوبيا ولا أى مواطن اثيوبى أو أى شخص آخر عن الاستيلاء أو الاجراءات التى تسمح بهذا الدخول أو الشغل أو الاستخدام ٠ الا أن حكومة الولايات المتحدة توافق على أن تدفع لحكومة امبراطورية أثيوبيا لمدد معينة ايجار سنوى يتفق عليه لاستخدام المنشآت مع المبانى والتسهيلات المقامة عليها ٠ وتوافق الحكومتان على أنه عند تحديد الايجار السنوى للمنشآت المتفق عليها ، لا يجوز تغيير مبلغ هذا الايجار الذى تدفعه حكومة الولايات المتحدة الا بموافقة الحكومتين ٠

٢ — لحكومة الولايات المتحدة أن تستأجر مبانى منفردة أو أجزاء من مبانى أو قطع صغيرة من الأرض مباشرة من أصحابها اذا لزم لشغل واستخدام المنشآت ٠ ولا تدخل هذه المبانى أو الأراضى ضمن الممتلكات التى تدفع عنها حكومة الولايات المتحدة ايجارا سنويا لحكومة امبراطورية أثيوبيا والمنصوص عليها فى الفقرة ١ السابقة ٠

٣ — كل الممتلكات المقامة والمنشاه والمشتراه فى أثيوبيا من جانب قوات حكومة الولايات المتحدة طبقا لهذا الاتفاق أو سابقه له ، تظل ملكا لها ويمكن التصرف فيها فى أثيوبيا دون أى قيود أو مطالب قد تنشأ بمقتضى هذا التصرف فى الممتلكات لا يتم الا بعد اعطاء حكومة أثيوبيا الاولوية فى الشراء ٠ أما اذا تراجعت حكومة امبراطورية أثيوبيا عن شراء هذه الممتلكات على حكومة الولايات المتحدة أن تبلغ حكومة امبراطورية أثيوبيا عن بيعها لمشترين آخرين مع تحديد الأسم والنوعية المباعة ٠ الممتلكات التى تحدد حكومة الولايات المتحدة أنها غير قابلة للنقل تبقى فى أثيوبيا ٠ وعندما تعلن حكومة الولايات المتحدة أن هذه الممتلكات لم تعد لازمة لها لاستخدامها تكون الحكومتين لجنة مشتركة لتحديد أساس التصرف فى هذه الممتلكات التى لا يمكن نقلها ٠

٤ — خضوعا لما تنص عليه الفقرة ٣ من المادة ١٩ ، حكومة الولايات المتحدة ليست ملزمة

أن يمتد المنشآت الى حكومة امبراطورية أثيوبيا عند انتهاء الاتفاقية بالحالة التى كانت عليها عند شغل حكومة الولايات المتحدة لها .

المادة ٨ :

لحكومة الولايات المتحدة بالاتفاق مع حكومة امبراطورية أثيوبيا بأن تقوم بأعمال المساحة الطبوغرافية والهيدروجرافية والمساحة البرية والساحلية والتصوير الجوى لاى جزء فى أثيوبيا والمياه المجاورة لها . وتقدم نسخ من هذه الخرائط الفتوغرافية والمساحية مبينا عليها التواريخ والعناوين لحكومة امبراطورية اثيوبيا .

المادة ٩ :

لحكومة الولايات المتحدة بالاتفاق مع حكومة امبراطورية أثيوبيا أن تقوم بأعمال المساحة الهندسية والفنية فى أى جزء من أثيوبيا والمياه المجاورة لها .

المادة ١٠ :

تمنح حكومة امبراطورية أثيوبيا الامتيازات التالية لحكومة الولايات المتحدة

أ — حق طيران الطائرات الحربية لحكومة الولايات المتحدة فوق أراضى اثيوبيا على أساس خطط الطيران العادية .

ب — حق استخدام المطارات فى أثيوبيا طبقا لما تتفق عليه الدولتان .

ج — حق استخدام أى مطار فى أثيوبيا فى حالة الطوارئ وفى حالات مهام الانقاذ الجوى ولحكومة الولايات المتحدة أن تستخدم المركبات البريه والذوراق طبقا لاحتياج عمليات الانقاذ .

المادة ١١ :

لحكومة الولايات المتحدة بالاتفاق مع السلطات المختصة التى تحددها حكومة امبراطوريه أثيوبيا أن تقوم بالانشطة اللازمة خارج المنشآت لأغراض التدريب العسكرى والفنى لافرادها .

المادة ١٢ :

منتدي الكتب والمطبوعات

لحكومة الولايات المتحدة أن تنشئ وتصون وتشغل مكاتب بريد أمريكية فى المنشآت لخدمة قوات الولايات المتحدة لنقل البريد من والى الولايات المتحدة ومكاتب البريد

الأمريكية الأخرى .

المادة ١٣ :

لحكومة الولايات المتحدة أن تنشئ وتصون وتشغل تسهيلات داخل المنشآت مثل وكلاء التوزيع وأسواق الخدمات العسكرية والمطاعم والنوادى الاجتماعية للترفيه عن القوات الامريكيه والأفراد المصرح لهم ، وتكون معفاه من الضرائب والتصاريح والرسوم والتفتيش . وتتخـــذ السلطات الامريكية الاجراءات الادارية لمنع التصرف فى أو اعادة بيع السلع المتداولة طبقـــا لهذه المادة لاشخاص ليس لهم الحق فى امتلاك هذه السلع وعموما لمنع سوء استخدام الامتياز الممنوحه طبقا لهذه المادة .

المادة ١٤ :

١ ـ لحكومة الولايات المتحدة أن تحضر الى أثيوبيا أو تخرج منها أفراد القوات الامريكيـــة المرتبطة بالعمليات فى الاتفاقية . لا يسمح لمواطن أثيوبى أو شخص مقيم فى أثيوبيـــا أن يخرج من أثيوبيا طبقا لهذه المادة دون أخطار سابق وموافقة من حكومة امبراطوريه أثيوبيا ، ما عدا أزواج وأطفال مواطنى الولايات المتحدة وفى هذه الحالة يلزم اخطار سابق فقط .

٢ ـ لا تطبق اجراءات جوازات السفر وتصريح الدخول على الأفراد العسكريين فى قـــوات الولايات المتحدة ولكن يجب تزويد كل أفراد قوات الولايات المتحدة بمستندات اثبات الشخصية ويجب ابرازها عند الطلب للسلطات المختصة فى حكومة امبراطورية أثيوبيـــا . وتشمل المستندات بطاقة معتمدة تقدمها حكومة امبراطورية أثيوبيا للتوزيع بمعرفـــة سلطات الولايات المتحدة لافراد قوات الولايات المتحدة .

٣ ـ اذا تغير الوضع الوظيفى لاى عضو فى قوات الامم المتحدة جاء الى أثيوبيا طبقا للاتفاقية بحيث لا يصبح من حقه هذا الدخول ، على حكومة الولايات المتحدة اخطار حكومـــة أثيوبيا واذا طلبت حكومة أثيوبيا أن يغادر هذا الشخص البلاد تكون مسئولة عن تدبير سفره من أثيوبيا خلال فترة معقولة وان تمنع فى نفس الوقت ان يصبح مسئولية عامة لحكومة امبراطورية أثيوبيا .

منتدى الكتب والمطبوعات

٤ ـ على حكومة الولايات المتحدة ان تخطر حكومة امبراطورية أثيوبيا شهريا بعدد قـــوات

الولايات المتحدة فى أثيوبيا .

المادة ١٥ :

١ — لا يجوز منع السيارات التى تحضرها قوات الولايات المتحدة الى أثيوبيا من استخدام الطرق فى أثيوبيا بدعوى عدم مطابقتها لاية قوانين تختص باحجام المركبات أو تحدد نوع السيارات المصرح لها باستخدام الطرق

٢ — توافق حكومة أثيوبيا أن تقبل تصاريح أو رخص القيادة أو تصاريح القيادة العسكرية الصادرة من حكومة الولايات المتحدة أو احدى اداراتها — بدون اختبارات قيادة ولا رسوم .

٣ — السيارات التى تدخلها قوات الولايات المتحدة الى أثيوبيا لا تخضع للضرائب أو رسوم التسجيل أو الترخيص المطبقة على السيارات المستخدمة فى أثيوبيا . وتحمل هذه المركبات شارات أو علامات خاصة تصدرها السلطات الامريكية المختصة .

٤ — تصدر السلطات الامريكية التعليمات اللازمة لافراد القوات المسلحة الامريكية تعرفهم بقوانين ونظم المرور الاثيوبية وعليهم الخضوع لها تماما .

المادة ١٦ :

لحكومة الولايات المتحدة أن تتعاقد على أية أعمال انشائية فى أثيوبيا ، طبقا لما هو مصرح لها فى هذه الاتفاقية دون قيود على اختيار المقاول . وبقدر المستطاع يستفاد من العمالة والخامات المحلية فى هذه الانشاءات .

المادة ١٧ :

١ — أفراد قوات الولايات المتحدة ملزمين باحترام قوانين أثيوبيا والامتناع عن أى أنشطة لا تتفق مع روح هذه الاتفاقية . وتتخذ حكومة الولايات المتحدة الاجراءات المناسبة لهذا الغرض .

منتدى الكتب والمطبوعات

٢ — للسلطات العسكرية للولايات المتحدة الحق أن تمارس داخل اثيوبيا الولاية الكاملة والسلطة على القوات الامريكية بما تخوله قوانين ونظم الولايات للسلطات العسكرية الامريكية ما عدا ما تحدده هذه المادة .

٣ ـ يتمتع أعضاء قوات الولايات المتحدة بحصانة من الولاية الجنائية للمحاكم الاثيوبية ، وفى الأمور المترتبة على آدائهم لواجباتهم الرسمية حصانة من ولاية المحاكم الاثيوبية المدنيه على شرط أنه فى أحوال محددة للسلطات الامريكية أن ترفع هذه الحصانة ، أما فى باقى الحالات الاخرى فالولاية للمحاكم الاثيوبية .

٤ ـ فى الحالات التى تمارس فيها سلطات الولايات المتحدة الولاية أو السلطة المشار اليها فى الفقرة ٢ من هذه المادة . تتم الاجراءات القضائية داخل المنشآت أو خارج أثيوبيا وفى مثل هذه الحالات تقوم السلطات الاثيوبية المختصة ـ عند الطلب ـ بالمساعدة فى جمع الادلة والقيام بكل اجراءات البحث لضمان وجود المواطنين الاثيوبيين والاشخاص الآخرين فى أثيوبيا (ما عدا أفراد القوات الامريكية) كشهود فى التحقيقات الرسمية والمحاكمة العسكرية . وان تقوم فى حالات معينة بالتحفظ على الادلة والقرائن والاشياء المتصلة بالمخالفة وتسليمها . وتقوم سلطات الولايات المتحدة بالمثل بجمع الادلة من أفراد القوات الامريكية وتساعد السلطات الاثيوبية فى حالة المخالفات التى تنظر أمام المحاكم الاثيوبية .

٥ ـ للسلطات الاثيوبية أن تقبض على أفراد القوات الامريكية خارج المنشآت عند ارتكاب أو محاولة ارتكاب جريمة ولكن فى حالة القبض على فرد أو أفراد يتم تسليمهم فورا الى السلطات الامريكية . وباستثناء المواطنين الاثيوبيين والاشخاص الاخرين المقيمين عادة فى أثيوبيا ـ تقوم السلطات الاثيوبية ـ بناء على طلب ـ بالقبض على أى شخص هارب من ولاية القوات الامريكية وعثر عليه فى أى مكان خارج المنشآت ، وتسلمه الى السلطات الامريكية .

٦ ـ تسلم السلطات الامريكية للسلطات الاثيوبية كل المواطنين الاثيوبيين وباقى الاشخاص المقيمين عادة فى أثيوبيا المتهمين من قبل السلطات الاثيوبية أو الامريكية بارتكاب جريمة داخل المنشآت ـ لتقوم بمحاكمتهم وتوقيع العقوبة عليهم .

٧ ـ لحكومة الولايات المتحدة الحق أن تقوم بأعمال الشرطة فى المنشآت وان تتخذ الاجراءات المناسبة لضمان حفظ النظام والضبط والامن فى المنشآت .

منتدي الكتب والمطبوعات

٨ ـ يمكن الاستعانة بأفراد القوات الامريكية فى واجبات الشرطة خارج المنشآت بالترتيب مع السلطات المختصة فى حكومة امبراطورية أثيوبيا بالقدر الذى يلزم لحفظ النظام والضبط

بين قوات الولايات المتحدة ، فى هذه الحالة ، تكون السلطة القائمة لسلطات الامن الاثيوبية التى يحمل معها أفراد القوات الامريكية فى مهام الشرطة فيما يختص بشخص وممتلكات الاشخاص الخاضعين للولاية الاثيوبية .

٩ ـ تتعهد كل حكومة أن الاشخاص الخاضعين لولاية محاكمهم الذين يرتكبون اهانة أو تحدى على المحاكم العسكرية المنبثقة عن مجالس التحكيم العسكرية ، يخضعون لاجراءات توقيع العقوبة المناسبة من محاكمها .

١٠ـ تتعهد حكومة امبراطورية أثيوبيا أن تضع اجراءات أو تحدد مناطق للدخول الى المنشآت لانه قد يكون هذا ضروريا فى رأى الحكومتين من وقت لآخر لصيانة الامن الداخلى والخارجى للمنشآت وكذلك الاحوال الصحية بهذه المنشآت .

المادة ١٨ :

١ ـ تمنح حكومة امبراطورية أثيوبيا لحكومة الولايات المتحدة ومقاوليها اعفاء من قوانين الجمارك ولوائح أثيوبيا وتشمل تلك الخاصة بالتفتيش والاحتجاز ومن الرسوم الجمركية والضرائب وأى رسوم أخرى تفرض على المواد والمعدات والسلع والبضائع المجلوبة أو المستخدمة أو الخارجة من أثيوبيا والمستخدمة فى انشاء وصيانة وتشغيل المنشآت . ويمنح اعفاء مماثل لافراد القوات الامريكية فى متعلقاتهم الشخصية وتشمل السلع المنزلية والسيارات الخاصة والأثاث المجلوب الى أثيوبيا أو الخارج منها بمعرفة هؤلاء الافراد لاستخدامهم الشخصى . ولا يجوز التصرف فى الممتلكات المجلوبة الى أثيوبيا لغير أفراد القوات الامريكية الا بعد دفع الجمارك والرسوم . وتتعاون حكومة الولايات المتحدة مع حكومة امبراطورية أثيوبيا لمنع وتصحيح أى سوء استخدام للاعفاءات الممنوحة هنا وتتخذ لهذا الغرض التصرف المناسب على أساس المعلومات المتوفرة لها المقدمة من حكومة أثيوبيا . وبصفة خاصة ، تتخذ حكومة الولايات المتحدة بالاتفاق مع حكومة امبراطورية أثيوبيا الاجراءات لمنع السوق السوداء .

٢ ـ وجود أفراد القوات الامريكية المؤقت فى أثيوبيا لا يعتبر اقامة ولا مواطنة ولا يخضعهم للضرائب فى أثيوبيا سواء على الدخل أو الممتلكات التى يرجع وجودها فى أثيوبيا الى اقامتهم المؤقته هناك ولا تخضع تركة أى من هؤلاء الأفراد عند وفاته لضريبة التركات .

٣ ـ لا يخضع المواطن الامريكى المقيم فى الولايات المتحدة ولا الشركات القائمة طبقا

لقوانين الشركات الامريكى لدفع أى ضريبة على الدخل فى أثيوبيا يكون مصدره المقاولات المتعلقة بعمليات انشاء أو صيانة أو تشغيل المنشآت المحددة فى الاتفاقية ولا لأى ضريبة ترخيص لاى عمل أو خدمة تؤدى لحكومة الولايات المتحدة تتعلق بالعمليات انشاء وصيانة أى منشأة محددة فى هذا الاتفاق .

المادة ١٩ :

١ ـ طبقا لنص الفقرة ز من المادة ٤ تتنازل كل حكومة عن كل دعاويها ضد الاخرى للاضرار بأى ممتلكات فى الاراضى الاثيوبية تمتلكها أو تحت سلطتها اذا كان هذا الضرر :

أ ـ تسبب عن أحد أفراد القوات الامريكية أو فرد فى القوات المسلحة أو موظف فى الحكومة الاثيوبية أثناء آداء واجبه الرسمى ، أو

ب ـ نشأ عن استخدام أى سيارة أو سفينة أو طائرة تمتلكها الحكومة الاخرى أو تحت سلطتها . وتتنازل كل حكومة دعاويها فى الانقاذ البرى والبحرى ضد الاخرى على شرط أن تكون السفينة أو المركبة أو الحمولة المنقذة تمتلكها الحكومة الاخرى أو تستخدمها القوات الامريكية أو القوات المسلحة أو أى موظف فى حكومة امبراطورية أثيوبيا فى وقت وقوع الحادثة .

٢ ـ تتنازل كل حكومة عن اقامة الدعاوى ضد الاخرى عند وقوع اصابات أو وفيات بسبب أى فرد فى القوات الامريكية أو أى فرد فى القوات المسلحة أو أى موظف فى الحكومة الاثيوبية اذا كان هذا قد حدث أثناء تأدية الفرد أو الموظف لواجباته .

٣ ـ توافق حكومة الولايات المتحدة أن تدفع تعويضا عادلا ومعقولا لتسوية كل الدعاوى المعترف بها فى قانون الدعاوى الاجنبية للولايات المتحدة لسكان أثيوبيا عن تلف أو ضياع أو تدمير ممتلكات أو الاصابة أو الوفاة التى يتسبب فيها افراد القوات الامريكية . وكل هذه الدعاوى ينظر فيها ويتم الدفع طبقا لقوانين الولايات المتحدة .

المادة ٢٠ :

تتخذ ترتيبات خاصة بين السلطات المختصة فى حكومة امبراطورية أثيوبيا وحكومة الولايات المتحدة بشأن العملة المستخدمة فى دفع أجور العاملين وللسماح للقوات الامريكية بالحصول على العملة الاثيوبية بأفضل اسعار الاستبدال الرسمية . ويكون الحصول على العملة المحلية من بنك الدولة الاثيوبى باستبدال الدولار الامريكى لتغطية النفقات الادارية للمنشآت .

منتدى الكتب والمطبوعات

المادة ٢١ :

يسمح لأفراد القوات الامريكية بحمل السلاح اللازم لتأدية واجباتهم الرسمية ولكن لا يسمح بحمل أسلحة صيد ولا رياضة خارج حدود المنشآت الا طبقا للقوانين الأثيوبية ٠

المادة ٢٢ :

١ ـ لأفراد قوات الولايات المتحدة أن يشتروا محليا البضائع اللازمة لاستهلاكهم والخدمات التى يحتاجونها بنفس شروط المواطنين الأثيوبيين ٠

٢ ـ لحكومة الولايات المتحدة أن تشترى محليا البضائع اللازمة لاعاشة القوات الامريكية وتتبع حكومة الولايات المتحدة سياسة شراء هذه البضائع محليا اذا كانت متوفرة وبنفس المستوى الذى تشترطه السلطات الامريكية ٠ ولتجنب أن يكون للشراء تأثيرا ضارا على الاقتصاد الاثيوبى على السلطات الاثيوبية المختصة ان تحدد ، اذا لزم ، السلعة الممنوع أو المحرم شراءها ٠ وتقوم هذه السلطات بناء على طلب من سلطات الولايات المتحدة أن تعين وتساعد فى الحصول على هذه الطلبيات ٠

المادة ٢٣ :

لحكومة الولايات المتحدة ووكلائها ومقاوليها أن يوظفوا موظفين مدنيين فى المنشآت وفى الأماكن الأخرى التى يتفق عليها بين الطرفين بالقدر الذى يلزم لآداء الوظائف المحددة فى هذه الاتفاقية ٠ هؤلاء الموظفين المدنيين قد يكونوا مواطنين أمريكيين أو أثيوبيين أو رعايا دولة ثالثة صديقة لكليهما ولا يكونوا من المرفوضين شخصيا من وجهة نظر الحكومة الأثيوبية ٠

المادة ٢٤ :

يشمل اصطلاح " قوات الولايات المتحدة " أفراد القوات المسلحة للولايات المتحدة (وتشمل كل من يعولهم هؤلاء الأفراد) والأشخاص المرافقين لهم أو يخدمونهم أو ممن تستخدمهم القوات المسلحة المذكورة (وتشمل من يعولهم هؤلاء الأشخاص) الخاضعين للقوانين العسكرية للولايات المتحدة ولكن لا تشمل المواطنين الاثيوبيين والاشخاص الآخرين المقيمين بصفة دائمة فى أثيوبيا بشرط أن لا يكون هؤلاء المواطنين والاشخاص ممن يعولهم أفراد قوات الولايات المتحدة ٠

منتدى الكتب والمطبوعات

المادة ٢٥ :

تصبح الاتفاقية سارية المفعول من تاريخ توقيعها وتستمر سارية لمدة ٢٥ عاما وما بعدها حتى عام من تاريخ ابلاغ احدى الحكومتين للأخرى عزمها على انهاء الاتفاقية .

يشهد على ذلك ، الموقعون أدناه وهم الممثلون المخولون من حكومة الولايات المتحدة وحكومة امبراطورية أثيوبيا بتوقيع الاتفاقية .

وقعت في واشنطن في الثاني والعشرون من مايو ١٩٥٣ .

عن حكومة الولايات
المتحدة الامريكية
ولتر بيديل سميث

عن حكومة امبراطورية أثيوبيا
أكليلو

منتدي الكتب والمطبوعات

ملحق رقم (١٨)

— ١ —

نص القرار ٣٩٠أ–٥ الذى اقرته الجمعية العمومية للامم المتحدة في ٢ كانون الاول – ديسمبر ١٩٥٠

٣٩٠أ–٥ – اريتريا : تقرير بعثة الامم المتحدةالى اريتريا • تقرير اللجنة الفرعية للجمعية العمومية على تقرير بعثة الامم المتحدة الى اريتريا ••

(أ)

بما ان القوى (الحليفة) المعنية وافقت ، فيالفقرة ٣ من الملحق ١١ من ملاحق معاهـــدة السلم مع ايطاليا ١٩٤٧ ، على قبول توصية الجمعية العمومية بشان التصرف بالمستعمرات الايطالية السابقـــة في افريقيا ، وعلى اتخاذ الاجراءات المناسبة لوضعها موضع التنفيذ ، وبما ان هذا التصرف يجب ان يكـــون ، بحسب احكام الفقرة ٢ من الملحق ١١ المذكور ، علىضوء رغبات السكان ولمصلحتهم ولمصلحة السلام والامن مع اخذ وجهات النظر الحكومات المعنية بعين الاعتبار •

لذا :

فان الجمعية العمومية ، علىضوء التقريرين(١٥٧)تقرير بعثة الامم المتحدة الى اريتريا ، وتقرير اللجنة الفرعية •

اذ تأخذ باعتبارها

(أ) رغبات سكان اريتريا ومصلحتهم ، بمـــافيها اراء الفئات العرقية والدينية والسياسية في مناطق البلاد ، ومقدرة الشعب على الحكم الذاتي •

(ب) ومصالح السلم والامن في شرقي افريقيا •

(ج) وحقوق اثيوبيا ومطالبها القائمة على اسسجغرافية وتاريخية وعلاقات قرابة وعلاقات اقتصادية ومنها ، على وجه الخصوص ، حاجة اثيوبيا المشروعة لمنفذ مناسب الى البحر •

اذ تأخذ في حسابها اهمية ضمان استمرار مساهمةالجاليات الاجنبية في التنمية الاقتصادية لاريتريا •

واذ تلاحظ ان التصرف باريتريا ان يقوم علىارتباطها الوثيق ، سياسيا واقتصاديا ، باثيوبيا واذ ترغب ان يؤمن هذا الارتباط لسكان اريتريا اشـــداحترام وحماية لمؤسساتهم وتقاليدهم واديانهم ولغاتهم كما يؤمن لهم اوسع قدر ممكن من الحكم الـــذاتي ،بينما يحترم في الوقت ذاته دستور الامبراطوريـــة الاثيوبية ، ومؤسساتها وتقاليدها ومركزها وهويتهاالدوليين •

(أ) توصي بأن :

١ – تكون اريتريا عضوا ذا حكم ذاتي متحدا مع اثيوبيا تحت سيادة التاج الاثيوبي •

٢ – يكون للحكومة الاريترية سلطاتها التشريعية والتنفيذية والقضائية في ميـــدان الشـــؤون الداخلية •

٣ – يمتد سلطان الحكومة الاتحادية الى الشؤونالتالية : الدفاع ، الشؤون الخارجية النقد والمالية ، التجارة الداخلية والخارجية ، المواصلات الداخليـــةوالخارجية بما في ذلك الموانيء • ويكون للحكومـــة الاتحادية سلطة حفظ سلامة الاتحاد ، ولها الحـــق فيفرض ضرائب موحدة في جميع انحاء الاتحاد لتغطيـــة

(١٥٧) انظر السجلات الرسمية للجمعية العمومية ، الدورةالخامسة ، اللاحق رقم ٨ و ١٤

نفقات مهام الاتحاد والخدمات الاتحادية علما بأن فرض مثل هذه الضرائب وتحصيلها موكل للحكومة الاريترية ، شريطة ان لاتتحمل اريتريا الا نصيبها العادل المناسب من هذه النفقات • ويمتد سلطان الحكومة الاريترية الى كل الشؤون التي لم تنط بالحكومة الفدرالية بما في ذلك سلطة الاحتفاظ بشرطة داخلية وفرض الضرائب لتغطية المهام الداخلية والخدمات الداخلية واقرار ميزانيتها الخاصة •

٤ — تكون ارض الاتحاد منطقة جمركية واحدة فيجب الا تكون هناك حواجز في وجه حرية تنقل البضائع والاشخاص ضمن حدودها • واما الرسوم الجمركية المفروضة على البضائع الداخلة الى الاتحاد او الخارجة منه التي غايتها النهائية او منشؤها الاصلي اريتريا فتحول الى اريتريا •

٥ — يشكل مجلس اتحادى امبراطورى من ممثلين باعداد متساوية من كل من اثيوبيا واريتريا يجتمع مرة كل سنة على الاقل ويقدم المشورة في شؤون الاتحاد العامة المشار اليها في الفقرة الثالثة اعلاه ويساهم الاريتريون في الفرعين التنفيذى والقضائي ،ويمثلون في الفرع التشريعي من الحكومة الاتحادية وفقا للقانون وبنسبة عدد سكان اريتريا الى سكان الاتحاد •

٦ — تسود الاتحاد كله جنسية واحدة :

(أ) كل سكان اريتريا ما عدا الذين يحملون جنسية اجنبية هم مواطنون للاتحاد •

(ب) كل السكان المولودون في اريتريا واحد الوالدين او الجدين على الاقل من السكان الاصليين هم ايضا من مواطني الاتحاد • واذا كان مثل هؤلاء الاشخاص يحملون جنسية اجنبية فهم عند انفاذ الدستور الاريترى احرار في ان يختاروا التخلي عن جنسية الاتحاد والاحتفاظ بجنسياتهم الاجنبية خلال ستة شهور من تاريخ نفاذ الدستور • وفي حالة عدم اختيارهم تسقط بذلك عنهم الجنسية الاجنبية •

(ج) ان الشروط التي يجب ان تتوفر في الاشخاص الذين يكتسبون جنسية الاتحاد بموجب الفقرتين الفرعيتين أ ، ب المذكورتين اعلاه لممارسة حقوقهم كمواطنين لاريتريا يحددها بالدستور وبقوانين أريتريا •

(د) يحق لكل الاشخاص الذين يحملون جنسية اجنبية ومضى على اقامتهم في اريتريا عشر سنوات قبل تبني القرار الحالي ان يتقدموا بطلب الحصول على جنسية الاتحاد وفقا للقوانين الاتحادية دون شروط اخرى • واذا لم يحصل مثل هؤلاء الاشخاص على جنسية الاتحاد يحق لهم الاقامة في الاتحاد والمساهمة في الاعمال السلمية والمشروعة في أريتريا ، وتكون حقوق ومصالح المواطنين الاجانب والمقيمين في اريتريا مضمونة وفقا لاحكام الفقرة (٧) •

٧ — تكفل الحكومة الاتحادية وحكومة اريتريا المقيمين في اريتريا دون تفريق بين احد منهم في الجنسية او العرق او الجنس او اللغة او الدين التمتع بحقوق الانسان وبالحريات الاساسية بما فيها التالية :

(أ) حق المساواة امام القانون • ويجب الا يكون هناك اي تمييز ضد المؤسسات الاجنبية الموجودة في اريتريا في الميادين الصناعية او التجارية او الزراعية او الحرفية او التربوية او الخيرية ، ولا ضد المؤسسات المصرفية وشركات التأمين العاملة في اريتريا •

(ب) حق الحياة والحرية والامن الشخصي •

(ج) حق التملك وحق التصرف بالممتلكات ،فلا يجوز انتزاع الملكية من اى شخص ، بما في ذلك الحقوق التعاقدية ، ودون اجراء قانوني مناسب ودون دفع تعويضات حقيقية عادلة •

(د) حق حرية الرأى والتعبير وحق اعتناق وممارسة اى معتقد او دين •

(هـ) حق التعليم •

(و) حق حرية التجمهر والتجمع السلميين •

(ز) حق حصانة المراسلات والمساكن ضمن حدود مقتضيات القانون •

(ح) حق ممارسة أية مهنة ضمن حدود مقتضيات القانون •

منتدى الكتب والمطبوعات

(ط) عدم اعتقال احد او توقيفه بدون امر من سلطة مخولة ، الا في حالات الخرق الفاضح والخطير للقانون النافذ ، ولا يرحل احد خارج البلاد الا وفقا للقانون •

(ي) حق التقاضي العادل والمنصف ، وحق الاستئناف الى الامبراطور والتماسه من أجل تخفيف حكم الاعدام ٠

(ك) يمنع ان يكون لقانون العقوبات مفعول رجعي :

لا يبرر تقييد الحقوق المذكورة اعلاه الا احترام حقوق الاخرين وحرياتهم ومتطلبات النظام العام والمصلحة العامة ٠

٨ — تؤلف الفقرات (١) الى (٧) ضمنا من هذا القرار صك الاتحاد الفدرالي الذي يرفع الى امبراطور اثيوبيا للتصديق عليه ٠

٩ — تكون فترة ثمة انتقالية لا تتجاوز ١٥ ايلول — سبتمبر ١٩٥٢ ، يتم خلالها تنظيم الحكومة الاريترية وتحضير الدستور الاريتري ووضعه موضع النفاذ ٠

١٠ — يكون في اريتريا مبعوث للامم المتحدة تعينه الجمعية العمومية ٠ ويستعين المبعوث بخبراء يعينهم السكرتير العام للامم المتحدة ٠

١١ — تظل السلطة المديرة ، خلال الفترة الانتقالية ، تسير شؤون اريتريا ٠ وتحضر بالتشاور مع مبعوث الامم المتحدة ، وبالسرعة الممكنة ، تنظيم ادارة اريترية ، وادخال الاريتريين في كافة مستويات الادارة ، وان تتهيء لتأسيس جمعية وطنية نيابية للاريتريين منتخبة من قبل الشعب ٠ ولها ان تفاوض بالنيابة عن الاريتريين ، والاتفاق مع المبعوث ،للتوصل الى وحدة جمركية موقتة مع اثيوبيا توضع موضع التنفيذ من اقرب فرصة عملية ممكنة ٠

١٢ — يحضر مبعوث الامم المتحدة بالتشاور مع السلطة المديرة ، ومع حكومة اثيوبيا ، ومع سكان اريتريا ، مشروع الدستور الاريتري لكي يرفع الى الجمعية الوطنية الاريترية ، وينصح الجمعية الوطنية الاريترية ويساعدها في مناقشة الدستور ٠ ويقوم الدستور الاريتري على مبادىء الحكم الديمقراطي ، ويشتمل على الضمانات المنصوص عنها في الفقرة ٧ من صك الاتحاد الفدرالي ، ويكون على اتساق مع نصوص صك الاتحاد الفدرالي ، ويتضمن احكاما باقرار صك الاتحاد الفدرالي وتصديقه باسم الشعب الاريتري ٠

١٣ — يصبح صك الاتحاد الفدرالي ودستور اريتريا نافذين ، بعد تصديق امبراطور اثيوبيا على صك الاتحاد الفدرالي وبعد موافقة المبعوث ، واقرار الجمعية الوطنية الاريترية ، وتصديق امبراطور اثيوبيا ، على الدستور الاريتري ٠

١٤ — تقوم حكومة المملكة المتحدة وايرلندة الشمالية ، بما هي السلطة المديرة ، بترتيبات لنقل السلطات الى الهيئات المناسبة لها ٠ ويتم نقل السلطة حال نفاذ صك الاتحاد الفدرالي والدستور الاريتري، بحسب احكام الفقرة ١٣ السابقة ٠

١٥ — يجعل مبعوث الامم المتحدة مقره العام في اريتريا حتى تمام نقل السلطة ، ويقدم تقارير ملائمة الى الجمعية العمومية للامم المتحدة ، بخصوص قيامه بمهمته ٠ وللمبعوث ان يتشاور مع اللجنة الفرعية للجمعية العمومية بخصوص قيامه بمهمته على ضوء التطورات ، وضمن حدود احكام هذا القرار ٠ وحين يكون نقل السلطة ، قد تم ، يقدم المبعوث تقريرا بهذا الى الجمعية العمومية ، ويرفع لها نص الدستور الاريتري ٠

(ب) يخول السكرتير العام ، بحسب الاصول المرعية ، ان :

١ — يدبر دفع التعويضات الملائمة لمبعوث الامم المتحدة ٠

٢ — يزود مبعوث الامم المتحدة بكافة الخبراء ، والموظفين والتسهيلات التي يعتبرها السكرتير العام لازمة لقيام المبعوث بتنفيذ احكام هذا القرار ٠

دستور اريتريا

(نص الدستور كما اقرته الجمعية الوطنية الاريترية في ١٠ تموز — يوليو ١٩٥٢)

منتدى الكتب والمطبوعات

المقـــدمة

بأسم الله العظيم

راجين منه تعالى ان يمنح اريتريا السلام ، والوئام ، والازدهار ،

وان يجعل اتحاد اريتريا واثيوبيا منســجما ومثمرا ٠

نحن اعضاء الجمعية الوطنية الاريترية ، بوصفنانوابا عن الشعب الاريترى ،

نقر هذا الدستور دستورا لاريتريا :

شاكرين للامم المتحدة توصيتها بان تكـــوناريتريا عضوا ذا استقلال ذاتي متحدا مع اثيوبيـــا اتحادا فدراليا تحت سيادة التاج الاثيوبي ٠ وانيكوندستورها مبنيا على مبادىء الحكم الديمقراطي ، تواقين لتحقيق امانى سكان اريتريا وازدهارهم بتأمين علاقاتوثيقة اقتصادية مع اثيوبيا ، وباحترام حقـــوق المؤسسات والتقاليد واللغات لكل افــراد الشـــعبوحمايتها ٠

مصممين على منح أي تمييز وعلى ان نضمن ،في ظل نظام حكم الحرية والمساواة ، التعاون الاخوى بين مختلف العروق والاديان في اريتريا ، وان نحقـقالتقدم الاقتصادى والاجتماعي ،

متكلين تماما على الله رب العالمين ٠

القسم الاول ــ احكام عامة

المادة (١)

اقرار صك الاتحاد الفدرالي والتصديق عليه

١ ــ ان الشعب الاريترى يقر هنا ، بواسطةنوابه ، ويصدق على صك الاتحاد الفدرالي الذىوافقت عليه في الثاني من كانون الاول ــ ديسمبر ١٩٥٠الجمعية العمومية للامم المتحدة ٠

٢ ــ وهو يتعهد بالتقيد مخلصا باحكام ذلـــكالصك ٠

الفصل الاول ــ وضعية اريتريا

المادة (٢)

اقليم اريتريا

ان اقليم اريتريا ، بما فيه الجزر ، هو المنطقةذاتها التي كانت مستعمرة اريتريا الايطالية ٠

المادة(٣)

الحكم الذاتي والاتحاد الفدرالي

اريتريا هى عضو يتمتع بالحكم الذاتي متحد فدراليا مع اثيوبيا تحت سيادة التاج الاثيوبي ٠

المادة(٤)

السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية

تتمتع حكومة اريتريا بسلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية تتعلق بالشؤون الداخلة ضمن سلطانهـــا (صلاحياتها) ٠

المادة (٥)

الشؤون الداخلة ضمن سلطان اريتريا

١ ــ يمتد سلطان حكومة اريتريا الى كل الشؤون غير المناطة بالحكومة الاتحادية في صك الاتحـــاد الفدرالي

منتدى الكتب والمطبوعات

٢ ـ يتضمن هذا السلطان :

(أ) مختلف فروع القانون (قانون العقوبات ، القانون المدني ، القانون التجارى ، الخ)
(ب) تنظيم الخدمات العامة ٠
(ج) البوليس الداخلي ،
(د) الصحة
(هـ) التربية
(و) المعونة الشعبية والضمان الاجتماعي
(ز) حماية العمال
(ح) استغلال الموارد الطبيعية، وتنظيم الصناعة والتجارة الداخلية ، والمهن والحرف ٠
(ط) الزراعة
(ي) المواصلات الداخلية
(ك) الخدمات ذات النفع العام المخصوصة باريتريا
(ل) الميزانية الاريترية ، وفرض وجباية الضرائب المخصصة لسد نفقات المهام والخدمات العامة الاريترية ٠

المادة (٦)

مساهمة اريتريا في نفقات الحكومة الاتحادية

١ ـ تتحمل اريتريا نصيبها العادل والمناسب من نفقات المهمات والخدمات الاتحادية ٠

تقدير الضرائب الاتحادية وجبايتها

٢ ـ تقدر الحكومة الاريترية وتجبي ضمن اريتريا، بالنيابة عن الحكومة الاتحادية الضرائب المخصصة لهذه الغاية لمنفعة الاتحاد بكامله ٠

عائدات الضرائب الجمركية

٣ ـ العائدات المخصصة لاريتريا تتضمن الرسوم الجمركية عن البضائع الداخلة الى الاتحاد او الخارجة منه التي غايتها الاخيرة او منشؤها اريتريا ، وذلك تمشيا مع احكام الفقرة ٤ من قرار الثاني من كانون الاول ـ ديسمبر ١٩٥٠ للجمعية العمومية للامم المتحدة ٠

المادة (٧)

تمثيل اريتريا في المجلس الامبراطوري الاتحادي

١ ـ ممثلو اريتريا في المجلس الامبراطورى الاتحادى المؤلف من اعداد متساوية من الاثيوبيين والاريتريين ، يعينهم رئيس السلطة التنفيذية بموافقة الجمعية الوطنية ، ويكرسهم في مناصبهم رسميا الامبراطور ٠

مشاركة الاريتريين في الحكومة الاتحادية

٢ ـ يشارك الاريتريون في الفرعين التنفيذى والقضائي ويتمثلون في الفرع التشريعي من الحكومة الاتحادية بحسب القانون وبنسبة سكان اريتريا الى سكان الاتحاد ٠

المادة (٨)

الجنسية الاريترية

مواطنو اريتريا هم الاشخاص الذين حصلوا على الجنسية الاتحادية في اريتريا بناء على صك الاتحاد الفدرالي القسم (أ) الفقرة (٦) من قرار الجمعية العمومية رقم ٣٩٠أ ـ ٥ ومنحوا الجنسية الاريترية بحسب القوانين الاريترية ٠

منتدى الكتب والمطبوعات

المادة (٩)

حقوق المواطنين الإتحادية الذين ليسوا اريتريين

١ ـ يتمتع المواطنون الاتحاديون الذين ليسوا اريتريين بنفس حقوق الاريتريين على اساس المعاملة بالمثل ·

٢ ـ يتمتع المواطنون الاتحاديون بالحقوق السياسية بحسب الدستور والقوانين الاريترية على اساس المعاملة بالمثل ·

الفصل الثاني ـ تمثيل الامبراطور في اريتريا

المادة (١٠)

ممثل للامبراطور في اريتريا

يكون لصاحب الجلالة الامبراطورية ، امبراطوراثيوبيا ، عاهل الاتحاد ، ممثل في اريتريا ·

المادة (١١)

رتبة ممثل الامبراطور

يكون لممثل الامبراطور ، في كافة المناسبات ،محل الصدارة في الاحتفالات الرسمية في اريتريا ·

المادة (١٢)

اداء رئيس السلطة التنفيذية اليمين القانونية امام ممثل الامبراطور ، تكريس رئيس السلطة التنفيذية رسميا في منصبه ·

يؤدي رئيس السلطة التنفيذية ، المنتخب من قبل الجمعية الوطنية بحسب المادة ٦٨ اليمين القانونية بحسب احكام المادة ٧٢ · وممثل الامبراطورالذى يأخذ العلم بان رئيس السلطة التنفيذية قد انتخب من قبل الجمعية الوطنية ، يكرسه رسميا فيمنصبه باسم الامبراطور ، عاهل الاتحاد ·

المادة (١٣)

افتتاح واختتام دورات الجمعية الوطنية

عند افتتاح واختتام دورات الجمعية الوطنية لممثل الامبراطور ان يلقي خطابا للعرش يعالج فيه الشؤون ذات المصلحة المشتركة للاتحاد واريتريا ·

المادة (١٤)

احالة التشريعات الى ممثل الامبراطور

١ ـ عندما تقر الجمعية مشروع قانون يحيله رئيس السلطة التنفيذية فورا الى ممثل الامبراطور ·

٢ ـ اذا اعتبر ممثل الامبراطور ان مشروع القانون الذى صوتت عليه الجمعية الوطنية يمس الصلاحيات الاتحادية ، او انه يتعلق بالمسؤوليات الدولية للاتحاد ، فله ان يحيل طلبا الى رئيس السلطة التنفيذية خلال عشرين يوما بعد اجراء التصويت في الجمعية الوطنية لاعادة النظر في مشروع القانون ذاكرا الاسباب التي دفعته لهذا ·

المادة (١٥)

نشر القوانين

ينشر ممثل الامبراطور القوانين بالاسلوب المحدد في المادة ٥٨ ·

الفصل الثالث ـ الحكم ـ الديمقراطي في اريتريا

المادة (١٦)

منتدى الكتب والمطبوعات

مبدأ الحكم الديمقراطي في اريتريا

دستور اريتريا مبني على مبادىء الحكم الديمقراطي ·

المادة (١٧)

احترام حقوق الانسان

يضمن الدستور لكل الاشخاص التمتع بحقوق الانسان والحريات الاساسية ٠

المادة (١٨)

اجهزة الحكومة انشاها الشعب ، وتعمل لخدمة مصالح الشعب ٠

١ — كل اجهزة الحكومة انشأها الشعب٠ ويجرى اختيارها بانتخابات موقوتة وحرة وعادلة ، مباشرة او بصورة غير مباشرة ٠

٢ — تعمل اجهزة الحكومة لخدمة مصالح الشعب ٠

المادة (١٩)

حكم القانون :

١ — ليس لاجهزة الحكومة ولا للموظفين الرسميين اى سلطات اخرى غير الممنوحة لهم بالدستور وبالقوانين والنظم التي تطبق احكامه ٠

المادة (٢٠)

حقوق الانتخاب

يتألف الناخبون من مواطنين اريتريين هم :

(أ) ذكــور

(ب) وبلغوا سن الحادية والعشرين

(ج) ليسوا عديمي الاهلية كما يحدد الاهلية القانون ٠

(د) اقاموا سنة سابقة للانتخابات في الدائـرة الانتخابية التي يصوتون عليها ٠

المادة (٢١)

العلم الاتحادى

١ — يحترم العلم الاتحادى في اريتريا

علم اريتريا وشعارها وخاتمها

٢ — يكون لاريتريا علم وشعار وخاتم تحدد مواصفاتها بقانون ٠

الفصل الرابع — حقـــوق الانسان والحريـــات الاساسية

الجزء الاول — الاحكام المنسوخة — طبق الاصل عن صـــك الاتحـــاد الفدرالي

المادة (٢٢)

الاحكام المنسوخة طبق الاصل من صك الاتحاد الفدرالي

احكام الفقرة التالية من صك الاتحاد الفدرالي التالية تؤلف جزءا لا يتجزأ من دستور اريتريا :

تضمن الحكومة الاتحادية واريتريا ، دون تمييز بحسب الجنسية او العرق او الجنس او اللغـة او الدين ، التمتع بحقوق الانسان وبالحريات الاساسية بما فيها التالية :

(أ) حق المساواة امام القانون ٠ ولا يجري أي تمييز ضد المؤسسات الاجنبية الموجودة في اريتريا التي تمارس الفعاليات الصناعية والتجاريـــة والزراعية والحرفية والتربوية والخيرية ، ولا ضـــد المؤسسات المصرفية وشركات التامين العاملة في اريتريا ٠

(ب) حق الحياة والحرية والامن الشخصي ٠

(ج) حق امتلاك الاملاك والتصرف بها ٠ ولاتنتزع الملكية ، بما فيها الحقوق التعاقدية بدون اتخاذ اجراءات قانونية وبدون دفع تعويض عادل وفعال ٠

(د) حق حرية الرأى والتعبير ، والحق في اعتناق وممارسة اى مذهب او عقيدة دينية ٠

(هـ) حق التعليم ·
(و) حق حرية التجمهر والتجمع سلميا ·
(ز) حق حصانة المراسلة والمسكن ، ضمن حدود مقتضيات القانون ·
(ح) حق ممارسة اى مهنة ، ضمن حدود مقتضيات القانون ·
(ط) لا يتعرض احد للتوقيف والاعتقال بدون امر من سلطة مخولة ، الا في حالة خرق القانون بصورة شنيعة وخطرة وبالقوة ، ولا ينفى احدا الا بحسب مقتضيات القانون ·
(ي) حق المحاكمة العادلة المنصفة ، وحق استرحام الامبراطور ، وحق التماسه تخفيف احكام الاعدام
(ك) يستبعد المفعول الرجعي لقانون العقوبات ·

الجزء الثاني ـ احكام اخرى

المادة (٢٣)

الحرية والمساواة امام القانون · كل واحد هوشخصية امام القانون ·

كل الاشخاص يولدون احرارا · وهم متساوون امام القانون بدون تمييز بحسب الجنسية او العرق او الجنس او الدين ، وبما هم كذلك يتمتعون بالحقوق المدنية ويخضعون للواجبات والالتزامات ·

المادة (٢٤)

منع التعذيب وعقوبات معينة

لا يخضع التعذيب احد ، ولا لمعاملات او عقوبات قاسية او غير انسانية او مهنية ·

المادة (٢٥)

حق حرية التنقل

لكل مقيم في اريتريا الحق في حرية التنقل واختيار محل الاقامة في اريتريا ضمن حدود احكام المادة ٣٤ ·

المادة (٢٦)

حرية الضمير والعقيدة الدينية

ان الحق بحرية الضمير والعقيدة الدينية يشمل حق كل واحد ، منفردا او ضمن جماعة اخرين على رؤوس الاشهاد او بصورة خاصة ، ان يعبر عن عقيدته بالتعليم ، وبالعمل ، وبالعبادة ، وباداء الطقوس ·

المادة (٢٧)

منع التمييز الذى يمس اى عقيدة دينية

لا يتخذ اى اجراء اقتصادى او مالي او سياسي ذى طبيعة تمييزية للاساءة الى اية عقيدة دينية تمارس في اريتريا ·

المادة (٢٨)

اعتبار الهيئات الدينية شخصيات اعتبارية امام القانون

تعتبر الهيئات الدينية بكافة انواعها ، والمذاهب الدينية متمتعة بالشخصية الاعتبارية · وبالتالي يحق لاية طائفة دينية او اية جماعة من المواطنين تنتمي الى تلك الجماعة ان :

(أ) انشاء وادارة المؤسسات للاغراض الدينية والتربوية والخيرية ·
(ب) تسيير شؤونها الخاصة في ميدان العقيدة الدينية ·
(ج) امتلاك الاملاك المنقولة وغير المنقولة واحتيازها ·
(د) ادارة املاكها وعقد العقود

منتدي الكتب والمطبوعات

المادة (٢٩)

التعليم الديني والعبادة في المدارس العامة

لا يطالب أي تلميذ من تلاميذ المدارس العامة بالمساهمة في اية دعوة دينية او تعليم ديني في تلك المدرسة ولا باداء الطقوس الدينية في تلك المدرسة ·

المادة (٣٠)

حرية التعبير عن الاراء

لكل مقيم في اريتريا الحق في التعبير عن رايه باية وسيلة (بالصحافة ، وبالخطابة ، الخ) وفي ان يطلع على اراء الاخرين ·

المادة (٣١)

الحق في التعلم وحرية التعليم ·

١ ـ لكل مقيم في اريتريا الحق في التعلم ، وتبذل الحكومة كل جهدها لتأسيس المدارس وتدريب المعلمين

٢ ـ تشجع الحكومة الافراد والجمعيات والمؤسسات الخاصة دون النظر الى العرق والجنسية والجنس واللغة على فتح المدارس ، شرط ان يقدموا الادلة على وصولهم الى المستوى المطلوب في الاداب والكفاءة ·

٣ ـ يتمشى التعليم في المدارس مع روح الدستور

المادة (٣٢)

الجمعيات والشركات

١ ـ لكل مقيم في اريتريا الحق في تشكيل الجمعيات والشركات لاغراض قانونية ·

٢ ـ تتمتع الشركات والجمعيات بالحريات الاساسية بقدر ما تسمح طبيعتها ·

٣ ـ وتعتبر تلك الشركات والجمعيات شخصيـــات اعتبارية امام القانون ·

المادة (٣٣)

حماية ظروف العمل

١ ـ لكل مقيم في اريتريا بغض النظر عن الجنسية التى ينتمي اليها · او العرق او الجنس او الديانة الحق في فرصة العمل ، وفي الاجر المتساوي للعمل المتساوي ، وفي العطل المنتظمة المدفوعة الاجر، وفي تقاضي العلاوات على من يعيلهم شرعا ، وفي التعويض عن المرض والاصابات الناجمة عن العمل · وفي مستوى من الحياة كريم وصحي ·

النقابات المهنية

٢ ـ لكل مقيم في اريتريا الحق في تشكيل النقابات المهنية وفي الانضمام اليها لحماية مصالحه ·

المادة (٣٤)

التحكم القانوني في التمتع بحقـــوق الانسان وبالحريات الاساسية

١ ـ تنطبق احكام الفقرة الفرعية الاخيرة من الفقرة السابعة من صك الاتحاد الفدرالي على كامل الفصـــل الرابع ، القسم الاول من الدستور · اما نص هذه الفقرة الفرعية فهو كالتالي :

لا يبرر اى تقييد للحقوق المذكورة اعلاه ، الا احترام حقوق الاخرين وحرياتهم ومتطلباتهم النظام العام والمصلحة العامة ولا شيء غير ذلك ·

٢ ـ وعند تطبيق الاحكام المذكورة ينظم التمتع بحقوق الانسان وبالحريات الاساسية بقانون شرط الا يعيق هذا التنظيم التمتع بها ·

المادة (٣٥)

منتدي الكتب والمطبوعات

واجبات الافراد

على كل فرد واجب احترام الدستور والقوانـــين وخدمة المجتمع ·

الفصل الخامس ـ الحقوق الخاصة لمختلف فئات الشعب في اريتريا

المادة (٣٦)

الاحوال الشخصية

لمواطني الاتحاد ، ومنهم الذين تشملهم الفقرتان الفرعيتان (ب) و (د) من صك الاتحاد الفدرالي وكذلك للاجانب الحق في احترام عاداتهم وشرائعهم الخاصة التي تتحكم باحوالهم الشخصية واهليتهم القانونية ، وقانون الاسرة وقانون الارث ٠

المادة (٣٧)

حقوق الملكية

حقوق الملكية والحقوق الطبيعية بما فيها الحقوق على اراضى الدولة التي رسختها الاعراف او القوانين وتتمتع بها في اريتريا القبائل ومختلف فئات الشعب والاشخاص الحقيقيون والاعتباريون ، لا يمسها اى قانون ذى طبيعة انحيازية ٠

المادة (٣٨)

اللغات

١ ـ التجرينية والعربية هما اللغتان الرسميتان لاريتريا ٠

٢ ـ تمشيا مع العرف الراسخ في اريتريا يسمح باستعمال اللغات التي تتكلمها وتكتبها فئات الشعب المختلفة في اريتريا في التعامل مع السلطات العامة وكذلك في الاغراض الدينية والتربوية وفي كل اشكال التعبير عن الافكار ٠

القسم الثاني ـ الجمعية الوطنية

الفصل الاول ـ تشكيل الجمعية الوطنية وانتخابها

المادة (٣٩)

انشاء جمعية وطنية تمثل الشعب الاريترى

١ ـ تمارس السلطة التشريعية جمعية وطنية تمثل الشعب الاريترى ٠

٢ ـ يمثل اعضاء الجمعية الوطنية الشعب الاريترى كله ، لا الدائرة الانتخابية التي انتخبوا فيها فقط ٠

المادة (٤٠)

عدد اعضاء الجمعية الوطنية

١ ـ تتألف الجمعية الوطنية من عدد لا يقل عن خمسين ولا يزيد عن سبعين عضوا ٠

٢ ـ يحدد اعضاء الجمعية الوطنية بقانون ، ويكون ضمن الحدود المنصوص عنها في الفقرة السابقة ٠

المادة (٤١)

الدوائر الانتخابية

١ ـ تقسيم الاراضى الاريترية الى دوائر انتخابية ، كل واحدة منها تنتخب ممثلا واحدا ٠

٢ ـ تنشأ هذه الدائرة الانتخابية بحيث تكون متساوية في عدد السكان تقريبا ٠
اما حدود الدوائر فتحدد بقانون ٠

المادة (٤٢)

الاهلية للترشيح

كل الناخبين مؤهلون للترشيح لمقاعد الجمعية الوطنية شرط ان يكونوا :

(أ) بلغوا سن الثلاثين ٠

منتدى الكتب والمطبوعات

(ب) مقيمين في اريتريا منذ ثلاث سنوات ، ومقيمين في الدوائر الانتخابية لمدة سنتين خلال السنوات العشر السابقة .

(ج) ليسوا ناقصى الاهلية لاى سبب يحدده القانون .

(د) ليسوا موظفين في الحكومة الاريترية او الاتحادية ، الا اذا كانوا استقالوا في الوقت الذي يقدمون فيه طلب الترشيح .

المادة (٤٣)

نظاما التصويت

١ — ينتخب اعضاء الجمعية الوطنية اما بالاقتراع المباشر واما بغير المباشر .

٢ — يحدد بقانون نظاما التصويت الذى يطبق في كل دائرة انتخابية .

٣ — يكون التصويت بالاقتراع المباشر شخصيا ومتساويا وسريا .

ولهذا الغرض تنظم لوائح بالناخبين الذين يحق لهم الانتخاب ، وتنقح هذه اللوائح بين الحين والحين . ويحدد القانون نظام انشاء اللوائح الانتخابية .

٤ — تجري المرحلة الاولى من التصويت بالاقتراع غير المباشر بحسب العادات المحلية . ويكون التصويت في المرحلة الثانية شخصيا ومتساويا وسريا .

المادة (٤٤)

الانتخاب بالاقتراع المباشر والانتخاب في المرحلة الثانية في حالة الاقتراع غير المباشر .

١ — اذا نال احد المرشحين للجمعية الوطنية اكثرية مطلقة من الاصوات يعلن انتخابه .

٢ — اذا لم يحصل اى من المرشحين على الاكثرية المطلقة ، كما حددتها الفقرة الاولى ، يجرى اقتراع اخر . والمرشح الذى ينال عندئذ اكثر عدد من الاصوات يعلن انتخابه .

المادة (٤٥)

اللجنة الانتخابية العليا

١ — تعين المحكمة العليا ، بناء على المادة ٨٥ لجنة انتخابية عليا تكون مسؤولة عن الاشراف على كافة العمليات الانتخابية (بما فيها تنظيم اللوائح الانتخابية) ، وعن منع او ايقاف التجاوزات .

٢ — تعين اللجنة العليا من بين اعضاء الناخبين في كل دائرة انتخابية ممثلا لها يعمل تحت سلطتها .

٣ — يعلن الممثل المذكور لجنة انتخابية استشارية من بين الناخبين في الدائرة تساعده في مهمته .

وما ان يعلن عن افتتاح فترة الانتخابات بحسب القانون حتى يكون لكل مرشح الحق في ان يتمثل في اللجنة

٤ — كيفية تنفيذ هذه المادة يحددها القانون .

المادة (٤٦)

انتخابات الجمعية الوطنية المتنازع عليها

١ — عند افتتاح الدورة التى تلي الانتخابات مباشرة تثبت الجمعية اعضاءها . وكل الاعضاء الذين لم يطعن في انتخابهم يثبتون تلقائيا .

٢ — وفي حالة طعن بانتخابات ، تقرر الجمعية باكثرية ثلثي الاعضاء الحاضرين ، فيما اذا كانت الانتخابات صحيحة ، شرط الا تقل باكثرية الثلثين هذه عن نصف عدد اعضاء الجمعية الوطنية الاصلاء .

٣ — في حالة عدم تثبيت انتخاب عضو في الجمعية الوطنية يحق له ، خلال ثلاثة أيام التي تلي اقرار القرار في الجمعية الوطنية ، ان يستأنف القرار الى المحكمة العليا المشكلة بناء على المادة ٨٥ ، لكنه لا يتسم مقعده في الجمعية الوطنية الا بعد ان تكون المحكمة العليا اصدرت قرارها بذلك .

منتدى الكتب والمطبوعات

المادة (٤٧)

مدة ولاية الجمعية الوطنية

١ ـ تنتخب الجمعية الوطنية لمدة اربع سنوات

٢ ـ يسمح للاعضاء باعادة انتخابهم ٠

٣ ـ اذا حصل شاغر خلال فترة جمعية وطنية تجرى انتخابات فرعية ٠ لكن لا تجرى اية انتخابات فرعية خلال ستة شهور من انتخاب الجمعية وطنيـة جديدة ٠

الفصـل الثـاني ـ الدورات والجلسات

المادة (٤٨)

الدورات الاعتيادية

١ ـ تجتمع الجمعية الوطنية في دورتين اعتياديتين كل سنة ٠

٢ ـ تجتمع الجمعية الوطنية في كل دورة اعتيادية بتاريخ يحدده القانون ٠ هذه الدورة تستغرق ما لايقل عن شهر ٠

٣ ـ يحدد رئيس السلطة التنفيذية ميعاد افتتـاح الدورة الاعتيادية الثانية بعد استشارة رئيس الجمعية الوطنية ٠

وهذه الدورة الثانية تخصص بصورة رئيسية التصويت على الميزانية ، ولا تبحث الجمعية الوطنية ، اي موضوع اخر الا بعد التصويت على الميزانية ٠ ولا تختم الدورة الا بعد التصويت على الميزانيـة بالصورة الواردة في المادة ٦٠ ٠

٤ ـ يحدد رئيس السلطة التنفيذية ميعاد اقفـال الدورة الاعتيادية بعد استشارة رئيس الجمعية الوطنية ٠

٥ ـ يحق لرئيس السلطة التنفيذية ، بموافقة رئيس الجمعية الوطنية ، تعليق الدورة لفترة لا تتجـاوز العشرين يوما ٠

المادة (٤٩)

الدورات الاستثنائية

١ ـ يحق لرئيس السلطة التنفيذية دعوة الجمعيـة الوطنية الى دورة استثنائية ٠

٢ ـ يدعو رئيس السلطة التنفيذية الجمعية الوطنية الى دورة استثنائية كلما احيل اليه طلب بذلك موقـع مما لا يقل عن ثلث الاعضاء ٠

٣ ـ حين تجتمع الجمعية الوطنية في دورة استثنائية بدعوة من رئيس السلطة التنفيذية ومبادرة منـه ، لا تبحث الا المسائل المدرجة في الدعوة التي وجهت اليها ٠ ويحدد رئيس السلطة التنفيذية ميعاد اقفال الدورة ٠

٤ ـ حين تجتمع الجمعية الوطنية في دورة استثنائيـة بناء على طلب ما لا يقل عن ثلث عدد اعضائها ، تحدد جدول اعمالها بنفسها ٠ ويحدد رئيس السلطة التنفيذية ميعاد اقفال الدورة بالاتفاق مع رئيـس الجمعية الوطنية ٠

المادة (٥٠)

النصاب

نصاب الجمعية الوطنية هو ثلثا عدد اعضائها ٠

المادة (٥١)

النظام الداخلي

تقرر الجمعية الوطنية نظامها الداخلي بنفسها ٠

منتدى الكتب والمطبوعات

المادة (٥٢)

مكتب الجمعية الوطنية

تنتخب الجمعية الوطنية اعضاء مكتبها في بداية الدورة الاعتيادية الاولى من كل عام ، او عند بداية الدورة التشريعية الجديدة • يتالف اعضاء المكتب من رئيس ، ونائب رئيس ، واعضاء اخرين اذا ارادت الجمعية الوطنية ذلك •

الفصل الثالث — احوال اعضاء الجمعية الوطنية

المادة (٥٣)

اليمين القانونية

يقسم اعضاء الجمعية الوطنية الذين لم يكونوا نوابا في المجلس التشريعي السابق ، قبل تسلمهم واجباتهم ، اليمين القانونية التالية امام رئيس الجمعية الوطنية ، كل عضو بحسب العقيدة الدينية والعادة المرعية لديه •

« اقسم بالله العظيم » (او اية صيغة تتفق مع العقيدة الدينية والعادة المرعية لدى عضو الجمعية الوطنية المعنى) ان احترم الاتحاد الفدرالي تحت سيادة التاج الامبراطوري ، وان اخدم اريتريا باخلاص وان ادافع عن دستورها وعن قوانينها ، والا اسعى الى اى منفعة شخصية من منصبي ، وان اقوم بكل واجباتي باخلاص •

المادة (٥٤)

الحصانة البرلمانية

١ — لا تقام الدعاوى اعضاء الجمعية الوطنية بسبب ارائهم او اصواتهم التي بدرت عنهم اثناء ادائهم واجباتهم •

٢ — لا يعتقل اعضاء الجمعية الوطنية ولا تقام الدعاوى عليهم بدون تفويض بذلك من الجمعية الوطنية الا في حالات الجرم المشهود حيث يمكن اعتقالهم ، ولكن اقامة الدعاوى عليهم ، حتى في هذه الحالة ، تبقى خاضعة لتفويض الجمعية الوطنية وحين لا تكون الجمعية الوطنية منعقدة في دورة فهذا التفويض يعطيه اعضاء مكتب الجمعية • ويمكن ان تقرر الجمعية الوطنية فيما بعد واذا كان للاجراءات ان تستمر •

المادة (٥٥)

تعويضات اعضاء الجمعية الوطنية

١ — يتقاضى اعضاء الجمعية الوطنية تعويضات يحددها القانون •

٢ — لا تصبح الزيادة على التعويضات سارية المفعول الا بعد انقضاء مدة ولاية الجمعية الوطنية التي اقرتها •

الفصل الرابع — سلطات الجمعية الوطنية

المادة (٥٦)

السلطات العامة للجمعية الوطنية

تصوت الجمعية الوطنية على القوانين وعلى الميزانية وتنتخب رئيس السلطة التنفيذية وتشرف على اعمال السلطة التنفيذية

الجزء الاول — المهمات التشريعية

المادة (٥٧)

تحضير مسودات التشريعات واقرارها •

١ — يمكن تقديم مسودات التشريعات الى الجمعية الوطنية من قبل اعضاء الجمعية الوطنية ويمكن ان تحال اليها من رئيس السلطة التنفيذية •

منتدى المكتب والمطبوعات

٢ ـ تبحث هذه التشريعات وتناقش ويصوت عليها بحسب نصوص النظام الداخلي للجمعية الوطنية ٠

المادة (٥٨)

طلب اعادة النظر

١ ـ تحال مسودة التشريع التي تقرها الجمعية الوطنية فورا من رئيس الجمعية الوطنية الى رئيس السلطة التنفيذية ٠

موافقة رئيس السلطة التنفيذية على التشريعات

٢ ـ يحيلها رئيس السلطة التنفيذية فور تسلمها الى ممثل الامبراطور الذى له ان يطلب ، بحسب احكام المادة ١٤ ، ان يعاد النظر فيها في الجمعية الوطنية ٠

النشر

٣ ـ اذا احال ممثل الامبراطور عند استخدامه الامتياز المنصوص عنه في المادة ١٤ ، طلبا باعادة الى رئيس السلطة التنفيذية ، واعطى الاسباب التي دفعته لهذا ، يتوجب على الجمعية الوطنية ان تصوت عليه مرة اخرى ٠ ويجب ان تنال مسودة التشريع اكثرية الثلثين لاقرارها ٠

٤ ـ اذا اقرت مسودة التشريع بعد اعادة النظر ، كما نصت الفقرة السابقة ، او اذا لم يستخدم ممثل الامبراطور الامتياز الوارد في المادة ١٤ ، يتوجب على رئيس السلطة التنفيذية ان يعمد خلال عشرين يوما تلي التصويت الذي جرى في الجمعية الوطنية ، اما الى الموافقة على مسودة التشريع واحالتها الى ممثل الامبراطور للنشر خلال خمسة ايام من استلامها ، او اعادتها الى الجمعية الوطنية مرافقة بتعليقاته ٠

٥ ـ اذا اعاد رئيس السلطة التنفيذية مسودة التشريع الى الجمعية الوطنية ٠ اعادت الجمعية الوطنية النظر في مسودة التشريع وصوتت عليه من جديد ٠ فاذا اقرت مسودة التشريع باكثرية الثلثين احالها رئيس السلطة التنفيذية الى ممثل الامبراطور للنشر خلال خمسة ايام ٠

٦ ـ كافة مسودات التشريعات التي يتم اقرارها بحسب احكام هذه المادة ولا تنشر خلال الفترة المحددة بالفقرتين الرابعة والخامسة من هذه المادة ، تصبح سارية المفعول بعد نشرها من قبل رئيس السلطة التنفيذية ٠

الجزء الثاني ـ الميزانية

المادة (٥٩)

احالة رئيس السلطة التنفيذية مسودة الميزانية

١ ـ قبل شهر واحد على الاقل من افتتاح الدورة الاعتيادية الثانية للجمعية الوطنية يحيل رئيس السلطة التنفيذية مسودة ميزانية السنة المالية التالية ٠

٢ ـ تغطي مسودة الميزانية كامل موارد حكومة اريتريا ونفقاتها للسنة المالية التالية ٠

المادة (٦٠)

مناقشة الميزانية في الجمعية الوطنية واقرارها

١ ـ خلال الشهر الذى يسبق دورة الجمعية الوطنية الاريترية الاعتيادية الثانية ٠

تبحث اللجنة المالية في الجمعية الوطنية مسودة الميزانية المحالة من رئيس السلطة التنفيذية وتقدم تقريرها الى الجمعية الوطنية ٠

٢ ـ تجرى مداولة عامة حول مسودة الميزانية عند بداية الدورة الاعتيادية الثانية للجمعية الوطنية ٠ وبغضون عشرة ايام تتلو اقفال المداولة ، يقدم رئيس السلطة التنفيذية مسودة ميزانية منقحة تتضمن التعديلات التي ربما يكون قرر اجراءها على المسودة الاولى بنتيجة الملاحظات التى ابدتها الجمعية الوطنية ٠

٣ ـ تتابع الجمعية الوطنية عندئذ بحث مختلف بنود الميزانية ٠

منتدى الكتب والمطبوعات

(أ) فأولا تقر تقديرات النفقات ، بتعديلها او بدون تعديلها ، ولا يطرح على التصويت الا مجموع تقديرات كل شعبة تنفيذية ٠

وليس للجمعية ان تزيد من التقديرات المقترحة في مسودة الميزانية الا اذا عودلت الزيادة بتقديرات مقابلة لها في الواردات وحصلت على موافقة السلطة التنفيذية ٠

(ب) ثم تقر الجمعية الوطنية تقديرات الميزانية بدون تعديل ، فصلا فصلا ، وكل فصل يجرى التصويت عليه على حده ٠

٤ ـ يجرى اقرار الميزانية بكاملها قبل بداية السنة المالية ، والا تعتبر مسودة الميزانية المنقحة كما قدمتها السلطة التنفيذية بحسب الفقرة ٢ اعلاه ، قد اقرت بالموافقة الضمنية ، شرط ان تكون السلطة التنفيذية من جانبها تقيدت بالمهلة المنصوص عنها في المادة ٥٩ وفي المادة هذه ٠

المادة (٦١)

كل الضرائب والنفقات يجب ان تقرر بقانون

لا تفرض اية ضريبة ، ولا تعقد اية نفقة الا بقانون ٠

المادة (٦٢)

صيغة الميزانية

يسن قانون يتحكم بالصيغة التي تقدم بها الميزانية وبالطريقة التي يجرى التصويت عليها كل سنة ٠

المادة (٦٣)

الحساب المخصص للنفقات الطارئة

١ ـ تدخل الجمعية الوطنية في الميزانية ، عند تصويتها عليها ، حسابا مخصصا للنفقات الطارئة ٠

٢ ـ لا يتجاوز مبلغ هذا الحساب ١٠ بالمئة من تقديرات النفقات ٠

٣ ـ وفي بداية الدورة التالية للجمعية الوطنية ، يقدم رئيس السلطة التنفيذية تقريرا عن المجالات التي استعمل فيها هذا الحساب ٠ وتصوت الجمعية الوطنية على هذا التقرير ٠

المادة (٦٤)

حسابات السنوات المالية السابقة

١ ـ يحيل رئيس السلطة التنفيذية حسابات كل سنة مالية ، خلال ثمانية عشر شهرا من اختتام تلك السنة المالية ، الى الجمعية الوطنية للموافقة عليها ٠

٢ ـ تنتخب الجمعية الوطنية مفتش حسابات عام ، مستقلا عن السلطة التنفيذية ٠

٣ ـ تكون المهمة الرئيسية لمفتش الحسابات العام ، تدقيق الحسابات السنوية ، وتقديم تقرير الى الجمعية الوطنية يتضمن ملاحظاته عليها عند تقديمها الى الجمعية الوطنية ٠

٤ ـ تحدد بقانون طريقة انتخاب مفتش الحسابات العام والامور التي تدخل ضمن صلاحياته ٠

القسم الثالث ـ انتخاب الرئيس واشراف الجمعية الوطنية على السلطة التنفيذية

المادة (٦٥)

انتخاب رئيس السلطة التنفيذية

تنتخب الجمعية الوطنية رئيس السلطة التنفيذية كما هو وارد في المادة ٦٨ ٠

المادة (٦٦)

اشراف الجمعية الوطنية على السلطة التنفيذية

١ ـ يحق لاعضاء الجمعية الوطنية ان يطرحوا على السلطة التنفيذية ما شاؤوا من اسئلة كتابة ، او شفاها اذا كانت الاسئلة قصيرة ، وعلى السلطة التنفيذية ان تجيب ٠

منتدى الكتب والمطبوعات

٢ — يمكن اجراء مناقشة لسياسة السلطة التنفيذية بناء على طلب عشرة من اعضاء الجمعية الوطنية . ويحق للسلطة التنفيذية ان تتدخل اثناء اجراء المناقشة وقبيل اقفالها .

القسم الثالث — السلطة التنفيذية

الفصل الاول — تكوينها وتعيينها

المادة (٦٧)

تكوين السلطة التنفيذية

تتالف السلطة التنفيذية من رئيس السلطة التنفيذية يساعده سكرتيرو الشعب التنفيذية .

المادة (٦٨)

انتخاب رئيس السلطة التنفيذية

١ — ينتخب رئيس السلطة التنفيذية في الجمعية الوطنية بالاقتراع السري ، فاذا حصل مرشح على ثلثي عدد الاصوات المقترعة اعلن انتخابه .فاذا لم يحصل اى مرشح على العدد المطلوب من الاصوات يحذف من اللائحة المرشح الذي نال اقل عدد من الاصوات ، ثم تصوت الجمعية الوطنية مرة ثانية على الباقين وتكرر العملية اذا دعت الحاجة الى ان يحصل احد المرشحين على عدد الاصوات المطلوب .

٢ — ليس مؤهلا لمنصب رئيس السلطة التنفيذية الا المواطنون الاريتريون الذين بلغوا سن الخامسة والثلاثين . ويتمتعون بحقوقهم السياسية

٣ — تنتخب الجمعية الوطنية رئيسا للسلطة التنفيذية عند افتتاح كل مجلس تشريعي .

٤ — في حالة وفاة رئيس السلطة التنفيذية او استقالته تنتخب الجمعية الوطنية خلفا له خلال خمسة عشر يوما ، فاذا لم تكن الجمعية الوطنية في دورة عادية يدعوها رئيس الجمعية الوطنية الى دورة استثنائية .

يبقى رئيس السلطة التنفيذية المنتخب حديثا في المنصب حتى نهاية فترة سلفه .

٥ — يمكن لرئيس السلطة التنفيذية ان يعاد انتخابه .

المادة (٦٩)

تعيين سكرتيري الشعب التنفيذية

١ — يتمتع رئيس السلطة التنفيذية بصلاحية تعيين وعزل سكرتيري الشعب التنفيذية الذين يكونون مسؤولين اتجاهه .

٢ — ليس مؤهلا لان يكون في منصب سكرتير شعبة تنفيذية الا أحد الاشخاص المؤهلون لان يكونوا في عداد الناخبين الاريتريين .

٣ — يختار رئيس السلطة التنفيذية سكرتيري الشعب التنفيذية بصورة تؤمن بقدر الامكان تمثيلا عاديا في مجلسه لكافة الفئات السكانية الرئيسية ولكافة المناطق الجغرافية في البلاد .

٤ — يحدد بقانون عدد سكرتيري الشعب التنفيذية ومهماتهم .

المادة (٧٠)

عدم جواز الجمع بين بعض المناصب

ان منصب رئيس السلطة التنفيذية او منصب سكرتير الشعبة التنفيذية لا يجوز الجمع بينه وبين منصب اخر اداري او قضائي .

المادة (٧١)

المكلف بتسيير اعمال رئاسة السلطة التنفيذية

يعين رئيس السلطة التنفيذية واحدا من سكرتيري الاقسام التنفيذية لينوب عنه اذا لم يتمكن من القيام باعماله مؤقتا ، او اذا شغر المنصب ، الى ان ينتخب رئيس السلطة التنفيذية جديد .

منتدى الكتب والمطبوعات

المادة (٧٢)

اداء رئيس السلطة التنفيذية اليمين القانونية

قبل ان يتم رئيس السلطة التنفيذية الجديد منصبه ، يؤدي بحسب عقيدته الدينية والعرف السائدة اليمين التالية في الجمعية الوطنية امام ممثل الامبراطور ·

« اقسم بالله العظيم » او اية عبارة اخرى مناسبة لعقيدة رئيس السلطة الدينية والعرف السائد ان احترم الاتحاد الفدرالي تحت سيادة التاج الامبراطوري · وان اخدم اريتريا باخلاص ، وان ادافع عن دستورها وقوانينها· وان اسعى لمصلحة الشعب الاريتري في اتحاد افراده بروابط الاخوة ، مهما كان عرقهم او عقيدتهم الدينية او لغتهم ، وان لا اسعى الى اية منفعة شخصية من منصبي ·

المادة (٧٣)

اداء سكرتيري الشعب التنفيذية اليمين القانونية ·

قبل ان يتسلم رؤساء الشعب التنفيذية مناصبهم يؤدون ، كل فرد منهم بحسب عقيدته الدينية والعرف السائد ، اليمين التالية جهرا في الجمعية الوطنية امام ممثل الامبراطور ·

« اقسم بالله العظيم » (او اية عبارة اخرى مناسبة لعقيدة الفرد المعني وللعرف السائد) ان احترم بكل ولاء الاتحاد الفدرالي تحت سيادة التاج الامبراطوري ، وان اخدم اريتريا باخلاص ، وان احترم دستورها وقوانينها ، والا اسعى لاية منفعة شخصية من منصبي · وان اقوم بكل واجباتي باخلاص ·

المادة (٧٤)

المجلس التنفيذي

يدعو رئيس السلطة التنفيذية . بين الحين والاخر مجلسا من سكرتيري الشعب التنفيذية وهذا المجلس يشير على رئيس السلطة التنفيذية في امور السياسة العامة · في اية مسألة يحيلها اليه ·

المادة (٧٥)

عزل رئيس السلطة التنفيذية من منصبه

١ ـ لا يجيب رئيس السلطة التنفيذية عن اى عمل قام به اداء لواجباته الا في حالات الخرق الفاضح للدستور · وهو يجيب على تهاونه في عزل اى سكرتير شعبة تنفيذية يقترف خرقا فاضحا للدستور·

٢ ـ وفي مثل هاتين الحالتين يجوز ادانة رئيس السلطة التنفيذية باكثرية الثلثين من اعضاء الجمعية الوطنية الاصلاء ، ومحاكمته امام المحكمة العليا المنشأة بناء على احكام المادة ٨٥ ·

٣ ـ اذا وجدت المحكمة العليا ان التهمة ثابتة · تأمر بعزل رئيس السلطة التنفيذية · ويجوز لها ايضا بالاضافة الى هذا ان تحرمه من اداء اية مهمة تنفيذية او تشريعية ·

٤ ـ لا يمنع العزل من المنصب اية اجراءات اخرى قد تقام على رئيس السلطة التنفيذية اذا كانت التصرفات المقترفة تشكل جرما يطاله القانون الجنائي ·

الفصل الثاني ـ سلطات السلطة التنفيذية

المادة (٧٦)

تعداد السلطات

١ ـ يعمل رئيس السلطة التنفيذية على ضمان نفاذ الدستور والقوانين ، وعليه مسؤولية توجيه السلطة التنفيذية والادارة والخدمات العامة · ويكون رئيسا لهيئة الخدمة المدنية التي نصت عليها المادة ٨٢ ويقوم بالتعيينات بحسب الدستور والقوانين ·

٢ ـ يكون مسؤولا عن البوليس الداخلي في اريتريا ، وهو لهذه الغاية يصدر تعليمات تتفق مع الدستور والقوانين لضمان النظام العام والامن ·

مبادئ الكتب والمطبوعات

٣ ـ يدعو الى دورات الجمعية الوطنية كما جاء في المادتين ٤٨ و ٤٩ من الدستور ٠

٤ ـ يقدم كل سنة ، عند افتتاح الدورة الاعتيادية الاولى ، عرضا الى الجمعية الوطنية عن تسيير الامور ، وتقريرا عن الوضع العام في اريتريا ٠

٥ ـ يتمتع بصلاحيات اقتراح التشريعات ٠ وصلاحية ان يطلب من الجمعية الوطنية اعادة النظر في مسودات التشريعات ٠ وهو ينشر القوانين بعد صدورها بحسب احكام المادة ٥٨ ٠

٦ ـ يقدم الى الجمعية الوطنية مسودة الميزانية السنوية وحسابات السنة المنصرمة ٠ كما جاء في المواد ٥٩ ، ٦٠ ، ٦٤ ٠

٧ ـ يجوز له مخاطبة الجمعية الوطنية ، وله الحق في ذلك ، وله ايضا ان يتمثل في الجمعية الوطنية وفي لجانها بسكرتيري الشعب التنفيذية ٠

٨ ـ يصدر التعليمات اللازمة لتطبيق القوانين ٠

٩ ـ يصدر المراسيم كما جاء في المادة ٧٧ ٠

١٠ـ يجوز له ان يقيد موقتا بعض احكام الدستور كما جاء في المادة ٧٨ ٠

١١ـ يجوز له اتخاذ الاجراءات اللازمة التي تقمع الاجرام كما جاء في المادة ٧٩ ٠

١٢ـ كل الوثائق الرسمية التي تصدر عن رئيس السلطة التنفيذية يجب توقيعها ايضا من سكرتيري الشعب التنفيذية المعينين ٠

المادة (٧٧)

سلطة رئيس السلطة التنفيذية في اصدار المراسيم حين لا تكون الجمعية الوطنية في احدى الدورات الاعتيادية ٠

١ ـ لرئيس السلطة التنفيذية الحق في ان يصدر عند الضرورة ، في الفترات الفاصلة بين الدورات الاعتيادية للجمعية الوطنية ، مراسيم تتعلق بالشؤون الواقعة ضمن سلطات الحكومة الاريترية الا الشؤون المعالجة في الفصل الرابع من القسم الاول من الدستور ، بشرط ان تكون هذه المراسيم متفقة مع الدستور ومع القوانين السارية ٠

٢ ـ تحال هذه المراسيم الى الجمعية الوطنية التي يجب ان توافق عليها او ترفضها في فترة شهرين من افتتاح الدورة التي تلت اصدارها ٠

٣ ـ اذا لم تصل الجمعية الوطنية الى قرار خلال المهلة المذكورة اعلاه ، تصبح المراسيم الصادرة عن رئيس السلطة التنفيذية ثابتة بالموافقة الضمنية ٠

المادة (٧٨)

تقيد بعض احكام الدستور في زمن الطوارىء ٠

١ ـ في حالة الضرورة الطارئة الخطيرة التي تهدد النظام العام والامن ، يجوز للجمعية الوطنية بناء على اقتراح رئيس السلطة التنفيذية ، ان تقر قانونا يفوضه ، بناء على الشروط الواردة في المادة ٣٤ ان يفرض قيودا مؤقتة على الحقوق المدرجة في الفصل الرابع من القسم الاول من هذا الدستور ٠

٢ ـ يكون التعويض المعطى قانونا ساري المفعول لمدة اقصاها شهران ٠ وعند الضرورة يجوز تجديدها بنفس الشروط ٠

٣ ـ في الفترات التي تقع بين دورتين من دورات الجمعية الوطنية ، يجوز لرئيس السلطة التنفيذية ، في حالة الضرورة القصوى ، ان يصدر مرسوما يقر الاجراءات المشار اليها في الفقرة ١ ٠

وفي مثل هذه الحالات تعقد الجمعية الوطنية دورة استثنائية باسرع وقت ممكن وخلال عشرين يوما كحد اقصى تبدأ من اصدار المرسوم ، لكي تقر قانونا يوافق على المرسوم المذكور او يعدله او يلغيه ٠

منتدى الكتب والمطبوعات

المادة (٧٩)

قمع الارهاب

١ ـ اذا اصبح النظام العام وسلامة الاشخاص والممتلكات في أريتريا مهددين بالارهاب المنظم ، يتخذ رئيس السلطة التنفيذية بعد اعلان ذلك على الشعب الاجراءات الاستثنائية الضرورية لقمع ذلك الارهاب .

٢ ـ يبلغ رئيس السلطة التنفيذية الجمعية الوطنية بالاجراءات التى اتخذها .

الفصل الثالث ـ الادارة

المادة (٨٠)

شروط تعيين الموظفين

ينتقى الموظفون بناء على قدراتهم ومزاياهم الشخصية : ولا تؤثر اعتبارات العرق والجنس والديانة والمعتقد السياسي في انتقائهم لا لمصلحتهم ولا ضدها .

المادة (٨١)

١ ـ يحدد القانون الاحوال العامة للموظفين

٢ ـ تحدد الانظمة الاحوال الخاصة لمختلف مراتب الموظفين الاداريين .

المادة (٨٢)

هيئة الخدمة المدنية

١ ـ تنشأ هيئة للخدمة المدنية برئاسة رئيس السلطة التنفيذية او من ينوب عنه .

٢ ـ تكون هذه الهيئة مسؤولة عن تعيين الموظفين وترقيتهم ونقلهم وصرفهم من الخدمة ، وعن اتخاذ الاجراءات المسلكية بحقهم .

٣ ـ يحدد القانون تكوين هذه الهيئة ، واصول تعيين اعضائها ، والشروط التي تؤدي بها اعمالها .

المادة (٨٣)

الجماعات المحلية

١ ـ يعترف الدستور بوجود الجماعات المحلية .

٢ ـ تفوض البلديات بتسيير امورها الخاصة .

٣ ـ ينتقي المسؤولون الموظفون عن ادارة الجماعات القروية او القبلية من افراد ينتمون الى تلك الجماعات .

٤ ـ يجوز تحديد شروط تطبيق الاحكام السالفة بقانون .

القسم الرابع ـ المجلس الاستشارى في اريتريا

المادة (٨٤)

المجلس الاستشارى في اريتريا

١ ـ ينشأ ، بناء على هذه الفقرة ، مجلس استشارى في اريتريا .

٢ ـ مهمة هذا المجلس هى مساعدة رئيس السلطة التنفيذية والجمعية الوطنية ، في سبيل الوصول الى التقدم الاقتصادى والاجتماعي في اريتريا .ويجوز لهذا ان :

(أ) تقديم مقترحات تتعلق بالتمويل وبالميزانية وبتنظيم الادارة والخدمات العامة .

(ب) أسداء النصح بخصوص مشاريع القوانين المحالة الى الجمعية الوطنية .

(ج) تحضير مشاريع القوانين والنظم والمراسيم بناء على طلب رئيس السلطة التنفيذية او الجمعية الوطنية .

منتدى الكتب والمطبوعات

المادة (٩٠)

سلطان المحكمة العليا

للمحكمة العليا سلطان في الامور التالية :

١ — مرجع اعلى بخصوص استئناف الاحكام النهائيةحول النقاط القانونية . وايضا الى المدى الذى يحدده القانون بخصوص استئنافات تتعلق بمسائل القانون ومسائل الواقع .

٢ — تنازع الاختصاص بين المحاكم .

في حالة المسالة التي تتعلق بتنازع الاختصاص تعلق الاجراءات ويرفع الموضوع الى المحكمة العليا . التي تحدد المختص الكفوء .

٣ — المنازعات المتعلقة بدستورية قانون او مرسوم امام احدى المحاكم ، تعلق الاجراءات ويرفع الموضوع الى المحكمة العليا التي تبت في مسالة دستورية ذلك الصك .

٤ — الدعاوى القائمة على افعال ادارية مقامة على حكومة اريتريا او على الهيئات العامة الاخرى ، الا اذا كان ثمة محاكم انشأها القانون للنظر في مثل تلك الدعاوى .

٥ — المسؤولية الاجرامية والمسلكية للقضاة كما هو وارد في المادة ٨٨ .

٦ — مسؤولية رئيس السلطة التنفيذية كما هو واردفي المادة ٧٥ .

القسم السادس — تعديل الدستور

الفصل الوحيد

المادة (٩١)

التقيد بصك الاتحاد الفدرالي ومبادىء الحكم الديمقراطى .

١ — لا يجوز للجمعية ان تدخل على الدستور ، بتعديل اى حكم لا يتفق مع صك الاتحاد الفدرالي .

٢ — لا يجرى تعديل المادة ١٦ من الدستور التي يقوم دستور اريتريا ، بناء على احكامها ، على مبادىء الحكم الديمقراطى .

المادة (٩٢)

تعديلات الدستور

١ — يجب ان يحال خطيا اى تعديل على الدستور اقدمه رئيس السلطة التنفيذية ام عدد من اعضاء الجمعية الوطنية لا يقل عن ربع عدد الاعضاء الفعليين .

٢ — يجب ان تنقضي مدة لا تقل عن عشرين يوما بين احالة التعديل وبين افتتاح مناقشته في الجمعية الوطنية .

المادة (٩٣)

شروط اقرار التعديلات

١ — اذا نال التعديل موافقة اغلبية ثلاثة اربساع اعضاء الجمعية الوطنية الفعليين يعلن اقراره .

٢ — اذا وافق على التعديل مجلسان تشريعيان متعاقبان باغلبية ثلثي الاعضاء الحاضرين المصوتين ، او باغلبية اعضاء الجمعية الوطنية الفعليين يعلن اقرار التعديل .

نفاذ التعديلات

منتدى الكتب والمطبوعات

٣ — تدخل حيز النفاذ اية تعديلات اقرتها الجمعية الوطنية بناء على احكام الفقرتين السابقتين بعد التصديق عليها من الامبراطور ، عاهل الاتحاد .

القسم السابع ـ احكام انتقالية

المادة (٩٤)

دخول الدستور حيز النفاذ

١ ـ يدخل هذا الدستور حيز النفاذ بعد تصديق امبراطور اثيوبيا على صك الاتحاد الفدرالي ، وبعد موافقة مبعوث الامم المتحدة ، واقرار الجمعية الوطنية الاريترية ، وتصديق امبراطور اثيوبيا على الدستور الاريترى ٠

٢ ـ نقل السلطة المديرة تسير امور اريتريا الى ان يتم نقل السلطة الى حكومة اريتريا ٠

المادة (٩٥)

القوانين التي تطبق الدستور

١ ـ كل قانون يطبق مواد هذا الدستور ، وتقره الجمعية الوطنية التى انشأتها السلطة المديرة يدخل حيز النفاذ في وقت واحد مع الدستور ٠

٢ ـ يجب ان يتفق ذلك القانون بدقة مع احكـــام الدستور ٠

المادة (٩٦)

التشريعات التي تبقى سارية المفعول بعد نفاذ الدستور ٠

١ ـ كافة القوانين والنظم التى كانت سارية المفعول في الاول من نيسان ـ ابريل ١٩٤١ ، ولم يجر الغاؤها من قبل السلطة المديرة ، وكافة القوانين والنظم التي سنتها تلك السلطة ، تبقى سارية المفعول طالما لم يجر الغاؤها والى المدى الذى لم يجر تعديلها فيه ٠

٢ ـ في حالة التنازع بين تلك القوانين والنظم وبين هذا الدستور ، تكون السيادة للدستور بحسب المادة ٩٠(٣) ٠

المادة (٩٧)

احترام الالتزامات المعقودة بالنيابة عن اريتريا

١ ـ كافة الالتزامات ، مهما كان نوعها ، التي عقدتها السلطات التي كانت تدير اريتريا حتى تاريخ دخول الدستور حيز النفاذ ، تبقى ملزمـــة للحكومة الاريترية ولابد من احترامها شرط ان تكون هذه الالتزامات تتعلق بامور داخلة ضمن سلطات اريتريا ٠

٢ ـ كل الاجراءات اتخذته بصورة نظامية اللجنة التنفيذية التي انشأتها السلطة المديرة قبل تاريخ دخول الدستور حيز النفاذ تبقى سارية المفعول ويتوجب احترامها بعد تاريخ دخول الدستور حيـز النفاذ ٠

٣ ـ لا تنطبق احكام الفقرة الاولى على الالتزامـــات التي انهتها معاهدة السلام مع ايطاليا المؤرخة ١٠ شباط ـ فبراير ١٩٤٧ او القرار الذى اقرته الجمعية العمومية للامم المتحدة في ٢٩ كانـــون الثـــاني ـ يناير ١٩٥٢ ٠

المادة (٩٨)

ابقاء الموظفين في وظائفهم ٠

كل الموظفين الاداريين او الموظفين القضائيين سواء اكانوا من مواطني الاتحـــاد ام لم يكونوا ، القائمين على رأس عملهم عند دخول الدستور حيـــز النفاذ ، يبقون في وظائفهم ، ولا يعزلون الا بانذار مدته ثلاثة شهور ٠

المادة (٩٩)

مدة ولاية الجمعية الوطنية الاولى

تمارس الجمعية الوطنية المسؤولة عن اقرار الدستور ، صلاحيات الجمعية الوطنية المنصوص عنها في الدستور لمدة اربع سنوات تبدأ من دخول الدستور حيز النفاذ ٠

منتدى الكتب والمطبوعات

ملحق رقم (٩١)

جدول بالصناعات الارترية وتاريخ نشوؤها

الاسم	تاريخ الانشاء	مقرها	الانتاج	مصدر المواد الخام	تصدر الى	عدد العمال
ملاحة مصوع	١٩٠٥	مصنوع ــ عصب	١٠٠.٠٠٠ طن	محلي	الشرق الاقصى	٢٠٠ عامل
					والكنغو	
صناعة التبغ	١٩١٧	اسمرا	٧٠ مليون سيجارة	محلي		
شركة صناعة الازرار	١٩٣٧	كرن	ازرار من الدوم		المملكة المتحدة	٧٠٠ عامل دايم
			واطعمة حيوانية	محلي	ايطاليا	٦٠٠٠ عامل
						في الموسم
١٩٣٨		اسمرا	اوكسجين هواء مضغوط	البلاد المجاورة		شركة ان.ج.ب.
بورسواني			لاستعمال المستشفيات		البلاد المجاورة	
			كربون، ديوكيد.			
		كبريت				
شركة سالوميفشيو						
ــ تورنيز ــ	١٩٣٩	اسمرا	سجق ولحوم محفوظة	محلي	انجلترا	
شركان الالبان المركزية	١٩٤١	اسمرا	لبن مبستر ــ جبن		والبلاد المجاورة	
			٤٢٥٠ لتر لبن يوميا			
كاشياني ــ للالياف	١٩٤٢	اسمرا	٣٠٠٠ كنتال سنويا	محلي	محلي	٥٠ عامل
ميلوتي ــ للبيرة	١٩٤٢	اسمرا	٦ مليون زجاجة سنويا	محلي	محلي	٣٠٠ عامل
شركة تربية النحل			٢٠٠.٠٠٠ لتر كحول	محلي	البلاد المجاورة	١٥٠ عامل
شركة ارتريا الزراعية	١٩٤٢	اسمرا	عسل النحل، الشمع			
			شمع التلميع	محلي	محلي	
شركة كارتريا ــ ارتريا	١٩٤٢	اسمرا	الورق	محلي	محلي	١٠٠ عامل

الاسم	تاريخ الانشاء	مقرها	الانتاج	مصدر المواد الخام	مصدر الى	عد.
ا.م.ا.ب. للكبريت	١٩٤٢	اسمرا	٢٠٠.٠٠٠ صندوق	محلي		
			كبريت يوميا			
س.ا.ق.ا. للزجاج	١٩٤٢	اسمرا				
شركة صناعة الورق	١٩٤٢	اسمرا	٢٠ كنتال ورق يوميا	محلي		
حفظ الاسماك	١٩٤٣	مصوع		محلي		
مصانع فيشي للروائح	١٩٤٣	اسمرا	٥٠٠٠ طن سنويا			
			روائح عطرية ــ صابون			
			بديانشين			
كيوزي للمسامير	١٩٤٤	اسمرا		محلي		
مصانع بوبيا للصابون	١٩٤٦	اسمرا	٢ مليون قطعة سنويا	محلي		
س.ا.ا. شركة				محلي		
الصناعات الاولية	١٩٤٧	اسمرا	١٠٠٠ كنتال زيت سنويا	محلي	هولندا	
شركة ان الصناعية						
ــ للبيض ــ	١٩٤٩	اسمرا	شرائح، حلويات			
			٥٠٠.٠٠٠ بيضة شهريا	محلي	الولايات المتحدة ــ المانيا وايطاليا	
مصنع نشر الاخشاب	١٩٤٥	اسمرا		محلي		
شركة انجلو						
الايطالية ــ لحوم	١٩٥٠	اسمرا	اللحوم المحفوظة والخضروات	محلي	الولايات المتحدة اوروبا	
			١٢.٠٠٠ علبة يوميا			
شركة انكلودا			٢٥ الف علبة لحم محفوظة		اوروبا ــ الولايات المتحدة	
كرتوني منيشو		اسمرا	لود شهريا	محلي	اسرائيل	
مبرا اتللو ليمتد	١٩٥٧	اسمرا	طن	محلي	محلي	

منتدى الكتب والمطبوعات

ملحق رقم (٢٢)

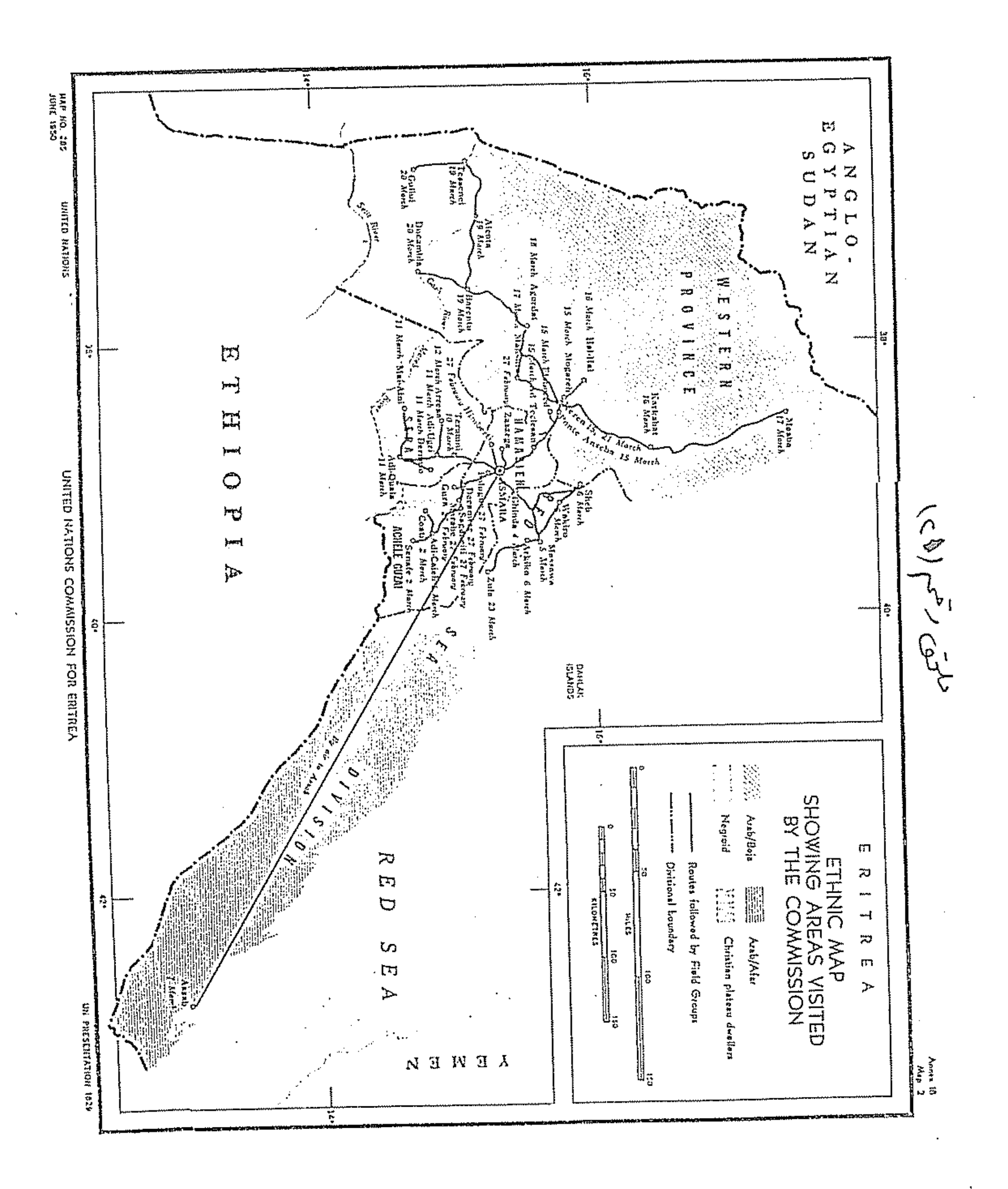
اسماء وتاريخ الصحف في أرتريا

الصحافة في ارتريا بدات من عام ١٣٤٧ هـ الموافق ١٩٢٨ ومن ذلك التاريخ الى عام ١٩٥٤ صدرت بالعربية وحدها او مع لغات اخرى الصحف الموضحة في الجدول.

الجريدة		تاريخ صدورها	لغاتها
١ ـ اليومية الارترية		١٣٤٧ هـ ـ ١٩٢٨ م	العربية والايطالية والتجرينية
٢ ـ بريد الامبراطورية		١٣٥٥ هـ ـ ١٩٣٦ م	العربية
٣ ـ الجريدة العسكرية سافويا		١٣٥٣ هـ ـ ١٩٣٤ م	العربية
٤ ـ الجريدة الارترية الاسبوعية		١٣٦١ هـ ـ ١٩٣٤ م	العربية
٥ ـ مجلة الشهر		١٣٦٣ هـ ـ ١٩٤٤ م	العربية
٦ ـ البريد العربية الاسبوعية		١٣٦٤ هـ ـ ١٩٤٥ م	العربية
٧ ـ الزمان		١٣٧٢ هـ ـ ١٩٥٢ م	العربية والتجرينية
٨ ـ الغازيته الارترية		١٣٧٢ هـ ـ ١٩٥٢ م	العربية
الصحافة الحزبية			
٩ ـ صوت الرابطة الاسلامية	لحزب الرابطة الاسلامية	١٣٦٦ هـ ـ ١٩٤٧ م	العربية
١٠ ـ الجريدة الاثيوبية	لحزب الانضمام الى اثيوبيا	١٣٦٦ هـ ـ ١٩٤٧ م	العربية والتجرينية
١١ ـ نور ارتريا	للحزب الموالي لايطاليا	١٣٦٦ هـ ـ ١٩٤٧ م	العربية والتجرينية
١٢ ـ ارتريا الحرة	لحزب ارتريا الجديد	١٣٦٨ هـ ـ ١٩٤٩ م	العربية والتجرينية
١٣ ـ وحدة ارتريا	للكتلة الاستقلالية	١٣٦٩ هـ ـ ١٩٥٠ م	العربية والتجرينية
١٤ ـ الاتحاد والتقدم	حزب الرابطة والتقدم	١٣٧١ هـ ـ ١٩٥٢ م	العربية والتجرينية
١٥ ـ صوت ارتريا	للرابطة الاسلامية لارتريا	١٣٧٢ هـ ـ ١٩٥٢ م	العربية والتجرينية
١٦ ـ جريدة الاتحاد	لحزب الانضمام الى اثيوبيا	١٣٧٣ هـ ـ ١٩٥٤ م	العربية والتجرينية
الصحف التجارية والدينية والثقافية			
١٧ ـ مجلة اسمرا الثقافية	لمحمود ربعه	١٣٦٦ هـ ـ ١٩٤٧ م	العربية
١٨ ـ جريدة الغرفة التجارية	للغرفة التجارية الارترية	١٣٧٠ هـ ـ ١٩٥١ م	العربية ـ ايطالية ـ انجليزية
١٩ ـ المجلة الاقتصادية الارترية	لتومادينى الايطالي	١٣٧٠ هـ ـ ١٩٥١ م	العربية ـ ايطالية ـ انجليزية
٢٠ ـ مجلة المنار والثقافة	لصالح عبد القادر بشير	١٣٧٤ هـ ـ ١٩٥٤ م	العربية

والان يوجد من الصحف المذكورة ثلاثة فقط وهي: الغازيتة ـ واثيوبيا ـ والوحدة والباقي توقف عن الصدور.

منتدى الكتب والمطبوعات



ملحق رقم ([illegible])

منتدي الكتب والمطبوعات

المصـــــــــادر
والمراجـــــــع

+×+

منتدى الكتب والمطبوعات

المصادر والمراجع

أولا : وثائق غير منشورة :

١ ـ وثائق وزارة الحربية البريطانية — W. O. (war office)

- 230 / I06 / 88372.
- 230 / I45 / 88372 / 53.
- 230 / I45 / 88372 / III68.
- 230 / I45 / 88372 / III68 / 68.
- 230 / I45 / 88372 / III68 / I97.
- 230 / I45 / 88372 / III68 / 443.
- 230 / I45 / 88372 / III68 / 8 / 256 / 4 / 4.
- 230 / I45 / 88372 / III68 / 8I3I2 / 4 / 4.
- 230 / I46 / 88372 / I5882.
- 230 / I46 / 88372 / IOI9 / 5 / 424.
- 230 / I46 / 88372 / I240.
- 230 / I46 / 88372 / SHL / 20I.
- 230 / I46 / 88372 / SHL / 265 / C.
- 230 / I46 / 88372 / 285 / GEN.
- 230 / I46 / 88372 / 8 / 25 / II93.

٢ ـ وثائق وزارة الخارجية البريطانية — F. O. (Foreign office)

منتدى الكتب والمطبوعات

- 37I / 3I608/88372/ J 2807 / 2807 / I No 37.
- 37I / 3I608/88372/ J 2807 / I No I96/4/42.

٣ ـ وثائق الخارجية الامريكية :

- 53044 / I20 Dec I948.

- 8650 - 00I8 / I949.

- 8650 - 00I3 / 549.

- Treaties and other International acts series 9-I0/2269.
united states Government printing office Washington I95I.

منتدي الكتب والمطبوعات

ثانيا : وثائق منشورة :

١ ـ وثائق الأمم المتحدة

U. N.

- A / C.1 / Sc / 4 /II & 5 / 8 / I4.
- A / C.1 / SR 239 & 240 & 24I & 245 & 247 & 250 & 256 & 279 & 280 & 286 & 289 & 3I3 & 3I4 & 3I5 & 3I6 & 3I8 & 3I9 & 487 & 497 & 499 & 522 .
- A / C.1 / 448 & 449 & 457 & 46I & 88I & 885.
- A / C.1 / 34 / R I7 & 29 & 35 & 75 & I89.
- A / C.1 / 34 / S R 43 & 46 & 47 & 50 & I82.
- A / A C. 38 / L 3I & 32 & 37 & 46 & 47 & 48 & 52.
- Year Book I948 & I949 & I950 & I95I & I952.
- A / I285 Report of the U. N.
- A / 2I88 Final Report.
- Appeal of the Eritrean people to the 26 th sessien of the General Assembly, December 3 I97I - New York.
- U. N. Treaty series Vol 49.

٢ ـ وثائق مكتب ارتريا الاعلامي بنيويورك .

Eritrea Information: Vol 4 / No 3.
Vol 4 / No 5.
Vol 4 / No 6.
Vol 4 / No 8.

منتدى الكتب والمطبوعات

٣ ـ وثائق جبهة التحرير الارترية قوات التحرير الشعبية . .

ثالثا : المراجع العربية :

ـ أسعد الفوشانى :

ارتريا تاريخا وثورة دار الحرية ـ بغداد ١٩٧٤

ـ السيد رجب حراز (دكتور) :

* التوسع الايطالى فى شرق افريقيا وتأسيس مستعمرتى ارتريا والصومال مطبعة جامعة القاهرة ١٩٦٠

* ارتريا الحديثة ١٥٥٧ ـ ١٩٤١ معهد الدراسات والبحوث العربية ، القاهرة ١٩٧٤ .

* الأصول التاريخية للمشكلة الارترية معهد الدراسات والبحوث العربية ، القاهرة ١٩٧٧ .

ـ جلال يحيى (دكتور) :

* سواحل البحر الاحمر المكتبة الافريقية القاهرة ١٩٦٠ .

* الاستعمار المقنع لجنة الدراسات الافريقية القاهرة ١٩٦٠ .

* مصر الافريقيـة دار المعارف القاهرة ١٩٦٧ .

ـ جلال يحيى (دكتور) ـ نصر مهنا (دكتور) :

مشكلة القرن الافريقى وقضية الشعب الصومالى دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨١ .

ـ حامد صالح تركى :

ارتريا والتحديات المصيريه . دار الكنوز بيروت طبعة ثانية ١٩٧٩ .

ـ خلف شندى :

ارتريا من الاحتلال للثورة دار ابن خلدون بيروت ١٩٧٣ .

منتدى الكتب والمطبوعات

_ راشد البراوى (دكتور) :

* الحبشة بين الاقطاع والعصر الحديث النهضة المصرية ١٩٦٥ .
* العلاقات السياسية والدولية والمشكلات الكبرى النهضة المصريه ١٩٧٢ .

_ زاهر رياض (دكتور) :

* استعمار أفريقيا الدار القومية القاهرة ١٩٦٥ .
* تاريخ أثيوبيا الانجلو المصريه القاهرة ١٩٦٧ .

_ سيد أحمد خليفة :

عاركنا فى ارتريا دار لبنان للطباعة والنشر بيروت ١٩٧٤ .

_ شوقى عطا الله الجمل (دكتور) :

* الوثائق التاريخية لسياسة مصر فى البحر الأحمر (١٨٦٣ _ ١٨٧٩) الانجلو المصريه ١٩٥٩ .
* تاريخ كشف أفريقيا واستعمارها الانجلو المصريه ١٩٧١ .
* سياسة مصر فى البحر الأحمر فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، الهيئة العامة للكتاب ١٩٧٤ .

_ عبد البارى عبد الرازق نجم :

ارتريا شعبا وكفاحا مطبعة العانى بغداد ١٩٧١ .

_ عبد العزيز سليمان نوار (دكتور) :

التاريخ المعاصر (أوربا) من الحرب البروسية الى الحرب العالمية الثانية (١٨٧١ _ ١٩٤٥)
القاهرة ١٩٧٧ .

_ عبد الغنى عبد الله خلف الله (دكتور) :

مستقبل افريقيا السياسى (تاريخ شعوب القارة الحديثة) مطبعة مصر القاهرة ١٩٥٧ .

منتدى الكتب والمطبوعات

- عبد الفتاح حسن أبو عليه ، اسماعيل ياغى :

تاريخ أوربا الحديث والمعاصر القاهرة ١٩٧٧ .

- عبد الملك عوده (دكتور) :

السياسة والحكم فى أفريقيا الانجلو المصرية القاهرة ١٩٥٩ .

- عثمان صالح سبى :

تاريخ ارتريا دار المسيرة بيروت ط ثالثة ١٩٧٧ .

- على ابراهيم عبده :

مصر وأفريقيا فى العصر الحديث دار القلم القاهرة ١٩٦٢ .

- صلاح الدين حافظ :

صراع القوى العظمى حول القرن الأفريقى عالم المعرفة الكويت يناير ١٩٨٢ .

- محمد أبو القاسم حاج حمد :

الأبعاد الدولية لمعركة ارتريا دار الطليعة بيروت ١٩٧٤ .

- محمد حرفوش :

ارتريا حقائق أساسية دار الكنوز الادبية بيروت بدون تاريخ .

- محمد عبد الغنى سعودى (دكتور) :

* الجغرافية والمشكلات الدولية المكتبة النموذجية ١٩٧٤ .
* قضايا أفريقية عالم المعرفة الكويت أبريل ١٩٨٠ .

منتدى الكتب والمطبوعات

ـ محمد عوض محمد (دكتور) :

الاستعمار والمذاهب الاستعمارية   المعارف   القاهرة   ١٩٥٧ .

ـ محمد فؤاد شكرى (دكتور) :

مصر والسيادة على السودان الوضع التاريخى للمسألة   القاهرة   ١٩٤٦ .

ـ محمد كمال الدسوقى (دكتور) :

الحرب العالمية الثانية   صراع استعمارى   دار المعارف   ١٩٦٨ .

ـ محمد محمود السروجى (دكتور) :

العلاقات بين مصر وأثيوبيا فى القرن التاسع عشر . مطبعة المصرى   الاسكندرية   ١٩٦١ .

ـ محمود متولى (دكتور) ـ ورأفت الشيخ (دكتور) :

أفريقيا فى العلاقات الدولية   دار الثقافة   ١٩٧٥ .

منتدي الكتب والمطبوعات

رابعا : المراجع المترجمة :

ـ جون مارلو :

تاريخ النهب الاستعماري لمصر ١٧٩٨ ـ ١٨٨٢ . ترجمة الدكتور عبد العظيم رمضان
الهيئة العامة للكتاب ١٩٧٦ .

ـ جون هاتش :

تاريخ أفريقيا بعد الحرب العالمية الثانية ترجمة عبد العليم السيد منسى
دار الكاتب العربى القاهرة ١٩٦٩ .

ـ شارل أندريه جوليان :

تاريخ أفريقيا ترجمة طلعت عوض أباظه الألف كتاب دار نهضة مصر ١٩٦٨ .

منتدي الكتب والمطبوعات

خامسا : المراجع الأجنبيــة

- Britanni a I985. London I985.

- Bereke H. Selassie.

+ The Eritrean struggl From British rule to fedaration London I979.

+ Conflict and Inervention in the Horm of Africa New York I980.

- Bentwich, N:

The Italian colanies in Africa contemparary Review I948.

- Devedson, B.

+ Eritrea Historical Nates London I979.

+ Behind the war in Eritrea Notingham I980.

- Greenfield, R:

Ethiopia a new political history London I96I.

- Janes, A, H & Monro. E.

A history of Abssinia New York Negro Unv Press I969.

- Langrigg, S, H, A:

A short History of Eritrea, londan Oxford Unv I945

- Pankhurst, E, S& Pankhurst, R,K,P

Ethiapia and Eritrea London, labliela Hous 1953

- Ranm, A: Great Britain and the planting of Italian Pover in the Red sea (1868 - 1885) English Historcal Revew May 1944.

- Tedla, Aradom:

social and Eeonmic Development of Eritrea Roma 1966.

- Trevaskis, G.K.N.

Eritrea a colony in tronsition (1941-1952) London, Ox ford unv Press 1960.

منتدي الكتب والمطبوعات

سادسا : الدوريـــات :

أولا : الدوريات العربية :

— مجلة المنار   العدد الرابع   السنة الأولى   أبريل   ١٩٨٥ .

— مجلات ومنشورات جبهة التحرير الارترية .

ثانيا : الدوريات الأجنبية :

A frica Research; Publication Prayect:

Apolitical and legal Analysis of the Eritrean Question

by Kahasia Berhane. N 07.

A frica Research, Publication Proyct:

The Eritrean Revolution and contamparary wold Palitics

by James Petras center of the Meditoronean Studies,

Athons, Grece NO2.

منتدي الكتب والمطبوعات

الفهـــــرســت

xxxxxx

الموضــــوع	صفحــــة

منتدي الكتب والمطبوعات

الباب الثانـى :

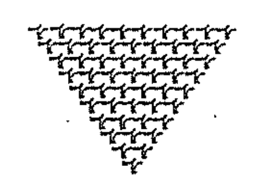
منتدي الكتب والمطبوعات

منتدي الكتب والمطبوعات

منتدي الكتب والمطبوعات

تم بحمد الله...

وبالله التوفيـــــق ...



منتدي الكتب والمطبوعات